شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

القاضي
بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب
منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله
فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

مؤسسة الرسالة ناشرون

شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

٣ ٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة الرسالة ناشرون
انتشار بألوان الطيف

دمشق - سورية

هاتف: ٢٣٢١٢٧٥ ١١ (٩٦٣)
فاكس: ٢٣١١٨٣٨ ١١ (٩٦٣)
ص.ب : ٣٠٥٩٧

بيروت - لبنان

تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ ؛ (٩٦١)
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)
ص.ب : ١١٧٤٦٠

Resalah
Publishers

Damascus - Syria
Tel:(963) 11 2321275
Fax:(963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

Http://www.resalah.com
E-mail: resalah@resalah.com
facebook.com/ResalahPublishers
twitter.com/resalah1970

ISBN 978-9933-23-297-9

شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

القاضي

بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الثالث

مؤسسة الرسالة ناشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

حُرُوفُ الجَرِّ[1]

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥ ـ مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى[٢]

هذه الحروف العشرون كلُّها مختَصَّةٌ بالأسماء[3]، وهي تَعْمل فيها الجَرَّ[4]، وتقدَّمَ الكلامُ على «**خَلَا، وحَاشَا، وعَدَا**» في الاستثناء[5]، وقَلَّ مَن ذكر «**كَيْ، ولَعَلَّ، ومَتَى**» في حروف الجر.

---

(1) سماها الكوفيّون «حروف الإضافة»؛ لأنها تُضيف معانيَ الأفعال، أي: تُوصِلها إلى الأسماء. «حاشية الصبان» ٢/ ٣٠٢.
وذلك أنّ من الأفعال ما لا يقوى على الوصول إلى المفعول به، فَقَوَّوهُ بهذه الحروف، نحو: «عجبتُ من فعلِه».

(٢) «هاك» ها: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والكاف حرف خطاب «حروف» مفعول به لاسم الفعل، وحروف مضاف، و«الجر» مضاف إليه «وهي» مبتدأ «من» قصد لفظه: خبر المبتدأ «إلى، حتى خلا... إلخ البيتين» معطوفات على «من» بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

(3) على اختلافِ أنواعها من ظاهرٍ ومضمرٍ وموصولٍ وإشارة.
ولكن اعلَمْ أنه لا يجرُّ أيُّ حرفِ جرٍّ أيّ اسْمٍ، بل منها ما يعجز عن جرّ أسماءٍ معيّنة على تفصيلاتٍ تَرِدُك في ما يأتيكَ تِباعاً.

(4) معنى الجرّ أحدُ أمرَين:
أ ـ جرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء. وهو معنىً كالذي سمّى به الكوفيون هذه الحروفَ حروفَ الإضافة.
ب ـ الإعرابُ بالكسرة.

(5) انظر ما سلف من قبلُ ٢/ ١٩١ فما بعد.

فأما «كي» فتكون حَرْفَ جَرٍّ في موضعين(١):

أحدهما: إذا دَخَلت على «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْمَهْ؟» أي: لِمَهْ؟ فـ«ما» استفهامية مجرورة بـ«كي»، وحُذِفَتْ أَلِفُها لدخول حرف الجَرِّ عليها، وجيءَ بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْداً» فـ«أُكْرِمَ»: فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ«أنْ» بعد «كي»(٢)، و«أنْ» والفعلُ مُقَدَّرَان بمصدرٍ مجرورٍ بـ«كي» والتقدير: جئت كَيْ إكْرَامِ زَيْدٍ، أي: لإكرام زيد.

وأمَّا «**لَعَلَّ**» فالجَرُّ بها لغة عُقَيْلٍ، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٩٦ ـ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(٣)

---

(١) ولـ«كي» الجارة موضع ثالث تقع فيه، وهو أن يكون مدخولها «ما» المصدرية، كما في قول الشاعر:

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي للضرّ والنفع، وتقديره على نحو ما قال الشارح في الموضع الثاني.

(٢) اعلم أنه قد يُؤتى بلام قبل كي؛ فيقال: «جئت لكي أتعلم» وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي؛ فيقال: «جئت كي أن تكرمني» وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية بلا تردد، وهو الأكثر استعمالاً، وعلى الوجه الثاني تكون كي حرف جر دال على التعليل بلا تردد، وهو أقل استعمالاً من سابقه، وقد يؤتى بكي غير مسبوقة باللام ولا سابقة لأن، كما يقال: «جئت كي أتعلم» وهي حينئذ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها. وتحتمل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أوْلى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال كما قلنا، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقلِّ الوجهين.

(٣) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار ـ واسمه هرم، وقيل: اسم أبي المغوار شبيب ـ وصدر البيت قوله:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوي أخي كعب وأبي المغوار جميعًا، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه، وقبل هذا البيت قوله:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**ادع**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**أخرى**» مفعول به، وهي صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام: ادع مرة أخرى «**وارفع**» الواو عاطفة، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**الصوت**» مفعول به لارفع «**جهرة**» مفعول=

وقولُه: [الوافر]

ش١٩٧ ـ لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[1]

فـ «أبي المغوار» والاسم الكريم: مبتدآن، و«قَرِيبٌ» و«فَضَّلَكُمْ» خَبَرَانِ، و«لَعَلَّ» حرفُ جَرٍّ زَائِدٌ[2] دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

وقد رُوِي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرةِ الكسرُ والفتحُ، ورُوِيَ أيضاً حذفُ اللام الأولى؛ فتقولُ: «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها.

= مطلق «**لعل**» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «**أبي**» مبتدأ مرفوع تقديراً، وأبي مضاف، و«**المغوار**» مضاف إليه «**منك**» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «**قريب**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «لعل أبي.. إلخ» حيث جر بـ«لعل» لفظ «أبي» على لغة عقيل.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر؛ أما الفتح، فعلى أنها مع ما بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء، وأما الكسر، فعلى الابتداء «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها: شرماء وشروم أيضًا.

الإعراب: «**لعل**» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «**الله**» مبتدأ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «**فضلكم**» فضل: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «**علينا بشيء**» جاران ومجروران يتعلقان بفضل «**أن**» حرف توكيد ونصب «**أمكم**» أم: اسم أن، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه «**شريم**» خبر أن، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء على تقدير فتح همزة «أن» وأما على كسر الهمزة، فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل.

الشاهد فيه: قوله: «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق، وهو مرفوع في التقدير، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.

(٢) الصواب أن يقول: «حرف جر شبيه بالزائد» وأما الباء في قولهم: «بحسبك درهم» فهي حرف زائد، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقًا.

واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصًا ويكون له متعلق، وإما ألا يفيد معنى خاصًا ولا يكون له متعلق، وإما أن يفيد معنى خاصًا ولا يكون له متعلق؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في «بحسبك درهم»، و«من» في قولك: «ما زارني من أحد»، والثالث هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص، كالترجي في «لعل» والتقليل في «رب».

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هُذَيلٍ، ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ»، يريدون: «مِنْ كُمِّه»(1) ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٩٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)

وسيأتي الكلامُ على بقية العشرين عند كلامِ المصنفِ عليها.

ولم يَعُدَّ المصنفُ في هذا الكتابِ «لولا» من حروف الجرّ، وذَكَرَهَا في غيره(3)(٤).

---

(1) وقيل: هي بمعنى «وسط». قاله في «همع الهوامع» ٢/ ٣٧٦، ومن قبله ابن سيده في «المحكم» ٩/ ٥٢٨ واستشهد بالبيت.

وقال ابن سيده: بمعنى «في»، يُقال: وضعتُهُ متى كمي، أي: في كمي.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب، وقبله قوله:

سَقَى أُمَّ عَمرٍو كُلَّ آخِرِ لَيلَةٍ ... حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

إِذَا هَمَّ بالإقلاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا ... فأعقَبَ نَشءٌ بَعدَهَا وخُرُوجُ

اللغة: «حناتم» جمع حنتمة، وأصلها الجرة الخضراء، وأراد هنا السحائب، شبهها بالجرار «سود» جمع سوداء، وأراد أنها ممتلئة بالماء «ثجيج» سائل منصب «ترفعت» تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة، بزنة غرفة وغرف، واللجة: معظم الماء «نئيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة ـ وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: «**شربن**» فعل وفاعل، ونون النسوة تعود إلى حناتم «**بماء**» جار ومجرور متعلق بشرب، وماء مضاف، و«**البحر**» مضاف إليه «**ثم**» حرف عطف «**ترفعت**» ترفع: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حناتم أيضًا «**متى**» حرف جر بمعنى من «**لجج**» مجرور بمتى، والجار والمجرور متعلق بترفع، وقيل: بدل من الجار والمجرور الأول، وهو «بماء البحر»، «**خضر**» صفة للجج «**لهن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**نئيج**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية لـ«لجج».

الشاهد فيه: قوله: «متى لجج» حيث استعمل «متى» جارَّة، كما هو لغة قومه هذيل.

(3) وهذا يزيد عدَدَها إلى واحدٍ وعشرين!

فإذا انضمَّ إلى ذلك أنّ «لات» قد تجرّ الزمان، مستدلاً بالقراءة ﴿وَلَاتَ حينِ مَنَاصٍ﴾؛ كما يرى الفرّاء، وأنَّ «بَلْهَ» حرف جرّ بمعنى «من» كما زعم الأخفش؛ ارتفع العدد إلى ثلاثةٍ وعشرين حرفاً.

فأما القراءة فهي قراءة عيسى بن عمر؛ كما في «البحر المحيط» ٧/ ٣٦٧، وقال: وتخريجُه مُشكِل!

وقد خُرِّج على معنى «غير». وأما «بله» فالصحيح اسميَّته.

(٤) قد يقال في القسم: «آللهِ لأفعلن» وقد يقال: «ها اللهِ لأفعلن» بذكر همزة الاستفهام كما في المثال الأول أو =

ومذهبُ سيبويه[1] أنها من حروف الجر، لكن لا تجرُّ إلا المضمر؛ فتقول: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ» فالياءُ والكاف والهاء عند سيبويه مجروراتٌ بـ«لَوْلَا».

وزعم الأَخْفَشُ[2] أنها في موضع رفعٍ بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجرِّ موضعَ ضميرِ الرفع؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ».

وزعم المبرِّد أن هذا التركيب ـ أعني «لَوْلَاكَ» ونحوَه ـ لم يَرِدْ من لسان العرب[3]، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم، كقوله: [الطويل]

ش١٩٩ ـ أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ[٤]

= ها التنبيهِ كما في المثال الثاني، عوضًا عن باء الجر، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر نظرًا إلى حقيقة الأمر، وهي أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذي نابت عنه الهمزة وها، وليس بالهمزة ولا بها، فاعرف ذلك.

(1) «الكتاب» ١/ ٣٧٣، وجعله في ١/ ٣٧٤ مذهب الخليل ويونس.
والجر لديه لفظاً، والمحلُّ محلُّ رفعٍ بالابتداء.

(2) نقله عنه المبرد في «الكامل» ص٦٢٦ وعبارته: وزعم الأخفش أن الضمير مرفوعٌ، ولكنْ وافقَ ضمير الخفضِ؛ كما يستوي الخفض والنصبُ؛ فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟!

(3) لم ينفِ المبرد ثبوتَهُ، كيف وهو يروي بيت يزيد بن الحكم الثقفي الآتي في كتاب «الكامل» ص٦٢٦، ولكن الرجُلَ يردُّ على سيبويه ومن وافقه بخفض «لولا» للمضمر فيقول: إذا قلت: «لولاك» فما الدليل على أنّ الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فيقول [أي: سيبويه]: إنك تقول لنفسك: «لولاي»، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء، كقولك: رماني وأعطاني...
إلى أن قال: فيُقال له: الضمير في موضع ظاهرٍ، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبَهَهُ وما كان معها في الباب؟
ثم قال يرد على الأخفش: والذي أقوله: إن هذا خطأ، لا يصلح إلا أن تقول: «لولا أنت» قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ومن خالَفَنا **فهو** لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجهَ الآخر فيُجيزه على بُعد.

(٤) البيت لعمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وهو من كلمة أولها قوله:

مُعَاوِيَ إِنِّي لَمْ أُبَايِعْكَ فَلْتَةً ... وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنْ

اللغة: «أراق» أسال «يعرض» أراد: يتعرض لها بالنيل منها «الأحساب» جمع حسب، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه. =

وقولِه: [الطويل]

ش٢٠٠ ـ وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي(١)

= الإعراب: «أتطمع» الهمزة للاستفهام التوبيخي، تطمع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع «أراق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «دماءنا» دماء: مفعول به لأراق، ودماء مضاف، ونا: مضاف إليه، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ولولاك» لولا: حرف امتناع لوجود وجرٌّ، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيبويه، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: لولاك موجود، وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا «لم» نافية جازمة «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم «لأحسابنا» الجار والمجرور متعلق بيعرض، وأحساب مضاف، ونا: مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله: «لولاك» فإن فيه ردًّا على أبي العباس المبرد الذي زعم أن «لولا» لم تجئ متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء، ومثله قول الآخر، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، والصواب أنه للعرجي (انظر خزانة الأدب ٢/ ٤٢١):

لَولاكَ في ذَا العَامِ لَمْ أحْجُجِ

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم، فإنه قليل غير شائع شيوعَ وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ونحو قول المتنبي:

لَولا العُقُولُ لَكَانَ أدْنَى ضَيغَمٍ ... أدْنَى إلَى شَرفٍ مِنَ الإنْسَانِ

وقولِ الراجز:

واللهِ لَولا اللهُ ما اهْتَدَيْنَا ... وَلا تَصَدَّقْنَا وَلا صَلَّينَا

(١) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص.

اللغة: «موطن» أراد به المشهد من مشاهد الحروب «طحت» هلكت، ويقال: طاح يطوح، كقال يقول، وطاح يطيح، كباع يبيع «بأجرامه» الأجرام: جمع جرم، بكسر الجيم، وهو الجسد «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل، وهو بوزن رمى يرمي «قنة النيق» رأس الجبل «منهوي» ساقط.

المعنى: كثير من مشاهد الحروب لولا وجودي معك فيها لسقطت سقوط من يهوي من أعلى الجبل بجميع جسمه.

الإعراب: «كم» خبرية ـ بمعنى كثير ـ مبتدأ، أو ظرف متعلق بطحت «موطن» تمييزكم مجرور بإضافتها إليه، وخبر المبتدأ الذي هو كم ـ على الأول ـ محذوف، والتقدير: كثير من المواطن لك، مثلاً «لولاي» لولا: حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء عند سيبويه، وياء المتكلم عنده ذات محلين: أحدهما: جر بلولا، وثانيهما: رفع بالابتداء، وليس لها إلا محل واحد =

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا[١]

٣٦٧ ـ وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّْ مُنَكَّراً وَالتَّاءُ للهِ وَرَبّْ[٢]

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ كَذَا «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى[٣]

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهِرَ، وهي هذه السبعةُ المذكورة في البيت الأوَّل[4]، فلا تقول: «مُنْذُهُ، ولا مُذْهُ» وكذا الباقي.

= هو الرفع بالابتداء عند الأخفش، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع، والخبر محذوف عندهما جميعًا، والتقدير: لولاي موجود «**طحت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لموطن، والرابط محذوف، أي: طحت فيه، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا، وهذا أحسن «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**هوى**» فعل ماض «**بأجرامه**» الجار والمجرور متعلق بهوى، وأجرام مضاف، والهاء مضاف إليه «**من قنة**» جار ومجرور متعلق بهوى أيضًا، وقنة مضاف، و«**النيق**» مضاف إليه «**منهوي**» فاعل هوى، و«**ما**» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكافُ ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف، أي: طحت طيحاً مثل طيح منهوٍ من قنة النيق بأجرامه.

الشاهد فيه: قوله: «لولاي» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذي أصله أن يقع في محلي الجر والنصب، وفيه ردٌّ على المبرد الذي أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التي تكون في محل نصب أو في محل جر، وقال: إن ذلك لا يجوز عربية، وقد جاء هذا الذي أنكره في هذا الشاهد وفي البيت الذي قبله وفي البيت الذي ذكرناه أثناء شرح البيت السابق؛ فكان نقل هذه الشواهد ردًّا عليه.

(١) «**بالظاهر**» جار ومجرور متعلق باخصص «**اخصص**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**منذ**» قصد لفظه: مفعول به لاخصص «**مذ، وحتى، والكاف، والواو، ورب، والتا**» معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في «**مذ**» وحده.

(٢) «**واخصص**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بمذ**» جار ومجرور متعلق باخصص «**ومنذ**» معطوف على مذ «**وقتاً**» مفعول به لاخصص «**وبرب**» معطوف على بمذ «**منكراً**» معطوف على «**وقتاً**» السابق «**والتاء**» مبتدأ «**لله**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**ورب**» معطوف على لفظ الجلالة.

(٣) «**وما**» اسم موصول مبتدأ «**رووا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «**من نحو**» جار ومجرور متعلق برووا «**ربه فتى**» رب: حرف جر، والضمير مجرور المحل به، وفتى: تمييز للضمير، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه «**نزر**» خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة في أول البيت «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**كها**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**ونحوه**» الواو عاطفة، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف، والضمير مضاف إليه «**أتى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نحو.

(4) ومثلها الثلاثة المارة آنفاً: كي، لعل، متى. نبه على ذلك الأشموني ٢/ ٣٠٨.

ولا تجر «**منذ، ومذ**» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان[١][2]، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «فِي»[3] نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «مِنْ»[4] نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الجمعة» أي: من يوم الجمعة[5]، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قولِه: «**وَاخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً**».

وأما «**حتى**» فسيأتي الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنِّف له، وقد شذَّ جَرُّها للضمير، كقوله: [الوافر]

ش٢٠١ ـ فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفِي أُنَاسٌ ... فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ[٦]

---

(١) منذ ومذ يكونان ظرفي زمان، وهما حينئذ اسمان، ويكونان حرفي جر، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان، طلبًا للمناسبة بين حالتيهما، وأما نحو قولك: «ما رأيته منذ حدث كذا، وما رأيته منذ أن الله خلقه» فإن اسم الزمان مقدر في هذين المثالين ونحوِهما، وأصل الكلام: منذ زمانِ حصل كذا، ومنذ زمانِ خلق الله إياه.

(2) قال الأشموني ٢/ ٣٠٨:

ويشترط في مجرورهما مع كونه وقتاً أن يكون معيّناً لا مُبهَماً، ماضياً أو حاضراً لا مُستقبلاً.

(3) أي: الظرفيّة.

(4) أي: ابتداء الغاية بمعنى «مِن».

(5) ويكون الزمان معدوداً كقولك: «ما رأيته منذُ يومَيْن»، فيكونان بمعنى ابتداء الغايةِ، وانتهائها معاً، أي: بمعنى «من» و«إلى» معاً.

(٦) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «يلفي» مضارع ألفى، ومعناه وجد، ويروى: «لا يلقى أناس» بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي «حتاك» استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال: «وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه، ولا أدري ما عنى بحتاك، فلعل هذا البيت مصنوع»، وستعرف رد هذا الكلام.

المعنى: يريد الشاعر أن يقول: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى، وبهذا التقرير يندفع كلام أبي حيان.

الإعراب: «**فلا**» لا: زائدة قبل القسم للتوكيد «**والله**» الواو للقسم، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوباً «**لا**» نافية «**يلفي**» فعل مضارع «**أناس**» فاعل يلفي «**فتى**» مفعول به أول ليلفي، ومفعول يلفي الثاني محذوف، وتقدير الكلام: لا يلفي أناس فتىً مقصودًا لآمالهم إلى بلوغك «**حتاك**» حتى جارة، والضمير في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بيلفي «**يا**» حرف نداء «**ابن**» منادى، وابن مضاف، و«**أبي**» مضاف إليه، وأبي مضاف، و«**زياد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو شاذ.

ولا يُقَاسُ على ذلك خلافاً لبعضهم، ولغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود: «فَتَربَّصُوا بِهِ عَتَّى حِينٍ»[1].

وأما **الواو** فمختصَّة بالقَسَمِ، وكذلك التاء، ولا يجوز ذِكرُ فعل القَسَمِ معهما؛ فلا تقول: «أُقْسِمُ واللهِ» ولا «أُقْسِمُ تاللهِ».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله» فتقول: «تاللهِ لأَفْعَلَنّ» وقد سُمِعَ جَرُّها لـ «رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، [قالوا: «تَربِّ الكعبةِ»[2]] وهذا معنى قوله: «**والتاء لله وَرَبّ**» وسُمع أيضاً: «تَالرحمن»، **وذكر الخفاف في شرح «الكتاب»** أنهم قالوا: «**تَحَيَاتِكَ**» وهذا غريبٌ.

ولا تجر «**رُبَّ**» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ» وهذا معنى قولِه: «**وَبِرُبَّ منكَّراً**» أي: **وَاخْصُصْ بربَّ النكرَةَ، وقد شذ جرُّها ضميرَ الغيبةِ، كقولِهِ**: [البسيط]

ش٢٠٢ـ وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِه   وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ[٣]

---

(1) ذكر أبو حيان في «البحر المحيط» ٥/ ٣٠٧ في كلامه على قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35] أن ابن مسعود كان يقرأ ﴿(عتى)﴾ بإبدال حاء «حتى» عيناً، وهي لغة هذيل وأقرأ بذلك، فكتب إليه يأمره أن يُقرئ بلغة قريش «حتى» لا بلغة هذيل.

كذا وأغفل اسم الكاتب، وهو عمر؛ كما في خبر ساقه ابن عطية في «تفسيره» **٣/ ٢٤٣**.

(2) حكاه الأخفش؛ كما ذكر المرادي **٢/ ٧٤٣**.

(٣) هذا البيت مما أنشده ثعلب ولم يعزُه لقائل معين، وأنشده في اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا:

كـائـنْ رأبـتُ وَهَـايـا صَـدْعِ أعْـظُـمِـهِ

اللغة: «رأبت» أصلحت، وشعبت، مأخوذ من قولهم: رأب فلان الصدع؛ إذا أصلحه وجبره «وشيكًا» سريعًا «عطبًا» هو هنا بكسر الطاء، صفة مشبهة، أي: هالكًا «من عطبه» هو هنا بفتح الطاء: مصدر بمعنى الهلاك، وفي اللسان «م العَطَب».

المعنى: رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط، فجبرت كسره ورِشتُ جناحه.

الإعراب: «**واهٍ**» هو على تقدير «**رب**» أي رب واهٍ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديراً «**رأبت**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «**وشيكًا**» مفعول مطلق عامله رأبت، أي: رأبت رأبًا وشيكًا، أي: عاجلاً سريعًا «**صدع**» مفعول به لرأبت، وصدع مضاف، وأعظم من «**أعظمه**» مضاف إليه، وأعظم مضاف، والضمير مضاف إليه «**وربه عطبًا**» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، والضمير في محل جر برب، وله محل رفع بالابتداء «**عطباً**» تمييز للضمير «**أنقذت**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظًا برب «**من عطبه**» الجار والمجرور متعلق بأنقذ، وعطب مضاف، والضمير مضاف إليه. =

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ له، كقولِهِ: [الرجز]

ش٢٠٣ ـ خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا ... وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[١]

وقولِهِ: [الرجز]

ش٢٠٤ ـ وَلَا تَرَى بَعْلاً ولا حَلَائِلَا ... كَهُ ولَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلَا[٢]

= الشاهد فيه: قوله: «وربه عطبًا» حيث جر «رب» الضمير، وهو شاذ.

واعلم أن العلماء قد اختلفوا في هذا الضمير الذي تدخل عليه رب أمعرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكرة؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير؛ لأن رب لا تجر غير النكرة، ولأن مرجعه ـ وهو التمييز ـ واجب التنكير.

(١) البيت للعجَّاج يصف حمار وحش وأُتُنَه، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن، فرأى الصياد فهرب بهن.

اللغة: «الذنابات» جمع ذنابة، بالكسر، وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل، وقد قيل: إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثباً» أي قريباً «أم أوعال» هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: أنه جعل في هربه الذنابات عن طريقه في جانب شماله قريبًا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه قريبًا منه قربًا مثل قرب الذنابات أو أقرب.

الإعراب: «**خلى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش «**الذنابات**» مفعول أول لخلى «**شمالاً**» مفعول ثان «**كثباً**» صفة لشمال «**وأم أوعال**» يروى بالنصب وبالرفع؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات، وأما الرفع فبالابتداء «**كها**» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**أو**» عاطفة «**أقربا**» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار، هذا على جعل «**أم أوعال كها**» مبتدأ وخبراً.

الشاهد فيه: قوله: «كها» حيث جر بالكاف الضميرَ، وهو شاذ.

ونظير هذا الشاهد قول أبي محمد اليزيدي اللغوي معلم المأمون بن الرشيد:

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ ... وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا
فَلَولا المُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ ... ولَوْلا البَلاءُ لَكَانُوا كَنَا

ومثله أيضًا قول الآخر:

لا تَلُمْنِي فَإِنَّنِي كَكَ فِيهَا ... إِنَّنَا فِي المَلامِ مُشْتَرِكَانِ

(٢) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتنه.

الإعراب: «**ولا**» نافية «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعلاً» مفعول أول «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**حلائلاً**» معطوف على قوله: «بعلاً» السابق «**كه**» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً»، «**ولا كهن**» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» وهو معطوف بالواو على الحال السابق «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**حاظلاً**» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه: قوله: «كه، كهن» حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف، وهو شاذ.

وهذا معنى قولِه: «وما رَوَوْا . . البيتَ» أي: والذي رُوِيَ من جر «رُبَّ» المضمَرَ نحو: «رُبَّه فتًى» قليلٌ، وكذلك جرُّ الكَافِ المضمَرَ نحو: «كَهَا».

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ في الأمكِنَهْ بِـمِـنْ وَقَـد تَـأْتِـي لِـبَـدْءِ الأَزْمِـنَـهْ[١]

٣٧٠ ـ وزِيـدَ فـي نَـفْـيٍ وشِـبْـهِـهِ فَـجَـرّْ نَـكِـرَةً كَـ«مَـا لِـبَـاغٍ مِـنْ مَـفَـرّْ»[٢]

تجيء «مِنْ» **للتبعيض ولبيان الجِنس ولابتداء الغاية** في غير الزمانِ كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدةً[3].

فمثالُهَا للتبعيض قولُكَ: «أخذت من الدراهم»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

ومثالُهَا لبيان الجنس[4] قولُه تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

---

(١) «بعض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وبين وابتدئ» مثله ومعطوفان عليه «في الأمكنة» متعلق بابتدئ «بمن» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة «وقد» حرف تقليل «تأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على من «لبدء» جار ومجرور متعلق بـ«تأتي» وبدء مضاف، و«الأزمنة» مضاف إليه.

(٢) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «في نفي» جار ومجرور متعلق بزيد «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على نفي، وشبه مضاف، وضمير الغائب العائد على نفي مضاف إليه «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «نكرة» مفعول به لجر «كما» الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية «لباغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «مفر» مبتدأ مؤخر.

(3) ذكرها هنا أربعةً من المعاني، وسيستدرك بخامسٍ هو «البَدَلُ» عما قريب!

ويُستدرَكُ عليه:

ـ ورودها ظرفيةً، أي: بمعنى «في»؛ كقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأحقاف: ٤] أي: فيها.

ـ ورودها سببية؛ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] أي: بسببها.

ـ ورودها بمعنى «عن»؛ كقوله تعالى: ﴿يَـٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧] أي: عنه.

ـ ورودها بمعنى الباء؛ كقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] أي: بطرف خفي.

ـ ورودها بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: ونصرناه على القوم.

(4) وعلامَتُها صحة الإخبار عما قبلَها بما بعدها، كقولك في الآية التالية: الرجسُ الأوثانُ. وقد أنكرَه أكثر المغاربة، كما ذكر المرادي ٢/ ٧٥٠.

ومثالُهَا لابتداء الغاية في المكان قولُه تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١].

ومثالُهَا لابتداء الغاية في الزمان(١) قولُه تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٠٥ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ(٢)

ومثالُ الزائدة: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»، ولا تزاد عند جمهور البصريين **إلا بشرطين**:

أحدُهما: أن يكون المجرورُ بها نكرةً.

---

(١) خلافاً للبصريين إلا الأخفش، وقولهم مردود، قال المرادي يُعلّل ردّ قولهم: لكثرته نظماً ونثراً. أراد كثرة وروده.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له مطلعها قوله:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيمَةُ نَاصِبِ ... ولَيلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيء الكَواكِبِ

اللغة: «يوم حليمة» يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، أضيف اليوم إليها لأن اباها ـ فيما ذكروا ـ حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيبتهم، وفي يوم حليمة ورد المثل: «ما يوم حليمة بسِرّ» يُضرب للأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطاع كتمانه.

وقبل البيت المستشهد به قوله:

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ المَنِيَّةَ بَينَهُمْ ... بأَيْدِيهِمُ بِيضٌ رِقَاقُ المَضَارِبِ

ولا عَيبَ فِيهِمْ غَيرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ

الإعراب: «**تخيرن**» تخير: فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة العائد على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد نائب فاعل «**من أزمان**» جار ومجرور متعلق بتخير، وأزمان مضاف، و«**يوم**» مضاف إليه، ويوم مضاف، و«**حليمة**» مضاف إليه «**إلى اليوم**» جار ومجرور متعلق بتخير، وجملة «**قد جربن**» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال «**كل**» مفعول مطلق، وكل مضاف، و«**التجارب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «من أزمان» حيث وردت «من» لابتداء الغاية في الزمن، وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن «من» قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، ومال إلى هذا المحقِّقُ الرضي، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه.

والمراد بشبه النَّفْيِ النَّهْيُ، نحو: «لا تضرب مِنْ أَحَدٍ»، والاستفهامُ، نحو: «هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟»(1).

ولا تُزاد في الإيجاب(٢)، ولا يُؤتَى بها جارَّةً لمعرفة؛ فلا تقول: «جَاءني من زيد» خلافاً للأخفش(3)، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قد كان مِنْ مَطرٍ» أي: قد كان مطرٌ.

٣٧١ ـ لِـلِانْـتِـهَـا حَـتَّـى وَلَامٌ وَإِلَـى ... وَمِـنْ وَبَـاءٌ يُـفْـهِـمَـانِ بَـدَلَا(٤)

---

(1) وزِيْدَ ثالثٌ وهو كون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.
قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: ما يأتيهم ذكرٌ.
وقال: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨] أي: هو تحس منهم أحداً.
وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣٥] أي: هل خالقٌ غيرُ الله يرزقكم.
والمعنى المستفاد من زيادتها أحدُ أمرين:
أ ـ التنصيص على العموم، أي: عموم المعنى المذكور، وشموله كلَّ أفراد الجنس المذكور، وعلامته دخولهما على نكرةٍ ليست ملازمةً للوقوع بعد النفي، وهي لا تدل على العموم بنفسها؛ كقولك: «ما جاءني من رجل».
ب ـ التأكيد، أو قل: تأكيد التنصيص على العموم، وذلك بدخولها على نكرةٍ لا تُستَعْمَلُ إلا بعد نفيٍ أو شبهه من نهيٍ أو استفهام، وهذه النكرة تدل بنفسها على العموم، كقولك: «ما جاءني من أحدٍ».
واعلم أن زيادتها لفظاً ـ أو إعراباً ـ لا يقتضي أنَّ دخولها وعدمه سيّان، بل لها ـ كما رأيتِ ـ عملٌ معنويٌّ؛ حيث يختلُّ مرادُ القائلِ بإسقاطها.

(٢) ذكر السعد أن «من» الجارة تزاد في الإثبات اختيارًا في موضع واحد، وهو تمييز «كم» الخبرية إذا فُصل بين كم وبين التمييز بفعل، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] فمن: زائدة، وجنات: تمييز «كم».

(3) أجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادتها بلا شرط، وقد وافقهم الناظم في «التسهيل»، وقال في «شرحه» ٣/١٣٨: لثبوت السماع بذلك نثراً أو نظماً.
وصحح السيوطي هذا المذهب في «البهجة المرضية» ص٢٠٢.

(٤) «للانتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولام، وإلى» معطوفان على حتى «ومن» الواو للاستئناف «من» قصد لفظه: مبتدأ «وباء» معطوف على من «يفهمان» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بدلا» مفعول به ليفهمان.

يَدُلُّ على انتهاء الغاية «إلىَ وَحَتَّى وَاللَّامُ»، والأصلُ من هذه الثلاثة «إلى» فلذلك تَجُرُّ الآخِرَ وَغَيْرَهُ، نحو: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ»(١).

ولا تَجُرُّ «حتى» إلا ما كان آخراً أو مُتَّصِلاً بالآخر(٢)، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ولا تجرُّ غَيْرَهما؛ فلا تقول: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ».

واستعمالُ اللامِ للانتهاء قليلٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

ويستعمل «مِنْ» والباء، بمعنى «بَدَل»؛ فَمِن استعمالِ «مِنْ» بمعنى «بَدَل» قولُه عزَّ وجل: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] [أي: بَدَلَ الآخرة]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بَدَلَكم، وقولُ الشاعر: [الرجز]

ش٢٠٦ ـ جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا(٣)

---

(١) وتأتي «إلى» بمعنى «مع» ـ أي: للمصاحبة ـ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] وتأتي بمعنى «عند» وتقع بعد ما يُفيد حبًّا أو بغضاً من تعجُّبٍ أو تفضيل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ أي: عندي.

(٢) الآية الكريمة التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر، ومثال ما كان آخرًا قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها. واعلم أن «حتى» الجارة على ضربين: جارة للمفرد الصريح، وهذه هي التي لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر، ولا تكون إلا غائية، وجارة لأن المصدرية ومدخولِها، وهذه تكون غائية، وتكون تعليلية، وتكون استثنائية.

(٣) البيت لأبي نخيلة يعمر بن حزن السعدي.

اللغة: «جارية» هي في الأصل الفتاة الشابة، ثم توسّع فيه فاستعملوه في كل أَمَة «المرققا» على صيغة اسم المفعول: الرغيف الرقيق الواسع «البقول» جمع بقل، وهو كل نبات اخضرت به الأرض «الفستقا» بقل خاص معروف.

المعنى: يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم، ولم تستمرئ طعم الرفه، فهي تأكل يابس العيش، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عادة، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية.

الإعراب: «**جارية**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي جارية، أو نحوه «**لم**» نافية جازمة «**تأكل**» فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسرة تخلصًا من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على جارية «**المرققا**» مفعول به لتأكل، والألف للإطلاق «**لم**» نافية جازمة «**تذق**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل «**من البقول**» جار ومجرور متعلق بتذق «**الفستقا**» مفعول به لتذق، والألف للإطلاق. =

أي: بَدَلَ البُقولِ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث: «**مَا يَسُرُّنِي بها حُمْرُ النَّعَمِ**»(1) أي: بَدَلَهَا، وقولُ الشاعر: [البسيط]

فَلَيْتَ لي بهمُ قَوْماً إذا ركبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَا [ش١٥٤](٢)

أي: بدلهم.

٣٧٢ ـ واللَّامُ لِلْمِلْكِ وشِبْهِهِ وفِي ... تَعْدِيَةٍ أيضاً وتَعْلِيلٍ قُفِي(٣)

٣٧٣ ـ وَزِيدَ والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَ«فِي» وقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا(٤)

تقدَّم أن اللامَ تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للمِلْكِ، نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و«المالُ لزيدٍ»، ولشِبْهِ الملك(5)، نحو: «الْجُلُّ للفَرَسِ، والبابُ للدَّارِ»، وللتَّعْدِيةِ(6)، نحو: «وهَبْتُ لزيدٍ مالاً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٥ ـ ٦] وللتعليل، نحو: «جِئْتُك لإِكْرَامِكَ»، وقولِه: [الطويل]

= الشاهد فيه: «من البقول» حيث ورد «من» بمعنى البدل، يعني أنها لم تستبدل الفستق بالبقول. وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين، وقال آخرون: إن «من» هنا للتبعيض، وعندهم أن الفستق بعض البقول، وعلى هذا يجوز أن تكون «من» اسماً بمعنى «بعض» وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتذق، ويكون قوله: «الفستقا» بدلاً منها.

(1) أخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٢٢٠٨٨) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب «المفعول له» فانظره هناك.

(٣) «**واللام**» مبتدأ «**للملك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**وشبهه**» الواو حرف عطف، وشبه: معطوف على الملك، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «**وفي تعدية**» جار ومجرور متعلق بقوله: «**قفي**» الآتي آخر البيت «**أيضاً**» مفعول مطلق لفعل محذوف «**وتعليل**» معطوف على تعدية «**قفي**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.

(٤) «**زيد**» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في البيت السابق نائب فاعل «**والظرفية**» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «**استبن**» الآتي «**استبن**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ببا**» قصر للضرورة: متعلق باستبن «**وفي**» معطوف على با «**وقد**» حرف تقليل «**يبينان**» فعل مضارع، وألف الاثنين ـ العائد إلى الباء وفي ـ فاعل «**السببا**» مفعول به ليبين، والألف للإطلاق.

(5) الفرق بين الملك وشبه الملك أن شبه الملك اختصاصٌ، والملك ملك حقيقي.
تقول: «الباب للدار»، فالدار لا يملك الباب.
وتقول: قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤] فالله تعالى يملك الأمر.

(6) التعدية: كونُ ما بعد اللام في حكم المفعول به معنىً، مع كونه مجروراً لفظاً.

ش٢٠٧ - وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ(١)

وزائدة قياساً(٢)، نحو: «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] وسَمَاعاً، نحو: «ضَرَبْتُ لِزيد»(3).

---

(١) البيت لأبي صخر الهذلي.

اللغة: «تعروني» تصيبني وتنزل بي «ذكراك» الذكرى، بكسر الذال وآخره ألف مقصورة: التذكر، والخطور بالبال «هزة» بفتح الهاء وكسرها: حركة واضطراب «انتفض» تحرك «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عند تذكره إياها: إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه.

الإعراب: «**وإني**» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «**لتعروني**» اللام للابتداء، تعرو: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**لذكراك**» الجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف، وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله، وفاعل اسم المصدر محذوف، وأصل الكلام: لذكري إياك، ثم حذف الفاعل وأضاف اسم المصدر إلى مفعوله، فاتصل الضمير «**هزة**» فاعل تعرو «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**انتفض**» فعل ماض «**العصفور**» فاعل انتفض، و«**ما**» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «**بلله**» بلل: فعل ماض، والهاء مفعول به لبلل «**القطر**» فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور، و«قد» مقدرة قبل الفعل عند البصريين، أي: قد بلله، فأما الكوفيون فلا يلتزمون تقدير «قد».

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام فيه للتعليل.

(٢) زيادة اللام على ضربين: الأول: زيادتها لمجرد التأكيد، وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام، كقول ابن ميادة الرماح بن أبرد:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ ويَثْرِبٍ مُلْكًا أجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

الزيادة الثانية: لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين: أحدهما: أن يقع العامل متأخرًا، نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. وثانيهما: أن يكون العامل فرعًا في العمل، إما لكونه اسم فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وإما لكونه صيغة مبالغة، نحو قوله سبحانه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

(3) المذكور من معاني اللام على لسان المصنف ستة معانٍ، قسم الشيخ محيي الدين أحدَهما إلى قسمين، فصار العدد سبعة معانٍ. ولها غيرُ ذلك، فمن ذلك:

أ - القسم: ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» **٢/ ٢٧٧** ومثَّل له بقوله: للهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَل.

ب - التعجُّب: كقولك: لله دره. =

وأشار بقوله: «**والظرفيَّة اسْتَبِنْ. . إلى آخره**» إلى معنى الباء و«في»، فذكَر أنهما اشتركا في إفادة الظرفِيَّةِ والسببية.

فمثالُ الباء للظرفية قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧] أي: وفي الليل، ومثالُها للسببية قولُه تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠].

ومثالُ «في» للظرفية قولُك: «زَيْدٌ في المَسْجِدِ» وهو الكثير فيها، ومثالُهَا للسببية قولُه ﷺ: «**دَخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها، فَلَا هِيَ أطعَمَتْها، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأرْضِ**»[(١)][(2)].

= جـ ـ الصيرورة ـ أو العاقبة أو المآل ـ والفرق بين الصيرورة والتعليل أن الأخير يكونُ فيه ما بعد اللام مسبّباً عما قبلَهُ، وأما الصيرورة فهو نتيجةٌ دون أن يكون مسبَّباً عنه؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

د ـ الاستعلاء، أي: بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧] أي: على الأذقان.

هـ ـ الظرفية، أي: بمعنى «في»؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي: فيه.

و ـ المصاحبة، أي: بمعنى «مع»؛ كقول متمم بن نويرة:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً ... لطول اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

أي: مع طول اجتماعٍ.

والبيت في «الكامل» ص٧٠٧، و«أدب الكاتب» ص٤٤٣، وما لا يُحصى من كتب الأدب.

ز ـ الوقت: تقول: جئتُ لليلةٍ خلت من الشهر.

(١) خشاش الأرض: هوامها وحشراتها، الواحدة خشاشة، وفي رواية في الحديث: «حشيش الأرض»، وفي رواية ثالثة: «حشيشة الأرض» بحاء مهملة، وهو يابس النبات، وهو وهم، قاله ابن الأثير.

(2) قوله ﷺ أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٣١٨)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٥٨٥٣) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما.

وتأتي «في» بمعانٍ أخرى غير ما ذكر:

أ ـ المصاحبة، أي: بمعنى «مع»؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: مع أمم.

ب ـ الاستعلاء، أي: بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل.

=

٣٧٤ ـ بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ   وَمِثْلَ «مَعْ» و«مِنْ» و«عَنْ» بِهَا انْطِقِ[١]

تقدَّمَ أنَّ الباء تكونُ **للظرفية وللسببية**، وذكر هنا أنها تكون:

للاستعانة، نحو: «كَتَبْتُ بالقَلَمِ، وقَطَعْتُ بالسكِّينِ».

وللتعدية، نحو: «ذَهَبْتُ بزَيْدٍ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

وللتعويض، نحو: «اشتريتُ الفرسَ بألفِ دِرْهَمٍ» ومنه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأٓخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦].

وللإلصاق[2]، نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ».

وبمعنى «مع» نحو: «بعتُكَ الثَّوبَ بِطِرَازِه» أي: مَعَ طِرَازِه.

وبمعنى «مِن» كقوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ [١٩٨][٣]

= جـ ـ المقايَسَة، وهي الواقعة بين مفضول سابقٍ وفاضلٍ لاحق؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بالقياس على الآخرة.

د ـ الإلصاق أحدِ معاني الباء؛ كقول زيد الخيل:

ويركب يومَ الرَّوْعِ منا فوارسٌ   بصيرونَ في طعن الأباهر والكُلَى

والبيت في «ذيل أمالي القالي» ص٩٢٨، و«أدب الكاتب» ص٤٣٦.

هـ ـ بمعنى «إلى»؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، أي: إلى أفواههم.

و ـ التبعيض أحدِ معاني «مِنْ»، كقول امرئ القيس:

وهل يَعِمَنْ من كان أحدث عهدِهِ   ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوالِ

والبيت في «أدب الكاتب» ص٤٤٢، و«ديوان امرئ القيس» ص١٣٩.

(١) «بالبا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «استعن» الآتي «**استعن**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**وعد، عوض، ألصق**» معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف «**ومثل**» حال من «ها» في قوله: «بها» الآتي، ومثل مضاف، و«مع» مضاف إليه «ومن رعن» معطوفان على «مع» السابق «**بها**» جار ومجرور متعلق بانطق الآتي «**انطق**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) هذا أحدُ نوعَي الإلصاق، وهما:

أ ـ حقيقي: تقول: «أمسكتُ بزيد»؛ فأنت ألصقتَ به حقيقةً.

ب ـ مجازي: كما مثل المصنّف رحمه الله؛ وفيه اقترابُكَ منه دون حدوث إلصاق فعلاً.

(٣) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨، وقد سبق في أول باب حروف الجر.

أي: مِنْ ماءِ البَحْرِ.

وبمعنى «عن» نحو: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١] أي: عن عذاب، وتكون الباء أيضاً للمصاحبة(1)، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] [أي: مصاحباً حَمْدَ ربِّك](2).

٣٧٥ ـ عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى «في» و«عَنْ» ... بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ(٣)

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجي مَوْضِعَ «بَعْدٍ» وَ«عَلَى» ... كما «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَا(٤)

---

(1) ذكرَ المصاحبة قبل سطرَين عندما ذكر أنها تأتي بمعنى «مع»!
وفي الآية توجيهٌ آخر هو: سبّح ربك بما حمد به نَفْسَهُ، فتكون الباء هنا للاستعانة.

(2) وللباء من المعاني غير ما ذكر:
أ ـ التبعيض، أي: بمعنى «من»؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الدهر: ٦] أي: يشرب منها.
ب ـ الظرفية، بمعنى «في»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] أي: في بدر.
جـ ـ القَسَم: تقول: «بالله لقد رأيتُه»، ويجوز ذكر الفعل، تقول: «أُقسم بالله».
د ـ الاستعلاء، بمعنى «على»؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على قنطار.
هـ ـ التأكيد بزيادتها، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨].
و ـ الغاية، بمعنى «إلى»؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أي: أحسَنَ إليَّ.

(٣) «على» قصد لفظه: مبتدأ «للاستعلا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ومعنى» معطوف على الاستعلاء، ومعنى مضاف، و«في» قصد لفظه: مضاف إليه، و«عن» معطوف على «في» السابق «بعن» جار ومجرور متعلق بقوله: «عنى» الآتي «تجاوزاً» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «عنى» الآتي «عنى» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل عنى «قد» حرف تحقيق «فطن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، أي: وعنى الذي تحققت فطنته تجاوزاً بعن.

(٤) «وقد» حرف تقليل «تجي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى «عن» في البيت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و«بعد» قصد لفظه: مضاف إليه «وعلى» معطوف على بعد «كما» الكاف جارة، ، ما: مصدرية «على» قصد لفظه: مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله: «جعلا» الآتي، وموضع مضاف، و«عن» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «على» نائب فاعل، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «على» المقصود لفظه.

تستعمل «**على**» للاستعلاء كثيراً، نحو: «زَيْدٌ عَلَى السَّطحِ»، وبمعنى «**في**» نحو قولِه تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة(1).

وتستعمل «**عن**» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ»(2)، وبمعنى «**بعدَ**» نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله: [البسيط]

ش٢٠٨ ـ لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنِّي ولَا أنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي(٣)

---

(1) هذان استعمالان لـ«على» وسيذكر ثالثاً عن قريب، ولها غير ذلك.

أ ـ التعليل، بمعنى «اللام»؛ كقوله تعالى: ﴿لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايتكم، و«ما» هنا مصدرية ينسبك منها ومن فعلها مصدرٌ مؤوَّل.

ب ـ المصاحبة، بمعنى «مع»؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: مع حبه له. وكقوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي: مع ظلمهم.

جـ ـ بمعنى «من»؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اكتالوا من الناس.

د ـ بمعنى «الباء»؛ كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: حقيقٌ بأن لا أقول.

هـ ـ الاستدراك، كقول الشاعر:

بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا   على أنَّ قُربَ الدار خيرٌ من البُعْدِ

(2) جعل بعضُهم هذا المثال لاستعمال «عن» بمعنى الاستعانة، أي: رميت بالقوس.

(٣) البيت لذي الإصبع حرثان بن الحارث بن محرث العدواني، من كلمة له مطلعها قوله:

يا مَنْ لِقَلْبٍ طَويلِ البَثِّ مَحزُونِ   أمسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمَّ هَارُونِ

أَمَسَى تَذَكَّرَهَا مِن بَعدِ مَا شَحَطَتْ   والدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِينًا وذو لِينِ

اللغة: «أفضلت» زدت «دياني» الديان: القاهر المالك للأمور الذي يجازي عليها، فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزوني» تسومني الذل وتقهرني.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك في الحسب، وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه، ولا فضل لك فتفخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدبر لشؤونه فتقهره وتذله.

الإعراب: «**لاه**» أصل هذه الكلمة «لله» فهي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذاً فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف، فصار كما ترى «**ابن**» مبتدأ مؤخر، وابن مضاف، وعم من «**عمك**» مضاف إليه، وعم مضاف، والكاف مضاف إليه، «**لا**» حرف نفي «**أفضلت**» أفضل: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعل «**في حسب**» جار ومجرور متعلق بأفضلت «**عني**» مثله «**ولا**» الواو =

أي: لا أَفْضَلْتَ في حسبٍ عليّ، كما استعملت «عَلَى» بمعنى «عَنْ» في قوله: [الوافر]

ش٢٠٩ ـ إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا(١)

= عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «دياني» ديان: خبر المبتدأ، وديان مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة، تخزوني: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت تخزوني، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة، وتقدير الكلام: ولا أنت دياني فأنت تخزوني.

الشاهد فيه: قوله: «عني» فإن «عن» هنا بمعنى «على»، والسر في ذلك أن «أفضل» بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بعلى.

ومثل ما ورد في صدر هذا البيت من قوله: «لاه ابن عمك» قولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا):

قُلْتُ: كَلّا لاهِ ابنُ عَمِّكِ بل خِفْـ ـنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارَا

(١) البيت للقحيف العقيلي، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيَّب القشيري، ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور:

تَنَضَّيتُ القِلاصَ إلى حَكِيمٍ خَوَارِجَ مِن تَبَالَةَ أو مِنَاهَا

فما رَجَعتْ بِخائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتهاها

اللغة: «قشير» بزنة التصغير: هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» رضي: فعل ماض، والتاء للتأنيث «علي» جار ومجرور متعلق برضي «بنو» فاعل رضي، وبنو مضاف، و«قشير» مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لعمر» اللام للابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمر الله قسمي، وعمر مضاف، و«الله» مضاف إليه «أعجبني» أعجب: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «رضاها» رضا: فاعل أعجب، ورضا مضاف، والضمير مضاف إليه، وأنثه مع أن مرجعه مذكر ـ وهو «بنو قشير» ـ لتأولهم بالقبيلة، وجملة «أعجبني رضاها» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: «رضيت عليَّ» فإن «علي» فيه بمعنى «عن» ويدلك على ذلك أن «رضي» إنما يتعدى بعن كما في قوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [البينة: ٨]، وقوله: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وقد حمل الشاعر «رضي» على ضده، وهو «سخط» فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضده، وهو «على» وليس في ذلك ما تنكره، فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

أي: إذا رَضِيَتْ عنّي(1).

٣٧٧ - شَبِّهْ بِكَافٍ وبها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ(٢)

تأتي الكافُ للتشبيه كثيراً، كقولك: «زَيْدٌ كالأسد»، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدةً للتوكيدِ، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس مثلَهُ شيءٌ، ومما زِيدَتْ فيه قولُ رؤبة: [الرجز]

٢١٠ - لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ(٣)

---

(1) وللحرف «عن» من الاستعمال غير ما ذكر:
أ - التعليل؛ كقوله سبحانه: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: من أجل قولك.
ب - بمعنى «من»؛ كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٦]، أي: نتقبل منهم.
جـ - بمعنى البدل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: بدلَ نفسٍ.
د - بمعنى «الباء» على تفسير بعضهم قولَهُ تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] أي: بالهوى، وخُولِفَ!

(٢) «شبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكاف» جار ومجرور متعلق بشبه «وبها» متعلق بقوله: «يعني» الآتي «التعليل» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعني» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التعليل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وزائداً» حال من فاعل «ورد» الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بزائد «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف.

(٣) هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن العجاج.
اللغة: «لواحق» جمع لاحقة، وهي التي ضمرت وأصابها الهزال «الأقراب» جمع قُرْب، بضم فسكون، أو بضمتين، وهي الخاصرة «المقق» بفتح الميم والقاف: الطول، وقال الليث: هو الطول الفاحش في دقة.
المعنى: يريد أن هذه الأُتُن التي يصفها خماص البطون، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور، وأن فيها طولاً.
الإعراب: «**لواحق**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي لواحق، أو نحوه، ولواحق مضاف، و«**الأقراب**» مضاف إليه «**فيها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**كالمقق**» الكاف زائدة، المقق: مبتدأ مؤخر.
الشاهد فيه: قوله: «كالمقق» حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها، ودليل زيادتها شيئان؛ الأول: أن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها. والثاني: أن بقاءها ذات معنى من المعاني التي ترد لها يفسد الكلام ويخل به، ألست ترى أنك لا تقول: في هذا الشيء كالطول، وإنما تقول: في هذا الشيء طول؟ فافهم هذا فإنه يفيدك. =

أي: فيها المَقَقُ، أي: الطُّولُ، وما حكاه الفَرَّاءُ أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: كَهَيِّنٍ، أي: هَيِّناً[1].

٣٧٨ ـ واسْتُعْمِلَ اسْماً وكَذَا «عَنْ» و«عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلَا[٢]

اسْتُعْمِلَ الكاف اسماً قليلاً، كقوله: [البسيط]

ش٢١١ ـ أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والْفُتُلُ[٣]

= وتخريج البيت على زيادة الكاف هو تخريج جماعة من النحاة، منهم الرضي في «شرح الكافية» وابن عصفور، وأبو الفتح بن جني في «سرِّ الصناعة» وأبو علي الفارسي في «البغداديات» وابن السراج في «الأصول» وقد حمل أبو علي على زيادة الكاف قول تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] قال: تقدير الكلام: أرأيت الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مر على قرية.

(1) وتأتي كذلك بمعنى «على» أي: للاستعلاء؛ كقولك: «كن كما أنت»، أي: على ما أنتَ عليه.

(٢) «واستعمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف في البيت السابق «اسماً» حال من نائب الفاعل «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عن» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وعلى» معطوف على عن «من أجل» جار ومجرور متعلق بدخل أيضاً «من» قصد لفظه: مبتدأ «دخلا» دخل: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ وهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

اللغة: «شطط» هو الجور والظلم، ومجاوزة الحد «الفتل» بضمتين: جمع فتيلة، وأراد بها فتيلة الجراح.

المعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم، مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة.

الإعراب: «**أتنتهون**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تنتهون: فعل وفاعل «**ولن**» نافية ناصبة «**ينهى**» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف «**ذوي**» مفعول تقدم على الفاعل، وذوي مضاف، و«**شطط**» مضاف إليه «**كالطعن**» الكاف اسم بمعنى «مثل» فاعل ينهى، والكاف مضاف، والطعن مضاف إليه «**يذهب**» فعل مضارع «**فيه**» جار ومجرور متعلق بيذهب «**الزيت**» فاعل يذهب «**والفتل**» معطوف على الزيت، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للطعن، أو في محل نصب حال منه؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجنسية، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦.

الشاهد فيه: قوله: «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهي فاعل لقوله: «ينهى»، وقد أوضحنا ذلك في إعراب البيت.

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «يَنْهى»، والتقدير: ولَنْ يَنْهَى ذوي شطط مثلُ الطعن.

واستُعملت «على، وعن» اسمين عند دخول «مِنْ» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فوق» و«عن» بمعنى «جانب»، ومنه قوله: [الطويل]

ش٢١٢ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ (١)

---

(١) البيت لمزاحم العقيلي يصف القطاة، من قصيدة له مطلعها قوله:

خَلِيلَيَّ عُوجَا بِي عَلَى الرَّبعِ نَسألِ مَتَى عَهدُهُ بِالظَّاعِنِ المُتَحَمِّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

أذَلِكَ أم كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرخُهَا لَقًى بِشَرَورَى كاليَتِيم المُعَيِّلِ

اللغة: «غدت» هنا بمعنى «صار» فلا يختص بزمان دون زمان، كما تقول: «غدا عليَّ أميرًا» أي: صار عليَّ أميرًا، فلو لم يكن بمعنى «صار» اختص حدوث معناه بزمان الغداة «من عليه» أراد من فوقه؛ فعلى هنا اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجر «ظمؤها» بكسر الظاء وسكون الميم: زمان صبرها عن الماء «تصل» تصوِّتُ، وإنما يصوِّتُ حشاها، فجعلها إذا صوَّتَ حشاها فقد صوَّتَتْ، «قيض» بفتح القاف وسكون الياء: قشر البيضة الأعلى «زيزاء» بزاي مفتوحة أو مكسورة ثم مثناة تحتية ساكنة فزاي ثانية: هو ما ارتفع من الأرض «المجهل» الذي ليس له أعلام يهتدى بها.

المعنى: يقول: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء، حال كونها تصوِّت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وُضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يُهتدى بها.

الإعراب: «**غدت**» غدا: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر يعود إلى «**كدرية**» في بيت سابق أنشدناه لك «**من**» حرف جر «**عليه**» على: اسم بمعنى فوق مجرور محلًّا بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت، وعلى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه «**بعد**» ظرف متعلق بغدت «**ما**» مصدرية «**تم**» فعل ماض «**ظمؤها**» ظمء: فاعل تم، وظمء مضاف، والضمير مضاف إليه «**تصل**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال «**وعن قيض**» جار ومجرور معطوف على قوله: «**من عليه**» فهو من متعلقات غدت أيضاً «**بزيزاء**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض «**مجهل**» صفة لزيزاء.

الشاهد فيه: قوله: «من عليه» حيث ورد «على» اسمًا بمعنى فوق؛ بدليل دخول حرف الجر عليه كما أوضحناه لك.

أي: غَدَتْ من فَوْقِهِ، وقولُه: [الكامل]

ش٢١٣ ـ ولَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي[1]

أي: مِنْ جانبِ يميني.

٣٧٩ ـ و«مُذْ ومُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَـ«جِئْتُ مُذْ دَعَا»[2]

٣٨٠ ـ وإنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ ... هما وفي الحُضُورِ مَعْنَى «في» اسْتَبِنْ[3]

(١) البيت لقطري بن الفجاءة من أبيات سبق أحدها في باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦).
اللغة: «دريئة» هي حلقة يرمي فيها المتعلم ويطعن المتدرب على إصابة الهدف، وأراد بهذه العبارة أنه جريء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء، لا يجبن ولا يولّي ولا ينهزم ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب، وذكر اليمين والأمام وحدهما وترك اليسار والظهر؛ لأنه يعلم أن اليسار كاليمين، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكّن الفارس منه أحدًا.
الإعراب: «**أراني**» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**للرماح**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريئة» الآتي «**دريئة**» مفعول ثانٍ لأرى، وأرى هنا علمية، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافًا محذوفًا، وأصل الكلام عليه: أرى نفسي «**من**» حرف جر «**عن**» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام، أي: تجيئني من جهة يميني.. إلخ، وعن مضاف، ويمين من «**يميني**» مضاف إليه، ويمين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**تارة**» منصوب على الظرفية، ويُروى: «مرة» وقوله: «**وأمامي**» معطوف على يميني.
الشاهد فيه: قوله: «من عن» حيث استعمل «عن» اسمًا بمعنى «جهة» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر، وقد بينا لك ذلك في إعراب البيت.

(٢) «ومذ» قصد لفظه: مبتدأ «ومنذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لمذ ومنذ «رفعا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها «أو» عاطفة «أوليا» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الثاني «الفعل» مفعول أول لأولي، لأنه هو الفاعل في المعنى «كجئت» الكاف جارة لقول محذوف، جئت: فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها.

(٣) «وإن» شرطية «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «في مضي» جار ومجرور متعلق بـ«يجرا» «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كمن: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هما» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفي الحضور» جار ومجرور متعلق بقوله: «استبن» الآتي «معنى» مفعول مقدم لاستبن، ومعنى مضاف، و«في» قصد لفظه: مضاف إليه «استبن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

تُسْتعمل «مُذْ، ومُنْذُ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً، أو وقعَ بعدَهما فعلٌ، فمثال الأول: «ما رأيتُه مُذْ يَوْمُ الجمعة» أو «مُذْ شَهْرُنَا» فـ«مُذْ»: [اسْمٌ] مبتدأ خبره ما بعدَه، وكذلك «مُنْذُ»، وجَوَّزَ بعضُهم أنْ يكونا خبرين لما بعدَهما(1)، ومثالُ الثاني: «جئتُ مُذْ دَعَا» فـ«مُذْ»: اسمٌ منصوب المحلِّ على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

وإنْ وقعَ ما بعدَهما مجروراً فهما حَرْفَا جرٍّ بمعنى «مِنْ» إنْ كان المجرورُ ماضياً، نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي: مِنْ يومِ الجمعة، وبمعنى «في» إنْ كان حاضراً، نحو: «ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا» أي: في يومنا.

٣٨١ ـ وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَباءٍ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا(٢)

تزاد «ما» بعدَ «مِنْ، وعَنْ والباء»؛ فلا تكفُّها عن العمل(3)، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] وقولِه تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ وَالْكَافِ» فَكَفّ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ(٤)

---

(1) وقيل: هما ظرفان، والمرفوع فاعلُ «كان» التامة المحذوفة، والتقدير: «منذ كان يومُ الجمعة».

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «زيد» الآتي، وبعد مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «وعن وباء» معطوفان على «من» «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» قصد لفظه: نائب فاعل زيد «فلم» نافية جازمة «يعق» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «عن عمل» جار ومجرور متعلق بيعق «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل، والجملة في محل جر صفة لعمل.

(3) أي: الجرّ. وذلك لأن «ما» لم تُزِل اختصاصَ كلٍّ من هذه الحروف.

(٤) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد، وبعد مضاف، و«رب» قصد لفظه: مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقليل «تليهما» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال، جر: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

تزاد «ما» بعد «**الكاف، ورُبَّ**» فتكفُّهما[١] عن العمل، كقوله: [الوافر]

ش٢١٤ ـ فَإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا ... كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ[٢]

---

(١) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد ـ أي غير جملة ـ فيجره؛ فالكف: هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره، وذلك بأن تهيئهما للدخول على الجمل، اسمية كانت أو فعلية، فأما دخولهما على الجمل الاسمية فقد استشهد له الشارح (الشاهد رقم **٢١٤** و**٢١٥**)، وأما دخولهما على الجمل الفعلية، فمنه قول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أوفَيتُ فِي عَلَمٍ ... تَرفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ

ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد تخريجاته:

لا تَشتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشتَمُ

(٢) البيت لزياد الأعجم، وهو أحد أبيات ثلاثة، وقبله:

وأعلَمُ أنَّنِي وأبَا حُمَيدٍ ... كَمَا النَّشوَانُ والرَّجُلُ الحَلِيمُ

أُرِيدُ حِبَاءَهُ ويُرِيدُ قَتلِي ... وأعلَم أنَّهُ الرَّجُلُ اللئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى، وبيت الشاهد مجرورها، ففيه الإقواء.

اللغة: «النشوان» أصله السكران، وأراد به لازمه، وهو الذي يعيب كثيرًا ويقول ما لا يحتمل، بدليل ذكر الحليم في مقابلته «الحليم» ذو الأناة الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها «حباءه» بكسر الحاء، وهو العطية «الحمر» جمع حمار، ويروى: «فإن النيب من شر المطايا» والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة «المطايا» جمع مطية، وهي هنا الدابة مطلقًا، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أي: تسرع، أو لأنك تركب مطاها، أي: ظهرها «الحبطات» بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة: هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر، فأكل أكلاً انتفخ منه بطنه فمات، فصار بنو تميم يعيَّرون بالطعام، وانظر إلى قول الشاعر:

إذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ ... فَسَرَّكَ أن يَعيشَ فَجِئ بِزَادِ

الإعراب: «**فإن**» حرف توكيد ونصب «**الحمر**» اسم إن «**من شر**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، وشر مضاف، و«**المطايا**» مضاف إليه «**كما**» الكاف حرف جر، ما: كافة «**الحبطات**» مبتدأ «**شر**» خبر المبتدأ، وشر مضاف، و«**بني**» مضاف إليه، وبني مضاف، و«**تميم**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كما الحبطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر، وقد وضح ذلك في إعراب البيت.

وقولِه: [الخفيف]

ش٢١٥ ـ رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ(١)

وقد تزاد بعدهما ولا تكفُّهما عن العمل، وهو قليل، كقوله: [السريع]

ش٢١٦ ـ مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ(٢)

---

(١) البيت لأبي دواد الإيادي.

اللغة: «الجامل» القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه «المؤبل» بزنة المعظم: المتخذ للقُنية، تقول: إبل مؤبلة، إذا كانت متخذة للقنية «عناجيج» جمع عنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق «المهار» جمع مهر ـ والواحدة بهاء ـ وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول: إنه ربما وُجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقنية، وجياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها.

الإعراب: «**ربما**» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، ما: زائدة كافة «**الجامل**» مبتدأ «**المؤبل**» صفة للجامل «**فيهم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**وعناجيج**» الواو عاطفة، وعناجيج: مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وعناجيج فيهم، مثلاً «**بينهن**» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبين مضاف، والضمير مضاف إليه «**المهار**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله «عناجيج» السابق، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد فيه: قوله «ربما الجامل فيهم» حيث دخلت «ما» الزائدة على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية، ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية شاذ عند سيبويه؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجمل الفعلية، وعند أبي العباس المبرد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة؛ فليس في البيت شذوذ عنده.

(٢) البيت لضمرة النهشلي.

اللغة: «غارة» هو اسم من أغار القوم، أي: أسرعوا في السير للحرب «شعواء» منتشرة متفرقة «اللذعة» مأخوذ من لذعته النار، أي: أحرقته «الميسم» ما يوسم به البعير بالنار، أي: يُعَلَّم ليُعرَف، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم بالكي لتُعرف.

الإعراب: «**ماوي**» منادى مرخم، وحرف النداء محذوف، وأصله: «يا ماوية» «**يا**» حرف تنبيه «**ربتما**» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، والتاء لتأنيث اللفظ، وما: زائدة غير كافة هنا «**غارة**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «**شعواء**» صفة لغارة على لفظها مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث الممدودة «**كاللذعة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة «**بالميسم**» جار ومجرور متعلق باللذعة، وخبر المبتدأ جملة «ناهبتها» في بيت آخر، وهو قوله: =

وقولِه: [الطويل]

ش٢١٧ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ(١)

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» ... وَالفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ(٢)

لا يجوز حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عمله إلَّا في «رُبَّ» بعد الواو، وفيما سنذكره، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء و«بَلْ» قليلاً، فمثالُه بعد الواو قولُه: [الرجز]

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ(٣)

= نَاهَبْتُهَا الْغُنْمَ عَلَى طَيِّعٍ ... أَجْرَدَ كَالقِدْحِ مِنَ السَّاسَمِ

الشاهد فيه: قوله: «ربتما غارة» حيث دخلت «ما» الزائدة ـ التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر ـ على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها.

(١) البيت لعمرو بن براقة الهمداني، من كلمة مطلعها:

تَقُولُ سُلَيْمَى لا تَعَرَّضْ لِتَلفَةٍ ... ولَيلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويُجنى عليه.

الإعراب: «**ننصر**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «**مولانا**» مولى: مفعول به لننصر، ومولى مضاف، والضمير مضاف إليه «**ونعلم**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «**أنه**» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «**كما**» الكاف جارة، ما: زائدة «**الناس**» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «**أن**» وجملة «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «**مجروم**» خبر ثان لأن، وهو اسم مفعول؛ فقوله: «**عليه**» واقع موقع نائب الفاعل «**وجارم**» معطوف على «مجروم».

الشاهد فيه: قوله: «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

(٢) «وحذفت» الواو عاطفة أو للاستئناف، حذف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «رب» قصد لفظه: نائب فاعل «فجرت» الفاء حرف عطف، وجر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب «بعد» ظرف متعلق بجرت، وبعد مضاف، و«بل» قصد لفظه: مضاف إليه «والفا» قصر للضرورة: معطوف على «بل» و«بعد» ظرف متعلق بقوله: «شاع» الآتي، وبعد مضاف، و«الواو» مضاف إليه «شاع» فعل ماض «ذا» اسم إشارة فاعل شاع «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة: أي: وشاع هذا العمل بعد الواو.

(٣) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب، فانظره هناك، وهو الشاهد رقم ٣، والشاهد فيه هنا قوله: «وقاتم» حيث جر بعد الواو برب المحذوفة.

ونظير هذا البيت ـ في الجر برب محذوفة بعد الواو ـ قول امرئ القيس:

ولَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أرخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بأنوَاعِ الهُمُومِ لِيَبتَلِي

ومثالُه بعد الفاء قولُه: [الطويل]

ش٢١٨ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(١)

ومثالُه بعد «بَلْ» قولُه: [الرجز]

ش٢١٩ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ(٢)

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقبل هذا البيت قوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعًا عَقَرْتَ بَعِيرِي يا امرأ القَيْسِ فَانزلِ

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وأرْخِي زِمَامَهُ وَلا تُبعِدِينِي عَنْ جَناكِ المُعَلَّلِ

اللغة: «طرقت» جئت ليلاً «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة تُعلَّق على الصبي لتمنعه العينَ في زعمهم «محول» اسم فاعل من: أحول الصبي، إذا أتى عليه من مولده عام.

الإعراب: «**فمثلك**» مثل: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «طرقت» الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو «رب» المحذوفة، ومثل مضاف، والكاف مضاف إليه «**حبلى**» بدل من الكاف في «مثلك» «**قد**» حرف تحقيق «**طرقت**» فعل وفاعل «**ومرضع**» معطوف على حبلى، وهو يروى بالجر تابعًا على اللفظ، وبالنصب تابعاً على الموضع «**فألهيتها**» الفاء عاطفة، ألهيتها: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة معطوفة على جملة «قد طرقت» «**عن ذي**» جار ومجرور متعلق بألهى، وذي مضاف، و«**تمائم**» مضاف إليه «**محول**» صفة لذي تمائم.

الشاهد فيه: قوله: «فمثلك» حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج.

اللغة: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر «الفجاج» جمع فج، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله قتامه، والقتام هو الغبار، فخففه بحذف الألف «جهرمه» الجهرم ـ بزنة جعفر ـ هو البساط نفسه، وقيل: أصله جهرمية، بياء نسبة مشددة، نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسبة.

المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «**بل**» حرف دال على الإضراب والانتقال «**بلد**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوفة بعد «بل» «**ملء**» مبتدأ ثان، وملء مضاف، و«**الفجاج**» مضاف إليه «**قتمه**» قتم: خبر المبتدأ الثاني، وقتم مضاف، والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، والجملة في محل رفع صفة لبلد «**لا**» نافية «**يشترى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**كتانه**» كتان: نائب فاعل ليشترى، وكتان مضاف، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه «**وجهرمه**» معطوف على «**كتانه**» =

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ«رُبَّ» محذوفَةً من غير أن يتقدَّمَها شيء، كقوله: [الخفيف]

ش٢٢٠ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِن جَلَلِهْ[1]

٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا[2]

الجرُّ بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: **مُطَّرِدٍ، وغير مطرد.**

= والجملة في محل رفع نعت لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة هو قوله: «كلَّفته عيدية»، وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات، وذلك في قوله:

كَلَّفْتُهُ عِيدِيَّةً تَجَشَّمُهْ كَأَنَّهَا وَالسَّيْرَ نَاجٍ سُوَّمُهْ
قِيَاسُ بَارٍ نَبْعُهُ وَنَشَمُهْ تَنْجُو إذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُهْ

الشاهد فيه: قوله: «بل بلد» حيث جرّ بلد برب المحذوفة بعد «بل».

(١) البيت لجميل بن معمر العذري.

اللغة: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار، كالرماد ونحوه «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها، كالوتد ونحوه «من جلله» له معنيان: أحدهما أن يكون من قولهم: «فعلت هذا من جلل كذا» والمعنى: فعلته من عَظَمه في نفسي، حكاه أبو علي القالي. الثاني: أن يكون من قولهم: «فعلت كذا من جللك وجلالك»، والمعنى: من أجلك وبسببك.

الإعراب: «**رسم**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله، ورسم مضاف، و«**دار**» مضاف إليه «**وقفت**» فعل وفاعل «**في طلله**» الجار والمجرور متعلق بوقفت. وطلل مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم «**كدت**» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أقضي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**الحياة**» مفعول به لأقضي، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «رسم دار» في رواية الجر، حيث جر قوله: «رسم» برب محذوفًا من غير أن يكون مسبوقًا بأحد الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، وبل، وذلك شاذ.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول «بسوى» جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر، وسوى مضاف، و«رب» قصد لفظه: مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بـ«يجر»، و«لدى» مضاف، و«حذف» مضاف إليه «وبعضه» بعض مبتدأ، والهاء مضاف إليه «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، وهو المفعول الأول «مطرداً» مفعول ثان ليرى، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ.

فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له: «كَيْفَ أَصبَحْتَ؟»: «خَيْرٍ والحَمْدُ لله» التقدير: على خَيْرٍ[1]، وقولِ الشاعر: [الطويل]

ش٢٢١ ـ إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأَصَابِعُ[٢]

أي: أشارت إلى كُلَيْب، وقولِه: [الكامل]

ش٢٢٢ ـ وَكرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلَامِ[٣]

---

(1) «الكامل» للمبرد ص٣١٧، وقال: فلم يُضْمِرْ حرفَ الخفض، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال.

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرًا.

اللغة: «قبيلة» واحدة قبائل العرب «كليب» بزنة التصغير، أبو قبيلة جرير، والباءُ في قوله: «بالأكف» للمصاحبة بمعنى «مع» أي: أشارت الأصابع مع الأكف، أو الباء على أصلها والكلام على القلب، وكأنه أراد أن يقول: أشارت الأكف بالأصابع، فقلب.

المعنى: إن لؤم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود، لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

الإعراب: «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «**قيل**» فعل ماض مبني للمجهول «**أي**» اسم استفهام مبتدأ، وأي مضاف، و«**الناس**» مضاف إليه «**شر**» أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ، وشر مضاف، و«**قبيلة**» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «**أشارت**» أشار: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**كليب**» مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت «**بالأكف**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «**الأصابع**» فاعل أشارت.

الشاهد فيه: قوله: «أشارت كليب» حيث جر قوله: «كليب» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، والجر بالحرف المحذوف ـ غير ما سبق ذكره ـ شاذ.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «كريمة» صفة لموصوف محذوف، أي: رجل كريمة، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث؛ بدليل تذكير الضمير في قوله: «ألفته»، ولا يقال: إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة وليست من صيغها؛ لأنا نقول: الصيغ المشهورة هي الصيغ القياسية، أما السماعي فلا حصر له «ألفته» بفتح اللام، من باب ضرب، أي: أعطيته ألفًا، أو بكسر اللام، من باب علم، أي: صرت أليفه «تبذخ» تكبر وعلا «الأعلام» جمع علم، وهو بفتح العين واللام جميعًا الجبل.

الإعراب: «**وكريمة**» الواو واو رب «**كريمة**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «**من آل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة، وآل مضاف، و«**قيس**» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه اسم =

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمُطَّرد كقولك: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هذَا؟» فدرهم: مجرور بِمِنْ محذوفَةً عند سيبويه والخليل، وبالإضافَةِ عند الزجَّاج؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقي عملُه.

وهذا مُطَّرِد عندهما في مميز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ(1).

= للقبيلة «**ألفته**» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**حتى**» ابتدائية «**تبذخ**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على كريمة «**فارتقى**» الفاء عاطفة، ارتقى: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة معطوفة على جملة «تبذخ» السابقة «**الأعلام**» مجرور بحرف جر محذوف، أي: إلى الأعلام، والجار والمجرور متعلق بقوله: «ارتقى».

الشاهد فيه: في هذا البيت عدة شواهد للنحاة: أولها وثانيها في قوله: «كريمة» حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل، وهذا نادر، والكثير أن تلحق صيغة فعَّال، كعلامة ونسابة، أو صيغة مفعال: كمهذارة، أو صيغة فعول: كفروقة. وثالثها ـ وهو المراد هنا ـ قوله: «فارتقى الأعلام» حيث جر قوله: «الأعلام» بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، وذلك شاذ. ورابعها: في قوله: «قيس» حيث منعه الصرف وجرَّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياسًا؛ للعلمية والتأنيث المعنوي، وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة، كان منعه من الصرف شاذًّا، وهو مع شذوذه مما له نظائر في شعر العرب، ومن نظائره قول الأخطل:

طَلَبَ الأزَارِقَ بالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَرُورُ

فقد منع «شبيب» من الصرف وليس فيه علتان، ومثله قول الآخر:

قَالتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثَابِتَ شَاخِصًا ... عَارِي الأشَاجِعِ نَاحِلاً كَالمُنْصُلِ

(1) ذكر من المطّرد حالتين وأغفلَ شيئاً كثيراً، فمن ذلك:

أ ـ لفظ الجلالة في القَسَم، كقولك: «اللهِ لأفعلنَّ كذا». أي: واللهِ...

ب ـ كي «المصدرية الناصبة للمضارع»؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣٠] أي: لكي تقرّ عينُها.

جـ ـ قبلَ «أنْ»؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: أوعجبتم من أن جاءكم، أو: أوعجبتم لأن جاءكم..

د ـ قبل «أنَّ»؛ كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: شهد بأنه لا إله إلا هو. على خلاف لا مجالَ لبسطه في جواز الحذف في هاتين الحالتين، واشتراط أمن اللَّبْس، ومحلّ ما بعد «أنْ» و«أنّ» من الإعراب! =

الإضافةُ[1]

٣٨٥ ـ نوناً تَلِي الإعْرَابَ أوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا[٢]

٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا[٣]

= هـ ـ في جواب ما تضمّن مثل المحذوف، وذلك في جواب استفهامٍ؛ كردِّك على من سألك: من أين جئتَ؟ بقولك: «البيتِ»، أي: من البيت.

و ـ بعد «إنْ» الشرطية: تقول: «اِيْتِ بكتابٍ، إن فقهٍ أو حديثٍ»، أي: إن بفقهٍ أو حديث. على حذف المضاف «كتاب».

ز ـ المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤ ـ ٥] أي: وفي اختلاف الليل والنهار.

(1) معنى الإضافة لغةً: الإسناد، وقيل: هو مشتقٌّ من الضيف؛ لأنه يستند إلى من يضيفُه.

وهي اصطلاحاً: نسبةٌ بين اسمين تُوجب جرّ ثانيهما أبداً.

وهذه النسبة تقييدية، أي: تُقيِّد المضافَ بالمضاف إليه بنوعٍ من القصر والتحديد، وسيأتي أنّ هذه النسبة بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ من أحرُف الجرّ يُقدَّر معناها في الكلام.

مع أن أبا حيّان نفى أن تكون الإضافة على تقدير حرفٍ.

(٢) «نوناً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: احذف، الآتي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نوناً «الإعراب» مفعول به لتلي «أو» عاطفة «تنوينا» معطوف على قوله: نوناً «مما» جار ومجرور متعلق باحذف «تضيف» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بمن «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كطور سينا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كطور، وطور مضاف، و«سينا» مضاف إليه، وهو مقصور من ممدود، وأصله سيناء.

(٣) «الثاني» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: اجرر «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانو» كذلك «من» قصد لفظه: مفعول به لانو «أو» عاطفة «في» معطوف على من «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يصلح» فعل مضارع مجزوم بلم «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «ذاك» ذا: فاعل يصلح، والكاف حرف خطاب، وجملة الفعل المنفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «واللام» مفعول مقدم لخذ «خذا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا   أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا[١]

إذا أُرِيدَ إضَافَةُ اسمٍ إلى آخَرَ حُذِف ما في المضاف:

من نونٍ تلي الإعرابَ، وهي نونُ التثنية أو نونُ الجمع، وكذا ما ألحق بهما، أو تنوينٍ[2]، وجُرَّ المضَافُ إليه؛ فتقول: «هذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ، وهؤلاء بَنُوهُ، وهذا صاحبُهُ».

واختلف في الجار للمضاف إليه؛ فقيل: هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ[3]، وهو اللام أو «مِنْ» أو «في»، وقيل: هو مجرور بالمضاف، [وهو الصحيح من هذه الأقوال][4].

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين[5]، وزعم بعضُهم أنها تكون أيضاً بمعنى «مِنْ» أو «في»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: «وانْوِ «من» أوْ «في». . إلى آخره».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «مِنْ» أو «في» فالإضافة بمعنى ما تعيَّنَ تقديرُهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: «هذَا ثوبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حديدٍ» والتقديرُ: هذا ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد[6].

---

(١) «لما» جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «ذينك» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أولا» مفعول به لاخصص «أو» عاطفة «أعطه» أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لأعط «التعريف» مفعول ثان لأعط «بالذي» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(2) بنوعيه الظاهر والمقدَّر.

(3) هو رأيُ ابن مالك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص٢١٢، والزجّاج كما في «شرح الأشموني» ٢/٣٥٧.

(4) وهو رأي سيبويه والجمهور.

(5) وهو المعنى الأصليّ، وإليه ردَّ من منع معنى «في» و«من» بتأوُّلاتٍ لا تخلو من تكلُّف.

(6) ولك أن تصوغ الضابط بقولك: إذا كان المُضاف بعضَ المضافِ إليه مع صحةِ إطلاق اسمه عليه، ويصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف.
تقول: هذا الخاتم حديدٌ.

ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضافُ، نحو: «أعجبني ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْداً» أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقولُه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣](1).

فإن لم يتعين تقدير «مِنْ» أو «في» فالإضافة بمعنى اللام، نحو: «هذا غلامُ زيدٍ، وهذه يدُ عمرٍو» أي: غلامٌ لزيد، ويَدٌ لعمرو(2).

وأشار بقوله: «**واخصص أولاً. . إلى آخره**» إلى أن الإضافة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة(3).

فالمحضة هي: غيرُ إضافة الوصف المُشَابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعدُ، وهذه لا تفيد الاسْمَ [الأوَّلَ] تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبيِّن.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسمَ الأولَ تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً، نحو: «هذا غلامُ امرأةٍ»(4)، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «هذا غلامُ زيدٍ»(5).

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشمَعِلْ ... طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى، ومعناه: طباخ في ساعات النوم.

(2) وزاد بعضُهم تقدير «كاف التشبيه»، والضابط لذلك أن المضاف مشبَّهٌ به، والمضاف إليه مشبَّهٌ؛ تقول: ذهبُ الأصيل. تريد أن أشعة الشمس لونُها لون الذهب!

قال كاتب هذه الأسطر: وفيه تكلُّف!

(3) وتُسمَّيان: «معنوية» و«لفظية» على الترتيب، وسيذكر ذلك المصنف عما قريب، لكن أردت لك أن تقرِنَ الأسماءَ دونَ تفاصيلَ؛ كي يسهُلَ عليك الحفظ.

(4) المراد بالتخصيص: قلة الاشتراك في النكرة، فقولك: «غلامُ امرأةٍ» يُخصّص هذا الغلام بامرأة واحدةٍ فحسبُ.

(5) ثمةَ من المضاف إلى معرفة ما لا يكتسب تعريفاً، وهو إذا كان المضافُ مُوغلاً في الإبهام والتنكير، وهذا المضافُ هو «غَيْر»، و«مِثْل» ونحوهما.

تقول: رأيتُ رجلاً نظيرَكَ.

ولو اكتسب تعريفاً لَمَا صَحَّ وصفُ النكرة به كما ترى.

٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ المَضَافُ «يَفْعَلُ» وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْذَلُ(١)
٣٨٩ ـ كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأملِ مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ(٢)
٣٩٠ ـ وَذِي الإِضَافَةُ اسمُها لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ(٣)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي الإضافة، وهو غير المحضة؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفاً يشبه «يَفْعَلُ» أي: الفِعْلَ المضارِعَ، وهو: كل اسم فاعل(4) أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال(5)، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال](6).

فمثالُ اسم الفاعل: «هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غداً، وهذا رَاجِينَا».

ومثالُ اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوَّعُ القَلْبِ».

ومثالُ الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ الوَجْهِ، وقليلُ الحِيَلِ، وعَظِيمُ الأملِ».

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ، فالإضافةُ محضةٌ، كالمصدرِ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ» واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ».

---

(١) «إن» شرطية «يشابه» فعل مضارع، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه: مفعول به ليشابه «وصفاً» حال من قوله: المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب، عن: حرف جر «تنكيره» تنكير: مجرور بعن، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيعذل الآتي «لا» نافية «يعذل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كرب» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك: رب... إلخ، ورب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد «راجينا» راجي: اسم فاعل مجرور برب، وراجي مضاف، ونا: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفة لراج، وعظيم مضاف، و«الأمل» مضاف إليه «مروع» صفة ثانية لراج، ومروع مضاف، و«القلب» مضاف إليه «قليل» صفة ثالثة لراج، وقليل مضاف، و«الحيل» مضاف إليه.

(٣) «وذي» اسم إشارة مبتدأ أول «الإضافة» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم: مبتدأ ثان، واسم مضاف، وها: مضاف إليه «لفظية» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلك» اسم إشارة مبتدأ «محضة» خبره «ومعنوية» معطوف على محضة، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

(4) ومثله مبالغة اسم فاعل.

(5) فإن كان بمعنى الماضي، أو مطلق الزمن فالإضافة ثمة محضةٌ.

(6) وله شرطٌ هو أن يُضاف المضافُ «الوصفُ» إلى ما هو فاعلُهُ، أو مفعولُه في المعنى.

وأشار بقوله: «**فعن تنكيره لا يُعْذَلُ**» إلى أن هذا القسم من الإضافة ـ أعني غير المحضةِ ـ لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل «رُبَّ» عليه وإن كان مضافاً لمعرفة[1]، نحو: «[رُبَّ] راجينا» وتوصف به النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وإنما يفيد التَخْفيفَ، وفائدتُه ترجع إلى اللفظ، فلذلك سمِّيت الإضافةُ فيه لفظية.

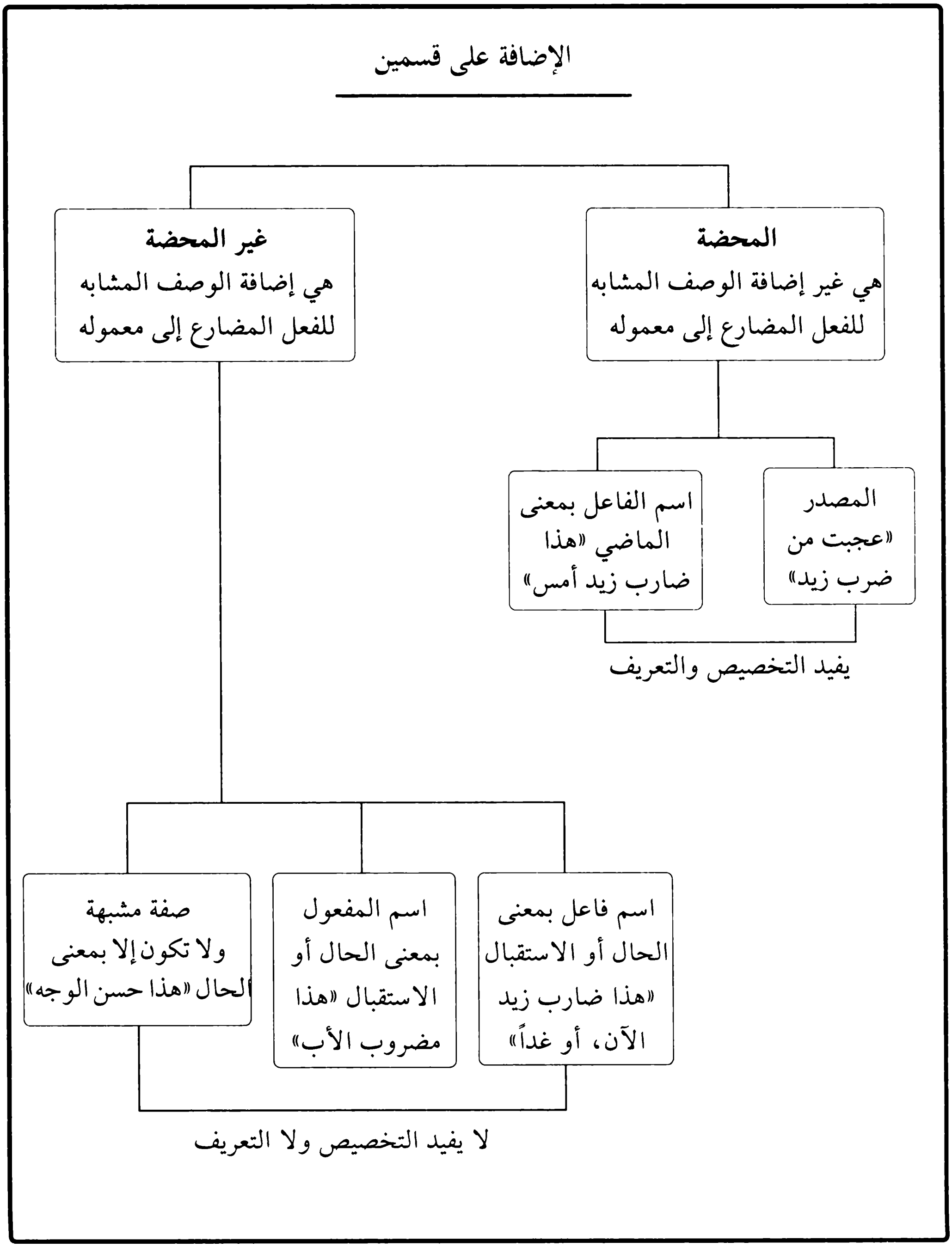
وأما القسم الأول، فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم، فلذلك سمِّيت الإضافةُ فيه مَعْنَوية[2]، وسميت مَحْضَة أيضاً لأنها خالصةٌ من نيَّة الانفصال، بخلاف غيرِ المَحضة؛ فإنَّها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضارِبُ زيدٍ الآنَ» على تقدير: «هذا ضاربٌ زيداً» ومعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أُضيف طلباً للخِفَّة.

---

(1) و«ربّ» لا تدخل إلا على النكرات.

(2) وذلك لأن فائدتها راجعةٌ إلى المعنى.

بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تأثير لها على المعنى، وحسْبُها أن الغرضَ منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين، أو نون التثنية، أو نون الجمع، أو تفيد رفع القُبْح كما سيأتي.


الإضافة على قسمين
المحضة
هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله
غير المحضة
هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله
المصدر «عجبت من ضرب زيد»
اسم الفاعل بمعنى الماضي «هذا ضارب زيد أمس»
يفيد التخصيص والتعريف
اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال «هذا ضارب زيد الآن، أو غداً»
اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال «هذا مضروب الأب»
صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال «هذا حسن الوجه»
لا يفيد التخصيص ولا التعريف

٣٩١ ـ وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ«ـالجَعْدِ الشَّعَرْ»[١]

٣٩٢ ـ أوْ بِالّذي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كـ «زَيْدٌ الضّارِبُ رَأسِ الجَانِي»[٢]

لا يجوز دخولُ الألفِ واللام على المضاف الذي إضافَتُه مَحْضَةٌ، فلا تقول: «هذا الغلامُ رَجُلٍ» لأن الإضافة مُنَافية[٣] للألف واللام، فلا يُجْمَع بينهما[4].

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ، وهو المراد بقوله: «**بذا المضاف**» أي بهذا المضاف الذي تقدَّمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ، فكان القياسُ أيضاً يقتضي ألَّا تدخلَ الألفُ واللام على المضاف، لِمَا تقدَّم من أنهما متعاقبان، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال، اغْتُفِرَ ذلك، بشرط أن تدخلَ الألفُ واللامُ على المضاف إليه، كـ«الْجَعْدِ الشَّعر، والضَّارِب الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضافُ إليه، كـ«زَيْدٌ الضّارِبُ رأسِ الجاني»[5].

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه، امتنعت المسألة، فلا تقول: «هذا الضّارِبُ رجلٍ»، ولا: هذا الضّارِبُ زيدٍ، ولا «هذا الضاربُ رأسِ جانٍ».

---

(١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بذا» جار ومجرور متعلق بوصل «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «مغتفر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وصلت» وصل: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أل «بالثان» جار ومجرور متعلق بوصلت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «بالذي» جار ومجرور معطوف على قوله: «بالثان» في البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل أضيف، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) في بعض النسخ: «معاقبة»، والمقصود لا يتغير؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى؛ أي تدخل الكلمة عقبها، فهما لا يجتمعان في الكلمة، وسيأتي يقول: «لما تقدم من أنهما متعاقبان».

(4) بمعنى أن معنى الإضافة الأساسَ هو التعريف، وهو حاصلٌ فلا داعيَ لـ«الـ»، أو لأنه سيجتمع على الشيء الواحد مُعَرِّفان!

(5) وثمة حالٌ ثالثةٌ هي أن يكون المضاف إليه مضافاً لضميرِ ما فيه «الـ»، كقول الشاعر:

الوُدُّ أنتِ المستحقّةُ صفوِهِ مِنّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا

وسيذكر حالين أُخريَين هما: كون المضاف مثنى. أو مجموعاً جمع مذكر سالماً؛ فتكون الحالاتُ خمساً.

هذا إذا كان المضاف غير مثنًّى ولا مجموعٍ جمعَ سلامةٍ لمذكَّر، ويدخل في هذا المفردُ كما مُثِّلَ، وجمعُ التكسير، نحو: «الضوارب ـ أو الضُّرَّاب ـ الرَّجُلِ، أو غلامِ الرجلِ» [وجمع السلامة لمؤنث، نحو: «الضاربَات الرَّجُلِ، أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ]».

فإن كان المضاف مثنًّى أو مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكر، كَفَى وجودُهَا في المضاف، ولم يُشْترط وجودُهَا في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ[١]

أي: وجُودُ الألفِ واللامِ في الوصف المضافِ إذا كان مثنًّى أو جمعاً اتَّبَعَ سبيل المثنى ـ أي: على حَدِّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم ـ يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: «هذَانِ الضاربا زَيْدٍ، وَهؤلاء الضَّارِبُو زَيْدٍ»[٢]، وتحذف النونَ للإضافة.

٣٩٤ ـ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ[٣]

---

(١) «وكونها» كون: مبتدأ، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «في الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماض، فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر في وقع السابق «أو» عاطفة «جمعاً» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اتبع، الآتي، وسبيل مضاف، والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: جمعاً، والجملة في محل نصب صفة لقوله: جمعاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، ويجوز أن تقرأ «أن» بفتح الهمزة على أنها مصدرية؛ فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لكاف، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية، وشرطها قوله: «وقع» كما سبق تقريره. والجواب محذوف يدلُّ عليه سابق الكلام.

(٢) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسي في معلَّقته:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابنَيْ ضَمْضَمِ
الشاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أشتِمْهُمَا وَالنَّاذِرِينِ إذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

وقول الآخر:

إنْ يَغنَيَا عَنِّيَ المُستَوطِنَا عَدَنٍ فَإنَّنِي لَسْتُ يَومًا عَنْهُمَا بِغَنِي

(٣) «لا» نافية «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل يضاف «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتحد» الآتي «اتحد» فعل ماض، وفي قوله: «اتحد» ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل، والجملة لا محل لها صلة «معنى» منصوب على التمييز أو على =

المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يَتَعَرَّف به؛ فلا بد من كونِهِ غَيْرَهُ؛ إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيء أو يَتَعَرَّفُ بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتَّحَدَ في المعنى، كالمترادفين، وكالموصوف وصفتِه؛ فلا يقال: «قَمْحُ بُرٍّ» ولا: «رَجُلُ قَائِمٍ» وما ورد مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ، كقولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد؛ فيؤوَّلُ الأول بالمسمَّى، والثاني بالاسم؛ فكأنه قال: جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ، أي: مسمَّى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفَيْنِ، كـ«يوم الخميس»(1). **وأما ما ظاهرهُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، فمؤوَّلٌ على حذف المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة،** كقولهم: «حَبَّةُ الحمقاء، وصَلَاةُ الأولى»، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاء، وصلاة السَّاعَة الأولى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه ـ وهو البقلة والساعة ـ وأقيمت صفتُه مُقَامَه، فصار: «حبة الحمقاء، وصلاة الأولى»، فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

٣٩٥ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ... تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا(٢)

قد يكتسب المضافُ المُذَكَّرُ من المؤنَّث المضافِ إليه التأنيثَ، بشرط أن يكونَ المضافُ صالحاً للحَذْفِ وإقامةِ المضاف إليه مُقَامَهُ، وَيُفْهَمَ منه ذلك المعنى، نحو: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فَصَحَّ تأنيثُ «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنَّث؛ لصحَّة الاستغناءِ بأصابع عنه، فتقول: «قُطِعَتْ أَصَابِعُه» ومنه قولُه: [الطويل]

= نزع الخافض «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «موهماً» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «موهم» والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(1) هذا من باب إضافة العامّ إلى الخاصّ، ولا يجوز العكس، فلا يُقال: خميسُ اليوم؛ إذ لا فائدةَ فيه.

(٢) «وربما» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، وما: كافة «أكسب» فعل ماض «ثان» فاعل اكسب «أولاً» مفعول أول لأكسب «تأنيثاً» مفعول ثان لأكسب «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: أولاً «لحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: موهلاً، الآتي «موهلاً» خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

ش٢٢٣ ـ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ   أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[(١)]

فأَنَّثَ المرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحَّة الاستغناءِ عن المرِّ بالرياح، نحو: «تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ».

وربما كان المضاف مؤنثاً فَاكْتَسَبَ التذكيرَ من المذكر المضافِ إليه بالشرط الذي تَقَدَّمَ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فـ«رحمة» مؤنث، واكتسبت التذكيرَ بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضافُ للحذف والاستغناءِ بالمضاف إليه، عنه لم يَجُزِ التأنيثُ؛ فلا تقول: «خَرَجَتْ غُلَامُ هِنْدٍ» إذ لا يقال: «خرجت هند» ويُفهم منه خروجُ الغلام.

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا[(٢)]

---

(١) هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة.

اللغة: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم: تسفهت الرياح الغصون: إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها، وأراد من الرماح الأغصان.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهن يحاكين رماحًا ـ أي غصونًا ـ مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «**مشين**» فعل وفاعل «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**اهتزت**» اهتز: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**رماح**» فاعل اهتزت، و«ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، أي: مشين مشيًا كائنًا كاهتزاز. . إلخ «**تسفهت**» تسفه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**أعاليها**» أعالي: مفعول به لتسفه، وأعالي مضاف، وها: مضاف إليه «**مر**» فاعل تسفهت، ومر مضاف، و«**الرياح**» مضاف إليه «**النواسم**» صفة للرياح.

الشاهد فيه: قوله: «تسفهت... مر الرياح» حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر، وهو قوله: مر، والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو الرياح.

(٢) «وبعض» مبتدأ «**الأسماء**» مضاف إليه «**يضاف**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أبداً» منصوب على الظرفية «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «**يأت**» فعل مضارع، وقد حذف لامه ـ وهي الياء ـ ضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «بعض ذا»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**لفظاً**» منصوب على التمييز، أو بإسقاط الخافض، وعلى هذين يكون قوله: «مفرداً» حالاً من الضمير المستتر في قوله: «يأتي» ويجوز أن يكون قوله: «لفظاً» هو الحال، ويكون قوله: «مفرداً» نعتاً له.

من الأسماء ما يلزم الإضافة[1]، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضَافَةَ لَفْظاً وَمَعْنًى، فلا يستعمل مفرداً، أي: بلا إضافة، وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ، وذلك نحو: «عِنْدَ، وَلَدى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيء، وحُمَادَاهُ: بمعنى غايته».

والثاني: ما يلزم الإضافَةَ مَعْنًى دون لَفْظٍ، [نحو: «كُلّ، وبَعْضٍ، وأيٍّ»]، ويجوز أن يستعمل مفرداً، أي: بلا إضافة، وهو المراد بقوله: «**وَبَعْضُ ذَا**» أي: وبعضُ ما لزم الإضافةَ [مَعْنًى] قد يُستعمَل مفرداً لفظاً، وسيأتي كلٌّ من القسمين.

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إيـلاَؤُهُ اسْـمـاً ظَـاهِـراً حَـيْـثُ وَقَـعْ[٢]

٣٩٨ ـ كَـوَحْـدَ لَـبَّـيْ وَدَوَالَـيْ سَـعْـدَيْ وَشَـذَّ إيـلاَءُ «يَـدَيْ» لِـلَـبَّـيْ[٣]

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَاف إلا إلى المضمَر، وهو المرادُ هنا، نحو: «وَحْدَكَ» أي: منفرداً[4]، و«لَبَّيْكَ» أي: إقَامَةً على إجابتك بعد إقامة، و«دَوَالَيْكَ» أي: إدالة بعد إدالة، و«سَعْدَيْكَ» أي: إسعاداً بعد إسعاد، وشَذَّ إضافة «لَبَّيْ» إلى ضمير الغيبة، ومنه قولُه: [الرجز]

---

(1) ومنها ما تمتنع إضافتُهُ كالمضمَرات والإشارات، وكغير «أيّ» من الموصولات، ومن أسماء الشروط، ومن أسماء الاستفهام. «شرح الأشموني» ٢/ ٣٧٧.

(٢) «بعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماض «إيلاؤه» إيلاء: فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وإيلاء مضاف، والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «اسماً» مفعول ثان لإيلاء «ظاهراً» نعت لقوله: اسماً «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «بعض ما يضاف» والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٣) «كوحد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لبي، ودوالي سعدي» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشذ» فعل ماض «إيلاء» فاعل شذ، وإيلاء مضاف، و«يدي» مضاف إليه «للبي» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثاني، ومفعوله الأول المضاف إليه.

(4) هذا هو الذي يُضافُ إلى جميع الضمائر من بين ما يُلازم الإضافة، فتقول: «وحدي»، «وحده»، «وحدك» وكل ما عداه مما سيأتي يلزم الإضافة إلى ضمير المخاطَبِ دون غيره.

ش٢٢٤ ـ إنّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي[1]

وشذَّ إضافَةُ «لَبَّيْ» إلى الظاهر، أنشد سيبويه: [المتقارب]

ش٢٢٥ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[2]

---

(١) هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «زوراء» بفتح فسكون: الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون» بزنة صبور: البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الجالين، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل «لبيه» في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك: لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صِعاب ولا شدائد.

الإعراب: «**إنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «**لو**» شرطية غير جازمة «**دعوتني**» دعا: فعل ماض، وضمير المخاطب فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة شرط «لو» «**ودوني**» الواو للحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**زوراء**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «**ذات**» صفة لزوراء، وذات مضاف، و«**مترع**» مضاف إليه «**بيون**» صفة لمترع «**لقلت**» اللام واقعة في جواب لو، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» في أول الأبيات.

الشاهد فيه: قوله: «لبيه» حيث أضاف «لبى» إلى ضمير الغائب، وذاك شاذ، وقد أنشد سيبويه (١/ ١٧٦) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن «لبيك» مثنًّى وليس اسمًا مفردًا بمنزلة لدى والفتى، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثنى، نحو: «غلامي زيد، وكتابي بكر» ولو كان مفردًا لقال: «لبى يَدَيْ» بالألف، كما تقول: لدى زيد، وفتى العرب، وسيوضحه الشارح أتمَّ توضيح.

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «لما نابني» نزل بي من ملمات الدهر «مسورًا» بزنة درهم: اسم رجل «لبى» أجاب دعائي وأغاثني.

الإعراب: «**دعوت**» فعل وفاعل «**لما**» اللام حرف جر للتعليل، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعوت «**نابني**» ناب: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**مسورًا**» مفعول به لدعوت «**فلبى**» الفاء عاطفة، لبى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مسور، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله: «**فلبي يدي مسور**» الفاء للتعليل، =

كذا ذكر المصنفُ، ويُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غيرُ شاذٍّ في «لَبَّيْ» و«سَعْدَيْ»[1].

ومذهب سيبويه أن «لبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثَنًّى، وأنه منصوب على المصدرية بفعلٍ محذوفٍ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى[2]، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرَّاتٍ، فـ«كَرَّتَينِ» ليس المراد به مرتين فقط؛ لقوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] أي: مزدجراً وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلبُ البصرُ مزدجراً كليلاً من كرَّتين فقط، فتعيَّن أن يكونَ المرادُ بـ«كَرَّتَين» التكثيرَ، لا اثنين فقط، وكذلك «لَبَّيْكَ» معناه: إقامةً بعد إقامةٍ كما تقدم، فليس المرادُ الاثنين فقط، وكذا باقي أَخَواتِهِ، على ما تقدَّم في تفسيرها.

ومَذْهَبُ يونُسَ أنه ليس بمثنًّى، وأن أصله لبَّى، وأنه مقصور، قُلِبت ألفُه ياءً مع المضمر، كما قُلِبت ألف «لَدَى، وعَلَى» مع الضمير في «لَدَيْه»، و«عَلَيْهِ».

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمرُ كما ذكر، لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و«عَلَى»، فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و«لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبَّى زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألفَ ياء، فقالوا:

فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ [ش٢٢٥]

فدلَّ ذلك على أنه مُثَنًّى، وليس بمقصورٍ كما زعم يونُس[3].

= ولبي: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، وهو مضاف، ويدي مضاف إليه، ويدي مضاف، و«مسور» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلبي يدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر، وهو قوله: «يدي» شذوذاً، وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه، وليس مفردًا مقصورًا كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق، وبيَّنه الشارح.

(1) «الكتاب» ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(2) «الكتاب» ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(3) في «الكتاب» ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢ حكاية قول يونس ومناقشته من سيبويه!

٣٩٩ ـ وألْزَمُوا إضَافَةً إلَى الجُمَلْ ... «حَيْثُ» و«إذْ» وَإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ(١)
٤٠٠ ـ إفْرَادُ إذْ وَمَا كَإذْ مَعْنًى كَإذْ ... أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَا نُبِذْ»(٢)

من المُلازِمِ للإضافة ما لا يُضَاف إلَّا إلى الجملة، وهو: «حيث، وإذْ، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»(٣) وإلى الجملة الفعلية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أو «حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ»، وشذَّ إضافتها إلى مفرَد، كقوله: [الرجز]

ش٢٢٦ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعا ... [نجماً يضيءُ كالشِّهاب لامعا](٤)

---

(١) «وألزموا» الواو عاطفة، ألزموا: فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافة، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه: مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله: «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، جواب الشرط.

(٢) «إفراد» نائب فاعل «يحتمل» في البيت السابق، وإفراد مضاف، و«إذ» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٣) وإذا أُضيفت «حيث» إلى جملة اسمية، فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نحو: «جلست حيث زيد حبسته» أو: «جلست حيث زيد نهيته» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين، فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية.

(٤) البيت أحد الشواهد المجهولِ قائلُها.

اللغة: «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيظ «الشهاب» شعلة النار.

الإعراب: نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن، وهاك إعرابَه، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك «أَما» الهمزة للاستفهام، ما: نافية، أو الكلمة كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حيث» مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف، و«سهيل» مضاف إليه «طالعا» قيل: هو حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه مع كونه قليلاً قد ورد في الشعر، وهذا منه، وقيل: هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص، مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم، و«نجمًا» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما «إذ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية[١]، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذفُ الجملة المضافِ إليها، ويؤتَى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، وهذا معنى قولهِ: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يحتمل إفراد إذْ» أي: وإن ينون «إِذْ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضافِ إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: «آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتُها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: «آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف[2].

وأشار بقوله: «وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ» إلى أنَّ ما كان مثلَ «إِذْ» ـ في كونه ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ[3] ـ يجوز إضافَتُهُ إلى ما تضاف إليه «إِذْ» من [الجملة، وهي] الجملُ الاسمية والفعلية، وذلك نحو: «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛ فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتَ جَاءَ عَمْرٌو، وَزَمَانَ قَدِمَ بَكْرٌ، وَيَوْمَ خَرَجَ خَالِدٌ»، وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

= جوازًا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم «**كالشهاب**» جار ومجرور متعلق بيضيء «**لامعا**» حال مؤكدة.

الشاهد فيه: قوله: «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، واعلم أنه يُروى هكذا:

أَمَــا تَــرَى حَـيــثُ سُــهَـيْـلٌ طَـالِـعٌ

برفع «سهيل» على أنه مبتدأ، ورفع «طالع» على أنه خبره، و«حيث» مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبة كما ترى في البيت التالي له.

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ غير ماضَوية العَجُز، بأن يكون الخبر اسمًا، كمثال الشارح، أو فعلاً مضارعًا، نحو: «جئت إذ زيد يقرأ».

(2) سيأتي ذلك ص٥٥.

ومثل «إذا» في هذا الحكم «لمّا» الظرفية الزمانية، لا على قول من يجعلها حرف ربطٍ، فالحروف لا شأنَ لها بالإضافة.

(3) غير المحدود: ما ليس له اختصاصٌ، أي: لا يدل على عدد مثل «أسبوع، شهرين...» أو وقت معين مثل: «أمسِ، غد...».

وإنما قال المصنف: «أَضِفْ جَوَازاً» ليُعلَم أن هذا النوعَ ـ أي: ما كان مثل «إِذْ» في المعنى ـ يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذْ» ـ وهو الجملة ـ جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرفُ غيرَ ماضٍ أو محدوداً، لم يُجْرَ مُجْرَى «إذ» بل يُعَامَل غيرُ الماضي ـ وهو المستقبل ـ مُعامَلَةَ «إذَا» فلا يضاف إلى الجملة الاسمية(1)، بل إلى الفعلية؛ فتقول: «أَجِيئُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ»، **ولا يضاف المحدودُ إلى جملة**، وذلك نحو: «شَهْرٍ، وحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو: «شَهْر كَذَا، وحَوْل كَذَا».

٤٠١ ـ وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كإِذْ قَدْ أُجْرِيَا   وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا(٢)

٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا   أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا(٣)

تَقَدَّمَ أن الأسماء المُضَافة إلى الجملة على قسمين: **أحدهما**: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، **والثاني**: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هذَيْنِ البيتين إلى أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعرابُ والبناء، سواء أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرتْ بماضٍ، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو جملة اسمية، نحو: «هذا يومَ جاء زيدٌ، ويومَ يقوم عَمرو، أو يومَ بكرٌ قَائِمٌ». **وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيُّ والمصنفُ، لكن المختارَ فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ**

---

(1) تعلُّقه بفعلٍ مستقبلٍ يجعله محدوداً بالمستقبل، فهذا سبب معاملته معاملةَ «إذا».

(٢) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «أعرب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كإذ» متعلق بقوله: «أجريا» الآتي «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجري: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة، والألف للإطلاق «واختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» مقصور للضرورة: مفعول به لاختر، وبنا مضاف، و«متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجملة «بنيا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لـ«فعل».

(٣) «قبل» ظرف متعلق بقوله: «أعرب» الآتي، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «معرب» صفة لفعل «أو» عاطفة «مبتدأ» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدأ، وجملة «بنى» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة، وجملة «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، والفاء زائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط.

بماضٍ البناءُ، وقد روي بالبناء والإعراب قولُه: [الطويل]

ش٢٢٧ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا[١]

بفتح نون «حين» على البناء، وكسرِها على الإعراب.

وما وَقَعَ قبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قبل مبتدأ؛ فالمختارُ فيه الإعرابُ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا» أي: فلن يُغَلَّط، وقد قرئ في السبعة: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء[2]، هذا ما اختارهُ المصنفُ.

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع أو إلى

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه قوله:

فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

اللغة: «عاتبت» لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصاد: اسم للصبوة، وهي الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر، وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف، ناه.

الإعراب: «**على**» حرف جر، ومعناه هنا الظرفية «**حين**» يروى بالجر معربًا، ويروى بالفتح مبنيًّا، وهو المختار، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظًا أو محلًّا، والجار والمجرور يتعلق بقوله: «**كفكف**» في بيت سابق، وهو قوله:

فَكَفْكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا ... عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

«**عاتبت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «**حين**» إليها «**المشيب**» مفعول به لعاتبت «**على الصبا**» جار ومجرور متعلق بعاتبت «**فقلت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عاتبت «**ألما**» الهمزة للإنكار، لما: نافية جازمة، وفيها معنى توقع حصول مجزومها «**أصح**» فعل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**والشيب وازع**» الواو واو الحال، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «على حين» فإنه يروى بوجهين: بجر «حين» وفتحه، وقد بينا ذلك في الإعراب، فدل ذلك على أن كلمة «حين» إذا أضيفت إلى مبني كما هنا جاز فيها البناء؛ لأن الأسماء المبهمة التي تجب إضافتها إلى الجملة إذا أضيفت إلى مبني فقد تكتسب البناء منه، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

(2) الفتحُ قراءةُ نافعٍ وحدَه من بين العشرة ـ لا السبعة فحسب ـ كما في «النشر في القراءات العشر» ٢/ ١٩٦.

جملة اسمية إلَّا الإعرابُ، ولا يجوز البناءُ إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماض(1).

هذا حكمُ ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً، فَلَازِمٌ للبناء؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحَيْثُ، وإذْ، وإذَا.

٤٠٣ ـ وَأَلْزَمُوا «إذَا» إضَافَةً إلَى ... جُمَلِ الأفعَالِ كَـ«هُنْ إذَا اعْتَلَى»(٢)

أشار في هذا البيتِ إلى ما تقدَّمَ ذِكره من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية(3)، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أجِيئُكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وأمَّا «أجيئك إذا زَيْدٌ قَامَ» فـ«زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيبويه(4).

وخَالَفه الأخفشُ؛ فجوَّز كونَه مبتدأ خَبَرُه الفعلُ الذي بعده(5).

وزعم السيرافِيُّ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما في خبره؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً، والأخفشُ يُجَوِّزُ أن يكون اسماً؛ فَيَجُوزُ في «أجيئك إذا زيد قام» جعلُ «زَيْدٌ» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيئكَ إذا زيد قائمٌ» عند الأخفش فقط(٦).

---

(1) وعلَّلوا قولهم بأن سبب البناء مع الماضي هو طلب المشاكلة، ولا وجه له مع الاسم والفعل المعرَب! وقد وجَّهوا الآية بأن اسم الإشارة عائدٌ للمذكور قبلَهُ، و«يومُ» ظرف متعلق بمحذوفٍ خبرُهُ.

(٢) «وألزموا» فعل وفاعل «إذا» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «إضافة» مفعول ثان لألزموا «إلى جمل» جار ومجرور متعلق بقوله: إضافة، أو بمحذوف صفة له، وجمل مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف جارة لقول محذوف، هن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) الماضوية على الأكثر، والمضارعية على الأقل، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيبٍ الهذلي:

والنفس راغبةٌ إذا رغَّبتَها ... وإذا تُردُّ إلى قليلٍ تقنَعُ

ولزومها الإضافة إلى الجملة الفعليّة؛ لتضمُّنها معنى الشرط غالباً مع عدم كونها جازمة.

(4) «الكتاب» ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

(5) وهو رأي الكوفيين كذلك، كما عند السيوطي في «البهجة» ص**٢١٧**.

(٦) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر: =

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ «كِلْتَا» و«كِلَا»[(١)]

من الأسماء المُلَازِمة للإضافة لفظاً ومعنًى «كِلْتَا» و«كِلَا»، ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفةٍ مثنًّى لفظاً [ومعنًى]، نحو: «جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا المرأتَيْنِ»، أو معنًى دون لفظ، نحو: «جَاءَنِي كلاهما، وكلتاهما» ومنه قولُه: [الرمل]

ش٢٢٨ ـ إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[(٢)]

وهذا هو المرادُ بقوله: «**لمفهم اثنين معرف**»، واحترز بقوله: «**بلا تفرُّق**» من مُعَرَّفٍ أفهَمَ الاثنين بتفرُّق[(٣)]، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكلتا» فلا تقول: «كلا زيد وعَمرٍو جاء»، وقد جاء شاذًّا، كقوله: [البسيط]

= إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فذاكَ المُذَرَّعُ

وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن «كان» مضمرة بعد إذا، وكأنه قد قال: إذا كان باهلي؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية، وهو تكلف.

(١) «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي، ومفهم مضاف، و«اثنين» مضاف إليه «معرف» صفة لمفهم «بلا تفرق» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «كلتا» نائب فاعل «وكلا» معطوف على كلتا.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبعرى، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها ـ وهو مشرك ـ في يوم أحد.

اللغة: «مدى» غاية ومنتهى «وجه» جهة «وقبل» ـ بفتح القاف والباء جميعًا ـ له عدة معان، ومنها المحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**للخير**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «**وللشر**» معطوف على «للخير»، «**مدى**» اسم «إن» مؤخر عن خبره «**وكلا**» مبتدأ، وكلا مضاف، واسم الإشارة في «**ذلك**» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**وجه**» خبر المبتدأ «**وقبل**» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظًا، وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر.

(٣) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة؛ أولها: أن يكون المضاف إليه معرفة، وثانيها: أن يدل على اثنين أو اثنتين، وثالثها: أن يكون لفظًا واحدًا، كرجلين، وامرأتين، وخليلين.

ش٢٢٩ ـ كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ[1]

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... «أَيًّا» وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ[2]

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الاجْزا واخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وبِالعَكْسِ الصِّفَهْ[3]

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا[4]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلاً معينًا فيما نعلم.

اللغة: «عضدًا» معينًا وناصرًا «النائبات» جمع نائبة، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «إلمام» نزول «الملمات» جمع ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب.

المعنى: يقول: كل من أخي وصديقي يجدني عونًا له وناصرًا عندما تنزل به نازلة أو تنتابه محنة، فإنني أقف إلى جواره وآخذ بيده حتى يزول ما نزل به.

الإعراب: «**كلا**» مبتدأ، وكلا مضاف، وأخ من «**أخي**» مضاف إليه، وأخ مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وخليلي**» معطوف على أخي «**واجدي**» واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى، وتجوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به في أول الكتاب) «**عضداً**» مفعول ثان لواجد «**في النائبات**» جار ومجرور متعلق بواجد «**وإلمام**» معطوف على النائبات، وإلمام مضاف، و«**الملمات**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

(٢) «ولا» ناهية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرف» نعت لمفرد «أيًّا» مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط، أضف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «أو» عاطفة «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأجزا» مفعول به لتنوي «واخصصن» اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق باخصص «موصولة» حال من «أي» قدم على صاحبه «أيًّا» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصفة» مبتدأ وخبر.

(٤) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة «استفهاماً» معطوف على قوله: «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط، مطلقاً: مفعول مطلق عامله «كمل» الآتي، وأصله صفة لمصدر محذوف، أي: تكميلاً مطلقاً «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاما» مفعول به لكمل، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى «أيٌّ»[(١)]، ولا تضاف إلى مفردٍ معرفةٍ إلا إذا تكرَّرت، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٢٣٠ ـ ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أيِّي وأيُّكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا[(٢)]

أو قَصَدْتَ الأجْزَاء، كقولك: «أيُّ زَيْدٍ أحْسَنُ؟» أيْ: أيُّ أجْزَاءِ زيدٍ أحْسَنُ، ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: «عَيْنُه، أو أنْفُهُ» وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام[(٣)(4)].

وأيٌّ تكون: استفهامية، وشَرْطية، وصِفَة، ومَوْصُولة.

---

(١) اعلم أولاً أن «أي» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح: الشرطية، والموصولة، والاستفهامية، والوصفية، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر، وقد ينوى بها الأجزاء، فأما الوصفية بنوعيها فلا يجوز تكرارها، ولا يجوز أن تنوي بها الأجزاء، ثم اعلم ثانيًا أن مثل إرادة الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه، وذلك نحو أن تقول: أي الكسب أطيب؟ وأي الدينار دينارك؟ ومثله أيضًا المعطوف بالواو، كأن تقول: أي زيد وعمرو أفضل؟

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «**ألا**» أداة استفتاح وتنبيه «**تسألون**» فعل مضارع وفاعله «**الناس**» مفعول به لتسألون «**أيي**» أي: مبتدأ، وأي مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وأيكم**» معطوف على أيي «**غداة**» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من يجوّز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة، وأما من لا يجيزون ذلك، فإنهم يعلقونه بقوله: «خيرًا وأكرما» الذي هو الخبر «**التقينا**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة قوله: «غداة» إليها «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أيي وأيكم «**خيرًا**» خبر كان «**وأكرما**» معطوف على قوله: خيرًا، والجملة من «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتسألون.

الشاهد فيه: قوله: «أيي، وأيكم» حيث أضاف «أيًا» إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطبين في الثاني، والذي سوَّغ ذلك تكرارها.

(٣) قد علمت مما ذكرناه قريبًا أن الشرطية والموصولة قد يتكرران، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء؛ فالحصر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلَّم له.

(4) مثال الشرطية المتكررة: «أيّي وأيُّك جاء يُكرَم».

ومثال الموصولة المتكررة: «اضرب أيَّ زيدٍ وأيَّ عمرٍو هو قائم».

ومثال الشرطية التي يُراد بها الأجزاء: «أيَّ زيد أعجبك أعجبني».

ومثال الموصولة التي يراد بها الأجزاء: «اقطَعْ أيَّ زيدٍ هو قبيحٌ».

فأما الموصولة، فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف أيضاً إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو: «يعجبني أيُّ رَجُلَيْنِ قاما».

وأما الصفة، فالمراد بها ما كان صِفَةً لنكرة أو حَالاً من معرفة، ولا تضاف إلَّا إلى نكرة، نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررت بزيدٍ أيَّ فتًى»، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٢٣١ ـ فأَوْمَأتُ إيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتًى[١]

وأما الشرطية والاستفهامية، فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي: سواء كانا مُثنَّيين، أو مجموعَين، أو مفردَين، إلا المفردَ المعرفة؛ فإنَّهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه كما تقدَّم ذِكره.

واعلم أن «أيًّا» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومَعْنًى، نحو: «مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبزيدٍ أيَّ فَتًى»، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنًى لا لفظاً، نحو: «أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيٌّ عندك؟[2] وأيَّ رجلٍ تَضْرِبْ أضْرِبْ، وأيًّا تضرب أضرب[3]، ويُعْجبني أيهم عندك، وأيٌّ عندك»[4] ونحو: «أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأَيَّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيَّ الرِّجَالِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيَّ رِجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال عندك؟ وَأَيُّ رجلٍ، وَأيُّ رجلين، وَأَيُّ رجالٍ؟».

---

(١) البيت للراعي النميري.

اللغة: «أومأت» الإيماء: الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

المعنى: يقول: إني أشرت إلى حبتر إشارة خفية؛ فما كان أحدَّ بصرَه وأنفذه! لأنه رآني مع خفاء إشارتي.

الإعراب: «**فأومأت**» فعل وفاعل «**إيماء**» مفعول مطلق «**خفيًّا**» صفة لإيماء «**لحبتر**» جار ومجرور متعلق بأومأت «**فلله**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**عينا**» مبتدأ مؤخر، وعينا مضاف، و«**حبتر**» مضاف إليه، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب «**أيما**» أي: حال من حبتر، وما: زائدة، وأي مضاف، و«**فتى**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أيما فتى» حيث أضاف «أيًّا» الوصفية إلى النكرة.

(2) هذان مثالان للاستفهامية المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(3) هذان مثالان للشرطية المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(4) هذان مثالان للموصولة المقطوعة عن الإضافة لمعرفة لفظاً.

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إضَافَةً «لَدُنْ» فَجَرْ وَنَصْبُ «غُدْوَةٍ» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ(١)

٤٠٩ ـ وَمَعَ مَعْ فيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ(٢)

من الأسماء الملازمة للإضافة: «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «لَدُنْ» فلابتداء غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ ـ وهو الظرفية وابتداءُ الغاية ـ وعدمِ جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرِّها بمِن، وهو الكثير فيها، ولذلك لم تَرِد في القرآن إلا بمِن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وقَيْسٌ تُعْرِبها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيُنذِرَ بأساً شَدِيداً من لَدْنِهِ﴾ لكنه أسكن الدال وأَشَمَّهَا الضم(3).

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قولُه: [الرجز]

ش٢٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلَى العُصَيْرِ(٤)

---

(١) «وألزموا» فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان لـ«ألزم» قدم على المفعول الأول، و«لدن» قصد لفظه: مفعول أول لـ«ألزم» «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لدن «ونصب» مبتدأ، ونصب مضاف، و«غدوة» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بندر الآتي «ندر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «نصب غدوة».

(٢) «ومع» معطوف على «لدن» في البيت السابق «مع» قصد لفظه: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(3) أبو بكر ـ إذا نسيتَ ـ هو شعبةُ الراوي عن عاصم، وروايته بإسكان الدال وإشمامها الضمّ وكسر النون والهاء ووصلها بياء باللفظ.

وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلةٍ، وهي رواية خلفٍ عن يحيى، وقرأ الباقون [من العشرة] بضمّ الهاء والدال وإسكان النون. «النشر» ٢/ ٢٣٦.

(٤) هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها، وكل ما قيل فيه: إنه لراجز من طيئ.

اللغة: «تنتهض» تتحرك وتسرع «الرعدة» بكسر الراء: اسم للارتعاد، وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بها الحمَّى، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (الملاريا) «ظهيري» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر، للوقت المعروف.

=

ويجرُّ ما ولي «لَدُنْ» بالإضافة، إلا «غُدْوةً» فإنهم نصبوها بعد «لَدُنْ» كقوله: [الطويل]

ش٢٣٣ ـ ومَا زَال مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّـى دَنَـتْ لِـغُـرُوبِ[١]

وهي منصوبة على التمييز[٢]، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «ونَصْبُ غدوة بها عنهم نَدَرْ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعةُ غدوةً.

ويجوز في «غدوة» الجر، وهو القياس، ونَصْبُها نادرٌ في القياس؛ فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصبُ عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل، فتقول: «لدن غدوةً وعشيَّةً، وعشيّةٍ» ذكر ذلك الأَخْفَشُ.

= المعنى: إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إليَّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.

الإعراب: «**تنتهض**» فعل مضارع «**الرعدة**» فاعل «**في ظهيري**» الجار والمجرور متعلق بتنتهض، وظهير مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**من لدن**» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضًا، ولدن مضاف، و«**الظهر**» مضاف إليه «**إلى العصير**» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضًا.

الشاهد فيه: قوله: «من لدن» حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر، فيحتمل أنه أعرب «لدن» على لغة قيس، فجرها بالكسرة، ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، لا للإعراب، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس، وإنما قال: إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها، فتفطن لذلك.

(١) هذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر، أي: المكان الذي يُطرد ويُنحَّى الكلب إليه، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).

المعنى: يقول: ما زال مهري بعيدًا عنهم من أول النهار إلى آخره.

الإعراب: «**ما زال**» ما: نافية، زال: فعل ماض ناقص «**مهري**» مهر: اسم زال، ومهر مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**مزجر**» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، ومزجر مضاف، و«**الكلب**» مضاف إليه «**منهم**» جار ومجرور متعلق بمزجر؛ لأنه في معنى المشتق، أي البعيد «**لدن**» ظرف لابتداء الغاية مبني على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها «**غدوة**» منصوب على التمييز؛ لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة «**حتى**» ابتدائية «**دنت**» دنا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] «**لغروب**» جار ومجرور متعلق بدنت.

الشاهد فيه: قوله: «لدن غدوة» حيث نصب «غدوة» بعد «لدن» على التمييز ولم يجره بالإضافة.

(٢) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها، وثالثها: أنه على التشبيه بالمفعول به.

وحكى الكوفيون الرَّفْعَ في «غدوة» بعد «لَدُن» وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، [و«كان» تامة].

وأما «**مع**» فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْتِه، نحو: «جلس زيد مَعَ عمرٍو، وجاء زيد مَعَ بكرٍ» والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهي مُعْرَبة، وفتحتُهَا فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قولُه: [الوافر]

ش٢٣٤ ـ فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[١]

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة[2]، وليس كذلك، بل هو لغةُ ربيعة[3]، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكِنَةَ العينِ حرفٌ، وادَّعَى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العينِ اسمٌ[4].

---

(١) البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «ريشي» الريش والرياش يطلقان على عدة معان، منها اللباس الفاخر، والخصب، والمعاش، والقوة «لماماً» بكسر اللام: متقطعة، بعد كل حين مرة.

الإعراب: «**فريشي**»: ريش: مبتدأ، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**منكم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**وهواي**» هوى: مبتدأ، وهوى مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**معكم**» مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «**وإن**» الواو واو الحال، إن: قال العيني وغيره: زائدة «**كان**» فعل ماض «**زيارتكم**» زيارة: اسم كان، وزيارة مضاف، والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف؛ لأن العامل مصدر، فيجوز معه حذف الفاعل، أي: زيارتي إياكم، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله، أي: زيارتكم إياي «لماما» خبر كان.

الشاهد فيه: قوله: «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قومًا من العرب بأعيانهم ـ وهم قيس ـ من لغتهم تسكينها؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام، ولا شك أن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ.

(2) «الكتاب» ٣/ ٢٨٧.

(3) زاد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٣٥٣ إلى ربيعة قبيلةَ غَنْمٍ، وهم بنو غنم بن تغلب بن وائل.

(4) يرى سيبويه أن «مَعَ» متحركة العين معربةٌ وقد روى «مِن مَعِهِ»: «الكتاب» ١/ ٤٢٠، وهو يرى أنَّ إسكان العين ضرورة؛ كما سلف، وبذا يُخرَّج قول المصنف، لا أن سيبويه نصَّ على ما قاله.

والدليل على اسمية «مَعَ» أنها تُفرَدُ عن الإضافة وتُنصَبُ على الظرفية، وقيل: على الحالية، تقول: «أتينا معاً».

هذا حكمها إن وَلِيها متحرك، أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة، فإن وليها ساكِنٌ، فالذي ينصبها على الظرفية يُبْقِي فتحَها فيقول: «مَعَ ابْنِكَ» والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: «مَعِ ابْنِكَ».

٤١٠ ـ واضْمُمْ بِنَاءً «غَيْراً» انْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِـيـفَ نَـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا(١)

٤١١ ـ قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... ودُونُ والـجِـهَـاتُ أيـضـاً وَعَـلُ(٢)

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْـبـاً إذَا مـا نُـكِّـرَا ... «قَـبْـلاً» ومـا مِـنْ بَـعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا(٣)

هذه الأسماء المذكورة، وهي: غير، وقبل، وبعد، وحَسْب، وأول، ودون، والجهات الست ـ وهي: أمامك، وخَلْفَكَ، وفَوْقَكَ، وتحتك، ويمينك، وشمالك ـ وَعَلُ؛ لها أربعة أَحوال: تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو: «أَصَبْتُ دِرْهَماً لا غَيْرَهُ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ»، أو حُذِفَ ما تضافُ إليه ونُوِيَ اللفظ، كقوله: [الطويل]

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف، أي: اضمم ضم بناء «غيراً» مفعول به لاضمم «إن» شرطية «عدمت» عدم: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لـ«عدم» «له» جار ومجرور متعلق بقوله: أضيف، الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد الضمير المجرور محلًّا باللام «ناوياً» حال من فاعل اضمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لناو، وجملة «عدما» من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد، حسب، أول، ودون، والجهات» معطوفات على «قبل» بعاطف مقدر في بعضهن «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «وعل» معطوف على قبل.

(٣) «وأعربوا» فعل وفاعل «نصباً» حال من الفاعل، أي: ناصبين «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلاً» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على قوله: «قبلاً» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله: «ذكرا» الآتي، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «ذكرا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة.

ش٢٣٥ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابةً   فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ (١)

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظهُ ولا معناهُ، فتكون [حينئذ] نكرةً، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ: «للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ» [الروم: ٤] بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما (2)، وكقوله: [الوافر]

ش٢٣٦ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ (٣)

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين.

الإعراب: «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله: «نادى» الآتي «**نادى**» فعل ماض «**كل**» فاعل نادى، وكل مضاف، و«**مولى**» مضاف إليه «**قرابة**» مفعول به لنادى «**فما**» الفاء عاطفة، وما: نافية «**عطفت**» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**مولى**» مفعول به لعطفت «**عليه**» جار ومجرور متعلق بعطف «**العواطف**» فاعل عطفت.

الشاهد فيه: قوله: «من قبل» حيث أعرب «قبل» من غير تنوين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وكأنه قد قال: ومن قبل ذلك، مثلاً، والمحذوف المنوي الذي لم يقطع النظر عنه مثل الثابت، وهو لو ذُكر هذا المحذوف لم ينوَّن.

(2) قرأ كذلك أبو السمال والجحدري وعون العقيلي؛ كما في «البحر المحيط» ٧/١٥٨.

(٣) البيت ليزيد بن الصعق، حدث أبو عبيدة قال: كانت بلاد غطفان مخصبة فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد بن الصعق، وكان يزيد في جماعة من الناس، فلم يستطعه الربيع، فأقبل على سروح بني جعفر والوحيد ابني كلاب، فأخذ نَعَمَه، فحرَّم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه، فجمع قبائل شتى، فاستاق نعمًا كثيرة له ولغيره، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر، وهي إبل معروفة عندهم، ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتًا منها بيت الشاهد، ومنها قوله:

ألا أبْلِغْ لَدَيْكَ أبَا حُرَيْثٍ   وَعَاقِبَةُ المَلامَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي   بِأَذْوَادِ القَصِيبَةِ والقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت: «بالماء الفرات» لم يصب.

اللغة: «ساغ» سهل جريانه في الحلق «أغص» مضارع من الغصص، بالتحريك، وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد، وهو من الأضداد، يطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذي فعل ما يلام عليه.

المعنى: يقول: لم يكن يهنأ لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الثأر عند هؤلاء، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدري بالغلبة عليهم ساغ شرابي ولذت حياتي.

الإعراب: «**فساغ**» فعل ماض «**لي**» جار ومجرور متعلق بساغ «**الشراب**» فاعل ساغ «**وكنت**» الواو للحال، كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «**قبلاً**» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «**أكاد**» فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أغص**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا =

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها.

أما الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنُويَ مَعْنَاه دون لفظه؛ فإنها تبنى حينئِذٍ على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وقوله: [الرجز]

ش٢٣٧ ـ أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ(١)

وحكى أبو علي الفارسيُّ: «ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ» بضمِّ اللام وفتحها وكسرها؛ فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنًى، والفتحُ على الإعراب لعدم نيَّةِ المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإِعْرَابها إعرابَ ما لا ينصرف للصفة ووزنِ الفعل، والكَسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

فقولُ المصنف: «واضمم بناء.. البيتَ» إشارةٌ إلى الحالة الرابعة.

وقوله: «ناوياً ما عُدما» مُرَادُهُ أنّكَ تبنيها على الضم إذا حَذَفْتَ ما تضاف إليه ونَوَيْتَه معنًى لا لفظاً.

= تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة «أكاد» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «**بالماء**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أغص» و«**الحميم**» صفة للماء.

الشاهد فيه: قوله: «قبلاً» حيث أعربه منونًا؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(١) هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة، وأول هذه الأرجوزة قوله:

الحَمدُ للهِ العَلِيِّ الأجلَلِ الواسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجزِلِ

اللغة: «أقب» مأخوذ من القبب، وهو دقة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: «**أقب**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أقب «**من**» حرف جر «**تحت**» ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: «أقب»، وقوله: «**عريض**» خبر ثان «**من عل**» جار ومجرور متعلق بعريض.

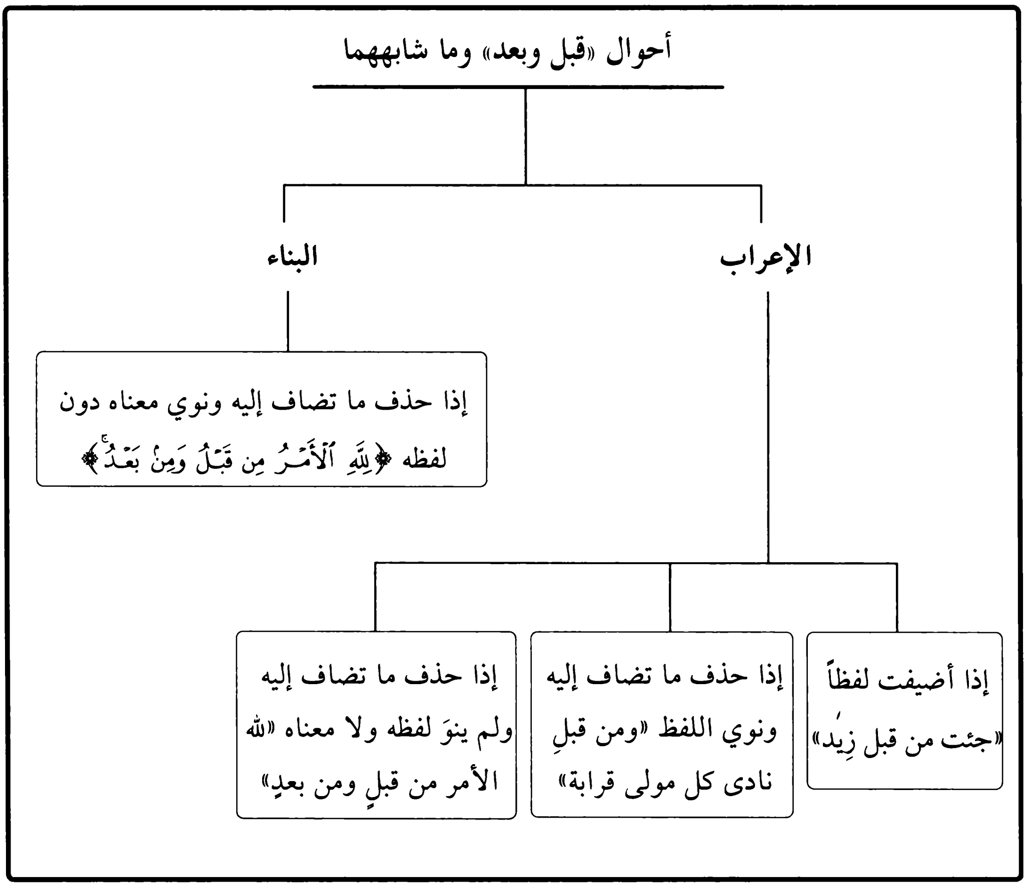
الشاهد فيه: ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله: «من تحت، ومن عل» حيث بُني الظرفان على الضم؛ لأن كلًّا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونُوي معناه.

هكذا قالوا، وهو كلام خال عن التحقيق؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد؛ فيكون قوله: «من عل» مجرورًا لفظًا بمن، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه ونوي لفظه، ويكون الاستشهاد للحالة الرابعة بقوله: «من تحت» وحده، فاحفظ ذلك، ولا تكن أسير التقليد.

وأشار بقوله: «**وأعربوا نصباً**» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناهُ؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «**نصباً**» معناهُ أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ، نحو: «مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين ـ أعني الأولى والثانية ـ لأن حكمَهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب ـ وهو الإعراب وسقوط التنوين ـ كما تقدَّم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].



٤١٣ ـ وَمَا يَلي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَـنْـهُ فِـي الاعْـرَابِ إذَا مَـا حُـذِفَـا[١]

يُحْذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقَامُ المضافُ إليه مُقَامه، فيعرب بإعرابه[2]، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حُبَّ العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أَمْرُ رَبِّكَ، فحذف المضاف ـ وَهُوَ «حُبّ، وأمْر» ـ وأُعْرِبَ المُضَافُ إليهِ ـ وهُوَ «العِجْلَ، وربُّك» ـ بإعرابه.

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الّذِي أبْقَوْا كَمَا   قَـدْ كَـانَ قَـبْـلَ حَـذْفِ مَـا تَـقَـدَّمَـا[٣]

٤١٥ ـ لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُـمَـاثِـلاً لِـمَـا عَـلَـيْـهِ قَـدْ عُـطِـفْ[٤]

---

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به ليلي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «خلفا» حال من الضمير المستتر في يأتي «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «خلفا» «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «حذفا» حذف: فعل ماض مبني للمجهول تضمن معنى الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف، وتقدير البيت: والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا حُذف المضاف.

(2) ويقوم مقامه كذلك في التذكير والتأنيث والحُكْم.

(٣) «وربما» رب: حرف تقليل وجر، ما: كافة «جروا» فعل وفاعل «الذي» مفعول به لجروا «أبقوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صلة ما، وقبل مضاف، و«حذف» مضاف إليه، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، والجملة من «تقدما» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، لا محل لها صلة «ما».

(٤) «لكن» حرف استدراك «بشرط» جار ومجرور، قال المعربون: إنه متعلق بمحذوف حال: إما من فاعل «جروا» في البيت السابق، وإما من مفعوله، وعندي أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لكن ذلك الجر كائن بشرط... إلخ «أن» مصدرية «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون، وجملة «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «مماثلاً» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتي، وجملة «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلًّا باللام.

قد يُحْذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً لما عليه قد عُطِفَ[1]، كقول الشاعر: [المتقارب]

ش٢٣٨ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[٢]

[و]التقدير: «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرطُ موجودٌ، وهو العَطْفُ عَلَى مُمَاثِلِ المحذوفِ، وهو «كل» في قوله: «أَكُلَّ امْرِئٍ».

وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليه على جَرِّهِ، والمحذوفُ ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ» [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جَرَّ «الآخِرَةِ»[3] والتقدير: «وَاللهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الآخِرَةِ» ومنهم من يقدِّره: «وَاللهُ يُرِيدُ عَرَضَ

(1) وبعبارة أخرى: أن يكون المحذوف معطوفاً على مضافٍ بمعناهُ؛ كما في البيت التالي.

(٢) البيت لأبي دواد الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج.

الإعراب: «**أكل**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل: مفعول أول لتحسبين مقدم عليه، وكل مضاف، و«**امرئ**» مضاف إليه «**تحسبين**» فعل وفاعل «**امرأ**» مفعول ثان «**ونار**» الواو عاطفة، والمعطوف محذوف، والتقدير: وكل نار، فنار مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف ـ وهو المضاف ـ هو المعطوف على «**كل امرئ**» المتقدم «**توقد**» أصله: تتوقد، فحذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى نار، والجملة صفة لنار «**بالليل**» جار ومجرور متعلق بتوقد «**ناراً**» معطوف على قوله: «**امرأ**» المنصوب السابق.

الشاهد فيه: قوله: «ونار» حيث حذف المضاف ـ وهو «كل» الذي قدرناه في إعراب البيت ـ وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف؛ لتحقق الشرط، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو «كل» في قوله: «أكل امرئ».

وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفًا على «امرئ» المجرور؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملاً على شيئين ـ وهما «نار» و«نارًا» ـ معطوفين على معمولين ـ وهمَا «امرئ» و«امرأ» ـ لعاملين مختلفين، وهما «كل» العامل في «امرئ» المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف، والعامل الثاني «تحسبين» العامل في «امرأ» المنصوب، والعاطف واحد، وهو الواو، وذلك لا يجوز، ولكنا لما جعلنا «نار» المجرور مجرورًا بتقدير المضاف المحذوف، وجعلنا هذا المحذوف معطوفًا على «كل» لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما، وهو «تحسبين» إذ هو عامل في «كل» وفي «امرأ» المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسبين، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع، وهذا واضح بعد هذا البيان إن شاء الله.

(3) هي قراءة سليمان بن جمّاز المدني؛ كما في «البحر المحيط» ٤/ ٥١٤.

الآخرةِ» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به[1]، والأوَّلُ أوْلى، وكذا قَدَّره ابن أبي الربيع في شرحه لـ«الإيضاح».

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إذَا بِهِ يَتَّصِلُ[2]

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإضَافَةٍ إلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا[3]

يُحْذَفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضَافاً؛ فيُحْذَفُ تنوينُهُ.

وأكثَرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسم الأول، كقوله: «قَطَعَ الله يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَها» التقدير: «قطع الله يَدَ مَنْ قالهَا، وَرِجْلَ مَنْ قالهَا» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «مَنْ قالهَا» لدلالة ما أضيف إليه «رِجْل» عليه، ومثلُه قوله: [الطويل]

ش٢٣٩ ـ سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا[4]

---

(1) قال ابن جني في «المحتسب» ١/ ٢٨١:
وجهُ جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ فجرى ذكرُ ذلك العرضِ فصار كأنه أعاده ثانيةً فقال: «عرض الآخرة»، ولا يُنكَرُ نحوُ ذلك، ألا ترى إلى بيت «الكتاب» [١/ ٦٦]:
أكُلَّ امرئٍ ....
وفي «الكامل» للمبرد ص١٩٩: وأنشد سيبويه لعدي بن زيد، وكرر نسبته له في ص٥٠٣.
والحقيقة أن سيبويه نسبه لأبي دؤاد، وهو له في قصيدة في «الأصمعيات» ص١٩١.

(٢) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأول» فاعل يبقى «كحاله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول، وحال مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «يتصل» الآتي «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

(٣) «بشرط» جار ومجرور متعلق بقوله: «يحذف» في البيت السابق، وشرط مضاف، و«عطف» مضاف إليه «وإضافة» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافة، ومثل مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي «أضفت» فعل وفاعل «الأولا» مفعول به لأضفت، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(٤) هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين، وعجزه قوله:
فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ
اللغة: «الحزن» ما غلظ من الأرض، و«السهل» بخلافه «نيطت» أي: علقت «وعرى» جمع عروة، وإضافته =

[التقدير: «سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا»] فحذف ما أضيف إليه «سَهْل»؛ لدلالة ما أضيف إليه «حَزْن» عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفْعل ذلك وإن لم يُعْطَفْ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله: [الطويل]

ومِـنْ قَـبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلًـى قَـرَابَـةً فَـمَـا عَـطَـفَـتْ مَـوْلًـى عَـلَـيْـهِ الـعَـوَاطِـفُ

[ش٢٣٥](١)

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى

= إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المَنِية في قولهم: نشبت أظفار المنية بفلان «الضرع» هو لذات الظلف كالثدي للمرأة.

المعنى: أن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها، أي كلها، فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة الألبان.

الإعراب: «**سقى**» فعل ماض «**الأرضين**» مفعول به لسقى قُدِّم على الفاعل «**الغيث**» فاعل سقى «**سهل**» بدل من الأرضين بدلَ بعض من كل «**وحزنها**» الواو حرف عطف، وحزن: معطوف على سهل، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «**فنيطت**» نيط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «**عرى**» نائب فاعل نيط، وعرى مضاف، و«**الآمال**» مضاف إليه «**بالزرع**» جار ومجرور متعلق بنيطت «**والضرع**» معطوف على الزرع.

الشاهد فيه: قوله: «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف ـ وهو قوله: سهل ـ على حاله قبل الحذف، من غير تنوين، وذلك لتحقق الشرطين: العطف، وكونِ المعطوف مضافًا إلى مثل المحذوف، وكان أصل الكلام: سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها.

ومن ذلك قول الشاعر:

مَـهْ عَـاذِلِـي فَـهَـائِـمًـا لَـنْ أَبْـرَحَـا بِـمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

أصل الكلام: بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى، فحذف «شمس الضحى» الذي أضيف له «مثل» لدلالة عامل آخر عليه، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة.

(١) هذا هو الشاهد رقم **٢٣٥**، وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه معنا قوله: «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين، مع أن الشرطين ـ وهما العطف والمماثلة ـ غير متحققين؛ لأنه ليس معطوفًا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف، وهذا قليل.

مثل المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك»، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ شذوذاً: «فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ» أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم[(١)][(2)].

وهذا الذي ذكره المصنِّف ـ من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرِّد.

ومذهبُ سيبويه أن الأصل: «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالَها» فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ» ثم أُقْحِم قوله: «ورجل» بين المضاف ـ وهو «يَدَ» ـ والمضاف إليه ـ الذي هو «مَنْ قَالَهَا» ـ فصار: «قطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالَهَا»[(٣)].

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرِّد بالعكس.

---

(١) هي قراءة ابن محيصن، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين، على أن «لا» مهملة أو عاملة عمل ليس، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضًا، ويجوز على هذه القراءة أن تكون «لا» عاملة عمل إن، والفتحة فتحة بناء، ولا شاهد في الآية على ذلك، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب، والمضاف إليه منوي، أي: فلا خوف شيء، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضًا.

(2) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ١/ ٣٢٢:

قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى [بن عمر] الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوينٍ ...

وأما قراءة ابن محيصن فخرّجها ابن عطية [«المحرر الوجيز»: ١/ ١٣٢] على أنه من إعمال «لا» عمل «ليس»، وأنه حذف التنوين تخفيفاً للاستعمال.

(٣) ومثل هذا المثال قول الفرزدق همام بن غالب:

يَـا مَـنْ رَأى عَـارِضًـا أَسَـرُّ بِـهِ ... بَـيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَـبْـهَـةِ الأسـدِ

وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه في قول الشاعر، وهو من شواهد المسألة أيضًا:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبَـا لـكُـمُ ... لاَ يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فِـي سَـوْأةٍ عُـمَـرُ

وقول الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضًا:

يـا زَيْـدَ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ ... تَـطَـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـانْـزِلِ

إذا نصبت أول النداءين، فقال المبرد: المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثاني، وقال سيبويه: الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وقد حذف الذي يضاف الثاني إليه، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

قال بعضُ شُرَّاح الكتاب: وعند الفَرَّاء[(١)] يكون الاسمان مُضَافَيْنِ إلى «مَنْ قَالَهَا» ولا حَذْفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

٤١٨ ـ فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلم يُعَبْ[(٢)]

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بأجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَو نِدَا[(٣)]

أجاز المصنفُ أن يُفْصَلَ في الاختيار بين المضاف الذي هو شِبْهُ الفعل ـ والمرادُ به المصدرُ واسمُ الفاعِلِ ـ والمضافِ إليه بما نَصَبَهُ المُضَافُ: من مفعولٍ به، أو ظرف، أو شبهِهِ.

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامرٍ بنصب «أولاد» وجر «الشركاء»[(4)].

---

(١) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معًا، كاليد والرجل في «قطع الله يد ورجل من قالها»، والربع والنصف في نحو: «خذ ربع ونصف هذا»، وقبل وبعد في قولك: «رضيت عنك قبل وبعد ما حدث»، بخلاف نحو: «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معًا.

(٢) «فصل» مفعول به مقدم لأجز، وفصل مضاف، و«مضاف» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف، وشبه مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: فاعل المصدر «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة ما، والعائد محذوف، وأصله ما نصبه «مفعولاً» حال من «ما» الموصولة «أو» عاطفة «ظرفاً» معطوف على قوله: مفعولاً «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولم» نافية جازمة «يعب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(٣) «فصل» نائب فاعل ليعب في البيت السابق، وفصل مضاف، و«يمين» مضاف إليه «واضطراراً» مفعول لأجله «وجدا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنبي» جار ومجرور متعلق بوجد «أو بنعت» معطوف على بأجنبي «أو ندا» معطوف على نعت، وقصر قوله: ندا، للضرورة، وأصله نداء.

(4) «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٢٠١ وقال:

وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتُكُلِّم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشري: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و«الشركاء»؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة.

قلت [هو ابن الجزري]: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهّي، وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل... وذكر كلاماً طويلاً!!

ومثالُ ما فُصِل فيه بين المضَاف والمضَاف إليه بظرفٍ نصَبَه المضافُ الذي هو مصدرٌ، مَا حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته: «تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا سَعْيٌ لهَا في رَدَاهَا».

ومثالُ ما فُصِل فيه بين المضَاف والمضَاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعل، قراءةُ بعض السلف: «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه» [إبراهيم: ٤٧] بنصب «وعد» وجرِّ «رُسُل»[1].

ومثالُ الفصل بشبه الظرف قولُه ﷺ في حديث أبي الدَّرْدَاءِ: «**هل أنتم تَارِكُو لي صاحِبِي**»[2] وهذا معنى قوله: «فَصْلَ مضاف.. إلى آخره».

وجاءَ الفصلُ أيضاً في الاختيار بالقَسَمِ، حكى الكسائي: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ».

وأشار بقوله: «**واضطراراً وُجِدَا**» إلى أنه قد جاء الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداءِ.

فمثالُ الأجنبيِّ قولُه: [الوافر]

ش٢٤٠ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ[3]

---

(1) لم يُسَمِّ أبو حيان من قرأ بتلك القراءة وذكَرَها في موضعين من «تفسيره» ٥/ ٤٢٧، و٤/ ٢٣٢ إلا أنه قال هنا: وقرأ بعض السلف!
وأغفلها ابن جني في «المحتسب».
ولم أهتدِ إلى من قرأ بها، والله أعلى وأعلم.

(2) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في «صحيحه» برقم (**٣٦٦١**) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) البيت لأبي حية النميري، يصف رسم دار.
اللغة: «يهودي» إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك «يقارب» أي: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته.
المعنى: يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.
الإعراب: «**كما**» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية «**خط**» فعل ماض مبني للمجهول «**الكتاب**» نائب فاعل خط «**بكف**» جار ومجرور متعلق بخط «**يومًا**» منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضًا، وكف مضاف، و«**يهودي**» مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب... إلخ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازًا تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة ليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازًا تقديره هو العائد لليهودي أيضًا معطوفة على جملة الصفة بأو. =

ففَصَل بـ «يوماً» بين «كف» و«يهودي» وهو أجنبي من «كف»؛ لأنه معمول لـ«خُطَّ»[1].

ومثالُ النعت قولُه: [الطويل]

ش٢٤١ ـ نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الـمُرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِـنَ ابْـنِ أَبِـي شَـيْـخِ الأَبَـاطِـحِ طَـالِـبِ[٢]

= الشاهد فيه: قوله: «بكف يومًا يهودي» حيث فصل بين المضاف، وهو كف، والمضاف إليه، وهو يهودي، بأجنبي من المضاف، وهو يومًا، وإنما كان الفاصل أجنبيًا؛ لأن هذا الظرف ليس متعلقًا بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله: «خط»، وقد بينه الشارح.

(1) مثَّل بالفصل بمعمول غيرِ المضاف إذا كان ظرفاً!

ويكون كذلك فاعلاً؛ كقول الأعشى:

أعـجـب أيـامَ والـداهُ بـه ... إذ نَـجَـلاهُ فـنِـعْـمَ مـا نَـجَـلا

أي: أنجب والداهُ به أيامَ إذ نَجلاهُ.

ويكون مفعولاً؛ كقول جرير:

تسقي امتياحاً نوى المسواكَ ريقَتِها ... كـمـا تـضـمَّـن مـاءَ الـمـزنـة الـرَّصَـفُ

أي: تسقي ندى ريقتها المسواكَ.

ينظر: «شرح الأشموني» ٢/ ٤١٩، و«شرح المرادي» ٢/ ٨٢٧ ـ ٨٢٩.

وزاد المرادي أنه يكون مجروراً كقولها:

هُـمَـا أَخَـوا فـي الـحـرب مـن لا أخـا لـه.

(٢) نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما.

اللغة: «المرادي» نسبه إلى مراد، وهي قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادي قاتلَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله، وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء «الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكة، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ ووالد علي رضي الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظمائها.

الإعراب: «**نجوت**» فعل وفاعل «**وقد**» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «**بل**» فعل ماض «**المرادي**» فاعل بل «**سيفه**» سيف: مفعول به لِبَلَّ، وسيف مضاف، والضمير مضاف إليه «**من ابن**» جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف، و«**أبي**» مضاف إليه «**شيخ الأباطح**» نعت لأبي ومضاف إليه، وأبي مضاف، و«**طالب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف ـ وهو أبي ـ والمضاف إليه ـ وهو طالب ـ بالنعت، وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

الأصل: «من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح» وقولُه: [الكامل]

ش٢٤٢ ـ ولَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ (١)

الأصلُ: «بيمين مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينك».

ومثالُ النداء قولُه: [البسيط]

ش٢٤٣ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ في سَقَرِ (٢)

---

(١) هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

اللغة: «على يديك» أراد: على فعل يديك، فحذف المضاف، والمقصود بفعل يديه العطاءُ والجود والكرم وسعة الإنفاق.

المعنى: يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه.

الإعراب: «**لئن**» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية «**حلفت**» حلف: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم فاعله «**على يديك**» الجار والمجرور متعلق بحلفت، ويدي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**لأحلفن**» اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام، أحلفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف وجوبًا يدل عليه جواب القسم «**بيمين**» جار ومجرور متعلق بأحلف «**أصدق**» نعت ليمين «**من يمينك**» الجار والمجرور متعلق بأصدق، ويمين الثاني مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه، ويمين الأول مضاف، و«**مقسم**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بيمين أصدق من يمينك مقسم» حيث فصل بين المضاف، وهو يمين، والمضاف إليه، وهو مقسم، بنعت المضاف، وهو «أصدق من يمينك» كما في البيت السابق، وأصل الكلام: بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وفي البيت شاهد آخر، وهو في قوله: «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط؛ لكون القسم الموطأ له باللام في قوله: «لئن» مقدمًا على الشرط.

(٢) هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني، يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فلامه كعب على ذلك، وتعرض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه، فأهدر النبيُّ دمه.

اللغة: «وفاق» مصدر وافق فلان فلانًا، إذا فعل مثل فعله «تهلكة» أي هلاك «سقر» اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب.

المعنى: يقول: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير ـ يريد الإسلام ـ ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب.

=

وقولُه: [الرجز]

ش٢٤٤ ـ كـأنَّ بِـرْذَوْنَ أبَـا عِـصَـامِ زَيْـدٍ حِـمَـارٌ دُقَّ بـالـلِّـجَـامِ[1]

الأصلُ: «وِفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ»، و«كأنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ».

= الإعراب: «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، ووفاق مضاف، و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضًا، وتعجيل مضاف، و«تهلكة» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «في سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشاهد فيه: قوله: «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف ـ وهو «وفاق» ـ والمضاف إليه ـ وهو بجير ـ بالنداء، وهو قوله: «كعب» وأصل الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «برذون» البرذون من الخيل ما ليس بعربي.

المعنى: يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل، لكان في نظر من يراه حمارًا؛ لصغره في عين الناظر ولضعفه.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «برذون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف، و«عصام» مضاف إليه، وبرذون مضاف، و«زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حمار، والجملة في محل رفع نعت لحمار «باللجام» جار ومجرور متعلق بدق.

الشاهد فيه: قوله: «كأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف ـ وهو «برذون» ـ والمضاف إليه ـ وهو «زيد» ـ بالنداء، وهو قوله: «أبا عصام» وأصل الكلام: كأن برذون زيد يا أبا عصام، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله.

ومما هو من باب الضرورة ـ في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ الفصل بينهما بفاعل المضاف، ومن ذلك قول الشاعر:

نَرَى أسهُماً لِلمَوتِ تُصْمِي وَلا تُنمِي وَلا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أهْوَاؤُنَا العَزْمِ

الشاهد فيه قوله: «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف ـ وهو قوله: «نقض» ـ والمضاف إليه ـ وهو قوله: «العزم» ـ بفاعل المضاف، وهو قوله: «أهواؤنا» الذي هو فاعل المضاف؛ لأن «نقض» مصدر يحتاج إلى فاعل، وأصل الكلام: «عن نقض العزم أهواؤنا».

ومثل ذلك قول الآخر:

مَـا إنْ وَجَـدْنَـا لِـلـهَـوَى مِـنْ طِـبِّ وَلا عَـدِمْـنَـا قَـهْـرَ وَجْـدٌ صَـبِّ

الشاهد فيه قوله: «قهر وجد صب» حيث فصل بين المضاف ـ وهو قوله: «قهر» ـ والمضاف إليه ـ وهو قوله: «صب» ـ بفاعل المضاف، وهو قوله: «وجد»؛ لأن المضاف مصدر، وأصل الكلام: «قهر صب وجد».

المُضَافُ إلى يَاءِ المُتَكَلّم

٤٢٠ ـ آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَى[١]

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَابْنَيْنَ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي[٢]

٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ[٣]

---

(١) «آخر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اكسر، الآتي، وآخر مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «لليا» جار ومجرور متعلق بأضيف «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه «معتلًّا» خبر يك، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «كرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وقذى» معطوف على «رام» وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «يك» معطوف على يك السابق في البيت الذي قبله، وفيه ضمير مستتر هو اسمه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك «وزيدين» معطوف على ابنين «فذي» اسم إشارة: مبتدأ أول «جميعها» جميع: توكيد لاسم الإشارة، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «اليا» مبتدأ ثان «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال «فتحها» فتح: مبتدأ ثالث، وفتح مضاف، والضمير مضاف إليه «احتذي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثالث، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وتدغم» فعل مضارع مبني للمجهول «اليا» نائب فاعل لتدغم «فيه» جار ومجرور متعلق بتدغم، والضمير يعود إلى ياء المتكلم، وذكره لتأويله باللفظ «والواو» معطوف على الياء «وإن» شرطية «ما» اسم موصول: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: وإن ضم ما قبل. . . إلخ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وقبل مضاف، و«واو» مضاف إليه «ضم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها مفسرة «فاكسره» الفاء لربط الجواب بالشرط، اكسر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «يهن» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

٤٢٣ ـ وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي المَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ[١]

يُكْسَرُ آخِرُ المضافِ إلى ياء المتكلم[٢] إن لم يكن مقصوراً، ولا منقوصاً، ولا مثنًى، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ، كالمفرد، وجمعي التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث، والمعتلِّ الجاري مَجرى الصحيح[3]، نحو: «غُلَامِي، وَغِلْمَانِي، وفَتَيَاتي، ودَلْوِي، وظَبْيِي».

وإن كان معتلًّا: فإما أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان منقوصاً، أُدغمت ياؤه في ياء المتكلم وفُتِحَتْ ياء المتكلم؛ فتقول: «قَاضِيَّ» رفعاً ونصباً وجرًّا، وكذلك تفعل بالمثنى وجمعِ المذكر السالم في حالة الجرِّ والنصب؛ فتقول: «رَأَيْتُ غُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ» و«مَرَرْتُ بِغُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ» والأصْلُ: بغلامَيْنِ لي وَزَيْدِينَ لي، فحُذفت النون واللام للإضافة[٤]، ثم أدغمت الياء في الياء وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكَّر السالم ـ في حالة الرفع ـ فتقول فيه أيضاً: «جَاءَ زَيْدِيَّ»، كما تقول

---

(١) «**وألفاً**» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: سلم، الآتي «**سلم**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**وفي المقصور، عن هذيل**» جاران ومجروران يتعلقان بقوله: «حسن» الآتي في آخر البيت «**انقلابها**» انقلاب: مبتدأ، وانقلاب مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله «**ياء**» مفعول المصدر «**حسن**» خبر المبتدأ.

(٢) **اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسةَ أوجه**: **الأول**: بقاؤها ساكنة، **والثاني**: بقاؤها مفتوحة، **والثالث**: حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها، **والرابع**: قلبها ألفًا بعد فتح ما قبلها، نحو: «غلامَا»، **والخامس**: حذفها بعد قلبها ألفًا وإبقاء الفتحة لتدل عليها.

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجري في الإضافة المحضة، نحو: غلامي وأخي، فأما الإضافة اللفظية فليس لك إلا وجهان، إثباتها ساكنة أو مفتوحة؛ لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال، فهي كلمة مستقلة، ولا يمكن أن تعتبرها كجزء كلمة.

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء، خلافًا لابن مالك في «تسهيله» (وانظر الهامشة رقم ١ في ص٨١ الآتية) وما قاله الشارح هناك.

(3) وتكون علامة الإعراب مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منَعَ من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة للياء!

(٤) المحذوف للإضافة هو النون، وأما اللام، فحذفها للتخفيف.

في حالة النصب والجر، والأصْلُ: زَيْدُويَ، اجتمعت الواو والياء وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمَّةُ كسرةً لتَصِحَّ الياء؛ فصار اللفظ: زَيْدِيَّ.

وأما المثنى ـ في حالة الرفع ـ فتَسْلم ألفُهُ وتُفْتح ياءُ المتكلم بعده، فتقول: «زَيْدَايَ، وغُلَامَايَ» عند جميع العرب.

وأما المقصور، فالمشهور في لغة العرب جَعْلُه كالمثنى المرفوع؛ فتقول: «عَصَايَ، وفَتَايَ».

وهُذَيْلٌ تقلب أَلِفَهُ ياءً وتُدْغمها في ياءِ المتكلم وتفتح ياءَ المتكلم؛ فتقول: «عَصَيَّ»، ومنه قولُه: [الكامل]

ش٢٤٥ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[1]

فالحاصلُ أن ياءَ المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص: كـ«رامِيَّ»، والمقصور: كـ«عَصَايَ»،

---

(١) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من قصيدة له يرثي فيها أبناءه، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة، وأول هذه القصيدة قوله:

أمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ... والدَّهرُ لَيسَ بِمُعتِبٍ مَنْ يَجزَعُ

اللغة: «هوي» أصل هذه اللغة: هواي، بألف المقصور وياء المتكلم، فقُلبت ألف المقصور ياء، ثم أُدغمت في ياء المتكلم، والهوى: ما تهواه النفس وترغب فيه وتحرص عليه، و«أعنقوا» بادروا وسارعوا، مأخوذ من الإعناق، وهو العَنَق، بفتحتين: ضرب من السير فيه سرعة «فتخرموا» بالبناء للمجهول، أي: استؤصلوا وأَفْنَتْهُم المنية «جنب» هو ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو بقاؤهم، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه، وهو الموت ـ وجعله هوى لهم من باب المشاكلة ـ وليس الموت مختصًّا بهم، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان.

الإعراب: «**سبقوا**» فعل وفاعل «**هوي**» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر، وهوى مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وأعنقوا**» فعل وفاعل «**لهواهم**» الجار والمجرور متعلق بأعنقوا، وهوى مضاف، وهم: مضاف إليه «**فتخرموا**» فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «**لكل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«**جنب**» مضاف إليه «**مصرع**» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «هوي» حيث قلب ألف المقصور ياء ثم أدغمها في ياء المتكلم، وأصله: «هواي» على ما بيناه لك، وهذه لغة هذيل.

والمثنى: كـ«غُلَامَايَ» رَفْعاً، و«غُلَامَيَّ» نصباً وجرًّا، وجمع المذكر السالم: كـ «زَيْدِيَّ» رفعاً ونصباً وجرًّا(1).

وهذا معنى قوله: «**فَذِي... جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتذِي**».

وأشار بقوله: «**وتُدغم**» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم، والياءَ في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى، تُدغَم في ياءِ المتكلم.

وأشار بقوله: «**وإنْ ما قَبلَ واو ضُمَّ**» إلى أن ما قبل واو الجمع: إِنِ انْضَمَّ عند وجود الواو يجب كسرهُ عند قلبها ياء؛ لتسلم الياء، فإن لم ينضم، بل انْفَتَحَ، بقي على فتحه، نحو: «مُصْطَفَوْن»؛ فتقول: «مُصْطَفَيَّ».

---

(1) وعلة فتحِها الهروبُ من التقاء ساكنَيْن، وإلا فالأصلُ التسكين.
ونَدر إسكانُها بعد الألف في قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿(وَمَحْيَايْ)﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٣٨٣.
قلت: على خلافٍ عنه ذكره في «النشر» ٢/ ٢٠٤.
وقد قرأ الأعمش والحسن ﴿(هِيَ عَصَايِ)﴾ بكسر الياء؛ كما في «أوضح المسالك» ٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وقال: وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمعُ المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة ﴿(بِمُصْرِخِيِّ)﴾ [إبراهيم: ٢٢].
وذكر مثله في «النشر» ٢/ ٢٢٨، ثم قال: نصَّ على ذلك قطرب، وأجازها هو والفرّاء وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معين النحوي: هي صوابٌ ولا عبرةَ بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحّنها؛ فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضاً يحيى بن وثاب، وسليمان بن مهران الأعمش، وحمران بن أعين، وجماعة من التابعين، وقياسُها في النحو صحيح، وذلك أن الياء الأولى ـ وهي ياء الجمع ـ جَرَت مَجرى الصحيح لأجل الإدغام، فدخلت ساكنةً عليها ياءُ الإضافة وحُرّكت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين، وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، ويقولون: «ما فيِّ أفعل كذا»، ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المُدغَم فيها، فيقولون: «ما عليِّ منك» و«لا أمرك إليِّ»، وبعضُهم يُبالغُ في كسرتها حتى تصير ياءً!
انتهى عن «النشر».
قلت: والأركان الثلاثة التي ذكرها القاسم بن معين هي:
أ ـ موافقة رسم المصحف.
ب ـ موافقة النحو.
جـ ـ الإسناد الصحيح للقراءة.

وأشار بقوله: «**وألفاً سَلِّم**» إلى أن ما كان آخره ألفاً ـ كالمثنى والمقصور ـ لا تُقْلَبُ ألفُهُ ياءً، بل تَسْلَمُ، فتقول: «غُلَامَايَ» و«عَصَايَ».

وأشار بقوله: «**وفي المقصور**» إلى أنَّ هُذَيْلاً تقلب ألف المقصور خاصة؛ فتقول: «عَصَيَّ».

وأما ما عدا هذه الأربعة[1]، فيجوز في الياء معه الفتحُ والتسكين؛ فتقول: «غُلَامِيَ، وغُلَامِي»[2].

❁ ❁ ❁ ❁

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى: أولها: المفرد الصحيح الآخر، كغلام. وثانيها: جمع التكسير الصحيح الآخر، كغلمان. وثالثها: المفرد المعتل الشبيه بالصحيح، وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها، نحو: ظبي ودلو. ورابعها: جمع المؤنث السالم، كفتيات، وقد قدمنا لك (ص٧٨) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم مع هذه الأربعة خمسة أوجه.

(٢) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة، نحو: كرسي، وبني تصغير ابن، فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: كرسيّي وبنيّي، بثلاث ياءات، ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث، وحذف إحداهن، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني ـ وهو حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال ـ واجب لا يجوز غيره، وليس ما ذهبوا إليه بسديد؛ لأن توالي الأمثال يجيز ولا يوجب، ولأنه قد ورد بقاء ثلاث الياءات في قول أمية بن أبي الصلت يذكر قصة إبراهيم الخليل وهمَّه بذبح ابنه:

يَا بُنَيِّي إنِّي نَذَرْتُكَ لِلّٰـ ـهِ شَحِيطًا فَاصبِر فِدًى لك خَالِي

إعْمَالُ الـمَصْدَرِ

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ ... مُـضَـافَـاً اوْ مُـجَـرَّداً أَوْ مَـعَ أَلْ[١]

٤٢٥ ـ إنْ كَان فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلْ ... مَـحَـلَّـهُ وَلِاسْـمِ مَـصْـدَرٍ عَـمَـلْ[٢]

يعمل المصدرُ عمَلَ الفعلِ[3] في موضعين:

أحدهما: أن يكون نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «ضَرْباً زَيداً» فـ «زيداً» منصوبٌ بـ«ضرباً» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ»، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضْرِبْ»، وقد تقدَّم ذلك في باب المصدر[٤].

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مُقدَّراً بـ«أَنْ» والفعلِ، أو بـ«مَا» والفعلِ، وهو المراد بهذا الفصلِ؛ فيقدرُ بـ«أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو: «عجبت من ضَرْبكَ

---

(١) «**بفعله**» الجار والمجرور متعلق بألحق الآتي، وفعل مضاف، والهاء مضاف إليه «**المصدر**» مفعول به تقدم على عامله، وهو ألحق «**ألحق**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في العمل**» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً «**مضافاً**» حال من المصدر «**أو مجرداً، أو مع أل**» معطوفان على الحال الذي هو قوله: «مضافاً».

(٢) «**إن**» شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «**فعل**» اسم كان «**مع**» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل، ومع مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**ما**» معطوف على أن «**يحل**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان، والجملة في محل نصب خبر كان «**محله**» محل: منصوب على الظرفية المكانية، ومحل مضاف، والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «**ولاسم**» الواو للاستئناف، لاسم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، واسم مضاف، و«**مصدر**» مضاف إليه «**عمل**» مبتدأ مؤخر.

(3) وذلك في اللزوم والتعدّي بنفسِه وبالحرف.

ويخالف المصدرُ فعلَهُ في أمرين:

أ ـ أن في رفعه نائب الفاعل خلافاً، ومذهب البصريين جوازه، وهو مذهب الناظم في «شرح التسهيل».

ب ـ أن فاعل المصدر يجوز حذفُهُ بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لم يتحمّل ضميره.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٣٩، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٢٨، و«شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٠٩، ١١٢.

(٤) يريد باب المفعول المطلق.

زيداً أَمْسِ، أو غداً» والتقديرُ: من أنْ ضَربْتَ زيداً أمْسِ، أو من أنْ تَضرِبَ زيداً غداً، ويقدر بـ«ما» إذا أريد به الحالُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً الآن» التقديرُ: ممَّا تضربُ زيداً الآن.

وهذا المصدر المُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبكَ زيداً» ومجرداً عن الإضافة وأل، وهو المنوَّن، نحو: «عجبت من ضَرْبٍ زيداً»، ومُحَلًّى بالألف واللام، نحو: «عجبت من الضَّرْبِ زيداً».

وإعمالُ المضاف أكْثرُ من إعمال المنوَّن، وإعمالُ المنونِ أكثرُ من إعمال المحلَّى بـ«أل»، ولهذا بَدَأَ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرَّد، ثم المحلَّى(1).

ومن إعمال المنوَّن قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥] فـ«يتيماً» منصوبٌ بـ«إطعام»، وقول الشاعر: [الوافر]

ش٢٤٦ ـ بضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ(٢)

---

(1) قال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٤٣٠:
لا خلافَ في إعمال المضاف، وفي كلام بعضِهم ما يُشعر الخلاف! والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيّون، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعل مُضمَر، وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه، ومَنَعَه الكوفيّون وبعضُ البصريّين.

(٢) البيت للمَرّار ـ بفتح الميم وتشديد الراء ـ ابن منقذ التميمي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (١/ ٦٠، ٩٧).

اللغة: «هام» جمع هامة، وهي الرأس كلها «المقيل» أصله موضع النوم في القائلة، فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة.

المعنى: يصف قومه بالقوة والجلادة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤوسهم.

الإعراب: «**بضرب**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أزلنا» الآتي «**بالسيوف**» جار ومجرور متعلق بضرب، أو بمحذوف صفة له «**رؤوس**» مفعول به لضرب، ورؤوس مضاف، و«**قوم**» مضاف إليه «**أزلنا**» فعل وفاعل «**هامهن**» هام: مفعول به لأزال، وهام مضاف، والضمير مضاف إليه «**عن المقيل**» جار ومجرور متعلق بأزلنا.

الشاهد فيه: قوله: «بضرب... رؤوس» حيث نصب بضرب ـ وهو مصدر منون ـ مفعولاً به كما ينصبه بالفعل، وهذا المفعول به هو قوله: «رؤوس قوم».

فـ«رُؤُوسَ» منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ».

ومن إعماله وهو مُحَلًّى بـ«أل» قولُه: [المتقارب]

ش٢٤٧ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ(١)

وقولُه: [الطويل]

ش٢٤٨ ـ فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ(٢)

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلاً، وهو من شواهد الأشموني أيضًا (رقم ٦٧٨).

اللغة: «النكاية» بكسر النون: مصدر نكيت في العدو؛ إذا أثَّرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء: النكول والتولي والهرب «يراخي» يؤجل.

المعنى: يهجو رجلاً ويقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهرب ويظنه مؤخرًا لأجله.

الإعراب: «**ضعيف**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف، و«**النكاية**» مضاف إليه «**أعداءه**» أعداء: مفعول به للنكاية، وأعداء مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**يخال**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «**الفرار**» مفعول أول ليخال «**يراخي**» فعل مضارع، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «**الأجل**» مفعول به ليراخي، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال.

الشاهد فيه: قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ـ وهو قوله: «النكاية» ـ مفعولاً ـ وهو قوله: «أعداءه» ـ كما تنصبه بالفعل.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل بن أحمد.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر منكَّر يقدر في الكلام؛ فتقدير الكلام عنده: «ضعيف النكاية نكاية أعداءه» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك.

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام: «ضعيف النكاية في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي؛ فلا يخرَّج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها، وبعده:

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة: «التأبين» مصدر أَبَّن الميت، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه، و«أل» فيه عوض من المضاف إليه، وأصله: فإنك وتأبينك «عورة» اسم رجل «شوارع» جمع شارعة، وهي الممتدة المرتفعة «الحادي» سائق الإبل «تلع الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعة، وأصله وواقع؛ فقلب الواو الأولى =

وقولُه: [الطويل]

ش٢٤٩ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا(١)

= همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة، ونظير ذلك قولهم: «أواقي» في «وواقي» جمع واقية، ومن ذلك قول المهلهل، وهو عدي بن ربيعة أخي كليب:

ضَرَبَتْ صَدرَهَا إلَيَّ وقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأوَاقِي

المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه ـ بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره في حال امتداد سيوفنا إليه ـ تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: «**فإنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «**والتأبين**» يجوز أن يكون معطوفًا على اسم إن، فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، فالواو واو المعية «**عروة**» مفعول به للتأبين «**بعد**» ظرف متعلق بالتأبين «**ما**» مصدرية «**دعاك**» دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عروة، والكاف مفعول به لدعا، و«**ما**» المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد دعائه إياك «**وأيدينا**» الواو واو الحال، أيدي: مبتدأ، وأيدي مضاف، ونا: مضاف إليه «**إليه**» جار ومجرور متعلق بشوارع «**شوارع**» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وخبر «**إن**» في البيت الذي أنشدناه أولَ الكلام على هذا البيت، وهو متعلق بقوله: «كالرجل».

الشاهد فيه: قوله: «والتأبين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ـ وهو قوله: «التأبين» ـ مفعولاً به، وهو قوله: «عروة» وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم وذكرنا أقوالهم في شرح الشاهد السابق.

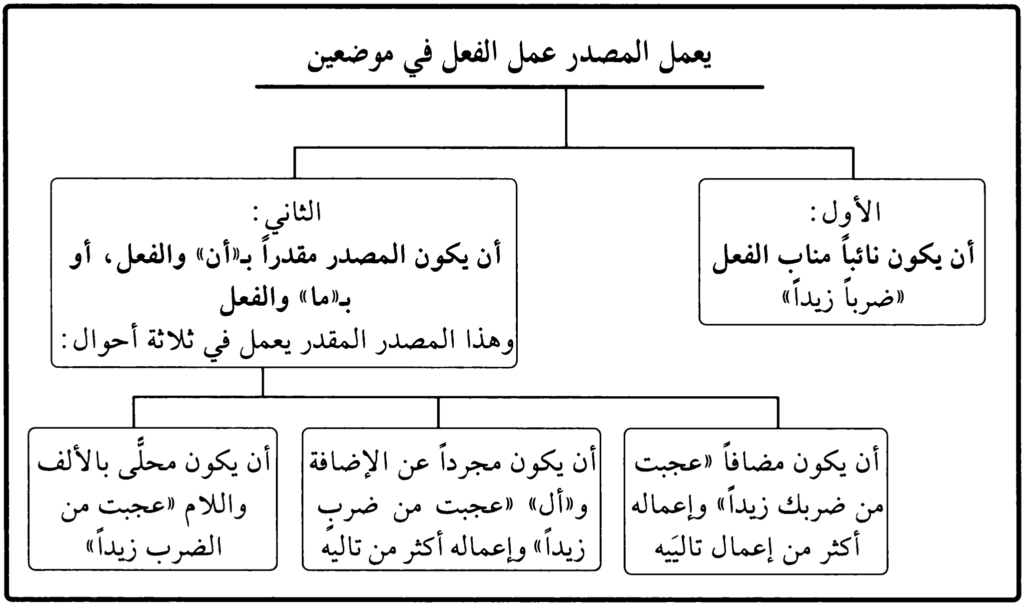
(١) هذا البيت لمالك بن زُغْبة، بضم الزاي وسكون الغين، أحد بني باهلة، وقد أنشده سيبويه (١/ ٩٩) والأشموني في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر.

اللغة: «أولى المغيرة» أراد به أول المغيرة، والمغيرة: صفة لموصوف محذوف، ويحتمل أن يكون مراده: الخيل المغيرة، وأن يكون إنما قصد الجماعة المغيرة، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة، أي: كرَّ عليهم، ويُروى: «لقيت» في مكان «كررت» «أنكل» مضارع من النكول، وهو الرجوع عن قتال العدو جبنًا.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة ويقول: قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين وفي طليعتهم أنني جريء القلب شجاع، وأنني صرفتهم عن وجههم هازماً لهم، ولحقت بهم، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى.

الإعراب: «**لقد**» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: والله لقد.. إلخ، قد: حرف تحقيق «**علمت**» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**أولى**» فاعل علمت، وأولى مضاف، و«**المغيرة**» مضاف إليه «**أنني**» أن: =

فـ«أَعْدَاءَهُ»: منصوبٌ بـ«النِّكَايَةِ»، و«عُرْوَةَ» منصوب بـ«التأبِينَ»، و«مِسْمَعَا» منصوبٌ بـ«الضَّرْب»[1].



= حرف توكيد ونصب، والنون بعدها للوقاية، وياء المتكلم اسم أن «**كررت**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وجملة أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولي علم «**فلم**» نافية جازمة «**أنكل**» فعل مضارع مجزوم بلم «**عن الضرب**» جار ومجرور متعلق بأنكل «**مسمعاً**» مفعول به للضرب.

الشاهد فيه: قوله: «الضرب مسمعاً» حيث أعمل المصدر المحلى بأل ـ وهو قوله: «الضرب» ـ عمل الفعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: «مسمعاً».

(1) واعلم أنّ لإعمال المصدر شروطاً هي باختصار:

أ ـ أن يكون مُظهَراً، فلو أُضمِرَ لم يعمل؛ لعدم حروفِ الفِعلِ، خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جنّي في «الخصائص» والرمّانيُّ إعماله في المجرور ـ ونُقل عن الفارسي ـ وقياسه في الظرف.

ب ـ أن يكون مكبَّراً غير مُصَغَّر.

جـ ـ أن يكون غير محدود بالتاء، وهي تاءُ المرّة، وورد شاذّاً.

د ـ أن يكون غير منعوتٍ قبل تمام عمله؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يُفصَلُ بنعتٍ بينهما، وما وردَ قُدِّرَ له بعد النعت فعلٌ يتعلّق به المعمول المتأخّر، فلو نُعِتَ بعد تمامه لم يمنع.

هـ ـ أن يكون مُفْرَداً لا مثنى ولا جمعاً على خلافٍ، فقد أجازه قومٌ منهم ابن عصفور.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٤، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

وأشار بقوله: «**ولاسم مَصْدَرٍ عمل**» إلى أنَّ اسم المصدر قد يعمل عَمَلَ الفعل(١)، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى المَصْدَرَ في الدلالة [على معناه](٢) وخَالَفَه بخُلوِّهِ ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويضٍ، كَعَطَاءٍ، فإنه مُسَاوٍ لإعْطَاء مَعْنًى، ومخالفٌ له بخلوِّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوَّض عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً، فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدراً، وذلك نحو: «قِتَالٍ» فإنه مصدرُ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاءِ في الفعل، ولكن خلا منها لفظاً ولم يَخْلُ [منها] تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قِيتَالاً، وضارَبَ ضِيرابًا» لكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله: «**دون تعويض**» ممَّا خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسمَ مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو: عِدَةٍ؛ فإنه مصدر «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنها التاء.

---

(١) أجازه الكوفيون والبغداديون، ومنَعَهُ البصريون، وتأولوا ما ورد منه.
ينظر: «البهجة المرضية» ص٢٣٢، و«شرح المرادي» ٢/ ٨٤٤، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٣٥.

(٢) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر؛ فقال قوم: هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدًا، وقال قوم: اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث؛ فيكون اسم المصدر دالًا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين.

واعلم ثانيًا أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة جميعًا: إما بتساو، مثل: تغافل تغافلاً، وتصدق تصدقًا، وإما بزيادة، مثل: أكرم إكرامًا، وزلزل زلزلة، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء، إلا أن يحذف لعِلَّة تصريفية، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور، نحو: أقام إقامة، ووعد عدة، وتارة يُحذف لفظًا لا لعلة تصريفية ولكنه منوي معنى، نحو: قاتل قتالاً، ونازلته نزالاً، والأصل فيهما: قيتالاً ونيزالاً، وقد أوضح لك الشارح ذلك.

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منويًا، كان اسم مصدر، نحو: أعطى عطاء، وتوضأ وضوءًا، وتكلم كلامًا، وأجاب إجابة، وأطاع طاعة، وسلَّم سلامًا، وتطهر طُهورًا.

وإن كان المراد به اسم الذات، مثل الكحل والدهن، فليس بمصدر ولا باسم مصدر حتى لو اشتمل على حروف الفعل، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتضاحًا لا لَبسَ فيه.

وزعم ابن المصنِّف أن «عَطَاء» مصدرٌ، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غَيْرُهُ من النحويين.

ومن إعمال اسمِ المصدر قولُه: [الوافر]

ش٢٥٠ ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا[١]

فـ«المِئَةَ» منصوبٌ بـ«عَطَائك»، ومنه حديثُ «المُوَطَّأ»: «**من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ**»[2]، فـ«امرأتَهُ» منصوبٌ بـ«قُبْلة» وقولُه: [الطويل]

---

(١) البيت للقطامي، واسمه عمير بن شييم، وهو ابن أخت الأخطل، من كلمه له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤).

اللغة: «أكفرًا» جحودًا للنعمة ونكرانًا للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعة، وهي من الإبل التي تترك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.

المعنى: أنا لا أجحد نعمتك ولا أنكر صنيعك معي، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت وأعطيتني مئةً من خيار الإبل.

الإعراب: «**أكفرًا**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفراً: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: أأكفر كفرًا «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفرًا، و«**بعد**» مضاف، و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف، و«**الموت**» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وقد حذف فاعله، وأصله: ردك الموت «**عني**» جار ومجرور متعلق برد «**وبعد**» معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف، وعطاء من «**عطائك**» اسم مصدر: مضاف إليه، وعطاء مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «**المئة**» مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء «**الرتاعا**» صفة للمئة.

الشاهد فيه: قوله: «عطائك المئة» حيث أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله: «عطاء» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به ـ وهو قوله: «المئة» ـ بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

(2) ذكره بهذا اللفظ مالك في «الموطأ» ١/ ٤٩ باب الوضوء من القُبلة من قول ابن مسعود موقوفاً عليه بلاغاً برقم (١١٨)، ومن قول الزهري برقم (١١٩). وأخرج قول ابن مسعود مسنداً البيهقي في «معرفة السنن والآثار» برقم (٩٥١)، وأخرج قول الزهري برقم (٩٩١).

«معرفة السنن والآثار» للحافظ البيهقي. وثق أصوله وخرج حديثه وقارن مسائله وصنع فهارسه وعلق عليه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.

الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي باكستان. دار قتيبة للطباعة والنشر ـ دمشق وبيروت. دار الوعي ـ حلب والقاهرة. دار الوفاء للطباعة والنشر ـ المنصورة القاهرة.

ط١: القاهرة: ١/ ١/ ١٤١٢ ـ ١٢/ ٧/ ١٩٩١.

وقد جعله من قول عائشة المراديُّ في «شرحه» ٢/ ٨٤٤، وهو وهم!

ش٢٥١ ـ إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلّا مُيَسَّرَا[١]

وقولُه: [الوافر]

ش٢٥٢ ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أَلُوفَا[٢]

وإعمالُ اسمِ المَصْدَرِ قَلِيلٌ، ومَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وهم؛ فإن

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه لقائل معين.

اللغة: «عون» اسم بمعنى الإعانة، والفعل المستعمل هو أعان، تقول: أعان فلان فلانًا يعينه؛ تريد: نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله.

الإعراب: «**إذا**» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «**صح**» فعل ماض «**عون**» فاعل صح، وعون مضاف، و«**الخالق**» مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «**المرء**» مفعول به لاسم المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من «صح» وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**لم**» نافية جازمة «**يجد**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المرء «**عسيرًا**» مفعول أول ليجد «**من الآمال**» جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ميسرًا**» مفعول ثان ليجد.

الشاهد فيه: قوله: «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله: «عون» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول ـ وهو قوله: «المرء» ـ بعد إضافته لفاعله كما بيناه في إعراب البيت.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥).

اللغة: «بعشرتك» العشرة، بكسر العين: اسم مصدر بمعنى المعاشرة «أَلُوفا» بفتح الهمزة وضم اللام، أي: محبًّا، ويروى:

فلا تَرَيَنْ لغيرهمُ الوفاءَ

ببناء ترى للمعلوم، والمراد نهيه عن أن ينطوي قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: «**بعشرتك**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «تعد» الآتي، وعشرة مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «**الكرام**» مفعول به لعشرة «**تعد**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو المفعول الأول لتعد «**منهم**» جار ومجرور متعلق بتعد، وهو المفعول الثاني «**فلا**» الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية «**ترين**» فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو المفعول الأول «**لغيرهم**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «ألوفا» الآتي، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «**ألوفا**» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه: قوله: «بعشرتك الكرام» فإنه قد أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله: «عشرة» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به ـ وهو قوله: «الكرام» ـ بعد إضافته إلى فاعله.

الخلافَ في ذلك مشهور[١]، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: أكفراً... البيت [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العلج في «البسيط»: ولا يبعدُ أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله. ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ[٢]

يُضَافُ المصدرُ إلى الفاعِلِ فيجره ثم يَنْصِب المفعولَ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْب زَيْدٍ العَسَلَ»، **وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل،** نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ العَسَلِ زَيْدٌ»، ومنه قوله: [البسيط]

ش٢٥٣ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الحَصى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[٣]

---

(١) اسم المصدر إما أن يكون علمًا مثل يسار وبرة وفجار، وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة كالمحمدة والمتربة، وإما ألا يكون واحدًا منهما؛ فالأول لا يعمل إجماعًا، والثاني يعمل إجماعًا، والثالث هو محل الخلاف.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «كمل» الآتي، وبعد مضاف، وجر من "جره" مضاف إليه، وجر مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول: مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي «له» جار ومجرور متعلق بأضيف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفة «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل: مفعول به لكمل، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٣) البيت للفرزدق يصف ناقة، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٠)، ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩)، وابن هشام في قطر الندى (رقم ١٢٤)، وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧).

اللغة: «تنفي» تدفع، وبابه رمى «الحصى» جمع حصاة «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) «الدراهيم» جمع درهم، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقيل: لا حذف ولا زيادة، بل مفاتح جمع مفتح، ودراهيم جمع درهام «تنقاد» مصدر نقد، وتاؤه مفتوحة، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: إن هذه الناقة تدفع يدُها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب، فإذا كانت فيه جَلِدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطبارًا.

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فأعرب «مَنْ» فاعلاً بـ«حجُّ» ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك[1]؛ فـ«مَنْ»: بدلٌ من «الناس»، والتقدير: ولله على الناس مستطيعهِمْ حجُّ البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليه ذلك[2].

ويُضَافُ المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً»[3].

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ ... رَاعَى فِي الاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ[٤]

= الإعراب: «**تنفي**» فعل مضارع «**يداها**» يدا: فاعل تنفي مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويدا مضاف، وها مضاف إليه «**الحصى**» مفعول به لتنفي «**في كل**» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«**هاجرة**» مضاف إليه «**نفي**» مفعول مطلق عامله تنفي، ونفي مضاف، و«الدراهيم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «**تنقاد**» فاعل المصدر الذي هو نفي، وتنقاد مضاف، و«**الصياريف**» مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر ـ وهو قوله: «نفي» ـ إلى مفعوله ـ وهو قوله: «الدراهيم» ـ ثم أتى بفاعله مرفوعًا، وهو قوله: «تنقاد».

(1) إن جعل «من» فاعلاً للمصدر في الآية يجعل المعنى: ولله على الناس [جميعهم دون تخصيص بالاستطاعة] أن يحج البيت المستطيعُ، فَلَزِم بذلك تأثيم جميع الناس بتخلُّف المستطيع عن الحجّ!

(2) إن ما رُدَّ من كون «من» فاعلاً لـ«حج» ينصُرُه الحديث الذي أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» برقم (٢٥٧٠) عن النبي ﷺ الذي ذَكَرَ فيه أركانَ الإسلام، وفيه: «وحَجِّ البيت من استطاعَ إليه سبيلاً» أي: وأن يحج البيتَ المستطيعُ.

(3) ذكر المصنّف هنا ثلاثةَ أحوالٍ، وثمةَ حالانِ أغفلهما يمكن أن نعُدَّهما متفرّعَتين عن الأولَيَيْن:

أ ـ أن يضافَ المصدرُ إلى الفاعل، ويُحذَفَ المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: استغفار إبراهيمَ ربَّهُ لأبيه.

ب ـ أن يُضافَ إلى المفعول، ويحذفَ الفاعل، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من دعائهِ الخيرَ.

والأكثر في المصدر إذا أُضيف إلى المفعولِ أن يُحذَف الفاعل.

(٤) «جر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لجر «يتبع» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ما» =

إذا أضيف المصدَرُ إلى الفاعل ففاعِلُه يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلًّا؛ فيجوز في تابعه ـ من الصفة والعَطْف وغيرِهما ـ مراعاةُ اللفظ فيُجَرّ، ومراعاة المحلِّ فيرفع، فتقول: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظريفِ، والظريفُ».

ومن إتْبَاعِهِ [على] المحلِّ قولُه: [الكامل]

ش٢٥٤ ـ حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ(١)

= اسم موصول: مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «في الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب بالشرط، حسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو حسن، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ، وقيل: جملة الشرط فقط، وقيل: جملة الجواب فقط، وهو خلاف معروف بين النحاة.

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري، يصف حمارًا وحشيًّا وأتانه، شبه به ناقته.

اللغة: «تهجر» سار في وقت الهاجرة، وقد سبق قريبًا (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى «المظلوم» الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: يقول: إن هذا المِسحَل ـ وهو حمار الوحش ـ قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

الإعراب: «**تهجر**» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا يعود إلى مسحل هو فاعله «**في الرواح**» جار ومجرور متعلق بتهجر «**وهاجها**» الواو عاطفة، هاج: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر ـ يعود إلى الحمار الوحشي الذي عبر عنه بالمسحل في بيت سابق ـ فاعل، وها: مفعول به، وهي عائدة إلى الأتان «**طلب**» مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله «هاجها»، أي: هاجها لكي تطلب الماء طلباً حثيثًا مثل طلب المعقب... إلخ، وطلب مضاف، و«**المعقب**» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «**حقه**» حق: مفعول به للمصدر الذي هو طلب، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب؛ لأنه اسم فاعل، ومعناه الطالب «**المظلوم**» نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه ـ وإن كان مجرور اللفظ ـ مرفوع المحل؛ لأنه فاعل.

الشاهد فيه: قوله: «طلب المعقب... المظلوم» حيث أضاف المصدر ـ وهو «طلب» ـ إلى فاعله ـ وهو المعقب ـ ثم أتبع الفاعل بالنعت ـ وهو «المظلوم» ـ وجاء بهذا التابع مرفوعًا نظرًا لمحل المتبوع.

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ«المعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلًّا؛ فيجوز ـ أيضاً ـ في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحلِّ قولُه: [الرجز]

ش٢٥٥ ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإفْلَاسِ واللَّيَّانَا[١]

فـ«اللَّيَّانا»، معطوف على محل «الإفلاس»[2].

(١) البيت لزيادة العنبري، ونسبوه في كتاب سيبويه (١/ ٩٧) إلى رؤبة بن العجاج.

اللغة: «داينت بها» أخذتها بدلاً عن دين لي عنده، والضمير المجرور محلًّا بالباء في بها يعود إلى أَمَة «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناة: المَطْل والليُّ والتسويف في قضاء الدين.

المعنى: يقول: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده؛ لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حسانا» مفعول به لداين «مخافة» مفعول لأجله، ومخافة مضاف، و«الإفلاس» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله «والليانا» معطوف على محل الإفلاس، وهو النصب، لكون الإفلاس مفعولاً به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله: «والليانا» حيث عطفه بالنصب على «الإفلاس» الذي أُضيف المصدر إليه، نظرًا إلى محله.

(2) الإتباعُ على المحلّ جائزٌ في جميع التوابع عند الكوفيين، وبعض البصريين، ولم يجزه سيبويه ومن وافقه من البصريين، وفصّل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلافُ الظاهر.

ينظر «شرح الأشموني» ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠، «شرح المرادي» ٢/ ٨٤٨.

إعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ[1]

٤٢٨ ـ كفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ في العَمَلِ   إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ[٢]

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفاً بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرداً، عَمِلَ عملَ فعلِهِ من الرفع والنصب[3]، إن كان مستقبلاً أو حَالاً، نحو: «هذا ضاربٌ زَيْداً ـ الآنَ، أو غَداً».

وإنما عمل لجريانِه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جَرَيانه عليه: أنه مُوَافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة «ضارب» لـ«يَضْرِبُ»، فهو مُشْبِهٍ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشْبِه له معنًى لا لفظاً، فلا تقول: «هذا ضاربٌ زيداً أمْسِ»، بل يجب إضافته، فتقول: «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ»، **وأجاز الكسائيُّ إعماله**، وجعل منه قولَه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ

(١) عرَّف ابن مالك في «تسهيله» اسم الفاعل بأنه «الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي».

(٢) «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وفعل مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «في العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل «عن مضيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «معزل» الآتي، ومضي مضاف، والضمير مضاف إليه «بمعزل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله في العمل.

(3) قال المكودي في «شرحه» ص١٧٩ ـ ١٨٠:

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمله فيرفع الفاعلَ إن كان فعلُه لازماً؛ نحو «أقائم زيدٌ»، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد؛ نحو: «أضاربٌ زيدٌ عمراً»، وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين؛ نحو «أمُعطٍ زيدٌ عمراً درهماً».

ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨] «فذراعيه» منصوب بـ«باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَهُ غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ(١).

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً اوْ جا صِفَةً أَوْ مُسْنَدا(٢)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله(3)، كأن يقع بعد

الاستفهام، نحو: «أضَارِبٌ زيدٌ عمراً؟».

أو حرفِ النداء، نحو: «يا طالعاً جَبَلاً».

أو النفي، نحو: «ما ضاربٌ زيدٌ عمراً».

أو يقع نعتاً، نحو: «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً».

أو حالاً، نحو: «جاء زيد راكباً فَرَساً».

ويشمل هذين [النَّوْعَيْنِ] قولُه: «أو جا صفة»، وقوله: «أو مسندا» معناه: أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خَبَرَ المبتدأ، نحو: «زيدٌ ضاربٌ عَمْراً» وخَبَرَ ناسخه أو مفعولَهُ، نحو: «كان زيد ضارباً عمراً، وَإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وأَعْلَمْتُ زيداً عمراً ضارباً بكراً».

---

(١) معنى حكاية الحال: أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى.

(٢) «وولي» فعل ماض، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفاً على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب حال، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاماً» مفعول به لولي «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله: «استفهاماً» وحرف مضاف، و«ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو نفياً» معطوف على «استفهاماً» «أو» عاطفة «جا» قصر للضرورة: فعل ماض معطوف على ولي، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسنداً» معطوف على قوله: «صفة».

(3) ويرى الكوفيون والأخفش أنه لا يُشتَرَط له الاعتماد. «شرح المرادي» ٢/ ٨٥١، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٤٤.

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الّذِي وُصِفْ(١)

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعمل عَمَلَ فعلِه، كما لو اعتمد على مذكورٍ(2)، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٢٥٦ ـ وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمى(٣)

فـ«عَيْنَيْهِ»: منصوبٌ بـ«مالئ» و«مالئ»: صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وكم شخص مالئ، ومثلُه قولُه: [البسيط]

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل «نعت» خبر يكون، ونعت مضاف، و«محذوف» مضاف إليه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر نعت لقوله: «محذوف» «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون، وفاعله ضمير مستتر فيه «العمل» مفعول به ليستحق «الذي» اسم موصول: نعت للعمل، وجملة «وصف» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

(2) استشهد المصنف بمثالين من الشعر، والأولى أن يستشهد بالقرآن الكريم، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ﴾ [فاطر: ٢٨] والتقدير: صنفٌ مختلفٌ. ينظر «البهجة المرضية» ص٢٣٥.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «الجمرة» مجتمع الحصى بمنى «البيض» جمع بيضاء، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: النساء البيض مثل «الدمى» جمع دمية، بضم الدال فيهما، كقولك: غرفة وغرف، والدمية: الصورة من العاج، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة.

المعنى: يقول: كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئًا.

الإعراب: «**وكم**» خبرية مبتدأ «**مالئ**» تمييز لكم مجرور بمن المقدرة أو بإضافة «كم» إليه، على الخلاف المعروف، وفي مالئ ضمير مستتر فاعل، وخبر المبتدأ ـ وهو كم ـ محذوف تقديره: لا يفيد من نظره شيئاً، أو نحو ذلك «**عينيه**» مفعول به لمالئ، والضمير مضاف إليه «**من شيء**» جار ومجرور متعلق بمالئ، وشيء مضاف، وغير من «**غيره**» مضاف إليه، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**إذا**» ظرفية «**راح**» فعل ماض «**نحو**» منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح، ونحو مضاف، و«**الجمرة**» مضاف إليه «**البيض**» فاعل راح «**كالدمى**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض.

الشاهد فيه: قوله: «مالئ عينيه» حيث عمل اسم الفاعل ـ وهو قوله: «مالئ» ـ النصب في المفعول به، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالئ... إلخ.

ش٢٥٧ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ(١)

التقدير: كوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً(2).

٤٣١ ـ وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي(٣)

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٨).

اللغة: «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء: إذا أضعفه، ومن الناس من يرويه: «ليوهيها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه، مثل أعطاه يعطيه، ومعناه أضعف أيضاً «يضرها» مضارع ضاره يضيره ضيرًا، أي: أضر به «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة كتف: ذَكَر الأَرْوَى.

المعنى: إن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه، كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها؛ فلا يؤثر فيها شيئًا، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

الإعراب: «**كناطح**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو كائن كناطح، ونحوه، وناطح ـ في الأصل ـ صفة لموصوف محذوف، وأصل الكلام: كوعل ناطح، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: اعمل دروعات سابغات، وفي «ناطح» ضمير مستتر فاعل «**صخرة**» مفعول به لناطح «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بناطح «**ليوهنها**» اللام لام كي، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، وها: مفعول به «**فلم**» نافية جازمة «**يضرها**» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به «**وأوهى**» فعل ماض «**قرنه**» قرن: مفعول به تقدم على الفاعل، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «**الوعل**» فاعل أوهى، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر، والأصل أن يقول: «فلم يضرها وأوهى قرنه» فيكون في «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل.

الشاهد فيه: قوله: «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل ـ وهو قوله: «ناطح» ـ عمل الفعل، ونصب به مفعولاً ـ وهو قوله: «صخرة» ـ لأنه جارٍ على موصوف محذوف معلوم من الكلام، كما تقدم في البيت قبله، وكما قررناه في إعراب هذا البيت.

(2) ومن شروط عمل اسم الفاعل المجرد ألا يكون مصغَّراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم فيُبعدان الوصفَ عن الفعلية.

«شرح المرادي» ٢/ ٨٥٧ ـ ٨٥٢، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٤٤.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل «صلة» خبر يكن، وصلة مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ففي المضي» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بارتضي الآتي في آخر البيت «وغيره» الواو عاطفة، وغير: معطوف بالواو على المضي، وغير مضاف، والهاء مضاف إليه «إعماله» إعمال: مبتدأ، وإعمال مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ارتضي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ، إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: «هذَا الضَّارِبُ زَيْداً ـ الآنَ، أو غَداً، أو أمسِ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعةٌ من النحويين ـ منهم الرُّمَّانِيُّ ـ أنه إذا وقع صِلَةً لـ «أل» لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزَعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في «التسهيل»[1]، **وزعم ابْنُهُ بدرُ الدين في شرحه** أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، باتفاقٍ، **وقال بعد هذا أيضاً**: ارتضى جميعُ النحويين إعْمَالَه؛ يعني إذا كان صلة لأل.

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ[٢]

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ[٣]

يُصَاغُ للكثرةِ: فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ؛ فيعمل عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ

---

(1) «شرح التسهيل» للناظم ٣/ ٧٢ ـ ٧٣.
وقد ذكر المرادي قولين آخرين هما:
ـ أن المنتصب بعده مشبهٌ بالمفعول؛ لأن «ألـ» ليست موصولة.
بل حرف تعريف، ودخولُها يُبطل عملَهُ؛ كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يبعد عن الفعل، وهذا مذهب الأخفش، وأصحاب الأخفش يقولون: إن قصد بـ«ألـ» العهد، فالنصب على التشبيه، وإن قصد معنى «الذي» فالنصب باسم الفاعل.
ـ أنه لا عمل له، والمنصوب بعده منصوبٌ بفعل مُضمر!
«شرح المرادي» ٢/ ٨٥٢ ـ ٨٥٣.

(٢) «فعال» مبتدأ، وليس نكرة، بل هو علم على زنة خاصة «أو مفعال» معطوف عليه «أو فعول» معطوف على مفعال «في كثرة، عن فاعل» متعلقان بقوله: بديل، الآتي «بديل» خبر المبتدأ.

(٣) «فيستحق» الفاء للتفريع، يستحق: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول: مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من عمل» بيان لما «وفي فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» الآتي «قل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل «قل» «وفعل» معطوف على فعيل.

اسم الفاعل، وإعمالُ الثلاثة الأُوَل أكثرُ من إعمال فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكْثَرُ من إعمال فَعِلٍ.

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»[(١)(2)]، وقول الشاعر: [الطويل]

ش٢٥٨ ـ أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أعْقَلَا[(٣)]

فـ«العَسَلَ» منصوبٌ بـ«شَرَّاب»، و«جِلَالَهَا» منصوبٌ بـ«لَبَّاس».

---

(١) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها، وسيأتي ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم **٢٥٩**، وانظر كتاب سيبويه **(١/ ٥٧)**.

(2) «الكتاب» **١/ ١١١** ط. هارون.

(٣) البيت للقلاخ ـ بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة ـ ابن حزن بن جناب، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٨)، وابن هشام في أوضح المسالك (رقم **٣٧٢**).

اللغة: «إليها» إلى بمعنى اللام، أي: لها «جلالها» بكسر الجيم: جمع جل، وأراد به ما يُلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج، وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وهو في الأصل عمود الخباء، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين، يريد أنه قوي النفس ثابت مقدم عندما يَجِدُّ الجد ووقت حدوث الذعر.

المعنى: يقول: إنك لا تراني إلا مواخيًا للحرب كثير لبس الدروع، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هربًا من الفرسان وخوفًا من ولوج المآزق، يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب.

الإعراب: «**أخا**» حال من ضمير مستتر في قوله: «بأرفع» في بيت سابق، وهو قوله:

فَإنْ تَكُ فاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأرْضِ أَطْوَلَا

وأخا: مضاف، و«**الحرب**» مضاف إليه «**لباسًا**» حال أخرى، أو صفة لأخا الحرب «**إليها**» جار ومجرور متعلق بلباس «**جلالها**» جلال: مفعول به لقوله: «لباسًا» وجلال مضاف، وها ضمير الحرب مضاف إليه «**وليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «**بولاج**» الباء زائدة، ولاج: خبر ليس، وولاج مضاف، و«**الخوالف**» مضاف إليه «**أعقلا**» خبر ثان لليس.

الشاهد فيه: قوله: «لباساً... جلالها» فإنه قد أعمل «لباسًا» ـ وهو صيغة من صيغ المبالغة ـ إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول ـ وهو قوله: «جلالها» ـ لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام، وهو قوله: «أخا الحرب».

ومن إعمالِ مِفْعَالٍ قولُ بعض العرب: «إنَّه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»[1] فـ«بَوَائكَهَا» منصوبٌ بـ«مِنْحَار».

ومن إعمال فَعُولٍ قولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٥٩ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[2]

فـ«إخْوَانَ» منصوبٌ بـ«هَيُوج».

---

(1) «الكتاب» ١/ ١١٢.

(٢) البيتان للراعي، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيبويه (١/ ٥٦).

اللغة: «تراءت» ظهرت وبدت «لراهب» الراهب: عابد النصارى «دومة» حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، ويسمى دومة الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر، مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلى» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شيء.

المعنى: يقول: كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده، لأبغض دينه وتركه وثار شوقًا لها.

الإعراب: «عشية» منصوب على الظرفية «سعدى» مبتدأ «لو» شرطية غير جازمة «تراءت» تراءى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى سعدى «لراهب» جار ومجرور متعلق بتراءت، والجملة شرط «لو»، «بدومة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب «تجر» مبتدأ «دونه» دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودون مضاف، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه، و«حجيج» معطوف على «تجر» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لراهب «قلى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على راهب «دينه» دين: مفعول به لقلى، ودين مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «سعدى» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف ـ وهو «عشية» ـ إليها «واهتاج» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب، والجملة معطوفة على جملة الجواب «للشوق» جار ومجرور متعلق باهتاج «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله: «هيوج» الآتي «إخوان» مفعول به لهيوج، وإخوان مضاف، و«العزاء» مضاف إليه «هيوج» خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «إخوان العزاء هيوج» حيث أعمل قوله: «هيوج» وهو من صيغ المبالغة إعمالَ الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «إخوان»، وهو معتمد على المسند إليه الذي هو اسم إن.

وفي البيت دليل على أن هذا العامل ـ وإن كان فرعاً عن الفعل ـ لم يضعف عن العمل في المعمول المتقدم عليه، ألا ترى أن قوله: «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولاً لقوله: «هيوج» وقد قدمنا أن قول العرب: =

ومن إعمال **فَعِيلٍ** قولُ بعض العرب: «إن الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»[1] فـ«دُعَاءَ» منصوبٌ بـ«سَمِيع».

ومن إعمال **فَعِل** ما أنشده سيبويه[2]: [الكامل]

ش٢٦٠ ـ حَـذِرٌ أُمُـوراً لَا تَـضِـيـرُ وَآمِـنٌ ... مَـا لَـيْـسَ مُـنْـجِـيَـهُ مِـنَ الأقْـدَارِ[٣]

وقولُه: [الوافر]

ش٢٦١ ـ أَتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي ... جِـحَـاشُ الـكِـرْمِـلَـيْـنِ لَـهَـا فَـدِيـدُ[٤]

فـ«أُمُوراً» منصوبٌ بـ«حَذِر»، و«عِرْضِي» منصوبٌ بـ«مَزِق».

= أما العسلَ فأنا شرَّاب» الذي رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضًا، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها، زعموا أنها فرع في العمل عن فرع؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل، وهو فرع عن الفعل المضارع، وأن ذلك سبب في ضعفها، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة، والجواب: أنه لا قياس مع النص.

(1) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٥٥، «البهجة المرضية» ص٢٣٦، وقد ذكره الناظم في «شرح الكافية» ٢/ ١٠٣٧ عن الثقات.

(2) «الكتاب» ١/ ١١٣.

(٣) زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقي ونسبه للعرب، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تعدي العرب فَعِلاً؟ قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب، وأثبته هو في كتابه، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٥٨) واستشهد به الأشموني (رقم ٧٠٣) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١) رأينا في هذه الأقصوصة.

الإعراب: «**حذر**» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو حذر، أو نحوه، وفي حذر ضمير مستتر فاعل «**أمورًا**» مفعول به لحذر «**لا**» نافية «**تضير**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود إلى «أموراً» هو فاعله، والجملة في محل نصب صفة لأمور «**وآمن**» معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل «**ما**» اسم موصول: مفعول به لآمن «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «**منجيه**» منجي: خبر ليس، ومنجي مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**من الأقدار**» جار ومجرور متعلق بمنج، وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «حذر أمورًا» حيث أعمل قوله: «حذر» ـ وهو من صيغ المبالغة ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «أمورًا».

(٤) البيت لزيد الخيل، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٧٠٢)، وقد ذكره الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه (١/ ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحقي لا تضر سيبويه. =

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ(١)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع، نحو: الضَّارِبَيْنِ، والضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ، والضُّرَّاب، وَالضَّوَارِب، وَالضَّارِبَات، فحكْمُهَا حُكمُ المفردِ في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط؛ فتقول: «هذَان الضَّارِبَانِ زَيداً، وَهَؤُلاءِ القَاتِلُونَ بَكْراً»، وكذلك الباقي، ومنه قولُه: [الرجز]

= اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الأتان، وهي أنثى الحمار «الكرملين» تثنية كرمل ـ بزنة زبرج ـ وهو ماء بجبل من جبلي طيئ «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم.

الإعراب: «**أتاني**» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**أنهم**» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «**مزقون**» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «**عرضي**» مفعول به لمزقون، ومضاف إليه «**جحاش**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جحاش، ونحو ذلك، وجحاش مضاف و«**الكرملين**» مضاف إليه «**لها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**فديد**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من «جحاش الكرملين».

الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «عرضي».

والعلماء رحمهم الله يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر، بعد ذكرهم بيت اللاحقي السابق ليردوا ما نسبه اللاحقي إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه، وهو إنما يرمي بذلك إلى الطعن في كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له، وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليبرهنوا على أن الذي أصَّله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم، فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلق، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقي مثالاً لا شاهدًا؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه.

(١) «**وما**» اسم موصول مبتدأ «**سوى**» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«**المفرد**» مضاف إليه «**مثله**» مثل: مفعول ثان لجعل مقدم عليه «**جعل**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «**في الحكم**» جار ومجرور متعلق بجعل «**والشروط**» معطوف بالواو على الحكم «**حيثما**» حيث: ظرف متعلق بجعل، وما: زائدة «**عمل**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش٢٦٢ ـ أَوَالِـفـاً مَـكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الـحَـمِـي[1]

[أصله: الحَمَامِ]، وقولُه: [الرمل]

ش٢٦٣ ـ ثُـمَّ زَادُوا أَنَّـهُـمْ فِـي قَـوْمِـهِـمْ غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـمُ غَـيْـرُ فُـخُـرْ[2]

٤٣٥ ـ وَانْصِبْ بِذِي الإعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ وَهْـوَ لِـنَـصْـبِ مَا سِـوَاهُ مُـقْـتَـضِـي[3]

---

(١) البيت للعجاج من أرجوزة طويلة، وهو من شواهد سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» وانظره في كتاب سيبويه (١/٨، ٦٦) والأشموني (رقم ٧٠٧).

اللغة: «أوالف» جمع آلفة؛ وهو اسم الفاعل المؤنث، وفعله: ألف يألف، بوزن علم يعلم، ومعناه أحب، ووقع في كتاب سيبويه مرة: «قواطنًا» وهو جمع قاطنة، ومعناه ساكنة «مكة» اسم لبلد الله الحرام «ورق» جمع ورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد «الحمي» بفتح الحاء وكسر الميم: أصله الحمام، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء.

الإعراب: «**أوالفًا**» حال من القاطنات المذكور في بيت سابق، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «**مكة**» مفعول به لأوالف «**من ورق**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف، وورق مضاف، و«**الحمي**» مضاف إليه، وانظر باب الترخيم الآتي.

الشاهد فيه: قوله: «أوالفًا مكة» حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

(٢) البيت لطرفة بن العبد البكري، من قصيدة له مطلعها:

أَصَـحَـوْتَ الـيَـومَ أَمْ شَـاقَـتْـكَ هِـرْ وَمِـنَ الـحُـبِّ جُـنُـونٌ مُـسْـتَـعِـرْ

وهو من شواهد سيبويه (١/٨) والأشموني (رقم ٧٠٦).

اللغة: «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور، مأخوذ من الفخر، وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب.

الإعراب: «**زادوا**» فعل وفاعل «**أنهم**» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «**في قومهم**» الجار والمجرور متعلق بزادوا، وقوم مضاف، والضمير مضاف إليه «**غفر**» خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل «**ذنبهم**» ذنب: مفعول به لغفر، وذنب مضاف، والضمير مضاف إليه، و«**أن**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ«زادوا»، والتقدير: ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «**غير**» خبر ثان لأن، وغير مضاف، و«**فخر**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله: «غفر» الذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «ذنبهم».

(٣) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بانصب، وذي مضاف، و«الإعمال» مضاف إليه «تلواً» مفعول به لانصب «واخفض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقتضي» الآتي في آخر =

يجوز في اسمِ الفاعلِ العاملِ إضَافَتُه إلى ما يليه من مفعول وَنَصْبُه له[1]، فتقول: «هذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبٌ زَيْداً» فإن كان له مفعولانِ وأَضَفْتَهُ إلى أحدهما وجب نَصْبُ الآخر؛ فتقول: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْداً».

٤٣٦ ـ وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَـ«مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»[٢]

يجوز في تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرور بالإضافة: الجرُّ، والنصبُ، نحو: «هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَمْراً»؛ فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فِعْلٍ ـ وهو الصحيح ـ والتقدير: «ويضرب عمراً»[3]، أو مراعَاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور[4]، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه: [الكامل]

= البيت، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «مقتضي» خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل.

(1) وأما غير العامل ـ وهو الذي يُراد به المضيّ ـ فإضافتُه متعيِّنة!
وتقديمه النصبَ يُوحي بأنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه.
وقال الكسائي: هما سواء.
وقيل: الإضافة أولى للخفّة.
واستُدِلَّ للأول بأن حفصاً انفردَ بأنه قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] وسائر العشرة ورواتُهم قرؤوا ﴿(إنَّ اللهَ بالغٌ أمرَهُ)﴾ «النشر» ٢/ ٢٩٦.
وقد قرأ أبو عمرٍو ويعقوبُ البصريّان ﴿(هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّه)﴾ و﴿(مُمسِكاتٌ رَحْمَتَهُ)﴾ [الزمر: ٣٨]، وقرأ الباقونَ من العشرة بغير تنوين وخفضِ «ضرِّه» و«رحمتِه». «النشر» ٢/ ٢٧٦.

(٢) «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وتابع مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «انخفض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(3) وهو قول سيبويه في «الكتاب» ١/ ١٧١ ـ ١٧٢ قال: ولو قلت: «هذا ضارب عبد الله وعمراً» جاز على إضمار فعل، أي: وضرب زيداً.

(4) وهو قول الناظم في «شرح الكافية» ٢/ ١٠٤٧ حيث قال:
ولك في المعطوف على ما خُفِضَ بإضافته إليه:
الجرُّ حملاً على اللفظ، والنصبُ حملاً على الموضِع... ولا حاجةَ إلى تقدير ناصبٍ غير ناصبِ المعطوفِ عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه! =

ش٢٦٤ ـ الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدَهَا عُـوذاً تُـزَجِّـي بَـيْـنَـهَـا أَطْـفَـالَـهَـا[١]

بنصب «عَبْدَ» وجَرِّهِ، وقال الآخر: [البسيط]

ش٢٦٥ ـ هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَـبْـدِ ربِّ أَخَـا عَـوْنِ بْـنِ مِـخْـرَاقِ[٢]

= «شرح الكافية الشافية» لابن مالك. حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي. الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.
دار المأمون للتراث. ط١: ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس.
اللغة: «الواهب» الذي يعطي بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء: البيض، وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوذًا» جمع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أيامًا حتى يقوى ولدها، وسميت عائذًا لأن ولدها يعوذ بها، أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية «تزجي» تسوق.
المعنى: يمدح قيسًا بأنه يهب المئة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.
الإعراب: «**الواهب**» يجوز أن يكون مجرورًا نعتًا لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو الواهب... إلخ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل، والواهب مضاف، و«**المئة**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**الهجان**» بالجر بإضافة المئة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معًا، أو نعت له على اللفظ «**وعبدها**» يُروى بالنصب وبالجر؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المئة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفًا منونًا «**عوذًا**» نعت للمئة، وهو تابع للمحل «**تزجي**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود على المئة فاعل «**بينها**» بين: ظرف متعلق بتزجي، وبين مضاف، وها: مضاف إليه «**أطفالها**» أطفال: مفعول به لتزجي، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: «وعبدها» فإنه رُوي بالوجهين: الجر، والنصب؛ تبعًا للفظ الاسم الذي أُضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب.

(٢) هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها، ويقال: إنه من صنع النحويين، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٨٧)، والأشموني (رقم ٧٠٨).
اللغة: «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل، أو اسم جارية، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة، والأول أوْلى؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبيَّن أنه أخو عون بن مخراق.
الإعراب: «**هل**» حرف استفهام «**أنت**» مبتدأ «**باعث**» خبر المبتدأ، وباعث مضاف، و«**دينار**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «**لحاجتنا**» الجار والمجرور متعلق بباعث، وحاجة مضاف، ونا: مضاف إليه =

بنصب «عَبْد» [عَطْفاً] على محل «دينار» أو على إضمار فعل، والتقدير: «أو تبعث عَبْدَ [رَبٍّ]».

٤٣٧ ـ وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لِاسْـمِ فَـاعِـلِ يُـعْـطَـى اسْـمَ مَـفْـعُـولٍ بِـلَا تَـفَـاضُـلِ(١)

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَـ«المُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي»(٢)

جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسم الفاعل ـ من أنه إن كان مجرداً عَمِلَ إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً ـ يَثْبُتُ لاسم المفعول،

= «أو» عاطفة «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله، أو على أنه معمول لعامل مقدر، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلاً، أي: تبعث عبد رب، ويجوز أن تقدره وصفًا منونًا، أي: باعث عبد رب، وعبد مضاف، و«رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه، وأخا مضاف، و«عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون، وابن مضاف، و«مخراق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أو عبد... عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، كما بيَّنَّاه في الإعراب، ويجوز فيه وجه ثان: وهو الجر بالعطف على اللفظ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق.

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه ١/ ٨٧):

فَـبَـيْـنَـا نَـحْـنُ نَـطْـلُـبُـهُ أَتَـانَـا مُـعَـلِّـقَ وَفْـضَـةٍ وَزِنَـادَ رَاعِ

فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «وفضة» والوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قرر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «يعطى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطى، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «بلا تفاضل» الجار والمجرور متعلق بـ«يعطى» و«لا» التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف، و«تفاضل» مضاف إليه، وقد سبق نظيره مراراً.

(٢) «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر صفة لفعل «للمفعول» جار ومجرور متعلق بصيغ «في معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله: كفعل، من معنى التشبيه، ومعنى مضاف، والضمير مضاف إليه «كالمعطى» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، و«أل» في قوله: «المعطى» موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها، وفي «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل، وهذا الضمير مفعول أول «كفافاً» مفعول ثان للمعطى، وجملة «يكتفي» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أل الموصولة.

فتقول: «أَمَضْرُوبُ الزَّيْدَانِ ـ الآنَ، أو غداً»، أو «جَاءَ المَضْرُوبُ أَبُوهُمَا ـ الآنَ، أو غداً، أو أمْسِ».

وحكمه في المعنى والعملِ حُكْمُ الفعلِ المَبْنِيِّ للمفعول، فيرفع المفعولَ كما يرفعه فعْلُهُ؛ فكما تقول: «ضُرِبَ الزَّيْدَانِ» تقول: «أَمَضْرُوبُ الزَّيْدَانِ؟» وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا ونَصَبَ الآخَرَ، نحو: «المُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي» فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مَقَامَ الفاعل، و«كَفَافاً» المفعول الثاني.

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَـ«مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ»(١)

يجوز في اسم المفعولِ أن يُضَافَ إلى ما كان مرفوعاً به، فتقولُ في قولك: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ»، فتضيف اسمَ المفعولِ إلى ما كان مرفوعاً به، ومِثْلهُ: «الورِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ»، والأصل: «الوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ»، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل(٢)، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الأبِ زَيْداً» تريد: «ضَارِبٍ أَبُوهُ زيداً».

❁ ❁ ❁ ❁

(١) «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بيضاف «مرتفع» صفة لاسم «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، محمود: خبر مقدم، ومحمود مضاف، و«المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصرًا، كضامر وطاهر، وإما أن يكون فعله متعديًا لواحد، كراحم وضارب، وإما أن يكون فعله متعديًا لاثنين، كالمعطي والسائل، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر، جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعًا إن أُريد به الدوام، ويصير حينئذ صفة مشبهة، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامي الذمار، وإن كان من فعل متعد لاثنين، امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعًا، وإن كان من فعل متعد لواحد، فللنحاة فيه ثلاثة أقوال: أولها: لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقًا، وهو رأي جمهرة النحاة. وثانيها: تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله، كالمثال الذي ذكره الشارح. وثالثها: تجوز إضافته إن حذف مفعوله، وهو رأي ابن عصفور، ويشهد له قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإن ظَلمَا وَلَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ بَخِلَا

فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.

أَبْنِيةُ المَصَادِرِ

٤٤٠ ـ فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَـ«رَدَّ رَدّا»(١)

الفعلُ الثلاثي [المتعدي] يجيء مَصْدَرُهُ على «فَعْلٍ» قياساً مُطَّرِداً، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع(2)؛ فتقول: رَدَّ رَدًّا، وضَرَبَ ضَرْباً، وفَهِمَ فَهْماً، وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ، وهو غير سديد.

٤٤١ ـ وفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرِحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ(٣)

أي: يجيء مصدر فَعِلَ اللازمِ على فَعَلٍ قياساً، كَفَرِحَ فَرَحاً، وَجَوِيَ جَوًى، وَشَلَّتْ يَدُه شَلَلاً(4).

---

(١) «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ، وقياس مضاف، و«مصدر» مضاف إليه، ومصدر مضاف، و«المعدى» مضاف إليه، وأصله نعت لمحذوف، أي: مصدر الفعل المعدى «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «كرد» الكاف جارة لقول محذوف، رد: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه «ردًا» مفعول مطلق.

(2) لم ينصّ على ذلك حرفيّاً بل استنبط المصنِّفُ ذلك من كلام سيبويه رحمه الله، فقد قال سيبويه في «الكتاب» ٤/ ٥:

هذا بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تعدّاك إلى غيرك، وتُوقعها به، ومصادرها:

فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على «فَعَلَ يَفعلُ»، و«فَعَلَ يفعِلُ»، و«فَعِلَ يَفعَلُ»، ويكون المصدرُ «فَعْلاً»، والاسمُ «فاعلاً» ا.هـ.

واعلم أن المصنّف لم يضبط عبارته بشأن ما ذكر من القياس، فمذهب سيبويه والأخفش أنه لا يُقاسُ مع وجود السماع. وقال الفراء ـ كما في ظاهر كلامه ـ: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره.

انظر: «شرح المرادي» ٢/ ٨٦٢، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٥٩.

(٣) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب: مبتدأ ثان، وباب مضاف، والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشلل» معطوفان على كفرح.

(4) يُستثنى من ذلك ما دل على لون، فإن الغالب على مصدره «الفُعْلَة»؛ كقولك: سَمِرَ سُمرةً، وشَهِبَ شُهبةً. وكذا ما دل على «حرفة» فقياسه «الفِعالة»؛ كقولك: وَلِيَ ولايةً.

٤٤٢ ـ وَفَـعَـلَ الـلَّازِمُ مِـثْـلَ قَـعَـدا لَـهُ فُـعُـولٌ بـاطِّـرَادٍ كَـغَـدَا[١]

٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالَا أَوْ فَـعَـلَانًـا فَـادْرِ أَوْ فُـعَـالا[٢]

٤٤٤ ـ فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْـتِـنَـاعٍ كَـأَبَـى وَالـثَّـانِ لِـلَّـذِي اقْـتَـضَـى تَـقَـلُّـبَـا[٣]

٤٤٥ ـ لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ سَـيْـراً وَصَـوْتـاً الـفَـعِـيـلُ كَـصَـهَـلْ[٤]

يأتي مصدر فَعَل اللازمِ على فُعُول قياساً، فتقول: **«قَعَدَ قُعُوداً، وغَدَا غُدُوًّا، وبَكَرَ بُكُوراً»**.

وأشار بقوله: **«ما لم يكن مستوجباً فِعَالاً . . إلى آخره»** إلى أنه إنما يأتي مصدرُهُ على **فُعُول** إذا لم يستحقَّ أن يكون مصدَرُهُ على: **فِعَال، أو فَعَلَان، أو فُعَالٍ**.

فالذي استحقَّ أن يكون مصدره على **فِعَال** هو: كل فعلٍ دلَّ على امتناعٍ، كأبى إباءً، ونَفَرَ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً، و[هذا] هو المراد بقوله: **«فأوَّلٌ لذي امتناع»**.

---

(١) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر في اللازم، ومثل مضاف، و«قعدا» قصد لفظه: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعول» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «باطراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «كغدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كغدا.

(٢) «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «مستوجباً» خبر يكن، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل «فعالاً» مفعول به لمستوجباً «أو فعلاناً» معطوف على قوله: «فعالاً» «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب «أو فعالاً» معطوف على قوله: «فعلاناً».

(٣) «فأول» مبتدأ «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وذي مضاف، و«امتناع» مضاف إليه «كأبى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثان» مبتدأ «للذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «تقلباً» مفعول به لاقتضى، والجملة لا محل لها صلة.

(٤) «للدَّا» قصر ضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ مؤخر «أو» عاطفة «لصوت» جار ومجرور معطوف على قوله: للدا «وشمل» فعل ماض «سيراً» مفعول به مقدم على الفاعل «وصوتاً» معطوف عليه «الفعيل» فاعل شمل «كصهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كصهل.

والذي استحق أن يكون مصدَرُهُ على **فَعَلان** هو: كلُّ فعلٍ دلَّ على تَقلُّبٍ، نحو: «طافَ طَوَفَاناً، وَجَالَ جَوَلاناً، وَنَزَا نَزَوَاناً»، وهذا معنى قوله: «والثان للذي اقتضى تقلبا».

والذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فُعَال هو: كلُّ فعلٍ دَلَّ على داء، أو صوت، فمثالُ الأول: «سَعَلَ سُعالاً، وزُكِمَ زُكَاماً، ومَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً».

ومثالُ الثاني: «نَعَبَ الغراب نُعَاباً، ونَعَقَ الراعي نُعَاقاً، وَأَزَّتِ القِدْرُ أُزازاً» وهذا هو المرادُ بقوله: «للدَّا فُعَال أو لصوت»[1].

وأشار بقوله: «**وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ**» إلى أن فَعِيلاً يأتي مصدراً لما دلَّ على سَيْر، ولِمَا دل على صَوْت؛ فمثالُ **الأولِ**: ذَمَلَ ذَمِيلاً، وَرَحَلَ رَحِيلاً، ومثال **الثاني**: نَعَبَ نَعِيباً، وَنَعق نَعِيقاً، [وَأَزّتِ القِدْرُ أَزيزاً، وَصَهَلتِ الخيلُ صَهيلاً][2].

٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا[٣]

إذا كان الفعل على **فَعُلَ** ـ [ولا يكون إلا لازماً] ـ يكون مصدره عَلَى **فُعُولَةٍ، أَوْ عَلى فَعَالة**، فمثالُ **الأولِ**: سَهُلَ سُهُولةً، وَصَعُبَ صُعُوبَةً، وَعَذُب عُذُوبَةً، ومثالُ **الثاني**: جَزُلَ جَزَالةً، وَفَصُحَ فَصَاحة، وَضَخُمَ ضَخَامَةً.

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى[٤]

---

(1) وقد يجتمع «فُعالٌ» و«فَعيل»، تقول: نَعَب الغراب نُعاباً ونعيباً، ونعَقَ نعيقاً ونُعاقاً، وأزّت القدر أزيزاً وأُزازاً.
وهذا ـ كما ترى ـ لِما دلَّ على صوتٍ، لا لِما دلَّ على داء.

(2) ويُستثنى من «فَعَل» اللازم ما دلَّ على حرفةٍ، فالقياسُ فيه، «فِعالة»؛ كقولك: تَجَرَ تجارةً، وأَمَرَ إمارةً.

(٣) «فعولة» مبتدأ «فعالة» معطوف عليه بإسقاط العاطف «لفعلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كسهل» الكاف جارة لقول محذوف، وسهل: فعل ماض «الأمر» فاعل سهل «وزيد» مبتدأ، والجملة من «جزلا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وما» اسم شرط: مبتدأ «أتى» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «مخالفاً» حال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف، والجملة من «مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرور محلًا باللام «فبابه» الفاء واقعة في جواب الشرط، باب: مبتدأ، وباب مضاف، والهاء مضاف إليه «النقل» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به.

يعني أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقِيس، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، نحو: سَخِطَ سُخْطاً، وَرَضِيَ رِضاً، وذَهَبَ ذَهَاباً، وشَكَرَ شُكْراً، وعَظُمَ عَظَمَةً.

٤٤٨ ـ وَغَـيْـرُ ذِي ثَـلاَثَـةٍ مَـقِـيـسُ ... مَـصْـدَرِهِ كَـقُـدِّسَ الـتَّـقْـدِيـسُ[١]

٤٤٩ ـ وَزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً وَأَجْـمِـلاَ ... إجْـمَـالَ مَـنْ تَـجَـمُّـلاً تَـجَـمَّـلاَ[٢]

٤٥٠ ـ وَاسْـتَـعِـذِ اسْـتِـعَـاذَةً ثُـمَّ أَقِـمْ ... إقَـامَـةً وَغَـالِـبـاً ذَا الـتَّـا لَـزِمْ[٣]

٤٥١ ـ وَمَـا يَـلِـي الآخِـرَ مُـدَّ وَافْـتَـحَـا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا[٤]

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يَـرْبَـعُ فـي أمْـثَـالِ قَـدْ تَـلَـمْـلَـمَـا[٥]

---

(١) «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «مقيس» مبتدأ ثان، ومقيس مضاف، ومصدر من «مصدره» مضاف إليه، ومصدر مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «كقدس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المضاف إليه «التقديس» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) «وزكه» زك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «تزكية» مفعول مطلق «وأجملا» فعل أمر، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إجمال» مفعول مطلق، وإجمال مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه «تجملاً» مصدر تقدم على عامله «تجملا» فعل ماض، وألفه للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «من».

(٣) «وغالباً» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: «لزم» الآتي في آخر البيت «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «التا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، والجملة من «لزم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: مد، الآتي «يلي» فعل مضارع «الآخر» فاعل يلي، ومفعوله محذوف، أي: ما يليه الآخر، والجملة لا محل لها صلة «مد» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحا» الواو عاطفة، افتحا: فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «مع» ظرف متعلق بمد، ومع مضاف، و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف، و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف، و«الثان» مضاف إليه «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو» والجملة من «افتتحا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بمن.

(٥) «بهمز» جار ومجرور متعلق بافتتحا في البيت السابق، وهمز مضاف، و«وصل» مضاف إليه «كاصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

ذَكَرَ في هذه الأبيات مَصَادِرَ غير الثلاثي(1)، وهي مقيسة كلها.

فما كان على وزن فَعَّلَ، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلًّا:

فإن كان صحيحاً فمصدَرُهُ على تَفْعِيل، نحو: «قَدَّسَ تَقْدِيساً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ويأتي ـ أيضاً ـ على وزن فِعَّالٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، ويأتي على فِعَالٍ بتخفيف العين، وقد قُرِئَ: «وكَذَّبوا بآياتِنا كِذَاباً» بتخفيف الذال(2).

وإن كان معتلًّا فمَصْدَرُهُ كذلك، لكن يُحذف ياء التفعيل، ويعوَّض عنها التاء؛ فيصير مَصْدَرُه على تَفْعِلَةٍ(٣)، نحو: «زَكَّى تَزْكِيَة»، ونَدَرَ مجيئُه على تَفْعِيل، كقوله: [الرجز]

= «ما» اسم موصول: مفعول به لضم، والجملة من «يربع» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «في أمثال» جار ومجرور متعلق بضم، وأمثال مضاف، وقوله: «قد تلملما» قصد لفظه: مضاف إليه.

(1) وشمل مزيد الثلاثي، ورباعيّ الأصول، ومزيد الرباعيّ.

(2) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ٨/ ٤٠٦:

وقرأ علي وعوف الأعرابي وأبو رجاء والأعمش وعيسى بخلافٍ عنه بخف الذال.

قال صاحب اللوامع: علي وعيسى البصرة وعوف الأعرابي (كِذَاباً) كلاهما بالتخفيف.

وذلك لغة اليمن بأن يجعلا مصدر «كَذَبَ» مخففاً «كِذَاباً» بالتخفيف مثل «كتب كتاباً»، فصار المصدر هنا من معنى الفعل دون لفظه مثل أعطيته عطاء. انتهى. وقال الأعشى:

فصدقتُها وكذبتُها ... والمرءُ ينفعُهُ كِذابُهْ

انتهى بطوله من «البحر المحيط».

وقال ابن الجزري في «النشر» ٢/ ٣٠٣: واختلفوا في ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [النبأ: ٣٥] فقرأ الكسائي بتخفيف الذال، وقرأ الباقون [من العشرة] بتشديدها. واتفقوا على قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨] في هذه السورة أنه بالتشديد لوجود فعلِهِ معه.

(٣) مجيء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع: واجب، وكثير، ونادر، فأما الواجب فيكون في مصدر المعل اللام منه، نحو: زكى تزكية، ووفى توفية، وأدى تأدية، وأما الكثير فيكون في مهموز اللام منه، نحو: خطأته تخطئة، وهنأته تهنئة، وحلأته تحلئة، وجزأته تجزئة، ونشأته تنشئة، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه، نحو: قدم تقدمة، وجرب تجربة، وجاء في المضاعف نحو: حللته تَحِلَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدۡ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمۡ تَحِلَّةَ أَيۡمَٰنِكُمۡۚ﴾ [التحريم: ٢] أي: تحليلها بالكفارة.

ش٢٦٦ ـ بَـاتَـتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيَّـا كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيَّـا[(١)]

وإن كان مهموزاً ـ ولم يذكره المصنف هنا ـ فمصْدَرُه على **تَفْعِيل**، **وعلى تَفْعِلَة**، نحو: خَطَّأَ تَخْطِيئاً وَتَخْطِئَةً، وَجَزَّأَ تَجْزِيئاً وَتَجْزِئَةً، وَنَبَّأَ تَنْبيئاً وَتَنْبِئَةً.

وإن كان على «**أَفْعَلَ**» فقياسُ مصدرِه على **إفْعَالٍ**، نحو: أكرم إكْرَاماً، وَأَجْمَلَ إجْمَالاً، وأَعْطى إعْطَاءً.

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين؛ فإن كان مُعْتَلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاءِ الكلمة وحذفت[(٢)]، وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث غالباً، نحو: أقام إقَامَة، والأصْلُ: إقْوَاماً، فنُقلت حركة الواو إلى القاف، وحُذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، فصار: إقامة.

وهذا هو المراد بقوله: «**ثم أقم إقامة**». وقولُه: «**وغالباً ذا التا لَزِمْ**» إشارة إلى ما ذكرناهُ مِنْ

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «باتت» يطلق على معنيين، أحدهما ـ وهو الأشهر ـ أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل؛ فيقابل «ظل» الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار. والثاني: أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت «تنزي» تحرك «شهلة» هي المرأة العجوز.

المعنى: يصف امرأة بالضعف وذهاب المُنَّة وهي تجذب دلوها من البئر؛ فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.

الإعراب: «**باتت**» بات: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**تنزي**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «**دلوها**» دلو: مفعول به لتنزي، ودلو مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة في محل نصب خبر بات، فإذا قدرته فعلاً تامًّا فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه «**تنزيا**» مفعول مطلق «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**تنزي**» فعل مضارع «**شهلة**» فاعل «تنزي»، «**صبيًا**» مفعول به لتنزي، و«ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بقوله: «تنزيًا» أو بمحذوف صفة له، أي: تنزية مشابهة تنزية العجوز صبيًّا.

الشاهد فيه: قوله: «تنزيًّا» حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فعَّل ـ بتضعيف العين ـ المعل اللام، وذلك نادر، والقياس التفعلة، كالتزكية، والترضية، والتوفية، والتأدية، والتولية، والتخلية، والتحلية.

(٢) أصل «إقامة» مثلاً: إقوام كإكرام، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت هذه الواو ألفًا، فاجتمع ألفان، فحُذفت إحداهما وعُوض منها التاء، فصار إقامة، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين.

أنَّ التاء تُعَوَّضُ غالباً، وقَدْ جاء حَذْفُهَا، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣][(١)].

وإن كان على وزن **تَفَعَّلَ**، فقياسُ مَصْدَره **تَفَعُّلٌ**، بضم العين، نحو: تجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً.

وإن كان في أوله همزةُ وصلٍ كُسِرَ ثالثُه، وزيد ألفٌ قبل آخره، سواء كان على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقاً، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، وهذا معنى قوله: «**وما يلي الآخِرُ مُدَّ وافتحا**».

فإن كان استفعل معتلَّ العينِ، نُقِلت حركةُ عينه إلى فاء الكلمة وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوماً، نحو: اسْتَعَاذ اسْتِعَاذَةً، والأصل: اسْتِعْوَاذاً، فنقلت حركة الواو إلى العين، وهي فاء الكلمة، [وحذفت] وعُوِّضَ عنها التاء، فصار: اسْتِعَاذة، وهذا معنى قوله: «واستعذ استعاذة».

ومعنى قوله: «**وضُمَّ ما يَرْبَعُ في أمثال قد تَلَمْلَمَا**»: أنه إن كان الفعل على وزن «تَفَعْلَلَ» يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعْلُل، بضمِّ رابعه، نحو: «تَلَمْلَم تَلَمْلُماً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً».

٤٥٣ ـ فِعْلَالٌ اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لَا أَوَّلَا[(٢)]

يأتي مَصْدَرُ **فَعْلَلَ على فِعْلَال**، كَدَحْرَجَ دِحْرَاجاً، وسَرْهَفَ سِرْهَافاً، وعلى فعلَلة، وهو المَقِيسُ فيه، نحو: «دَحْرَجَ دَحْرَجةً، وبَهْرَجَ بَهْرَجَةً، وسَرْهَفَ سَرْهَفَةً»[(3)].

---

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف هذه التاء شاذ مطلقًا، واختار ابن مالك أنه إذا أضيف المصدر ذو التاء المعوض بها جاز في السعة حذف هذه التاء، وهذا هو الصواب؛ لوروده في القرآن الكريم والحديث النبوي.

(٢) «**فعلال**» مبتدأ «**أو فعللة**» معطوف على فعلال «**لفعللا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**واجعل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مقيساً**» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «**ثانياً**» مفعول أول لاجعل «**لا أولاً**» لا: حرف عطف، أولاً: معطوف على قوله: «ثانياً».

(3) سرهفَهُ: أحسَنَ غذاءَهُ.

وكلام الناظم والشارح يُفيد أن «فِعلالاً» غير قياسيّ، وقد قال الناظم في «التسهيل»: ومصدر «فَعْلَل» والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخرِه. وأكد ابن عقيل في «المساعد» ٢/ ٦٢٣ أنه ليس بمقيس. اهـ.

واختُلِفَ في فتح الفاء من «فِعْلال» فقيل: يجوز في المضاعف منه فتح وكسر أوله.

وقيل: المصدر بالكسر والاسم بالفتح. وقيل: المكسور والمفتوح مصدران!

٤٥٤ ـ لِفَـاعَـلَ الـفِـعَـالُ وَالـمُـفَـاعَـلَـهْ وَغَـيْـرُ مَـا مَـرَّ الـسَّـمَـاعُ عَـادَلَـهْ(١)

كلُّ فعلٍ على وزن **فَاعَلَ**، **فَمَصْدرهُ الفِعَالُ وَالمُفَاعَلَة**، نحو: «ضَارَبَ ضِرَاباً ومُضَارَبَةً، وقاتل قِتَالاً ومقاتَلَةً، وخَاصَمَ خِصَاماً ومُخَاصَمَةً».

وأشار بقوله: «**وَغَيْرُ ما مَرَّ. . إلخ**» إلى أن ما ورد من مَصَادِرِ غير الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، ومعنى قوله: «عادَلَهْ»: كان السماعُ له عديلاً، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثَبْتٍ، كقولهم في مصدر فعَّلَ المعتل: تفعيلاً، نحو:

بـاتَـتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيَّـا [ش٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِية، وقولِهم في مصدر حَوْقَلَ: حِيقَالاً، وقياسُه حَوْقَلة، نحو: «دَحْرَج دَحْرَجَة» ومن ورود «حِيقَال» قولُه: [الرجز]

ش٢٦٧ ـ يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَـرُّ حِـيـقَـالِ الـرِّجَـالِ الـمَـوْتُ(٢)

---

(١) «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الفعال» مبتدأ مؤخر «والمفاعلة» معطوف على الفعال «وغير» مبتدأ أول، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من «مر» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة الموصول «السماع» مبتدأ ثان، والجملة من «عادله» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) البيت من الشواهد المجهولة نسبتها.

اللغة: «حوقلت» كبرت وضعفت «أو دنوت» قربت من هذا.

المعنى: يقول: إني قد كبرت سني، وضعفت عن القيام بأمور نفسي، أو قربت من ذلك، وشر الكبر الموت، أي: القرب منه، والكلام خبر لفظًا، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**قوم**» منادى، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**حوقلت**» فعل وفاعل «**أو**» عاطفة «**دنوت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت «**وشر**» مبتدأ، وشر مضاف، و«**حيقال**» مضاف إليه، وحيقال مضاف، و«**الرجال**» مضاف إليه «**الموت**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «حيقال» حيث ورد على زنة فعلال ـ بكسر فسكون ـ وهو مصدر «حوقل» الملحق بدحرج، فحق مصدره أن يكون بزنة الفَعْللة.

وقولِهم في مصدر تَفَعَّلَ: تِفِعَّالاً، نحو: تملَّقَ تِمِلّاقاً[١]، والقياسُ: تفعَّل تَفَعُّلاً، نحو: تَملَّقَ تَمَلُّقاً.

٤٥٥ ـ وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ[٢]

إذا أُريدَ بيانُ المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل: **فَعْلَة**، بفتح الفاء، نحو: ضَربْتُه ضَرْبَةً، وقَتلْتُه قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاء التأنيث، فإن بُنِي عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَة[٣]، نحو: نَعْمَة، ورَحْمَة، فإذا أريد المرة وصف بواحدة.

وإن أُريد بيانُ الهيئة منه قيل: **فِعْلَةٌ**، بكسر الفاء، نحو: جَلَسَ جِلْسَة حسنة، وقَعَدَ قِعْدَةً، ومات مِيتَة.

٤٥٦ ـ في غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ[٤]

---

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلَاقَةٍ وَحُبٌّ تِمِلّاقٌ وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

والتملاق، بكسر التاء والميم جميعًا، وفتح اللام مشددة: هو التودد والتلطف.

(٢) «وفعلة» مبتدأ «لمرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلسة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وقوله: «وفعلة لهيئة كجلسة» في الإعراب مثل الشطر الأول.

(٣) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً، كرحمة ونعمة، وإما أن يكون أوله مضمومًا، مثل: كدرة وزرقة وحمرة، وإما أن يكون أوله مكسورًا، نحو: نشدة وذربة؛ فإن كان أوله مفتوحًا وأريد الدلالة على المرة منه، وصف بالواحدة كما قال الشارح؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرة، أما إن كان أوله مضمومًا أو مكسورًا وأريد الدلالة على المرة منه، فإنه يكفي فتح أوله، وبهذا الفتح يتميز الدال على المرة من الدال على الحدث، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم.

(٤) «في غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ الآتي، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «بالتا» قصر ضرورة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المرة» مبتدأ مؤخر «وشذ» فعل ماض «فيه» جار ومجرور متعلق بشذ «هيئة» فاعل شذ «كالخمرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

إذا أُريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرفٍ، زِيدَ على المصدر تاء التأْنيث، نحو: أكرمته إكرَامَةً، ودَحْرَجْتُه دِحْرَاجَةً.

وشذ بناء فِعْلَة للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: «هي حَسَنَةُ الخِمْرَةِ»، فبَنَوْا فِعْلَة من «اختمر»، و«هو حسنُ العِمَّة» فبنوا فِعْلَة من «تَعَمَّمَ»[1].

❁ ❁ ❁ ❁

(1) لم يتكلم المصنّف رحمه الله ومن قبله الناظم عن المصدر الميميّ، ويُصاغُ مُطلقاً من الفعل الثلاثيّ على زنة «مَفْعَلٍ» بفتح الميم والعين، وسكون الفاء.
وشذَّ عنها ما جاء بكسر العين نحو «المرْجِع»، وشذّ كذلك أن تُزاد التاء في آخرِه من مفتوح العين نحو «المَظْلَمة» أو مكسورها نحو «المَعْتِبة».
وشذَّ منها ما جاء بفتح العين وكسرِها نحو «مَعْجَزَة» و«مَعجِزَة»، أو بالحركات الثلاث على العين نحو «مَأْدَبة» و«مأدِبة» و«مأدُبة».
ويُصاغ من غير الثلاثي على زِنَةِ اسم المفعول نحو «مُتَأَخَّر».
ومن المصادر أيضاً المصدر الصنَاعي، وهو يصاغ من اللفظ بزيادة ياءٍ مشددة وتاء في آخره نحو «الحريّة».

أَبنيةُ أسماء الفاعِلِينَ والمفعولِينَ والصفاتِ المشبَّهاتِ بها

٤٥٧ ـ كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا(١)

إذا أريد بناءُ اسم الفاعلِ من الفعل الثلاثي، جِيءَ به على مثال «**فَاعِلٍ**»، وذلك مَقِيسٌ في كل فعل كان على وزن **فَعَلَ**، بفتح العين، متعدِّياً كان أو لازماً، نحو: ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغَذَا فهو غَاذٍ(2).

فإن كان الفعلُ على وزن **فَعِلَ**، بكسر العين، فإما أن يكون متعدياً، أو لازماً؛ فإن كان متعدياً، فقياسُه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِله على **فاعِلٍ**، نحو: رَكِبَ فهو راكب، وَعَلِمَ فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثيُّ على **فَعُلَ** بضمِّ العين، فلا يقالُ في اسم الفاعِل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

---

(١) «**كفاعل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه، وهو قوله: «اسم فاعل» الآتي «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**اسم**» مفعول به لصغ، واسم مضاف، و«**فاعل**» مضاف إليه «**إذا**» ظرف متعلق بصغ «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكون» الآتي، وذي مضاف، و«**ثلاثة**» مضاف إليه «**يكون**» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه «**كغذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: غذا.

(2) غذا الماءُ: سال. هذا اللازم! وغذا الصبيَّ يَغذُوه باللبن: إذا أطعمَهُ إياه مراراً وربّاهُ عليه. هذا المتعدّي!

٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ(١)(٢)

٤٥٩ ـ وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأجْهَرِ(٣)

أي: إتْيَانُ اسم الفاعل على وزن فاعِلٍ قليلٌ في فَعُلَ بضم العين، كقولهم: حَمُضَ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلَ ـ بكسر العين ـ غير متعدٍّ، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ، [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ،

(1) يحسُن أن يُرافقك في شرح هذا البيت والثلاثةِ التي بعدَه هذا التنبيه:
قال المكودي في «شرحه» ص١٩٠:
ذكَرَ [أي: الناظم] لاسم الفاعل من «فَعَلَ» اللازم ثلاثةَ أوزان: «فَعِل» و«أفعَلُ»، و«فَعْلان» وتجَوَّز في إطلاق «اسم الفاعل» عليها، وإنما هي «صفات مُشبَّهة باسم الفاعل».
وقال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٧٠:
فإن قلتَ: كيف يطلق على هذه الأوزان «اسم فاعل» وإنما هي من الصفة المشبهة؟
قلتُ: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيراً، وفي الاصطلاح قليلاً على كل وصفٍ مشاركٍ للفعل في مادة حروف الاشتقاق، وتحمُّلِ ضمير الفاعل، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدّم وحده في بابه. ا. هـ.
وقال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦:
جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبّهة إلا «فاعلاً» كـ«ضاربٍ» و«قائم»؛ فإنه اسمُ فاعلٍ، إلا إذا أُضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دلّ على الثبوت كـ«طاهر القلب»، و«شاحط الدار»، أي: بعيدُها، فهو صفة مشبَّهةٌ. ا.هـ.
قال كاتب هذه السطور: كلامهم يحتاجُ إلى زيادة إيضاحٍ، وهاكَهُ:
تذكّر أنّ اسم الفاعل هو الصفة الدالة على: أ ـ الحدث، ب ـ الحدوث، فاعل الحدث.
وهو كما ذكر لك الناظمُ والشارح من قريب مَصوغٌ على وزنِ «فاعل».
وتذكّر أن الصفة المشبَّهة باسم الفاعل هي الصفة الدالة على المعنى القائم بالموصوف بها على وجه الثبوت لا على وجه الحدوث، وهي لا ترتبط بزمان؛ لأن الزمان مُتَطَلَّبٌ لِمَا يدلُّ على حدثٍ عارضٍ.
إذا ذكرتَ ذلك فاعلم أن الصفة المشبَّهةَ إذا دلت على حدوثٍ خرجت إلى أن تكون اسم فاعل.
وأن اسم الفاعل إذا دلَّ على الثبوت خرج إلى أن يكون صفةً مشبَّهة.

(٢) «**وهو قليل**» مبتدأ وخبر «**في فعلت**» جار ومجرور متعلق بقليل «**وفعل**» معطوف على فعلت «**غير**» حال من فعل، وغير مضاف، و«**معدى**» مضاف إليه «**بل**» حرف دال على الانتقال والإضراب «**قياسه**» قياس: مبتدأ، وقياس مضاف، والهاء مضاف إليه «**فعل**» خبر المبتدأ.

(٣) «**وأفعل**» معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق «**فعلان**» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«**أشر**» مضاف إليه.

وعَقِرَتِ المرأة فهي عَاقِر]، **بل قياسُ اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ**، بكسر العين، نحو: «نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ»(1)، أو على فَعْلَانَ، نحو: «عَطِشَ فهو عَطْشَان، وصَدِيَ فهو صَدْيَان»(2)، أو على أَفْعَلَ، نحو: «سَوِدَ فهو أَسْوَد، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ»(3).

٤٦٠ ـ وفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كَالضَّخْمِ وَالجَمِيلِ وَالفِعْلُ جَمُلْ(٤)

٤٦١ ـ وأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ(٥)

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعُلَ، بضم العين، كثر مجيءُ اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ، كـ«ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُم فهو شَهْمٌ»، وعلى فعيل، نحو: «جَمُلَ فهو جَمِيل، وشَرُفَ فهو شَرِيف». **ويقلُّ مجيءُ اسم فاعله على أَفْعَلَ** نحو: «خَطُبَ فهو أَخْطَب»(٦) وعلى فَعَلٍ نحو: «بَطُلَ فهو بَطَل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أَشْيَبُ، وهذا معنى قوله: «وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ».

---

(1) وهو مُطَّرِدٌ في «الأعراض» وهي المعاني الطارئة الزائلة، نحو «الفرح»، «الألم»..

(2) وهو مطّردٌ في ما دلَّ على امتلاءٍ أو خلوّ، أو على حرارة الباطن، أو نحو ذلك مما يطرأ ولكنه يزول ببطء.

(3) وهو مطردٌ في ما دلّ على الألوان، والأمور الخَلْقية.

(٤) «وفعل» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «وفعيل» معطوف على فعل «بفعل» جار ومجرور متعلق بأولى «كالضخم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «والجميل» معطوف على «الضخم» «والفعل جمل» مبتدأ وخبر.

(٥) «وأفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «قليل» الآتي «قليل» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على أفعل «وبسوى» الجار والمجرور متعلق بيغنى، وسوى مضاف، و«الفاعل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يغنى» فعل مضارع «فعل» فاعل يغنى.

(٦) وقع في بعض النسخ: «خضب فهو أخضب» بالخاء والضاد المعجمتين، وفسره بعض أرباب الحواشي بأحمر، وليس بسديد؛ لأن «خضب» إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا، وفي الحديث الشريف: «بكى حتى خَضَبَ دمعُه الحصى» قال ابن الأثير: الأشبه أن يكون معنى الحديث: أنه بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى. ووقع في نسخة: «خطب فهو أخطب» بالخاء المعجمة والطاء المهملة، وتقول: «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر، لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء المهملة.

٤٦٢ ـ وَزِنَـةُ الـمُـضَـارِعِ اسْـمُ فَـاعِـلِ ... مِـنْ غَـيْـرِ ذِي الثَّـلَاثِ كَـالـمُـوَاصِـلِ(١)

٤٦٣ ـ مَعْ كسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا ... وَضَـمِّ مِـيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَـقَـا(٢)

٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ(٣)

يقول: **زِنَةُ اسْمِ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوَّله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً**، أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً؛ فتقول: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وواصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ فهو مُتَدَحْرِجٌ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ»(4).

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً ـ وهو ما قبل الآخر ـ نحو: مُضَارَب، ومُقَاتَل، ومُنْتَظَر.

---

(١) «وزنة» خبر مقدم، وزنة مضاف، و«المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنة، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(٢) «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله: «المضارع» في البيت السابق، ومع مضاف، و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف، و«متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف، و«الأخير» مضاف إليه «مطلقاً» حال من كسر «وضم» معطوف على كسر، وضم مضاف، و«ميم» مضاف إليه «زائد» نعت أول لميم، وجملة «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان لميم.

(٣) «وإن» شرطية «فتحت» فتح: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المتكلم فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بفتحت «ما» اسم موصول: مفعول به لفتحت «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، والجملة من «انكسر» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «صار» فعل ماض ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «اسم» خبر صار، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، ومثل مضاف، و«المنتظر» مضاف إليه.

(4) وقد ورد ما خالفَ ذلك من الشواذّ؛ نحو: أمحَلَ البلد فهو ماحل، وأورسَ الشجرُ ـ إذا اخضرّ ـ فهو وارس، وأعشب المكانُ فهو عاشب.

٤٦٥ ـ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَـةُ مَـفْـعُـولٍ كَـآتٍ مِـنْ قَـصَـدْ[١]

إذا أُريد بناء اسم المفعول[2] من الفعل الثلاثي جيء به على زنة «مفعول» قياساً مطَّرداً، نحو: «قَصَدْتُه فهو مَقْصُود، وضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب، ومَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُور بِهِ».

٤٦٦ ـ وَنَـابَ نَـقْـلاً عَـنْـهُ ذُو فَـعِـيـلِ نَـحْـوُ فَـتَـاةٍ أَوْ فَـتًـى كَـحِـيـلِ[٣]

ينوب «فَعِيل» عن «مفعول» في الدلالة على معناه، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيح، وامْرَأَة جَرِيح، وفَتَاة كحيل، وفَتًى كحيل، وامْرَأَة قَتِيل، ورَجُل قَتِيل» فناب جريح وكحيل وقتيل عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصَر فيه على السماع، وهذا معنى قوله: «وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ».

وزعم ابنُ المصنِّف أن نيابة «فعيل» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماعَ على ذلك نظر؛ فقد قال والده في «التسهيل» في باب اسم الفاعلِ عند ذكره نيابةَ فعيل عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل، كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً، كعليم[4]، وقال في باب التذكير والتأنيث: وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرتِهِ غيرُ مقيس[5]، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

---

(١) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق باطرد الآتي، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه، ومفعول مضاف، و«الثلاثي» مضاف إليه «اطرد» فعل ماض «زنة» فاعل اطرد، وزنة مضاف، و«مفعول» مضاف إليه «كآت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بآت.

(2) وهو اسم مشتقٌّ يدلّ على: أ ـ الحدث، ب ـ مَن وقَعَ عليه الحدث.

(٣) «وناب» فعل ماض «نقلاً» حال من «ذو فعيل» الآتي «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذو» فاعل ناب، وذو مضاف، و«فعيل» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«فتاة» مضاف إليه «أو فتى» معطوف على فتاة «كحيل» صفة.

(4) «شرح التسهيل» ٣/ ٨٨ وقد تصرّف ابن عقيل هنا في لفظه قليلاً.

(5) لم أجِدْ في «شرح التسهيل» للناظم، ولا في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل أن في «التسهيل» للناظم باباً في التذكير والتأنيث، والله تعالى أعلى وأعلم!!

وقد يُعْتَذر عن ابن المصنف بأَنه ادَّعى الإجماعَ على أن فعيلاً لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة، أي: من كل فعل، وهو كذلك، بناء على ما ذكره والده في شرح «التسهيل» من أن القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل[١].

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله: «نحوُ فَتَاةٍ أوْ فَتًى كَحِيل» على أن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، وستأتي هذه المسألة مبيَّنَة في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في «التسهيل» أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه، لا في العمل؛ فعلى هذا لا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيح عَبْدُهُ» فترفع «عبد» بجريح، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُ[2] بجواز هذه المسألة[٣][4].

❁ ❁ ❁ ❁

(١) خلاصة هذا الكلام أن كل فعل من الأفعال الثلاثية سُمع له فعيل بمعنى فاعل ـ مثل عليم وقدير ورحيم ـ لا يُصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول، لأن وجود صيغة واحدة بمعنيين متقابلين يوقع في اللبس، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا مما أجمع النحاة عليه، فإن لم يكن قد سُمع للفعل الثلاثي وصف على فعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه، فقيل: يجوز أن يُشتق له فعيل بمعنى مفعول، وقيل: لا يجوز، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع.

(2) هو ابن عصفور؛ كما ذكر المرادي ٢/ ٨٧٢.

(٣) الكلام في رفع فعيل للاسم الظاهر كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما رفعه للضمير المستتر، فإن الناظم لا يخالف في أن فعيلاً يرفعه.

(4) وينوب عنه غير «فعيل» أيضاً:

أ ـ «فَعَلَ»: نحو «قَبَضَ» أي: مقبوض، و«عدد» أي: معدود.

ب ـ «فِعْل»: نحو «ذِبْح» أي: مذبوح، و«طِحْن» أي: مطحون.

جـ ـ «فُعلة»: نحو «مضغة»، أي: ممضوغ، و«غُرْفة» أي: مغروف.

د ـ «فَعول»: نحو «رَكوب» أي: مركوب، و«جَزُور» أي: مجزور.

الصفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ

٤٦٧ ـ صِفَـةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ[١]

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامَةَ الصفةِ المشبهة[٢] استحسانُ جَرِّ فاعلها بها[3]، نحو: «حَسَن الوَجْهِ، ومُنْطَلق اللِّسَانِ، وطَاهِر القَلْبِ» والأَصْلُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ؛ فوجهه: مرفوع بحسن [على الفاعلية]، ولسانهُ: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً» تريد: ضارب أبوه عمراً، ولا: «زَيْدٌ قَائِم الأبِ غَداً» تريد: زيد قَائمٌ أبوه غداً، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ» وهو حينئذٍ جَارٍ

---

(١) «صفة» خبر مقدم «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول «جر» نائب فاعل استحسن، وجر مضاف، و«فاعل» مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهة، واسم مضاف، و«الفاعل» مضاف إليه.

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين: الأول: أن كلًّا منهما يدل على الحدث ومن قام به، والثاني: أن كلًّا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث الذي يدل عليه اسم الفاعل، خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين؛ فلذلك انحطت عنه في العمل، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعًا ـ فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع ـ لم يعمل النصب أصلاً.

(3) قال السيوطي في «البهجة المرضية» ص٢٤١: بعد تقرير تحويل إسنادِها عنهُ إلى ضمير موصوفها. اهـ.
وأنت تذكرُ أنها تُشتقّ من الفعل اللازم ونَدَر أن تُصاغ من المتعدّي، فإن كان الفعل متعدياً فلا استحسانَ.
نبّه إلى ذلك الأشموني ٣/٣.
وذكر الصبان أن من أجازَ من الفعل المتعدي اشترط قصدَ الثبوت، وأمْنَ اللبس؛ بالإضافة إلى المفعول، وبعضُهم اشترط قصْد الثبوت وحذْفَ المفعول به اقتصاراً.
وانظر المرادي ٢/ ٨٧٣.

مَجْرَى الصفة المشبهة[1].

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ[٢]

يعني أن الصفة المشبَّهة لا تُصَاغ من فعل مُتَعَدٍّ؛ فلا [تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ الأبِ بَكْراً» تريد: قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: «طَاهِرِ القَلْبِ، وجَمِيلِ الظّاهِرِ»، ولا تكون إلا للحال[3]، وهو المراد بقوله: «لحاضر»؛ فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ـ غَداً، أو أَمْسِ».

وَنَبَّهَ بقوله: «كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة **إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين؛ أحدهما**: ما وَازَنَ المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، **والثاني**: ما لم يُوَازنه، وهو الكثير، نحو: «جميل الظاهر، وحَسَن الوجه، وكَرِيم الأبِ»، وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنَتُها المضارِعَ، نحو: «مُنْطَلِق اللِّسَانِ».

٤٦٩ ـ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى لَهَا عَلَى الحَدِّ الّذِي قَدْ حُدَّا[٤]

---

(1) في عدم الحدوث، والتجدد، وقصد الدوام.

(٢) «صوغها» صوغ: يجوز أن يكون معطوفاً على «جر» الواقع نائب فاعل في البيت السابق، أي: واستحسن صوغها... إلخ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: وصوغها واجب من لازم... إلخ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين، ويجوز عندي أن يكون قوله: «صوغها» مبتدأ، وقوله: «من لازم» متعلقاً بمحذوف خبر، وصوغ مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه «من لازم لحاضر» جاران ومجروران متعلقان بصوغ من «صوغها» السابق على الوجهين الأولين «كطاهر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وطاهر مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جميل» معطوف على طاهر بعاطف مقدر، وجميل مضاف، و«الظاهر» مضاف إليه.

(3) إن أراد بالحال الزمن الحاضر فلا يُسلَّمُ له بإطلاق؛ إذ ثبتَ الدوامُ للصفة المشبَّهة بنفيِ الحدوثِ والتجدُّدِ عنها، وهذا يشمل الزمَنَ الماضيَ، والحاضرَ، والمستقبَلَ معاً.
واسمُ الفاعل يدلُّ على الحدوث، وهذا الحدوث قد يكون في الماضي، أو الحاضرِ، أو المستقبَل!
وعليه فمجاراةُ الصفة المشبهة للحاضِرِ غالبةٌ لا لازمة.

(٤) «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف، و«اسم» مضاف إليه، و«اسم» مضاف، و«فاعل» مضاف إليه، وفاعل مضاف، و«المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف، وأصل الكلام: الفعل المعدى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «الذي» نعت للحد، والجملة من «قد حدا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

أي: **يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي**، وهو الرفع والنَّصب[١]، نحو: «زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهَ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و«الوَجْهَ» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «حسناً» شبيه بِضَارِبٍ، فعَمِلَ عَمَلَهُ، وأشار بقوله: «**عَلَى الحَدِّ الذي قد حُدَّا**» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها، كما أنه لا بد من اعتماده.

٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ[٢]

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه؛ فلم يجز تقديمُ مَعْمُولِهَا عليها كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ» كما تقول: «زَيْدٌ عَمْراً ضَارِبٌ» ولم تعمل إلا في سببي، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً» واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ، وَضَارِبٌ عَمْراً»[3].

---

(١) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة، أي الواقع عليه حدثه، نحو: هذا ضارب عمرًا، فأما الصفة المشبهة، فهي مأخوذة من فعل قاصر البتة، فليس لحدثها من يقع عليه، ولكن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها: إما تمييزًا، وإما مشبهًا بالمفعول به في كونه منصوبًا واقعًا بعد الدالّ على الحدث ومرفوعه.
ثم اعلم ثانيًا أن الصفة المشبهة تنصب الحال، والتمييز، والمستثنى، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول معه، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال.

(٢) «وسبق» مبتدأ، وسبق مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من «تعمل» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المبتدأ «وكونه» كون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص، وذا مضاف، و«سببية» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) ذكر الناظم والشارح أمرين تُخالفُ فيهما الصفة المشبَّهة اسم الفاعل، وبقيت أمورٌ مرّت مفرَّقة يحسُن جمعُها لك لكي تكون منها على ذكر:
أ ـ صوغُها من اللازم، إلا أن يكون المتعدي في حُكْمِهِ فتُصاغ منه، وهو قليلٌ كما سلف.
ب ـ كونُها للدوام لا للحدوث كما علمتَ.
جـ ـ استحسان جرّ الفاعل بها كما تقدَّم أول المبحث. =

٤٧١ ـ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ   وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ(١)

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا   تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا(٢)

٤٧٣ ـ وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا   لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا(٣)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو: «الحسن»، أو مجردة عنهما، نحو: «حسن»، **وعلى كلٍّ من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال سِتَّة:**

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو: «الحَسَنُ الوجه، وحَسَنُ الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: «الحسنُ وَجْهِ الأبِ، وحَسَنُ وَجْهِ الأبِ».

= د ـ عدم لزوم جريانها على المضارع كما مرّ.

هـ ـ عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب، فلا تقول: زيدٌ محبٌّ في داره أبوهُ ضيفَه.

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصب، وجر» معطوفان على ارفع، وقد حذف متعلقيهما لدلالة متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرورة محلًّا بالباء، ومع مضاف، و«أل» مضاف إليه «ودون أل» دون: ظرف معطوف على قوله: «مع أل» السابق «مصحوب أل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة، وهي: ارفع وانصب وجر «وما» موصول معطوف على «مصحوب أل» السابق «اتصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «بها» متعلق باتصل في البيت السابق «مضافاً» حال من الضمير المستتر في «اتصل» «أو مجرداً» معطوف على «مضافاً» السابق «ولا» الواو عاطفة، ولا: ناهية «تجرر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتجرر «مع أل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرور محلًّا بالباء «سماً» مفعول به لتجرر «من أل» متعلق بخلا الآتي «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لقوله: «سماً» السابق.

(٣) «ومن إضافة» معطوف على قوله: «من أل» في البيت السابق «لتاليها» الجار والمجرور متعلق بإضافة، وتالي مضاف، وها مضاف إليه «وما» اسم شرط: مبتدأ «لم» نافية جازمة «يخل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة فعل الشرط «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «بالجواز» متعلق بقوله: «وسم» الآتي «وسما» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ، وبرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرَّجُلِ الحسنِ وَجْهُ غُلَامِهِ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلَامِهِ».

الخامس: أن يكون مجرداً من ألْ دون الإضافة، نحو: «الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَنُ وَجْهُ أَبٍ».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة، نحو: «الحَسَنُ وَجْهاً، وحَسَنٌ وَجْهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يُرفع(1)، أو يُنصب(2)، أو يُجرّ(3).

فيتحصَّلُ حينئذٍ سِتٌّ وثلاثون صورةً.

وإلى هذا أشار بقوله: «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة «وانصب وجر مع أل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو: «الحسن»، «ودون أل» أي إذا كانت الصفة بغير أل، نحو: «حسن»، «مصحوبَ أل» أي: المعمولَ المصاحِبَ لأل، نحو: «الوجه»، «وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً» أي: والمعمول المتصل بها ـ أي: بالصفة ـ إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله: «مضافاً» المعمولُ المضافُ إلى ما فيه أل، نحو: «وجه الأب»، والمضافُ إلى ضمير الموصوف، نحو: «وجهه»، والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «وجه غلامِهِ»، والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: «وجه أبٍ».

---

(1) الرفع على الفاعلية. ويرى الفارسيُّ على أنه إبدال بعضٍ من كلٍّ من ضمير مستتر في الصفة.

(2) النصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفةً، وعلى التمييز إن كان نكرةً.

(3) الجرّ بالإضافة.

وأشار بقوله: «**ولا تَجْرُرْ بها مع أل. . إلى آخره**» إلى أن هذه المسائل ليست كلُّها على الجواز، **بل يمتنع منها ـ إذا كانت الصفة بأَل ـ أربعُ مسائل**:

الأولى: جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسَنُ وَجْهِهِ».

الثانية: جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسن وجْهِ غُلَامِهِ».

الثالثة: جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: «الحسن وَجْهِ أبٍ».

الرابعة: جَرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: «الحسن وَجْهٍ».

فمعنى كلامه: «ولا تجرر بها» أي: بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع ألْ اسماً خَلَا من أل أو خَلَا من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رفعُه ونصْبُه، كالحسن الوَجْهِ، والحسن وَجْهِ الأبِ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبُه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كلِّ حال.

الصفة المشبهة إما أن تكون

- **بالألف واللام**
- **أو مجردة عنهما**

والمعمول فيهما ستة أحوال

1. ١- أن يكون بأل
2. ٢- أن يكون مضافاً لما فيه أل
3. ٣- أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف
4. ٤- أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف
5. ٥- أن يكون مجرداً من أل دون الإضافة
6. ٦- أن يكون مجرداً من أل والإضافة

يجوز فيها الرفع والنصب والجر إلا إذا كانت الصفة بأل فيمتنع الجر في أربع مسائل

- الأولى : جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف «الحسنُ وجهِه»
- الثانية : جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف «الحسن وجهِ غلامهِ»
- الثالثة : جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة «الحسن وجهِ أبٍ»
- الرابعة : جر المعمول المجرد من أل والإضافة «الحسن وجهٍ»

التَّعَجُّبُ(1)

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا(٢)

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَـ«مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا»(٣)

للتعجب صيغتان(٤)**: إحداهما**: «ما أَفْعَلَهُ» **والثانية**: «أَفْعِلْ بِهِ» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انْطِقْ بأَفْعَلَ بعد «ما» للتعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زيداً، وما أَوْفَى

---

(1) التعجُّب: هو استعظامُ فعْلٍ ظاهرِ المزيّة.
ومعنى كونه ظاهر المزية أنّ فيه زيادةً فيها، ويُشتَرَط أن يكون سبَبُها خفيّاً، فإن عُلِمَ سببُها لم يُتعجَّب منها!
واعلم أنه لا يُتعجَّبُ من صفاتِ الله تعالى قياساً؛ لأن صفاتِه لا تقبل الزيادة، وجوازُهُ ليسَ بالمعنى الاصطلاحي للتعجّب، بل على سبيل إثباتِ الغاية له سبحانه في الصفاتِ، وأنها مما تحار فيه العقول والقصد من ذلك الثناء على الله تعالى بذلك!

(٢) «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «انطق» الآتي «انطق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضاً، وبعد مضاف، و«ما» مضاف إليه «تعجباً» مفعول لأجله، أو حال من الضمير المستتر في «انطق» على التأويل بالمشتق، أي: انطق متعجباً «أو» عاطفة «جئ» فعل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بـ«جئ» «قبل» ظرف متعلق بـ«جئ» أيضاً، و«قبل» مضاف، و«مجرور» مضاف إليه «ببا» جار ومجرور متعلق بمجرور، وقصر المجرور للضرورة.

(٣) «وتلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: انصب تلو... إلخ، وتلو مضاف، و«أفعل» قصد لفظه: مضاف إليه «انصبنه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «كما» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، ما: تعجبية مبتدأ «أوفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى «ما» «خليلينا» خليلي: مفعول به لأوفى، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «وأصدق» فعل ماض جاء على صورة الأمر «بهما» الباء زائدة، والضمير فاعل «أصدق».

(٤) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما، فأما العبارات الدالة بحسب اللغة على إنشاء التعجب فكثيرة: منها قياسي، ومنها سماعي، فالقياسي: أن تحول الفعل الذي تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل، بضم العين، وسيأتي ذكر هذا في باب نعم وبئس، وأما السماعي، فنحو قولهم: لله دره فارسًا! وقولهم: سبحان الله.

خَلِيلَيْنَا»، أو جئ بأفْعِلْ قبل مجرور ببا، نحو: «أحْسِنْ بالزَّيْدَيْنِ، وأَصْدِقْ بهما»(1).

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه(2)، و«أحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ(3)، فَاعِلُه ضميرٌ مستتر عائد على «ما»(4)، و«زيداً» مفعولُ أحْسَنَ، والجملة خبر عن «ما»، والتقدير: «شيءٌ أحْسَنَ زيداً» أي: جعَلَه حسناً، وكذلك: «مَا أوْفَى خَلِيلَيْنَا».

وأما أَفْعِلْ ففعل أمر(٥)، ومعناه التعجُّبُ لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدل على فعلية أَفْعَلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصَلَت به ياءُ المتكلم، نحو: «ما أفْقَرَنِي إلى عَفْوِ الله»، وعلى فعلية «أَفْعِلْ» بدخول نون التوكيد عليه في قوله: [الطويل]

ش٢٦٨ ـ وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً ... فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا(٦)

---

(1) وهما صيغتان وضعيّتان لا تحتاجان إلى قرينةٍ للدلالة على التعجب، بخلاف الصِّيَغ الأخرى. لكن قد تتضمّنان معانيَ أخرى غير التعجُّب كالذمّ أو المدح..

(2) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٧٤:

قال سيبويه: هي نكرة تامّةٌ بمعنى شيء، وابتُدِئ بها لتضمُّنها معنى التعجُّب، وما بعدها خبرٌ فموضعُهُ رفع. ا.هـ.

قلت: ليس في «الكتاب» هذا القول، ولا تصريحَ لسيبويه بكون «ما» هنا نكرة تامة، فلعلّ النحاة على اختلافهم جوَّزوا لأنفسهم نسبة ما استنبطوه من كلامِهِ إلى كلامه!! والله أعلى وأعلم.

(3) وهو قول البصريين والكسائي واستدلوا لذلك بلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية تقول: ما أحوجَنِي إلى فضلِك!

وقال الكوفيون غير الكسائي: هو اسمٌ لمجيئه مصغّراً، تقول: «ما أُحَيْسِنَهُ» وفتحته بناءٌ على الرفع في محل خبر، أو إعرابٌ لمخالفته للمبتدأ.

ورُدّ عليهم أن هذا التصغير شذوذ لا عبرَةَ به.

(4) وعودة هذا الضمير الدليلُ على اسمية «ما» وابتدائيّتها.

(٥) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوبًا هو فاعله، وأصل الكلام: «أحسن زيد» أي: صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد، فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة، نحو: امرر بزيد، ثم التزموا ذلك.

(٦) هذا البيت مما استشهد به ثعلب ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في «اللسان» (غ ض ب) عن ابن الأعرابي ولم يعزه إلى قائل معين، ورُوي صدره: «ومستخلف من بعد غضبى» وقد أنشده ابن السكيت في كتاب «الألفاظ» (ص٣٧) كما أنشده صاحب «اللسان». =

أراد: «وَأَحْرِيَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فأبْدَلها ألفاً في الوقف.

وأشار بقوله: «وتِلْوَ أفْعَلَ» إلى أن تاليَ «أفْعَلَ» يُنْصَبُ لكونه مفعولاً، نحو: «ما أوْفَى خَليلَيْنا».

ثم مَثَّلَ بقوله: «وأَصْدِقْ بهما» للصيغة الثانية.

وما قدَّمْنَاه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خَبَرٌ عنها، والتقدير: «شيء أَحْسَنَ زيداً» أي: جعله حسناً، وذهب الأخفشُ [1] إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتُها، والخبر محذوف، والتقدير: «الّذِي أَحْسَنَ زَيْداً شيءٌ عَظِيم»، وذهب بعضُهم

= اللغة: «غضبى» بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة: اسم للمئة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي، وقال المجد: إنه تصحيف، وإن صوابه: «غضيا» بالمثناة التحتية مقصورًا، وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرته «صريمة» تصغير صرمة، بكسر أوله، وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين، ويقال غير ذلك، ويجوز أن نقرأ صريمة بفتح الصاد، والصريمة: القطعة من النخل والإبل أيضًا، ومن الأول قول عمر رضي الله عنه: «أدخل رب الصريمة والغنيمة» يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة.

الإعراب: «**ومستبدل**» الواو واو رب، مستبدل: مبتدأ مرفوع تقديرًا، وفيه ضمير مستتر فاعله «**من بعد**» جار ومجرور متعلق بمستبدل، وبعد مضاف، و«**غضبى**» مضاف إليه «**صريمة**» مفعول به لمستبدل «**فأحر**» أحر: فعل ماض جاء على صورة الأمر «**به**» الباء زائدة، والضمير فاعل أحر «**من طول**» جار ومجرور متعلق بأحر، و«**من**» فيه بمعنى الباء، ويروى: «**لطول فقر**» وطول مضاف، و«**فقر**» مضاف إليه «**وأحريا**» الواو عاطفة، وأحريا: فعل ماض جاء على صورة الأمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأحريا» حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب، خلافاً لمن ادعى اسميتها.

فإن قلت: ألستم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحًا فما بال نون التوكيد ـ كما تدعون ـ قد اتصلت به، ونون التوكيد فيما نعلم إنما تتصل بالأمر والمضارع؟

قلنا: الجواب على ذلك من وجهين: أحدهما: أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضي ـ وإن يكن نادرًا ـ ليس كاتصالها بالاسم، فإن اشتراك الماضي مع المضارع والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قربًا واتصالاً، فسهل من أجل هذا دخول النون عليه. **والثاني**: أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها، فإنها في صورة فعل الأمر، وإن يكن معناها معنى الماضي، وهذا على المشهور عند الجمهور، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

(1) وطائفةٌ من الكوفيين.

إلى أنها استفهامية[1]، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أيُّ شيء أَحْسَنَ زيداً؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة[2]، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيء أَحْسَنَ زيداً عظيم».

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْه تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ[٣]

يجوز حذفُ المتعجَّبِ منه، وهو المنصوب بعد أَفْعَلَ والمجرورُ بالباء بعد أَفْعِلْ إذا دَلَّ عليه دليلٌ؛ فمثالُ الأول قولُه: [الطويل]

ش٢٦٩ ـ أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا[٤]

---

(1) هو قول الفراء وابن درستويه، ويُنسَبُ إلى الكوفيين.

(2) هو قولٌ آخَرُ للأخفش.
وعنه روايةٌ كقول سيبويه، فالأقوال عنه ثلاثة!
انظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٨٦ ـ ٨٨٧.

(٣) «**حذف**» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: استبح، الآتي، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب الآتي «**تعجبت**» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة «**استبح**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «**عند**» ظرف متعلق بقوله: «يضح» الآتي، وعند مضاف، و«**الحذف**» مضاف إليه «معناه» معنى: اسم كان، ومعنى مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من «**يضح**» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.
اللغة: «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميئة اليشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم «تحدرا» انصب، وانسكب.
المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟!
الإعراب: «**أرى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أم**» مفعول به لأرى، وأم مضاف، و«**عمرو**» مضاف إليه «**دمعها**» دمع: مبتدأ، ودمع مضاف، و«ها» مضاف إليه، والجملة من «**تحدرا**» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو؛ لأن «أرى» هنا بصرية، فلا تحتاج لمفعول ثان «**بكاء**» مفعول لأجله «**على عمرو**» جار ومجرور متعلق ببكاء «**وما**» تعجبية مبتدأ «**كان**» زائدة «**أصبرا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على ما التعجبية، والمفعول محذوف، أي: أصبرها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو ما التعجبية. =

التقدير: «وما كان أصْبَرَهَا» فحذف الضميرَ ـ وهو مفعول أفْعَلَ ـ للدَّلَالة عليه بما تقدَّمَ، ومثالُ الثاني قولُه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] التقديرُ والله أعلم: وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر: [الطويل]

ش٢٧٠ ـ فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً وَإنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ(١)

= الشاهد فيه: قوله: «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه، وهو الضمير المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه.

ومثل هذا البيت ما يُنسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

جَزَى الله قَومًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِم لَدَى الرَّوْعِ قَومًا مَا أَعَزَّ وأكْرَمَا

يريد: ما أعزهم وأكرمهم، فحذف الضميرين.

(١) البيت لعروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المعنى: هذا الفقير ـ الذي وصفه في أبيات سابقة ـ إذا صادف الموت صادفه محمودًا، وإن يستغن يومًا فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!

الإعراب: «**فذلك**» اسم الإشارة مبتدأ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه، والكاف حرف يدل على الخطاب «**إن**» شرطية «**يلق**» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه «**المنية**» مفعول به ليلق «**يلقها**» يلق: فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو فاعل، وها: مفعول به، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «**حميدًا**» حال من فاعل «يلق» المستتر فيه «**وإن**» شرطية «**يستغن**» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بيستغن «**فأجدر**» الفاء لربط الجواب بالشرط، أجدر: فعل ماض جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء التي تدخل عليه، والأصل: فأجدر به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه، وهو فاعل «أجدر» كما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفْعِلْ» معطوفًا على مثله قد ذكر معه المتعجَّب منه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم، أما في مثل هذا البيت فالحذف شاذ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف.

ثم اعلم أن ما ذكرناه ـ من أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف ـ هو رأي جماعة من النحاة، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه، بالشرط المذكور، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد، سواء أكان بالعطف أم بغيره، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذًّا، فاعرف ذلك.

أي: فَأَجْدِرْ به [فحذف المتعجَّب منه بعد «أَفْعِلْ» وإن لم يكن معطوفاً على أَفْعِلْ مثلِه، وهو شاذ][(1)].

٤٧٧ ـ وَفي كِلَا الْفِعْلَينِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا[(٢)]

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً؛ فلا يستعمل من أَفْعَلَ غيرُ الماضي، ولا من أَفْعِلْ غيرُ الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا[(٣)]

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا[(٤)]

يشترط في الفعل الذي يُصَاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ:

أحدها: أن يكون ثلاثيًّا؛ فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه، نحو: دَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غيرِ متصرفٍ، كنِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ.

---

(1) إذاً يُشتَرَط لجواز هذا المحذوف أن يكون «أفعِلْ» معطوفاً على «أفعِلْ» آخَرَ مذكور معَهُ المتعجّبُ منه.
وقد جاز هذا الحذف مع كون المحذوف فاعلاً في المعنى؛ لأن لزومه للجرّ كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما جازَ فيها!
ينظر «شرح الأشموني» ٣/ ٢٩.

(٢) «**وفي كلا**» جار ومجرور متعلق بقوله: «لزما» الآتي، وكلا مضاف، و«**الفعلين**» مضاف إليه «**قدماً**» ظرف متعلق بلزم «**لزما**» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق «**منع**» فاعل لزم، ومنع مضاف، و«**تصرف**» مضاف إليه «**بحكم**» جار ومجرور متعلق بلزم، والجملة من «**حتما**» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لحكم.

(٣) «**وصغهما**» صغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به «**من ذي**» جار ومجرور متعلق بصغ، وذي مضاف، و«**ثلاث**» مضاف إليه، والجملة من «**صرفا**» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لذي ثلاث «**قابل فضل، تم، غير ذي انتفا**» نعوت أيضاً لذي ثلاث: بعضها مفرد، وبعضها جملة.

(٤) «**وغير**» معطوف على «غير» في البيت السابق، وغير مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه، وذي مضاف، و«**وصف**» مضاف إليه، وجملة «**يضاهي أشهلا**» في محل جر صفة لوصف «**وغير**» عطف على غير السابق، وغير مضاف، و«**سالك**» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «**سبيل**» مفعول به لسالك، وسبيل مضاف، و«**فعلا**» قصد لفظه: مضاف إليه.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمُفَاضلة؛ فلا يُبْنَيَانِ من «مات» و«فَنِيَ» ونحوِهما، إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامًّا، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: «كان» وأخواتِها؛ فلا تقول: «ما أكْوَنَ زيداً قائماً»، وأجازه الكوفيون.

الخامس: ألا يكون منفيًّا، واحترز بذلك من المنفي لزوماً، نحو: «ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ» أي: ما انتفَعَ به، أو جوازاً، نحو: «ما ضربْتُ زيداً».

السادس: ألا يكون الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كسَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أَحْمَر، والعيوبِ: كحَوِلَ فهو أَحْوَلُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ؛ فلا تقول: «ما أَسْوَدَه» ولا «ما أَحْمَرَه» ولا «ما أحْوَلَه» ولا «ما أَعْوَرَه» ولا «أَعْوِرْ بِه» ولا «أَحْوِلْ بِهِ».

السابع: ألا يكون مبنيًّا للمفعول، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فلا تقول: «ما أَضْرَبَ زيداً!» تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِعَ به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.

شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب

١- أن يكون ثلاثيًّا
٢- أن يكون متصرفاً
٣- أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة
٤- أن يكون تامًّا
٥- ألا يكون منفيًّا
٦- ألا يكون الوصف منه على أفعل
٧- ألا يكون مبنيًّا للمفعول

٤٨٠ ـ وَأَشْدِدَ او أَشَدُّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا(١)

٤٨١ ـ ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ(٢)

يعني أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروطَ بأشْدِدْ ونحوه وبأشَدَّ ونحوه، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد «أَفعلَ» مفعولاً، ويُجَرُّ بعد «أَفْعِلْ» بالباء؛ فتقول: «مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، واستخراجَهُ!» و«أَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ، واستخراجِهِ!» و«مَا أَقْبحَ عَوَرَهُ، وَأَقْبِحْ بعَوَرِهِ! وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِهِ!».

٤٨٢ ـ وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ(٣)

يعني أنه إذا ورد بناءُ فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها، حُكِمَ بنُدُورِهِ، ولا يُقَاسُ على ما سُمِع منه، كقولهم: «ما أخْصَرَهُ!» من «اخْتُصِرَ» فَبنَوْا أَفْعَلَ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ، وهو مبني للمفعول، وكقولهم: «ما أَحْمَقَهُ!» فبنَوْا أفعل من فعلِ الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، نحو: حَمِقَ فهو أَحْمَقُ، وقولهم: «ما أَعْسَاه! وأَعْسِ به!» فَبنَوْا أفعَلَ وأفعِلْ به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

---

(١) «وأشدد» قصد لفظه: مبتدأ «أو أشد» معطوف عليه «أو شبههما» معطوف على أشد «يخلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول: مفعول به ليخلف «بعض» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «عدم» الآتي، وبعض مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «عدما» عدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة.

(٢) «ومصدر» مبتدأ، ومصدر مضاف، و«العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بينتصب الآتي «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجب» الآتي، وبعد مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «جره» جر: مبتدأ، وجر مضاف، والهاء مضاف إليه «بالبا» قصر للضرورة: متعلق بجر، والجملة من «يجب» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «بالندور» جار ومجرور متعلق بقوله: «احكم» الآتي «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» «ولا»ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: أثر، الآتي «أثر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «الذي».

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِمَا الزَمَا[١]

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ اوْ بحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ والخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَرْ[٢]

لا يجوز تقديمُ معمول فعل التعجب عليه[٣]؛ فلا تقول: «زيداً ما أحْسَنَ»، ولا «ما زيداً أحْسَنَ»، ولا «بِزَيْدٍ أحْسِنْ»، **ويجب وَصْلُه بعامِلِه**؛ فلا يُفصَل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسنَ مُعْطِيَكَ الدِّرْهَمَ»: «ما أَحْسَنَ الدِّرهَمَ معطيَك»، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: «ما أحْسَنَ بِزيْدٍ مارًّا» تريد: «ما أحسن مارًّا بزيد»، ولا «ما أحسن عندك جالساً» تريد: «ما أحسن جالساً عندك»[4]، فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل

---

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لن» نافية ناصبة «يقدما» فعل مضارع مبني للمجهول «معموله» معمول: نائب فاعل يقدم، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل: مفعول مقدم لقوله: «الزما» الآتي، ووصل مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وفصله» مبتدأ ومضاف إليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على بظرف، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «في ذاك» جار ومجرور متعلق بالخلف، والجملة من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما علمت، والفعل الجامد ضعيف في ذاته، فلا يتصرف في معموله بتغيير موضعه، لا بتقديمه عليه، ولا بالفصل بينه وبينه.

(4) جزم الناظم ووافقه الشارحُ في عدم جواز الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، والكلام عليهما آتٍ!

وقد أنكر الخلافَ في «شرح الكافية» ٢/ ١٠٩٦ رغم أنه نقله بعد ذلك؛ فلعله يحكم بخطئه! وهو مفهوم صنيع الشارح هنا. وصرّح به السيوطي في «البهجة المرضية» ص٢٤٥.

إلا أنّ الخلاف منقولٌ في الحال، أجازه الجرمي من البصريّين وهشام من الكوفيين؛ كقولهم: «ما أحسن مجرَّدةً هنداً».

وسيوردُ الشارحُ بعدَ قليل قول عليٍّ ﷺ، وقد قال الناظم في «شرح التسهيل» ٣/ ٤١: وهذا مُصحِّحٌ للفصل بالنداء!

وقد أجاز الجرمي الفصل بالمصدر؛ كقولك: «ما أحسَنَ إحساناً زيداً» ومَنَعَهُ الجمهور؛ لمنعهم أن يكون لفعل التعجب مصدرٌ.

وأجاز ابن كيسان الفصل بـ«لولا» ومصحوبها؛ نحو «ما أحسنَ لولا بُخلُهُ زيداً».

ينظر: «شرح المرادي» ٢/ ٨٩٩ ـ ٩٠١، «شرح الأشموني» ٣/ ٣٦ ـ ٣٧.

التعجب، ففي جواز الفَصْلِ بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، **والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرِّد**[1] **ومَنْ وافقهما**، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عَمرو بن معد يكَرِب: «لله دَرُّ بني سُلَيْمٍ، ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَهَا! وأكْرَمَ في اللَّزَبَات عطاءَهَا! وأثْبَتَ في المكرُمات بَقَاءَها!»[2]، وقولُ علي كرم الله وجهه، وقد مَرَّ بِعَمَّار فمسح التراب عن وجهه: «أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلًا!»[3]، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الصحابة ﷺ: [الطويل]

ش٢٧١ ـ وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا[٤]

---

(1) «المقتضب» ٤/ ١٧٨.

(2) قوله في خبرٍ أسنَدَه القاليّ في «الأمالي» ص٥٩٣، وعنه في «العقد الفريد» ١/ ٢٦٧، وهو في «البصائر والذخائر» ٧/ ١٨٩.

(3) لم أهتد إليه إلا ما ذكرتهُ كتبُ النحاة في هذا الباب!

(٤) البيت للعباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مئة من الإبل.

الإعراب: «**وقال**» فعل ماض «**نبي**» فاعل، ونبي مضاف، و«**المسلمين**» مضاف إليه «**تقدموا**» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «**وأحبب**» فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب «**إلينا**» جار ومجرور متعلق بأحبب «**أن**» مصدرية «**تكون**» فعل مضارع ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو اسمه «**المقدما**» خبر تكون، و«**أن**» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما!

الشاهد فيه: قوله: «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو «أحبب» وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين.

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أن يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

فإن المصدر المنسبك من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائدة، وهو فاعل أخلق، وقد فصل بينهما بقوله: «بذي الصبر».

وقولُه: [الطويل]

ش٢٧٢ ـ خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ[1]

(١) البيت مما احتج به كثير من النحاة، منهم الجرمي، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين.

الإعراب: «**خليلي**» منادى حُذف منه حرف النداء، وياء المتكلم مضاف إليه «**ما**» تعجبية مبتدأ «**أحرى**» فعل ماض دال على التعجب، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على «ما» التعجبية فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**بذي**» جار ومجرور متعلق بأحرى، وذي مضاف، و«**اللب**» مضاف إليه «**أن**» مصدرية «**يرى**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وهو المفعول الأول «**صبورًا**» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «صبورًا» حالاً من نائب الفاعل، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «**ولكن**» حرف استدراك «**لا**» نافية للجنس «**سبيل**» اسم لا «**إلى الصبر**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً.

الشاهد فيه: قوله: «بذي اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب ـ وهو «أحرى» ـ ومفعوله، وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة، ومن قال بمنعه منهم.

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف ـ وهو قوله: «إذا حالت» ـ بين فعل التعجب الذي هو قوله: «أحر» وبين معموله الذي هو قوله: «بأن أتحولا»، ومن كلام العرب: «ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب!» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو «أحسن» و«أقبح» ومعمولِه الذي هو «أن يصدق» و«أن يكذب» بالجار والمجرور.

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهما

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ[١]

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَـ«نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»[٢]

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَـ«نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»[٣]

مذهبُ جمهور النحويين أن «نِعْمَ، وَبِئْسَ» فعلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: «نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ المرأة دَعْدٌ». وذهب جماعة من الكوفيين ـ ومنهم الفرَّاء ـ إلى أنهما اسْمَانِ[4]، واستدلوا بدخول حرف الجرِّ عليهما في قول بعضهم: «نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ»، وقولِ الآخَر: «واللهِ ما هي بِنِعْمَ الوَلَدُ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ» وخُرِّج على جَعلِ «نعم وبئس» مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقع صفةً لموصوفٍ محذوفٍ،

(١) «فعلان» خبر مقدم «غير» نعت له، وغير مضاف، و«متصرفين» مضاف إليه «نعم» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وبئس» معطوف على نعم «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما رافعان، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسمين» مفعول به لقوله: رافعان.

(٢) «مقارني» نعت لقوله: «اسمين» في البيت السابق، ومُقَارِنَيْ مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «أو» حرف عطف «مضافين» معطوف على قوله: «مقارني أل» «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «مضافين»، و«قارنها» قارن: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وها: مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كنعم عقبى الكرما» الكاف جارة لقول محذوف، نعم: فعل ماض، عقبى: فاعل، وعقبى مضاف، والكرما: مضاف إليه، وقصر للضرورة، وأصله: الكرماء.

(٣) «ويرفعان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «مضمراً» مفعول به «يفسره» يفسر: فعل مضارع، والهاء مفعول به «مميز» فاعل يفسر، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «مضمراً»، وقوله: «كنعم قوماً معشره» الكاف فيه جارة لقول محذوف، نعم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «قوماً» تمييز «معشره» معشر: مبتدأ خبره الجملة التي قبله، ومعشر مضاف، والهاء مضاف إليه.

(4) هما اسمان على ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي بمعنى «الممدوح» و«المذموم»، وهما مبنيان على الفتح؛ لأنهما تضمّنا معنى الإنشاء، وهو من معاني الحروف.
ينظر «حاشية الصبان» ٣/ ٣٨.
ويُعربُ الواحدُ منهما مبتدأً خَبَرُهُ المخصوصُ بالمدح أو الذمّ.
وما يُعرَبُ فاعلاً على القول الآخر، يراه أصحاب هذا القول بدلاً أو عطف بيان من المبتدأ.

وهو المجرور بالحرف، لا «نعم وبئس»، والتقدير: «نِعْمَ السَّيْرُ على عَيْرٍ مقولٍ فيه: بئس العَير» و«ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه: نِعْمَ الوَلَدُ»، فحُذف الموصوفُ والصفةُ، وأُقيم المعمول مُقَامَهُمَا مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان؛ فلا يُسْتعمل منهما غيرُ الماضي[1]، ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، **وهو على ثلاثة أقسام**:

الأول: أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]؛ واختلف في هذه اللام؛ فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحْتَ الجنسَ كلَّه من أجل زيد، ثم خَصَصْتَ زيداً بالذِّكر؛ فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك [قد] جعلت زيداً الجنسَ كلَّه مبالغة، وقيل: هي للعهد[2].

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»، كقوله: «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

الثالث: أن يكون مُضْمَراً مُفَسَّراً بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التمييز، نحو: «نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُه» ففي «نعم» ضميرٌ مستتر يفسره «قوماً»، و«معشره» مبتدأ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثلُ «نعم قوماً معشَرُه» قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] وقول الشاعر: [البسيط]

ش٢٧٣ ـ لَنِعْمَ مَوْئِلاً المَوْلَى إذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيلَاءُ ذِي الإِحَنِ[3]

---

(1) وذلك لأنهما شذّا عما تفيده الأفعال من إفادة الحدث وزمانه، ولزومهما إنشاء المدح والذمّ.

(٢) العهد ـ عند من قال: إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد ـ قيل: هو العهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، وذلك كقول القائل: ادخل السوق واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيمًا لقصد المدح أو الذم، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم؛ فالرجل في «نعم الرجل زيد» هو زيد، وكأنك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر ـ وهو المخصوص ـ موضع المضمر، قصدًا إلى زيادة التقرير والتفخيم.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «موئلاً» الموئل هو الملجأ والمرجع «حذرت» مبني للمجهول، أي: خيفت «بأساء» هي الشدة «الإحن» جمع إحنة، بكسر الهمزة فيهما، وهي الحقد وإضمار العداوة. =

وقول الآخَرِ: [الرجز]

ش٢٧٤ ـ تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ بِـئْـسَ امْـرَأً وَإِنَّـنِـي بِـئْـسَ الـمَـرَهْ[1]

فاعل «نعم وبئس» على ثلاثة أقسام		
الأول: أن يكون محلًّى بالألف واللام «نعم الرجل زيد»	الثاني: أن يكون مضافاً إلى مافيه الألف واللام «نعم عقبى الكرماء»	الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز «نعم قوماً معشرُه»

= الإعراب: «نعم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «موئلاً» تمييز «المولى» مبتدأ، والجملة قبله في محل رفع خبره، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: الممدوح المولى «إذا» ظرف زمان متعلق بنعم «حذرت» حذر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بأساء» نائب فاعل حذر، وبأساء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«البغي» مضاف إليه «واستيلاء» الواو عاطفة، استيلاء: معطوف على بأساء، واستيلاء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الإحن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «النعم موئلاً» فإن «نعم» قد رفع ضميرًا مستترًا، وقد فسر التمييز ـ الذي هو قوله: موئلاً ـ هذا الضمير.

(١) البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم.

اللغة: «عرسي» عرس الرجل، بكسر أوله: امرأته «عومرة» صياح وجلبة وصخب وضجيج.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «عرسي» عرس: فاعل تقول، وعرس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «وهي» الواو واو الحال، هي: ضمير منفصل مبتدأ «لي في عومره» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «بئس» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «امرأ» تمييز، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مقول القول «وإنني» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماض «المره» فاعل، وجملة الفعل وفاعله ـ بحسب الظاهر ـ في محل رفع خبر إن، وعند التحقيق: في محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبرًا لإن، وتقدير الكلام: وإنني مقول في حقي: بئس المرة، وجملة «إن» واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول.

الشاهد فيه: «بئس امرأ» حيث رفع «بئس» ضميرًا مستترًا، وقد فسر التمييز الذي بعده ـ وهو قوله: امرأ ـ هذا الضمير، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية، وهي جملة «بئس المره» وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجملة معمولة له، وانظر مطلع باب إن وأخواتها في الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ[١]

اختلف النحويُّونَ في جواز الجمع بين التمييز والفاعلِ الظاهِرِ في «نِعْمَ» وأخواتها؛ فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه[2]؛ فلا تقول: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ»، وذهب قوم إلى الجواز[3]، واستدلُّوا بقوله: [البسيط]

ش٢٧٥ ـ وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[٤]

---

(١) «وجمع» مبتدأ أول، وجمع مضاف، و«تمييز» مضاف إليه «وفاعل» معطوف على تمييز، وجملة «ظهر» وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلاف» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو جمع «عنهم» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وجملة «قد اشتهر» وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف في محل رفع صفة لخلاف.

(2) ليس في مطبوع «الكتاب» تصريح بذلك، وقد اشتُهر عنه، وعلّله ابن يعيش في «شرح المفصل» ٧/ ١٣٢ ـ ١٣٣ باسطاً حُجَّتَه! وينظر «المرادي» ٢/ ٩١٤، و«الأشموني» ٣/ ٤١.

(3) منهم المبرد؛ كما في «المقتضب» ٢/ ١٤٨، وابن السراج، والفارسي؛ كما حكى المرادي ٢/ ٩١٤.

(٤) البيت لجرير بن عطية، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي.

اللغة: «زلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام، وآخره همزة: المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزَّر بما يعظم عجيزتها، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتهنة؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، ولؤم النَّجار، وبأنهم في شدة الفقر، وسوء العيش، حتى إن المرأة منهم لتُمتهن في الأعمال، وتُبتذل في الخدمة؛ فيذهب عنها اللحم ـ وذلك عند العرب مما تُذم به المرأة ـ فتضطر إلى أن تتخذ حَشِيَّةً ـ وهي كساء غليظ خشن ـ تعظِّم بها أليتها وتكبرها سترًا لهزالها ونحافة جسمها.

الإعراب: «**التغلبيون**» مبتدأ «**بئس**» فعل ماض لإنشاء الذم «**الفحل**» فاعل بئس، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، وقوله: فحل، من «**فحلهم**» مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام «**فحلاً**» تمييز «**وأمهم**» الواو للاستئناف، أو هي عاطفة، أم: مبتدأ، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه «**زلاء**» خبر المبتدأ «**منطيق**» نعت لزلاء، أو خبر ثان.

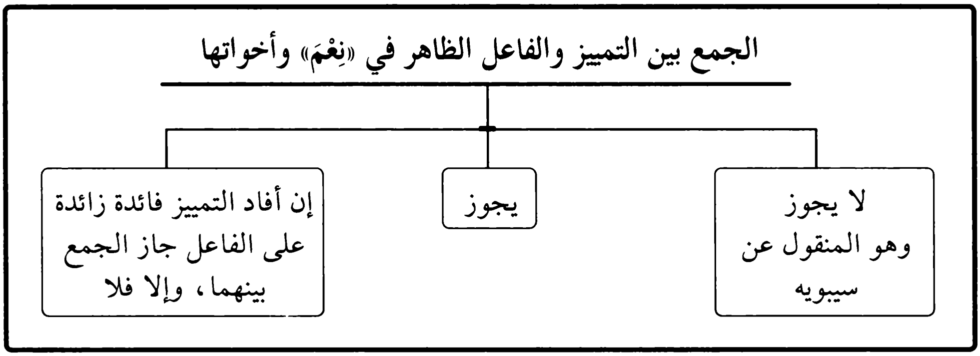
الشاهد فيه: قوله: «بئس الفحل... فحلاً» حيث جَمَع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر ـ وهو قوله: «الفحل» ـ والتمييز، وهو قوله: «فحلاً».

وقوله: [الوافر]

ش٢٧٦ ـ تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا ... فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زادُ أَبِـيـكَ زَادَا[١]

وفصَّلَ بعضهم[2] فقال: إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِساً زَيْدٌ»، وإلّا فَلَا، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ».

فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو: «نِعْمَ رجُلاً زَيْدٌ».



(١) البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «تزود» أصل معناه: اتخذ زادًا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة، وحسن المعاملة.

المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادي والمنن كما كان يتخذه أبوك، فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.

الإعراب: «**تزود**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**مثل**» مفعول به لتزود، ومثل مضاف، و«**زاد**» مضاف إليه، وزاد مضاف، وأبي من «**أبيك**» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**فينا**» جار ومجرور متعلق بتزود «**فنعم**» الفاء للتعليل، نعم: فعل ماض لإنشاء المدح «**الزاد**» فاعل نعم، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم «**زاد**» مبتدأ مؤخر، وزاد مضاف، وأبي من «**أبيك**» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**زادًا**» تمييز.

الشاهد فيه: قوله: «فنعم الزاد... زادًا» حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر ـ وهو قوله: «الزاد» ـ والتمييز، وهو قوله: «زادًا» كما في البيت السابق، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين.

وقوم منهم يعربون «زادًا» في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله: «تزود» الذي في أول البيت، وعلى هذا يكون قوله: «مثل» حالاً من «زادًا»، وأصله نعت له، فلما تقدم عليه صار حالاً، وتقدير البيت على هذا: تزود زادًا مثل زاد أبيك فينا، فنعم الزاد زاد أبيك.

(2) وصححه ابن عصفور؛ كما ذكر المرادي ٢/ ٩١٨، والأشموني ٣/ ٥٠.

٤٨٩ ـ وَ«مَـا» مُـمَـيِّـزٌ وَقِـيـل فَـاعِـلُ   فِـي نَـحْـوِ «نِعْـمَ مَا يَـقُـولُ الـفَـاضِـلُ»(١)

تقع «ما» بعد «نعم، وبئس» فتقول: «نِعْمَ ما» أو «نِعِمَّا»، و«بئس ما»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولُه تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] .**واخْتُلِفَ في «ما» هذه؛ فقال قوم**: هي نكرة منصوبة على التمييز(2)، وفاعلُ «نعم» ضميرٌ مستتر، **وقيل: هي الفاعل**، وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه(3).

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا   أَوْ خَـبَـرَ اسْـمٍ لَـيْـسَ يَـبْـدُو أَبَـدَا(٤)

يُذْكَرُ بعد «نعم، وبئس» وفَاعِلِهِما اسمٌ مرفوعٌ، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامتُه أن يصلح لجعله مبتدأ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبراً عنه، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو، ونِعْمَ غُلَامُ القَوْمِ زَيْدٌ، وبِئْسَ غُلَامُ القَوْمِ عَمْرٌو، ونِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو»، وفي إعرابه **وجهان مشهوران**:

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خَبَرٌ عنه.

---

(١) «وما» مبتدأ «مميز» خبر المبتدأ «**وقيل**» فعل ماض مبني للمجهول «**فاعل**» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو فاعل، مثلاً، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل، وهذه الجملة هي مقول القول «**في نحو**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» أو من الضمير في خبره «**نعم**» فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، «**ما**»: تمييز، وقيل: ما فاعل، وجملة «**يقول الفاضل**» في محل نصب نعت لما على الأول، وفي محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف ـ تقديره: نعم الشيء يقوله الفاضل ـ على الثاني.

(2) كما ذكر الزمخشري. «شرح ابن يعيش» ٦/ ١٣٠ ـ ١٣٤، و«البهجة المرضية» ص٢٤٧ وقال: وكثير من المتأخرين.

وهو مذهب الأخفش والزجاج وأحدُ قولَي الفارسي. «توضيح المقاصد» ٢/ ٩١٩.

(3) نقله المصنف في «التسهيل» عن سيبويه والكسائي. ينظر «شرح التسهيل» ٣/ ٨.

(٤) «**ويذكر**» فعل مضارع مبني للمجهول «**المخصوص**» نائب فاعل «**بعد**» ظرف متعلق بيذكر، مبني على الضم في محل نصب «**مبتدأ**» حال من المخصوص «**أو**» عاطفة «**خبر**» معطوف على مبتدأ، وخبر مضاف، و«**اسم**» مضاف إليه «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه، وجملة «**يبدو**» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله: اسم «**أبداً**» منصوب على الظرفية، وعامله «يبدو».

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: «هو زيد، وهو عمرو» أي: الممدوحُ زَيْدٌ، والمذمومُ عمرو.

ومنع بعضُهم الوَجْهَ الثاني، وأوْجَبَ الأولَ(1).

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف(2)، والتقدير: «زيد الممدوح».

٤٩١ ـ وَإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ«العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى»(٣)

إذا تقدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغْنَى عن ذكره آخِراً، كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه.

٤٩٢ ـ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعُلَا مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا(٤)(5)

تستعمل «ساء» في الذم استعمالَ «بئس»؛ فلا يكون فاعِلُهَا إلا ما يكون فاعلاً لبئس ـ وهو المحلَّى بالألف واللام، نحو: «ساءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللام،

---

(1) هو سيبويه، كما نُقِلَ عنه. «شرح التسهيل» ٣/ ١٦، «الأشموني» ٣/ ٥٢، «المرادي» ٢/ ٩٢٢.
والقول الثاني هو للسيرافي وأبي علي والصيمري كما ذكر الأشموني ٣/ ٥٢ ـ ٥٣.

(2) أجازه ابن عصفور كما في «شرح الأشموني» ٣/ ٥٣، وخَطّأهُ المصنف في «شرح التسهيل» ٣/ ١٧.

(٣) «وإن» شرطية «يقدم» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «مشعر» نائب فاعل يقدم «به» جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وهو جواب الشرط «كالعلم» الكاف جارة لقول محذوف، العلم: مبتدأ «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «المقتنى» فاعل لنعم «والمقتفى» معطوف على المقتنى، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف، وتقدير الكلام: كقولك: العلم نعم المقتنى.

(٤) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كبئس» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو مفعوله الثاني «ساء» قصد لفظه: مفعول أول لاجعل «واجعل» الواو عاطفة، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملته معطوفة على جملة اجعل السابقة «فعلا» مفعول أول لاجعل «من ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلا، وذي مضاف، و«ثلاثة» مضاف إليه «كنعم» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو مفعوله الثاني «مسجلاً» حال من نعم.

(5) قال الأشموني في «شرحه» ٣/ ٥٥:
مُسجَلاً: أي: مُطلَقاً، يُقال: أسجلتُ الشيء: إذا أمكنتُ من الانتفاع به. مطلقاً: أي: يكون له ما لهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعلٍ كفاعلهما [أي: فاعل بئس ونعم].

نحو: «سَاءَ غُلَامُ القَوْمِ زَيْدٌ»، والمضمرُ المفسَّرُ بنكرة بعده، نحو: «سَاءَ رجلاً زَيْدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف: ١٧٧] ـ ويُذْكَر بعدها المخصوصُ بالذم، كما يذكر بعد «بئس»، وإعرابُهُ كما تقدم.

وأشار بقوله: «**واجعل فَعُلَا**» إلى أن كلَّ فعلٍ ثلاثي يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعُلَ لقصد المدح أو الذم، ويُعَامَلُ معاملَةَ «نعم، وبئس» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام؛ فتقول: «شَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَلَؤُمَ الرَّجُل بكرٌ، وَشَرُفَ غلامُ الرجُلِ زَيْدٌ، وَشَرُفَ رجلاً زَيْدٌ».

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في عَلِمَ أن يقال: «عَلُمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، بضم عَيْنِ الكلمة، وقد مَثَّلَ هو وابنُه به، وصَرَّحَ غيرهُ أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فَعُل بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمالَ أبْقَتْها على كسرة عينها، ولم تحوِّلها إلى الضم؛ فلا يجوز لنا تحويلُها، بل نُبْقِيها على حالها كما أَبْقَوْها؛ فتقول: «عَلِمَ الرجُلُ زَيْدٌ، وَجَهِلَ الرجُلُ عَمْرٌو، وَسَمِعَ الرجُلُ بَكْرٌ».

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ نِعْمَ «حَبَّذَا» الفَاعِلُ «ذَا» وَإنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فَـقُـلْ «لَا حَـبَّـذَا»[(١)][(2)]

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«نعم» قصد لفظه: مضاف إليه «حبذا» قصد لفظه أيضاً: خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذمًّا» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعة في جواب الشرط، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة مقول القول في محل نصب، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط.

(2) قال المكودي في «شرحه» ص٢٠٨:
ومثل نِعْمَ حَبّذا: يعني أن «حبّذا» مثل «نِعْم» مع فاعلها في المعنى لا في الحكم؛ لاختلاف بعض أحكامها. إلا أن في «حبذا» زيادة على «نِعْم»، وهي الحب والتقريب من القلب. اهـ.
واعلم أن «حبّ» تماثل «نِعْم» في أنهما منقولتان لإنشاء المدح، وفِعْلان على الراجح، وهما فعلان ماضيان، جامدان.
وفاعلاهما لا يجوز إتباعُه؛ إلا أن «حبّذا» تختلف في أحكامٍ عن «نِعْم»، فمن ذلك:
أ ـ عدم جواز تقدُّم مخصوص «حبذا» بخلاف مخصوص «نعم».
ب ـ عدم عمل النواسخ في مخصوص «حبذا» بخلاف مخصوص «نعم».

يُقَالُ في المدح: «حَبَّذَا زَيْدٌ»، وفي الذم: «لَا حَبَّذَا زَيْدٌ»، كقوله: [الطويل]

ش٢٧٧ ـ أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ المَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا[١]

واختلف في إعرابها؛ فذهب أبو علي الفارسي في «البَغْدَاديات[2]» وابنُ بَرْهَان، وابن خروف ـ وزعم أنه مذهب سيبويه[3]، وأنَّ مَنْ نَقَل عنه غيرَه فقد أخطأ عليه ـ واختاره

(١) البيت لكنزة ـ بكاف مفتوحة فنون ساكنة ـ أم شملة بن برد المنقري، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذي الرمة، كذا قال أبو تمام، وقيل: البيت لذي الرمة نفسه، قاله التبريزي شارح «الحماسة»، وروي بعد بيت الشاهد قوله:

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاحَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ العَارُ لَوْ كَانَ بَادِيَا

اللغة: «الملا» بالقصر: الفضاء الواسع.

الإعراب: «**ألا**» أداة استفتاح وتنبيه «**حبذا**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «**أهل**» مبتدأ مؤخر، وأهل مضاف، و«**الملا**» مضاف إليه «**غير**» نصب على الاستثناء «**أنه**» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير القصة والشأن اسمه «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ذكرت**» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «**مي**» نائب فاعل ذكر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**فلا**» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية «**حبذا**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «**هيا**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم، وجملتا الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حبذا أهل الملا، ولا حبذا هيا» حيث استعمل «حبذا» في صدر البيت في المدح كاستعمال «نعم» واستعمل «لا حبذا» في عجز البيت في الذم كاستعمال «بئس»، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معًا قول الآخر:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلَا حَبَّذَا العَاذِلُ الجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شَائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرْأَى هُنَاك وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يُشترط في فاعل «حبذا» ـ إذا اعتبرتها كلها فعلاً ماضيًا ـ أن يكون مقرونًا بأل، بل لا يُشترط فيه أن يكون معرفة، فإن الأول يقول: «حبذا عاذري» فأتى بالفاعل معرفة غير مقترن بأل، والثاني يقول: «حبذا مرأى» فأتى بالفاعل نكرة.

(2) «البغداديات» ص٢٠١. دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي.
الجمهورية العراقية ـ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ إحياء التراث الإسلامي.
الكتاب الحادي والخمسون. د. تخ.

(3) وعُزي إليه في «أوضح المسالك» ٣/ ١٠٥، و«توضيح المقاصد» ٢/ ٩٢٨.

المصنف، إلى أن «حَبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعلُه، وأما المخصوص فجوّز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبَرُه، وجوّز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره: «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيدٌ، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في «المقتضب»[1]، **وابن السرَّاج في** «الأصول»[2]، وابن هشام اللَّخمِيُّ، واختاره ابن عصفور، إلى أن: «حَبَّذا» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبَرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر؛ فرُكِّبت «حَبَّ» مع «ذا» وجُعلتَا اسماً واحداً.

وذهب قومٌ ـ منهم ابن دُرُسْتويه ـ إلى أن «حبذا» فعلٌ ماضٍ، و«زيد» فاعله؛ فرُكِّبت «حَبَّ» مع «ذَا» وجُعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب[3].

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ «ذَا» المَخْصُوصَ أَيًّا كَان لا   تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا[٤]

أي: أَوْقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أيِّ حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغَيِّر «ذا» لتغيُّرِ المخصوصِ، بل يلزمُ الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المَثَلَ، والمَثَلُ لا يغيَّر، فكما تقول: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ، تقول: «حَبَّذَا زيد، وحبذا هند، والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات» فلا تخرجُ «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل: «حَبَّذِي هند، وحَبَّذَان الزيدان، وحَبَّتَانِ الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات».

---

(1) «المقتضب» ٢/ ١٤٣.

(2) «الأصول في النحو» ١/ ١١٥.

(3) قال في «توضيح المقاصد» ٢/ ٩٢٩: وإليه ذهب قومٌ منهم الأخفش.
قال ابن هشام في «مغني اللبيب» ٦/ ١٢٣ ـ ١٢٤: وهذا أضعف ما قيل لجواز حذفِ المخصوصِ كقولِه:
ألا حبّذا ـ لوما الحياءُ ـ وربَّما   منحتُ الهوى ما ليس بالمتقاربِ
والفاعلُ لا يُحْذَفُ.

(٤) «**أول**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ذا**» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «**المخصوص**» مفعول أول لأول «**أيًا**» اسم شرط، خبر لكان مقدم عليه «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المخصوص «**لا**» ناهية «**تعدل**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بذا**» جار ومجرور متعلق بتعدل «**فهو**» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «**يضاهي**» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل رفع خبر المبتدأ «**المثلا**» مفعول به ليضاهي.

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى «ذَا» ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ   بِالبَا وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ[1]

يعني: أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبّ» غيرُ «ذا» من الأسماء، **جاز فيه وجهان**: الرفع بِحَبَّ، نحو: «حَبَّ زَيْدٌ»، والجرُّ بباء زائدة، نحو: «حَبَّ بِزَيْدٍ»، وأصلُ حَبَّ: حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبَّ.

ثم إن وقع بعد «حَبَّ» ذا، وجب فتح الحاءِ؛ فتقول: «حَبَّ ذَا»، وإن وقع بعدها غيرُ «ذا» جاز ضمُّ الحاء وفتحها؛ فتقول: «حُبَّ زَيْدٌ» و«حَبَّ زَيْدٌ»، روي بالوجهين قولُه: [الطويل]

ش٢٧٨ ـ فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا   وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[2]

---

(١) «ما» اسم موصول: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ارفع» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق بارفع «أو» عاطفة «فجر» الفاء زائدة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالبا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: جر «ودون» الواو عاطفة، دون: ظرف متعلق بمحذوف حال، وصاحب الحال محذوف، ودون مضاف، و«ذا» مضاف إليه، والمراد لفظ ذا «انضمام» مبتدأ، وانضمام مضاف، و«**الحا**» قصر للضرورة: مضاف إليه، وجملة «كثر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذا» كثير.

(٢) البيت للأخطل التغلبي، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد أحد أجواد العرب.

اللغة: «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء؛ لأنه يدفع سَوْرتها ويذهب بحدتها «وحب بها» يُروى في مكانها: «وأطيب بها».

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**اقتلوها**» فعل أمر وفاعله ومفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول «**عنكم بمزاجها**» جاران ومجروران متعلقان باقتلوا «**وحب**» الواو حرف عطف، حب: فعل ماض دال على إنشاء المدح «**بها**» الباء حرف جر زائد، وها: فاعل حب مبني على السكون في محل رفع «**مقتولة**» تمييز، أو حال «**حين**» ظرف متعلق بحب «**تقتل**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الخمر، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله: «وحب بها» فإنه يُروى بفتح الحاء من «حب» وضمِّها، والفاعل غير «ذا»، وكلا الوجهين في هذه الحالة جائز، فإن كان الفاعل «ذا» تعين فتح الحاء، وقد ذكر الشارح العلامة ـ تبعًا للمصنف ـ ذلك مفصلاً.

واعلم أولاً أن فاعل «حب» هذه يجوز أن يكون مجرورًا بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطِّرِمَّاح ابن حكيم:

حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِي لا يُرَى   مِنْهُ إلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ =

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ(١)

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ وَائْبَ اللَّذْ أُبِي(٢)

يُصَاغُ من الأفعال التي يجوزُ التعجبُ منها(3) للدلالة على التفضيل وَصْفٌ على وزن «أفْعَلَ»(٤)(5) فتقول: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وأكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ»، كما تقول: «مَا أفْضَلَ زَيداً! ومَا أكْرَمَ خالداً!».

= واعلم ثانيًا أن هذه الباء زائدة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعًا كما نعلم، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جُؤَيَّة:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل «حب» غير واجب، حيث جاء فيه فاعل حب ـ وهو قوله: «من يتجنب» ـ غير مقترن بالباء.

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسمًا لكل ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل، كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص، كأقبح وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزِّنة؛ فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغير كما في خير وشر.

(٢) «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ، وفي الكلام موصوف مقدر، أي: من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وائب» فعل أمر مبني على حذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللذ» اسم موصول ـ لغة في الذي ـ مفعول به لقوله: «ائب» والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(3) قال المرادي في «شرحه» ٢/ ٩٣٣:
سوَّتِ العربُ بين «أفعل» التفضيل وفعل التعجُّب فيما يُصاغان منه؛ لِما بينهما من التناسب.

(٤) هذا الوصف اسم؛ لقبوله علامات الأسماء؛ وهو غير متصرف؛ لكونه ملازمًا للوصفية ووزن الفعل، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقًا، كأفضل، أو تقديرًا، كخير وشر، في نحو قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]، وقولِه سبحانه: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز:

بِلالُ خَيرُ النَّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل».

(5) شذَّ حذفُ الهمزة من «خَيْر»، و«شَرّ»، و«حَبّ»، والداعي كثرة الاستعمال إلا الثالث منها، مع أنه قلَّ استعمالُهما دونَ حذفٍ، وفيهما شذوذٌ من وجهٍ آخَرَ وهو أنَّهما لا فعلَ لهما.

وما امتنع بناءُ فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناءُ أفعل التفضيل منه؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثةِ أحْرفٍ، كَدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ. ولا من فعل غير متصرِّف، كنِعْمَ وبِئْسَ. ولا من فعل لا يَقْبَلُ المُفَاضلة، كمَاتَ وَفَنِيَ. ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها. ولا من فعل منفي، نحو: «مَا عَاجَ بالدَّواء، وَمَا ضَرَبَ». ولا من فعل يأتي الوَصْفُ منه على أفْعَلَ، نحو: «حَمِرَ، وعَوِرَ». ولا من فعل مبنيٍّ للمفعول، نحو: «ضُرِبَ، وجُنَّ».

وَشَذَّ منه قولُهم: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعل التفضيل من «اخْتُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: «أسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فبنَوا أفعل التفضيل ـ شذوذاً ـ من فعلٍ الوَصْفُ منه على أفْعَلَ.

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ[(١)]

تَقَدَّمَ في باب التعجب أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تَسْتَكمل الشروط بـ«أَشَدَّ» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب؛ فكما تقول: «مَا أَشدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» تقول: «هو أَشَدُّ استخراجاً من زيد»، وكما تقول: «مَا أَشدَّ حُمْرَتَهُ» تقول: «هو أَشَدُّ حُمْرَةً من زيد»، لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد «أَشَدَّ» مفعولاً، وهاهُنَا ينتصب تمييزاً.

٤٩٨ ـ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً اوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا[(٢)]

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحْوَالٍ:

الأوَّل: أن يكون مجرداً.

---

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل، وجملة «وصل» ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «لمانع» جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً «به إلى التفضيل» جار ومجرور يتعلقان بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأفعل مضاف، و«التفضيل» مضاف إليه «صله»: صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على الظرفية «تقديراً» حال «أو لفظاً» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الثاني: أن يكون مُضافاً.

الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرَّداً فلا بدَّ أن يتصل به «مِنْ»(1): لفظاً أو تقديراً(٢)، جَارَّةً للمفضَّلِ، نحو: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمرو، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْ عمرو»،

وقد تحذف «مِنْ» ومجرورُهَا للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: وأعزُّ منك [نفراً].

وفُهِمَ من كلامه أن أفْعَلَ التفضيل إذا كان بـ«أَلْ» أو مضافاً، لا تَصْحَبُه «مِنْ»(٣)؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الأفْضَلُ من عمرو»، ولا «زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو».

وأكثر ما يكون ذلك(٤) إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كالآية الكريمة ونحوِها، وهو كثير في القرآن، وقد تُحْذَفُ منه وهو غير خبر، كقوله: [الطويل]

ش٢٧٩ ـ دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلَا فَـظَـلَّ فُـؤَادِي فـي هَـوَاكِ مُـضَـلَّـلَا(٥)

---

(1) «من» التي تكون لابتداء الغاية، ويؤتى بها توصُّلاً لمعرفة المفضَّل عليه.

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين: الأول: معمول أفعل التفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، والثاني: لو الشرطية ومدخولها، نحو قول الشاعر:

وَلَـفُـوكِ أَطْـيَـبُ لَـوْ بَـذَلْـتِ لَـنَـا مِـنْ مَـاءِ مَـوْهِـبَـةٍ عَـلَـى خَـمْـرِ

(٣) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف «مِنْ»، كما في قول الأعشى، وسيأتي قريبًا ونشرحه لك، وهو الشاهد رقم ٢٨٠:

وَلَـسْـتَ بـالأكْـثَـرِ مِـنْـهُـمْ حَـصًـى وَإنَّـمَـا الـعِـزَّةُ لِـلْـكَـاثِـرِ

وكما في قول سعد القرقرة:

نَـحْـنُ بِـغَـرْسِ الـوَدِيِّ أعـلَـمُـنَـا مِـنَّـا بِـرَكْـضِ الـجِـيَـادِ فـي الـسَّـدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

عَلَيْهَا فَتًى لَمْ تَحْمِلِ الأرْضُ مِثْلَهُ أَبَـرَّ بِـمِـيـثَـاقٍ وأَوْفَـى وأَصـبَـرَا

(٤) يريد: وأكثر ما يكون حذف «من» مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبرًا.. إلخ.

(٥) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «دنوت» قربت «خلناك» ظننا شأنك كذا «كالبدر» مشابهة له «أجملا» أي: أكثر جمالاً من البدر، وهو من معمولات دنوت، أي: دنوت حال كونك أجمل من البدر، وقد خلناك مثل البدر. =

فـ«أَجْمَلَ» أفعلُ تفضيلٍ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتِ» وحُذِفَتْ منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ، وإلى هذا أشار بقوله:

٤٩٩ ـ وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا(١)

فتقول: «زيد أَفْضَلُ من عمرو، وأَفْضَلُ رَجُلٍ، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو، وأفضل رِجَالٍ، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء» فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يُؤنَّث، ولا يُثنَّى، ولا يُجمع.

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ «أَلْ» طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ(٢)

= الإعراب: «**دنوت**» فعل وفاعل «**وقد**» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «**خلناك**» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول «**كالبدر**» جار ومجرور متعلق بـ«خلناك» وهو مفعول ثان لخال، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت «**أجملا**» حال ثانية من التاء «**فظل**» فعل ماض ناقص «**فؤادي**» فؤاد: اسم ظل، وفؤاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**في هواك**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «مضللاً» الآتي، وهوى مضاف، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه «**مضللاً**» خبر ظل.

الشاهد فيه: قوله: «أجملا» حيث حذف «من» الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: أجمل منه، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أنشدناه قريبًا ص١٥٥.

(١) «وإن» شرطية «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضف» الآتي «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «أو» عاطفة «جردا» معطوف على يضف «ألزم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «تذكيراً» مفعول ثان لألزم «وأن» مصدرية «يوحدا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله: «تذكيراً»، وتقدير الكلام: ألزم تذكيراً وتوحداً، أي إفراداً.

(٢) «وتلو» مبتدأ، وتلو مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول: مبتدأ «لمعرفة» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها =

٥٠١ ـ هذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإنْ   لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ(١)

إذا كان أَفْعَلُ التفضيل بـ«أل» لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛ فتقول: «زيدٌ الأَفْضَلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأَفْضَلُونَ، وهند الفُضْلَى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهنداتُ الفُضْلُ، أو الفُضْلَيَاتُ»، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله؛ فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأَفْضَلُ» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهنداتُ الأَفْضَلُ»، ولا يجوز أن تقترن به «مِنْ»؛ فلا تَقُولُ: «زيد الأفضل من عمرو»، فأما قولُه: [السريع]

ش٢٨٠ ـ وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   وَإنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ(٢)

= من الإعراب صلة الموصول «ذو» خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وذو مضاف، و«وجهين» مضاف إليه «عن ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين، وذي مضاف، و«معرفة» مضاف إليه، والتقدير: ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة.

(١) «هذا» اسم إشارة مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: هذا ثابت، ونحوه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «نويت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «معنى» مفعول به لنويت، ومعنى مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإن لم تنو معنى من «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «طبق» خبر المبتدأ، وطبق مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «قرن» الآتي «قرن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والمراد بمعنى من ـ الذي قد تنويه وقد لا تنويه ـ هو التفضيل.

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما، وأمرها مشهور بين المتأدبين.

اللغة: «الأكثر حصى» كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار «العزة» القوة والغلبة «الكاثر» الغالب في الكثرة، مأخوذ من قولهم: كثرتهم أكثرهم، من باب نصر، أي: غلبتهم كثرة.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد، الأكثر: خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق ـ في الظاهر ـ بالأكثر، وستعرف ما فيه «حصى» تمييز «إنما» أداة حصر «العزة» مبتدأ «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين «أل» الداخلة على اسم التفضيل و«من» الجارة =

فَيُخَرَّجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: «ولست بأكْثَرَ منهم»، أو جَعْلِ «منهم» متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ من الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللّامُ، والتقدير: «ولست بالأكْثَرِ أكْثَرَ منهم».

وأشار بقوله: «**وما لمعرفة أضيف.. إلخ**» إلى أن أفْعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقُصِد به التفضيلُ، **جاز فيه وجهان**:

أحدهما: استعمالُه كالمجرد، فلا يطابق ما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضلُ القوم، وهند أفضلُ النساء، والهندان أفضلُ النساء، والهنداتُ أفضلُ النساء».

والثاني: استعمالُه كالمقرون بالألف واللام؛ فتجب مطابقته لما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفْضَلَا القوم، والزيدون أفْضَلُو القوم، وأفَاضِلُ القوم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فُضْلَيا النساء، والهندات فُضْلُ النساء، أو فُضْلَيَات النساء»، ولا يتعين الاستعمالُ الأول، خلافاً لابن السرَّاج.

وقد ورد الاستعمالان في القرآن؛ فمن استعماله غَيْرَ مُطَابقٍ قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن استعمالِه مطابقاً قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «أَلَا

= للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلًّا بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور، ولهم في تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره.

الأول: لا نسلم أن «من» في قوله: «منهم» هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعيضية؛ وهي متعلقة بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس، والتقدير: ولست بالأكثر حصًى حال كونك منهم، أي: حال كونك بعضهم.

الثاني: بعد تسليم أن «من» جارة للمفضول لا نسلم أن «أل» معرفة، بل «أل» في قوله: «بالأكثر» زائدة، والممنوع هو اقتران «من» بمدخول «أل» المعرفة.

الثالث: سلمنا أن «أل» معرفة، وأن «من» جارة للمفضول، ولكن لا نسلم أن «من» متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكرًا محذوفًا يدل عليه هذا، وتقدير الكلام على هذا: ولست بالأكثر أكثر منهم.

أُخْبِرُكُم بِأَحَبِّكُمْ إليَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي منازلَ يَوْمَ القيامة: أحاسِنُكُمْ أَخْلاقاً، الموطَّؤون أكنافاً، الذين يأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ»(1).

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيبَ على صاحب «الفصيح»(٢) في قوله: «فاخْتَرْنَا أفْصَحَهُنَّ»(3) قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول: «فُصْحَاهُنَّ».

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعيَّنَتِ المطابقة، كقولهم: «النَّاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلَا بَنِي مَرْوَان» أي: عَادِلَا بني مروان(4).

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيلِ وعَدَمِ قَصْدِهِ أشار المصنفُ بقوله: «هذا إذا نويت معنى

---

(1) أخرج الترمذي في «جامعه» برقم (٢٠١٨) من حديث جابر مرفوعاً: «**إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغَضَكم إليَّ وأبعدَكم مني مجلساً يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون**».

وروى ابن حبان نحوه ـ وفيه موضع الشاهد ـ في «صحيحه» برقم (٤٨٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

وأخرج الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**أحبكم إلى الله أحاسنكم أخلاقاً، الموطَّؤون أكنافاً، الذين يألفون ويُؤلَفون، وإن أبغضكم إلى الله المشاؤون بالنميمة، الملتمسون لهم العثرات، المفرقون بين الإخوان**». وفي إسناده أبو هدبة الفارسي. دجّال.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، النحوي الكوفي، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم «فصيح ثعلب».

(3) «شرح الفصيح» للزمخشري. ١/ ٨ ولم يتعقّبه الزمخشري، ولا وقف المحقّق عند هذه المسألة قطّ!

«شرح الفصيح» للزمخشري. تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي. جامعة أم القرى ١٤١٦هـ.

ولم يتعقّب الهروي في «التلويح شرح الفصيح» ثعلباً: «الطرف الأدبية» ص٣، لكنه لم يسلَمْ من تعقُّب مصححه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي. ط١: ١٣٢٥هـ.

(4) أما الناقص فهو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك. لُقّب بالناقص؛ لأنه اقتصد في نفقات الجيش ونقص من أعطيات الجند.

وأما الأشج، فهو عمر بن عبد العزيز، كانت به شجّة في رأسه من رَمْحَةِ دابّة.

وقول المصنف: «لم يُقصَد التفضيل» يريد به أنه لم يكن في خلفاء بني مروان عادلٌ سواهما.

وقد أكثر النُحاة من إيراد هذه العبارة شاهداً على «أفعل» الذي لا يراد به التفضيل، شارحين بما سَلَف، ذاكرين أنْ لا عادلَ في بني مروان إلا هذان، وأنا «شخصياً» أتحفّظ على ذلك؛ لأنّ نفيَ العدل بإطلاقٍ لا يستقيم مع سيرة أوائل خلفاء بني مروان، مع عدم التغاضي عما كان منهم من جورٍ في أحيانٍ كثيرة، والله أعلى وأعلم!

مِنْ. . البيتَ» أي: جوازُ الوجهين ـ أعني المطابقةَ وعَدَمَها ـ مشروطٌ بما إذا نُوِي بالإضافة معنى «مِنْ» أي: إذا نُوِيَ التفضيلُ، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك، فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفْعَلَ لغير التفضيل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عالِمٌ بكم، وقولُ الشاعر:

وإن مُـدَّتِ الأيْـدِي إلـى الـزَّادِ لَـمْ أكُـنْ ... بأعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ [ش٧٧][(١)]

أي: لم أكن بِعَجِلِهم. وقولُه: [الكامل]

ش٢٨١ ـ إنَّ الّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا ... بَـيْـتـاً دَعَـائِـمُـهُ أعَـزُّ وَأَطْـوَلُ[(٢)]

أي: [دعائمه] عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرِّد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب «الواضح» أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت

---

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ، وهو الشاهد رقم ٧٧، فانظره هناك في مباحث زيادة الباء في خبر الناسخ النافي، والشاهد فيه هنا قوله: «بأعجلهم» فإنه في الظاهر أفعل تفضيل، ولكن معناه معنى الوصف الخالي من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقي على ظاهره لكان المعنى أنه ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون سريعًا إليه، وهذا ذم لا مدح.

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفي ويهجوه.

اللغة: «سمك» يُستعمل فعلاً متعديًا بمعنى رفع، ومصدره السَّمْك، ويستعمل لازمًا بمعنى ارتفع، ومصدره السُّموك «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» الدعائم: جمع دعامة، بكسر الدال المهملة، وهي في الأصل ما يسند به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**الذي**» اسم إن، وجملة «**سمك السماء**» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسمًا لإن، وجملة «**بنى لنا**» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن في محل رفع خبر إن «**بيتًا**» مفعول به لبنى، وجملة «**دعائمه أعز**» من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله: «بيتاً» وقوله: «**وأطول**» معطوف على قوله: «أعز».

الشاهد فيه: قوله: «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً، ولو بقي «أعز وأطول» على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

الفرزدق ـ وهو الثاني ـ: إن المعنى: عزيزة طويلة، وأن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك [له](1).

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا　　فَلَهُمَا كُنْ أبداً مُقَدِّمَا(٢)

٥٠٣ ـ كمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَلَدَى　　إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا(٣)

تقدَّم أن أَفْعَلَ التفضيلِ إذا كان مجرداً، جيء بعده «بِمِنْ» جارَّة للمُفَضَّلِ عليه، نحو: «زيد أَفْضَلُ من عمرو»، و«مِنْ» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمُهما عليه، كما لا يجوز تقديمُ المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرورُ بها

(1) قال المبرد في «الكامل» ص٤٤٣:
فأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] ففيه قولان:
أحدهما ـ وهو المرضيُّ عندنا ـ: إنما هو «هو عليه هين»؛ لأن الله جل وعز لا يكون شيءٌ أهون عليه من شيء آخر... إلى أن قال بعد بيت الفرزدق ص٤٤٤:
جائز أن يكون قال للذي يخاطبه: «من بيتك» فاستغنى عن ذكرِ ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة.
وجائزٌ أن يكون: دعائمه عزيزة طويلة؛ كما قال:

قُبِّحْتُمُ يا آل زيدٍ نَفَرا　　ألأمَ قومٍ أصغراً وأكبرا

يريد: صغاراً وكباراً. اهـ.
وأما قول أبي عبيدة ففي «مجاز القرآن» ٢/ ١٢١ قال:
﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فجاز مجازه: وذلك هين؛ لأن «أفعل» يوضع في موضع الفاعل.
وذكر كلاماً قريباً من كلام الفرزدق.
وأما صاحب «الواضح» فهو أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري، وكتابه «الواضح في النحو».

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً «بتلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «مستفهماً» الآتي، وتلو مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مستفهماً» خبر «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب، والجار والمجرور متعلق بقوله: «مقدما» الآتي «كن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بقوله: «مقدما» الآتي «مقدما» خبر كن، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله: «خير» الآتي «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله: «ورد» الآتي، ولدى مضاف، و«إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: «ورد» الآتي «ورد» ورد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «التقديم».

اسمَ استفهامٍ، أو مضافاً إلى اسم استفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديمُ «مِنْ» ومجرورها، نحو: «مِمَّنْ أَنتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أَيِّهم أنت أفضل؟ ومن غُلَامِ أَيِّهِمْ أنت أفضل؟»، وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله: «ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وَرَدَا» ومن ذلك قولُه: [الطويل]

ش٢٨٢ـ فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[١]

والتقدير: بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ منه. وقولُ ذي الرُّمَّة يصف نسوة بالسِّمَن والكَسَلِ: [الطويل]

ش٢٨٣ ـ وَلَا عَيْبَ فيها غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٢]

---

(١) البيت للفرزدق، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذُهْل بن ثعلبة قَرَته وحمَلَته وزوَّدته، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تَقرِه ولم تحمله ولم تزوده.

اللغة: «أهلاً وسهلاً» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم «جنى النحل» ما يُجنى منه، وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

الإعراب: «**فقالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**لنا**» جار ومجرور متعلق بقال «**أهلاً وسهلاً**» منصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين، أي: أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً «**وزودت**» الواو عاطفة، زود: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والتاء للتأنيث «**جنى**» مفعول به لزود، وجنى مضاف، و«**النحل**» مضاف إليه «**بل**» حرف دال على الإضراب الإبطالي «**ما**» اسم موصول مبتدأ، وجملة «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي: زودته «**منه**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أطيب» الآتي «**أطيب**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد جعل جماعة من النحاة قوله: «منه» متعلقًا بقوله: «زودت» أي: بل الذي زودت منه، أي: من شبيه جنى النحل، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح.

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد في مقصورته:

واستَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لَوْحِ الجَوِّ أعْلَى مُنْتَمَى

فقوله: «من عقاب» متعلق بأعلى، وقد تقدم عليه، وليس الكلام استفهامًا، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل.

(٢) هذا البيت لذي الرمة، من كلمة له مطلعها:

أَلِلرَّبْعِ ظَلَّتْ عَيْنُكَ المَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كما اسْتَنَّ الجُمَانُ المُفَصَّلُ

اللغة: «تهمل» تسكب «استن» تبدد وتفرق «الجمان» جمع جمانة، بضم الجيم، وهي حبة من الفضة كالدرة «قطوف» بفتح القاف: بطيء، متقارب الخطو. =

[التقدير: وأن لا شيء أكسَلُ منهن]. وقولُه: [الطويل]

ش٢٨٤ ـ إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[1]

= المعنى: يصف نساء بالسِّمَن والعَبالة، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في العمل.

الإعراب: «ولا» نافية للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب، أو متعلق بعيب، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفًا، وهذا متعين على لغة طيئ «غير» أداة استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعها» سريع: اسم أن، وسريع مضاف، وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «وأن» الواو عاطفة، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا شيء» لا: نافية للجنس، وشيء: اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق بقوله: «أكسل» الآتي «أكسل» خبر لا، والجملة من «لا» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة، وأن المخففة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالعطف على المصدر المنسبك من أن المشددة مع اسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه، مع كون المجرور ليس استفهامًا ولا مضافًا إلى الاستفهام، وذلك شاذ، وتقدم مثله.

(١) هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَجَدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوَّحُ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْلٍ مُبَرَّحُ

اللغة: «سايرت» جارت، وباهت «يومًا» المراد به مجرد الوقت، نهارًا كان ذلك أم ليلاً «ظعينة» أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقًا: راكبة أو غير راكبة، ويروى بيت الشاهد هكذا:

إذَا سَايَرَتْ أَسمَاءُ يَومًا ظَعَائِناً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلكَ الظَّعَائِنِ أمْلَحُ

المعنى: يقول: إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت، لبدا تفوقها عليها، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالاً.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سايرت»ساير: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل سايرت، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «يومًا» ظرف متعلق بسايرت «ظعينة» مفعول به لسايرت «فأسماء» الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ «من تلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «أملح» الآتي «الظعينة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «أسماء».

الشاهد فيه: قوله: «من تلك... أملح» حيث قدم الجار والمجرور ـ وهو قوله: «من تلك» ـ على أفعل التفضيل ـ وهو قوله: «أملح» ـ في غير الاستفهام، وذلك شاذ، وقد مضى مثله.

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا[١]

٥٠٥ ـ كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[٢]

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ من أن يَصْلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ أوْ لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ففي «أفضل» ضميرٌ مستتر عائد على «زيد»؛ فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أَبُوه» فترفع «أبوه» بـ«أَفْضَلَ» إلا في لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه[3].

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطَّرداً، وذلك في كل موضع وقَعَ فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعُه أجنبيًّا، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عين زيد» فـ«الكحل»: مرفوع بـ«أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعه، نحو: «ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيد»، ومثله قولُه ﷺ: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ منه في عَشْرِ ذي الحجة**»[4]،

---

(١) «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط، وهو ظرف متعلق بقوله: عاقب، الآتي «عاقب» فعل ماض فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «فعلاً» مفعول به لعاقب «فكثيراً» الفاء واقعة في جواب الشرط، كثيراً: حال من الضمير المستتر في قوله: «ثبت» الآتي «ثبتا» ثبت: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، لن: حرف نفي ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديراً بلن، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الناس» جار ومجرور متعلق بترى«من» زائدة «رفيق» مفعول به لترى «أولى» اسم تفضيل، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

(3) «الكتاب» ٢/ ٢٦ بنحوه.

(4) هذه من روايات اللغويين! فالحديث ليس في الصوم بل العمل الصالح مطلقاً، وهو على نحوِ هذه الرواية محلّ الاستشهاد في «مصنف ابن أبي شيبة» برقم (١٤١١٠) من حديث عبد الله بن عمر.
وعلى رواية الرفع «أحبُّ» في «مسند أحمد» برقم (٦٥٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو، وفي «المعجم الأوسط» برقم (١٧٥٦) من حديث ابن مسعود.

وقولُ الشاعر، أنشده سيبويه(١) : [الطويل]

ش٢٨٥ ـ مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا(٢)

فـ«رَكْبٌ» مرفوع بـ«أَقَلَّ»؛ فقول المصنف: «ورفعُه الظاهرَ نَزْرٌ» إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله: «ومتى عاقب فِعْلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

---

(١) «الكتاب» ٢/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي.

اللغة: «وادي السباع» اسم موضع بطريق البصرة، وهو الذي قُتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه «تئية» ـ بفتح التاء المثناة، وكسر الهمزة بعدها، وتشديد الياء ـ مصدر تأيّا بالمكان، أي: توقف وتمكث وتأنى وتمهل «ساريًا» اسم فاعل من سرى؛ أي سار في الليل.

المعنى: يقول: مررت على وادي السباع؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه، واشتد حِنْدِسُه، فلا تضاهيه أودية، ولا تماثله في تمهل مَن يَرِده من الركبان، ولا في ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه، في أي وقت، إلا في الوقت الذي يقي الله فيه السارين ويؤمن فزعهم، ويهدئ روعهم.

الإعراب: «**مررت**» فعل وفاعل «**على وادي**» جار ومجرور متعلق بمررت، ووادي مضاف، و«**السباع**» مضاف إليه «**ولا**» الواو واو الحال، لا: نافية «**أرى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**كوادي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانيًا لأرى إذا قدرتها علمية، ويقع حالاً من قوله: «واديًا» الآتي إذا قدرت رأى بصرية، ووادي مضاف، و«**السباع**» مضاف إليه «**حين**» ظرف زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من «واديًا» الآتي، وجملة «**يظلم**» مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «حين» إليها «**واديا**» مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثاني «**أقل**» نعت لقوله: واديا، وهو أفعل تفضيل «**به**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتي «**ركب**» فاعل لأقل، وجملة «**أتوه**» من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب «**تئية**» تمييز لأفعل التفضيل «**وأخوف**» معطوف على «أقل» وقوله: «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ما**» مصدرية ظرفية «**وقى**» فعل ماض «**الله**» فاعل وقى، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر، أي: وقاية الله، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان؛ لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، كقدوم الحاج وطلوع البُسْر، وإما منصوب على نزع الخافض، وأصل الكلام: إلا في وقاية الله، أي: في وقت وقاية الله، والمستثنى منه محذوف، وتقديره: وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله «**ساريا**» قيل: هو مفعول به لوقى، وأحسن من هذا أن يكون تمييزًا لأفعل التفضيل الذي هو أخوف.

الشاهد فيه: قوله: «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا.

(التوابع)

النعت

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ في الإعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ نَـعْـتٌ وَتَـوْكِـيـدٌ وَعَـطْـفٌ وَبَـدَلْ(١)

التابع: هو الاسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً. فيدخل في قولك: «الاسم المشَارك لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ، نحو: «زيد قائم»، وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً مُجَرَّداً». ويخرج بقولك: «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ، ورأيتُ زيداً الكريمَ، وجاء زيدٌ الكريمُ».

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِـوَسْـمِـهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْـتَـلَـقْ(٢)

---

(١) «يتبع» فعل مضارع «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بيتبع «الأسماء» مفعول به ليتبع «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف، وتوكيد، وبدل» معطوفات على نعت.

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع أنواع التوابع، فلذلك خصَّها بالذكر، فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء.

ثم اعلم أن قوله: «الأول» إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه، ومن أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه، خلافاً للكوفيين، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً خلافاً لصاحب «البديع».

(٢) «فالنعت» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمتم، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «بوسمه» بوسم: جار ومجرور متعلق بمتم؛ ووسم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «أو وسم» معطوف على وسمه، ووسم مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق باعتلق «اعتلق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

عَرَّفَ النعتَ بأنه «التابعُ المكمِّلُ متبوعَهُ ببيان صفة من صفاته»[1] نحو: «مررت برجل كريمٍ»، **أو من صفات ما تعلق به**، وهو سَبَبِيُّهُ[2]، نحو: «مررْتُ برجل كريم أبُوهُ» فقوله: «التابع» يشملُ التوابعَ كلَّها، وقوله: «المكمِّل.. إلى آخره» مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع[٣].

والنعت يكون **للتخصيص**، نحو: «مررت بزيدٍ الخياطِ»[4].

وللمدح، نحو: «مررت بزيد الكريمِ»، ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

وللذمِّ، نحو: «مررت بزَيدٍ الفاسِقِ»، ومنه قوله [تعالى]: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

وللترحُّم، نحو: «مررت بِزَيْدٍ المسكين».

وللتأكيد، نحو: «أمسِ الدابِرُ لا يَعُودُ»، وقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣][٥][6].

---

(1) ويُسمّى «نعتاً حقيقياً».

(2) النعت السببيُّ: يُبَيِّن صفةً أو معنًى في شيءٍ له تعلُّقٌ بالمنعوت، أو المتبوع.

(٣) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقًا ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها.
فإن قلت: فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين، فالجواب: أنهما ـ وإن جاز ذلك فيهما ـ لا يُقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعًا.

(4) مرادُ ابن عقيل رحمه الله: ما يرفَعُ الاشتراكَ اللفظيّ، أو في لفظ المنعوت.
والاصطلاحُ أن ما يرفع هذا الاشتراك في المعارف يُسمى «توضيحاً»، ومثال الشارح منه.
وأنّ ما يرفعُ هذا الاشتراك في النكرات يسمى «تخصيصاً».
ينظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٣/ ٨٦.

(٥) إنما كان قوله: «واحدة» تأكيدًا؛ لأن الواحدة مفهومة من «نفخة» بسبب تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة؛ لأن «نفخة» ليس من المصادر التي وضعت مقترنة بالتاء كرحمة.

(6) ومن أغراضه أيضاً: الإبهامُ؛ نحو: تصدقتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ رجوتُ ثوابَها.
والتفصيل: مررت برجلين عربيٍّ وعجميّ.
والتعميم: إن الله يرزق عباده المؤمنين والكافرين.

٥٠٨ ـ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَـ«امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»[١]

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مَرَرْتُ بقوم كُرَمَاء، ومَرَرتُ بزيدٍ الكريم» فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ كريم»، ولا تُنْعَتُ النكرةُ بالمعرفة، فلا تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ الكريم».

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا[٢]

تَقَدَّمَ أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد[3] وغيره ـ وهي التثنية والجمع ـ والتذكير وغيره ـ وهو التأنيث ـ فحكمهُ فيها حُكمُ الفعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابقَ المنعوتَ مطلقاً[4]، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، والزيدان رجلانِ حَسَنَانِ، والزيدون رجال حَسَنُونَ، وهند امرأة حَسَنَةٌ، والهندان امرأتان حَسَنَتانِ، والهندات نساء حَسَناتٌ»، فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعلُ لو [جئت مكان النعت بفعل فـ] قُلْتَ: «رجل حَسُنَ، ورجلان حَسُنَا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتَانِ حَسُنَتَا، ونساء حَسُنَّ».

---

(١) «وليعط» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يعط: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «في التعريف» جار ومجرور متعلق بيعط «والتنكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول: مفعول ثان ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولاً، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجرور محلًا باللام «كامرر» الكاف جارة لقول محذوف، امرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفة لقوم، وأصله: كرماء، وقد قصره للضرورة.

(٢) «وهو» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف، و«التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفة «سواهما» سوى: معطوف على التذكير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل «فاقف» فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لـ«اقف» وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

(3) أي: الإفراد.

(4) وهذا النعتُ حقيقيٌّ.

وإن رَفَعَ ـ [أي: النعتُ ـ اسماً] ظاهراً(١)، كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَة أُمُّهُ»، كما تقول: «حَسُنَتْ أُمُّهُ»، و«بامرأتيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا، وبرجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ»، كما تقول: «حَسُنَ أَبَوَاهُمَا، وحَسُنَ آباؤهم».

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميرًا طَابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة(٢):

واحدٍ من ألقاب الإعراب، وهي: الرفع، والنصب، والجر.

ووَاحِدٍ من التعريفِ والتنكير.

ووَاحِدٍ من التذكير والتأنيث.

ووَاحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة:

وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب.

ووَاحِدٍ من التعريف والتنكير.

وأما الخمسة الباقية ـ وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع ـ فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أُسْنِدَ إلى مؤنَّث أنث وإن كان المنعوت مذكَّراً، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّرَ وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أُفْرِدَ وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

٥١٠ ـ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ　　　وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ(٣)

---

(١) وهذا النعتُ سببيٌّ.

(٢) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع، فالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، كصبور وجريح ومكسال، لا يُؤنَّث ولو كان موصوفه مؤنثًا، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة، كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجرد من أل والإضافة، لا يُثنَّى ولا يُجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعًا.

(٣) «وانعت» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كصعب «وذرب» معطوف على صعب «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على مشتق، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كذا، والمراد بذا اسم الإشارة «وذي، والمنتسب» معطوفان على «ذا» والمراد بذي التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة.

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق، لفظاً أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبِه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمُؤَوَّل بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذَا» أي: المشَارِ إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة[(١)]، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أي: صَاحِبِ مال، و«بزَيْدٍ ذُو قَامَ» أي: القائم.

والمنتسب، نحو: «مَرَرْتُ برَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُنْتَسِبٍ إلى قريش.

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا[(٢)]

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قَامَ أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولَ الشاعر: [الكامل]

ش٢٨٦ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[(٣)]

---

(١) قول الناظم: «وذي» لا يشمل «ذو» الموصولة إلا على القول بأنها معربة، أما على القول ببنائها ـ وهو الفصيح ـ فكان يجب أن يقول «كذا وذو» ومثل «ذو» الموصولة في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل: كالذي والتي وفروعهما، وكذا أل الموصولة، بخلاف مَنْ وما وأيّ.

(٢) «ونعتوا» فعل وفاعل «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكراً» مفعول به لنعتوا «فأعطيت» أعطى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جملة، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطيت «أعطيته» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة، وهو نائب فاعل أعطى، وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثان، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خبراً» حال من نائب الفاعل.

(٣) يُروى هذا البيت أول بيتين، وينسبان لرجل سلولي من غير أن يعين أحد اسمه، والثاني:

غَضْبَانُ مُمْتَلِئاً عَلَيَّ إهَابُهُ   إنِّي وحَقِّكَ سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعي في «الأصمعيات» ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمر الحنفي، وانظر «الأصمعيات» (ص٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر). =

فـ«نسلخ»: صفة لـ«الليل»، و«يسبني»: صفة لـ«اللئيم»، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون «نسلخ»، و«يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «**فأُعطيت ما أعطيته خبرا**» إلى أنه لا بد للجملةِ الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرْبِطُها بالموصوف، وقد يُحذف للدَّلَالة عليه، كقوله: [الوافر]

ش٢٨٧ ـ وَمَـا أَدْرِي أَغَـيَّـرَهُـمْ تَـنَـاءٍ ... وَطُـولُ الـدَّهْـرِ أَمْ مَـالٌ أَصَـابُـوا(١)

= اللغة: «اللئيم» الشحيح، الدنيء النفس، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب، بزنة كتاب: الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه وكثير موجدته وحنقه.

المعنى: يقول: والله إني لأمرُّ على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني فأَتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

الإعراب: «**ولقد**» الواو واو القسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «**أمر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**على اللئيم**» جار ومجرور متعلق بأمر «**يسبني**» جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للئيم، وستعرف ما فيه «**فمضيت**» فعل وفاعل «**ثمت**» حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ «**قلت**» فعل ماض وفاعله «**لا**» نافية «**يعنيني**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللئيم، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: «اللئيم يسبني» حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة، كذا قال جماعة؛ منهم ابن هشام الأنصاري، وقال الشارح العلامة: إنه يجوز أن تكون الجملة حالية، والذي نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتًا في هذا البيت؛ لأنه الذي يلتئم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى؟ وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتًا بجملة «يسبني» إذ يصير المعنى: أنه يمر على اللئيم الذي شأنه سبه وديدنه النيل منه، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم في حال سبه إياه؛ لأن الحال قيد في عاملها، فكأن سبه حاصل في وقت مروره فقط، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملاً، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية.

(١) البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَلَا أَبْـلِـغْ مُـعَـاتَـبَـتِـي وَقَـولِـي ... بَـنِـي عَـمِّـي فَـقَـدْ حَـسُـنَ الـعِـتَـابُ

اللغة: «تناء» بُعد «طول الدهر» يروى في مكانه: «وطول العهد...».

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذي غيَّر هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن، أم الذي غيَّرهم مال أصابوه وحصلوا عليه؟ فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة؟ =

التقدير: أم مالٌ أصابوه، فَحَذَفَ الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان، أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه»، ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

٥١٢ ـ وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإن أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبِ(١)

لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجلٍ اضْرِبْهُ»، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ»، ولما كان قوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة، قال: «**وامنع هنا إيقاع ذات الطلب**» أي: امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره

= الإعراب: «**وما**» نافية «**أدري**» فعل مضارع بمعنى أعلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أغيرهم**» الهمزة للاستفهام، وقد علَّقت «درى» عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول به «**تناء**» فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري «**وطول**» الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف، و«**العهد**» مضاف إليه «**أم**» عاطفة، وهي هنا متصلة «**مال**» معطوف على طول «**أصابوا**» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حُذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت.

الشاهد فيه: قوله: «مال أصابوا» حيث أوقع الجملة نعتًا لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف فيه معموله بالتقديم وبالحذف.

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أخطَأ الغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مطنفها، أي دليلها، وبعض النحاة يقولون: أل في الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

(١) «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بامنع «إيقاع» مفعول به لامنع، وإيقاع مضاف، و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و«الطلب» مضاف إليه «وإن» شرطية «أتت» أتى: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث «فالقول» الفاء واقعة في جواب الشرط، القول: مفعول مقدم على عامله «أضمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية، فَيُخَرَّجُ على إضمار القول، ويكون [القَوْلُ] المضمرُ صفةً، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ، وذلك كقوله: [الرجز]

ش٢٨٨ ـ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ   جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[(١)]

فظاهر هذا أن قوله: «**هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟**» صفة لـ«مَذْقٍ»، وهي جملة طَلَبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟» مقُول لقول مضمر هو صفة لـ«مَذْقٍ»، والتقدير: بِمَذْقٍ مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط؟

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؟ فيكون تقدير قولك: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ»: زيد مقول فيه: اضْرِبْهُ؟

---

(١) البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم.

اللغة: «جن الظلام» ستر كل شيء، والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما؛ لأن فيه غبرة وكُدرة.

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا، فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاؤوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه؛ لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

الإعراب: «**حتى**» ابتدائية «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**جن**» فعل ماض «**الظلام**» فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة «**اختلط**» وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو «**جاؤوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «**بمذق**» جار ومجرور متعلق بجاء «**هل**» حرف استفهام «**رأيت**» فعل ماض وفاعله «**الذئب**» مفعول به لرأيت «**قط**» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهَّل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف، وجملة «**هل رأيت الذئب قط؟**» في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟

الشاهد فيه: قوله: «بمذق هل رأيت... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتًا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف وهذه الجملة معمولة له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يُحذف كثيرًا ويبقى معموله.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولاً، فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت، فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلومًا للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

فالجواب أن فيه خلافاً؛ فمذهب ابن السرَّاج والفارسيِّ التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ.

٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذْكِيرَا[١]

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً،[2] نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأةٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وبِنِساءٍ عَدْلٍ» ويلزم حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ، والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدلُّ على المعنى، لا على صاحبه، وهُوَ مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضِعَ «عَادِلٍ» أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عَدْلٍ، ثم حذف «ذي» وأقيم «عدل» مُقَامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى: مجازاً أو ادِّعَاءً[٣].

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ واحِدٍ إذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إذَا ائْتَلَفْ[٤]

---

(١) «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا «كثيراً» نعت لمحذوف، أي: نعتاً كثيراً «فالتزموا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكيرا» معطوف عليه.

(2) قال المرادي: وكان حقه أن لا يُنعَتَ به؛ لجموده، ولكنّهُ من الجاري مجرى المشتق. «شرحه» ٢/ ٩٥٦.
وقال الأشموني: ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسُّعاً بحذف مضاف. «شرحه» ٣/ ٩٣.
وكثرة هذا الاستعمال لا تعني الاطّراد، وجعلُ المصدر حالاً أكثَرُ من جعلِهِ نعتاً. ذكر ذلك الناظم في «شرح التسهيل» ٣/ ٣١٦.

(٣) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل، والأصل هو الوصف بالمشتق، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات:
أولها: أن المصدر الدال على الحدث أُطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم.
وثانيها: أنه على تقدير مضاف، وهو على هذا مجاز بالحذف.
والثالث: أنه على المبالغة، ولا مجاز في هذا.

(٤) «نعت» مبتدأ، ونعت مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت واحد، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعاطفاً» الفاء واقعة في جواب الشرط، عاطفاً: حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: فرق «فرقه» فرق: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «لا» عاطفة «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «ائتلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا، والجواب محذوف.

إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ: فإمَّا أن يختلف النعتُ، أو يَتَّفِقَ، فإن اختلف وَجَبَ التفريقُ بالعطف[1]، فتقول: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْن الكَرِيم والبَخِيل، وبرجال فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ» وإن اتفق جيءَ به مثنًى أو مجموعاً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبِرِجَال كُرَمَاءَ».

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا[2]

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متَّحِدَي المعنَى والعملِ، أُتبع النعتُ المنعوتَ: رفعاً، ونصباً، وجرًّا، نحو: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَانطَلَقَ عَمْرٌو العَاقِلَانِ، وحَدَّثْتُ زَيْداً وكلَّمتُ عمراً الكَرِيْمَيْنِ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصّالحَين».

فإن اختلف معنى العاملين أو عملُهما، وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ؛ فتقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو العَاقلَيْنِ» بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقِلانِ، وتقول: «انْطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عَمراً الظّريفَيْنِ» أي: أعني الظريفين، أو «الظريفان» أي: هما الظريفان، و«مَرَرْتُ بزَيْدٍ وجَاوَزْت خَالداً الكَاتبَيْنِ، أو الكَاتبان».

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ[3]

---

(١) ويلزَمُ أن يكون العطفُ هنا بالواو دون غيرها. «أوضح المسالك» ٣/ ١٤١.

(٢) «نعت» مفعول مقدم لقوله: «أتبع» الآتي، ونعت مضاف، و«معمولي» مضاف إليه، ومعمولي مضاف، و«وحيدي» مضاف إليه، على تقدير موصوف محذوف، أي: معمولي عاملين وحيدي، ووحيدي مضاف، و«معنى» مضاف إليه «وعمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع، وغير مضاف، و«استثنا» مضاف إليه، وقصره للضرورة، والمراد: أتبع بغير استثناء معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل.

(٣) «وإن» شرطية «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: وإن كثرت نعوت، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جزم فعل الشرط «كثرت» كثر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نعوت، والجملة لا محل لها مفسرة «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، وجملة «تلت» وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال «مفتقراً» مفعول به لتلت «لذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر، وذكر مضاف، والضمير مضاف إليه «أتبعت» أتبع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

إذا تكررت النعوتُ وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً، وجب إتباعُهَا كلها[1]، فتقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَقِيهِ الشاعرِ الكَاتبِ».

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا   بِدُونِهَا أوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[٢]

إذا كان المنعوتُ مُتّضحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعِها: الإتباعُ، والقَطْعُ[٣]، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعين بدونه: الإتباعُ، والقَطْعُ.

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضمِرَا   مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا[٤]

أي: إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ، أو الكَرِيمَ» أي: هو الكريمُ، أو: أعني الكريمَ.

---

(1) لتنزيلها منه حينئذٍ منزلة الشيء الواحد. قاله الأشموني ٣/ ٩٩.

(٢) «واقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «اتبع» معطوف على اقطع «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنعوت «معيناً» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين، ودون مضاف، والضمير مضاف إليه «أو» عاطفة «بعضها» بعض: مفعول مقدم لـ«اقطع» وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معلناً» حال من الضمير المستتر في اقطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وتعلم ـ مع ذلك ـ أن القصد من نعت المعرفة توضيحها، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذي ذكره الشارح: إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإتباع، وإن احتاج إلى بعضها وجب في ذلك البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع، وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعي أكثر من نعت واحد.

(٤) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها «إن» شرطية «قطعت» قطع: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله، وجواب الشرط محذوف «مضمراً» حال من التاء في «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضمر «أو» عاطفة «ناصباً» معطوف على قوله: مبتدأ، وجملة «لن يظهرا» من الفعل والفاعل في محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً، فالألف ضمير الاثنين، أو لأولهما، فالألف للإطلاق، والأول من الإعرابين أولى.

وقولُ المصنف: «لَنْ يَظْهَرا» معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيم»[1] أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَمْرو الخَبِيث» أو تَرَحُّمٍ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكين»، فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمارُ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ، أو الخياطَ» وإن شئت أظهرت، فتقول: «هُوَ الخياطُ، أو أعني الخياطَ»[2]، والمراد بالرافع والناصب لفظة «هو» أو «أعني».

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ[٣]

أي: يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعت مُقَامَهُ إذا دل عليه دليلٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دُرُوعاً سابغاتٍ، وكذلك يُحْذَف النعتُ إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: البَيِّنِ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي: النَّاجِينَ.

---

(1) يجوز في «الكريم» في هذا المثال وتاليَيْهِ («الخبيث» و«المسكين») أن تُتبعَ فتقول: «الكريمِ» بالجرّ، وأن تقطَعَ فتقول: «الكريمُ»، أي: «هو الكريمُ»، وهو حينئذٍ خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوباً.
أو تقول: «الكريمَ»، أي: «أعني الكريم»، وهو حينئذٍ مفعولٌ به لفعل محذوف وجوباً.
وذكرُ التقديرَين في كلامنا في هذه الحاشية لا يعني جواز ذكرِ الرافعِ أو الناصب، بل إنه لا يجوز إظهارُ أيٍّ منهما؛ كما صرّح بذلك الناظم والشارح. فافطَنْ.

(2) الجملة المقطوعة استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

(٣) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله: «عقل» الآتي «والنعت» معطوف على المنعوت، وجملة «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف: فاعل يجوز، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وحذف مضاف، والهاء مضاف إليه «وفي النعت» الواو عاطفة، وفي النعت: جار ومجرور متعلق بقوله: «يقل» الآتي «يقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف.

التَّوْكِيدُ(1)

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاِسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا(٢)

٥٢١ ـ وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا(٣)

التوكيد قسمان: **أحدهما**: التوكيد اللفظي، وسيأتي، **والثاني**: التوكيد المعنوي، **وهو على ضربين**:

أحدهما: ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكدِ، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: «النفس، والعين» وذلك نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» فـ«نفسه» توكيدٌ لـ«زيد»، وهو يرفع تَوَهُّمَ أن يكون التقدير: جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أَوْ رَسُولُهُ، وكذلك: «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ»(٤).

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أو عَيْنُهُ، وهِنْدٌ نَفْسُهَا، أو عَينُهَا».

---

(1) هو تابعٌ يُذكَرُ تقريراً لمتبوعه لرفعِ احتمال التجوُّز أو السهو. «معجم القواعد العربية» ص١٨٤.

(٢) «بالنفس» جار ومجرور متعلق بقوله: «أكدا» الآتي «أو» حرف عطف «بالعين» معطوف على قوله: بالنفس «الاسم» مبتدأ «أكدا» أكدا: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله: بالنفس، وما عطف عليه، ومع مضاف، و«ضمير» مضاف إليه «طابق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير «المؤكدا» مفعول به لطابق، والجملة في محل جر صفة لضمير.

(٣) «واجمعهما» الواو عاطفة، اجمع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به «بأفعل» جار ومجرور متعلق باجمع «إن» شرطية «تبعا» تبع: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لتبع «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «واحداً» خبر ليس، والجملة من «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تبعا ما ليس واحداً فاجمعهما بأفعل «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «متبعاً» خبره.

(٤) إذا قلت: «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيدًا هو الآتي، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل: جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد، وقد تكون قد أطلقت زيدًا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي، فإذا قلت: «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما احتمال المجاز بالحذف، وثانيهما احتمال المجاز العقلي.

ثم إن كان المؤكد بهما مثنًّى أو مجموعاً، جمعتهما على مثال أفْعُل، فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهما، أوْ أَعْيُنُهما، والهِنْدَانِ أَنْفُسُهما، أوْ أَعْيُنُهما، وَالزَّيْدُون أَنْفُسُهم، أوْ أَعْيُنُهم، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهنَّ، أوْ أَعْيُنُهنَّ»(1).

٥٢٢ ـ وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا(٢)

هذا هو **الضَّرْبُ الثاني** من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع تَوَهُّمَ عدمِ إرادة الشُّمُولِ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك: «كُلٌّ، وَكِلَا، وَكِلْتَا، وَجَمِيعٌ».

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وُقُوعُ بعضها(٣) مَوْقِعَهُ، نحو: «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أو جَمِيعُها، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ، أو جَمِيعُهُم، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهنَّ»، ولا تقول: «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّه».

ويؤكد بِكِلَا المُثَنَّى المُذَكَّرُ، نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا»، وبِكِلْتَا المُثَنَّى المؤنث، نحو: «جَاءَت الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا»(4).

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ كما مُثِّل(5).

---

(1) قال الأشموني: ولا يجوز أن يؤكَّدَ بهما مجموعَين على «نفوسٍ» و«عيون»، ولا على «أعيان». «شرحه» ١٠٨/٣.

ويجوز أن تقول: جاء الزيدان نفسُهما، أو نفساهُما. فتؤكد المثنى بالإفراد والتثنية. انظر «البهجة المرضية» ص٢٥٨.

(٢) «وكلًّا» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: اذكر، الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلا، كلتا، جميعاً» معطوفات على «كل» بعاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «موصلا» الآتي «موصلا» حال من كل وما عطف عليه.

(٣) المدار في كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه على العامل، فالمثال الذي ذكره الشارح ـ وهو «جاء زيد كله» ـ لا يصح؛ لأن المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان، لكن لو قلت: «اشتريت العبد كله» أو قلت: «اشتريت الجارية كلها» كان صحيحًا، لأن الشراء قد يتعلق بالبعض.

(4) وتُعرب «كلا» و«كلتا» توكيداً لما قبلَه مرفوعاً بالألف؛ لأنه ملحقٌ بالمثنى، وهو مضاف، و«هما» ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(5) ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناءً بنية الإضافة، ويجوز أن تُضاف إلى ظاهرٍ مثل المؤكَّد كقول كثيِّر:

يا أشبَهَ النـاسِ كـلِّ النـاسِ بـالقـمـرِ

٥٢٣ ـ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ(١)

أي: استعملَ العربُ ـ للدلالة على الشُّمُولِ ككل ـ «**عَامَّة**» مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو: «جَاءَ القَوْمُ عَامَّتُهم»، وقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عَدَّهَا سيبويه(2)، وإنما قال: «مثل النافله» لأن عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يُشبه النافلة، أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها(3).

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا(٤)

أي: يُجَاء بَعْدَ «**كل**» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول؛ فيؤتى بـ«**أجمع**» بعد «كُلِّهِ» نحو: «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ» وبـ«جَمْعَاء» بعد «كُلِّهَا»، نحو: «جَاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ»، وبـ«أَجْمَعِين» بعد «كُلِّهِمْ» نحو: «جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهم أجْمَعُون»، وبـ«جُمَعَ» بعد «كُلِّهِنَّ» نحو: «جَاءَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

---

(١) «واستعملوا» فعل وفاعل «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «ككل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: فاعله، الآتي «فاعله» مفعول به لاستعملوا «من عم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً «في التوكيد» جار ومجرور متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله أيضاً، ومثل مضاف، و«النافلة» مضاف إليه.

(2) «الكتاب» ١/ ٣٧٦ و٢/ ١١٦ وليس صريحاً بل من مفهوم كلامه، والله أعلم.

(3) قال الأشموني في «شرحه» ٣/ ١١١:

وعدّ هذا اللفظ (مثل النافلَهْ) أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنّ أكثرَهُم أغفَلَهُ، لكنْ ذكره سيبويه، وهو من أجلِّهم، فلا يكون حينئذٍ نافلةً على ما ذكروه.

فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في «النافلة»، أي: تصلح مع المؤنث والمذكّر، فتقول: اشتريتُ العبدَ عامَّتَهُ، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢]. ا.هـ.

وأنت ترى أن الشارح أغفل التفسيرَ الثاني لـ«نافلة» الذي ذكره الأشموني، وقد اقتَصَرَ عليه السيوطي في «البهجة» ص٢٥٨، ومن قبله ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ١٥٩.

وقد رأى المبرد أن «عامة» ليست توكيداً بل هي بمعنى «أكثَرُ». فتكون على رأيه بدلَ بعضٍ من كلّ.

(٤) «وبعد» ظرف متعلق بقول: أكدوا، الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه «أكدوا» فعل وفاعل «بأجمعا» جار ومجرور متعلق بأكدوا «جمعاء، أجمعين، ثم جمعا» معطوفات على «أجمعا» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

٥٢٥ ـ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ[١]

أي: قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ «أجْمَعَ» في التوكيد غيرَ مسبوقة بـ«كُلّه» نحو: «جَاءَ الجيْشُ أجْمَعُ»، واستعمالُ «جمعاء» غيرَ مسبوقة بـ«كُلّها» نحو: «جَاءَت القَبِيلَةُ جَمْعَاءُ»، واستعمالُ «أجمعين» غيرَ مسبوقةٍ بـ «كُلّهم» نحو: «جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون»، واستعمالُ «جُمَعَ» غيرَ مسبوقةٍ بـ«كلهن» نحو: «جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعُ»[2] وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله: [الرجز]

ش٢٨٩ ـ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعَا إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[٣]

---

(١) «ودون» ظرف متعلق بقوله: يجيء، الآتي، ودون مضاف، و«كل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «أجمع» فاعل يجيء «جمعاء، أجمعون، ثم جمع» معطوفات على «أجمع» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

(2) وقد يُتبَعُ «أجمع» وأخواته بـ«أكتع» و«كتعاء» و«أكتعين» و«كُتَع»، وقد يُتبَعُ «أكتع» وأخواته بـ«أبصع» و«بصعاء» و«أبصعين»، و«بُصَع»، وقد يُتبَعُ «أبصع» بـ«أبتع» و«بتعاء» و«أبتعين»، و«بُتَع».
والترتيب: أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ وأخواتها واجبٌ، وما خالفَهُ شاذٌّ.

(٣) هذه الأبيات لراجز لا يُعلم اسمه.
اللغة: «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف، بالتحريك، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز هنا أن يكون علمًا، وأن يكون باقيًا على وصفيته «حولاً» عامًا «أكتعاً» تامًّا كاملاً، وقد قالوا: «أتى عليه حول أكتع» أي: تام، كذا قال الجوهري.
الإعراب: «**يا**» حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به «**ليتني**» ليت: حرف تمن، والنون للوقاية، والياء اسم ليت «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**صبيًّا**» خبر كان «**مرضعًا**» نعت لصبي، وجملة «**كان**» واسمه وخبره في محل رفع خبر «ليت» «**تحملني**» تحمل: فعل مضارع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «**الذلفاء**» فاعل تحمل «**حولاً**» ظرف زمان متعلق بتحمل «**أكتعا**» توكيد لقوله: حولاً، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتًا له «**إذا**» ظرف ضمن معنى الشرط، وجملة «**بكيت**» في محل جر بإضافة إذا إليها «**قبلتني**» قبل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الذلفاء، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «**أربعا**» مفعول ثان، وأصله نعت لمحذوف، والجملة لا محل لها جواب «إذا» الشرطية غير الجازمة «**إذاً**» حرف جواب «**ظللت**» ظل: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**الدهر**» ظرف زمان متعلق بأبكي «**أبكي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر ظل «**أجمع**» توكيد للدهر.
الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد، الشاهد الأول ـ وهو =

٥٢٦ ـ وإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ(١)

مذهَبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرةِ: سواء كانت محدودَةً: كيوم، وليلة، وشهر، وحَوْل، أو غَيْرَ محدودَةٍ: كوَقْتٍ، وَزَمنٍ، وحِينٍ.

ومذهبُ الكوفيين ـ واختاره المصنف ـ جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْراً كُلَّهُ»، ومنه قوله:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا [ش٢٨٩]

وقولُه: [الرجز]

ش٢٩٠ ـ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أجمَعَا(٢)

= المراد هنا ـ في قوله: «الدهر.. أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكده أولاً بكل. والثاني في قوله: «حولاً أكتعاً» فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك، وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يأبون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير محدودة، وسيأتي هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن، والثالث في قوله: «الدهر أبكي أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

(١) «وإن» شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد، وتوكيد مضاف، و«منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور، والفعل ـ الذي هو قُبل ـ مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاة» جار ومجرور متعلق بقوله: المنع، الآتي، ونحاة مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع، ويروي بعض من يستشهد به قبله:

إنَّا إذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا

اللغة: «خطافنا» الخطاف، بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء: هو الحديدة المعوجة تكون في جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسُمع له صوت، والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يُسمع له صوت، «صرت» صوتت «البكرة» بفتح فسكون هنا: ما يُستقى عليها الماء من البئر.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**صرت**» صر: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**البكرة**» فاعل صرت «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بصرت «**أجمعا**» تأكيد لقوله: يومًا.

الشاهد فيه: قوله: «يومًا أجمعا» حيث أكد قوله: «يومًا» ـ وهو نكرة محدودة ـ بقوله: «أجمعا» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم، ولا أصل له عندهم حتى يلتمسوا له مخلصًا.

٥٢٧ ـ وَاغْنَ بِكِلْتَا في مثنًّى وَكِلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا[١]

قد تقدَّمَ أن المثنى يؤكد بـ «النفس أو العين» وبـ«كلا وكلتا» ومَذْهَبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك، فلا تقول: «جاء الجيشانِ أجْمَعَانِ» ولا «جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ» استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون[2].

٥٢٨ ـ وَإنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ بالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فبَعْدَ المُنْفَصِلْ[٣]

٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا[٤]

لا يجوز توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بالنفس أو العين، إلا بعد تأكيده بضميرٍ منفصلٍ، فتقول: «قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أعينُكم» ولا تقل: «قوموا أنفُسُكم».

فإذا أكَّدْتَهُ بغير النفس والعَيْن لم يلزم ذلك؛ تقول: «قوموا كُلُّكُمْ» أو «قُومُوا أنْتُمْ كُلُّكُم».

وكذا إذا كان المؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ، بأن كان ضميرَ نصبٍ أو جرٍّ، فتقول: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، أو عينِكَ، ومَرَرتُ بِكُمْ كلِّكُمْ، ورأيتُكَ نَفْسَك، أو عينَكَ، ورأيتكم كُلَّكُمْ».

---

(١) «اغن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق بـ«اغن» «في مثنى» جار ومجرور متعلق بـ«اغن» أيضاً «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق بـ«اغن» أيضاً، ووزن مضاف، و«فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله: «وزن فعلاء».

(2) والأخفش من البصريين، وحُجَّتُهم القياس، مع إقرارهم بعدم وروده سماعاً.

(٣) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعة في جواب الشرط، بعد: ظرف متعلق بمحذوف تقديره: فأكد بهما بعد المنفصل، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وبعد مضاف، و«المنفصل» مضاف إليه.

(٤) «عنيت» فعل وفاعل «ذا» مفعول به لعنيت، وذا مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «وأكدوا» فعل وفاعل «بما» جار ومجرور متعلق بأكدوا «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلًّا بالباء، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «والقيد» مبتدأ «لن» نافية ناصبة «يلتزما» يلتزم: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو القيد.

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ «ادْرُجِي ادْرُجِي»(١)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي التوكيد، وهو: التوكيدُ اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به، نحو: «ادْرُجِي ادْرُجِي»، وقوله: [الطويل]

ش٢٩١ ـ فأيْنَ إلَى أيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ ـ أَتَاكِ ـ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ(٢)

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١](٣).

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلّا مَعَ اللَّفْظِ الّذِي بِهِ وُصِلْ(٤)

---

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «من التوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في قوله: «لفظي» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق؛ إذ هو منسوب «لفظي» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو لفظي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يجي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «مكرراً» حال من الضمير المستتر في يجيء «كقولك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقول مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «ادرجي» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «ادرجي» توكيد لسابقه.

(٢) هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين.

الإعراب: «**فأين**» اسم استفهام مبني على الفتح في محل جر بإلى محذوفٍ يدل عليها ما بعدها، والأصل: فإلى أين.. إلخ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**إلى أين**» توكيد لفظي «**النجاة**» مبتدأ مؤخر «**ببغلتي**» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**أتاك**» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به «**أتاك**» توكيد لفظي «**اللاحقون**» فاعل أتى الأول «**احبس**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**احبس**» توكيد لفظي.

الشاهد فيه: قوله: «إلى أين إلى أين» وقوله: «أتاك أتاك» وقوله: «احبس احبس» ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

(٣) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ من باب التوكيد اللفظي، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط فيه أن يكون اللفظ الثاني دالًّا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك، فإن الدك الثاني غير الدك الأول، والمعنى دكًّا حاصلاً بعد دك، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معًا حال، وهو مؤول بنحو: مكررًا دكها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم: جاء القوم رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب بابًا بابًا.

(٤) «ولا» ناهية «تعد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لفظ» مفعول به لتعد، ولفظ مضاف، و«ضمير» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لفظ» الواقع مفعولاً به، ومع مضاف، وقوله: «اللفظ» مضاف إليه «الذي» نعت =

أي: إذا أريد تكريرُ لفظِ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجُزْ ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكَّدِ بما اتصلَ بالمؤكِّدِ، نحو: «مررت بِكَ بِكَ، ورغبت فِيهِ فِيهِ» ولا تقول: «مررت بِكَكَ».

٥٣٢ ـ كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى[١]

أي: كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذي ليس للجواب، يجب أن يُعَاد مع الحرف المؤكِّدِ ما يتصل بالمؤكَّدِ، نحو: «إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم» و«في الدار في الدار زيد»، ولا يجوز «إنَّ إنَّ زيداً قائم»[٢]، ولا «في في الدار زيد».

فإن كَان الحرفُ جواباً ـ **كَنَعَمْ، وَبَلَى، وجَيْرِ، وَأَجَلْ، وإي، ولا** ـ جاز إعَادَتُهُ وَحْدَه، فيقال لك: «أقام زيد؟» فتقول: «نعم نعم» أو «لا لا»، و«ألم يقم زيد؟» فتقول: «بَلَى بَلَى»[٣].

= للفظ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» منصوب على الاستثناء، أو بالرفع: نعت للحروف، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تحصلا» فعل ماض، والألف للإطلاق «به» جار ومجرور متعلق بتحصل «جواب» فاعل تحصل، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كنعم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنعم «وكبلى» جار ومجرور معطوف على «كنعم».

(٢) قد ورد شاذًّا قول الشاعر:

إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيمَا

(٣) من ذلك قول جميل بن معمر العذري:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام:

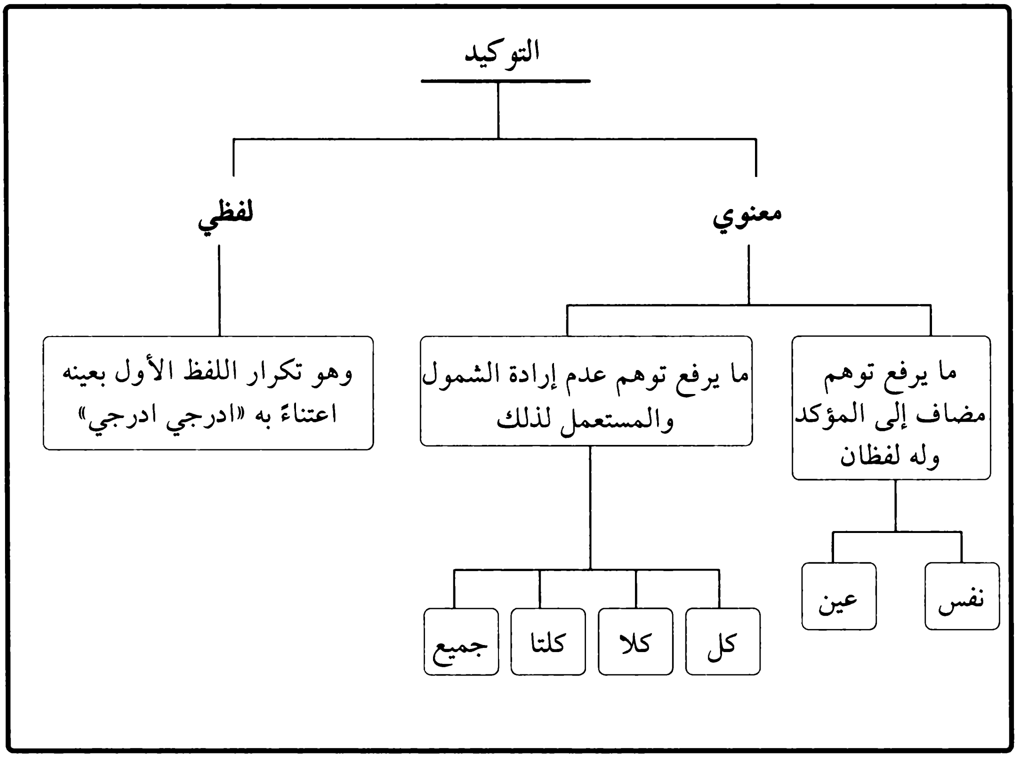
الأول: ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعًا، وذلك أربعة أحرف، وهي: نَعَم، وجَيْر، وأجَل، وإي، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة: تصديق المخبر، أو إعلام المستخبر، أو إيعاد الطالب.

والقسم الثاني: ما لا يقع إلا بعد الإيجاب، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولاً.

والقسم الثالث: ما لا يقع إلا بعد النفي، وهو «بلى» خاصة.

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِـيـرٍ اتَّـصَـلْ[١]

أي: يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضميرٍ متصلٍ: مرفوعاً كَان، نحو: «قمتَ أنتَ»، أو منصوباً، نحو: «أكْرَمْتَنِي أَنَا»، أو مجروراً، نحو: «مررت بِهِ هُوَ» والله أعلم.



(١) «ومضمر» بالنصب: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وبالرفع: مبتدأ، وعلى كل حال هو مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت لضمير الرفع «قد» حرف تحقيق «انفصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً، والجملة لا محل لها صلة الموصول «أكد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأكد «كل» مفعول به لأكد، وكل مضاف، و«ضمير» مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه.

العَطْفُ

٥٣٤ ـ العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ[(١)]

٥٣٥ ـ فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ[(٢)]

العطفُ كما ذكر ضربان، أحدهما: عطف النَّسَقِ، وسيأتي. **والثاني**: عطف البَيَانِ[(3)]، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان: هو التابع، الجامد، المُشْبِهُ للصفة في إيضاح[(٤)] متبوعه وعدم استقلاله، نحو: [الرجز]

ش٢٩٢ ـ أَقْسَمَ بِالله أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[(٥)]

---

(١) «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«بيان» مضاف إليه «أو» عاطفة «نسق» معطوف على «ذو بيان» «والغرض» مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفية الزمانية «بيان» خبر المبتدأ، وبيان مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «فذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ «شبه» نعت لـ«تابع» و«شبه» مضاف، و«الصفة» مضاف إليه «حقيقة» مبتدأ، وحقيقة مضاف، و«القصد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمنكشفة «منكشفة» خبر المبتدأ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع.

(3) إنما سمي «عطف البيان»؛ لأنه يبين متبوعه كالنعت. قاله المكودي ص٢٢٥.

(٤) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، وأن أشهرها أربعة، الأول: توضيح متبوعه، وهذا يكون في المعارف، كأقسم بالله أبو حفص عمر. والثاني: تخصيص متبوعه، وهذا يكون في النكرات، نحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عند من جوز مجيء عطف البيان في النكرات. والثالث: المدح، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكر هذا صاحب الكشاف. والرابع: التأكيد، وذلك كما في قول الشاعر:

لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا

ذكره بعضهم، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول.

(٥) هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة، بفتح الكاف وسكون الياء المثناة، وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ =

فـ«عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ، لأنه مُوضح لأبي حفص.

فخرج بقوله: «الجامد» الصِّفَةُ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيدُ، وعَطْفُ النّسَقِ؛ لأنهما لا يُوضحانِ متبوعَهُمَا، والبدلُ الجامد؛ لأنه مستقل.

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي(١)

لَمَّا كان عطفُ البيانِ مُشْبِهاً للصفة، لزم فيه موافَقَةُ المتبوعِ كالنعت، فيوافقه في: إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جَمْعِهِ.

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ(٢)

= وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نقباء، فاحملني، فقال عمر: كذبت، والله ما بها من نَقَب ولا دَبَر، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول هذا الرجز، وعمر ﷺ مقبل من أعلى الوادي، فسمعه، فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، كذا قال المَرْزُباني في «معجم الشعراء»، وما نحسب القصة على هذا التفصيل، فإن فيها ما لا نسيغه.

اللغة: «نقب» مصدر نقب، من باب فرح، وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر، من باب مرض، وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب «فجر» حنث في يمينه.

الإعراب: «**أقسم**» فعل ماض «**بالله**» جار ومجرور متعلق بأقسم «**أبو**» فاعل أقسم، وأبو مضاف، و«**حفص**» مضاف إليه «**عمر**» عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله: «أبو حفص».

الشاهد فيه: قوله: «أبو حفص عمر» فإن الثاني عطف بيان للأول.

(١) «فأولينه» أولِ: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من وفاق» جار ومجرور متعلق بأولينه، ووفاق مضاف، و«الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأولينه «من وفاق» جار ومجرور متعلق بقوله: «ولي» الآتي في آخر البيت، ووفاق مضاف، و«الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «يكونان معرفين» مضارع ناقص واسمه وخبره، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية، وهذا المصدر مجرور بالكاف، والتقدير: ككونهما معرفين.

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك[1]، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيانٍ لماءٍ.

٥٣٨ ـ وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»[2]

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «البَكْرِيِّ» ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ[3]

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بَيَانٍ جاز أن يكون بَدَلًا، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً».

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ[4]:

---

(1) لأنّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيحَ به؛ نحو «لبستُ ثوباً جُبّةً». هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور.
«شرح الأشموني» ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧، وانظر «شرح المرادي» ٢/ ٩٨٩.

(2) «وصالحاً» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو قوله: «يرى» الآتي «لبدلية» جار ومجرور متعلق بصالح «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بيرى، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبني على الضم في محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(3) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف، و«بشر» مضاف إليه «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف، و«البكري» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضي» الباء زائدة، والمرضي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(4) **ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً بأحد أمرين؛ الأمر الأول**: أن يكون التابع غير مستغنى عنه. **الأمر الثاني**: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يُوضع يعمرا مع كونه منصوبًا موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يُوضع بشر مع كونه علمًا وليس مقترنًا بأل موضع البكري، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبرًا وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو: «علي سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً.

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع مُنَادًى، نحو: «يا غُلَامُ يَعْمُرَا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البَدَل على نيَّة تكرار العامل، فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم، لأنه لو لُفِظَ بـ«يا» معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوعُ بأل وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل، نحو: «أَنَا الضّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ»، فيتعين كون «زيد» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز كونُه بدلاً من «الرجل»؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٍ، وهو لا يجوز، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أَنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ» قولُه: [الوافر]

ش٢٩٣ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

---

(١) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل، فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلَّى، فلا يحتاج إلا مفعولاً واحدًا «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، وكان قد قتله سبع بن الحسحاس الفقعسي، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسي جد المرار، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله.

المعنى: يقول: أنا ابن الرجل الذي ترك بشرًا البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

الإعراب: «**أنا**» مبتدأ «**ابن**» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«**التارك**» مضاف إليه، والتارك مضاف، و«**البكري**» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**بشر**» عطف بيان على البكري «**عليه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**الطير**» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب: إما مفعول ثان للتارك، وإما حال من البكري «**ترقبه**» ترقب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الطير، والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير «**وقوعا**» حال من الضمير المستتر في «ترقبه».

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله: «البكري» ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

فبشر: عطفُ بَيَانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ».

وأشار بقوله: «**وليس أن يُبْدَل بالمَرْضِيِّ**» إلى أنَّ تجويز كَوْنِ «بِشْرٍ» بدلاً غيرُ مَرْضِيٍّ، وقصد بذلك التنبيهَ على مذهب الفَرَّاء والفارسي[١].

---

(١) مذهب الفراء والفارسي جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العَلَم، وذلك نحو: «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز في «أنا ابن التارك البكري بشر» أن يُجعل بشر بدلاً؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول: أنا ابن التارك بشر، بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذي هو علم، ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان: أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، لكن مذهب الفراء والفارسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء، لا جرم لم يجيزوا في «بشر» إلا وجهًا واحدًا، وهو أن يكون عطف بيان، ولهذا تجد المصنف يقول: «وليس أن يُبدَل بالمرضيِّ».

عَطْفُ النَّسقِ

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ(١)

عطفُ النسق(2): هو التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أحَدُ الحروف التي سنذكرها، كـ «اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ».

فخرج بقوله «المتوسط. . . إلى آخره» بقيةُ التوابعِ.

٥٤١ ـ فَالعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا ... حَتَّى أَمَ اوْ كـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»(٣)

---

(١) «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر، وعطف مضاف، و«النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جارة لقول محذوف. اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «وثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول: مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(2) قال المكودي: النَّسَقُ في اللغة: النظم. «شرحه» ص٢٢٦.

وقال السيوطي: هو بفتح السين مصدر «نسقتُ الكلام أنسقه»، أي: عطفت بعضه على بعضٍ، والمصدر بالتسكين. كذا في «البهجة» ص٢٦٣. وهو خطأ لم يفطن له المحقِّق!

وقال الصبان: وأما النسق فقال الفاكهي: اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين. ا.هـ.

والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض.

وفي «الفارضي» أنَّ النَّسَقَ بالتحريك مصدرٌ.

وقيل: النَّسق بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملابسة، أي: عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته. «حاشية الصبان» ٣/ ١٣١.

(٣) «فالعطف» مبتدأ «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: «بواو» بناء على رأي من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور، أو هو حال المبتدأ بناء على مذهب سيبويه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم، فا، حتى، أم، أو» قصد لفظهن: معطوفات على قوله: بواو، بعاطف مقدر في الجميع «كفيك» الكاف جارة لقول محذوف، فيك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «ووفا» الواو عاطفة، وفا: معطوف على صدق، وقصر وفا للضرورة، وأصله وفاء، وتقدير الكلام: كقولك: فيك صدق ووفا، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك.

حُرُوفُ العطف على قسمين:

أحدهما: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي:

الواو، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، و«**ثُمَّ**» نحو: «جَاءَ زيد ثُمَّ عمرو»، **والفَاءُ،** نحو: «جَاءَ زَيْدٌ فعمرو»، و«**حَتَّى**»، نحو: «قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ»، و«**أَمْ**»، نحو: «أَزَيْدٌ عندك أَمْ عمرو؟»، و«**أَوْ**» نحو: «جَاءَ زيد أوْ عمرو»[1].

والثاني: ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله:

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لكِنْ كَـ «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»[٢]

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً».

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقاً أَوْ سَابِقَا فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا[٣]

لمَّا ذكر حُرُوفَ العطفِ التِّسْعَة شَرَعَ في ذكر معانيها.

---

(1) كان ينبغي أن يُقَيّد «أم» و«أو» بأن لا يقتضيا إضراباً، فإن اقتضياه كانا من القسم الثاني الذي سيذكره، وهو ما يُشرِّك لفظاً لا معنىً، وقيل: دلالتهما على الإضراب قليلة.
انظر «شرح المرادي» ٢/ ٩٩٤، «شرح الأشموني» ٣/ ١٣٢ ـ ١٣٣، «شرح المكودي» ص٢٢٦، «أوضح المسالك» ٣/ ١٨٥.

(٢) «وأتبعت» أتبع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لفظاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «فحسب» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، حسب، بمعنى كاف هنا: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: فكافيك هذا، مثلاً «بل» فاعل أتبعت «ولا، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر في الثاني «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف الواو «امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على «امرؤ»، والطلا ـ بفتح الطاء مقصوراً، بزنة عصا وفتى ـ ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: الطلا هو ولد البقرة الوحشية، وقيل: هو ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، مثل سبب وأسباب.

(٣) «فاعطف» الفاء للتفريع، اعطف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق باعطف «لاحقاً» مفعول به لاعطف «أو» عاطفة «سابقاً» معطوف على قوله: لاحقاً «في الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقاً، ولاحقاً» «أو» عاطفة «مصاحباً» معطوف على سابقاً «موافقاً» نعت لقوله: مصاحباً.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحْتَمَلَ كَوْنَ «عمرو» جاء بعد «زيد»، أو جاء قبله، أو جاء مُصَاحِباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة(1)، نحو: «جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه»، فَيُعْطَفُ بها: اللاحِقُ، والسابِقُ، والمصاحِبُ.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧](٢).

٥٤٤ ـ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هذَا وَابْنِي»(٣)

اختصَّتِ الوَاوُ ـ من بين حروف العطف ـ بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه(٤)، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» ولو قلت: «اختصم زيد» لم يجز، ومثله: «اصْطَفَّ هذا وابني، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف(5)؛ فلا تقول: «اختصم زيد فعمرو».

---

(1) استعمال الواو في المعية أكثر، وفي تقدُّم ما قبلها كثير، وفي تأخُّره قليل، فتكون عند التجرّد عن القرائن للمعية بأرجحية. انظر «حاشية الصبان» ٣/ ١٣٥.

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب كما يقول الكوفيون، لكان هذا الكلام اعترافًا من الكفار بالبعث بعد الموت؛ لأن الحياة المرادة من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عُرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم: «ونحيا» هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعًا، فدلت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب؛ لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

هذا، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها، فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه، ويليه أن يكون المعطوف عليه سابقًا، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخرًا.

(٣) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل المنفي وهو «لا يغني» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول محذوف، واصطف: فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.

(٤) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد، مثل الاشتراك والاصطفاف والاختصام في أمثلة الشارح، ومما اختصت به الواو أنها تعطف عاملاً قد حُذف وبقي معموله، كما قالوه في: «وزجَّجنَ الحواجبَ والعُيونا» وسيأتي هذا قريبًا.

(5) لأن المعانيَ التي تتضمّنُها الفاء وغيرُها من الحروف تتناقض مع كون الحكم لا يقوم إلا بمتعدِّد.

٥٤٥ ـ وَالفَاءُ لِلتّرْتِيبِ باتِّصَالِ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بانْفِصَالِ(١)

أي: تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به(2)، **و«ثُم» على تأَخُّرِهِ عنه منفصلاً**، أي: مُتَراخِياً عنه، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]، و«جاء زيد ثم عمرو» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

٥٤٦ ـ وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عطفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ(٣)

اختصَّتِ الفاء بأنها تَعْطف(٤) ما لا يَصْلُحُ أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ

---

(١) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم للترتيب بانفصال» مثل الشطر الأول في الإعراب.

(2) وهو ما يُسمى «التعقيب»، وهو في كلّ شيءٍ بحسَبِه. والاتصالُ به الذي ذكَرَهُ نسبيٌّ يختلف من أمرٍ إلى آخَرَ. تقول: «تَزَوَّجَ زيدٌ فَوُلِدَ له» فتأتي بالفاء لتُفِيدَ أن الولادة لم تتأخَّر عن الزواج إلا بمقدار ما يلزمه الحمل، فهيَ متصلةٌ بالزواجِ عبرَ لازمِها الذي كأنه منها وهو الحمل.
ويلزمُ أحياناً تأويل ما يردُ مما فيه عدمُ اتصالٍ مع استعمال الفاء؛ كقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] لأن الإهلاك متأخرٌ عن مجيء البأس؛ لأنه نتيجته، والتأويل: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا.
وكقوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥] وجعلُهُ أسوَدَ ليس متصلاً بإخراجه، والتأويل:
أ ـ مُدّة كونه أخضَرَ يانعاً متصلةٌ بالإخراج.
ب ـ أخرج المرعى، فمضت مدة، فجعله غثاءً.
جـ ـ إن الفاء قد تنوبُ منابَ «ثم» فتحمل معنى الترتيب بانفصال.

(٣) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفاء» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «صلة» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة «على الذي» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «الصلة» خبر أن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل استقر، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعموليها لا محل لها صلة الذي.

(٤) ومما اختصت به الفاء أنها تعطف المفصَّل على المجمل مع اتحادهما معنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥] والترتيب في مثل هذا ذِكري لا معنوي.

على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: «الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب زيد» لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فَاسْتُغْنِيَ بها عن الرابط، ولو قلت: «الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيد الذبابُ» جاز؛ لأنك أتيْتَ بالضمير الرابط.

٥٤٧ ـ بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا يَكُونُ إلَّا غَايَةَ الذِي تَلَا[١]

يُشْتَرط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له: في زيادة أو نَقْصٍ، نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ»[2].

٥٤٨ ـ وَ«أَمْ» بها اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ[٣]

«أم» على قسمين: منقطعة، وستأتي، **ومتصلة**، وهي التي تقع بعد همزة التسوية[4]،

---

(١) «بعضاً» مفعول به مقدم لقوله: «اعطف» الآتي «بحتى» جار ومجرور متعلق باعطف «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على كل» جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً «ولا» الواو للحال، لا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «إلا» أداة استثناء ملغاة «غاية» خبر يكون، وغاية مضاف، و«الذي» اسم موصول مضاف إليه «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة لا محل لها صلة الذي، وجملة يكون واسمه وخبره في محل نصب حال.

(2) الصواب أن يقول: أن يكون بعضاً مما قبلَهُ «أو» غايةً له في زيادة أو نقص.. فلا أدري أهو خطأُ نُسّاخٍ تعاقبت عليه الطبعاتُ، أم سبقُ قلم من الشارح رحمه الله؛ إذ إن مما هو بعضٌ مما قبله لا يُشتَرَطُ أن يكون غايةً في زيادة أو نقص، كقولك: «أعجبني الكتابُ حتى غلافُهُ» فهل غلافُهُ قمةُ ما فيه، أم أدنى ما فيه؟ ثم إن الزيادة والنقص قد يكونان حسيَّين، وقد يكونان معنويَّين.
وليس في «حتى» إلا مُطلَق الجمع، وليس فيها ترتيبٌ زمنيٌّ، فقد تقول: «مات الناسُ حتى آدمُ» مع أنه من أوائلهم موتاً!

(٣) «وأم» قصد لفظه: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: اعطف، الآتي «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إثر» ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف، وإثر مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«التسوية» مضاف إليه «أو» حرف عطف «همزة» معطوف على همز «عن لفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «مغنية» الآتي، ولفظ مضاف، و«أي» مضاف إليه «مغنية» نعت لهمزة.

(4) همزة التسوية هي الداخلة على جملةٍ يصحّ أن يحلّ المصدر محلَّها، كقولك في الآية التي سيذكُرُها: سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا.

نحو: «سَوَاءٌ عَلَيّ أَقُمْتَ أَمْ قَعدْتَ» ومنه قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١][١] والتي تقع بعد همزة مُغْنِية عن «أيٍّ» نحو: «أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرٌو؟» أي: أيُّهُمَا عندك؟

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إنْ ... كَانَ خَفَا المعْنَى بحَذْفِهَا أُمِنْ[٢]

أي: قد تُحْذَف الهمزة ـ يعني هَمْزَةَ التسوية، والهمزةَ المغنية عن أيٍّ ـ عند أمْن اللبسِ، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءةُ ابن مُحَيْصِن: «سواءٌ عليهم أنذرتَهم أَمْ لم تُنْذِرْهم» بإسقاط الهمزة من «أنذرتهم»[3]، وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٩٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[٤]

أي: أَبِسَبْعٍ؟

---

(١) يجوز لك في هذا الأسلوب أن تعرب «سواء» خبرًا مقدمًا وما يلي الهمزة في تأويل مصدر مبتدأ مؤخرًا، ويجوز العكس بأن تجعل سواء مبتدأ والمصدر المؤول خبره.

(٢) «وربما» رب: حرف تقليل، ما: كافة «أسقطت» أسقط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «الهمزة» نائب فاعل أسقط «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضرورة: اسم كان، وخفا مضاف، و«المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله: «أمن» الآتي، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «خفاء المعنى» والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) ذكر القراءةَ ابنُ جني في «المحتسب» ١/ ٥٠ دون نسبةٍ، وذكر توجيهها، وذكرَها لابن محيصن وزادَ عليه الزهريَّ أبو حيان في «البحر المحيط» ١/ ١٧٥.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين.

الإعراب: «**لعمرك**» اللام للقسم، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي، وعمر مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**ما**» نافية «**أدري**» فعل مضارع يتطلب مفعولين، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله: «بسبع» الآتي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**وإن**» الواو واو الحال، إن زائدة «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**داريًا**» خبره «**بسبع**» جار ومجرور متعلق بقوله: «رمين» الآتي «**رمين**» رمى: فعل ماض، ونون النسوة فاعل «**الجمر**» مفعول به لرمين «**أم**» عاطفة «**بثمان**» جار ومجرور معطوف على قوله: «بسبع».

الشاهد فيه: قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ «أي» وأصل الكلام: أبسبع رمين... إلخ، وإنما حذفها اعتمادًا على انسياق المعنى وعدم خفائه.

٥٥٠ ـ وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ   إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ[١]

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزةُ التسويةِ، ولا همزةٌ مُغْنِيَةٌ عن أي؛ فهي مُنْقَطِعَة، وتفيد الإضرابَ كبَلْ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣] أي: بل يقولون: افتراه، ومثلُه: «إنَّهَا لَإِبلٌ أَمْ شَاءٌ» أي: بل هي شاءٌ[2].

٥٥١ ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأبْهِمِ   وَاشْكُكْ وإضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي[٣]

أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو: «خُذْ مِنْ مالِي دِرْهَماً أو ديناراً».

وللإباحة، نحو: «جَالِسِ الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ»، والفرقُ بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لا تَمْنَع الجمعَ، والتخيير يمنعه[4].

وللتقسيم، نحو: «الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف».

---

(١) «بانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله: وفت، الآتي «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع، ومعنى مضاف، و«بل» قصد لفظه: مضاف إليه «وفت» وفى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «إن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: خلت، الآتي «قيدت» قيد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أم» والتاء للتأنيث، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أم» والجملة في محل نصب خبر «تك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(2) وتختلف عن «بل» بالمعنى، فـ«بل» تفيد إثباتَ الحكم لِما بعدَها ونفيَهُ عما قبلها، و«أم» المنقطعة لا تفيدُ ذلك، أفترى أن معنى الآية التي ساقها إثبات كون القرآن مفترى؟ بل هي تفيد أن ما بعدها استفهامٌ مستأنَفٌ بعد كلامٍ قَبْلَها، فالآية: القرآن لا ريب فيه، وهم يقولون: افتراهُ أفَلا تراهم يقولون ذلك؟

(٣) «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبح، قسم» معطوفان على خير بعاطف مقدّر مع كل منهما «بأو» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم، واشكك» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب، والجملة من نمي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(4) التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب الصريح أو المقدَّر.

والمقدّر كقولك: درهماً أو ديناراً. أي: خُذْ درهماً أو ديناراً.

وللإبهام على السامع، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنْتَ عالماً بالجائي منهما وقَصَدْتَ الإبهام على السامع، [ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾] [سبأ: ٢٤].

وللشك، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكًّا في الجائي منهما.

وللإضراب، كقوله: [البسيط]

ش٢٩٥ ـ مَاذَا تَرَى في عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلَّا بِعَدّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُك قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي[1]

أي: بل زادوا[2].

(١) هذان البيتان لجرير بن عطية، يقولهما لهشام بن عبد الملك.
اللغة: «عيال» يعني بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت.
الإعراب: «**ما**» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «**ذا**» اسم موصول: خبر المبتدأ «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف، ويجوز أن يكون قوله: «ماذا» كله اسم استفهام مفعولاً مقدماً لترى «**في عيال**» جار ومجرور متعلق بترى «**قد**» حرف تحقيق «**برمت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لعيال «**بهم**» جار ومجرور متعلق ببرمت، «**لم**» نافية جازمة «**أحص**» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**عدتهم**» عدة: مفعول به لأحص، وعدة مضاف، والضمير مضاف إليه «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**بعداد**» جار ومجرور متعلق بأحص «**كانوا**» كان: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «**ثمانين**» خبر كان «**أو**» حرف عطف بمعنى بل، وقيل: هي بمعنى الواو «**زادوا**» فعل وفاعل «**ثمانية**» مفعول به لزاد «**لولا**» حرف امتناع لوجود «**رجاؤك**» رجاء: مبتدأ خبره محذوف وجوبًا، ورجاء مضاف، والكاف مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**قتلت**» فعل وفاعل «**أولادي**» أولاد: مفعول به لقتل، وأولاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: «أو زادوا» حيث استعمل فيه «أو» للإضراب بمعنى بل.

(2) وأتى الناظم بمعنى الإضرابِ فيها يذكُرُه بـ«نُمِيَ» أي: نُسِبَ؛ ليُشير إلى أنه ليس مُجمَعاً عليه بل رآه الكوفيون، وأبو علي [الفارسي]، وابن برهان، وابن جني.
انظر «شرح الأشموني» ٣/١٥٦ ـ ١٥٧، و«شرح المرادي» ٢/١٠٠٩.

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا[١]

قد تُستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمْنِ اللَّبْسِ[2]، كقوله: [البسيط]

ش٢٩٦ ـ جَاءَ الخِلَافَةَ أوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[٣]

أي: وكانت له قَدَراً.

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ «أوْ» في القَصْدِ «إمَّا» الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ «إمَّا ذي وَإمَّا النَّائِيَهْ»[٤]

يعني: أن «إمَّا» المسبوقَةَ بمثلها تفيد ما تفيده «أو» من التخيير، نحو: «خذ من مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً»، والإباحة، نحو: «جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ»، والتقسيم، نحو: «الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف»، والإبهام والشك، نحو: «جاء إما زيد وإما عمرو».

---

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف، وذو مضاف، و«النطق» مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «للبس» جار ومجرور متعلق بقوله: منفذاً، الآتي «منفذاً» مفعول أول ليلفي، ومفعوله الثاني محذوف، وجواب «إذا» محذوف.

(2) وهو مذهب الجرميّ والأخفش وبعض الكوفيين.

(٣) هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «قدر» بفتحتين، أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «**جاء**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح «**الخلافة**» مفعول به لجاء «**أو**» عاطفة بمعنى الواو «**كانت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الخلافة «**له**» جار ومجرور متعلق بقوله: «قدرًا» الآتي «**قدرًا**» خبر كان «**كما**» الكاف جارة، ما: مصدرية «**أتى**» فعل ماض «**ربه**» رب: مفعول به مقدم على الفاعل، ورب مضاف، والهاء مضاف إليه «**موسى**» فاعل أتى «**على قدر**» جار ومجرور متعلق بأتى.

الشاهد فيه: قوله: «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو، ارتكاناً على انفهام المعنى وعدم وقوع السامع في لبس.

(٤) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بمثل «إما» قصد لفظه: خبر المبتدأ «الثانية» نعت لإما «في نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً «إما» حرف تفصيل «ذي» اسم إشارة للمفردة المؤنثة: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: إما هذه لك، مثلاً «وإما» عاطفة «النائية» معطوف على ذي.

وليست «إما» هذه عاطفة خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف][1][2].

٥٥٤ ـ وَأوْلِ «لٰكِنْ» نَفْياً اوْ نَهْياً وَ«لا» نِـداءً اوْ أمْـراً أوِ اثْـبَـاتـاً تَـلَا[٣]

أي: إنما يُعْطَفُ بـ«لكن» بعد النفي[4]، نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً لٰكِنْ عمراً»، وبعد النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زيداً لٰكِنْ عمراً».

ويُعْطَفُ بـ«لا» بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو»، والأمْرِ، نحو: «اضْرِبْ زيداً لا

---

(١) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننبهك إليها:

الأول: أن «إما» الثانية تكون بمعنى «أو» باتفاق من النحاة، نعني أنها تأتي للمعاني المشهورة التي تأتي لها أو، واختلفوا أهي عاطفة أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف، ولا خلاف بينهم في أن إما الأولى ليست عاطفة، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله، نحو: «زارني إما زيد وإما عمرو».

والأمر الثاني: أن المعاني المشهورة التي تأتي لها «إما» هي التي ذكرها الشارح، وهي ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذي تأتي له «أو» أحيانًا كما في الشاهد رقم ٢٩٦.

والأمر الثالث: أن «إما» الثانية قد تحذف لذكر ما يغني عنها، نحو قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ونحو قول الشاعر:

فَـإمَّـا أنْ تَـكُـونَ أخِـي بِـصِـدْقٍ فَـأعْـرِفَ مِـنْـكَ غَـثِّي مِـنْ سَـمِـيـنِـي
وَإلَّا فـاطَّـرِحْـنِـي واتَّـخِـذْنِـي عَـدُوًّا أتَّـقِـيـكَ وتَـتَّـقِـيـنِـي

(2) قال السيوطي في «البهجة» ص٢٦٨: وأكثر النحويين على أن «إما» هذه عاطفة، وخالف ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلُّصاً من دخول عاطف على عاطف.

وقد صحَّح عدم كونها عاطفةً الأشموني في «شرحه» ٣/ ١٦١، وكذا المرادي ٢/ ١٠١٢ ونقل هذا الرأيَ عن يونس أيضاً.

(٣) «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لكن» قصد لفظه: مفعول به لأول «نفياً» مفعول ثان لأول «أو» عاطفة «نهياً» معطوف على قوله: «نفياً» «ولا» قصد لفظه: مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله: «تلا» الآتي «أو أمراً أو إثباتاً» معطوفان على قوله: «نداء» السابق «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لا» والجملة من تلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «لا» المقصود لفظه.

(4) ويُشتَرَطُ لها كذلك أن يكون معطوفُها مُفرَداً لا جملة، وأن لا تقترن بالواو.

فإن اختلّ أحدُ هذه الشروط الثلاثة فهي حرف ابتداءٍ جيءَ به لقصد الاستدراك.

عمراً»، وبعد الإثبات، نحو: «جاء زيد لا عمرو»[1]. **ولا يعطف بـ«لا» بعد النفي**، نحو: «ما جاء زيد لا عمرو»، ولا يعطف بـ«**لكن**» في الإثبات، نحو: «جاء زيد لكن عمرو».

٥٥٥ ـ وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَـلَـمْ أكُـنْ فـي مَـرْبَـعٍ بَـلْ تَـيْـهَـا[٢]

٥٥٦ ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأوَّلِ فـي الـخَـبَـرِ الـمُـثْـبَـتِ وَالأمْـرِ الـجَـلِـي[٣]

يُعْطَفُ بـ«**بل**» في النفي والنهي؛ فتكون كـ«لكن»: في أنها تُقَرِّرُ حكم ما قبلها، وتُثْبِت نقيضَهُ لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً بل عمراً» فقرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقين، وأثبتت القيامَ لعمرو، والأمْرَ بضربه.

ويُعْطَفُ بها في الخبر المُثْبَتِ والأمر؛ فتفيد الإضرابَ عن الأول، وتَنْقُلُ الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه، نحو: «قام زيد بل عمرو، واضْرِبْ زيداً بل عمراً»[4].

---

(1) ويشتَرَطُ لها كذلك إفرادُ معطوفَيْها، وأن لا تقترن بحرفِ عطف.

(٢) «**وبل**» قصد لفظه: مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر، وبعد مضاف، ومصحوبي من «**مصحوبيها**» مضاف إليه، ومصحوبي مضاف، وها مضاف إليه «**كلم**» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «**أكن**» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**في مربع**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن «**بل**» حرف عطف «**تيها**» قصر للضرورة، وأصله تيهاء، معطوف على مربع.

(٣) «**وانقل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بها، للثان**» جاران ومجروران متعلقان بانقل «**حكم**» مفعول به لانقل، وحكم مضاف، و«**الأول**» مضاف إليه «**في الخبر**» جار ومجرور متعلق بـ«انقل» أيضاً «**المثبت**» صفة للخبر «**والأمر**» معطوف على الخبر «**الجلي**» صفة للأمر.

(4) ويُشتَرَط لها كذلك إفرادُ معطوفَيْها، وإلا كانت حرف ابتداءٍ.

حرف العطف على قسمين

- ما يشرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً
  - **الواو**
    - لمطلق الجمع عند البصريين
    - للترتيب عند الكوفيين
  - **ثم**
    - تأخر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلاً عنه
  - **الفاء**
    - تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به
  - **حتى**
    - يشترط في المعطوف أن يكون بعضاً مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص
  - **أم**
    - متصلة تقع بعد همزة التسوية
    - منقطعة للإضراب
  - **أو**
    - للتخيير
    - للإباحة
    - للتقسيم
    - للإبهام على السامع
    - للشك
    - للإضراب
    - قد تستعمل بمعنى الواو عند أمن اللبس
- ما يشرِّك لفظاً فقط
  - (بل) يعطف بها بعد النفي والنهي والخبر المثبت والأمر
  - (لا) يعطف بها بعد النداء والأمر والإثبات
  - (لكنْ) يعطف بها بعد النفي والنهي

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ[(١)]

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ[(٢)]

إذا عطفْتَ على ضمير الرفعِ المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فقوله: «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ«أنتم»، وورد أيضاً الفَصْلُ بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: «**أو فاصل ما**» وذلك كالمَفْعُول به، نحو: «أكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]؛ فـ«من»: معطوف على الواو في «يدخلونها» وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها»، ومثله الفصلُ بـ«لا» النافية، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ«آبَاؤُنَا» معطوفٌ على «نا»، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بـ«لا».

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو: «اضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ«زَوْجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «اسْكُنْ»، وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو «أنت».

وأشار بقوله: «**وبلا فصل يرد**» إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بلا فَصْل، كقوله: [الخفيف]

---

(١) «إن» شرطية «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطفت» الآتي، وضمير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير رفع «عطفت» عطف: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، افصل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أو» عاطفة «فاصل» معطوف على «الضمير» في البيت السابق «ما» نكرة صفة لفاصل، أي: فاصل أيّ فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف، بلا: جار ومجرور متعلق بقوله: «يرد» الآتي، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف، و«فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «في النظم» جار ومجرور متعلق بيرد «فاشياً» حال من الضمير المستتر في «يرد» «وضعفه» الواو للاستئناف، ضعف: مفعول مقدم لاعتقد، وضعف مضاف، والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ش٢٩٧ ـ قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[(١)]

فقوله: «وَزُهْرٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «أَقْبَلَتْ».

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: «مَرَرْتُ بِرَجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ»[(2)] برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعُلِمَ من كلام المصنف أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَصْلٍ، نحو: «زَيْدٌ مَا قَامَ إلّا هُوَ وَعَمْرٌو»، وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْراً، ومَا أَكْرَمْتُ إلّا إيَّاكَ وَعَمْراً».

وأما الضمير المجرور، فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له، نحو: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، ولا يجوز: «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ» .**هذا مَذْهَبُ الجمهور**، وأجاز ذلك الكوفيون، واختارهُ المصنف[(3)]، وأشار إليه بقوله:

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «زهر» جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زهر الرجل، من باب فرح: إذا أشرق وجهه وابيض «تهادى» أصله «تتهادى» بتاءين، فحذف إحداهما تخفيفًا، ومعناه: تتمايل وتتمايس وتتبختر «نعاج» جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» هي الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق ومِلْنَ عن الجادة.

الإعراب: «**قلت**» فعل وفاعل «**إذ**» ظرف متعلق بقال «**أقبلت**» أقبل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**وزهر**» معطوف على الضمير المستتر في أقبلت «**تهادى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه «**كنعاج**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت، ونعاج مضاف، و«**الفلا**» مضاف إليه «**تعسفن**» تعسف: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من «نعاج الفلا» «**رملاً**» نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» المرفوع بالفاعلية، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء، وقد نص سيبويه على قلّته. ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

(2) «الكتاب» ٢/ ٣١.

(3) ووافقهم يونُس والأخفش؛ كما في «أوضح المسالك» ٣/ ٢١٧، وزاد المراديُّ أن الشلوبين اختاره. «شرحه» ٢/ ١٠٢٦.

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا[١]

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إذْ قَدْ أَتى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[٢]

أي: جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعَادَةَ الخافِضِ إذا عُطِفَ على ضمير الخفض لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض؛ فمن النثر قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بجرِّ «الأرحامِ» عطفاً على الهاء المجرورة بالباء[3]، ومن النظم ما أنشدَه سيبويه[4] رحمه الله تعالى: [البسيط]

ش٢٩٨ ـ فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٥]

بجر «الأيام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

---

(١) «وعود» مبتدأ، وعود مضاف، و«خافض» مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بعود، ولدى مضاف، و«عطف» مضاف إليه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بعطف، وضمير مضاف، و«خفض» مضاف إليه «لازماً» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو جعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عود خافض» ونائب الفاعل هو المفعول الأول، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وعود خافض قد جعل لازماً.

(٢) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عود خافض» «عندي» عند: ظرف متعلق بقوله: «لازماً» الآتي، وعند مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «لازماً» خبر ليس «إذ» أداة تعليل «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «في النثر» جار ومجرور متعلق بأتى «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مثبتاً» حال من فاعل أتى.

(3) «النشر» ٢/ ١٨٩.

(4) «الكتاب» ٢/ ٣٨٣.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٩٢) التي لم يعزها أحد لقائل معين.

اللغة: «قربت» أخذت وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه: «فاليوم أنشأت...» وفي بعض النسخ: «قد بت»، «تهجونا» تسبنا.

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريبًا منك؛ لأنك أهله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

الإعراب: «**قربت**» قرب: فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه «**تهجونا**» تهجو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونا: مفعول به، والجملة في محل نصب خبر قربت «**وتشتمنا**» الواو عاطفة، تشتم: معطوف على تهجونا «**فاذهب**» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي: إن تفعل ذلك =

٥٦١ ـ وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالـوَاوُ إذْ لَا لَـبْـسَ وَهْـيَ انْـفَـرَدَتْ(١)

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَـعْـمُـولُـهُ دَفْـعـاً لِـوَهْـمٍ اتُّـقِـي(٢)

قد تُحْذَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأَفْطَرَ فعليه عِدَّةٌ من أيام أُخَر، فحذف «أَفْطَرَ» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقةِ طَلِيحَانِ» أي: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ.

وانفردت الواو من بين حُرُوفِ العطف **بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي مَعْمُولُه**، ومنه قولُه: [الوافر]

= فاذهب.. إلخ، اذهب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فما**» الفاء للتعليل، ما: نافية «**بك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**والأيام**» معطوف على الكاف المجرورة محلًا بالباء «**من**» زائدة «**عجب**» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «بك والأيام» حيث عطف قوله: «الأيام» على الضمير المجرور محلًا بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف.

ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

(١) «**والفاء**» مبتدأ «**قد**» حرف تقليل «**تحذف**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**مع**» ظرف متعلق بتحذف، ومع مضاف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**عطفت**» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: مع الذي عطفته «**والواو**» الواو حرف عطف، الواو: مبتدأ خبره محذوف، أي: والواو كذلك «**إذ**» ظرف يتعلق بتحذف «**لا**» نافية للجنس «**لبس**» اسم لا، وخبره محذوف، أي: لا لبس موجود «**وهي**» ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «**انفردت**» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر.

(٢) «**بعطف**» جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق، وعطف مضاف، و«**عامل**» مضاف إليه «**مزال**» نعت لعامل «**قد**» حرف تحقيق «**بقي**» فعل ماض «**معموله**» معمول: فاعل بقي، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل «**دفعاً**» مفعول لأجله «**لوهم**» جار ومجرور متعلق بقوله: «دفعاً» «**اتقي**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

ش٢٩٩ ـ إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا[١]

فـ«العُيُونَ»: مفعول بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: وَكَحَّلْنَ العُيُونَ، والفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ»[٢][3].

---

(١) هذا البيت للراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين.

اللغة: «الغانيات» جمع غانية، وهي المرأة الجميلة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلي ونحوه، وقيل: لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تُزَفَّ إلى الأزواج «برزن» ظهرن «زججن الحواجب» دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ما**» زائدة «**الغانيات**» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا برز الغانيات، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «**برزن**» برز: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة من برز المذكور مع فاعله لا محل لها مفسرة «**يومًا**» ظرف زمان منصوب ببرزن «**وزججن**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يومًا «**الحواجب**» مفعول به لزجج «**والعيونا**» معطوف عليه بالتوسع في معنى العامل، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه، أي: وكحلن العيون، ونحوه، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين.

الشاهد فيه: قوله: «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملاً محذوفًا قد بقي معموله، فأما العامل المحذوف، فهو الذي قدرناه في الإعراب بقولنا: «وكحلن»، وأما المعمول الباقي فهو قوله: «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور في الكلام، وهو قوله: «زججن»، وهذا العامل المذكور الذي هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.

وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم: «علفتها تبنًا وماء باردا» فيقدر: وسقيتها ماء باردًا، وفيه توجيه آخر، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه؛ فيقدر في البيت: «وحسَّنَّ الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه من قولهم: «علفتها.. إلخ» يقدر: «أنلتها تبنًا وماءً» أو: «قدمت لها تبنًا وماءً» ونحو ذلك، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب «المفعول معه».

(٢) ذكر المصنف رحمه الله أن الواو والفاء قد يُحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر «أم» مع أنها تشاركهما في ذلك، ومنه قول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

تقدير الكلام: أرشد طلابها أم غي؟ فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن.

(3) قال الأشموني في «شرحه» ٣/ ١٧٣:

قد يُحذَفُ العاطفُ وحدَهُ، ومنه قوله:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممّا يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

أراد: «كيف أصبحت؟ وكيف أمسيتَ؟». =

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ(١)

قد يُحْذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١] قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم؟] فحذف المعطوف عليه وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «**وَعَطْفُكَ الفِعْلَ.. إلى آخره**» إلى أن العطف ليس مُخْتَصًّا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وجَاءَ زَيْدٌ وركبَ، واضرب زيداً وقُمْ»(2).

٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا   وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا(٣)

يجوز أن يُعْطَفَ الفعلُ على الاسم المُشْبِهِ للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا، وهو: أن يُعْطَفَ على الفعلِ الوَاقِعِ مَوْقِعَ الاِسْم اسْمٌ؛ فمن الأول قولُه تعالى: [﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾] [العاديات: ٣ ـ ٤] وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨]، ومن الثاني قولُه: [الطويل]

= وفي الحديث: «تصدّقَ رجلٌ من ديناره، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تَمرِهِ».
وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلتُ خبزاً، لحماً، تمراً». أراد: «خبزاً ولحماً وتمراً».
ولا يكون ذلك إلا في «الواو» و«أو». ا.هـ.
قلت: الحديث الذي ذكره في «صحيح مسلم» برقم (٢٣٥١).

(١) «وحذف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «استبح» الآتي، وحذف مضاف، و«متبوع» مضاف إليه «بدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متبوع، والجملة في محل جر صفة لمتبوع «هنا» ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا «وعطفك» الواو للاستئناف؛ وعطف: مبتدأ، وعطف مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل» جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عطفك الفعل» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «عطفك الفعل».

(2) ويُشترط في الأفعال اتحادها في الزمان، ولا يضر اختلافها في اللفظ. ينظر «البهجة المرضية» ص٢٧٣.

(٣) «واعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه» نعت لاسم، وشبه مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلاً» مفعول به لاعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل الآتي «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تجده» تجد: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «سهلاً» مفعول ثان لتجد.

ش٣٠٠ ـ فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ   وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا(١)

وقولُه: [الرجز]

ش٣٠١ ـ بَاتَ يُغَشِّيهَا بَعَضْبٍ بَاتِرِ   يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ(٢)

فـ«مُجْرٍ»: معطوف على «يُبِيرُ»، و«جَائِرِ»: معطوف على «يَقْصِدُ».

---

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد، وهو من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وأول هذه القصيدة قوله:

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرَا   وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًّا وَظَاهِرَا

أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيبُهَا   وَوِرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

اللغة: «ألفيته» ألفى: وجد «يومًا» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك، وماضيه أبار، ويُروى: «يبيد» بالدال، وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة: «وبحر عطاء»، و«المعابر» جمع معبر، بزنة منبر: وهو ما يعبر الماء عليه، كالسفينة.

الإعراب: «**فألفيته**» ألفى: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء مفعول أول «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بألفى «**يبير**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل نصب مفعول ثان لألفى «**عدوه**» عدو: مفعول به ليبير، وعدو مضاف، والهاء مضاف إليه «**ومجر**» معطوف على «يبير» الذي وقعت جملته مفعولاً ثانيًا، وكان من حقه أن يقول «ومجريًا» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالَي الرفع والجر، كما في قول عروة بن حزام:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ   وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ومجر: اسم فاعل؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله، و«**عطاء**» مفعوله «**يستحق**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عطاء «**المعابرا**» مفعول به ليستحق، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب صفة لعطاء.

الشاهد فيه: قوله: «يبير... ومجر» حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل ـ وهو قوله: «ومجر» وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ـ على الفعل، وهو قوله: «يبير» وذلك سائغ جائز.

(٢) البيت مما أنشده جماعة من النحويين، منهم أبو علي في «الإيضاح الشعري» وابن الشَّجري في «الأمالي» ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه.

اللغة: «يعشيها» بالعين المهملة في رواية جماعة من العلماء، أصل معناه: يطعمها العَشاء، وبالغين المعجمة كما هو في رواية الأثبات، مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزنًا ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أي: ظالم مجاوز الحد، والضمير المتصل في «يغشيها وأسوقها» للإبل.

=

البَدَلُ

٥٦٥ ـ التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلَا[(١)]

البدل: هو «**التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة**».

فـ«**التابع**»: جنس، و«**المقصود بالنسبة**»: فَصْل، أخرج: النعتَ، والتوكيدَ، وعطفَ البيان؛ لأن كل واحد منها مُكمِّلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصودٌ بها، و«**بلا واسطة**»: أخرج المعطوف ببَلْ، نحو: «جاء زيد بل عمرو»؛ فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة، وهي بل، وأخرج المعطوفَ بالواو ونحوِها، فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة[(٢)].

= المعنى: يمدح رجلاً بالكرم، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه، فيقول: إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته يقطع أسوق التي تستحق الذبح، ويجور إلى أخرى لا تستحقه.

الإعراب: «**بات**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح «**يغشيها**» يغشي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم بات، والضمير البارز مفعول به، والجملة في محل نصب خبر بات «**بعضب**» جار ومجرور متعلق بيغشي «**باتر**» صفة لعضب «**يقصد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عضب، والجملة في محل جر صفة ثانية لعضب «**في أسوقها**» الجار والمجرور متعلق بيقصد، وأسوق مضاف، وها: مضاف إليه «**وجائر**» معطوف على يقصد.

الشاهد فيه: قوله: «يقصد .. وجائر» حيث عطف اسمًا يشبه الفعل ـ وهو قوله: «جائر» وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ـ على فعل، وهو قوله: «يقصد» وذلك سهل لا مانع منه، وقد ورد في النثر العربي، بل ورد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، كالآية التي تلاها الشارح.

(١) «**التابع**» مبتدأ أول «**المقصود**» صفة له «**بالحكم**» جار ومجرور متعلق بالمقصود «**بلا واسطة**» بلا: جار ومجرور متعلق بالتابع، ولا الاسمية مضاف، وواسطة: مضاف إليه «**هو**» ضمير منفصل مبتدأ ثان «**المسمى**» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وفي المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل، وهو مفعوله الأول «**بدلاً**» مفعوله الثاني.

(٢) قول الناظم: «التابع المقصود بالحكم» قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو: «جاء زيد وعمرو» مقصود بالنسبة، وليس هو وحده المقصود، وإنما هو والمتبوع جميعًا مقصودان، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشرك لفظًا ومعنًى بالفصل الأول، فافهم ذلك وتدبره.

٥٦٦ ـ مُطَابِقاً أَو بَعْضاً اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ[١]

٥٦٧ ـ وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدِ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ[٢]

٥٦٨ ـ كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ اليَدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى[٣]

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل[٤]، وهو البدل المطابِقُ للمبدَلِ منه[5] المُسَاوِي له في المعنى، نحو: «مررت بأخيك زَيْدٍ، وزُرْهُ خالداً».

---

(١) «مطابقاً» مفعول ثانٍ تقدم على عامله، وهو قوله: «يلفى» الآتي «أو بعضاً» معطوف على قوله: مطابقاً «أو» عاطفة «ما» اسم موصول: معطوف على قوله: «بعضاً» السابق «يشتمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله: يشتمل «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل: معطوف على قوله: «ما يشتمل» والكاف الاسمية مضاف، ومعطوف مضاف إليه «ببل» جار ومجرور متعلق بقوله: معطوف.

(٢) «وذا» اسم إشارة: مفعول به لقوله: «اعز» الآتي «للإضراب» جار ومجرور متعلق بـ«اعز» أيضاً «اعز» فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «قصداً» مفعول مقدم لصحب «صحب» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف، أي: وإن وقع دون، ودون مضاف، و«قصد» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف، أي: فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتي «سلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام، وتقدير الكلام: إن سلب هو، أي الحكم.

(٣) «كزره» الكاف جارة لقول محذوف، زر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لزر «خالداً» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفة، قبل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، واليدا: بدل بعض من الهاء في قبله «واعرفه» الواو حرف عطف، اعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف، مبني على الضم في محل نصب «حقه» حق: بدل اشتمال من الهاء في اعرفه، وحق مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفة، خذ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نبلاً» مفعول به لخذ «مدى» بدل إضراب من قوله: «نبلاً».

(٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

(5) قال الأشموني: وسماه الناظمُ البدلَ المطابقَ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] في قراءة الجرّ، وإنما يُطْلقُ «كلّ» على ذي أجزاءٍ، وذلك ممتنع هنا! «شرحه» ٣/ ١٨٤، و«أوضح المسالك» ٣/ ٢٣١.

الثاني: بدل البعض من الكل[١]، نحو: «أكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ، وَقَبِّلْهُ اليَدَ»[2].

الثالث: بدلُ الاشتمالِ، وهو الدَّالُّ على مَعْنًى في متبوعِهِ، نحو: «أعجبني زَيْدٌ علمُهُ، واعْرِفْهُ حَقَّه»[3].

الرابع: البدل المُبَاينُ للمبدَلِ منه، وهو المراد بقوله: «أو كمعطوف ببل».

وهو على قِسْمَيْنِ؛ أحدهما: ما يُقْصَدُ متبوعُه كما يُقْصَد هو، ويسمى بدلَ الإضرابِ وبدلَ البَدَاء[٤]، نحو: «أَكَلْتُ خُبزاً لحماً» قَصَدْتَ أولاً الإخبارَ بأنك أكلتَ خبزاً، ثم بَدَا لَك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً، وهو المراد بقوله: «**وذا للإضراب اعْزُ إن قَصْداً صَحِب**» أي: البدل الذي هو كمعطوف ببل انْسُبْه للإضراب إن قُصِد متبوعُه كما يُقْصَدُ هو.

الثاني: ما لا يُقصد متبوعه، بل يكون المقصودُ البدلَ فقط، وإنما غَلِطَ المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدلَ الغَلَطِ والنسيان[5]، نحو: «رأيتُ رجلاً حماراً» أردتَ أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكرِ الرجل، وهو المراد بقوله: «ودون قَصْد غَلَطٌ به

---

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

(2) ولا بدّ من اتصاله بضميرٍ يرجع إلى المُبدَلِ منه مذكور، كما في المثال الذي ذكره.
أو ضمير مقدّر كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أي: منهم.
«شرح الأشموني» ٣/ ١٨٥، «أوضح المسالك» ٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

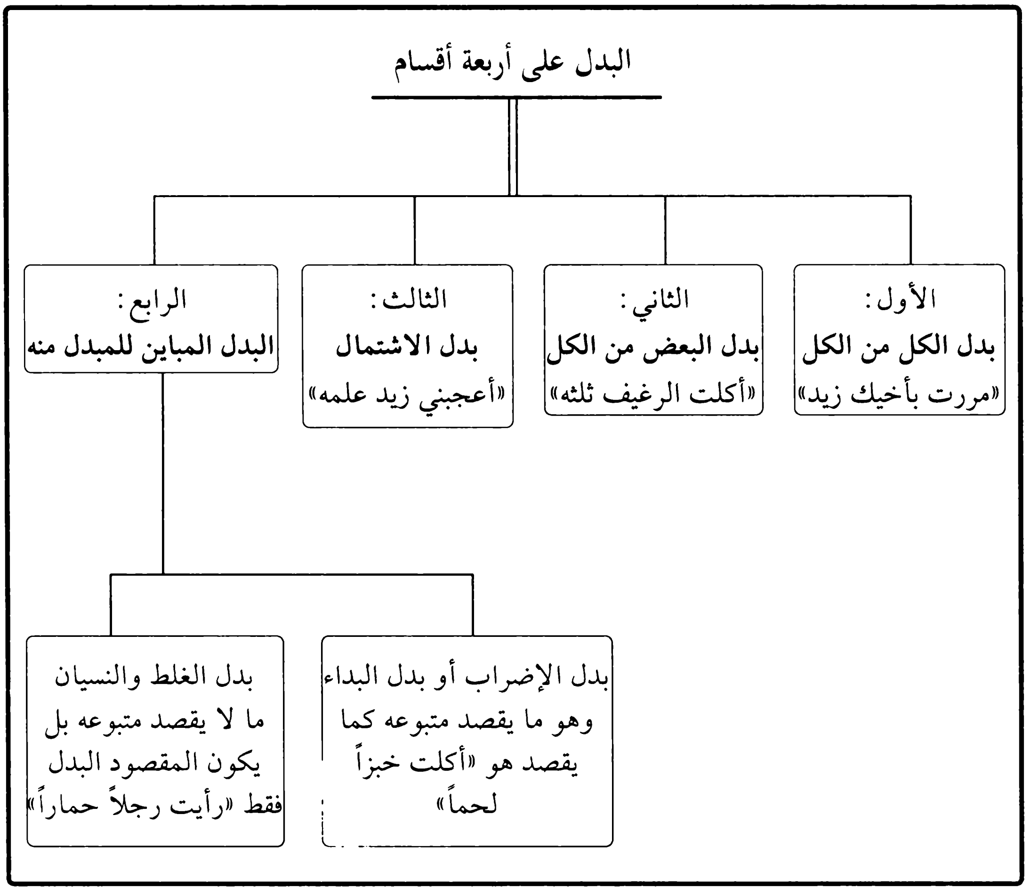
(3) يشترط اتصاله بضميرٍ كالنوع السابق من البدل تماماً، ومثالُ الحال الأولى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: 271]، ومثال الحال الثانية: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥] أي: النار فيه.
«شرح الأشموني» ٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦، «أوضح المسالك» ٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٤) البداء، بفتح الباء بزنة السحاب: ظهور الصواب بعد خفائه.

(5) ميّز ابن هشام بين بدل الغلط وبدل النسيان، ورأى أن:
بدل الغلط: إذا لم يكن المُبدَلُ منه مقصوداً البتة، ولكن سبق إليه اللسان، أي: هو بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلطٌ.
وأما بدل النسيان: فإذا كان المُبدل منه مقصوداً، فإن تبيَّن بعد ذكرِه فسادُ قصده، أي: هو بدلُ شيء ذُكِر نسياناً.
ثم قال: وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثيرٌ من النحويّين لم يفرقوا بينهما، فسَمَّوُا النوعين بدل غلط.
«أوضح المسالك» ٣/ ٢٣٣.

سُلِبَ» أي: إذا لم يكن المبدَلُ منه مقصوداً فيسمى البدلُ بَدَلَ الغَلَطِ؛ لأنه مزيلٌ الغلطَ الذي سبق، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ.

وقولُه: «**خُذْ نَبْلاً مُدًى**» يصلح أن يكون مثالاً لكل من القسمين؛ لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المُدَى فقط ـ وهو جمع مُدْيَةٍ، وهي الشَّفْرَة ـ فهو بدل الغلط.



٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظاهِرَ لا   تُبْدِلْهُ إلّا مَا إحَاطَةً جَلاَ[١]

٥٧٠ ـ أَوِ اقْتَضى بَعْضاً أوِ اشْتِمالاَ   كَإنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ[٢]

أي: لا يُبْدَل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إن كان البدلُ بَدَل كلٍّ من كل واقتضى الإحاطَةَ والشمول[3]، أو كان بدلَ اشتمالٍ، أو بدل بعضٍ من كل.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]؛ فـ«أولنا» بدل من الضمير المجرور باللام، وهو «نا» فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة امتنع، نحو: «رأيتك زيداً».

والثاني كقوله: [الوافر]

(١) «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «لا تبدله» الآتي، وضمير مضاف، و«الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده، أي: لا تبدل الظاهر «لا» ناهية «تبدله» تبدل: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول: مستثنى مبني على السكون في محل نصب «إحاطة» مفعول به مقدم لجلا الآتي «جلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وتقدير البيت: ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر ـ وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب ـ إلا ما جلا إحاطة.

(٢) «أو» عاطفة «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البدل «بعضاً» مفعول به لاقتضى «أو اشتمالاً» معطوف على قوله: بعضاً «كإنك» الكاف جارة لقول لمحذوف، إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «ابتهاجك» ابتهاج: بدل اشتمال من اسم إن، وابتهاج مضاف، والكاف مضاف إليه «استمالا» استمال: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابتهاجك، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن.

(3) فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة ففيه مذاهب:
الأول: المنع، وهو قول جمهور البصريين.
الثاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، واستشهدوا بقول الشاعر:

بكم قُريشٍ كُفينا كلَّ مُعضلةٍ   وأمَّ نَهْجَ الهدى من كان ضلّيلا

حيث أبدل الاسم الظاهر (قريش) من ضمير الحاضر للمخاطبين.
الثالث: يجوز في الاستثناء، نحو: «ما ضربتُكم إلا زيداً». وهو قول قطرب.
ينظر: «شرح المرادي» ٢/ ١٠٤٦، «شرح الأشموني» ٣/ ١٩١.

ش٣٠٢ ـ ذَرِينِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[(١)]

فـ«حِلْمِي» بدلُ اشتمال من الياء في «أَلْفَيْتِنِي».

والثالث كقوله: [الرجز]

ش٣٠٣ ـ أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[(٢)]

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي، ونُسب في كتاب سيبويه (١/ ٧٧) إلى رجل من بجيلة أو خثعم.

اللغة: «ذريني» دعيني واتركيني، يخاطب امرأة «ألفيتني» وجدتني «مضاعًا» ذاهبًا أو كالذاهب؛ لعدم التعويل عليه، وترك الركون إليه.

الإعراب: «**ذريني**» ذري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعول به «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أمرك**» أمر: اسم إن، وأمر مضاف، والكاف مضاف إليه «**لن**» نافية ناصبة «**يطاعا**» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «أمر» الواقع اسمًا لإن، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل «**وما**» الواو عاطفة، ما: نافية «**ألفيتني**» ألفى: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول «**حلمي**» حلم: بدل اشتمال من ياء المتكلم، وحلم مضاف، والياء مضاف إليه «**مضاعا**» مفعول ثان لألفى.

الشاهد فيه: قوله: «ألفيتني حلمي» حيث أبدل الاسم الظاهر ـ وهو قوله: «حلمي» ـ من ضمير الحاضر ـ وهو ياء المتكلم في «ألفيتني» ـ بدلَ اشتمال.

(٢) نسب العيني تبعًا لياقوت هذا البيت للعُديل ـ بزنة التصغير ـ ابن الفرخ، بزنة القتل، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بذلك، أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه، فأرسله، فلما مثل بين يديه، عنَّفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه.

اللغة: «أوعدني» تهددني، وقال الفراء: يقال: وعدته خيرًا، ووعدته شرًّا، بإسقاط الهمزة فيهما، فإذا لم تذكر المفعول قلت: «وعدته» إذا أردتَ الخير، و«أوعدته» إذا أردت الشر «السجن» المحبس «الأداهم» جمع أدهم، وهو القيد «شثنة» غليظة خشنة «المناسم» جمع منسم، بزنة مجلس: وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب: «**أوعدني**» أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**بالسجن**» جار ومجرور متعلق بأوعد «**والأداهم**» معطوف على السجن «**رجلي**» رجل: بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني، ورجل مضاف، والياء مضاف إليه «**فرجلي**» الفاء للتفريع، ورجل: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «**شثنة**» خبر المبتدأ، وشثنة مضاف، و«**المناسم**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أوعدني .. رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر ـ وهو قوله: «رجلي» ـ من ضمير الحاضر ـ وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأوعد ـ بدلَ بعض من كل.

فـ«رجلي» بدلُ بعضٍ من الياء في «أَوْعَدَنِي».

وفُهِمَ من كلامه أنه يُبْدَلُ الظاهر من الظاهِرِ مطلقاً كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يُبدَل منه الظاهِر مطلقاً، نحو: «زُرْهُ خالداً».

٥٧١ ـ وَبَدَلُ الـمُـضَـمَّـنِ الـهَـمْـزَ يَـلِـي   هَـمْـزاً كَـــ«مَـنْ ذَا أَسَعِـيـدٌ أَمْ عَـلِـي»[١]

إذا أُبدل من اسم الاستفهام وجب دخولُ هَمْزِةِ الاستفهام على البدل، نحو: «مَنْ ذَا: أسعيدٌ أمْ عَلِيٌّ؟ وما تفعلُ: أَخَيْراً أَمْ شَرًّا؟[2] ومتى تأتينا: أغداً أَمْ بَعْدَ غَدٍ؟»[3].

٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنْ الفِعْلِ كَـ«ـمَنْ   يَـصِـلْ إِلَـيْـنَـا يَـسْـتَـعِـنْ بِـنَـا يُـعَـنْ»[٤]

---

(١) «وبدل» الواو للاستئناف، بدل: مبتدأ، وبدل مضاف، و«المضمن» مضاف إليه، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول من ضمن ـ بالتضعيف ـ الذي يتعدى لاثنين «الهمز» مفعول ثان للمضمن «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «همزاً» مفعول به ليلي «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة: خبر المبتدأ «أسعيد» الهمزة للاستفهام، سعيد: بدل من اسم الاستفهام، وهو مَن «أم» حرف عطف «علي» معطوف بـ«أم» على سعيد.

(2) ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.
أ: للاستفهام.
خيراً: بدل من «ما» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(3) متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تأتينا».
أ: للاستفهام.
غداً: بدل من «متى» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٤) «ويبدل» الواو للاستئناف، يبدل: فعل مضارع مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق بيبدل «كمن» الكاف جارة لقول محذوف، من: اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إلينا» جار ومجرور متعلق بيصل «يستعن» بدل من يصل «بنا» جار ومجرور متعلق بيستعن «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف.

كما يُبْدَلُ الاسمُ من الاسم يُبْدَل الفعلُ من الفعلِ، فـ«يَسْتَعِنْ بِنَا»: بَدَلٌ من «يَصِلْ إلينا»، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩] فـ«يُضَاعَفْ»: بَدَلٌ من «يَلْقَ» فإعرابه بإعرابه، وهو الجزم، وكذا قولُه: [الرجز]

ش٣٠٤ ـ إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[1]

فـ«تؤخذ»: بدلٌ من «تُبَايِعَا» ولذلك نصب.

---

(١) هذا البيت مجهول قائله، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وقد رواه (١/ ٧٨) وقال عقب روايته: «هذا عربي حسن».

اللغة: «تبايع» تدين للسلطان بالطاعة، وتدخل فيما دخل فيه الناس.

المعنى: يقول لمخاطبه: إني ألزم نفسي عهدًا أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته؛ فإما التزمت ذلك طائعًا مختارًا، وإما أن ألجئك إليه وأكرهك عليه، يبغِّض إليه الخلاف والخروج عن الجماعة، ويزيِّن له الوفاق ومشاركة الناس.

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**علي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه «**الله**» اسم إن تأخر عن خبره «**أن**» حرف مصدري ونصب «**تبايعا**» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً لأجله، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، وهو حرف القسم، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها، وتقدير الكلام: إن مبايعتك كائنة علي واللهِ «**تؤخذ**» فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبايع «**كرهًا**» مفعول مطلق، أو حال على التأويل بكاره «**أو**» عاطفة «**تجيء**» فعل مضارع معطوف على تؤخذ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**طائعا**» حال من الضمير المستتر في تجيء.

الشاهد فيه: قوله: «أن تبايعا تؤخذ» فإنه أبدل الفعل ـ وهو قوله: «تؤخذ» ـ من الفعل ـ وهو قوله: «أن تبايعا» ـ بدلَ اشتمال.

واعلم أن الدليل على أن البدل في هذا الشاهد وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح هو الفعل وحده، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله، والدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول ـ وهو المبدل منه ـ موجودًا بنفسه في الفعل الثاني الذي نذكر أنه البدل، ألا ترى أن «تؤخذ» في هذا الشاهد منصوب كما أن «تبايع» منصوب، وأن «يضاعف» في الآية الكريمة مجزوم كما أن «يلق» مجزوم، والله سبحانه أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

النّدَاءُ

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا وَأَيْ، وَآ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»[١]

٥٧٤ ـ وَالهَمْزُ للدَّانِي وَ«وَا» لِمَنْ نُدِبْ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ[٢]

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً أو غيره، فإن كان غيرَ مندوب: فإما أن يكون بعيداً أو في حكم البعيد، كالنائم والساهي، أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه، فله من حروف النداء: «يَا، وأَيْ[3]، وآ، وهَيَا»، وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو: «أَزَيْدُ أَقْبِلْ»[٤]، وإن كان مندوباً ـ وهو المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه ـ فله «وَا»، نحو: «وا زَيْدَاهْ»، و«وَا ظَهْرَاهْ»، و«يَا» أيضاً، عند عَدَم التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعيَّنت «وَا» وامتنعت «يَا»[5].

---

(١) «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النناء» صفة للمنادى «أو كالناء» عطف على الناء «يا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «وأي وآ» معطوفان على يا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ثم هيا» معطوف على أيا.

(٢) «والهمز» مبتدأ «للداني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ووا» قصد لفظه: مبتدأ «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ندب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من ندب ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أو» حرف عطف «يا» قصد لفظه: معطوف على وا «وغير» مبتدأ، وهو مضاف، و«وا» قصد لفظه: مضاف إليه «لدى» ظرف متعلق بقوله: «اجتنب» الآتي، ولدى مضاف، و«اللبس» مضاف إليه «اجتنب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غيروا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) وتُمَدُّ همزتُها فتكون «آيْ» فهما اثنتان، وبها صارت الحروف ثمانية.

(٤) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته:

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلي

(5) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٢٤٤:

وتتعين [«يا»] في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة نحو: يا لله للمسلمين. ا.هـ.

وتتعيَّن «يا» في نداء «أيّها» و«أيتها»، وقد تُحذَفُ.

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا(١)

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ(٢)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: «وَا زَيْدَاهْ»، ولا مع الضمير، نحو: «يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيتُكَ»، ولا مع المستغاث، نحو: «يَا لَزَيْدٍ».

وأما غيرُ هذه فيُحْذَفُ معها الحرفُ جوازاً؛(3) فتقول في «يَا زَيْدُ أَقْبِلْ»: «زَيْدُ أَقْبِلْ» وفي «يَا عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ»: «عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ».

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليلٌ، وكذا مع اسم الجنس، حتى إنَّ أَكْثَرَ النحويين مَنَعُوه، ولكن أجازه طائفة منهم، وتبعهم المصنف(4)، ولهذا قال: «**ومَن يَمنعْه فانصر**

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«مندوب» مضاف إليه «ومضمر» معطوف على مندوب «وما» اسم موصول: معطوف على مندوب أيضاً «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مستغاثاً» حال من الضمير المستتر في جاء «قد» حرف تقليل «يعرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «غير» في أول البيت «فاعلما» اعلم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وذاك» اسم إشارة: مبتدأ «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» الآتي، واسم مضاف، و«الجنس»مضاف إليه «والمشار» معطوف على اسم الجنس «له» جار ومجرور متعلق بالمشار «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ومن» اسم شرط مبتدأ «يمنعه» يمنع: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه، والهاء مفعول به «فانصر» الفاء واقعة في جواب الشرط، انصر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «عاذله» عاذل: مفعول به لانصر، وعاذل مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) من ذلك حذف اسم نداء اسم الله تعالى (الله) إذا لم يُعَوّض في آخِره بميم مشدّدة. واستدل من أجاز بقول أمية ابن أبي الصلت:

رضيتُ بك اللهمّ ربّاً فلن أُرى أدينُ إلهاً غَيْرَكَ اللهُ راضيا

ويجوز حذف حرف النداء مع «أيها» و«أيتها».

(4) منعه البصريون، وأجازه الكوفيون والمصنف، ويُحتَجُّ له إضافة لما سيذكره بقول ذي الرمة:

إذا هَمَلت عيني لها قال صاحبي: بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ

عاذِلَه» أي: انصر مَنْ يعذله على مَنْعه؛ لورود السماع به، فممَّا ورد منه مع اسم الإشارة قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر: [الخفيف]

ش٣٠٥ـ ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرْ ... رأْسِ شَيْباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ[١]

أي: يا ذا، وممَّا ورد منه مع اسم الجنس قولُهم: «أَصْبِحْ لَيْلُ» أي: يا ليل، و«أَطْرِقْ كَرَا» أي: يَا كَرَا[2].

٥٧٧ ـ وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا[٣]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.
اللغة: «ارعواء» انكفافًا، وتركًا للصبوة، وأخذًا بالجد ومعالي الأمور.
الإعراب: «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا هذا «ارعواء» مفعول مطلق لفعل محذوف، وأصل الكلام: ارعوِ ارعواء «فليس» الفاء للتعليل، ليس: فعل ماض ناقص «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه، وبعد مضاف، و«اشتعال» مضاف إليه، واشتعال مضاف، و«الرأس» مضاف إليه «شيبًا» تمييز «إلى الصبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «سبيل» الآتي، وكان أصله نعتًا له، فلما تقدم أُعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً، ضرورةَ أن الصفة لا تتقدم على الموصوف بسبب كون الصفة تابعًا، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع «من» زائدة «سبيل» اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.
الشاهد فيه: قوله: «ذا» حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ فدل ذلك على أنه وارد لا ممتنع، خلافًا لمن ادعى منعه، نعم هو قليل، وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي:

هَـذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

يريد بقوله: هذي: يا هذه. ومثل ذلك قول الراجز:

يَـا إِبِـلِـي إِمَّـا سَلِمْتِ هَـذِي ... فَـاسْتَـوسِقِـي لِصَارِمٍ هَـذَّاذِ
أَوْ طَـارِقٍ فِـي الـدُّجْـنِ والـرَّذَاذِ

(2) كرا: مرخَّمُ «كَرَوان» وهو الطائر المعروف. وقد حذفت النون والألف، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها.

(٣) «وابن» فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المعرف» مفعول به لابن «المنادى» بدل من المعرف «المفردا» نعت للمنادى «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: ابن «في رفعه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عهد» الآتي، ورفع مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «عهدا» عهد: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به.

فإن كان مفرداً: فإما أن يكون معرفَةً، أو نكرةً مقصودةً، أو نكرةً غيرَ مقصودة.

فإن كان مفرداً ـ معرفة[1]، أو نكرة مقصودة ـ بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به؛ فإن كان يرفع بالضمة بُنِيَ عليها، نحو: «يَا زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ»، وإن كان يُرْفَعُ بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ» و«يَا زَيْدُون، وَيَا رُجَيْلُون»، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول [به] في المعنى، وناصبُه فعلٌ مضمر نابَتْ «يا» مَنَابَه، فأصلُ «يا زيدُ»: أَدْعُو زيداً، فحذف «أدعو» ونابت «يا» مَنَابَه.

٥٧٨ ـ وَانْوِ انْضِمَامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا[٢]

أي: إذا كان الاسمُ المنادى مبنِيًّا قبل النداء، قُدِّرَ بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: «يا هذا»، ويَجْرِي مَجرى ما تجدَّدَ بناؤه بالنداء، كزيد في أنه يُتْبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضمِّ المقدَّرِ فيه، وبالنصب مُراعاةً للمحل؛ فتقول: «يا هذا العاقِلُ، والعاقلَ» بالرفع والنصب، كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ»[3].

٥٧٩ ـ وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلَافَا[٤]

---

(1) بالعلمية.

(٢) «وانو» الواو للاستئناف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انضمام» مفعول به لانو، وانضمام مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «بنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير متصل منصوب المحل محذوف، أي: بنوه «قبل» ظرف زمان متعلق بقوله: «بنوا»، وقبل مضاف، و«الندا» مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفة، واللام لام الأمر، يجر: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي بنوا قبل النداء «مجرى» مفعول مطلق، ومجرى مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«بناء» مضاف إليه، وجملة «جددا» من الفعل المبني للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر نعت لبناء.

(3) هو بهذا قد ذكر ما يجب بناؤه على الضمّ في محل نصب، وهو اثنان:
أ ـ العلم المفرَدُ. ب ـ النكرة المقصودة المفردَة.

(٤) «والمفرد» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «انصب» الآتي «المنكور» نعت للمفرد «والمضافا» معطوف على المفرد «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على المفرد أيضاً، وشبه مضاف، وضمير الغائب العائد إلى المضاف: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عادماً» حال من فاعل انصب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «خلافاً» مفعول به لعادم.

تقدَّمَ أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة، يُبْنَى على ما كان يُرفع به، وذَكَر هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة ـ أي: غيرَ مقصودةٍ ـ أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به[1]، نُصِبَ.

فمثالُ الأول قولُ الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بيدي»، وقول الشاعر: [الطويل]

ش٣٠٦ ـ أَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فبلِّغَنْ ... نَـدَامَـايَ مِـنْ نَـجْـرَانَ أَنْ لا تَـلَاقِـيَـا[٢]

ومثالُ الثاني قولُكَ: «يا غُلَامَ زيدٍ»، و«يا ضاربَ عمرٍو».

ومثالُ الثالث قولُكَ: «يا طالعاً جَبَلاً، ويا حَسَناً وَجْهُه، ويا ثَلَاثَةً وثلاثين» [فيمن سميته بذلك][3].

٥٨٠ ـ ونَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَـحْـوِ «أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِـيـدٍ» لا تَـهِـنْ[٤]

---

(1) المشبَّهُ أو الشبيه بالمضاف. ما اتصلَ به شيءٌ من تمام معناه، أو لا يتم معناه إلا به.

(٢) هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكان قد أُسر في يوم الكلاب الثاني.

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، قاله الجوهري. وقيل: معناه: بلغت العرض، وهي جبال نجد «نداماي» جمع ندمان، بفتح النون وسكون الدال، ومعناه النديم المشارب، وقد يُطلق على الجليس الصاحب وإن لم يكن مشاركًا على الشراب «نجران» مدينة بالحجاز من شرق اليمن.

الإعراب: «**أيا**» حرف نداء «**راكبًا**» منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد راكبًا بعينه «**إما**» كلمة مكونة من إن وما؛ فإن: شرطية، وما: زائدة «**عرضت**» فعل ماض وفاعله «**فبلغن**» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «**نداماي**» ندامى: مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وندامى مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**من نجران**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي «**أن**» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «**لا**» نافية للجنس «**تلاقيا**» تلاقي: اسم لا، والألف للإطلاق، وخبر «**لا**» محذوف تقديره: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لبلغن.

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكبًا» حيث نصب راكبًا لكونه نكرة غير مقصودة، وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه، فهو يريد راكبًا أيَّ راكب منطلقًا نحو بلاد قومه يبلغهم حاله؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك، وليس يريد واحدًا معينًا.

(3) ذكر ما يجب نصبُه على النداء، وهو ثلاثة:

أ ـ النكرة غير المقصودة. ب ـ المضاف. جـ ـ شبه المضاف.

(٤) «ونحو» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ضم» الآتي، ونحو مضاف، و«زيد» مضاف إليه «ضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتحن» الواو عاطفة، افتح: فعل أمر معطوف على فعل =

أي: إذا كان المنادى مفرداً، عَلَماً، ووُصِفَ بـ«ابْنٍ» مضافٍ إلى عَلَمٍ ولم يُفْصَلْ بين المنادى وبين «ابن» جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضمِّ، نحو: «يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو»، والفتحُ إتباعاً، نحو: «يا زَيْدَ بْنَ عَمْرو»؛ ويجب حذف ألف «ابن» والحالة هذه خطًّا[١].

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا[٢]

أي: إذا لم يقع «ابن» بعد عَلَم، أو [لم] يقع بعده عَلَمٌ، وَجَبَ ضمُّ المنادى، وامتنع فتحُه؛ فمثالُ الأول نحو: «يا غلامُ ابنَ عمرو، ويا زيدُ الظريفَ ابن عمرو» ومثالُ الثاني: «يا زَيْدُ ابْنَ أخينا» فيجب بناء «زيد» على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف «ابن» والحالة هذه[3].

= الأمر السابق، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «أزيد» الهمزة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز فيه البناء على الفتح أيضاً «ابن» نعت لزيد باعتبار محله، وابن مضاف، و«سعيد» مضاف إليه «لا تهن» لا: ناهية، تهن: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(١) وقع في كثير من نسخ الشرح: «ويجوز حذف ألف ابن، والحالة هذه خطأ»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «والضم» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يل» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء «الابن» فاعل يلي «علماً» مفعول به ليلي، والجملة في محل جزم فعل الشرط «أو» عاطفة «يل» فعل مضارع معطوف على يل الأول «الابن» مفعول به ليلي الثاني «علم» فاعل يلي المعطوف «قد» حرف تحقيق «حتما» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: الضم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) ذكر هنا ما يجوز بناؤه على الضمّ، وفتحُهُ على الإتباع، وهو العلَمُ المفرَدُ الموصوف بـ«ابن»، ولم يذكر أن المختارَ الفتحُ لخفّتِهِ، وذلك عند البصريين غير المبرد. وثمةَ حالٌ ثانيةٌ يجوز فيها البناءُ على الضمِّ والفتحُ على الإتباع، وهي أن يكونَ الاسمُ مكرّراً مضافاً؛ كقولك: «يا زيدُ زيدَ أخينا» والضمُّ فيه أكثر، والثاني عطف بيان، أو بدل بإضمار «يا» أو «أعني».
فإن كان مفتوحاً، فهو مضافٌ لِما بعد الثاني، والثاني زائدٌ بينهما.

٥٨٢ ـ وَاضْمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا[(١)]

تقدَّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفَةً أو نكرةً مقصودةً، يجب بناؤه على الضم، وذَكَر هنا أنه إذا اضْطُرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى، كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماعُ بهما؛ فمن الأول قولُه: [الوافر]

ش٣٠٧ ـ سَلامُ الله يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[(٢)]

ومن الثاني قولُه: [الخفيف]

ش٣٠٨ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأوَاقِي[(٣)]

---

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر معطوف على اضمم «ما» اسم موصول: تنازعه الفعلان قبله، كل منهما يطلبه مفعولاً «اضطراراً» مفعول لأجله «نونا» نون: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مما» بيان لما الموصولة «له» جار ومجرور متعلق بقوله: بينا، الآتي «استحقاق» مبتدأ، واستحقاق مضاف، و«ضم» مضاف إليه، وجملة «بينا» مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة بمن.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الأحوص على أمره، فقال هذا الشعر.

الإعراب: «**سلام**» مبتدأ، وسلام مضاف، و«**الله**» مضاف إليه «**يا**» حرف نداء «**مطر**» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونُوِّنَ لأجل الضرورة «**عليها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «سلام الله»، «**وليس**» فعل ماض ناقص «**عليك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «**يا مطر**» يا: حرف نداء، مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب «**السلام**» اسم ليس تأخر عن الخبر، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين ليس مع خبرها واسمها.

الشاهد فيه: قوله: «يا مطر» الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة وأبقى الضم اكتفاءً بما تدعو الضرورة إليه.

(٣) هذا البيت للمهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل.

اللغة: «وقتك» مأخوذ من الوقاية، وهي الحفظ والكلاءة «الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة وراعية، وكان أصله «الوواقي» فقُلبت الواو الأولى همزة.

الإعراب: «**ضربت**» ضرب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**صدرها**» صدر: مفعول به لضرب، وصدر مضاف، وها مضاف إليه «**إليّ**» جار ومجرور متعلق بضربت «**وقالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**يا**» حرف نداء =

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «الله» وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ[١]

٥٨٤ ـ وَالأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ[٢]

لا يجوز الجمعُ بين حرف النداء و«أل» في غير اسم اللهِ تعالى وما سُمِّيَ به من الجُمَلِ، إلا في ضرورة الشعر[3]، كقوله: [الرجز]

ش٣٠٩ ـ فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا[٤]

= «عديًّا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: واللهِ لقد. . إلخ، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب المفرد المذكور: مفعول به «الأواقي» فاعل وقى.

الشاهد فيه: قوله: «يا عديًّا» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنوَّنه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه مع كونه مفردًا عَلَماً؛ ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله، وهو النكرة غير المقصودة.

(١) «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله: «خص» الآتي «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنيًّا للمجهول، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل إذا جعلت خص ماضياً مبنيًّا للمجهول، ومفعول به إذا جعلته أمراً، وجمع مضاف، و«يا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأل» عطف على يا «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع، ومع مضاف، و«الله» مضاف إليه «ومحكي» معطوف على لفظ الجلالة، ومحكي مضاف، و«الجمل» مضاف إليه.

(٢) «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه: خبر المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماض «يا اللهم» قصد لفظه: فاعل شذ «في قريض» جار ومجرور متعلق بشذ.

(3) هذه ثلاث حالات، ورابعة: نداءُ اسم الجنس المشبَّه به المذكورُ وجهُ شبهه؛ كقولك: «يا الأسدُ شجاعةً». وقد جوَّز البغداديون الجمعَ في النثرِ خلافاً لقيدِ الناظم والشارح ومن وافقهما بالتقييد في الشعر!

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب «اللذان» صفة لقوله: «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا: منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوبًا، تقديره: أحذركما «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، ونا: مفعول أول، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرًّا» مفعول ثان لتعقب.

الشاهد فيه: قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وما سُمِّي به من المركبات الإخبارية (الجمل)، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. =

وأما مع اسم الله تعالى ومَحْكِيِّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا ألله» بقطع الهمزة ووَصْلِهَا، وتقول فيمن اسمه «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»: «يا الرجلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ».

والأكثَرُ في نداء اسم الله: «اللّهُمَّ» بميمٍ مشدَّدةٍ مُعَوَّضَة من حرف النداء، وشذَّ الجمع بين الميمِ وحرفِ النداء في قوله: [الرجز]

ش٣١٠ - إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا(١)

❁ ❁ ❁ ❁

= وإنما لم يجز في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين: أحدهما: أن كلًّا من حرف النداء وأل يفيد التعريف، فأحدهما كاف عن الآخر. والثاني: أن تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان.

(١) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، وذكر معه بيتًا سابقًا على بيت الشاهد، وهو:

إنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا ... وَأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

اللغة: «حدث» هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر «ألما» نزل، وألم في قوله: «وأي عبد لك لا ألما» من قولهم: ألم فلان بالذنب، يريدون: فعله أو قاربه.

المعنى: يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به.

الإعراب: «**إني**» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «**إذا**» ظرف يتعلق بقوله: «أقول» الآتي «**ما**» زائدة «**حدث**» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ما ألَمَّ حدث ألما «**ألما**» ألم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حدث «**أقول**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر إن «**يا**» حرف نداء «**اللهم**» الله: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه: قوله: «يا اللهم يا اللهما» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

وقد جمع بينهما وزاد ميمًا أخرى وألفًا ذلك الراجزُ الذي يقول:

وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِي كُلَّمَا ... صَلَّيْتِ أوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

فَصْلٌ

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ[1]

أي: إذا كان تابعُ المنادى المضموم مضافاً[2] غَيْرَ مُصاحب للألف واللام، وَجَبَ نَصْبُه، نحو: «يَا زَيْدُ صاحبَ عَمْرو».

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ انْصِبْ أَوِ ارْفَع وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا[3]

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ، وهو المضاف المصاحب لأل

---

(١) «تابع» مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: ألزم تابع ذي الضم. . . إلخ، وتابع مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع، ودون مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ألزمه» ألزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعوله الأول «نصباً» مفعوله الثاني «كأزيد» الكاف جارة لقول محذوف، والهمزة حرف نداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاة المحل منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«الحيل» مضاف إليه.

(٢) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما:

الأمر الأول: أن المنادى إذا كان اسمًا ظاهرًا، فله جهتان: الأولى: جهة كونه منادى، وهي تقتضي الخطاب، والثانية: جهة كونه اسمًا ظاهرًا، وهي تقتضي الغيبة؛ فإذا كان تابع المنادى متصلاً بضميره جاز في هذا الضمير وجهان؛ الوجه الأول: أن يؤتى به ضمير غيبة نظرًا إلى الجهة الثانية. والوجه الثاني: أن يؤتى به ضمير خطاب نظرًا إلى الجهة الأولى، تقول: يا زيد نفسه أو نفسك، ويا تميم كلهم أو كلكم، ويا ذا الذي قام أو قمت.

والأمر الثاني: أن التابع المضاف الذي يجب نصبه هو: ما كانت إضافته محضة، أما الذي إضافته لفظية، كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو: «يا رجل ضارب زيد» فقد اختلفت فيه كلمة العلماء؛ فقال الرَّضي: يجوز فيه الوجهان الضم والنصب، وقال السيوطي: يجب نصبه.

(٣) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «ارفع» الآتي «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» معطوف على ارفع «واجعلا» الواو عاطفة أو للاستئناف، اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو في موضع المفعول الثاني له «نسقاً» مفعول أول لاجعل «وبدلاً» معطوف على قوله: «نسقاً».

والمفرد، فتقول: «يا زَيْدُ الكريمَ الأبِ» برفع «الكريم» ونَصْبِهِ، و«يا زَيْدُ الظّريفُ» برفع «الظريف» ونصبه.

وَحُكْمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ حُكْمُ الصفة؛ فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ، وزَيْداً» بالرفع والنصب، و«يا تميم أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ»[1].

وأما عطفُ النَّسَقِ والبَدَلُ ففي حكم المنادى المستقلِّ؛ فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو: «يَا رَجُلُ زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ وَزَيْدُ» كما يجب الضم لو قلت: «يا زيد»، ويجب نصبُه إن كان مضافاً، نحو: «يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ الله» و«يا زَيْدُ وأبا عبد الله»، كما يجب نصبه لو قلت: «يا أبا عبد الله».

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى[٢]

أي: إنما يجب بناءُ المَنْسُوقِ على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل».

فإن كان بـ«أل»[3] جاز فيه وجهان: الرفعُ، والنصبُ؛ والمختارُ عند الخليل وسيبويه ومَن تبعهما الرَّفْعُ، وهو اختيار المصنف[4]، ولهذا قال: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أي: يُخْتَار؛ فتقول:

---

(1) وهي أربعُ حالات؛ كما ترى:
أ ـ المضاف المحلى بـ«الـ». ب ـ المفرد ـ جـ ـ عطف البيان. د ـ التوكيد.

(٢) «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «مصحوب» خبر يكن تقدم على اسمه، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ما» اسم موصول: اسم يكن «نسقا» نسق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من نسق ونائب فاعله لا محل لها صلة ما الموصول «ففيه» الفاء واقعة في جواب الشرط، فيه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ورفع» مبتدأ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في معرض التقسيم، وجملة «ينتقى» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) وهي الحال الخامسة، وهي المفرد المحلى بـ«أل»، فإذا لم يكن محلى بـ«الـ» فحكمه حكم المنادى المستقلّ.

(4) ووافقهما المازنيُّ، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب تمسّكاً بظاهر الآية ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠].
واختار المبرد أنه إن كانت «الـ» معرفة فالنصب، وإلا فالرفع؛ لأن المعرف يشبه المضاف.
ينظر «المقتضب» ٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

«يَا زَيْدُ والغُلَامَ» بالرفع والنصب، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] برفع «الطير» ونصبِه.

٥٨٨ ـ وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ(١)

٥٨٩ ـ وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هذَا يُرَدْ(٢)

يقال: «يا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهذَا، ويَا أَيُّهَا الّذِي فعل كذا»، فـ«أيُّ»: منادى مفرد مبني على الضم(3)، و«ها» زائدة(4)، و«الرَّجُل» صفة لأيٍّ(5)، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازنيُّ نَصْبَهُ قياساً على جواز نصب «الظريف» في قولك: «يَا زَيْدُ الظّرِيفَ» بالرفع والنصب.

ولا توصَفُ **«أي» إلا باسْمِ جنسٍ مُحَلًّى بأل**، كالرجل، أو باسم إشارة، نحو: «يا أيُّهذَا أقْبِلْ»، أو بموصول مُحَلًّى بأل، نحو: «يا أيُّهَا الذي فعل كذا».

٥٩٠ ـ وَذُو إشَارَةٍ كَأيٍّ فِي الصِّفَهْ ... إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ(٦)

---

(١) «أيها» قصد لفظه: مبتدأ «مصحوب» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «يلزم» الآتي، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل «صفة» حال أخرى منه «يلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «أيها» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بالرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم، ولدى مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«المعرفة» مضاف إليه، وتقدير البيت: وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة مرفوعاً واقعاً بعده.

(٢) «وأيهذا» قصد لفظه: مبتدأ «أيها الذي» معطوف عليه بعاطف مقدر «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور، والجملة من ورد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ، ووصف مضاف، و«أي» مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، أي: بسوى هذا، والجملة من يرد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) في محل نصبٍ.

(4) للتنبيه.

(5) وقيل: عطف بيان، وقيل: بدلٌ، وقيل: إن كان مشتقّاً فهو نعتٌ، وإن كان جامداً فهو عطفُ بيان، أو بدل.

(٦) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«إشارة» مضاف إليه «كأي»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «في الصفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «إن» شرطية «كان» فعل ماض=

يقال: «يَا هذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرَّجُل» إن جعل «هذا» وُصْلَةً لندائه، كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله: «**إن كان تَرْكُهَا يُفِيتُ المعرفه**» فإن لم يُجْعَل اسْمُ الإشارة وُصْلَةً لنداء ما بعده، لم يجب رَفْعُ صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الاوْسِ» يَنْتَصِبْ ثَـانٍ وَضُـمَّ وافْـتَـحْ أَوَّلاً تُـصِـبْ(١)

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ»(٢)، و:

ش٣١١ ـ يَـا تَـيْـمُ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ(٣)

= ناقص، فعل الشرط «تركها» ترك: اسم كان، وترك مضاف، وها: مضاف إليه «يفيت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفة» مفعول به ليفيت، والجملة من يفيت وفاعله في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينتصب» الآتي «سعد» منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب «سعد» توكيد للأول، أو بدل منه، أو عطف بيان بمراعاة محله، أو مفعول به لفعل محذوف، أو منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف، و«الأوس» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع «ثان» فاعل ينتصب «وضم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وافتح» معطوف على ضم «أولاً» تنازعه الفعلان قبله «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

والمراد بنحو «سعد سعد الأوس» كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً، وكرر، مضافاً ثاني لفظيه إلى غيره، سواء أكان علماً كمثال الناظم، والشاهدين رقم ٣١١ و٣١٢، أم كان اسم جنس، نحو قولك: يا رجل رجل القوم، أم كان وصفاً، نحو: يا صاحب صاحب زيد. وخالف الكوفيون في هذا، فإن لم يكن ثاني اللفظين مضافاً ـ نحو: يا زيد زيد ـ لم يجب نصبه، وجاز فيه وجهان: النصب والضم، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي.

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ
أَجِيبَا إِلى دَاعِي الهُدَى وَتَبَوَّآ مِنَ الله فِي الفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عَارِفِ

(٣) هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية، من كلمة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي، والبيت بكماله هكذا:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

اللغة: «تيم عدي» أضاف تيمًا إلى عدي ـ وهو أخوه ـ للاحتراز عن تيم مرة، وعن تيم غالب بن فهر، وهما في قريش، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تيم شيبان، وعن تيم ضبة «لا أبا لكم» جملة قد يقصد بها المدح، ومعناها حينئذ نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، وقد يقصد بها الذم، ومعناها حينئذ أن المخاطب =

و:

ش٣١٢ ـ يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ(١)

مجهول النسب. قال السيوطي: هي كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم، شتمًا له واحتقارًا، ثم كثر في الاستعمال حتى صار يقال في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب، وقال أبو الحسن الأخفش: كانت العرب تستحسن أن تقول: «لا أبا لك» وتستقبح «لا أم لك» أي: مشفقة حنونة. وقال العيني: وقد تُذكر هذه الجملة في معرض التعجب، كقولهم: لله درك! وقد تُستعمل بمعنى: جدَّ في أمرك وشمِّر؛ لأن من له أب يتكل عليه في بعض شأنه. اهـ. «يلقينكم» بالقاف المثناة، ومن رواه بالفاء فقد أخطأ، مأخوذ من الإلقاء، وهو الرمي «سوأة» هي الفعلة القبيحة.

المعنى: احذروا يا تيم عدي أن يرميكم عمر في بليَّة لا قِبَلَ لكم بها، ومكروه لا تحتملونه؛ بتعرضه لي، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع في خطره، لأنهم إن تركوا عمر وهجاءه جريرًا فكأنهم رضوا بذلك، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «تيم» منادى، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفردًا علماً، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني كما هو رأي سيبويه، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني كما هو رأي أبي العباس المبرد «تيم» منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضمومًا، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوبًا، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف، وتيم مضاف، و«عدي» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد، والكاف في محل جر بهذه اللام، ولكنها في التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها. قال اللخمي: اللام في «لا أبالك» مقحمة، والكاف في محل جر بها؛ لأنه لو كان الخفض بالإضافة أدى إلى تعليق حرف الجر، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة، وإنما أُقحمت مراعاة لعمل «لا» لأنها لا تعمل إلا في النكرات، وثبتت الألف مراعاة للإضافة، فاجتمع في هذه الكلمة شيئان متضادان: اتصال، وانفصال، فثبات الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى، وثبات اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل «لا» فهذه مسألة قد روعيت لفظاً ومعنى، وخبر «لا» محذوف، أي: لا أبا لكم بالحضرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا تيم تيم عدي» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين، فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، على ما أوضحناه في الإعراب وأوضحه الشارح العلامة.

(١) وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري، يقوله في زيد بن أرقم ـ وكان يتيمًا في حجره ـ يوم غزاة مؤتة، وهو بكماله:

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلَاتِ الـذُّبَّـلِ تَـطَـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـانْـزِلِ

اللغة: «اليعملات» بفتح الياء والميم: الإبل القوية على العمل «الذبل» جمع ذابل أو ذابلة؛ أي ضامرة من=

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول الضمُّ والنصب.

فإن ضُمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً على التوكيد(١)، أو على إضمار «أعْنِي» أو على البدليةِ، أو عطفِ البيان، أو على النداء.

وإن نُصِبَ الأوَّلُ: **فمذهَبُ سيبويه**(2) أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهَبُ المبرد(3) أنه مضاف إلى محذوفٍ مثلِ ما أُضِيفَ إليه الثاني، وأن الأصل: «يَا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ» فحذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه(٤).

= طول السفر، وأضاف زيدًا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحُدائها، وقوله: «تطاول الليل عليك.. إلخ» يريد: انزل عن راحلتك وَاحْدُ الإبل، فإن الليل قد طال، وحدث للإبل الكلال، فنشِّطها بالحداء، وأزل عنها الإعياء.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في البيت قبله «**زيد**» منصوب لا غير، على أنه تابع للسابق أو منادى، وزيد مضاف، و«**اليعملات**» مضاف إليه «**الذبل**» صفة لليعملات.

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا. ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد، والنصب على أنه منادى مضاف، وفي الثاني النصب ليس غير، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه، وقد بيناها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح.

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضمومًا، وقالوا: لا يجوز أن يكون هذا توكيدًا معنويًا؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها، ولا يجوز أن يكون توكيدًا لفظيًّا لوجهين: أولهما: أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول، وهو المضاف إليه، وثانيهما: أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلمية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة، يريدون بهذين الوجهين أن يبينوا أن بين التوكيد والمؤكد اختلافًا، وأن يقرروا أنه إذا اختلف اللفظان، لم يصلح أن يكون ثانيهما توكيدًا لأولهما.

قال أبو رجاء: ولمن يذهب إلى أن الثاني تأكيد للأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد في جهة التعريف، ويكتفي باشتراكهما في جنس التعريف، فافهم ذلك.

(2) «الكتاب» ٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(3) «المقتضب» ٤/ ٢٢٧، و«الكامل» ص٥٦٦.

(٤) يلزم على مذهب سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي، وهو غير مقبول، وعلى مذهب المبرد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والأصل العكس، وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

٥٩٢ ـ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا[١]

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم: فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلًّا.

فإن كان معتلًّا، فحكمُه كحكمِه غَيْرَ مُنَادًى، وقد سَبَقَ حكمه[٢] في المضاف إلى ياء المتكلم[3].

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:

---

(١) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منادى» مفعول أول لاجعل «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى فاعل، والجملة في محل نصب صفة لمنادى «إن» شرطية «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنادى «ليا» جار ومجرور متعلق بيضف «كعبد» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو في محل المفعول الثاني له «عبدي، عبد، عبدا، عبديا» كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) **خلاصة ما يشير** إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الأفصح فيما آخره ألف، نحو: فتاي وعصاي، أو واو، نحو: مسلميّ، أو ياء غير مشددة، نحو: قاضي، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة، نحو: كرسي، ولا تنسَ أنَّا ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة، وخالفنا في ذلك ما ذكره العلماء وادَّعوا الإجماع عليه، واستدللنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتجِّ بعربيتهم، ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع، وكيف يمتنع وهو وارد!

(3) انظر ما سلف ٣/ ٧٨.

وقوْلُكَ: يا فتايَ: فتاي: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وقولك: يا مسلميّ: مسلميّ: منادى مضاف مبني على الواو؛ لأنه نكرة مقصودة وأدغمت الواو في ياء الإضافة، والياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وقولك: يا قاضيّ: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها تعذُّرها مع سكون الإدغام، والياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

أحدها: حذفُ الياء والاستغناء بالكسرة، نحو: «يَا عَبْدِ»(1) وهذا هو الأكثر.

الثاني: إثباتُ الياء سَاكِنَةً، نحو: «يَا عَبْدِي» وهو دُونَ الأول في الكثرة.

الثالث: قلبُ الياءِ ألفاً وحَذْفُهَا والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: «يَا عَبْدَ»(2).

الرابع: قلبُهَا ألفاً وإبقاؤها، وقلبُ الكسرةِ فتحةً، نحو: «يَا عَبْدَا»(3).

الخامس: إثباتُ الياء مُحَرَّكَةً بالفتح، نحو: «يَا عَبْدِيَ».

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرْ ... فِي «يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرْ»(٤)

إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلا في «ابن أم» و«ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتُكسر الميم أو تفتح؛ فتقول: «يا ابن أمَّ أَقْبِلْ» و«يا ابن عَمِّ لا مَفَرَّ» بفتح الميم وكسرها(٥).

---

(1) عبدِ: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً، وهو مضاف. والياء المحذوفة: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، وحُذِفت تخفيفاً.

(2) عبدَ: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المنقلبة عن ياء المتكلم والمحذوفة للتخفيف، وهو مضاف.
والألف المنقلبة عن الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وحذفت تخفيفاً.

(3) عَبْدَا: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وهو مضاف.
والألف المنقلبة عن الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

(٤) «وفتح» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم «أو كسر» معطوف على فتح «وحذف» معطوف على كسر، والواو فيه بمعنى مع، وحذف مضاف، و«اليا» مضاف إليه «استمر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفي على الحكاية «يا ابن عم» معطوف بعاطف مقدر على السابق «لا» نافية للجنس «مفر» اسم لا، وخبرها محذوف، والتقدير: لا مفرَّ لي، أو لا مفر موجود.

(٥) قد ورد ثبوت الياء في «ابن أم» في قول أبي زبيد الطائي يرثي أخاه:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وورد قلب الياء ألفًا وبقاؤها في «ابنة عم» في قول أبي النَّجم:

يَا ابنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

=

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا «أَبَتِ أُمَّتِ» عَرَضْ ... وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ(١)

يقال في النداء: «يَا أَبَتِ، وَيَا أَمَّتِ» بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء؛ فلا تقول: «يَا أَبَتِي، وَيَا أَمَّتي»؛ لأن التاءَ عوض من الياء؛ فلا يُجمع بين العوض والمعَوَّض منه(٢).

= وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في «كتابه» (١/٣١٨)، وجعل ثبوت الياء هو القياس، وعلل لحذفها بكثرة استعمال هاتين الكلمتين «يا ابن أم» و«يا ابن عم» قصدًا إلى التخفيف فيما كثر استعماله، قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولاً هو القياس، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب» اهـ. وهو قد ابتدأ بذكر ثبوت الياء في المضاف إلى مضاف لياء المتكلم.

(١) «وفي الندا» جار ومجرور متعلق بقوله: «عرض» الآتي «أبت» مبتدأ «أمت» معطوف عليه بعاطف مقدر «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «افتح» فعل أمر معطوف على اكسر «ومن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «عوض» الآتي «التا» قصر للضرورة أيضاً: مبتدأ «عوض» خبر المبتدأ.

(٢) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في قول الراجز، وهو من شواهد سيبويه:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

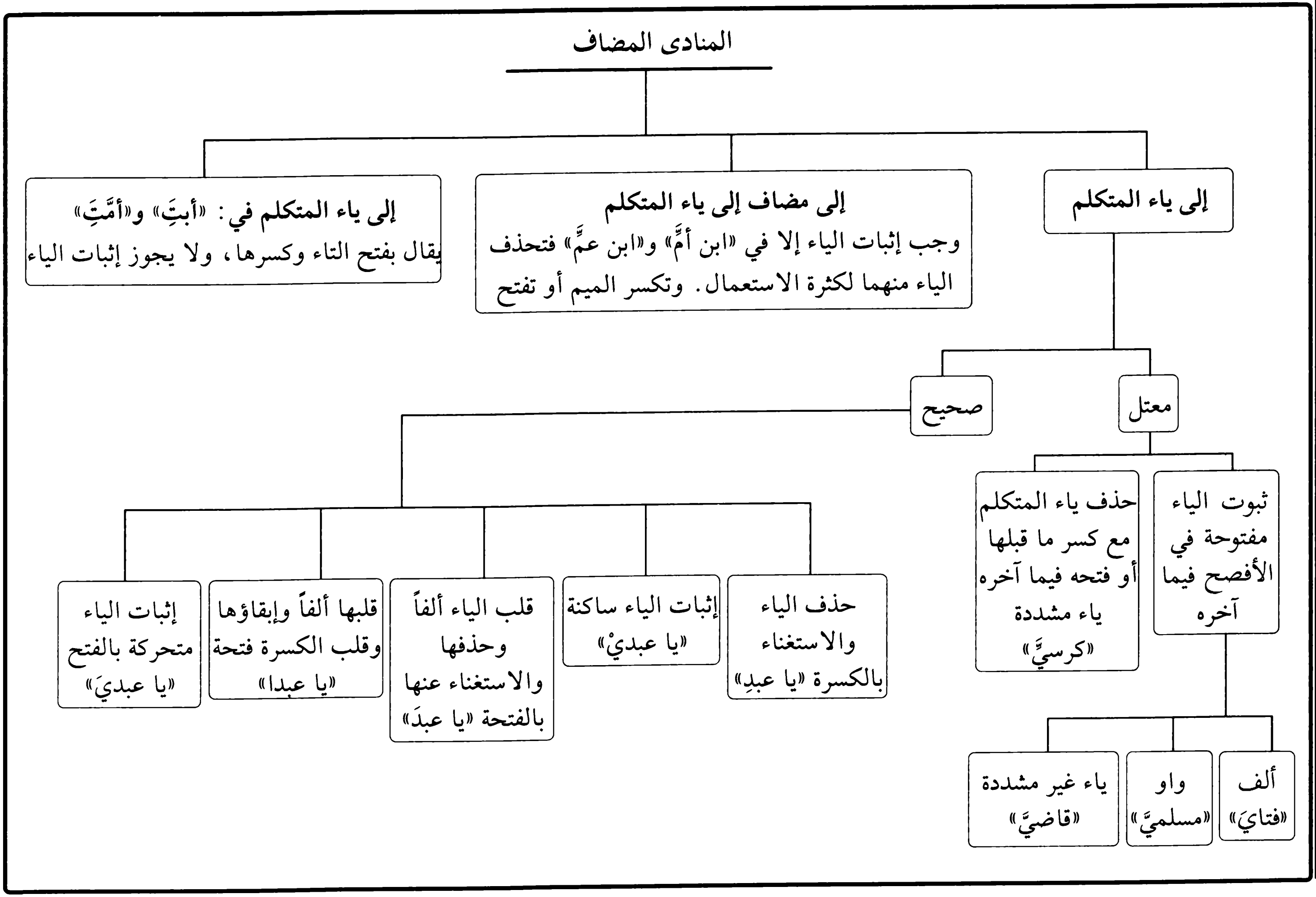
وقول الراجز الآخر:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ... فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس (د ٢٠٠):

أَبَانَا فَلَا رِمْتَ مِنْ عِنْدِنَا ... فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا ... فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ


المنادى المضاف
إلى ياء المتكلم
إلى مضاف إلى ياء المتكلم
وجب إثبات الياء إلا في «ابن أمٍّ» و«ابن عمٍّ» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال. وتكسر الميم أو تفتح
إلى ياء المتكلم في: «أبتِ» و«أمَّتِ» يقال بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء
معتل
صحيح
ثبوت الياء مفتوحة في الأفصح فيما آخره
حذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة «كرسيٍّ»
ألف «فتايَ»
واو «مسلميَّ»
ياء غير مشددة «قاضيَّ»
حذف الياء والاستغناء بالكسرة «يا عبدِ»
إثبات الياء ساكنة «يا عبديْ»
قلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة «يا عبدَ»
قلبها ألفاً وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة «يا عبدا»
إثبات الياء متحركة بالفتح «يا عبديَ»

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥ ـ وَ«فُلُ» بَعْضُ ما يُخَصُّ بِالنِّدَا   «لُؤْمَانُ نَوْمَانُ» كَذَا وَاطَّرَدَا[١]

٥٩٦ ـ فِي سَبِّ الانْثَى وَزْنُ «يَا خَبَاثِ»   والأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي[٢]

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ   وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ «فُلُ»[٣]

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا في النداء، نحو: «يَا فُلُ» أي: يَا رَجُلُ[4]، و«يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤم، و«يَا نَوْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطّرَدَا في سَبِّ الانثى» إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ فَعَالِ مبنيًّا على الكسر في ذَمِّ الأنثى وسَبِّها، من كل فعل ثلاثي، نحو: «يَا خَبَاثِ، ويَا فَسَاقِ، ويَا لَكَاعِ»[٥].

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فَعَالِ، مبنياً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على

---

(١) «وفل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «بالندا» جار ومجرور متعلق بقوله: يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واطردا» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، اطرد: فعل ماض، والألف للإطلاق.

(٢) «في سب» جار ومجرور متعلق باطرد في البيت السابق، وسب مضاف، و«الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرد، ووزن مضاف، و«يا خباث» مضاف إليه على الحكاية «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في سب» جار ومجرور متعلق بشاع، وسب مضاف، و«الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وجر» فعل ماض مبني للمجهول «في الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لـ«جُر».

(4) الأصحّ أنه موضوعٌ بحرفين، وليس مرخّماً عن «فلان»، ومثلُهُ «فُلَةُ» بمعنى امرأة.

(٥) قد ورد «لكاع» سبًّا للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل في النداء، وذلك في قول الحطيئة، ويقال: هو لأبي الغريب النصري:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي   إِلَى بَيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف، أي: بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.

الأمر، نحو: «نَزَالِ، وَضَرَابِ، وقَتَالِ»، أي: «انْزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ»(1).

وكثر استعمالُ فُعَل في النداء خاصة مقصوداً به سَبُّ الذكُورِ، نحو: «يَا فُسَقُ، وَيَا غُدَرُ، ويَا لُكَعُ» ولا ينقاس ذلك(2).

وأشار بقوله: «**وَجُرَّ في الشّعر فُلُ**» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، كقوله: [الرجز]

ش٣١٣ ـ [تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ] فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ(٣)

---

(1) وقياسُه بشروطِ أن يكون من فعل ثلاثيٍّ، تام، متصرف، تام التصرُّف.

(2) خلافاً لابن عصفور. «البهجة المرضية» ص٢٨٣.

(٣) البيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة.

اللغة: «لجة» بفتح اللام وتشديد الجيم: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

المعنى: شبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضًا بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً؛ فيقال: أمسك فلانًا عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال، وقبل بيت الشاهد قوله:

تُثِيرُ أيدِيهَا عَجَاجَ القَسْطَلِ إذْ عُصِبَتْ بِالعَطَنِ المُغَرْبَلِ
تَدَافُعَ الشِّيبِ وَلَمْ تُقَتَّلِ

اللغة: القسطل: الغبار، والعجاج: ما ارتفع منه، وعصبت: اجتمعت، والعطن: مبرك الإبل عند الماء لتشرب عَلَلاً بعد نَهَل، والمغربل: المنخول، وقد أراد تراب العطن، وتدافع الشيب: مصدر تشبيهي منصوب بعامل محذوف، أي: اجتمعت وتدافعت تدافعًا كتدافع الشيب.

الإعراب: «**في لجة**» جار ومجرور متعلق بقوله: «تدافع» في البيت الذي قبل بيت الشاهد «**أمسك**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة مقول لقول محذوف، أي: يقال فيها أمسك.. إلخ «**فلانًا**» مفعول به لأمسك «**عن فل**» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه: قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء وجره بالحرف، وذلك ضرورة؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف بقرينة قوله قبل ذلك: «أمسك فلانًا» فكأنه قال: أمسك فلانًا عن فلان.

وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء، بل يقع في جميع مواقع الإعراب، وأن الذي يختص بالنداء هو «فل» الذي أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطًا ـ أي لغير علة صرفية ـ كما حُذفت لام يد ودم.

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذي في البيت من الأول، وأن الشاعر رخَّمه في غير النداء ضرورة، بحذف النون، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقة بثلاثة أحرف؛ ففيه ضرورتان. ونظيره قول لبيد: =

الاسْتِغَاثَةُ(1)

٥٩٨ ـ إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى(٢)

يقال: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» فيُجَرُّ المستغاث بلام مفتوحة، ويُجر المستغاث له بلام مكسورة، و[إنما] فُتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تُفْتَحُ مع المضمر، نحو: «لَكَ، وَلَهُ»(3).

٥٩٩ ـ وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا(٤)

= دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ فَالحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد: «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لِين.

(1) هي نداءُ مَن يُخلّص من شدة، أو يُعين على دفع مشقة «شرح المكودي» ص٢٤٣.
وتتعيَّن فيه «يا»، دون سواها من أدوات النداء، واللام دون سواها من حروف الجرّ.

(٢) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «استغيث» فعل ماض مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل لاستغيث «منادى» نعت لاسم، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «خفضا» خفض: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة جواب إذا «باللام» جار ومجرور متعلق بخفض «مفتوحاً» حال من اللام «كيا» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، يا: حرف نداء «للمرتضى» اللام جارة عند البصريين، واختلف في متعلقها؛ فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء، لكونه نائباً عن الفعل، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ ـ ونسب هذا إلى سيبويه ـ إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذي ناب عنه حرف النداء، وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقتطعة من «آل» فأصل العبارة «يا آل المرتضى» فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف تخلصاً من التقاء الساكنين وبقيت اللام.

(3) وفي هذا تمييزٌ بين لامَي المستغاث به، والمستغاث له.

(٤) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: وافتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف، ومع مضاف، و«المعطوف» مضاف إليه «إن» شرطية «كررت» كرر: فعل ماض فعل الشرط، والتاء فاعله «يا» قصد لفظه: مفعول به لكرر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «ائتيا» في آخر البيت، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه «بالكسر» جار ومجرور متعلق بائتيا أيضاً «ائتيا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغاثٌ آخر: فإما أن تتكرر معه «يا» أو لا.

فإن تكررت لَزِمَ الفتحُ، نحو: «يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ».

وإن لم تتكرر لَزِمَ الكَسْرُ، نحو: «يَا لَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ» كما يلزم كَسْرُ اللام مَعَ المستغاث له، وإلى هذا أشار بقوله: «**وفي سِوَى ذلك بالكَسرِ ائْتِيَا**» أي: وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه «يَا» اكسر اللامَ وُجُوباً، فتكسر مَعَ المعطوف الذي لم تتكرر معه «يَا» ومع المستغاث له.

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ[١]

تُحذف لام المستغاث ويؤتى بألِفٍ في آخره عوضاً عنها[2]، نحو: «يَا زَيْدا لعمرو» ومثلُ المُسْتَغَاثِ المُتَعَجَّبُ منه، نحو: «يَا لَلدَّاهِيَة» و«يَا لَلْعَجَب» فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتُعَاقِبُ اللامَ في الاسم المتعجَّبِ منه ألِفٌ؛ فتقول: «يَا عَجَبَا لزَيدٍ»[٣][4].

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) «ولام» مبتدأ، ولام مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «استغيث» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لام، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ألف» مفعول به لعاقبت، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «ومثله» مثل: خبر مقدم، والهاء مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر «ذو» صفة لاسم، وذو مضاف، و«تعجب» مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعجب، والجملة في محل جر صفة لتعجب.

(2) ولا يُجمَعُ بينهما؛ لأنه لا يُجمَعُ بين العوض والمعوض عنه.

(٣) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَيَومَ عَقَرتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبَا مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ

(4) عجبا: منادى مستغاث متعجب منه، مبني على الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف، والألف: عوض عن لام الاستغاثة.

النُّدْبَةُ

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا[١]

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بالَّذِي اشْتَهَرْ كَـ«بِئْرِ زَمْزَمٍ» يَلِي «وا مَنْ حَفَرْ»[٢]

المندوب هو: المتفجَّعُ عليه[3]، نحو: «وَازَيْدَاهْ»[4]، والمتوجَّعُ منه، نحو: «واظَهْرَاهْ»[5].

ولا يُنْدَبُ إلا المعرفة، فلا تُندبُ النكرَةُ[6]، فلا يقال: «وَا رَجُلَاهْ»، ولا المبهم: كَاسم

(١) «ما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «اجعل» الآتي «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» «لمندوب» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو مفعوله الثاني «وما» اسم موصول: مبتدأ «نكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «لم» نافية جازمة «يندب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل، والجملة من يندب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «ما» اسم موصول: معطوف على «ما نكر» وجملة «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «ويندب» فعل مضارع مبني للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب «بالذي» جار ومجرور متعلق بيندب «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي «كبئر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وقد حكى «بئر» لأنه في الأصل مفعول به، وبئر مضاف، و«زمزم» مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بئر زمزم، والجملة في محل نصب حال من «وا من حفر» مفعول به ليلي على الحكاية.

(3) لفقده حقيقةً، أو تنزيلاً منزلة المفقود.

(4) زيداه: زيدا: منادى مندوب مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف في محل نصب. والألف: للندبة. والهاء: للسكت.

(5) ظهراه: ظهرا: منادى مندوب مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المقلوبة عن ياء المتكلم.
والألف المنقلبة عن ياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. والهاء: للسكت.

(6) هذا في المتفجع عليه، أما المتوجَّع منه فيجوز، كقولك: وامصيبتاه، واحزناه، تريد مصيبته وحزناً غير مُعيَّنين.
وسبب عدم ندب النكرة أن الندبَ تعظيمٌ وإظهارُ أهمية، ولا يتأتّيان مع النكرة ولا مع المبهم.

الإشارَةِ، نحو: «وَا هذَاهْ»، ولا الموصولُ، إلا إن كان خالياً من «أل» واشتهر بالصلة، كقولهم: «وَا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهْ»[1].

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالألِفْ مَتْلُوَّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ[٢]

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أو غَيْرِهَا نِلْتَ الأمَلْ[٣]

يَلْحَقُ آخِرَ المنادى المندوبِ ألفٌ، نحو: «وَا زَيْدَا لا تَبْعَدْ» ويُحْذَف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: «وا مُوسَاهْ» فحذف ألف «مُوْسى» وأتى بالألف للدلالة على الندبة[4]، أو كان تنويناً في آخر صلةٍ أو غيرها، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه» ونحو: «يا غلام زيداه».

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِهِ مُجَانِسَا إن يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا[٥]

---

(1) زمزماه: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف، والألف: للندبة، والهاء: للسكت.

(٢) «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وصِلْ منتهى المندوب، ومنتهى مضاف، و«المندوب» مضاف إليه «صله» صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالألف» جار ومجرور متعلق بصل «متلوها» متلو: مبتدأ، ومتلو مضاف، وها مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل: خبر كان، ومثل مضاف، وها: مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متلوها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر، وتنوين مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بكمل الآتي «كمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة الذي «من صلة» بيان الذي «أو غيرها» غير: معطوف على صلة، وغير مضاف، وها: مضاف إليه «نلت الأمل» نال: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والأمل: مفعول به.

(4) موساه: موسا: منادى مندوب مفرد علم مبني على الضمة المقدرة للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل نصب. والألف: للندبة، والهاء: للسكت.

(٥) «والشكل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وأول الشكل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف أيضاً، أو هو حال من هاء أوله «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لأول «مجانساً» مفعول ثان لأول «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «الفتح» اسم يكن «بوهم» جار ومجرور متعلق بقوله: لابسا، الآتي «لابسا» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف.

إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً، لَحِقَتْه ألف الندبة من غير تغيير لها، فتقول: «وا غلامَ أحْمَدَاه»، وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحُه، إلا إن أوْقَعَ في لَبْس، فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولُكَ في «غلام زيد»: «وا غلام زيداه»، وفي «زيد»: «وا زَيْدَاه»، ومثالُ ما يُوقِعُ فتحُه في لبس: «وا غلامَهُوه، وَا غُلَامَكِيهْ» وأصله «وا غُلامكِ» بكَسْر الكاف «وا غلامَهُ» بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبةِ: بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واواً؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذَفْتَ الضمة والكسرة وفتحت وأتيتَ بألف الندبة، فقلت: «وا غلامَكاه، وا غلامَهَاه» لالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطَبِ، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائبةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائِب، وإلى هذا أشار بقوله: «**والشكلَ حتماً. . إلى آخره**» أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح أو ضم أو كسر، فأوْلِه مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقعاً في لَبْسٍ، نحو: «وا غلامَهُوه، وا غلامَكِيه» وإن لم يكن الفتح مُوقِعاً في لبس، فافتح آخره وأَولِه ألفَ النُّدبة، نحو: «وا زيداه، ووا غلام زيداه».

٦٠٦ ـ وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وَإنْ تَشَأْ فَالمَدُّ وَالهَا لا تَزِدْ[1]

أي، إذا وُقف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكتِ، نحو: «وَا زَيْدَاهْ»، أو وقف على الألف، نحو: «وا زَيْدَا»، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة، كقوله: [الهزج]

ش٣١٤ ـ ألا يا عَمْرُو عَمْراهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ[2]

---

(١) «وواقفاً» حال من فاعل «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هاء» مفعول به لزد، وهاء مضاف، و«سكت» مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، وجواب الشرط محذوف أيضاً «وإن» شرطية «تشأ» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فالمد» الفاء واقعة في جواب الشرط، المد: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: فالمد واجب، مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «والها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «لا تزده» الآتي «لا» ناهية «تزد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات في السجن.

٦٠٧ ـ وَقَـائِـلٌ وَا عَـبْـدِيَـا وَا عَـبْـدَا   مَنْ فـي الـنِّـدا الـيَـا ذا سـكُـونٍ أَبْـدَى[(١)]

أي: إذَا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء، قيل فيه: «وَا عَبْدِيَا» بفتح الياء وإلحاق ألف الندبة، أو: «يَا عَبْدَا» بحذف الياء وإلحاق ألف الندبة.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِف [الياء] أو يستغني بالكسرة، أو يقلب الياءَ ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغني بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها، قيل: «وَا عَبْدَا» ليس إلا.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء، يقال: «وَاعَبْدِيَا» ليس إلا.

فالحاصِلُ: أنه إنما يجوز الوجهان ـ أعني «وَا عَبْدِيَا» و«وَا عبْدَا» ـ على لغة مَنْ سَكَّنَ الياءَ فقط، كما ذكر المصنِّف.

= الإعراب: «**ألا**» أداة استفتاح «**يا**» حرف نداء وندبة «**عمرو**» منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب «**عمراه**» توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة لأجل الندبة؛ لأنها تستدعي مد الصوت، والهاء للسكت «**وعمرو**» معطوف على عمرو الأول «**ابن**» صفة له، وابن مضاف، و«**الزبيراه**» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة التي تستوجبها الألف المزيدة للندبة، والهاء للسكت.

الشاهد فيه: قوله: «عمراه» حيث زيدت الهاء التي تُجتلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.

ونظير هذا البيت قول الراجز:

يَـا مَـرْحَـبَـاهُ بِـحِـمَـار نَـاجِـيَـهْ   إذَا أَتَـى قَـرَّبْـتُـهُ لِـلـسَّـانِـيَـهْ

وقول مجنون ليلى:

فَـقُـلْـتُ أيَـا رَبَّـاهُ أَوَّلُ سُـؤْلَـتِـي   لِـنَـفْـسِـيَ لَـيْـلَـى ثُـمَّ أنـتَ حَـسِـيـبُـهَـا

(١) «وقائل» خبر مقدم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «واعبديا» مفعول به لقائل «واعبدا» معطوف على المفعول «من» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «في الندا» جار ومجرور متعلق بقوله: «أبدى» الآتي «اليا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لأبدى «ذا» حال من الياء، وذا مضاف، و«سكون» مضاف إليه «أبدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة الواقعة مبتدأ، وتقدير البيت: ومن أبدى الياء ـ أي أظهرها ـ ساكنة في النداء قائل: واعبديا، أو واعبدا.

التّـرْخِيمُ

٦٠٨ ـ تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا[١]

الترخيم في اللغة: تَرْقِيقُ الصوت، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٣١٥ ـ لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ[٢]

أي: رقيق الحَوَاشِي. وفي الاصطلاح: حَذْفُ أوَاخِرِ الكَلِمِ في النداء[3]، نحو:

---

(١) «ترخيماً» مفعول مطلق عامله احذف الآتي، لأنه بمعناه، كقعدت جلوساً «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «آخر» مفعول به لاحذف، و«آخر» مضاف، و«المنادى» مضاف إليه «كيا سعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «فيمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «كيا سعا» السابق «دعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «سعادا» مفعول به لدعا، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلًّا بفي.

(٢) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مَيَّةَ من قصيدته التي مطلعها:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

اللغة: «بشر» هو ظاهر الجلد «منطق» هو الكلام الذي يختلب الألباب «رخيم» سهل رقيق «الحواشي» الجوانب والأطراف، وهو جمع حاشية، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب «هراء» بزنة غراب: أي كثير ذو فضول «نزر» قليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب، وحديث رقيق، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولا تقتضبه اقتضابًا حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

الإعراب: «**لها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**بشر**» مبتدأ مؤخر «**مثل**» نعت لبشر، ومثل مضاف، و«**الحرير**» مضاف إليه «**ومنطق**» معطوف على بشر «**رخيم**» نعت لمنطق، ورخيم مضاف، و«**الحواشي**» مضاف إليه «**لا**» نافية «**هراء**» نعت ثان لمنطق «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**نزر**» معطوف على هراء.

الشاهد فيه: قوله: «رخيم الحواشي» حيث اسْتعمل كلمة «رخيم» في معنى الرقة، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت.

(3) تعريفه قاصر، إذ ينقصه أن الحذف على وجه مخصوصٍ، وليس حذفاً كيفما اتفَق!

ثم إن تقييده بالنداء غير سديد؛ إذ إن الترخيم ثلاثة أنواع: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وسيذكره الناظم ويشرحه الشارح عما قريب!

وله نوعٌ ثالثٌ هو ترخيم التصغير.

«يَا سُعَا»(1) والأصل: «يَا سُعَادُ».

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا(٢)

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هذِهِ الهَا قَدْ خَلَا(٣)

٦١١ ـ إلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ العَلَمْ ... دُونَ إضَافَةٍ وَإسْنَادٍ مُتَمْ(٤)

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء أوْ لا، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز تَرْخِيمُه مطلقاً(5)، أي: سواء كان علماً، كـ«فَاطِمَةَ»، أو غير علم، كـ«جَارِيَةَ»، زائداً على ثلاثة

---

(1) سُعا: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على الياء المحذوفة ترخيماً في محلّ نصب على النداء.

(٢) «وجوزنه» الواو عاطفة، جوز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لجوز «مطلقاً» حال من المفعول به «في كل» جار ومجرور متعلق بجوز، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أنث» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «بالها» جار ومجرور متعلق بأنث «والذي» اسم موصول: مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله: «وفره» في البيت الآتي «قد» حرف تحقيق، وجملة «رخما» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) «بحذفها» الجار والمجرور متعلق برخما في البيت السابق، وحذف مضاف، وها مضاف إليه «وفره» وفر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لوفر «بعد» ظرف متعلق بوفر، مبني على الضم في محل نصب «واحظلا» الواو عاطفة، احظل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ترخيم» مفعول به لاحظل، وترخيم مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «من هذه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «خلا» الآتي «الها» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «قد» حرف تحقيق «خلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٤) «إلا» أداة استثناء «الرباعي» منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الرباعي «فوق» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي، ودون مضاف، و«إضافة» مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافة «متم» نعت لإسناد.

(5) قال المراديُّ في «توضيح المقاصد» ٣/١١٢٨ ـ ١١٢٩:

فإن قلتَ: كيف قال: مطلقاً، ولترخيمه خمسة شروط:

الأول: أن يكون معيَّناً؛ فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة؛ كقول الأعمى: «يا امرأة خُذي بيدي».

والثاني: ألا يكون مضافاً؛ فلا يجوز ترخيمُ نحو «يا طلحةَ الخير»، وأما نحو قوله: =

أحْرُفٍ كما مثَّل، أو [غير زائد] على ثلاثة أحْرُفٍ، كـ«شاة»، فتقول: «يَا فَاطِمَ، ويَا جَارِيَ[١]، ويَا شَا»، ومنه قولُهم: «يَا شَا ادْجُنِي»[٢] [أي: أقِيمي]، بحذف تاء التأنيث للترخيم، ولا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: «وَجَوِّزَنْه... إلى قوله: بَعْدُ».

وأشار بقوله: «**وَاحْظُلَا.. إلخ**» إلى القسم الثاني[3]، وهو ما ليس مؤنثاً بالهاء، فذكر أنه **لا يُرَخَّم إلا بثلاثة شروط**:

الأول: أن يكون رُبَاعِيًّا فأكثر.

الثاني: أن يكون عَلَماً.

الثالث: ألا يكون مركباً تركيبَ إضافةٍ، ولا إسنادٍ.

وذلك كـ«عُثْمَانَ، وَجَعْفَرٍ»؛ فتقول: «يَا عُثْمَ، ويَا جَعْفَ».

وخَرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ«زيد، وعمرو»، وما كان [على أربعة أحرف] غَيْرَ علمٍ، كـ«قائم، وقاعد»، وما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ، كـ«عبد شمس»، وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ، نحو: «شَابَ قَرْنَاهَا»؛ فلا يُرَخَّمُ شيء من هذه.

= يا علقَمَ الخير قد طالت إقامتنا

فنادرٌ.

والثالث: ألا يكون مختصاً بالنداء؛ فلا يُرَخَّمُ «فُلَةُ».

والرابع: ألا يكون مندوباً؛ فإن المندوبَ لا يجوز ترخيمُه، لحِقَتْهُ علامة الندبة، أو لم تلحقه. نصَّ عليه سيبويه.

والخامس: ألا يكون مستغاثاً به؛ فإنه لا يجوز ترخيمُه.

قلتُ: وقد يُجاب: بأن معنى قوله: مُطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط التي تخصُّ المجرَّد كالعلمية. ا.هـ.

(١) ومن شواهد ترخيم «جارية» قول الشاعر:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ... سَيْرِي وإشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

(٢) تقول: دجنت الشاة في البيت تدجن دجونًا، بوزن قعد يقعد قعودًا: إذا أقامت فلم تبرح، وألِفته فلم تسرح مع الغنم، وشا: أصلها شاة، فرخم بحذف التاء.

(3) احظُلْ: اِمْنَعْ.

وأمَّا ما رُكِّبَ تركيبَ مَزْجٍ، فيُرَخَّمُ بحذف عَجُزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخْرِجْه؛ فتقول فيمن اسمه «معدي كرب»: «يَا مَعْدِي»(1).

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلَا(٢)

٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِداً وَالخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي(٣)

أي: يجب أن يُحْذَفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيِّناً، أي: حرفَ لِينٍ، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو: «عُثْمَان، ومَنْصُور، ومِسْكِين»، فتقول: «يَا عُثْمُ، ويَا مَنْصُ، ويَا مِسْكُ»؛ فإن كان غيرَ زائدٍ، كمختار، أو غيرَ لِينٍ، كقِمَطْرٍ(4)، أو غير ساكن، كَقَنَوَّرٍ(5)، أو غير رابع: كمَجِيدٍ، لم يجز حَذْفُه؛ فتقول: «يَا مُخْتَا، ويَا قِمَط، ويَا قَنَوَّ، ويَا مَجِي»(٦).

---

(1) معدي: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على العجز المحذوف «كرب» للترخيم في محل نصب.

(٢) «ومع» ظرف متعلق باحذف الآتي، ومع مضاف، و«الآخر» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الذي» اسم موصول: مفعول به لـ«احذف»، وجملة «تلا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي» لا محل لها صلة الذي «إن» شرطية «زيد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي تلا «ليناً» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت لقوله: ليناً «مكملاً» نعت لقوله: «ليناً» أيضاً، وفيه ضمير مستتر فاعله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

(٣) «أربعة» مفعول به لمكمل في البيت السابق «فصاعداً» الفاء عاطفة، صاعداً: حال من فاعل فعل محذوف، أي: فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «في واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «وياء» معطوف على واو «بهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فتح» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لواو وياء «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «الخلف».

(4) القِمَطْرُ: الجَمَلُ القويُّ الضخم، والرجلُ القصير.

(5) القَنَوَّرُ: الضخمُ الرأس، والشَّرس الصعبُ من كلّ شيء.

(٦) ونظير ذلك قول أوس بن حجر، وهو من شواهد سيبويه:

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعدَ مَعرِفَةٍ لَمِي ... وَبَعْدَ التَّصَافِي والشَّبابِ المُكَرَّمِ

أراد: يا لميس، فحذف السين، ووفر ما بعدها من الحذف، ومثله قول يزيد بن مخرم:

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِي بنَ مُخَرَّمٍ ... فَقُلْتُ لَكُمْ إنِّي حَلِيفُ صُداءِ

وأما فِرْعَوْنُ ونحوه ـ وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كغُرْنَيْقٍ[1] ـ ففيه خلاف، فمذهب الفَرَّاء والجَرْمي أنهما يُعامَلان معاملة مِسْكِين ومَنْصُور، فتقول عندهما: يَا فِرْعَ، وَيَا غُرْنَ، ومذهبُ غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك؛ فتقول عندهم: يَا فِرْعَوْ، وَيَا غُرْنَيْ.

٦١٤ ـ وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ[٢]

تَقَدَّمَ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ يُرَخَّمُ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عَجُزه؛ فتقول في «معدي كرب»: يَا مَعْدِي، وَتَقَدَّمَ أيضاً أن المركَّبَ تركيبَ إسنادٍ لا يُرَخَّمُ، وذكر هنا أنه يرخَّمُ قليلاً، وأن عَمراً ـ يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أبو بِشْرٍ، وسيبويه لَقَبُه ـ نَقَلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم[3] أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنفُ عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك[4]؛ فتقول في «تَأَبَّطَ شَرًّا»: «يَا تَأَبَّطَ».

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ[٥]

---

(1) الغُرْنَيْقُ: طائرٌ من طيور الماء أسودُ طويلُ العُنُق، والشابُّ الأبيضُ الجميل.

(٢) «والعجز» مفعول مقدم لاحذف «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مركب» جار ومجرور متعلق باحذف «وقل» فعل ماض «ترخيم» فاعل قل، وترخيم مضاف، و«جملة» مضاف إليه «وذا» اسم إشارة: مبتدأ أول «عمرو» مبتدأ ثان، وجملة «نقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والعائد ضمير محذوف كان أصله مفعولاً لنقل، أي: وهذا عمرو نقله، وعمرو: اسم سيبويه شيخ النحاة كما سيقول الشارح.

(3) «الكتاب» ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(4) وذلك أنه قال في «الكتاب» ٣/ ٣٧٧: هذا باب الإضافة إلى الحكاية:
فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدرَ؛ بمنزلة «عبد القيس»، و«خمسةَ عشر»؛ حيث لزمه الحذف كما لزمها؛ وذلك قولك في «تأبط شراً»: «تأبطيٌّ»، ويدلُّك على ذلك أن من العرب من يُفرِدُ فيقول: «يا تأبَّطَ أقبِلْ» فيجعلُ الأول مفرداً؛ فكذلك تفرده في الإقامة. ا.هـ.
قلت: واضحٌ أن كلام سيبويه لا شأن له بالترخيم، وقول العرب مضبوط بضم الطاء: «يا تأبّطُ» فلا ترخيم!

(٥) «وإن» شرطية «نويت» نوى: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «بعد» ظرف متعلق بنويت، وبعد مضاف، و«حذف» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لنويت، وجملة «حذف» الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فالباقي» الفاء واقعة في جواب الشرط، الباقي: مفعول مقدم لاستعمل «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل =

٦١٦ ـ وَاجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كَانَ بالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا[١]

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الأوَّلِ في ثَمُودَ «يَا ثَمُو» وَ«يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِيَا[٢]

يجوز في المرخَّم لُغتان، إحداهما: أن يُنْوَى المحذوفُ منه، **والثانية**: ألا يُنْوَى، ويعبَّر عن الأولى بلغة مَنْ ينتظر الحَرْفَ، وعن الثانية بلغة مَنْ لا ينتظر الحرف.

فإذا رَخَّمْتَ على لُغة مَنْ ينتظر، تركْتَ الباقيَ بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون؛ فتقول في «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَ»[3]، وفي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِ»[٤]، وفي «قِمَطْرٍ»: «يَا قِمَطْ».

= جزم جواب الشرط «بما» جار ومجرور متعلق باستعمل «فيه» جار ومجرور متعلق بألف الآتي «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالباء.

(١) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم فعل الشرط «محذوفاً» مفعول به لتنو «كما» الكاف جارة، ما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الباقي» في البيت السابق «بالآخر» جار ومجرور متعلق بقوله: تمما، الآتي «وضعاً» منصوب على نزع الخافض، أو على التمييز «تمما» تمم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر كان، و«لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها متعلق باجعله في أول البيت، وهو في موضع نصب، لأنه المفعول الثاني.

(٢) «فقل» الفاء للتفريع، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الأول» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «قل» أي: جارياً على الأول «في ثمود» جار ومجرور متعلق بقل «ياثمو» قصد لفظه: مفعول به لقل، وهو مقول القول «ويا» حرف نداء «ثمي» منادى مبني على ضم مقدر على آخره في محل نصب، وجملة النداء في محل نصب مقول قول محذوف لدلالة الأول عليه «على الثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف «بيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ياثمي».

(3) جَعْفَ: منادى مرخم مفرد علم مبنيٌّ على الضمة المقدرة على الحرف المحذوف للترخيم على لغة من ينتظر في محل نصبٍ.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

يَا حَارِ لَا أُرمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ ومِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وإذا رخَّمْتَ على لُغة مَنْ لا ينتظر، عَامَلْتَ الآخِرَ بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وَضْعاً؛ فَتَبْنيه على الضم، وتعامله معاملَةَ الاسمِ التامِّ، فتقول: «يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا قِمَطُ» بضمِّ الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لُغة مَنْ ينتظر الحرف: «يا ثَمُو» بواو ساكنة، وعلى لُغة مَنْ لا ينتظر تقول: «يا ثَمِي» فتقلب الواو ياء والضمةَ كسرةً؛ لأنك تعامله معَامَلَةَ الاسم التامِّ، ولا يوجد اسم مُعرَب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلبُ الواو ياء والضمةِ كسرة.

٦١٨ ـ وَالْتَزِمِ الأوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَهْ(١)

إذا رُخِّمَ ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمُؤَنث، كمُسْلِمَة ـ وجب ترخِيمُهُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف؛ فتقول: «يا مُسْلِمَ» بفتح الميم، ولا يجوز ترخِيمُهُ على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف]، فلا تقول: «يَا مُسْلِمُ» بضم الميم؛ لئلا يلتبس بنداء المذكَّر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيُرخَّم على اللغتين، فتقول في «مَسْلَمَة» عَلَماً: «يا مَسْلَمَ» بفتح الميم وضمها.

٦١٩ ـ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أحْمَدَا(٢)

قد سبق أن الترخيم حذفُ أَوَاخِرِ الكلم في النداء، وقد يُحْذَفُ للضرورة آخِرُ الكلمةِ في غير النداء، بشرط كونها صالحةً للنداء، كـ«أَحْمَدَ»(3) ومنه قولُه: [الطويل]

(١) «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأول» مفعول به لالتزم «في» حرف جر «كمسلمة» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بالتزم، والكاف الاسمية مضاف، ومسلمة: مضاف إليه «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الوجهين» مفعول به لجوز «في كمسلمة» مثل السابق.

(٢) «ولاضطرار» الواو عاطفة، لاضطرار: جار ومجرور متعلق بقوله: «رخموا» الآتي «رخموا» فعل وفاعل «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» الآتي، ودون مضاف، و«ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لرخموا «للندا» جار ومجرور متعلق بيصلح الآتي «يصلح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أحمدا» مضاف إليه.

(3) وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو التأنيث، ولا تُشتَرَط العلمية ولا التأنيث بالتاء.

ش٣١٦ ـ لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ(١)

أي: طريف بن مالكٍ.

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» بالتحريك: شدة البرد.

المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم، وأنه يوقد النيران ليلاً ليراها السائرون فيقصدوا نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يضن فيه الناس ويبخلون، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره أولى بأن يفعله.

الإعراب: «**لنعم**» اللام للتوكيد، نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح «**الفتى**» فاعل نعم «**تعشو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «**إلى ضوء**» جار ومجرور متعلق بتعشو، وضوء مضاف، ونار من «**ناره**» مضاف إليه، ونار مضاف، والهاء مضاف إليه «**طريف**» خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، أي: هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» على ما تقدم في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم «**ابن**» نعت لطريف، وابن مضاف، و«**مال**» مضاف إليه، وأصله: مالك، فحذف آخره ضرورة «**ليلة**» ظرف زمان متعلق بتعشو، وليلة مضاف، و«**الجوع**» مضاف إليه «**والخصر**» معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله: «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، مع اختصاص الترخيم في اصطلاح النحاة بالمنادى، وارتكب هذا للاضطرار إليه، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء.

هذا، وفي الشعر العربي حذف بعض الكلمة بكل حال وإن لم تكن صالحة للنداء؛ للضرورة، كحذف بعض الضمير، وبعض الحرف، وبعض الاسم المقرون بأل، وكل هذه الأنواع لا تصلح للنداء؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ فَالحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد: «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة، ومثله قول العجاج، وهو الشاهد رقم **٢٦٢** السابق في إعمال اسم الفاعل:

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي

أراد: «الحمام» فاقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها؛ لدلالة المبقي على المحذوف منها، وبناها بناء «يد» و«دم»، وجرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية، ومثله قول خُفاف بن نُدبة السُّلَمي:

كَنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد «كنواحي» فحذف الياء في الإضافة ضرورة، تشبيهًا لها بها في حال الإفراد والتنوين وحال الوقف، ومنه قول النجاشي: =

الاخْتِصَاصُ

٦٢٠ ـ الاختِصَاصُ كَنِدَاءٍ دونَ يَا كـ«أيُّهَا الفَتَى» بِإثْرِ «ارْجُونِيَا»(١)

٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» كَمِثْلِ «نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»(٢)

الاختصاص(٣) يشبه النداء لفظاً، ويُخَالفه من ثلاثَةِ أَوْجُهٍ:

= فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد: «ولكن اسقني» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين ضرورة؛ ليستقيم له الوزن، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني:

فإنْ يَكُ غَثًّا أو سَمِيناً فإنَّنِي سَأجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفسِهِ مَقْنَعَا

أراد «لنفسهي» بإشباع هاء الضمير، فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهًا بها في الوقف، ومثل ذلك كثير في شعر العرب، وهو مع كثرته باب لا يحتمله إلا الشعر، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الموصول.

(١) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء، ودون مضاف، و«يا» قصد لفظه: مضاف إليه «كأيها» الكاف جارة لقول محذوف ـ كما عرفت مراراً ـ وأي: مبني على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف، وها: حرف تنبيه «الفتى» نعت لأي «بإثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها، وإثر مضاف، و«ارجونيا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل، ودون مضاف، و«أي» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى، وتلو مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ، وأسخى مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة.

(٣) لم يذكر الشارح رحمه الله تعريف الاختصاص، ولا الباعث عليه، فأما تعريفه: فهو في اللغة مصدر «اختص فلان فلانًا بكذا» أي: قصره عليه، وهو في الاصطلاح: «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة، يذكر بعده معمول لأَخُصّ محذوفًا وجوبًا».

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور:

الأول: الفخر، نحو: «عَلَيَّ أيها الكريمَ يُعتمد». =

أحدها: أنه لا يُستعمل مَعَهُ حَرْفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام[1].

وذلك كقولك: «أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، وَنَحْنُ العُرْبَ أسْخَى النَّاس»، وقوله ﷺ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِياء لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»[2].

وهو منصوبٌ بفعل مضمر، والتقدير: «أَخُصُّ العَرَبَ، وأَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء»[3].

= **والثاني**: التواضع، نحو: «أنا أيها العبدَ الضعيفَ مفتقر إلى عفو الله».

والثالث: بيان المقصود بالضمير، نحو: «نحن العربَ أقرى الناس للضيف»

ومن شواهده قول الشاعر:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ ... نَنْعَى ابْنَ عَفّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ

وقد يكون منه:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ ... نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وذلك إذا نصبت «بنات» بالكسرة نيابة عن الفتحة، فإن رفعته كان خبر المبتدأ، ولم يكن من هذا الباب.

(1) كذا قال، وتحليه بالألف واللام نوعٌ من أنواعه!

وثاني الأنواع: أن يكون مضافاً كقولك: «نحنُ عبادَ الله نرجو رحمةَ الله». وقد مثَّل بالحديث الشريف!

وثالثُها: «أيها» و«أيتُها» الموصوفان باسمٍ محلًّى بـ«الـ» واجب الرفع؛ كقولك: «نحنُ أيُّها العبادُ نرجو رحمة الله».

أيها العبادُ: أيُّ: اسم مبنيٌّ على الضم في محل نصبٍ على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخصُّ». ها: للتنبيه. العباد: بدل من «أيُّ» مرفوع.

(2) الحديث بهذا اللفظ في «مسند الربيع بن حبيب» برقم (٦٦٩)، وهو في «الفوائد» لتمام بن محمد الرازي برقم (١١٧٤) وفي «تاريخ ابن عساكر» ٣٦/ ٣١٠ بلفظ: «**إنا معاشرَ الأنبياء...**» الحديثَ من حديث أبي بكر رضي الله عنه. والحديث في «سنن النسائي الكبرى» برقم (٦٢٧٥) من حديث عمر، وفي «مسند أحمد» برقم (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في الصحيحين وغيرهما دون جملة الاختصاص، فلا شاهدَ إذَنْ.

(3) وجملة الاختصاص اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

التَّحْذِيرُ، وَالإِغْرَاءُ

٦٢٢ ـ «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ(١)

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا(٢)

٦٢٤ ـ إلّا مَعَ العَطْفِ أوِ التَّكْرَارِ كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِي»(٣)

التحذيرُ: تنبيه المخاطَبِ على أمر يجب الاحترازُ منه.

فإن كان بإياكَ(4) وأخواتِهِ ـ وهو إيَّاكِ، وإياكُمَا، وإياكُم، وإياكُنّ ـ وجب إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا؛ فمثالُه مع العطف: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فـ«إياك»: منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إياك أُحَذِّرُ، ومثالُه بدون العطف: «إياك أنْ تَفْعَلَ كذا»

(١) «إياك والشر» قصد لفظه: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: نصب «ونحوه» أو عاطفة، نحو: معطوف على المفعول به، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «نصب» فعل ماض «محذر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استتاره» استتار: مبتدأ، واستتار مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملة «وجب» من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالباء.

(٢) «ودون» ظرف متعلق بانسب الآتي، ودون مضاف، و«عطف» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول به مقدم لانسب «لإيا» جار ومجرور متعلق بانسب «انسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان، وستر مضاف، وفعل من «فعله» مضاف إليه، وفعل مضاف، والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزما» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ستر فعله» والألف للإطلاق، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق، ومع مضاف، و«العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف «كالضيغم» الكاف جارة لقول محذوف، الضيغم: منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر «الضيغم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة: منادى مبني على ضم مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة.

(4) بسبب كون التحذير بـ«إياك» وأخواته أكثَرَ من التحذير بغيره جُعِلَ بدلاً من التلفُّظ بالفعل «احذَرْ»، ولا يُجمَعُ بينه وبين الفعل؛ لأنه لا يُجمَعُ بين العوض والمعوّض عنه.

أي: إياك من أن تفعل كذا[1].

وإن كان بغير «إيَّاك» وأخواته ـ وهو المراد بقوله: «وَمَا سِوَاه» ـ فلا يجب إضمارُ الناصب إلا مع العطف، كقولك: «مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: يَا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ وَاحْذَرِ السيفَ، أو التكرار، نحو: «الضّيْغَمَ الضّيْغَمَ» أي: احذر الضيغم؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: «الأَسَدَ» أي: احذر الأسد؛ فإن شئت أَظْهَرْتَ، وإن شئت أضمرتَ.

٦٢٥ ـ وَشَذَّ «إِيَّايَ» وَ«إِيَّاهُ» أشَذْ   وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ[٢]

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطَبِ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: «إيَّاي وأن يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأَرْنَبَ»[٣]، وأشَذُّ منه مجيئه للغائب في قوله: «إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ»[٤][5]، ولا يُقَاس على شيء من ذلك.

---

(1) وصُوَرُ التحذير بمجموعها ثمان:
إياكَ والكذبَ (بالعطف)، إياكَ منَ الكذبِ (بالجر)، إياك الكذبَ (بدونهما)، إياك أن تكذبَ (بالمصدر المؤول)، وتؤكَّدُ «إياك» بمثلها في كلٍّ من الصور الأربع السابقة فتقول: إياكَ إياك والكذبَ.. فصارت الصور ثمانيةً.

(٢) «شذ» فعل ماض «إياي» مقصود لفظه: فاعل شذ «وإياه» مقصود لفظه أيضاً: مبتدأ «أشذ» خبر المبتدأ «وعن سبيل» جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتي، وسبيل مضاف، و«القصد» مضاف إليه «من» اسم موصول: مبتدأ، وجملة «قاس» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، وجملة «انتبذ» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهو بتمامه: «لِتُذَكِّ لكم الأَسَلُ والرِّماحُ، وإيَّاي وأنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ» ويحذف: أي يرمي بنحو حجر، والأسل: كل ما دق من الحديد كالسيف والسكين، والرماح: جمع رمح، وهو آلة من آلات الحرب معروفة، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

(٤) وقد ورد التحذير بضميري المخاطب والغائب في قول الشاعر:
فَلَا تَصْحَبْ أخَا الجَهْلِ   وإيَّاكَ وَإيَّاهُ

(5) الحذفُ: الرمي بحجرٍ ونحوِها. والشوابُّ: جمعُ شابّة.

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا[١]

الإغراء هو: أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ [به]، وهو كالتحذير في أنه إن وُجِد عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه، وإلّا فَلَا، ولا تُستعمل فيه «إيَّا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولُك: «أخَاكَ أخَاكَ»[٢][3]، وقولُكَ: «أخَاك والإحْسَانَ إليه» أي: الزم أخاك.

ومثالُ ما لا يلزم معه الإضمارُ قولُكَ: «أخاكَ» أي: الزم أخاك.

(١) «كمحذر» جار ومجرور متعلق بقوله: «اجعل» الآتي على أنه مفعوله الثاني «بلا إيا» جار ومجرور متعلق باجعلا «اجعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مغرى» مفعول أول لاجعل «به» جار ومجرور متعلق بمغرى «في كل» جار ومجرور متعلق باجعل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق؛ وجملة «فصلا» من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَهُ كَسَاعٍ إلَى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلَاحِ

(3) أخاك (الأولى): اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوباً تقديره «الزَمْ»، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. والكاف: ضمير بارز متصل مبني على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة.

أخاك (الثانية): توكيد لفظي لأخاك الأولى.

أَسْمَاءُ الأفْعَالِ والأصْوَاتِ

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ[١]

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَـ«آمِينَ» كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَـ«وَيْ وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ[٢]

أسماء الأفعال: ألفاظٌ تقومُ مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها[3]،

---

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «ناب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، واسم مضاف، و«فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه، وقد قصد لفظهما جميعاً.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومعنى مضاف، و«افعل» مضاف إليه «كآمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كآمين «كثر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «ما» الموصولة «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والهاء مضاف إليه «كوي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كوي «وهيهات» معطوف على وي «نزر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «غير».

(3) المراد بالقيام مقام الأفعال في العمل كونُ اسم الفعل عاملاً غيرَ معمول، أي: لا تتأثر بالعوامل التي تقتضيها فاعلاً أو مفعولاً لها، وفي كونها ليست فضلة.

فخرج بذلك اسم الفاعل، والمصدر النائب عن فعله لتأثرهما بالعوامل، وإن نابا عن الفعل معنىً.

وخرجت الحروف لكونها فضلة، وإن نابت عن الفعل معنىً.

وللنحاة فيها مذاهبُ من حيث طبيعتها:

فجمهور البصريين على أنها أسماءٌ، وقال بعضُهم: هي أفعالٌ استُعمِلَت استعمالَ الأسماء، وقال الكوفيون: هي أفعالٌ حقيقيةٌ.

ويُرجِّحُ قول جمهور البصريين قَبولُها بعضَ علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، وعدمَ قَبولها علامات الأفعال، ومخالفتها لأوزان الأفعال!

واختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل، لا الحدث والزمان، بل تدلُّ على ما يدلُّ عليه الحدث والزمان. ورأى المصنف والأخفشُ وغيره أن أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب.

بينما رأى المازني أنها في موضعِ نَصْبٍ بمضمَرٍ.

ورأى غيرهم أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر.

وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها، كمَهْ: بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ: بِمَعْنَى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضي، كَشَتَّانَ: بمعنى افترَقَ[1]، تقول: «شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو»، وهيهاتَ: بمعنى بَعُدَ، تقول: «هَيْهَات العقيقُ»[٢] [ومعناه: بعد]، وبمعنى المضارع، كأَوَّهْ: بمعنى أتوجَّعُ، وَوَيْ: بمعنى أَعْجَبُ[٣]، وكلاهما غَيْرُ مَقِيسٍ.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء[4] أنه ينقاس استعمالُ فَعَالِ اسْمَ فِعْلٍ مبنيًّا على الكسر من كل فعل ثلاثي[5]؛ فتقول: ضَرابِ [زيداً]، أي اضْرِبْ، ونَزَالِ: أي انْزِلْ، وكَتَابِ: أي اكتُبْ، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

٦٢٩ ـ وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهٰكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا[٦]

٦٣٠ ـ كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ[٧]

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ، وما هو مجرور بحرف، نحو: «عليكَ زيداً» أي: الْزَمْهُ، و«إليكَ» أي: تَنَحَّ، و«دُونَكَ زيداً» أي: خُذْهُ.

---

(1) بشرط أن يكون فاعله مثنىً، أو معطوفاً عليه، تقول: شتان الرجلان، وشتان بين خالدٍ وسعيد. ويقبل الفاعل دخول «ما» الزائدة، أو «ما بين» عليه. ويكون في هذه الحال مجروراً لفظاً مرفوعاً تقديراً على الفاعلية.

(٢) ومن ذلك قول جرير بن عطية:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عدي بن زيد العبادي:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيشَ ضُرِّ

(4) عُدْ إلى ص٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(5) ثلاثي، تام، متصرف، تامّ التصرُّف.

(٦) «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأسماء مضاف، والضمير مضاف إليه «عليكا» قصد لفظه: مبتدأ ثان تأخر عن خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونك» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«إليكا» قصد لفظه أيضاً: مضاف إليه.

(٧) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على رويد بعاطف مقدر «ناصبين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في الخبر «ويعملان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً.

ومنها: ما يُستعمل مصدراً واسْمَ فعل، كـ «رُوَيْدَ، وبَلْهَ».

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: «رُويدَ زيدٍ» أي: إروادَ زيدٍ، أي: إمهالَهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بَلْهَ زيدٍ»(١) أي: تَرْكَهُ(2).

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ، نحو: «رُويدَ زيداً» أي: أَمهِل زيداً، و«بَلْهَ عمراً» أي: اتركهُ.

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ(٣)

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعلُ يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك، كصَهْ: بمعنى اسكت، ومَهْ:

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك:

تَذرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يُروى بنصب الأكفّ على أن «بَلْهَ» اسم فعل، وبجره على أن «بله» مصدر مضاف إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، ومثله قول الآخر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَديُ أمِّهِمْ ... إلَيْنَا وَلكِنْ وُدُّهمْ مُتَبَايِنُ

(2) وأسماء الأفعال طائفتان:

ـ مرتجلة: وهي ما وُضِعت من أول الأمر كذلك، مثل: «هيهات»...

ـ ومنقولة: وهي ما نُقِلَت من استعمالٍ آخر إلى هذا الاستعمال (اسم الفعل).

والمنقولة ـ كما ذكر ـ: أ ـ عن ظرف. ب ـ عن جار ومجرور. جـ ـ عن مصدر.

والمنقولة عن مصدر نوعان: أ ـ ما استُعمِلَ فعلُهُ مثل «رويداً» وهو تصغيرُ «إرواداً». ب ـ ما لا يُستعمَلُ له فعلٌ مثل «بله».

(٣) «وما» اسم موصول: مبتدأ «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقعة مبتدأ «تنوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أسماء الأفعال، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام «عنه» جار ومجرور متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لأخر «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «العمل» الآتي «العمل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً به لأخر.

بمعنى اكْفُفْ، وهيهات زيدٌ: بمعنى بَعُدَ زيد؛ ففي «صَهْ وَمَهْ» ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد: مرفوع بهيهات كما ارتفع ببَعُدَ.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب(1) كان اسْمُ الفِعْلِ كذلك، كـ«دَرَاكِ زيداً» أي: أدْرِكْهُ، و«ضَرَابِ عمراً» أي: اضْرِبْهُ، ففي «دَرَاكِ، وضَرَابِ» ضميران مستتران، و«زيداً، وعمراً» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «**وَأَخِّرْ مَا لِذِي فيه العَمَلْ**» إلى أن معمولَ اسمِ الفعلِ يجب تَأْخِيرُه عنه؛ فتقول: «دَرَاكِ زيداً»، ولا يجوز تقديمُه عليه؛ فلا تقول: «زيداً دَرَاك»، وهذا بخلاف الفعل؛ إذ يجوز «زيداً أَدْرِكْ»(٢).

٦٣٢ ـ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ(٣)

الدليلُ على أنَّ ما سمِّي بأسماء الأفعال أسماءٌ لَحاقُ التنوين لها؛ فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيَّهَل: حَيَّهَلاً، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التنكير؛ فما نُوِّن منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّن كان معرفة(4).

---

(1) أي: يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به.
وإنه قد يتعدَّى بحرف جرٍّ إذا نابَ عما يتعدَّى بذلك الحرف؛ كقولك: حيَّ على الصلاة، أي: أقبِلْ على الصلاة.

(٢) السر في ذلك أن أسماء الأفعال إنما عملت بالحمل على الأفعال التي تدل أسماء الأفعال على معانيها، ولم تعمل بالأصالة، فكانت عوامل ضعيفة، وقد علمتَ مرارًا أن العامل الضعيف لا يتصرف في معموله بتقديمه عليه.

(٣) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق باحكم، وتنكير مضاف، و«**الذي**» اسم موصول: مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي «منها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ، وتعريف مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

(4) قال الناظم في «شرح الكافية الشافية» ٣/ ١٣٨٨:
لما كانت هذه الكلمات من قِبَل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماءً، جُعِلَ لها تعريفٌ وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرُّده عن التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله مُنَوَّناً. =

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ[(١)]

٦٣٤ ـ كَذَا الّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَـ«قَبْ» وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ[(٢)]

أسماء الأصوات: ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالَّةً على خطاب ما لا يَعْقِل[(3)]، أو على حكاية صوت من الأصوات؛ فالأول كقولك: «هَلَا»: لزجر الخيل،

= ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة، وما يُلازم التنكير كأحد وعَريب، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك، فألزموا بعضها التعريف كـ«نزال»، و«بله»، و«آمين»، وألزموا بعضها التنكير كـ«واهاً»، و«ويهاً».

واستعملوا بعضها بوجهين، فَنُوِّن مقصوداً تنكيره، وجُرِّد مقصوداً تعريفه كـ«صَهْ وصهٍ» و«أفّ وأفٌّ». ا.هـ.

ولا يُراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذي بمعناه وتعريفُهُ؛ فالفعل لا يقبل تنكيراً وتعريفاً، بل يُراد تنكير وتعريف المصدر الذي هو أصلُ ذلك الفعل!

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «خوطب» الآتي «خوطب» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل خوطب، والجملة من خوطب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «لا»نافية «يعقل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل، والجملة من «لا يعقل» وفاعله لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى، ومشبه مضاف، واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه، واسم مضاف، والفعل مضاف إليه «صوتاً» مفعول ثان ليجعل تقدم عليه «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وهو مفعوله الأول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أجدى وفاعله لا محل لها صلة «حكاية» مفعول به لأجدى «كقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقب «والزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة: مفعول به لالزم، وبنا مضاف، و«النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكني به عن بناء النوعين، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو الضمير المنفصل.

(3) ومن هو في حكم ما لا يعقل كصغار الآدميين، كقولك للطفل: «كِخّ» بكسر فتشديد.

و«عَدَسْ»: لزجر البغل[١]، والثاني كـ«قب»: لوقوع السيف، و«غَاق»: للغراب.

وأشار بقوله: «**والزم بنا النوعين**» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني[2] أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال: «**وكنيابة عن الفعل بلا تأثر**»، وأما أسماء الأصوات، فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال[3].

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر، وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عَـدَسْ مَـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إِمَـارَةٌ أَمِـنْـتِ وَهـذَا تَـحـمـلـيـنَ طَـلِـيـقُ

وربما سموا الفرس نفسها عدسًا، وحينئذ تؤثر فيه العوامل؛ لأنه عَلَم، كما في قول الراجز:

إِذَا حَـمَـلْـتُ بِـزَّتِـي عَـلَـى عَـدَسْ فَـلَا أُبَـالِـي مَـنْ مَـضَـى وَمَـنْ جَـلَـسْ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار: «سأ» إذا دعوه للشرب، وفي مثل من أمثالهم: «قَرِّب الحمارَ من الرَّدْهة ولا تقل له سَأ» والردهة: نُقرة في صخرة يستنقع فيها الماء، وقال الشاعر في صفة امرأة:

لَـمْ تَـدْرِ مَـا سَـأْ لِـلْـحَـمِـيـرِ وَلَـمْ تَـضْـرِبْ بِـكَـفٍّ مُـخَـابِـطِ الـسَّـلَـمِ

(2) ١/ ٤٢.

(3) وعلة بنائها ـ كما يرى البعضُ ـ مشابهتها الحروفَ المهملة في كونها غير عاملة ولا معمولة.
وهي بذلك أولى بالبناء من أسماء الأفعال التي أشبهت الحروف العاملة بكونها عاملةً.
ولا ضميرَ مقدّراً في أسماء الأصوات؛ بخلاف أسماء الأفعال، فالأخيرة من قبيل المركَّبات، وأسماء الأصوات من قبيل المفردات.

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ ـ لِلْفعِلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا[١]

أي: يَلْحقُ الفعلَ[2] للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ«اذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة[3] كـ«اقْصِدَنْهُمَا»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً إِمَّا تَالِيَا[٤]

٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ «مَا وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»[٥]

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا ... وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا[٦]

---

(١) «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» جار ومجرور متعلق بتوكيد، أو بمحذوف صفة له «هما» مبتدأ «كنوني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة في محل جر صفة لنونين، ونوني مضاف، و«اذهبن» قصد لفظه: مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضاً: معطوف على اذهبن.

(2) فعل الأمر مطلقاً، والمضارع بشروط، والماضي لا يؤكَّد قطّ.

(3) قال المرادي: وهما أصلانِ عند البصريين لتخالُفِ بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفةَ فرعُ الثقيلة، وذكر الخليلُ أن التوكيدَ بالثقيلة أشدّ من الخفيفة. «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١١٧٠.

(٤) «يؤكدان» فعل مضارع، وألف الاثنين العائدة على «نونين» فاعل «افعل» قصد لفظه: مفعول به ليؤكد «ويفعل» معطوف على افعل «آتياً» حال من يفعل، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذا» حال من الضمير المستتر في «آتياً» وذا مضاف، و«طلب» مضاف إليه «أو» عاطفة «شرطاً» معطوف على «ذا طلب» «إما» قصد لفظه: مفعول مقدم لقوله: تالياً، الآتي «تالياً» نعت لقوله: «شرطاً».

(٥) «أو» عاطفة «مثبتاً» معطوف على قوله: «شرطاً» في البيت السابق «في قسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «مثبتاً» السابق «مستقبلاً» حال من الضمير المستتر في «مثبتاً» السابق «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد «بعد» ظرف متعلق بقل، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «ولم» معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوف على بعد السابق، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٦) «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على «لا» في البيت السابق، وغير مضاف، و«إما» قصد لفظه: مضاف إليه «من طوالب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «غير إما» السابق، وطوالب مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وآخر» مفعول به مقدم لافتح، وآخر مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «افتح» =

أي: تلحق نونا التوكيدِ فعلَ الأمرِ[1]، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً»، والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب[2]، نحو: «لِتَضْرِبَنَّ زيداً، ولا تَضْرِبَنَّ زيداً، وهَلْ تضربَنَّ زيداً»، والواقع شرطاً بعد «إنْ» المؤكَّدَة بـ«ما» نحو: «إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أَضْرِبْهُ» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً[3]، نحو: «واللهِ لتضربَنَّ زيداً».

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكَّدْ بالنون، نحو: «والله لا تَفْعَلُ كذا»، وكذا إن كان حالاً، نحو: «والله لِيَقُومُ زَيْدٌ الآنَ».

وقَلَّ دخولُ النونِ في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إنْ»، نحو: «بِعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ ههُنَا»[٤]، والواقع بعد «لَم»، كقوله: [الرجز]

ش٣١٧ ـ يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[٥]

= فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كابرزا» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، ابرزا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(1) مطلقاً، ولو خَرَجَ عن معناه الأصليِّ إلى دعاءٍ أو طلبٍ، وغير ذلك.

(2) ويمنع البصريون توكيد المضارع الدال على حال، وقد وردَ به قوله تعالى: ﴿(لَأُقسِمُ بيوم القيامة)﴾ [القيامة: ١] على قراءة ابن كثير برواية قُنبُل، واختُلِفَ عن البزّيّ فيها. «النشر» ٢/ ٢١٦.
وأوّل البصريون ذلك على أنه بإضمار مبتدإٍ، أي: لأنا أُقسِمُ.

(3) والتوكيد في هذه الحال واجب، وفي التي قبلها (الواقع شرطاً بعد «إنْ» الموكَّدة بـ«ما») قريبٌ من الواجب.

(٤) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ١/ ٧٨ بولاق، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك، ويُضرب في الحثّ على ترك التواني، و«ما» زائدة للتوكيد.

(٥) البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي، وهو شاعر مخضرم، وقبله:

وَقَدْ حَلَبْنَ حَيثُ كَانَتْ قُيَّمَا ... مَثْنَى الوِطَابِ والوِطَابَ الزُّمَّمَا

وقِمَعاً يُكْسَى ثُمَالاً قَشْعَمَا

اللغة: «قُيَّما» جمع قائمة على غير قياس، وقياسه قُوَّم، كصوم ونوم «مثنى الوطاب» مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف، وأصله: ملء مثنى الوطاب، والمثنى معناه هنا المكررة، والوطاب: جمع وطب، بفتح فسكون: وهو سقاء اللبن خاصة «الزمما» بضم الزاي وتشديد الميم: جمع زام، مأخوذ من «زم القربة» أي ملأها «قمعًا» بكسر القاف وفتح الميم: آلة تُجعل في فم السقاء ونحوه ويُصب فيها اللبن =

والواقع بعد «لا» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

والواقع بعد غير «إمَّا» من أدوات الشرط، كقوله: [الكامل]

ش٣١٨ ـ مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ(١)

= «ثمالاً» بضم الثاء المثلثة: الرغوة «قشعما» ضخمًا عظيمًا، قاله أبو زيد في «نوادره» والضمير المتصل في «يحسبه» يعود إلى القِمَع الذي امتلأ بالثُّمال.

المعنى: شبه القمع والرغوة التي تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسي، وقد أخطأ الأعلم ـ وتبعه كثير من شراح الشواهد ـ حيث قال: وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفَّه النبات وعلاه، فجعله كشيخ مزمَّل في ثيابه معصب بعمامته. اهـ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الأبيات.

الإعراب: «**يحسبه**» يحسب: فعل مضارع، والهاء مفعول أول «**الجاهل**» فاعل يحسب «**ما**» مصدرية «**لم**» نافية جازمة «**يعلما**» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف في محل جزم «**شيخاً**» مفعول ثان ليحسب «**على كرسيه**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: شيخاً، وكرسي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه «**معمماً**» صفة ثانية لشيخاً.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع المنفي بلم، وأصله: «ما لم يعلمن» فقُلبت النون ألفًا للوقف، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة.

(١) هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي، والبيت بكماله من أبيات ترثي بها أباها، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن، فقتل مُرة، وهي:

إنَّا وَبَاهِلَةَ بْنَ أعصُرَ بَيْنَنَا ... دَاءُ الضَّرَائرِ بِغْضَةٌ وَتَقَافِي
مَنْ نَثْقَفَنْ منهُمْ... ... أبدًا وقَتْلُ بَنِي قُتَيبَةَ شَافِي
ذَهَبَتْ قُتيبَةُ في اللِّقاءِ بِفَارِسٍ ... لا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلَا وَقَّافِ

اللغة: «باهلة» هي بنت صعب بن سعد العشيرة، من مَذحِج، تزوجت مالك بن أعصر، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضرة، بفتح الضاد، وضرة المرأة: امرأة زوجها، وهذا الجمع لهذا المفرد نادر لا يكاد يوجد له نظير، وداء الضرائر: التباغض والتضارب «بغضة» بكسر الباء ـ ومثله في المعنى البغضاء ـ شدة الكراهية والبغض «تقافي» مأخوذ من قفيته، أي: ضربت قفاه «نثقفن» بنون المضارعة: أي ندركه ونظفر به ونأخذه، ويُروى: «من يثقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع، وروي:

مَنْ يَثْقَفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلِ

و«وائل» أي: ملتجئ، أو ناجٍ «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذي لا يبارز العدو جبناً. =

وأشار المصنف بقوله: «وآخِرَ المؤكَّد افتح» إلى أن الفعل المؤكَّدَ بالنون يُبْنَى على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضميرِ، أو ياؤه، أو واوُه، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً، واقْتُلَنَّ عمراً».

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا   جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا[1]

٦٤٠ ـ وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الأَلِفْ   وَإنْ يَكُنْ في آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ[2]

٦٤١ ـ فاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافعاً غَيْرَ اليَا   وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا[3]

= الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مضارع فعل الشرط، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بنثقفن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «بآيب» الباء زائدة، آيب: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معًا في محل رفع خبر المبتدأ، على خلاف في ذلك مشهور نبهنا عليه وعلى اختيارنا مرارًا.

الشاهد فيه: قوله: «من نثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة لإن الشرطية، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه.

(١) «واشكله» اشكل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «قبل» ظرف متعلق باشكله، وقبل: مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «لين» نعت لمضمر «بما» جار ومجرور متعلق باشكله «جانس» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًا بالباء «من تحرك» جار ومجرور متعلق بقوله: جانس «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر صفة لتحرك.

(٢) «والمضمر» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: احذف المضمر «احذفنه» احذف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها مفسرة «إلا» أداة استثناء «الألف» منصوب على الاستثناء من المضمر «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع تام، فعل الشرط «في آخر» جار ومجرور متعلق بيكن، وآخر مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «ألف» فاعل يكن.

(٣) «فاجعله» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «منه» جار ومجرور متعلق باجعل «رافعاً» حال من الهاء في «منه» وفي رافع ضمير مستتر فاعله «غير» مفعول به لرافع، وغير مضاف، و«ليا» مضاف إليه «والواو» معطوف على الياء «ياء» مفعول ثان لاجعل «كاسعين» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق غير مرة، وجملة «اسعين سعياً» مقول ذلك القول المحذوف.

٦٤٢ ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَاوٍ ويَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي[١]

٦٤٣ ـ نَحْوُ «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» بِالكَسْرِ وَ«يَا قَوْمِ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا[٢]

الفعل المؤكد بالنون: إن اتَّصل به ألفُ اثنينِ، أو واوُ جمع، أو ياءُ مخاطبةٍ، حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويُحْذَف الضمير إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً؛ فتقول: «يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِّ، ويا زيدون هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِنَّ»، والأصلُ: هل تَضْرِبَانِنَّ، وهل تضربُونَنَّ، وهل تضرِبينَنَّ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال، ثم حُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ فصار «هل تضربُنَّ، وهل تضرِبِنَّ» ولم تُحذف الألف لخفتها؛ فصار «هل تَضْرِبَانِّ»، وبقيت الضمةُ دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كلُّه إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معتلًّا: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واواً، أو ياء.

فإن كان آخرهُ واواً أو ياء، حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير؛ فتقول: «يا زيدون هَلْ تَغْزُونَ، وهل تَرْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ»، فإذا ألحقته نون التوكيد فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيح: فتحذف

---

(١) «واحذفه» الواو عاطفة، احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق باحذفه، ورافع مضاف، و«هاتين» اسم إشارة: مضاف إليه «وفي واو» جار ومجرور متعلق بقفي الآتي «وياء» معطوف على واو «شكل» مبتدأ «مجانس» نعت له «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل مجانس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «شكل».

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «اخشين» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والنون للتوكيد «يا هند» يا: حرف نداء، هند: منادى مبني على الضم في محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اخشين «ويا» الواو حرف عطف، يا: حرف نداء «قوم» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة «اخشون» فعل أمر، وواو الجماعة فاعل، والنون للتوكيد «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقس» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «مسويا» حال من الضمير المستتر في «قس».

نونَ الرفع، وواو الضمير أو ياءه؛ فتقول: «يا زيدون هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ، ويا هند هل تَغْزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ» هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أُسند إلى الألف لم يُحذف آخرهُ، وبقيت الألف، وشُكِلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف، وهي الفتحة، فتقول: «هل تَغْزُوَانِّ، وهل تَرْمِيَانِّ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء، كالألف والضمير المستتر، انقلبت الألفُ التي في آخر الفعل ياءً وفُتحت، نحو: «اسْعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيدُ».

وإن رفع واواً أو ياءً حُذِفت الألفُ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وضُمَّتِ الواو، وكسرت الياء؛ فتقول: «يا زيدونَ اخْشَوُنَّ، ويا هند اخْشَيِنَّ».

هذا إن لحقته نونُ التوكيد، وإن لم تلحقه لم تَضُمَّ الواو، ولم تَكسر الياء، بل تسكِّنهما؛ فتقول: «يا زيدون هل تَخْشَوْنَ، ويا هند هل تَخْشَيْنَ، ويا زيدون اخْشَوْا، ويا هند اخْشَيْ».

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ[١]

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف؛ فلا تقول: «اضْرِبَانْ»[٢] بنون مخففة، بل يجب التشديد؛ فتقول: «اضْرِبَانِّ» بنون مشددة مكسورة، خلافاً ليونس؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عنده كسرُها[3].

---

(١) «ولم» نافية جازمة «تقع» فعل مضارع مجزوم بلم «خفيفة» بالرفع: فاعل تقع، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله «بعد» ظرف متعلق بتقع، وبعد مضاف، و«الألف» مضاف إليه «لكن» حرف عطف «شديدة» معطوف على خفيفة يرتفع إذا رفعته وينتصب إذا نصبته «وكسرها» الواو عاطفة أو للاستئناف، كسر: مبتدأ، وكسر مضاف، وها: مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها، والجملة من «ألف» ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «كسرها».

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاور حرفان ساكنان، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، تجاور ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه، فلهذا امتنعوا منه، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة، فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين، فلهذا جاز.

(3) لعله يشهد له ما قرأ ابن عامر الشامي من السبعة كما في رواية ابن ذكوان، وفي رواية الداجوني عن هشام عن ابن عامر أنه قرأها ﴿(وَلَا تَتَّبِعَانِ)﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون. =

٦٤٥ ـ وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا[(١)]

إذا أُكِّد الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد، وَجَبَ أن يُفْصَلَ بين نون الإناث ونون التوكيد بألِفٍ، كراهيةَ توالِي الأمثال، فتقول: «اضْرِبْنَانِّ» بنون مشددة مكسورة قبلها ألفٌ.

٦٤٦ ـ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ[(٢)]

٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَها في الوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا[(٣)]

= لكن أُوِّل كما قال ابن الجزري في «النشر»: فتكون «لا» نافيةً، فيصير اللفظُ لفظَ الخبر، ومعناه النهي، كقوله تعالى: ﴿(لَا تُضَآرُّ وَالِدَةُ)﴾ على قراءة من رفع، أو يجعل حالاً من ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾، أي: فاستقيما غيرَ متبعين. قال ابن الجزري: وقيل: هي نون التوكيد الخفيفة كُسِرَت كما كُسرت الثقيلة، أو كُسرت لالتقاء الساكنين تشبيهاً بالنون من «رجلان»، و«يفعلان»، وقد سُمِعَ كسرُها.

وقد أجاز الفراء ويونس إدخالها ساكنة نحو «اضربان»، و«ليضربان زيداً» ومنع ذلك سيبويه.

ويحتمل أن تكون النون هي الثقيلة إلا أنها استُثقِلَ تشديدُها فَخُفِّفت كما خُفِّفت «رب» وإن قال أبو البقاء وغيره: هي الثقيلة، وحذفَ [كذا] النون الأولى منهما تخفيفاً، ولم تُحذَف الثانية؛ لأنه لو حَذَفها حذفَ نوناً محرّكة، واحتاج إلى تحريك الساكنة وحذفُ الساكنة أقلُّ تغييراً. انتهى. ا.هـ. من «النشر» **٢/٢١٨ ـ ٢١٩**.

(١) «**وألفاً**» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «زد» الآتي «زد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**قبلها**» قبل: ظرف متعلق بزد، وقبل مضاف، وها: مضاف إليه «**مؤكداً**» حال من الضمير المستتر في زد، وفي «مؤكد» ضمير مستتر هو فاعله «**فعلاً**» مفعول به لمؤكد «**إلى نون**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أسند» الآتي، ونون مضاف، و«**الإناث**» مضاف إليه «**أسندا**» أسند: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله، والألف للإطلاق، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل نصب صفة لقوله: «فعلاً».

(٢) «**واحذف**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**خفيفة**» مفعول به لاحذف «**لساكن**» جار ومجرور متعلق باحذف «**ردف**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة من ردف وفاعله في محل جر صفة لساكن «**وبعد**» ظرف متعلق باحذف، وبعد مضاف، و«**غير**» مضاف إليه، وغير مضاف، و«**فتحة**» مضاف إليه «**إذا**» ظرف متعلق باحذف «**تقف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليه.

(٣) «**واردد**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**إذا**» ظرف زمان متعلق باردد «**حذفتها**» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**في الوقف**» جار ومجرور متعلق باردد «**ما**» اسم موصول: مفعول به لاردد «**من أجلها، في الوصل**» الجاران والمجروران متعلقان بقوله: «عدما» الآتي =

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا[1]

إذا وَلِيَ الفعلَ المؤكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ، وجَبَ حذفُ النون لالتقاءِ الساكنين، فتقول: «اضْرِبَ الرَّجُلَ» بفتح الباء[2]، والأصل «اضرِبَنْ» فحُذفت نونُ التوكيدِ لملاقاة الساكن، وهو لام التعريف. ومنه قولُه: [المنسرح]

ش٣١٩ ـ [و] لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[3]

= «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «عدما» عدم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً به لاردد.

(١) «وأبدلنها» أبدل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وها: مفعول أول لأبدل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «ألفاً» مفعول ثان لأبدل «وقفاً» حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف، أو منصوب بنزع الخافض، أي: في الوقف «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك «في قفن» جار ومجرور متعلق بتقول «قفا» قصد لفظه: مقول القول.

(٢) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكنًا، كقوله:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

وكقول الآخر، وأنشده الجاحظ في «البيان»:

كَمَا قِيلَ قَبْلَ اليَومِ خَالِفَ تُذكَرَا

(٣) البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي، أوردها القالي في «أماليه» عن ابن دريد عن ابن الأنباري عن ثعلب، قال: قال ثعلب: بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَهْ وَالمُسْيُ والصُّبْحُ لا فَلَاحَ مَعَهْ

اللغة: «المسي» بضم الميم أو كسرها، وسكون السين: اسم من الإمساء، وهو الدخول في المساء، «الصبح» اسم من الإصباح، وهو الدخول في الصباح، قالهما الجوهري واستشهد بهذا البيت «لا تهين» من الإهانة، وهي: الإيقاع في الهون ـ بضم الهاء ـ والهوان ـ بفتحها ـ وهو بمعنى الذل والحقارة «تركع» تخضع وتذل وتنقاد.

الإعراب: «لا» ناهية «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها، وهو لام التعريف في الفقير، وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده: «تهين» فلما =

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحة، أي: بعد ضمة أو كسرة، ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد؛ فتقول في: «اِضْرِبُنْ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضْرِبُوا، وفي: «اضْرِبِنْ يا هند»: اضربي؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حُذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء، فإن وقعت نُونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ، أُبدلت النونُ في الوقف [أيضاً] ألِفاً؛ فتقول في «اضْرِبَنْ يا زيد»: اضْرِبا.

❁ ❁ ❁ ❁

= دخل الجازم حذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين، فصار «لا تهن» فلما أريد التأكيد رجعت الياء؛ لأن آخره سيكون مبنيًا على الفتح؛ فصار «لا تهينن» فلما وقع الساكن بعده حُذفت نون التوكيد «**الفقير**» مفعول به لتهين «**علك**» عل: حرف ترجٍّ ونصب، والكاف اسمه «**أن**» مصدرية «**تركع**» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة خبر «علّ» السابق «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بتركع «**والدهر**» الواو واو الحال، الدهر: مبتدأ «**قد**» حرف تحقيق «**رفعه**» رفع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الدهر، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «تركع».

الشاهد فيه: قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تُحذف للجازم، وهي لا تعود إلا عند التوكيد.

وقد رواه الجاحظ في «البيان والتبيين»: لا تَحقِرَنَّ الفقيرَ.... إلخ، ورواه غيره: ولا تُعادِ الفقير. وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لما نحن فيه.

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا[١]

الاسم إن أَشْبَهَ الحرفَ سمِّي مبنيًّا، وغيرَ متمكن[2]، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمي مُعرَباً، ومتمكِّناً.

ثم المُعْرَب على قسمين:

أَحَدُهُمَا: ما أَشْبَهَ الفعلَ، ويسمى غير منصرف، ومتمكِّناً غَيْرَ أَمْكَنَ.

والثاني: ما لم يُشْبِهِ الفعلَ، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أَمْكَنَ[3].

وَعَلَامَةُ المنصرفِ: **أن يُجرَّ بالكسرة مع الألف واللام**، والإضافة، وبدونهما، وأن يدخله الصرف، وهو التنوينُ [الذي] لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنًى يستحقُّ به الاسمُ أن يسمَّى أمْكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِهِ الفعلَ، نحو: «مَرَرْتُ بِغُلَامٍ، وغلامِ زَيْدٍ، والغلامِ».

واحترز بقوله: «**لغير مُقَابلة**» من تنوين «أَذْرِعَاتٍ» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غيرَ المنصرِف، كأَذْرِعَاتٍ، وهِنْدَاتٍ، عَلَم امرأة، وقَدْ سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة[4].

---

(١) «**الصرف**» مبتدأ «**تنوين**» خبر المبتدأ «**أتى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين، والجملة في محل رفع صفة لتنوين «**مبيناً**» حال من الضمير المستتر في أتى، وفي «مبين» ضمير مستتر جوازاً هو فاعله «**معنى**» مفعول به لمبيناً «**به**» جار ومجرور متعلق بيكون الآتي «**يكون**» فعل مضارع ناقص «**الاسم**» اسم يكون «**أمكنا**» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل نصب صفة لمعنى.

(2) أي: غير متمكن في باب الاسمية بعدم قَبوله للحركات، مثل الاسم الموصول، واسم الإشارة، وضدُّه المتمكّن.

(3) «أمكن»: اسم تفضيل، أي: زائد التمكُّن في باب الاسمية.

(4) صِلْ بما في أوائل هذا الكتاب ١/ ٢٥.

واحترز بقوله: «**أو تعويض**» من تنوين «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما؛ فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِيٌ، وغَوَاشيٌ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف(١) فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو: «مَرَرْتُ بأحمدَ»؛ فإن أُضِيف، أو دخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة، نحو: «مَرَرْتُ بأَحمدِكُم، وبالأحمدِ».

وإنما يُمنعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلَّتان من عللٍ تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين(2)، والعلل التسع يجمعها قولُه(٣):

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث؛ مقصورةً كانت كـ«حُبْلى»، أو ممدودةً كـ«حَمْرَاءَ».

والثاني: الجمعُ المتناهي، كـ«مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيح»، وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلاً.

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ(٤)

---

(١) في عامة النسخ: «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكين، على أن في هذا الكلام مقالاً، فقد لحق تنوين العوض «كلًّا، وبعضاً» عوضًا عما يضافان إليه.

(2) وهي علل شبه الاسم غير المنصرف للفعل، والعلتان: راجعةٌ إلى اللفظ، وراجعةٌ إلى المعنى.
وقد تقوم علةٌ مقام اثنتين، فيُمنَعُ هذا الاسمُ كما مُنِعَ الفعل.
وسبب منع الفعل من الصرف تفرُّعه عن الاسم في اللفظ بسبب كونه مشتقّاً من المصدر، وتفرُّعه عنه في المعنى لحاجته إلى الفاعل في تحقيق معناه، والفاعل اسمٌ لا يكون غيرَه.

(٣) وقد جمعت في بيت واحد، وهو قوله:
اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصفُ قَدْ كَمُلَا

(٤) «**فألف**» مبتدأ، وألف مضاف، و«**التأنيث**» مضاف إليه «**مطلقاً**» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: «منع» الآتي «**منع**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**صرف**» مفعول به لمنع، وصرف مضاف، و«**الذي**» اسم موصول: مضاف إليه «**حواه**» حوى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين(1)، وهو المراد هنا، فَيُمْنَعُ ما فيه أَلِفُ التأنيثِ من الصرف مطلقاً(2)، أي: سواء كانت الألف مقصورة كـ«حُبْلى»، أو ممدودة كـ«حَمْرَاء»، عَلَماً كان ما هي فيه كـ«زكريا»، أو غيرَ عَلَم كما مثّل.

٦٥١ ـ وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ(٣)

أي: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أَلَّا يكون المؤنَّث في

= والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، والتقدير: كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

(1) وذلك أن ألف التأنيث تُلحَظُ فيها علتان:
لفظية: لدلالتها على أن مدخولها مؤنث، والتأنيث فرعٌ عن التذكير في اللغة.
ومعنوية: للزومها في جميع حالاتِ مدخولها المؤنث.
وهي بذلك بخلاف تاء التأنيث فهذه في الغالب مقدَّرةُ الانفصال، والقول: «في الغالب»؛ لأن من المؤنثات بالتاء ما لا ينفك عنها في الاستعمال، ولا يُوجَدُ له نظيرٌ دون التاء، كقولك: «هُمَزَة»، ولا يوجد «هُمَزٌ»!

(2) إلا أن تكون الألف مقصورةً للإلحاق مثل «معزى» فهي تُنَوَّن في النكرة، وتُمنَعُ في المعرفة.
وإلا أن تكون الألف الممدودة والهمزة زائدتَيْن، مثل «علباء»، «حرباء»، «قوباء».

(٣) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر في «منع» الواقع في البيت السابق، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين، وزائدا: مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وزائدا مضاف، و«فعلان» مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «في وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدي فعلان، أو حال منه «سلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، والجملة في محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب تقديراً بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ختم» الآتي، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ ليرى.

ذلك [مختوماً] بتاء التأنيث[1]، وذلك نحو: سَكْرَان، وعَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: «هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ» فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: امرأة عَطْشَى، وغَضْبَى، ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غَضْبَانة، فإن كان المذكر على فَعْلَان، والمؤنث على فَعْلَانة صَرَفْتَ؛ فتقول: «هذا رجلٌ سَيْفَانٌ»، أي: طويل، و«رأيت رجلاً سَيْفَاناً»، و«مررت برجل سَيْفَانٍ»، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أي: طويلة.

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا[٢]

أي: وتمنع الصفةُ أيضاً بشرط كونها أصلية، أي: غيرَ عارضةٍ، إذا انضمَّ إليها كَونُها على وزن أَفْعَلَ ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرَ، وأَخْضَرَ[3].

فإن قبلت التاء صرفت، نحو: «مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أي: فقير[٤]، فتصرفه؛ لأنك تقول

(1) وعلة منع ما مؤنثه «فَعْلى» دون ما مؤنثه «فعلانة» شَبَهُ الألف والنون الزائدتين، بألف التأنيث الممدودة وهمزتها في مثل «زرقاء»، وعدم لحوق تاء التأنيث إياه.

(٢) «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» في البيت السابق «أصلي» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف، ووزن مضاف، و«أفعلا» مضاف إليه «ممنوع» حال من أفعلا، وممنوع مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأشهل.

(3) وهو يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه «فَعْلاء»، نحو «أشهل» و«شهلاء».

والثاني: ما مؤنثه «فُعْلى»، نحو «أفضل» و«فُضْلى».

والثالث: ما لا مؤنثَ له، نحو «أكمر»: العظيم الكَمَرَة.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١١٩٣.

(٤) من مجيء «أرمل» وصفًا للمذكر قول جرير بن عطية:

هَذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

ومن مجيء أرملة ـ بالتاء ـ وصفًا للمؤنث قول الشاعر، وأنشده ابن بَرِّي:

لِيَبْكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيفٌ مُدَفَّعٌ ... وَأَرْمَلَةٌ تُزجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلَا

للمؤنثة: أرملة[1]، بخلاف أحمر وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ، وأَخْضَرَةٌ؛ فَمُنِعا للصفة ووزنِ الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة، كأربَعٍ - فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمُ عددٍ، ثم استعمل صفة في قولهم: «مررتُ بنسوة أربَعٍ» - فلا يؤثِّر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

٦٥٣ - وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإسْمِيَّهْ[٢]

٦٥٤ - فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ[٣]

٦٥٥ - وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا[٤]

أي: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أَفْعَلَ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع، فأَلْغِه، أي: لا تَعتدَّ به في منعِ الصرف، كما لا تَعتدُّ بِعُرُوض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ «أَدْهَم» للقيد، فإنه صفة في الأصل [لشيء فيه سواد]، ثم استُعمل استعمالَ الأسماء؛ فيُطلَقُ على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

---

(1) وعلة عدم منع ما تلحقه التاء من الصرف أن ما تلحقه التاء ضعيف الشبه بالفعل (لفظ المضارع)؛ إذ إن المضارع لا تلحَقهُ تاءُ التأنيث.

(٢) «وألغين» ألغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ، وعارض مضاف، و«الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق، وعارض مضاف، و«الإسمية» مضاف إليه، وقد قطع الهمزة في قوله: «الإسمية» وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.

(٣) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «منع» الآتي آخر البيت، وكون مضاف، والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير المستتر في وضع «انصرافه» انصراف: مبتدأ ثان، وانصراف مضاف، والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرافه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٤) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل، وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، «المنعا» مفعول به لينلن.

وأشار بقوله: «**وأَجْدَل. . إلى آخره**» إلى أن هذه الألفاظ ـ أعني: أَجدَلاً للصَّقْر، وأَخيَلاً[١] لطائر، وأفْعَى للحية ـ ليست بصفاتٍ؛ فكان حقها ألا تُمنَعَ من الصرف، ولكن مَنَعَها بعضُهم لتخيُّلِ الوصف فيها، فتخيل في «أَجْدَل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيَّلة، والكثيرُ فيها الصرفُ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ[٢]

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا[٣]

مما يمنع صَرْفَ الاسم: العدلُ والصفةُ[4]، وذلك في أسماء العدد المبنية على فُعَالَ وَمَفْعَلَ، كَثُلَاثَ وَمَثْنَى، فَثُلَاثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، وَمَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثُلَاثَ» أي: ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي: اثنين اثنين.

---

(١) ورد في مثل من أمثالهم: «بيض القطا يحضنه الأجدل» يُضرب للوضيع يؤويه الشريف. وورد في مثل آخر: «أشأم من أخيل»، والعرب تتشاءم بالطائر المسمى بالأخيل.

(٢) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و«عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل، ومع مضاف، و«وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «في لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر، ولفظ مضاف، و«مثنى» مضاف إليه «وثلاث، وأخر» معطوفان على مثنى.

(٣) «ووزن» مبتدأ، ووزن مضاف، و«مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما تقدم شرحه في باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر، ويعلما: فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(4) العدلُ: هو خروجُ الاسم عن صيغته الأصلية. «البهجة المرضية» ص٢٩٨.
أو هو: صرف لفظٍ أولى بالمسمى إلى لفظٍ آخر. «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١١٩٥.
أو هو: إخراجُ الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلبٍ أو تخفيف أو إلحاقٍ أو معنىً زائد. «حاشية الصبان» ٣/ ٢٤٩.
وهذا الإخراج لفظيٌّ مع بقاء المعنى الأصليّ.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين ـ أَعني فُعَالَ ومَفْعَلَ ـ من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلَاثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَع، وسُمع أيضاً في خمسة وعشرة، نحو: «خُمَاسَ وَمَخْمَس، وعُشارَ وَمَعْشَرَ».

وزعم بعضهم[١] أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُدَاسَ ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمَان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَعَ.

ومما يُمْنَع من الصَّرف للعدل والصفة: «أُخَرُ» التي في قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ» وهو معدول عن الآخَرِ.

وتَلَخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تُمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وزنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

٦٥٨ ـ وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا[٢]

هذه هي العلة الثانية التي تستقلُّ بالمنع، وهي الجمعُ المُتناهي[3]، وضابطه: كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره حَرفانِ أو ثلاثة أوْسَطُها ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ.

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الزعم هو الصحيح، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة.

(٢) «وكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «كافلا» الآتي في آخر البيت «مشبه» نعت لجمع، وفي مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلا» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله: «مفاعلا» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله: «كافلا» الآتي «كافلا» خبر كن.

(3) أو صيغة «مُنتهى الجموع»، وسميت كذلك لأنها لا تُجمَعُ!

واستقلت بالمنع لأن فيها علتين:

ـ لفظية، بخروجها عن صِيَغِ الآحاد في اللفظ؛ إذ لا نظيرَ لها في الآحاد، وفي الحكم؛ لأنها لا تُصغَّر على لفظها، ولا تُجمَعُ تكسيراً.

ـ ومعنوية: بدلالتها على الجمع. وقيل: هذه دلالة على التأنيث؛ إذ كلُّ جمعٍ مؤنّث، والتأنيث من العلل المانعة للصرف.

ونبه بقوله: «**مشبه مفاعلا، أو المفاعيل**» على أنه إذا كَان الجمع على هذا الوزن، مَنَعَ وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل «ضَوَارِبُ، وَقَنَادِيلُ» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِف، نحو صَيَاقِلَةٍ[(١)].

٦٥٩ ـ وَذَا اعْتِلَال مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي[(٢)]

إذا كان هذا الجمعُ ـ أعني صيغَةَ منتهى الجموع ـ معتلَّ الآخِرِ، أَجْرَيْتَهُ في الجر والرفع مُجْرَى المنقوص، كـ«سَارِي» فتنوِّنه وتقدِّر رفعه أو جرَّه، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب، فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين، فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ»، والأصل في الجرِّ والرفع «جواريُ» و«غواشيُ» فحُذفت الياء وعُوِّض منها التنوين.

٦٦٠ ـ وَلِسَرَاوِيلَ بِهذا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ[(٣)]

يعني أن «سَرَاويل» لما كانت صيغتُه كصيغة منتهى الجموع[(٤)] امتنع من الصرف؛

---

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسنة ومراقسة وأباطرة وبطالمة وبطالسة، وقد قالوا للمحاويج: أراملة، وقالوا للصعاليك: عَمارِطة، ولجماعة الرجَّالة ـ أي الذين يسيرون على أرجلهم ـ: عراجلة، وأنشد ابن السكيت في «الألفاظ» (ص ٣٠) لحاتم الطائي:

عَرَاجِلَةٌ شُعْثُ الرُّؤوسِ كَأَنَّهُمْ بَنُو الجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقِدْرٍ جَزُورُهَا

(٢) «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله: «أجره» الآتي، وذا مضاف، و«اعتلال» مضاف إليه «منه، كالجواري» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا، أو حال منه «رفعاً» منصوب بنزع الخافض «وجرًّا» معطوف على قوله: رفعاً «أجره» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «كساري» جار ومجرور متعلق بأجر.

(٣) «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «شبه» الآتي «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل رفع صفة لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى، وعموم مضاف، و«المنع» مضاف إليه.

(٤) من النحاة من يقول: إن سراويل جمع حقيقة، ومفرده سروالة، ويستدل على هذا بقول الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعًا من الصرف لزومًا كأخواته من الجموع، ومنهم من يجعله مفردًا، وهؤلاء فريقان: أحدهما يمنعه من الصرف نظرًا إلى لفظه، ويقول: هو مفرد جاء على صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظرًا إلى حقيقته ومعناه.

لشبهه به[1]، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه[2]، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: «شَبَه اقتضى عمومَ المنع».

٦٦١ ـ وإِنْ بِـهِ سُـمِّـيَ أَوْ بِـمَـا لَـحِـقْ ... بِـهِ فَـالاِنْـصِـرَافُ مَـنْـعُـهُ يَـحِـقْ[٣]

أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِه، كَشَرَاحِيلَ، فإنه يُمنع من الصرف للعَلَمية وشبه العُجمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

٦٦٢ ـ وَالـعَـلَـمَ امْـنَـعْ صَـرْفَـهُ مُـرَكَّـبَـا ... تَـرْكِـيـبَ مَـزْجٍ نَـحْـوُ «مَـعْـدِ يـكَـرِبَـا»[٤]

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو: «مَعدِ يكَرِب، وبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يكَربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكَرب»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

---

(1) سراويل: اسم أعجميٌّ على رأي الزجّاج، وقيل: إنه منقول عن جمع «سروالة»؛ كما يرى المبرّد، ولعلَّ الأشبَهَ الأول؛ إذ إنَّ في الفارسية «سروال» فبَنَتْها العرب على ما لا ينصرفُ من كلامها.

(2) نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه. «أوضح المسالك» ٣/ ٣٦٨.

(٣) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جارًّا أو مجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًا بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف، والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٤) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف، و«مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو؛ ونحو مضاف، و«معديكرب» مضاف إليه، والألف فيه للإطلاق.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم.

٦٦٣ ـ كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَـعْـلَانَـا كَـغَـطَـفَـانَ وَكَـأَصْـبَـهَـانَـا[١]

أي: **كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَماً وفيه ألف ونون زائدتان**: كغطفَانَ، وأصْبَهَانَ، بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[٢](3).

٦٦٤ ـ كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْـلَـقَـا وَشَـرْطُ مَـنْـعِ الـعَـارِ كَـوْنُـهُ ارْتَـقَـى[٤]

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أو سَقَرْ أَوْ زَيْـدِ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لا اسْـمَ ذَكَـرْ[٥]

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوي» مبتدأ مؤخر، وحاوي مضاف، و«زائدي» مضاف إليه، وزائدي مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على كغطفان.

(٢) سواء أكان مفتوح الأول، مثل نجران وعفان وسلمان، أم كان مضموم الأول، مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران.

(3) وتلتبس بعضُ الأسماء ويختلف فيها القول مثل «حسان»، و«عفان»، و«حيّان»، و«سمان» فإن كانت من الحُسن، والعَفَنِ، والحين، والسمن، فنونُها أصليةٌ لا تُمنَعُ من الصرف، وإن كانت من الحسّ (وهو القطع)، والعفة، والحياة، والسّمّ، فنونُها زائدة وتُمنَعُ!

وسبيل معرفة الزيادة من الأصلية النظر في الجَمْع، أو المصدر، أو المؤنَّث، فما وُجدَ له ما يدلُّ على أحد الاحتمالَين ترجَّحَ به.

(٤) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من الضمير المستكن في الخبر «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«منع» مضاف إليه، ومنع مضاف، و«العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٥) «فوق» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفوق مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفة «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أو سقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضاً «اسم» حال من زيد، واسم مضاف، و«امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بـ«لا» على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ في العَادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ وَعُـجْـمَـةً كَـهِـنْـدَ وَالـمَـنْـعُ أَحَـقْ[١]

ومما يمنع صرفه أيضاً: العلميةُ والتأنيثُ.

فإن كان العَلَم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصَّرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كَطَلْحَة، أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثَّل، أم لم يكن كذلك، كَثُبَة وقُلَة، عَلَمَيْنِ.

وإن كان مؤنَّثاً بالتعليق، أي: بكونه عَلَم أنثى، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزْيَدَ من ذلك؛ فإن كان على أَزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف، كَزَيْنَبَ وسُعَاد، عَلَمَيْن؛ فتقول: «هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزيْنَبَ»، وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان محرَّكَ الوسط مُنع أيضاً، كَسَقَرَ، وإن كان ساكن الوسط؛ فإن كان أعجميًّا، كجُورَ ـ اسم بلد ـ أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث، كَزَيْدَ ـ اسم امرأة ـ منع أيضاً.

فإن لم يكن كذلك، بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجميًّا ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنعُ[٢]، والصرفُ، والمنعُ أَوْلَى؛ فتقول: «هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

٦٦٧ ـ وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْـدٍ عَـلَـى الـثَّـلَاثِ صَـرْفُـهُ امْـتَـنَـعْ[٣]

---

(١) «وجهان» مبتدأ «في العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيراً» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تذكير، والجملة في محل نصب نعت لتذكيراً «وعجمة» معطوف على قوله: تذكيراً «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيَّات:

لَـمْ تَـتَـلَـفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِـئْـزَرِهَـا دَعْـدٌ وَلَـمْ تُـسْـقَ دَعْـدُ فـي الـعُـلَـبِ

فقد صرف «دعد» في أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك.

(٣) «والعجمي» مبتدأ أول، والعجمي مضاف، و«الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمي؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق، أي: المنسوب إلى العجم، ومع مضاف، و«زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة «صرفه» صرف: مبتدأ ثان، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وَيَمْنع صَرْفَ الاسم أيضاً: العجمةُ[١] **والتعريفُ، وشَرْطُه**: أن يكون علَماً في اللسان الأعجمي وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم وإسماعيل؛ فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ» فتمنعه من الصرف للعَلمية والعُجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ علَماً في لسان العَجَمِ، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام ـ عَلَماً أو غير عَلَمٍ ـ صَرَفْتَه؛ فتقول: «هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجامٍ»، وكذلك تصرف ما كان علماً أعجميًّا على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كشَتَرٍ، أو ساكنَه، كنُوحٍ ولوطٍ[2].

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا   أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى[٣]

أي: كذلك يُمْنع صرفُ الاسمِ إذا كان عَلَماً وهو على وزن يَخُصُّ الفعلَ أو يغلب فيه.
والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كفَعَّل وفُعِلَ؛ فلو سمَّيت رجلاً بضُرِبَ أو كَلَّم منعته منَ الصرف؛ فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلَّمُ، ورأيت ضُرِبَ أو كلَّمَ، ومررت بضُرِبَ أو كلَّمَ».

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنًى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم؛ فالأول كإثمد وإصْبَع، فإن هاتين

---

(١) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: أن ينص عالم ثقة على ذلك. وثانيها: أن يكون خارجًا عن الأوزان العربية كإبراهيم. وثالثها: أن تجده على غير المهيع العربي، كأن يكون خماسيًّا وليس فيه حرف من حروف الذلاقة، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف، مثل صنجق وجرموق.

(2) قيل: أسماء الأنبياء جميعُها ممنوعة من الصرف إلا ستة، وهي: محمد، وشعيب، وصالحٌ، وهود، ولوطٌ، ونوح.
ومثلها أسماء الملائكة إلا ثلاثة، وهي: مالكٌ، ومنكر، ونكير.
وأخطأ من جعل «رضوان» مصروفاً؛ ففيه العلمية، والزيادة؛ فهو ممنوع من الصرف!

(٣) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص، والجملة في محل جر صفة لوزن «أو» عاطفة «غالب» عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأحمد «ويعلى» معطوف على أحمد.

الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كاضْرِبْ واسْمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سمَّيت [رجلاً] بإثمد وإصبع، منعتَه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ فتقول: «هذا إثْمدُ، ورأيت إثْمِدَ، ومررت بإثْمِدَ» والثاني كأحمدَ ويزيد، فإن كُلًّا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم والغيبة، ولا يدلُّ على معنى في الاسم؛ فهذا الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أوْلى، [فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»] فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل ولا غالبٍ فيه، لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَباً، ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الاسم، كحجَرٍ، وفي الفعل، كضَرَب.

٦٦٩ ـ وَمَا يَصيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ[١]

أي: **ويُمنع صرفُ الاسم أيضاً للعَلَمية وألف الإلحاق المقصورة**[2]، كعَلْقَى، وأَرْطَى[٣]؛ فتقول فيهما علمين: «هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقَى» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه ـ أعني

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «علماً» خبر يصير، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: يصير، وذي مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيدت» زيد: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألف، والجملة في محل جر صفة لألف «لإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائدة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.

(2) الإلحاقُ: هو زيادة حرف أو حرفين على الاسم الثلاثي ليلحق برباعي أو خماسي في تصاريفه.

(٣) العلقى، بوزن سكرى: أصله اسم لنبات دقيق القضبان تُصنع منه المكانس. والأرطى: اسم لشجر، واختُلف في ألفه، فقيل: هي ألف الإلحاق كما ذكر الشارح، وقيل: ألفه أصلية؛ فوزن الأرطى أفعل، فيُمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل، كأحمد.

حال كونه علماً ـ لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه عَلْقَى: «عَلْقَاة»، كما لا تقول في حُبْلَى: «حُبْلَاة» فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غيرَ علم، كَعَلْقى وأرْطَى ـ قبلَ التسمية بهما ـ صَرَفْته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدودة، كَعِلْباءَ[1]، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَمًا كان أو نكرة.

٦٧٠ ـ والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلَا[٢]

٦٧١ ـ وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعتَبَر[٣]

يُمْنَع صرفُ الاسم للعلمية أو شبهها، وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف؛ لشبه العَلَمية والعَدْلِ، وذلك نحو: «جاء النساءُ جُمَعُ، ورأيت النساء جُمَعَ، ومررت بالنساء جُمَعَ» والأصل جَمْعَاوات؛ لأن مفرده جمعاءَ، فعدل عن جمعاوات إلى جُمَع، وهو مُعَرَّف بالإضافة المقدرة، أي: جُمَعهن، فأشبه تعريفهُ تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرِّفه.

---

(1) علباء: عَصَبٌ في صفحة العُنُق.
وألفُها الممدودة للإلحاق بقرطاس، لا للتأنيث؛ لأنها تُنَوَّنُ، وهمزتها منقلبة عن ياء.

(٢) «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده، أي: وامنع العلم «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «عدلا» عدل: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وفعل مضاف، و«التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا» جار ومجرور معطوف على «كفعل التوكيد».

(٣) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ، ومانعا مضاف، و«سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتي «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي «قصداً» حال من الضمير المستتر في «يعتبر» الآتي «يعتبر»فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين، والجملة من الفعل الذي هو «يعتبر» المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الثاني: العَلَم المعدول إلى فُعَلَ: كَعُمَرَ، وزُفَر، وثُعَلَ، والأصل: عامر، وزافر، وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعَلَمِية والعَدْلِ[1].

الثالث: «سَحَرُ» إذا أُرِيدَ من يوم بعينه، نحو: «جئتك يوم الجمعة سَحَرَ» فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العَلَمية، وذلك أنه معدول عن السَّحَر؛ لأنه مَعْرِفة[2]، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفُه كتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفَظْ معه بمعرِّفٍ.

٦٧٢ ـ وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَما[٣]

٦٧٣ ـ عِنْدَ تميمٍ وَاصرِفَنْ ما نُكِّرَا مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرا[٤]

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ، كَحَذَامِ ورَقَاشِ، فللعرب فيه مذهبان:

---

(1) قال المرادي: إنما جُعِلَ هذا النوعُ معدولاً لأمرين:
أحدهما: أنه لو لم يُقدَّرْ عدلُه لزم ترتيبُ المنع [من الصرف] على علة واحدة، وليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل...
«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٢١٦ ـ ١٢١٧.

(2) وذلك إذا أريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، واستُعمل ظرفاً مجرّداً عن «الـ» والإضافة.

(٣) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علما» حال من فعال «مؤنثاً» حال ثانية، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ، ونظير مضاف، و«جشما» مضاف إليه.

(٤) «عند» ظرف متعلق بنظير في البيت السابق، وعند مضاف، و«تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاصرف «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«أثر» الآتي «أثرا» أثر: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف، والجملة من أثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

أحدهما ـ وهو مذهبُ أهل الحجاز ـ: بناؤه على الكسر؛ فتقول: «هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بحَذَامِ»[١].

والثاني ـ وهو مذهب بني تميم ـ: إعرابُهُ كإعراب ما لا ينصرف للعلَمِيَّةِ والعدْلِ[2]، والأصل: حَاذِمة ورَاقِشة، فعدل إلى حَذَامِ ورَقَاشِ، كما عُدل عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِر وجاشِم، وإلى هذا أشار بقوله: «**وهو نظير جُشَما، عند تميم**»[٣].

وأشار بقوله: «**وَاصْرِفَنْ ما نكِّرا**» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلَّةٍ أخرى،

---

(١) وعلى ذلك جاء قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وقول النابغة الذبياني:

أتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ... رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلَامِ

وقول جذيمة الأبرش:

خَبِّرِيني رَقَاشِ لَا تَكْذِبِيني ... أبِحُرٌّ زَنَيْتِ أم بِهَجِينِ

وقول الجعدي، وأنشده ابن السكيت «الألفاظ ١٨»:

أهَانَ لَها الطَّعَامَ فَلَم تُضِعْهُ ... غَدَاةَ الرَّوعِ إذْ أزَمَتْ أزَامِ

أزام: عَلَم على السَّنة المجدبة، وقد سموها «تَحُوط» أيضًا؛ وقالوا في مثل من أمثالهم: «باءت عَرارِ بِكَحْلَ» وعرار وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعًا، والمثل يُضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر، وقد بنوا «عرار» على الكسر، وجرُّوا «كحل» بالفتحة لأنه علم مؤنث، وانظر المثل رقم ٤٢٨ في «مجمع الأمثال» ١/ ٩١ بتحقيقنا.

(2) قال الأشموني: أي: ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن «فاعلة»، وهذا رأي سيبويه، وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوية كـ«زينب»، وهو أقوى على ما لا يخفى! وهذا فيما ليس آخرُه راءً، فأما نحو «وبارِ»، و«ظفار»، و«سفارِ» فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز؛ لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصَّلوا إليها، ولو منعوه الصرفَ لامتنعت. اهـ «شرح الأشموني» ٣/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٣) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمي:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا ... غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ

وَلَوْ أنّي مَلَكْتُ يَدِي ونَفسِي ... لَكَانَ إلَيَّ لِلقَدَرِ الخِيَارُ

إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِف؛ لِزَوال إحدى العِلَّتَيْنِ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو: «مَعدِ يكرب، وغَطَفَانَ، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعَلْقى، وعُمَر»، أعلاماً؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيءٍ آخر، فإذا نكَّرتها صَرفْتها لزوال أحد سَبَبَيْها، وهو العلمية، فتقول: «رُبَّ معد يكربٍ رأيت» وكذا الباقي.

وتَلَخَّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصَّرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العُجْمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي[١]

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخِر ممنوعاً من الصرفِ يُعامل مُعَامَلَةَ جَوارٍ في أنه يُنَوَّنُ في الرفع والجر تنوينَ العِوَضِ، ويُنصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ، عَلَمِ امرأة، فإن نظيره من الصحيح ضارب، عَلَمُ امرأة، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجَوارٍ من جهة أن في آخره ياءً قبلها كسرة، فيعامل معامَلَتَه؛ فتقول: «هذه قاضٍ[2]، ومررت بقاضٍ[3]، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِيَ».

---

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بيكون «منقوصاً» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ففي إعرابه» الفاء زائدة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «يقتفي» الآتي، وإعراب مضاف، والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفي، ونهج مضاف، و«جوار» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ في أول البيت، والجملة من الفعل الذي هو يقتفي وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) قاض: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل.

(3) بقاضٍ: الباء: حرف جر. قاضٍ: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، وجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف بداعي العلمية والتأنيث.

٦٧٥ ـ ولِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ والمَصروفُ قَدْ لا يَنْصِرفْ(١)

يجوز في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله: [الطويل]

ش٣٢٠ ـ تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ(٢)

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

وَوَرد أيضاً صَرْفُهُ للتناسب، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغۡلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة، فأجازه قوم، ومَنَعَهُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله: [الهزج]

---

(١) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله: «صرف» الآتي «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل ماض مبني للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف، وذو مضاف، و«المنع» مضاف إليه «والمصروف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصروف، والجملة من ينصرف المنفي بلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا صدر بيت يقع في قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، وعجزه:

سَوَالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

اللغة: «تبصر» تأمل وتعرف «ظعائن» جمع ظعينة، والمراد بها هنا امرأة، وقد مر إيضاح أصل معناها في شرح الشاهد رقم ٢٨٤ «سوالك» جمع سالكة، وهي السائرة «نقبًا» هو الطريق في الجبل «حزمي» تثنية حزم، بفتح فسكون، وهو والحَزْن: ما غلظ من الأرض «شعبعب» بزنة سفرجل: اسم موضع، وقيل: اسم ماء.

الإعراب: «**تبصر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**خليلي**» خليل: منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا خليلي، وخليل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**هل**» حرف استفهام «**ترى**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**من**» حرف جر زائد «**ظعائن**» مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «ظعائن» حيث صرفه فجرَّه بالكسرة ونوَّنه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

ونظيره قول الراعي وصدره هو صدر بيت امرئ القيس:

تَبصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَقِلْنَ مُتَالِعَا

ش٣٢١ ـ وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ ـرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرْضِ[(١)]

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: «والمصروف قد لا ينصرف».

---

(١) البيت لذي الإصبع العدواني، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث.

اللغة: «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب: «**ممن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**ولدوا**» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجرورة محلًّا بمن، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولدوه «**عامر**» مبتدأ مؤخر «**ذو**» نعت لعامر، وذو مضاف، و«**الطول**» مضاف إليه «**وذو**» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابق، وذو مضاف، و«**العرض**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سببًا في منع الاسم من الصرف.

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلمية.

ومن ذلك أيضًا قول الأخطل التغلبي النصراني من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فإنه منع «شبيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك قول دوسر القريعي:

وقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوسَرَ بَعْدَنَا صحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

تم بتوفيق الله تعالى وتأييده الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية إمام النحاة ابن مالك، مع حواشينا التي أسميناها «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقد زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغني عنها، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه وإتقان إخراجه، ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الرابع مفتتحًا بباب «إعراب الفعل» نسأله سبحانه أن يَمُنَّ بإكماله على الوجه الذي رسمناه له، إنه ولي ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة

حروف الجر

الإضافة

أبنية المصادر

أبنية اسم الفاعل واسم المفعول

الصفة المشبهة

التعجب

نعم وبئس، وما جرى مجراهما

أفعل التفضيل

النعت

التوكيد

العطف

عطف النسق

البدل

النداء

الاختصاص

التحذير، والإغراء

أسماء الأفعال والأصوات

نونا التوكيد

ما لا ينصرف

تمت فهرس الجزء الثالث من شرح ابن عقيل

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

القاضي
بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب
منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله
فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الرابع

مؤسسة الرسالة ناشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

إعْرَابُ الفِعْلِ

٦٧٦ ـ ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»(١)

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه؛ فذهب قوم(2) إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ«يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف(3).

٦٧٧ ـ وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ(٤)

---

(١) «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضارعاً» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة من يجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقد قصد لفظ تسعد.

(2) وهم البصريون، ونُقِضَ قولُهم بقولك: «هلا تفعَلُ»، والتعليل أن الاسم لا يقع بعد أداة الحض «هلا»، ولا يقع كذلك بعد أداة الاستقبال «سوف» في قولك: «سوف أزورك».

(3) وهو قول ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣١٤، وقول حذّاق الكوفيين وعلى رأسهم الفراء؛ كما ذكر المرادي ٣/٢٢٨ الذي ذكر أن قول ثعلبَ: إن رافعه نفس المضارعة، وذكر قولاً رابعاً نُسِبَ إلى الكسائي وهو: إن رافعه حروف المضارعة.
وذكر أن من ردّ على قول الفراء ومن وافقه بزعمه أن التجرُّدَ من عوامل النصب والجزم عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يفعل شيئاً، يُرَدُّ قوله عليه بأن هذا التجرُّد ليس عدماً بل هو استعمالٌ للمضارع على حاله الأصلية التي لم تتغير بناصبٍ أو جازم.

(٤) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه =

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ   تَـخْـفِـيـفَـهَـا مِـنْ أَنَّ فَـهُـوَ مُـطَّـرِدْ(١)

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَه حرفٌ ناصبٌ، وهو: «لَنْ، أو كَيْ، أو أَنْ، أو إذَنْ» نحو: «لَن أَضرِبَ، وجئتُ كَي أَتَعَلَّمَ، وأُريدُ أَنْ تَقومَ، وإذَنْ أُكرمَكَ ـ في جواب مَنْ قال لك: آتيك».

وأشار بقوله: «**لا بعد علم**» إلى أنه إنْ وقعت «أنْ» بعد عِلم ونحوِهِ مما يدلُّ على اليقين، وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفة من الثقيلة، نحو: «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ»(٢)، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنَّ، وحذف اسمها وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثُنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضْعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدلُّ على الرُّجْحَانِ، جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب، على جَعْلِ «أنْ» من نواصب المضارع(3).

= قوله: انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول: مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبعد مضاف، و«ظن» مضاف إليه.

(١) «فانصب» الفاء زائدة، انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «التي» في البيت السابق، وقد عرفت مراراً أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة طلبية «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف: مفعول به لاعتقد، وتخفيف مضاف، وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:

عَـلِـمُـوا أنْ يُـؤمَّـلُـونَ فَـجَـادُوا   قَـبْـلَ أن يُـسـأَلُـوا بـأعـظَـمِ سُـؤْلِ

(3) والنصبُ أرجحُ عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

أما في حال الفصل بين «أن» والفعل بـ«لا» دون غيرها فقد جاز الوجهان ورجح الرفع كما ذكر الناظم والشارح، وبالوجهين قُرِئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]؛ حيث قرأ أبو عمرو ويعقوب البصريان وحمزة والكسائي الكوفيان وخلف البغدادي من العشرة بالرفع وسائرهم بالنصب. يُنظَر «النشر» ٢/ ١٩٥.

ويجب الرفع عند الفصل بغيرِ «لا» مثل «قد» و«لن» وغيرِها؛ لأن المصدرية لا تُفصَلُ بذلك...

ينظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٣/ ٤١٥.

والثاني: الرفع، على جَعْلِ «أنْ» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وأَنْ يَقُومَ» والتقدير ـ مع الرفع ـ: ظننت أَنَّهُ يَقُومُ، فخُففت «أَنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى ... «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا[١]

يعني أنَّ من العرب مَنْ لم يُعمِلْ «أن» الناصبةَ للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان[٢]؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر، فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ» كما تقول: «عَجِبْتُ مما تَفْعَلُ»[3].

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا[٤]

---

(١) «وبعضهم» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم «أن» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل الذي هو أهمل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «حملاً» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل والتقدير: حاملاً إياها «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله: حملاً «أختها» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «استحقت» استحق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المصدرية «عملا» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ﴾ وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـ ... ـقَةُ إِنْ نَجَوتِ مِنَ الرَّزَاحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ ... مٍ يَرتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

(3) قراءة الآية ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ﴾ بضم الميم نسبها ابن هشام ٤/ ٧ والأشموني ٣/ ٤٢٠ إلى ابن محيصن، وهي شاذّة. وأغفلَ ذِكرَهُ العلامة أبو حيان في «البحر المحيط»، وذكر أنه قد نسبها النحويون إلى مجاهد، وذكر أن ترْك إعمالها حملاً لها على «ما» لكون كلتيهما مصدريةً قول البصريين. وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة. «البحر المحيط» ٢/ ٢٢٣.

(٤) «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به لنصبوا «إن» شرطية «صدرت» صدر: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه =

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا   إذَا «إذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[١]

تَقَدَّمَ أن من جملة نواصب المضارع «إِذَنْ»[2] **ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروط:**

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثاني: أن تكون مصَدَّرَةً[3].

الثالث: ألا يُفصلَ بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك؛ فتقول: «إذَنْ أُكْرِمَكَ».

فلو كان الفعلُ بعدها حالاً لم يُنْصَب، نحو أن يقال: أحبُّك؛ فتقول: «إذن أَظنُّك صادقاً»؛ فيجب رفع «أظنُّ» وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر، نحو: «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ»؛ فإن كان المتقدمُ عليها حرفَ عطفٍ جاز في الفعل الرفعُ والنصبُ، نحو: «وَإِذَنْ أكْرِمُكَ»، وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن فُصِلَ بينها وبينه، نحو: «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ»، فإن فصلتَ بالقَسَم نَصبت، نحو: «إذَنْ والله أكْرِمَكَ»[٤].

= جوازاً تقديره هي يعود إلى إذن «**والفعل**» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «**بعد**» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: والفعل واقع بعد، أي: بعد إذن «**موصلا**» حال من الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً.

(١) «**أو**» عاطفة «**قبله**» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذن «**اليمين**» مبتدأ مؤخر «**وانصب**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**وارفعا**» معطوف على انصب «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**إذن**» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا وقع إذن، والجملة من وقع المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها «**من بعد**» جار ومجرور متعلق بوقع، وبعد مضاف، و«**عطف**» مضاف إليه «**وقعا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً، والجملة من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة.

(2) إذن: حرفُ جوابٍ وجزاء، والجزاء أنها تدل على جملةٍ بعدها تكون غالباً مسبَّبَةً عما قبلَها.

(3) لا يرتبط ما بعدَها بما قبلها في الإعراب، برغم ارتباطهما بالمعنى الذي يتحقق به الجزاء.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ «لَا» وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً وَإنْ عُدِمْ[١]

٦٨٣ ـ «لَا» فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرا وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا[٢]

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «الّا» أَنْ خَفِي[٣]

اختصت «أنْ»[4] من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مُظْهَرَةً ومُضْمَرَةً.

فتظهر وُجُوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زيداً».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: «جئتك لأقرأ» و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أنْ»، نحو: «ما كان زيد لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣][5].

---

(١) «وبين» ظرف متعلق بقوله: «التزم» الآتي، وبين مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف، و«جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لالتزم، وإظهار مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصبة» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

(٢) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل فعله هو «عدم» في البيت السابق «فأن» الفاء واقعة في جواب الشرط «أن» قصد لفظه: مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهراً» بزنة اسم المفعول: حال من «أن» الواقعة مفعولاً «أو مضمراً» معطوف على قوله: مظهراً «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «أضمر» الآتي آخر البيت، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف، أي: إضماراً حتماً «أضمرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والألف للإطلاق.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله: «خفي» الآتي في آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي، أي: خفي خفاء مثل ذلك الخفاء «بعد» ظرف متعلق بخفي، وبعد مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح، وموضع مضاف، وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أن» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن، والجملة من خفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن.

وتقدير البيت: «أنْ» خفي خفاء مثل ذلك الخفاء بعد «أو» إذا كان يصلح في موضع «أو» حتى أو إلا.

(4) وهي المصدرية، لا الزائدة، ولا المخففة من الثقيلة، ولا التفسيرية.

(5) وتسمى اللام: لام الجحود، أي: الإنكار، ويسميها سيبويه: لام النفي.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرة بحتى أو إلَّا، فتقدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذي قبلها [مما] ينقضي شيئاً فشيئاً، وتُقدَّر بإلَّا إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله: [الطويل]

ش٣٢٢ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ(١)

أي: لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أُدْرِكَ المُنَى، فـ«أدرك»: منصوب بـ«أن» المقدَّرة بعد «أو» التي بمعنى «حتى»، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقوله: [الوافر]

ش٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا(٢)

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها إلى قائل معين.

الإعراب: «**لأستسهلن**» اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «**الصعب**» مفعول به لأستسهل «**أو**» حرف عطف، ومعناه هنا حتى «**أدرك**» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**المنى**» مفعول به لأدرك «**فما**» الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية «**انقادت**» انقاد: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**الآمال**» فاعل انقاد «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**لصابر**» جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى حتى، بأن المضمرة وجوبًا.

(٢) هذا البيت لزياد الأعجم.

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» هي الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز.

المعنى: يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم، رماهم بالدواهي، وقذفهم بالشدائد والأوابد، وضرب ما ذكره مثلاً لهذا.

الإعراب: «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء التي للمتكلم اسمه «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**غمزت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها «**قناة**» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف، و«**قوم**» مضاف إليه «**كسرت**» فعل ماض وفاعله، والجملة جواب إذا، وجملتا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان «**كعوبها**» كعوب: مفعول به لكسرت، وكعوب مضاف، وها: مضاف إليه «**أو**» عاطفة، وهي هنا بمعنى إلا «**تستقيما**» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى «قناة قوم».

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع ـ الذي هو تستقيم ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد «أو» التي بمعنى إلا.

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فـ«تستقيم»: منصوب بـ«أَنْ» بعد «أو» واجبةَ الإضمار.

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ كَـ«جُدْ حَتّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»(١)

ومما يجب إضمار «أنْ» بعده: حتى(2)، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أدخُلَ البَلَدَ»، فـ«حتى»: حرفُ [جر]، و«أدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً(3).

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال: وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً اوْ مُؤَوَّلا بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلا(٤)

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلتَه وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ وَقَصَدْتَ به حكايةَ تلك الحال، نحو: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُها»(5).

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «إضمار» الآتي، وبعد مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتي «إضمار» مبتدأ، وإضمار مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كي «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر، وذا مضاف، و«حزن» مضاف إليه، والفعل المضارع الذي هو تسر في تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بجد.

(2) وهي «حتى» الموضوعة لانتهاء الغاية، وهي جارّةٌ للمصدر المؤوَّل من «أن» المصدرية المضمَرَة وفعلها.

(3) وذلك بالنظر إلى زمن التكلُّم.

(٤) «وتلو» معناه تالي، أي: واقع بعد حتى، مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «ارفعن» الآتي، وتلو مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالاً» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله: حالاً «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

(5) ولأجل الاختلاف في تقدير المعنى قد يقع الخلافُ في نصبٍ أو رفعٍ بـ«حتى» في بعض العبارات؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فالنصب على أن المعنى: وزلزلوا إلى أن يقولَ الرسول... وقد قرأ نافعٌ المدنيُّ من العشرة ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ برفعه والمعنى: وزلزلوا حالَ قولِ الرسول...

ويلزم النصبُ كذلك بعد «حتى» إذا كانت تعليلية؛ أي: بمعنى «كي»؛ كقولك لعاصٍ: أطع الله حتى يرضى عليك!

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ(١)

يعني أنَّ «أَنْ» تنصب ـ وهي واجبةُ الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد الفاء المجابِ بها نَفْيٌ مَحْضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ، **فمثالُ النفي**: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا» وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦](٢)، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه، وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو: «ما أَنْتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا»(٣)(4)، **ومثالُ الطلب** ـ وهو يشمل: **الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْضَ، والتَّحْضِيض، والتمني** ـ

فالأمر نحو: «ائْتِنِي فأُكْرِمَكَ»، ومنه: [الرجز]

---

(١) «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي في آخر البيت، وبعد مضاف، و«**فا**» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف، و«**جواب**» مضاف إليه، وجواب مضاف، و«**نفي**» مضاف إليه «**أو طلب**» معطوف على نفي «**محضين**» نعت لنفي وطلب «**أن**» قصد لفظه: مبتدأ «**وسترها**» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف، وها مضاف إليه «**حتم**» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «**نصب**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن»، والتقدير: «أن» نصبت في حال كون استتارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض.

(٢) ومثل الآية الكريمة ـ في نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي ـ قول جميل بن معمر العذري:

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَالُهُمْ ذُو نَدْهَةٍ فَيَدُونِي

الشاهد في قوله: «فيدوني» أي: يعطوا ديتي، فإنه منصوب بحذف النون، وأصله: «يدونني»، وقوله: «مالهم ذو ندهة» هو بفتح النون وسكون الدال، ومعناه: ذو كثرة.

(٣) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل، نحو: «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

يُروى قوله: «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

(4) النفي لا يكون محضاً إذا انتقض بـ«إلا»؛ كما ذكر الشارح، ومثله لا يكون النفي محضاً إذا:

ـ كان مسبوقاً باستفهام تقريري، كقولك: ألم تأتني فأحسِنُ إليك.

ـ وكان متلوّاً بنفي: لأن نفيَ النفي إثباتٌ.

ش٣٢٤ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا   إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[(١)]

والنهي، نحو: «لا تضرب زيداً فيَضرِبَكَ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

والدعاء، نحو: «رَبِّ انْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلَ»، ومنه: [الرمل]

ش٣٢٥ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[(٢)]

والاستفهام، نحو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْداً فَيُكْرِمَكَ؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

والعَرْضُ، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً»، ومنه قولُه: [البسيط]

---

(١) البيت لأبي النجم ـ الفضل بن قدامة ـ العجلي.

اللغة: «عَنَقًا» بفتح العين المهملة والنون جميعًا: هو ضرب من السير «فسيحا» واسع الخطى، وأراد سريعًا.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**ناق**» منادى مرخم «**سيري**» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**عَنَقًا**» مفعول مطلق عامله «سيري» وأصله نعت لمحذوف، والتقدير: سيري سيرًا عَنَقًا «**فسيحا**» صفة لعنق «**إلى سليمان**» جار ومجرور متعلق بسيري «**فنستريحا**» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والألف للإطلاق، وفي «نستريح» ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

(٢) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

الإعراب: «**رب**» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «**وفقني**» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**فلا**» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «**أعدل**» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**عن سنن**» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و«**الساعين**» مضاف إليه «**في خير**» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف، و«**سنن**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «أعدل» ـ بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

ش٣٢٦ ـ يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[١]

والتَّحْضِيضُ، نحو: «لَوْلَا تأتينا فَتُحَدِّثَنَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠].

والتمني، نحو: «لَيْتَ لي مَالاً فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

ومعنى «**أن يكون الطلب مَحْضاً**» ألا يكون مدلولاً عليه باسم فِعْلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين[2]، وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو: «صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

---

(١) وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**ابن**» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ابن» مضاف، و«**الكرام**» مضاف إليه «**ألا**» أداة عرض «**تدنو**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فتبصر**» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ما**» اسم موصول: مفعول به لتبصر مبني على السكون في محل نصب «**قد**» حرف تحقيق «**حدثوك**» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه «**فما**» الفاء للتعليل، ما: نافية «**راء**» مبتدأ «**كمن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**سمعا**» سمع: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة محلًا بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلًا بالكاف.

الشاهد فيه: قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو تبصر ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض.

(2) وثمةَ ثالثٌ، وهو الطلب بالمصدر، كقولك: سكوتاً فينامُ الناس. «شرح الأشموني» ٣/ ٤٤٥.

تنصب «أنْ» وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها

- **نفي محض، أي: خالص من معنى الإثبات** ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾
- **طلب محض، أي: ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر ويشمل:**
  - الأمر «ائتني فأكرمَك»
  - النهي ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾
  - الدعاء «رب انصرني فلا أُخذلَ»
  - الاستفهام ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾
  - العرض «ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً»
  - التخصيص ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق﴾
  - التمني ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾

٦٨٨ ـ وَالوَاوُ كَالفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ[١]

يعني أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أنْ» وُجُوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلِّهَا بـ «أنْ» مضمرةً وُجُوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المُصَاحبة[2]، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقوله: [الوافر]

---

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «جلداً» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وهو محل الشاهد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف. ولك في هذا وأمثاله أن تقول: منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

(2) وتُسمى «واو المعيّة»، وهي التي تجمع بين شيئين في آن، ويكون ما بعدَها جواباً لما قبلها. فهي تختلف عن «واو العطف».

ش٣٢٧ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(١)

وقوله: [الكامل]

ش٣٢٨ ـ لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ(٢)

---

(١) البيت لدثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها له أبو السعادات ابن الشجري في «مختاراته» (ص٦ ق٣) في أثناء مختار شعر الحطيئة، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٢٦) ونُسب في «الكتاب» للأعشى، وليس في شعره، وهو أيضًا من شواهد ابن هشام في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠١) و«شذور الذهب» (رقم ١٥٤)، وابن الأنباري في «الإنصاف» (٣٥١) وروايته: «ادعي وأدع فإن أندى» كرواية ابن الشجري، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام أمر محذوفة، أي: ادعي ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا ... سَيُدرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ

سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَمَرِ ابنِ بَدرٍ ... سِرَاجُ اللَّيلِ لِلشَّمْسِ الحَصَانِ

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من الندى، بفتح النون مقصورًا: وهو بعد الصوت.

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**ادعي**» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**وأدعو**» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أندى**» اسم إن «**لصوت**» اللام زائدة مضاف، وصوت: مضاف إليه «**أن**» مصدرية «**ينادي**» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن «**داعيان**» فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «وأدعو» ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧/ ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١/ ٣٩ بولاق) للمتوكل الكناني.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**تنه**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**عن خلق**» جار ومجرور متعلق بـ«تنه»، «**وتأتي**» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**مثله**» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «**عار**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عار «**عليك**» جار ومجرور متعلق بعار «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها لا محل لها من الإعراب «**عظيم**» صفة لعار.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «تأتي» ـ بعد واو المعية في جواب النهي بأن مضمرة وجوبًا.

وقوله: [الوافر]

ش٣٢٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإخَاءُ[١]

واحترز بقوله: «إنْ تُفدْ مفهومَ مع» عما إذا لم تُفدْ ذلك، بل أرَدتَ التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذ النصبُ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» **ثلاثةُ أوْجُهٍ**: **الجزمُ** على التشريك بين الفعلين، نحو: «لا تأكل السمك وتَشربُ اللبن»[2] **والثاني**: الرفعُ على إضمار مبتدأ، نحو: «لا تأكل السمك وتَشربُ اللبنَ» أي: وأنت تشربُ اللبنَ[3]، **والثالث**: النصبُ على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتَشربَ اللبنَ» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرةً.

---

(١) هذا البيت للحطيئة، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين:

أَلَا أَبلِغْ بَنِي عَوفِ بنِ كَعبٍ وَهَل قَومٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءُ

وروى أبو السعادات ابن الشجري في أولها نسيبًا، وأوله:

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ هَلْ تَعَزَّى فَقُلتُ أُمَامَ قَدْ غُلِبَ العَزَاءُ

اللغة: «جاركم» يطلق الجار في العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

الإعراب: «**ألم**» الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة «**أك**» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**جاركم**» جار: خبر «أك»، وجار مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «**ويكون**» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية «**بيني**» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر «يكون» تقدم على اسمه، وبين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وبينكم**» معطوف على بيني «**المودة**» اسم «يكون» تأخر عن خبره «**والإخاء**» معطوف على «المودة».

الشاهد فيه: قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «يكون» ـ بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صَخر الغَيِّ الهذلي:

فَلَا تَقعُدنَّ عَلَى زَخَّةٍ وَتُضمِرَ في القَلبِ وَجدًا وَخِيفَا

(2) أي: لا تأكلِ السمكَ، ولا تشرَبِ اللبن. فتُقدَّرُ «لا» الناهية قبل المعطوف.

(3) فالنهي عن أكل السمك، وأما شرب اللبن فمباحٌ منك إن قلت ذلك!

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزاءُ قَدْ قُصِدْ[١]

يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سَبَقَ ذكرها أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو: «زُرْني أَزُرْكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ، أي: زُرْنِي فإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان[٢]، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا تحدِّثْنا».

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نهيٍ أَنْ تَضَعْ «إن» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[٣]

لا يجوز الجزمُ عند سقوط الفاءِ بعد النهي، إلا بشرط أن يصحَّ المعنى بتقدير دخول «إن» [الشرطية] على «لا»؛ فتقول: «لا تَدْنُ من الأسد تَسلَم» بجزم «تسلم»، إذ يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُكَ»، إذ لا يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إنْ» على «لا»، فجزمه على معنى «إن تَدْن من الأسد يأكُلْكَ».

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «اعتمد» الآتي، وبعد مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«النفي» مضاف إليه «جزماً» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفا» قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله، كما عمل «ضربًا» في نحو قولك: «ضربًا زيدًا» عَمَلَ اضرب حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط. ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال على التفصيل أربعة عند التحقيق.

(٣) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم، وبعد مضاف، و«نهي» مضاف إليه «أن» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «إن» قصد لفظه: مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع، وقبل مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إن» السابق، ودون مضاف، و«تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف.

٦٩١ ـ وَالأَمرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا[١]

قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، **لم يجز نَصْبُه بعد الفاء**[٢]، وقد صَرَّحَ بذلك هنا فقال: متى كَان الأَمْرُ بغير صيغة افْعَلْ ونحوها فَلَا ينتصب جوابُه، ولكن لو أسقطْتَ الفاء جَزَمْتَه، كقولك: «صَهْ أُحسِنْ إليكَ، وحَسبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ»[٣] وإليه أشار بقوله: «وَجَزْمَهُ اقْبَلَا».

٦٩٢ ـ وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ في الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[٤]

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعَامل الرجاءُ مُعَامَلَةَ التمني[5]، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمنِّي، وتابعهم المصنف، ومما وَرَدَ منه قولُه تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ

---

(١) «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف، و«افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوابه» جواب: مفعول به لتنصب، وجواب مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله: «اقبلا» الآتي، وجزم مضاف، والهاء مضاف إليه «اقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) يريد: «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٣) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وَقَولِيَ كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحمَدِي أو تَستَرِيحي

(٤) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«الفاء» مضاف إليه «في الرجا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف، أي: نصب نصباً كائناً كنصب. . . إلخ، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمني» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينتسب» الآتي «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(5) والفرق بينهما أن الرجاء يكون فيما يُتَوَقَّعُ وقوعُهُ ونيلُهُ، وأما التمني فهو فيما لا يمكن أن يُنال.

ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] في قراءة مَن نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم(1).

٦٩٣ ـ وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أن» ثابتاً أو مُنْحَذِفْ(٢)

يجوز أن يُنْصَبَ بأن محذوفةً أو مذكورةً بعد عاطفٍ تَقَدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ؛ أي: غيرُ مقصود به معنى الفعل(3)، وذلك كقولِهِ: [الوافر]

ش٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٤)

---

(1) رواية حفصٍ عن عاصم بالنصب؛ كما ذكر المصنف رحمه الله، وقرأ الباقون من العشرة ورواتهم بالرفع؛ كما ذكر ابن الجزري في «النشر» ٢/ ٢٧٨.
وأوَّلَ البصريون هذا النصبَ في الآية على أنه جوابٌ للأمر في قوله: «ابْنِ لي». وقيل: أُشرِبت «لعل» التي هي للرجاء معنى «ليت» التي هي للتمنّي.

(٢) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطف» الآتي «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتاً» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله: «ثابتاً» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(3) أي: ما ليس مؤولاً بالفعل.
وعبارة الشارح هنا فيها شيء من غموض، وأوضح منها عبارة المكودي يشرح البيت:
يعني: أن الفعل المضارعَ إذا عُطِفَ على اسم خالصٍ انتصب بـ«أنْ»، ويجوز حينئذٍ إظهارها وإضمارُها.
«شرح المكودي» ص٢٧٦.

(٤) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.
اللغة: «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضًا «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف، بكسر الشين وفتحها: وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.
الإعراب: «**ولبس**» مبتدأ، ولبس مضاف، و«**عباءة**» مضاف إليه «**وتقر**» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «**عيني**» عين: فاعل تقر، وعين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**أحب**» خبر المبتدأ «**إليَّ**» جار ومجرور متعلق بأحب «**من لبس**» جار ومجرور متعلق بأحب أيضًا، ولبس مضاف، و«**الشفوف**» مضاف إليه.
الشاهد فيه: قولها: «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع ـ وهو «تقر» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو لبس.

فـ«تَقَرَّ» منصوب بـ«أنْ» محذوفَةً، وهي جائزةُ الحَذْفِ، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُه: [البسيط]

ش٣٣١ ـ [إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ(١)

= والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدرًا، كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسمًا علمًا، كما تقول: لولا زيد ويحسن إليَّ لهلكت، أي: لولا زيد وإحسانه إليَّ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَولَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أو أسُوأَكَ عَلقَما

أسوأك: منصوب بأن المضمرة، والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف.

(١) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكًا» بصيغة المصغر: هو سليك ابن السلكة ـ بزنة همزة، وهي أمه ـ أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بَضَّة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل، أي: أدى ديته «عافت» كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب، ويقال: الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود، فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر «حيوان» الجاحظ (١/ ١٨)، والأول أشهر وأعرف، ووقع في شعر الأعشى ما يبينه، وقال الهيبان الفقيمي، وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضُرِبَ اليَعسُوبُ أن عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذَنْبُهُ إنْ عَافَتِ المَاءَ بَاقِرُ

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكًا ثم وداه ـ أي: أدى دينه ـ بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: «**إني**» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «**وقتلي**» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «**سليكًا**» مفعول به لقتل «**ثم**» حرف عطف «**أعقله**» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازًا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به «**كالثور**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «**يضرب**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الثور «**لما**» حرف ربط «**عافت**» عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**البقر**» فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله: «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «أعقل» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتلي». =

فـ«أعقِلَهُ»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفَةً، وهي جائزةُ الحذفِ، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله]: [البسيط]

ش٣٣٢ ـ لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ(١)

فـ«أرضيَهُ»: منصوب «بأن» محذوفَةً جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً، وهو «تَوَقُّعُ»، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] فـ«يُرسِلَ»: منصوب بـ«أن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحْياً» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسمُ غيرَ صريح ـ أي: مقصوداً به معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو: «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ» فـ«يغضب»: يجب رفعه؛ لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ، لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً،

= والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدرًا، كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق.

(١) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «توقع» انتظار وارتقاب «معتر» هو الفقير الذي يتعرض للجَدَى والمعروف «أوثر» أفضل وأرجح «إترابًا» مصدر أترب الرجل: إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر. وللعلامة الصبان ـ وتبعه العلامة الخضري ـ هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

الإعراب: «**لولا**» حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط «**توقع**» مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لولا توقع معتر موجود، وتوقع مضاف، و«**معتر**» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «**فأرضيه**» الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعوله «**ما**» نافية «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أوثر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أوثر وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «**إترابًا**» مفعول به لأوثر «**على ترب**» جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشاهد فيه: قوله: «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو «أرضى» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله: «توقع».

فوضع «طائر» موضع «يطير» والأصل: «الذي يطير» فلما جيء بأل، عُدِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ «أنْ» وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى[(١)]

لما فَرَغَ من ذكر الأماكن التي يُنصَب فيها بـ«أَنْ» محذوفةً ـ إما وجوباً وإما جوازاً ـ ذكر أنَّ حَذْفَ «أنْ» والنَّصبَ بها في غير ما ذكر شاذٌ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: «مُرْهُ يَحفِرَها» بنصب «يحفر» أي: مره أن يحفرها، [ومنه قولهم]: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأخذَك» أي: قبل أن يأخذَك، ومنه قوله: [الطويل]

ش٣٣٣ ـ أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[(٢)]

في رواية من نصب «أَحْضُرَ» أي: أن أحضر.

---

(١) «وشذ» فعل ماض «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سوى» جار ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لاقبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عدل، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لاقبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فاقبل الذي رواه عدل.

(٢) هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني «الوغى» القتال والحرب، وهو في الأصل: الجَلَبة والأصوات «مخلدي» أراد: هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمتُ عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك ويأمره بالقعود والإحجام.

الإعراب: «**ألا**» أداة تنبيه «**أيهذا**» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأي، مبني على السكون في محل رفع «**الزاجري**» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف، ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**أحضر**» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و«**أن**» المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، أي: يزجرني عن حضور الوغى «**الوغى**» مفعول به لأحضر «**وأن**» مصدرية «**أشهد**» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**اللذات**» مفعول به لأشهد «**هل**» حرف استفهام «**أنت**» مبتدأ «**مخلدي**» خبر المبتدأ، ومخلد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله. =

عَوامِلُ الجَزْمِ

٦٩٥ ـ بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا ... فِي الفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا[١]

٦٩٦ ـ وَاجْزِمْ بِإنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إذْمَا[٢]

٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إذْمَا ... كَإنْ وَبَاقِي الأَدَواتِ أَسْمَا[٣]

الأدوات الجازمة للمضارع[4] على قسمين:

= الشاهد فيه: قوله: «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «أحضر» ـ بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهّل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر في البيت، وذلك في قوله: «وأن أشهد اللذات».

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: «أحضر» أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين.

قال الأعلم الشنتمري: «والشاهد في البيت ـ عند سيبويه ـ رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضًا أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك، سواء أرفعت المضارع بعد حذفها أم أبقيته على نصبه، فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] جعل «أعبد» مسبوكًا بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجرورًا بحرف جر محذوف؛ أي بالعبادة، ومنه قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»؛ أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يُخرَّج عليه القرآن الكريم.

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله: «ضع» الآتي «ولام» معطوف على «لا» «طالباً» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «في الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور قبله، أي: ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

(٢) «واجزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن، وما، ومهما، أي، متى، أيان، أين، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي.

(٣) «وحيثما، أنى» معطوفان على «إن» في البيت السابق أيضاً «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقي» مبتدأ، وباقي مضاف، و«الأدوات» مضاف إليه «أسما» خبر المبتدأ، وقصره للضرورة، وأصله «أسماء» جمع اسم.

(4) الجزمُ هو القطع لغةً، وإعراباً: قطع الفعلِ عن الحركة، أو قطعُ حرفٍ منه.

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً.

وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: «لِيَقمْ زيدٌ»، أو على الدعاء[1]، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

و«**لا**» **الدالة على النهي**، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو على الدعاء[2]، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

و«**لم**» و«**لما**» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، وَيَقْلِبَانِ معناهُ إلى المُضِيِّ، نحو: «لم يَقمْ زيد، ولمَّا يَقمْ عمرو» ولا يكون النفي بـ«لَمَّا» إلا متصلاً بالحال[3].

والثاني: ما يحزم فعلين، وهو:

«**إنْ**»[4] نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

و«**مَنْ**» نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«**ما**» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و«**مهما**» نحو: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

و«**أيٌّ**» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١].

و«**متى**» كقوله: [الطويل]

---

(1) الدعاء أحد المعاني الفرعية للأمر، وهو ـ أي: الدعاء ـ: طلب الأدنى من الأعلى فِعْلاً، والأمر: طلب الأعلى من الأدنى، وثمة الالتماس، وهو: طلب الفعل من مُساوٍ.

(2) النهي كالأمر يتفرع عنه دعاءٌ والتماس.

(3) يشترك «لم» و«لمّا» بأربعة: الحرفية، والجزم، والنفي، والقلب إلى المضيّ.
وتنفرد «لمَّا» عن «لم» بأربعة:
ـ اتصالُها بالحال كما ذكر ومعناه: اتصال نفي منفيِّها إلى زمن الكلام.
ـ عدم اقترانها بأداة شرط.
ـ توقع حدوث منفيِّها وقُربُه.
ـ جواز حذف مجزومها.

(4) وهو حرفٌ بالاتفاق، و«إذما» حرفٌ على الراجح، والبواقي أسماءٌ.

ش٣٣٤ ـ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(١)

و«أَيَّانَ»(2) كقوله: [البسيط]

ش٣٣٥ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا(٣)

---

(١) البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

آثَرْتُ إِدْلَاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ ... هَضِيمِ الحَشَا حُسَّانَةِ المُتَجَرَّدِ

اللغة: «تعشو» أي: تجيئه على غير هداية، قاله اللَّخمي عن الأصمعي، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أرد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقدًا مع أنه سيد؛ لأنه الآمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [غافر: ٣٦]، وكما في قولهم: «هزم الأمير الجيش» وهو في قصره، و«بنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

الإعراب: «**متى**» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع هذا ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد «**تأته**» تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «**تعشو**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط «**إلى ضوء**» جار ومجرور متعلق بقوله: «تعشو» السابق، وضوء مضاف، ونار من «**ناره**» مضاف إليه، ونار مضاف، والهاء مضاف إليه «**تجد**» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**خير**» مفعول أول لتجد، وخير مضاف، و«**نار**» مضاف إليه «**عندها**» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، وها: مضاف إليه «**خير**» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف، و«**موقد**» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد.

الشاهد فيه: قوله: «متى تأته... تجد.. إلخ» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله: «تأته» وهو فعل الشرط، والثاني قوله: «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه، على ما فصلناه في الإعراب.

(2) وهي بمعنى «متى»، وكذلك «أنَّى» الآتية بعدَ قليل.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفًا وَجِلاً.

الإعراب: «**أيان**» اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، عامله قوله: «تأمن» الذي هو جواب الشرط «**نؤمنك**» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والكاف مفعول به «**تأمن**» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «**غيرنا**» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف، ونا: مضاف إليه «**وإذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**لم**» نافية جازمة «**تدرك**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**الأمن**» مفعول به لتدرك، والجملة من تدرك المنفي بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذا» إليها =

و«أَيْنَمَا» كقوله: [الرمل]

ش٣٣٦ - أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[١](2)

و«إِذْمَا» نحوُ قوله: [الطويل]

ش٣٣٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ   بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٣]

= «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حذرا» خبر «تزل»، وجملة «تزل حذرا» جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: «أيان نؤمنك تأمن. . إلخ» حيث جزم بأيان فعلين، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله: «نؤمنك» - والثاني جوابه وجزاؤه، وهو قوله: «تأمن» على ما بيناه في الإعراب.

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

اللغة: «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين: هي القناة التي تنبت مستوية؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف، ويقولون: امرأة صعدة، أي: مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذي يكون وسطه مطمئنًا منخفضًا، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسدَّ لنبتتها.

المعنى: شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله:

وَضَجِيعٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ   طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِلْ

الإعراب: «أينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «تمل» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و«تميلها» جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل.

الشاهد فيه: قوله: «أينما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين: أحدهما - وهو الذي يفسره قوله: «تميلها» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تمل» - جواب الشرط وجزاؤه.

(2) ومثلُها «أين» دون «ما». تقول: أين تَقِفْ أَقِفْ.
وهما للمكان.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيًا به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتي ثمرته إلا إن كان الآمر مؤتمرًا به ليقتدي المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته. =

و«حَيْثُمَا» نحو قوله: [الخفيف]

ش٣٣٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـه نَـجَـاحـاً فـي غَـابِـرِ الأَزْمَـانِ(١)

و«أَنّى» نحو قوله: [الطويل]

ش٣٣٩ ـ خَلِيلَيَّ أَنّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ(٢)

= **الإعراب**: «**وإنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «**إذما**» حرف شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «**تأت**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**ما**» اسم موصول: مفعول به لتأت «**أنت**» ضمير منفصل مبتدأ «**آمر**» خبر المبتدأ «**به**» جار ومجرور متعلق بآمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**تلف**» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «**من**» اسم موصول: مفعول أول لتلف «**إياه**» ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله: «تأمر» الآتي «**تأمر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «**آتيًا**» مفعول ثان لتلف.

الشاهد فيه: قوله: «إذما تأت... تلف» حيث جزم بإذما فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «تأت» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «تلف» ـ جوابه وجزاؤه.

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطعلنا على كلامهم لها قائلاً معينًا.

اللغة: «تستقم» تعتدل وتأخذ في الطريق السوي «نجاحًا» ظفرًا بما تريد ونوالاً لما تأمل «غابر» باقي.

الإعراب: «**حيثما**» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «يقدر» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «**تستقم**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**يقدر**» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «**لك**» جار ومجرور متعلق بيقدر «**الله**» فاعل يقدر «**نجاحًا**» مفعول به ليقدر «**في غابر**» جار ومجرور متعلق بيقدر أيضًا، وغابر مضاف، و«**الأزمان**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر.. إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «تستقم» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «يقدر» ـ جواب الشرط وجزاؤه.

(٢) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «**خليلي**» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «**أنى**» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو «تأتيا» =

وهذه الأدَوَاتُ التي تجزم فعلين كُلُّها أسماء، إلا «إن، وإذْ مَا» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حروفٌ[1].

= الثاني «**تأتياني**» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «**تأتيا**» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «**أخًا**» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «**غير**» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا يحاول» الآتي، وغير مضاف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**يرضيكما**» يرضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**لا**» نافية «**يحاول**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قوله: «**أخًا**» السابق، والجملة من يحاول المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «أخًا».

الشاهد فيه: قوله: «أنى تأتياني تأتيا.. إلخ» حيث جزم بأنى فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «تأتياني» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «تأتيا» جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولواحقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

(1) وزاد الكوفيون «كيف» فجزموا بها فقالوا: «كيف تصنَعْ أصنَعْ» بشرط كون فعلَيْها متفقَيْن لفظاً ومعنىً، وخالَفهم الأكثرون.

وقال الناظم في «الكافية»:

وشـاع جـزمٌ بـ«إذا» حَـمْـلاً عـلـى ... «متى» وذا في النـثر لـن يُستعـمَلا

فأجازَ وبعض النحاة الجزم بـ«إذا»، واستشهدوا بقول عبد قيس بن خفاف:

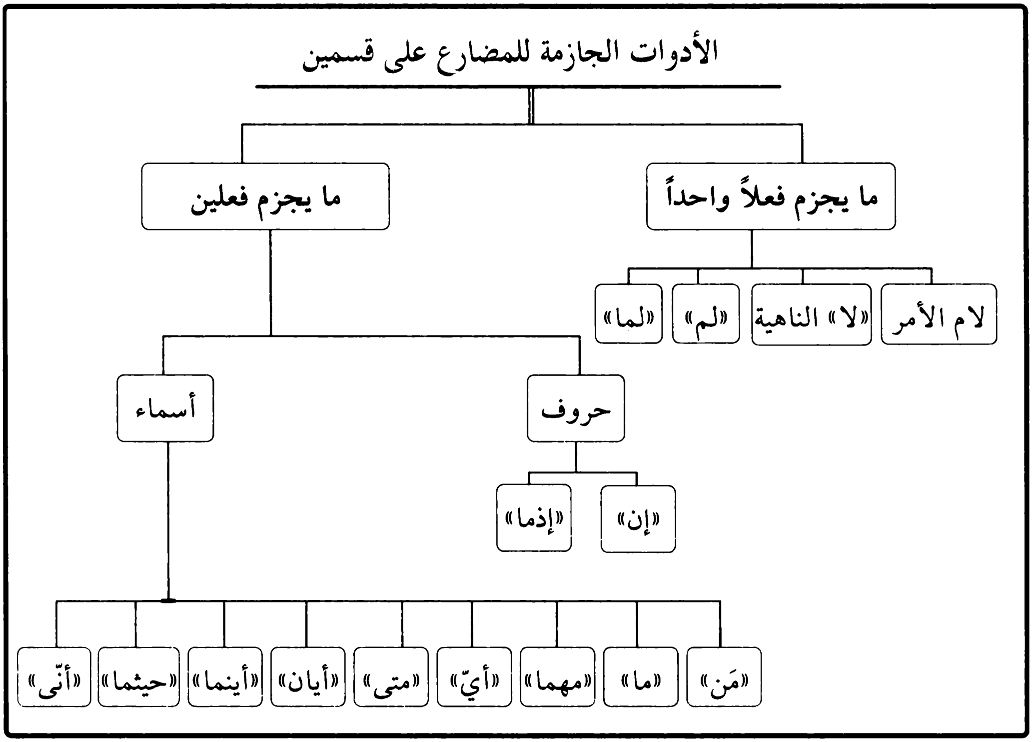
استغـنِ مـا أغنـاك ربُّـك بـالـغـنـى ... وإذا تُـصبْـك خـصـاصـةٌ فـتـحـمَّـلِ

وذهب بعض النحويين منهم ابن الشجري إلى الجزم بـ«لو» في الشعر، واستشهدوا ببيت علقمة الفحل.

لـو يَـشَـأْ طـار بـه ذو مـيـعـةٍ ... لاحـقُ الآطـال نـهـدٌ ذو خِـصَـلْ

وتناقض الناظم فأجازَ ذلك في «التوضيح»، وردَّهُ في «الكافية»، ووقع له في «التسهيل» كلامان!

ينظر «شرح الأشموني» ٤/ ١٩ ـ ٢١.



٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا[١]

يعني أن هذه الأدواتِ المذكورةَ في قوله: «وَاجْزِمْ بإنْ. . إلى قوله: وَأَنَّى» يقتضين جملتين: إحداهما ـ وهي المتقدمة ـ تسمَّى شرطاً، والثانية ـ وهي المتأخرة ـ تسمى جواباً وجَزَاء.

ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصْلُ فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: «إنْ جَاءَ زيد أكرمته، وإن جاء زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «يقتضين» «يقتضين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «وسم» الآتي «وسما» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: الجزاء، وهو المفعول الأول.

٦٩٩ ـ وَمَـاضِـيَـيْـنِ أَوْ مُـضَـارِعَـيْـنِ تُـلْـفِـيـهِـمَـا أَوْ مُـتَـخَـالِـفَـيْـنِ[(١)]

إذا كان الشرط والجزاء جملتين[(٢)] فعليَّتَيْنِ فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» ويكونان في مَحَلِّ جَزْمٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: «إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عَمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: «إنْ قَامَ زيد يَقُمْ عمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قولُه: [الخفيف]

ش٣٤٠ ـ مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ كَـالـشَّـجَـا بَـيْـنَ حَـلْـقِـهِ وَالـوَرِيـدِ[(٣)]

---

(١) «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «تلفيهما» الآتي «أو» عاطفة «مضارعين» معطوف على قوله: «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول تلفي الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله: مضارعين.

(٢) لا عذر للشارح في قوله: «جملتين» من وجهين؛ الأول: أن الناظم قال: «فعلين يقتضين»، والوجه الثاني: أن الشرط لا يكون جملة، وإنما يكون فعلاً، فأما الجواب، فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضيًا، كان هذا الفعل وحده في محل جزم، كما قال الشارح نفسه.

(٣) هذا البيت لأبي زبيد الطائي، من قصيدة أولها:

إنَّ طُـولَ الـحَـيَـاةِ غَـيْـرُ سُـعُـودِ وَضَـلَالٌ تـأمِـيـلُ نَـيْـلِ الـخُـلُـودِ

اللغة: «يكدني» من الكيد، من باب باع: يخدعني ويمكر بي «الشجا» ما يعترض في الحلق كالعظم «الوريد» هو الوَدَج، وقيل: بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته ويعدد محاسنه، فيقول: كنتَ لي بحيث إنَّ مَنْ أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف، وكنى بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يكدني» يكد: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان: فعل ماض =

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ»[1][2].

٧٠٠ ـ وبَعْد مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ[٣]

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز جزمُ الجزاء ورفعُه، وكلاهما حسنٌ، فتقول: «إنْ قَامَ زيدٌ يقمْ عمرو، ويقومُ عمرو» ومنه قولُه: [البسيط]

= ناقص مبني على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط، وتاء المخاطب اسمه «**منه كالشجا**» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «**بين**» ظرف متعلق بالخبر، وبين مضاف، وحلق من «**حلقه**» مضاف إليه، وحلق مضاف، والهاء مضاف إليه «**والوريد**» معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله: «من يكدني.. كنت. . إلخ» حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «يكدني» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «كنت» ـ جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماض، وسنتكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت بعقب ذلك.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء ـ وتبعه الناظم ـ إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرًا ونظمًا، فمن النثر الحديث الذي أثره الشارح، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أَسِيفٌ، متى يقم مقامك رقَّ»، ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب ابن أم صاحب:

إن يَسمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله: «يسمعوا» شرطًا، وهو فعل مضارع، وقوله: «طاروا» جوابًا، وهو فعل ماض، ويروى عجزه: «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضًا.

(2) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: «من يَقُمْ ليلَة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه».

وهو بنحوه ـ وفيه الشاهد ـ في رواية مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٨٢).

وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من قول عائشة رضي الله عنها هو في «صحيح البخاري» برقم (٣٣٨٤).

(٣) «**بعد**» ظرف متعلق بقوله: «حسن» الآتي، وبعد مضاف، و«**ماض**» مضاف إليه «**رفعك**» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «**الجزا**» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «**حسن**» خبر المبتدأ «**ورفعه**» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «**بعد**» ظرف متعلق بقوله: «وهن» الآتي، وبعد مضاف، و«**مضارع**» مضاف إليه «**وهن**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة من وهن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: ورفعك الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الفعل الماضي الواقع شرطاً حسن، فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطاً فضعيف.

ش٣٤١ ـ وَإن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ(١)

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزم [فيهما].

ورَفعُ الجزاء ضعيفٌ، كقولِهِ: [الرجز]

ش٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أقْرَعُ إنّكَ إنْ يُصْرعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(٢)

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة مطلعها:

قِفْ بالدِّيَارِ التي لَمْ يَعفُهَا القِدَمُ بَلَى وَغَيَّرَهَا الأروَاحُ والدِّيَمُ

اللغة: «خليل» أي: فقير محتاج؛ مأخوذ من الخلة، بفتح الخاء، وهي الفقر والحاجة «مسألة» مصدر سأل يسأل؛ أي: طلب العطاء واسترفد المعونة، ويُروى: «يوم مسغبة» والمسغبة هي الجوع «حرم» بزنة كتف: أي ممنوع.

المعنى: يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه، لم يعتذر إليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: «**إن**» حرف شرط جازم يجزم فعلين «**أتاه**» أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «**خليل**» فاعل أتى «**يوم**» ظرف زمان متعلق بقوله: «أتاه»، ويوم مضاف، و«**مسألة**» مضاف إليه «**يقول**» فعل مضارع جواب الشرط، وستعرف ما فيه «**لا**» نافية عاملة عمل ليس «**غائب**» اسم لا مرفوع بها «**مالي**» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**ولا**» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «**حرم**» معطوف على غائب، هكذا قالوا، والأحسن عندي أن يكون حرم خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

الشاهد فيه: قوله: «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط ماضيًا، وهو قوله: «أتاه»، وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول.. إلخ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب.. إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا والمذكور إنما هو دليله.

(٢) هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ـ وكان عالم العرب في زمانه ـ ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**أقرع**» منادى مبني على الضم في محل نصب «**ابن**» نعت لأقرع بمراعاة محله، وابن مضاف، و«**حابس**» مضاف إليه «**يا أقرع**» توكيد للنداء الأول «**إنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «**إن**» شرطية «**يصرع**» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «**أخوك**» أخو: نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، وكاف =

٧٠١ ـ وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ   شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ(١)

أي: **إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك:**

كالجملة الاسمية، نحو: «إن جَاءَ زيدٌ فهوَ مُحسنٌ».

وكفعل الأمر، نحو: «إن جاء زيد فاضْرِبْه» وكالفعلية المنفية بـ «ما»، نحو: «إن جاء زيد فما أضرِبُه» أو «لَنْ» نحو: «إن جاء زيد فَلَنْ أضرِبَه».

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً، كالمضارع الذي ليس منفيًّا بـ «ما» ولا بـ «لن» ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقَد، لم يجب اقترانه بالفاء، نحو: «إن جَاءَ زَيدٌ يَجِيء عمرو» أو «قَامَ عَمْرٌو»(2).

= المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملةَ الشرط والجواب خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «إن يصرع.. تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف واهٍ، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟

والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي، بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان: «أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكُكُم الموتُ» [النساء: ٧٨] برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باقرن «حتماً» حال بتأويل اسم الفاعل، أي: حاتماً «جواباً» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته شرط «لو» لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطاً» مفعول ثان لجعل «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: شرطاً «أو» عاطفة «غيرها» غير: معطوف على إن، وغير مضاف، وها مضاف إليه «لم» نافية جازمة «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لقوله: جواباً.

(2) ذكر من حالات وجوب اقتران الجواب بالفاء ستاً هي: الاسمية، وفعل الأمر، والمنفية بـ«ما»، والمنفية بـ«لن»، والمقرونة بـ«قد» وبحرف التنفيس.

ويستدرك عليه:

التي فعلُها جامد، كقوله تعالى: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف: ٣٩].

ويَجْمَعُها قوله:

اسمية، طلبية، وبجامدٍ   وبما، ولن، وبقَدْ، وبالتنفيسِ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا المُفَاجَأَهْ   كَـ «إنْ تَجُدْ إذاً لَنَا مُكَافَأَهْ»(١)

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانُه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفُجَائية مُقَامَ الفاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استِغْنَاء بفَهْمِ ذلك من التمثيل، وهو «إن تَجُدْ إذاً لنا مكافأه»(2).

٧٠٣ ـ وَالفِعْلُ منْ بَعْدِ الجَزا إنْ يَقْتَرِنْ   بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ(٣)

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم «يغفر» ورفعه ونصبه(4)، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُه: [الوافر]

---

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعول به لتخلف «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف، و«المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذاً» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(2) وبشرط أن يكون الشرط بـ«إن»، وأن لا يدخل على جملة الجواب نافٍ ولا ناسخ.

(٣) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترن» الآتي، وبعد مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: يقترن «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله: فمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ، وهو قوله: «الفعل» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(4) قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بالرفع، وقرأ باقي العشرة بالجزم. «النشر» ٢/ ١٨١.
وذكر أبو حيان في «البحر المحيط» ٢/ ٣٧٦ أنه قرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب على إضمار «أن»، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهَّمٍ من الحساب، تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب. ا.هـ.
والجزمُ على أنه معطوفٌ على ﴿يُحَاسِبْكُم﴾، والرفع على أن الفاء استئنافيّة.

ش٣٤٣ ـ فإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[1]

رُوي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ، ونصبِهِ[2].

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني، وقبلهما بيت يخاطب به عصامًا حاجب النعمان بن المنذر، وهو قوله:

أَلَمْ أُقسِمْ عَلَيكَ لَتُخبِرَنِّي أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعشِ الهُمَامُ

اللغة: «يهلك» من باب ضرب يضرب: فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦]، وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هي كنية النعمان بن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورَفاغته، وجعل النعمان ربيعًا لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سببًا فيه؛ إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذناب عيش» ذناب كل شيء ـ بكسر الذال ـ عقبه وآخره «أجب الظهر» أي: مقطوع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيشَ في ظلال غيره وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنَّصَبُ سنامه، تشبيهًا مضمرًا في النفس، وطوى ذكر المشبه به وذكر بعض لوازمه، وقوله: «ليس له سنام» فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: «**فإن**» شرطية «**يهلك**» فعل مضارع فعل الشرط «**أبو**» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و«**قابوس**» مضاف إليه «**يهلك**» جواب الشرط «**ربيع الناس**» فاعل يهلك ومضاف إليه «**والبلد**» معطوف على ربيع «**الحرام**» نعت للبلد «**ونأخذ**» يروى بالجزم، فهو معطوف على جواب الشرط، ويروى بالرفع، فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروى بالنصب، فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك ـ مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي أو استفهام أو نحوهما ـ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقًا بالشرط؛ فأشبه الواقع بعد الاستفهام «**بعده**» بعد: ظرف متعلق بنأخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**بذناب**» جار ومجرور متعلق بنأخذ، وذناب مضاف، و«**عيش**» مضاف إليه «**أجب**» صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و«**الظهر**» مضاف إليه «**ليس**» فعل ماض ناقص «**له**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «**سنام**» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله: «ونأخذ» حيث رُوي بالأوجه الثلاثة، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيتين.

(2) فإذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بـ«ثم» فإن النصبَ يمتنع، ويجوز الجزم والرفع.

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا   أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَينِ اكْتَنَفَا[(١)]

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو، جاز نصبه وجزمه[(2)]، نحو: «إنْ يَقُم زيد ويَخرجَ خالدٌ، أُكرِمْكَ» بجزم «يخرج» ونصبِه، ومن النصب قولُه: [الطويل]

ش٣٤٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ   وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا[(٣)]

---

(١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق، تقديره: جائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل، وإثر مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو» عاطفة «واو» معطوف على فا «إن» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي «اكتنفا» فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

(2) أما النصبُ فبإضمار «أن» وجوباً بعد الفاء، أو الواو، لشبه الشرط بالاستفهام في عدم تحقُّقهما.
وأما الجزم فبالعطف على فعل الشرط، ولم يَجُزِ الرفعُ ـ وأجازه ابن عصفور ـ؛ لأنه لا يصحُّ الاستئنافُ قبل الجزاء. ينظر «حاشية الصبان على الأشموني» ٤/ ٣٦.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
اللغة: «يقترب» يدنو ويقرب «يخضع» يستكين ويذل «نؤوه» ننزله عندنا «هضمًا» ظلمًا وضياعًا لحقوقه.
الإعراب: «**ومن**» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «**يقترب**» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية «**منا**» جار ومجرور متعلق بقوله: يقترب «**ويخضع**» الواو واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «**نؤوه**» نؤو: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والهاء مفعول به «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**يخش**» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «**ظلمًا**» مفعول به ليخش «**ما**» مصدرية ظرفية «**أقام**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه، والتقدير: مدة إقامته «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**هضما**» معطوف على قوله: «**ظلمًا**».
الشاهد فيه: قوله: «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.
ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً   فَيُثْبِتَهَا فِي مُستَوَى الأرضِ يَزْلَقِ

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ المَعْنَى فُهِمْ[١]

يجوز حذْفُ جواب الشرط، والاستغناء [بالشرط] عنه، وذلك عندما يدلُّ دليلٌ على حذفه[2]، نحو: «أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم»، وهذا كثير في لسانهم.

وأما عكسه: ـ وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ، ومنه قولُه: [الوافر]

ش٢٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٣]

[أي: وإلَّا تُطلِّقْها يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَام].

---

(١) «والشرط» مبتدأ «يغني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط، والجملة من يغني وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق بيغني «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يأتي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

(2) وبشرط كون فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً منفياً بـ«لم». ويقل الحذفُ مع غير «إنْ» ويكثُر معها.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته، أو في زوج امرأة كان يحبها، واسمه مطر، وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش٣٠٧).

اللغة: «بكفء» بوزان قفل، أي: نظير مكافئ «مفرق» بكسر الراء أو فتحها: وسط الرأس «الحسام» السيف.

الإعراب: «**فطلقها**» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وها: مفعول به «**فلست**» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**لها**» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفء» الآتي «**بكفء**» الباء زائدة، كفء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «**وإلا**» الواو عاطفة، إن: شرطية أُدغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإلا تطلقها «**يعل**» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الواو «**مفرقك**» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**الحسام**» فاعل يعل.

الشاهد فيه: قوله: «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُـلْـتَـزَمْ(١)

كلُّ وَاحِدٍ من الشرط والقَسَمِ يَسْتَدعِي جواباً، وجواب الشرط: إما مجزوم، أو مقرون بالفاء، وجوابُ القَسَم إن كان جملة فعلية مثبتة مُصَدَّرَة بمضارع، أُكِّد باللام والنون، نحو: «وَاللهِ لَأَضربَنَّ زيداً» وَإن صُدِّرَت بماضٍ، اقترن باللام و«قَد»(٢)، نحو: «وَاللهِ لقد قَامَ زيدٌ».

وَإن كان جملة اسمية فبـ«إنَّ» وَاللام، أو اللام وَحدها، أوْ بـ«إنَّ» وَحدها، نحو: «وَالله إنَّ زيداً لقائم» و«وَالله لزيدٌ قائم» و«والله إنَّ زيداً قائم».

وإن كان جملة فعلية منفية فينفى بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ» نحو: «والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإنْ يقومُ زيد» والاسمية كذلك(٣).

فإذا اجتمع شرط وقسم، حُذِفَ جوابُ المتأَخِّرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو»، فتحذف جوابَ القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: «والله إن يَقُمْ زيد لَيَقُومَنَّ عمرو»؛ فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

٧٠٧ ـ وَإنْ تَـوَالَـيَـا وَقَـبْـلَ ذُو خَـبَـرْ فَـالـشَّـرْطَ رَجِّـحْ مُـطْـلَـقـاً بِـلَا حَـذَرْ(٤)

---

(١) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف، ولدى مضاف، و«اجتماع» مضاف إليه، واجتماع مضاف، و«شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لاحذف، وجواب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أخرت» أخر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف، والتقدير: ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.

(٢) وربما حُذفت اللام وقد جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤] فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن باللام وقد معًا هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: «والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد».

(٣) هذا كله في القسم غير الاستعطافي، أما القسم المقصود به الاستعطاف، فإنه يجاب بجملة إنشائية، نحو قول المجنون:

بِـرَبِّـكَ هَـلْ ضَـمَـمْـتَ إلَـيْـكَ لَـيْـلَـى قُـبَـيـلَ الـصُّـبـحِ أو قَـبَّـلـتَ فَـاهَـا

(٤) «إن» شرطية «تواليا» توالى: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحال، قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«خبر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ألف الاثنين في «تواليا» السابق «فالشرط» الفاء واقعة في جواب الشرط، =

أي: إذا اجتمع الشرطُ وَالقَسَمُ أجيبَ السابقُ منهما، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فَيُجَاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إنْ قَامَ وَالله أُكْرِمْهُ» و«زَيْدٌ وَالله إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ».

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ[1]

أي: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرط على القَسَمِ عند اجتماعهما وتقَدُّمِ القَسَمِ، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قولُه: [البسيط]

ش٣٤٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[2]

فلَامُ «لئن» مَوطئة لقسمٍ محذوفٍ ـ والتقدير: والله لَئِنْ ـ و«إنْ»: شَرْطٌ، وجوابُه «لا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ القَسَمُ، بل حُذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتَقَدُّمِه ـ لقيل: لا تُلْفِينَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

= الشرط: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «رجح» الآتي «رجح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مطلقاً» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق برجح.

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «رجح» فعل ماض مبني للمجهول «بعد» ظرف متعلق برجح، وبعد مضاف، و«قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و«بلا ذي» جار ومجرور متعلق برجح، وذي مضاف، و«خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذي خبر.

(٢) البيت للأعشى: ميمون بن قيس، مس قصيدة له مشهورة، معدودة ـ عند جماعة من الرواة ـ في المعلقات، مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ
غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا ... تَمْشِي الهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الوَجِي الوَحِلُ
كأنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا ... مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن هنا تؤدي المعنى الذي تؤديه بعد، وغب كذا، بكسر الغين، أي: عقبه، ويُروى: «.... عن جدٍّ» والجد بكسر الجيم: المجاهدة، أي الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «ننتفل»: نتملص ونتخلص.

الإعراب: «**لئن**» اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن، إن: شرطية «**منيت**» مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «**بنا**» جار ومجرور متعلق بمنيت «**عن غب**» جار ومجرور متعلق بمنيت =

فَصْلُ لَوْ

٧٠٩ ـ «لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ إيـلَاؤُهَـا مُـسْـتَـقْـبَـلاً لـكِـنْ قُـبِـلْ[(١)]

«لو» تستعمل استعمالين[(2)]:

أحدهما: أن تكون مَصدَرِيّة، وعلامتها صحة وُقُوع «أنْ» مَوْقِعَهَا، نحو: «وددْتُ لَوْ قَامَ زَيدٌ» أي: قيَامَهُ، وقد سبق ذِكْرُها في باب الموصول[(3)(٤)].

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها غالباً إلا ماضٍ، ولهذا قال: «لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ» وذلك نحو قولك: «لو قامَ زيدٌ لقمتُ» **وفَسَّرها سيبويه بأنها حرفٌ لما كان سيقع**

= أيضًا، وغب مضاف، و«**معركة**» مضاف إليه «**لا**» نافية «**تلفنا**» تلف: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونا: مفعول أول «**عن دماء**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ننتفل» الآتي، ودماء مضاف، و«**القوم**» مضاف إليه «**ننتفل**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والجملة من ننتفل وفاعله المستتر فيه في محل نصب مفعول ثان لتلفي.

الشاهد فيه: قوله: «لا تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

(١) «لو» قصد لفظه: مبتدأ «**حرف**» خبر المبتدأ، وحرف مضاف، و«**شرط**» مضاف إليه «**في مضي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «**ويقل**» فعل مضارع «**إيلاؤها**» إيلاء: فاعل يقل، وإيلاء مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «**مستقبلاً**» مفعول ثان للمصدر «**لكن**» حرف استدراك «**قبل**» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاؤها مستقبلاً هو نائب الفاعل.

(2) كذا قال، ولها أربعةُ معانٍ أخرى:

١ ـ التمني، كقولك: لو تأتيني فتحدثني.

٢ ـ التقليل، كقولك: تصدَّقْ ولو بتمرة.

٣ ـ العرض، كقولك: لو تأتيني فأكرمك.

٤ ـ الحضُّ، كقولك: لو تأمرنا فتُطاع.

(3) ١/ ١٤٢.

(٤) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء «لو» مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في (ص٤٣) الآتية.

لوقوع غيره[1]، وفَسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، **وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأولى الأصحُّ**[2]، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: «**ويقل إيلاؤها مستقبلاً**»[3] ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩][4] وقوله: [الطويل]

ش٣٤٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ[٥]

---

(1) «الكتاب» ٤/ ٢٢٤.

(2) وذلك لأن الممتنع في شرطها قد يقَعُ ولا يستحيلُ وقوعُه، فيقع الممتنع في جوابها.
ثم إن الجواب لا يمتنع عقلاً إذا امتنع الشرط إلا إذا لم يكن له شرطٌ آخرُ؛ فقد يقَعُ لشرطٍ ثانٍ غير الممتنع!

(3) الأكثر كما ذكر إيلاؤها للماضي، أي: تعليقُها فيه، بحيث يكون امتناعُ حصول جوابها لامتناع حصول في شرطها في الماضي.
والأقل تعليقها في المستقبل بحيث يكون امتناع حصول جوابها لامتناع حصول شرطها وكلاهما في المستقبل.

(4) عُلِّقت «لو» في الآية الكريمة، وفي الشاهد القادم في المستقبل؛ بالرغم من كون الفعل «تركوا» ماضياً، ولكنه مؤوّلٌ بالمستقبل.
وكذا تؤول بالمستقبل إذا كان الفعل مضارعاً، كقول المجنون:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ

لظلَّ صدى صوتي وإن كنتُ رمّةً ... لصوتِ صدى ليلى يَهَشُّ ويطرَبُ

وكذا يكون التأويل لو علقت بالماضي وجاء الفعل مضارعاً كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، أي: لو أطاعكم.

(٥) البيتان لتوبة بن الحمير، بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء المثناة.
اللغة: «جندل» بفتحتين بينهما سكون، أي حجر «صفائح» هي الحجارة العراض التي تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديد لصوتك.
المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوي البشاشة، أو لناب عنه في تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.
الإعراب: «**لو**» حرف امتناع لامتناع «**أن**» حرف توكيد ونصب «**ليلى**» اسم أن «**الأخيلية**» نعت لليلى «**سلمت**» سلم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة في محل رفع خبر أن، و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، =

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الْاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ(١)

يعني أن «لو» الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم(2)، كما أنَّ «إنْ» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أنَّ» واسمها وخبرها، نحو: «لو أنَّ زيداً قائِمٌ لَقُمت». واختلف فيها والحالَةُ هذه، فقيل: هي باقية على اختِصاصِها، و«أنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبَتَ أن زيداً قائم لقمت، [أي: لو ثبت قيامُ زَيدٍ]. وقيل: زالَتْ عن الاختصاص، و«أنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفعِ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: لو أنَّ زيداً قائِمٌ ثابِتٌ لقُمْتُ، أي: لو قِيامُ زَيدٍ ثَابِتٌ، وهذا مذهب سيبويه(3).

= والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلى، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف في بيت الألفية الآتي، وعلى أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط «**عليَّ**» جار ومجرور متعلق بسلمت «**ودوني**» الواو واو الحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**جندل**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «**لسلمت**» اللام هي التي تقع في جواب لو، وسلم: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل «**تسليم**» منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف، و«**البشاشة**» مضاف إليه، «**أو**» عاطفة «**زقا**» فعل ماض معطوف على «سلمت» الماضي «**إليها**» جار ومجرور متعلق بزقا «**صدى**» فاعل زقا «**من جانب**» جار ومجرور متعلق بقوله: «صائح» الآتي، وجانب مضاف، و«**القبر**» مضاف إليه «**صائح**» نعت لصدى.

الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو، وهذا قليل.

(١) «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه: اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقترن» الآتي «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أن» والجملة من الفعل الذي هو تقترن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «أن»، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(2) فما وردَ مؤوَّلٌ؛ كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فالاسم (أنتم) معمولٌ لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده.

(3) «الكتاب» ٣/ ١١، وعبارته:

وتقول: لو أن زيداً جاءَ لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيء زيد، ولا يُقال: لو مجيء زيد.

٧١١ ـ وَإنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى[١]

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضياً في المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقلبُ معناه إلى المضيِّ، كقوله: [الكامل]

ش٣٤٨ ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالّذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا[٢]

أي: لو سمعوا.

(١) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق، والألف للإطلاق «إلى المضي» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «لو» حرف شرط غير جازم «يفي» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «كفى» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل جر بإضافة «نحو» إليه على تقدير مضاف، أي: نحو قولك: لو يفي كفى.

(٢) البيتان لكثير عزة، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه.

اللغة: «رهبان» جمع راهب، وهو عابد النصارى «مدين» قرية بساحل الطور «قعودًا» جمع قاعد، مأخوذ من قعد للأمر، أي: اهتم له واجتهد فيه.

الإعراب: «**رهبان**» مبتدأ، ورهبان مضاف، و«**مدين**» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «**والذين**» اسم موصول معطوف على رهبان «**عهدتهم**» عهد: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين «**يبكون**» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، والنون علامة الرفع، والجملة في محل نصب حال من المفعول في عهدتهم «**من حذر**» جار ومجرور متعلق بقوله: «يبكون» السابق، وحذر مضاف، و«**العذاب**» مضاف إليه «**قعودا**» منصوب على الحال: إما من المفعول في عهدتهم كجملة يبكون، فتكون الحال مترادفة، وإما من الفاعل في يبكون، فتكون الحال متداخلة «**لو**» حرف امتناع لامتناع «**يسمعون**» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب «**كما**» الكاف جارة، ما: مصدرية «**سمعت**» فعل وفاعل، و«**ما**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي: سماعًا مثل سماعي «**كلامها**» كلام: تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام =

ولا بُدَّ لـ«لو» هذه من جواب، وجوابُهَا إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفي بـ «لم»[1].

وإذا كان جوابها مُثْبَتاً، فالأكثرُ اقترانُه باللام، نحو: «لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو» ويجوز حَذْفُها، فتقول: «لو قامَ زيدٌ قامَ عمرو».

وإن كان منفيًّا بـ«لم» لم تصحبها اللام، فتقول: «لو قامَ زيدٌ لم يقُمْ عمرو» وإن نفي بـ «ما» فالأكثر تجرُّده من اللام، نحو: «لو قام زيدٌ ما قام عمرو»، ويجوز اقترانُه بها، نحو: «لو قامَ زيدٌ لما قامَ عمرو»[٢].

= مضاف، وها: مضاف إليه «**خروا**» خر: فعل ماض، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رهبان مدين «**لعزة**» جار ومجرور متعلق بقوله: «خروا» السابق «**ركعًا**» حال من الواو في خروا «**وسجودا**» معطوف على قوله: «ركعًا».

الشاهد فيه: قوله: «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضي؛ فهو في معنى قولك: «لو سمعوا».

(1) وقد يقع جملة اسمية لإفادة استمرار الجواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] ولا بد له من الاقتران باللام.

(٢) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون «لو» المصدرية، ويقولون: لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذُكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يُذكر جوابها ـ كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية ـ فالجواب محذوف. والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية: في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن لو لا تنصب، ولا بد لهما من أن يطلبهما عامل، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً، نحو: «يعجبني أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً به، نحو: «أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمر» وخبر مبتدأ، نحو: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو قول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوماً جُلُّ أمرِهِمُ ... مِنَ التَّأنِّي وَكَانَ الحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

أمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمَا

٧١٢ ـ أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا   لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا[١]

«أمَّا» حرفُ تفصيلٍ[2]، وهي قائمة مَقَامَ [أداةِ] الشرطِ وفعلِ الشرطِ، ولهذا فَسَّرَها سيبويه بمهما يَكُ من شيء[3]، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ، فلذلك لزمته الفاء[4]، نحو: «**أَمَّا زيدٌ فَمُنْطلِقٌ**» والأصلُ: «**مهما يَكُ من شيء فزيدٌ منطلقٌ**» فأُنِيبَتْ «أما» مُنَابَ «مهما يَكُ من شيء» فصار: «أما فزيدٌ منطلقٌ»، ثم أُخِّرت الفاء إلى الخبر، فصار: «أما زيد فمنطلق» ولهذا قال: «**وَفَا لتلو تلوها وجُوباً أُلِفَا**».

---

(١) «أما» قصد لفظه: مبتدأ «كمهما يك من شيء» المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضاً، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفا» قصر للضرورة: مبتدأ «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألفا» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف، وتلو من «تلوها» مضاف إليه، وتلو مضاف، وها: مضاف إليه «وجوباً» حال من الضمير المستتر في قوله: «ألفا» الآتي «ألفا» ألف: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فا» الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) قال غيرُ ابن عقيل:
هي حرفُ شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً.
قاله ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/ ٧٠، وبنحوه لدى الأشموني ٤/ ٦٢.
فهي حرف شرط بدليل لزوم الفاء جوابها، وأما التفصيل فباستقراء ورودها في اللغة؛ حيث تحمل معنى بيان أكثر من شيءٍ كلٌّ منها منفصلٌ عن الآخر.
وأما التوكيد فتحقُّق الجواب والقطع بحصوله.

(3) «الكتاب» ٣/ ١٣٧.

(4) أصل وجود الفاء أن تُوجَدَ في صدر جواب «أما» كما هو الحال مع غيرِها، ولكنهم استقبحوها عَقِبَ «أما» فأُخِّرت عنها.
وهذه الفاء رابطةٌ لا عاطفة؛ لأنها تدخل على الخبر، والخبر لا يُعطَفُ على المبتدأ، وتدخُلُ على الفعل، وهو لا يُعطَف على مفعوله؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٦].

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا[(١)(2)]

[قد] سَبَقَ أن هذه الفاء ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاء حذفُهَا في الشِّعر، كقوله: [الطويل]

ش٣٤٩ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ[(٣)]

---

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «الفا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في نثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» السابق «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع: ظرف متعلق بقوله: «نبذ» الآتي، ومع مضاف، وها مضاف، إليه «قد» حرف تحقيق «نبذا» نبذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه، والتقدير: إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

(2) التقدير: إذا لم يك قول، فحذف الفاء قليل.

(٣) هذا البيت مما هُجي به بنو أسد بن أبي العيص قديمًا، وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي، وقبله:

فَضَحْتُمْ قُرَيشًا بِالفِرَارِ وأنتُمُ ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ

اللغة: «قمدون» جمع قمد، وهو ـ بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عتل ـ الطويل، وقيل: الطويل العنق الضخمه «سودان» أراد به الأشراف، وقيل: هو جمع سود، وهو جمع أسود، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض، بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة، بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة ركبانًا أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

الإعراب: «**أما**» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «**القتال**» مبتدأ «**لا**» نافية للجنس «**قتال**» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «**لديكم**» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه، فهو كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢] ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ ـ ٢] ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] «**ولكن**» حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أي: ولكنكم «**سيرًا**» مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تسيرون سيرًا، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن، ويجوز أن يكون قوله: «**سيرًا**» هو اسم لكن، وخبره محذوف، والتقدير: ولكن لكم سيرًا.. إلخ «**في عراض**» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، وبقوله: «سيرًا» على الثاني، وعراض مضاف، و«**المراكب**» مضاف إليه.

=

أي: فلا قتال، وحُذفت في النثر أيضاً: بكثرة وبقلة؛ فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «**أما بعدُ: ما بَالُ رِجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله**»[١] هكذا وقع في «صحيح البخاري»: «ما بال» بحذف الفاء[2]، والأصْلُ: أما بعد: فما بالُ رجالٍ، فحُذفت الفاء.

٧١٤ ـ لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا[٣]

لـ«لولا» و«لوما» استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالَّين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «**إذا امتناعاً بوجود عَقَدَا**»، ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ[4]، ويكون

= الشاهد فيه: قوله: «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أعجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول، وقوله: «ولكن أعجازًا» تقديره: «ولكن لهم أعجازًا» نظير ما ذكرناه في قول الحارث: «ولكن سيرًا» في أحد الوجهين.

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد، فأقول: ما بال رجال، وقد رُوي أن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا» فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعًا، لأنه إخبار عن شيء مضى.

(2) «صحيح البخاري» برقم (٢١٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.
والحديث فيه في مواضع دون قوله ﷺ: «أما بعد»، فلا شاهد فيها!
وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد من قول عائشة رضي الله عنها، هو في «صحيح البخاري» برقم (١٦٣٨)، وهو فيه في مواضع أخرى وفي غيره «وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً».

(٣) «لولا» قصد لفظه: مبتدأ «ولوما» معطوف على لولا «يلزمان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الابتدا» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «عقدا» الآتي «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً «عقدا» عقد: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها.

(4) قد يدخلان على الفِعل، ورُويت في ذلك شواهدُ، وذُكِرَ في تخريجها أنَّ ذلك شاذٌّ، أو أن «لولا» في هذا المقام مؤولة بـ«لو».

الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدّ لهما من جواب[1][2]، فإن كان مُثْبَتاً، قُرِنَ بِاللّام غالباً وإن كان منفيًّا بما تَجَرَّدَ عنها[3] غالباً، وإن كان منفيًّا بلم لم يقترن بها، نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجئ عمرو»؛ فزيدٌ في هذه المُثُل ونَحْوِها مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود. وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء[4].

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلَا[5]

أشار في هذا البيت إلى **الاستعمال الثاني** لـ«لولا» و«لوما»، **وهو الدلالة على التحضيض**؛ ويختصّان حينئذٍ بالفعل[6]، نحو: «لولا ضَربْتَ زيداً، ولَومَا قَتلتَ بَكراً» فإن قصدت بهما التوبيخَ كان الفعلُ ماضياً، وإن قَصدتَ بهما الحثَّ على الفعل كان مستقبلاً[7] بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفِرْ،

---

(1) بشروط جواب «لو» المتقدمة من قريب.

(٢) قد يُحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

لَولَا زُهَيرٌ جَفَانِي كُنتُ مُعتَذِرًا ... وَلَمْ أكُنْ جَانِحًا لِلسِّلمِ إنْ جَنحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام، نحو قول الشاعر:

لَولَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظاعِنِينَ لَمَا ... أبقَتْ نَواهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدَا

(4) ١/ ٢٣٤.

(٥) «وبهما» الواو عاطفة أو للاستئناف، بهما: جار ومجرور متعلق بقوله: «مز» الآتي «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلًّا بالباء في قوله: بهما «ألّا، ألا» معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلًّا بالباء بعاطف مقدر «وأولينها» أول: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وها: مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.

(6) ذلك أن الجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدُّد المناسبَين للطلب والحضّ.

(7) أي: فعلاً مضارعاً لفظاً مستقبلاً معنى، ولا يجوز أن يكون حاضرَ المعنى؛ لأن الطلب متمحّضٌ للمستقبل. وقد يُذكر الجوابُ عقب التحضيض كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقد يُحذَف؛ بحسب المقام.

وَبقيةُ أدواتِ التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هَلَّا ضَرَبْتَ زيداً، وَأَلَّا فَعَلْتَ كذا»، وَألَا مخففة كألَّا مشددة.

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ[١]

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسمُ بعدها، ويكون مَعْمُولاً لفعل مُضْمَرٍ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الاسم:

فالأول كقوله: [الكامل]

ش٣٥٠ ـ هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحاحُ[٢]

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يليها» يلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وها: مفعول به ليلى «اسم» فاعل يلي «بفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «علق» الآتي «مضمر» نعت لفعل «علق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة في محل رفع نعت لاسم «أو» عاطفة «بظاهر» معطوف على قوله: «بفعل» السابق مع ملاحظة منعوت محذوف، أي: أو بفعل ظاهر... إلخ «مؤخر» نعت لظاهر.

(٢) هذا عجز بيت لا يُعرف قائله، وصدره:

أَلآن بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي

اللغة: «لجاجتي» بفتح اللام: مصدر لجَّ في الأمر، من باب تعب: إذا لازمه وواظب عليه وداوم على فعله «تلحونني» تلومونني «صحاح» جمع صحيح، أي: والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة.

المعنى: يقول: أبعد لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلومونني وتعذلونني، وتتقدمون إليَّ بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة، وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم.

الإعراب: «**ألآن**» الهمزة للإنكار، والآن: ظرف زمان متعلق بقوله: «تلحونني» الآتي «**بعد**» ظرف زمان بدل من الظرف السابق، وبعد مضاف، ولجاجة من «**لجاجتي**» مضاف إليه، ولجاجة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**تلحونني**» تلحو: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والنون الثانية للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «**هلا**» أداة تحضيض «**التقدم**» فاعل بفعل محذوف، أي: هلا حصل التقدم «**والقلوب**» الواو للحال، القلوب: مبتدأ «**صحاح**» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «هلا التقدم» حيث ولي أداة التحضيض اسم مرفوع، فيُجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو: «زيدًا أكرمته». ونظير هذا البيت قول الشاعر:

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ الله خَيـرًا يَـدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ =

فـ«التقدمُ» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلَّا وُجِدَ التقدُّمُ، ومثلُه قولُه: [الطويل]

ش٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ الـمُقَنَّعَا[١]

فـ«الكَمِيَّ»: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكَمِيَّ المقَنَّعَ.

والثاني كقولك: «لولا زيداً ضربْتَ» فـ«زيداً» مفعول «ضربت».

= فإن «رجلاً» منصوب بفعل محذوف، وذلك في بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: ألا تعرفونني رجلاً، أو نحو ذلك.

(١) البيت لجرير، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

اللغة: «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط، أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك: عقر الناقة، أي: ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب، وهي الناقة المسنة «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللئيم الذي لا غناء عنده، والضوطرى أيضًا: المرأة الحمقاء «الكمي» الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه «المقنعا» بصيغة اسم المفعول: الذي على رأسه البيضة والمِغْفَر.

المعنى: يقول: إنكم تعدُّون ضرب قوائم الإبل المسنة ـ التي لا يُنتفع بها ولا يُرجى نسلها ـ بالسيف أفضل عزكم وشرفكم، هلَّا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم!؟

الإعراب: «**تعدون**» تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع «**عقر**» مفعول أول، وعقر مضاف، و«**النيب**» مضاف إليه «**أفضل**» مفعول ثان، وأفضل مضاف، ومجد من «**مجدكم**» مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه «**بني**» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«**ضوطرى**» مضاف إليه «**لولا**» أداة تحضيض «**الكمي**» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أي: لولا تعدون قتل الكمي «**المقنعا**» صفة للكمي، والمفعول الثاني محذوف يدل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم.

الشاهد فيه: قوله: «لولا الكمي المقنعا» حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب فجعل منصوبًا بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلاً:

أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخرًا عن الاسم، نحو: «هلا زيدًا ضربتَ».

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفًا مفسَّرًا بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: «ألا خالدًا أكرمتَه» تقدير هذا الكلام: ألا أكرمتَ خالدًا أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفًا وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ فيمكنك أن تتصيده منه، وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم **٣٥٠**.

الإِخْبَارُ بِالّذِي، وَالألِفِ وَاللاَّمِ

٧١٧ ـ مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالّذِي» خَبَرْ عَنِ الّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ[١]

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ[٢]

٧١٩ ـ نَحْوُ «الّذِي ضَرَبْتُهُ زَيدٌ» فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ فادْرِ المَأْخَذَا[٣]

هذا الباب وَضعَه النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِهِ[4]، كما وضعوا باب التمرين في

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عنه، بالذي» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر، وجملة «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذي» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله: «استقر» الآتي، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية، وجملة «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلًّا بعن.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة، وسط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صلة» حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله: فوسطه «عائدها» عائد: مبتدأ، وعائد مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ، وخلف مضاف، و«معطي» مضاف إليه، ومعطي مضاف، و«التكملة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «الذي» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «زيد» خبر الذي الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع، ذا: اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيداً» أصله فعل وفاعل ومفعول، وقد قصد لفظه، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المأخذا» مفعول به لادر، والألف للإطلاق.

(4) قال الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» ٤/ ٧٥:

قوله: وضعه النحويون.. إلخ: وبَنَوْهُ على أبواب النحو كباب الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونواسخهما، وجميع المفعولات، وغيرِها؛ ليتمكّن الطالب من استحضار الأحكام النحويّة، وليكون له بالامتحان مَلَكَةٌ يَقوى بها على التصرّف، فإنهم إذا قالوا: أخبِرْ عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بـ«الذي» بعد بيانهم =

التصريف لذلك[1].

فإذا قيل لك: **أخبر عن اسم من الأسماء بـ«الذي»**، فظاهِرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعولُ خبراً هو ذلك الاسم، والمخبَر عنه إنما هو «الذي» كما سَتعرفه، فقيل: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»[2]، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجئ بالذي، وَاجْعَلْهُ مبتدأ، واجعل ذلك الاسمَ خبراً عن الذي، وَخُذِ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْهَا بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسمُ، واجعل الجملَةَ صلَةَ الذي، واجعل العائِدَ على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صَيَّرتَه خبراً.

فإذا قيل لك: **أَخبِرْ عن «زيد» من قولك: «ضَرَبْتُ زَيْداً»**؛ فتقول: الذي ضربتُهُ زيدٌ، فالذي: مبتدأ، وزيد خَبَرُه، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» خَلَف عن «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي»[3].

طريقةَ الإخبار به، فلا بُدّ من تذكُّر كثيرٍ من المسائل وتدقيقِ النظر فيها؛ حتى يعلم: هل ذلك الاسمُ مما يصحُّ الإخبار عنه أو يمتنع؟!

(1) قال الصبان ٤/ ٧٥ ـ ٧٦:
فكما يُقال على جهة الامتحان للطالب: كيف تبني من «قرأ» مثل «جعفر» وما أشبَهَه؟!

(2) هذا قولٌ، وقولٌ آخرُ هو أن الباء في «بالذي» باء السببية ـ لا باء التعدية ـ لأنك إذا جعلتَها باءَ التعدية يكون المعنى: أن الذي به يكون الإخبار، وليس كذلك، بل الإخبارُ يكون عن «الذي» بغيره.
قاله المكودي في «شرحه» ص٢٨٥.
وينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٣٣١، و«شرح الأشموني» ٤/ ٧٥.

(3) فتكون قد عملتَ أربعة أشياءَ هي:
أ ـ الابتداء باسم موصول مطابق للمخبَر عنه ـ وهو هنا «زيد» ـ في الإفراد والتذكير، وهو هنا: «الذي».
ب ـ تأخير المخبَر عنه (زيدٍ) ورفعُه على الخبرية.
جـ ـ جعلت بين المبتدأ (الاسم الموصول «الذي») وبين الخبر (زيد) جملةَ صلةٍ للموصول.
د ـ جعلتَ في موضع «زيدٍ» الذي أَخَّرْتَهُ ضميراً مطابقاً لـ«زيد» عائداً على الموصول.
ينظر «أوضح المسالك» ٤/ ٨٥، «شرح الأشموني» ٤/ ٧٧، «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٣١٢، «شرح المكودي» ص٢٨٦، «البهجة المرضية» ص٣٢١.

٧٢٠ ـ وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ(١)

أي: إذا كان الاسمُ الذي قيل لك: أخبر عنه، مثنًّى، فجئ بالموصول مثنى كاللَّذَيْنِ، وإن كان مجموعاً فجئ به كذلك كَالذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك كالتي.

والحاصِلُ: أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خبر عنه.

ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثنًّى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «اللّذَان ضربتهما الزَّيْدَانِ»، وإذا قيل: أخبر عن «الزَّيْدِينَ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ» قلت: «الّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ»، وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْداً» قلت: «الّتي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ».

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا(٢)

٧٢٢ ـ كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا(٣)

---

(١) «وباللذين» الواو عاطفة أو للاستئناف، وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله: «أخبر» الآتي «والذين، والتي» معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مراعياً» حال من فاعل «أخبر» وفي «مراع» ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله: مراعياً، ووفاق مضاف، و«المثبت» مضاف إليه.

هذا، ومثل اللذين والذين والتي: اللتان في المثنى المؤنث، واللاتي واللائي في الجمع المؤنث. والألى في جمع الذكور، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التي ذكرها الناظم، ولو أنه قال: «وبفروع الذي نحو التي» لكان وافياً بالمقصود، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها، وكأنه قد قال: وباللذين والذين والتي ونحوهن، فافهم ذلك، والله تعالى المسؤول أن يرشدك.

(٢) «قبول» مبتدأ، وقبول مضاف، و«تأخير» مضاف إليه «وتعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتما» الآتي «أخبر» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام «ههنا» ها: حرف تنبيه، هنا: ظرف متعلق بقوله: «حتما» الآتي «قد» حرف تحقيق «حتما» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف»، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الذي هو «حتم» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «شرط» الآتي «الغنى» مبتدأ «عنه، بأجنبي» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضمر» معطوف على قوله: «بأجنبي» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء =

يُشْتَرَط في الاسم المُخْبَرِ عنه بـ «الذي» شُرُوطٌ:

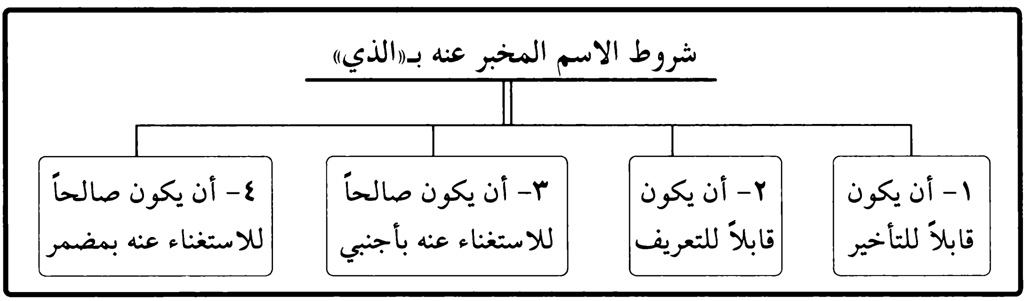
أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يُخبر بالذي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الكلامِ، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: «مَنْ، ومَا»[1].

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبَر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في «زَيْدٌ ضَرَبْتُه».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ، فلا يُخْبَرُ عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه[2]، فلا تخبر عن رجل وَحْدَه من قولك: «ضربتُ رجلاً ظَرِيفاً»، فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك، لانتفاء هذا المحذور، كقوله: «الذي ضربتهُ رجلٌ ظَرِيفٌ».

وكَذلك لا تخبر عن المضاف وَحدَه، فلا تخبر عن غلام وحْدَه من «ضربت غلامَ زيدٍ»؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا يضاف، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع، فتقول: «الذي ضربته غلامُ زيدٍ».



= حرف دال على التفريع، راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام: فراع ما رعوه.

(1) ومثلها «كم» الخبرية، و«ما» التَّعجُّبيّة، و«ضَمير الشأن».

(2) ومثله الاسم المجرور بـ«حتى» و«مذ»، و«منذ»؛ لأنهنَّ لا يَجرُرْنَ إلا الظاهر. قاله الأشموني ٤/ ٨٠.

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بأل عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا(١)

٧٢٤ ـ إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ البَطَلْ»(٢)

يُخْبَر بـ«الذي» عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «زيد قائم»: «الذي هو قائم زيد»، وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «ضربت زيداً»: «الذي ضربته زيدٌ».

ولا يُخْبَرُ بالألف واللام عن الاسم، إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية وكان ذلك الفعلُ مما يصح أن يُصَاغ منه صلة الألف واللام، كاسم الفاعل واسم المفعول.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلُها غيرُ متصرفٍ، كالرجل من قولك: «نِعمَ الرجلُ»، إذ لا يصح أن يُستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وَقَى اللهُ البَطَلَ» فتقول «الوَاقي البَطَلَ الله» وتخبر أيضاً عن «البطل» فتقول: «الواقيه اللهُ البطلُ».

٧٢٥ ـ وَإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وانْفَصَلْ(٣)

---

(١) «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «بأل» «عن بعض» جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقدما» الآتي «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل الواقع اسماً ليكون، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الذي هو تقدم وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكون، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالإضافة.

(٢) «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح، وصوغ مضاف، و«صلة» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصلة «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كصوغ، وصوغ مضاف، و«واق» مضاف إليه «من» حرف جر، ومجروره محذوف، أي: من قولك، أو أن جملة «وقى الله البطل» قصد لفظها؛ فهي مجرورة تقديراً بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: صوغ.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول: اسم يكن «رفعت» رفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «صلة» فاعل رفعت، وصلة مضاف، و«أل» مضاف إليه، =

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لـ «أل» إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انْفَصَلَ.

فإن قلت: «بَلَّغْتُ مِن الزَّيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلّغتُ» قلت: «المبلِّغُ مِنَ الزيدَينِ إلى العمرينَ رسالةً أنا»، ففي «المبلِّغ» ضميرٌ عائد على الألف واللام، فيجب استتاره[1].

وإن أخبرت عن «الزيدَينِ» من المثال المذكور قلت: «المُبَلِّغُ أنا منهما إلى العمرِينَ رسالةً الزّيدَانِ» فـ«أنا»: مرفوع بـ«المبلغ»[2] وليس عائداً على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنًّى، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «العَمْرِينَ» من المثال المذكور، قلت: «المبلِّغُ أنا من الزَّيْدَيْنِ إليهم رِسَالَةً العَمْرُونَ»، فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذي ترفعه صِلَةُ أل المتكَلمُ، فتقول: «المبلغُهَا أنَا من الزَّيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ»].

= والجملة من الفعل الذي هو «رفعت» وفاعله لا محل لها صلة الموصول «ضمير» خبر يكن، وضمير مضاف، وغير من «غيرها» مضاف إليه، وغير مضاف، وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفة، انفصل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً، والفعل في محل جزم معطوف على «أبين» الذي هو جواب الشرط.

(1) وهذا الضمير فاعلُ اسم الفاعل العامل عملَ فِعْله. ومفعولُهُ: «رسالةً»، و«أنا»: خبرُ المبتدأ (المبلّغ)، ومن الزيدين إلى العمرين: جارّان ومجروران متعلقان بالمبتدأ.

(2) أراد أنه: فاعل اسم الفاعل العامل عملَ فعلِه، ورسالةً: مفعول به لاسم الفاعل (المبلغ)، والزيدان: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

العَدَدُ

٧٢٦ ـ ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ[١]

٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالمَمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأكْثَرِ[٢]

تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة[٣] **إن كان المَعْدُودُ بهما مذكراً،** وتسقط إن كَان مؤنثاً[4]، ويُضَاف إلى جَمْعٍ، نحو: «عندي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعُ نِسَاءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «**جمعاً بلفظ قلة في الأكثر**» إلى أن المعدود بها إن كان له جَمْعُ قلة وكثرة، لم يُضَفِ العَدَدُ في الغالب إلا إلى جمع القِلة[5]، فتقول: «عندي ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ،

---

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرابط ضمير منصوب محذوف والتقدير: ثلاثة قله «للعشرة، في عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «قل» السابق، وعد مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف، والهاء مضاف إليه «مذكره» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًّا بالإضافة.

(٢) «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله: «جرد» الآتي «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «اجرر» الآتي «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جمعاً» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعاً» السابق، ولفظ مضاف، و«قلة» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلة».

(٣) العشرة داخلة متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع، مثل زمرة وفرقة وأمة؛ فحقها أن تؤنَّث كهذه النظائر؛ فأُعطيت ما هو من حقها في حال عدِّ المذكر؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عد المؤنث، لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

(4) ولو كان مؤنثاً مجازياً.

والحكم باقٍ إذا حُذِفَ المعدودُ تقول: صمتُ خمسةً. تريد خمسةَ أيام.

وأنتَ تعلم أن «الواحد» و«الاثنين» يطابقان معدوديهما تذكيراً وتأنيثاً، ولكن تذكَّرْ أنَّ معدوديهما لا يأتيان بعدَهما كبقية الأعداد، فلا تقول: واحدُ رجل، واثنتان امرأتان.

(5) وهو ما كان على «أَفْعُل» و«أَفْعال»، و«أَفْعِلَة»، و«فِعْلَة».

وَثَلَاثُ أَنْفُسٍ» ويقلّ: «عندي ثَلَاثَةُ فُلُوسٍ، وثَلَاث نُفُوسٍ».

ومما جاء على غير الأكثر قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أَقْرَاء»(١).

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة، لم يُضَفْ إلا إليه، نحو: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ».

٧٢٨ ـ ومِئَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... ومِئَةٌ بِالجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ(٢)

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع، وذَكَرَ هنا أن «مائة» و«ألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو: «عندي مئةُ رَجُلٍ، وألفُ درهمٍ» وورد إضافة «مئة» إلى جَمْع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾(3) [الكهف: ٢٥] بإضافة مئة إلى سنين(٤).

والحاصل: أن العدد المُضَافَ على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مئة وألف، وتثنيتهما، نحو: «مئتا درهمٍ، وأَلْفَا دِرْهَمٍ» وأما إضَافَةُ «مئةٍ» إلى جمعٍ فقليلٌ.

---

(١) الأصل في جمع قَرْء ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس، والمستعمل من جمع هذا اللفظ ـ وهو أقراء ـ شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذًّا أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة.

(٢) «ومئة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مئة «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» الآتي «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومئة» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «ردف» الآتي «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: ردف «ردف»فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مئة» الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو ردف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) قرأ بها مثلَهُما خلفٌ فصاروا ثلاثةً من العشرة. ينظر «النشر» لابن الجزري ٢/ ٢٣٦.

(٤) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة مئة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهله شبه المئة بالعشر في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة؛ فالعشرة والمئة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، وقُرئ بتنوين مئة فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلاث مئة أو بيانًا له، ولا يجوز جعله تمييزًا؛ لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاث مئة سنين، فتكون مدة لبثهم تسع مئة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعًا.

٧٢٩ ـ وَأحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكِّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ(١)

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ(٢)

٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإحْدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا(٣)

٧٣٢ ـ وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا(٤)

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركَّب، فيركّبُ «عشرةٌ» مع ما دونها إلى واحد، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ ـ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا

---

(١) «**وأحد**» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اذكر «**اذكر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**وصلنه**» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «**بعشر**» جار ومجرور متعلق بصل «**مركباً**» حال من الضمير المستتر في قوله: صله، السابق «**قاصد**» حال ثانية، وقاصد مضاف، و«**معدود**» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**ذكر**» صفة لمعدود.

(٢) «**وقل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**لدى**» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف، و«**التأنيث**» مضاف إليه «**إحدى عشرة**» قصد لفظه: مفعول به لقل «**والشين**» مبتدأ أول «**فيها عن تميم**» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «**كسرة**» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «**ومع**» ظرف متعلق بقوله: «افعل» الآتي، ومع مضاف، و«**غير**» مضاف إليه، وغير مضاف، و«**أحد**» مضاف إليه «**وإحدى**» معطوف على أحد «**ما**» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «افعل» الآتي «**معهما**» مع: ظرف متعلق بقوله: «فعلت» الآتي، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «**فعلت**» فعل وفاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: افعل الذي فعلته «**فافعل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**قصداً**» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل، أي قاصداً.

(٤) «**لثلاثة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**وتسعة**» معطوف على ثلاثة «**وما**» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً «**بينهما**» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف، والضمير مضاف إليه «**إن**» شرطية «**ركبا**» ركب: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط، وألف الاثنين نائب فاعله «**ما**» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «**قدما**» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

للمذكر، وتقول في المؤنث: «إِحْدَى عَشرَةَ، وَاثْنَتَا عَشرَةَ، وَثَلَاثَ عَشرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشرَةَ - إلى تِسْعَ عَشرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ واثْنَا، وللمؤنث: إِحْدَى واثْنَتَا.

وأما «**ثلاثة**» وما بعدها إلى «**تسعة**» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «**عشرة**» وهو الجزء الأخير، فتسقط التاءُ منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَثَلَاثَ عَشرَةَ امْرَأَةً»، **وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين**، فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» بإسقاط التاء، وتقول: «إِحْدَى عَشرَةَ امْرَأَةً، واثْنَتَا عَشرَةَ امْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسكينُ، ويجوز أيضاً كَسْرُها، وهي لُغة تميم(1).

٧٣٣ - وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرا ... اثْنَيْ إذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرا(٢)

٧٣٤ - وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ(٣)

---

(1) هذا لدى الإفراد، أما إذا كانت مركَّبةً فإنّهُ الأفصَحُ، وهو لغة الحجاز، وسكونها واجبٌ لديهم. وبعض بني تميم يكسرها، وبعضهم يفتَحُها أما إذا كانت بغير تاء «عشر» فالفتح قولاً واحداً.

(٢) «وأول» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عشرة» مفعول أول لأول «اثنتي» مفعول ثان «وعشراً» معطوف على المفعول الأول «اثني» معطوف على المفعول الثاني، ولا حظر في العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أنثى» مفعول به لقوله: تشا، الآتي «تشا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من «تشا» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «ذكرا» معطوف على أنثى.

(٣) «واليا» قصر للضرورة: مبتدأ «**لغير**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف، و«**الرفع**» مضاف إليه «**وارفع**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بالألف**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ارفع» السابق «**والفتح**» مبتدأ «**في جزأي**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي، وجزأي مضاف، وسوى من «**سواهما**» مضاف إليه، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «**ألف**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

قد سبق أنه يقال في العدد المركب: «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال: «أحَد» في المذكر[1]، و«إحْدَى» في المؤنث، وأنه يقال: «ثلاثة وأربعة... إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وسُقُوطِهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال: «اثنا عَشَرَ» للمذكر، بلا تاء في الصَّدرِ وَالعَجُز، نحو: «عندي اثنا عَشَرَ رَجلاً» ويقال: «اثنتا عَشْرَةَ امرأَةً» للمؤنث، بتاء في الصَّدرِ والعَجُز.

ونَبَّه بقوله: «**واليا لغير الرفع**» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صدرُها وعجُزُها، وتُبنى على الفتح، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزأين، و«ثلاثَ عَشرَةَ» بفتح الجزأين.

ويستثنى من ذلك «اثنا عَشَرَ، واثنتا عَشرَةَ»، فإن صدرَهما يعرب بالألف[٢] رفعاً، وبالياء نصباً وجرًّا، كما يعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح، فتقول: «جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وجَاءَتِ اثْنَتَا عَشرَةَ امْرَأَةً، ورَأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشرَةَ امْرَأَةً، ومَرَرْتُ بِاثْنَتَيْ عَشرَةَ امْرَأَةً»[3].

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ العِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا[٤]

قد سبق أن العدد مضافٌ ومركَّبٌ، وذكر هنا العدد المفرد، وهو من «عشرين» إلى «تسعين»، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميِّزه إلا مفرداً منصوباً، نحو:

---

(1) الهمزة في «أحد» مُبدَلة من الواو، وقد قيل: «وَحَدَ عشَر» على الأصل، وهو قليل، وقد يقال: «واحدَ عَشَرَ» على أصل العدد. «شرح الأشموني» ٤/ ٩٥.

(٢) اعلم أن «اثني عشر، واثنتي عشرة» معربا الصدر كالمثنى، بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب المعرب والمبني، وهما مبنيا العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو: «الزيدين» وليس الصدر مضافًا إلى العجز قطعًا.

(3) وسوى «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» يُعرَبُ مبنياً على فتح الجزأين بحسب محله من الإعراب.
وفي «اثني عشر»، و«اثنتي عشرة» يكون «عشرَ» و«عشرةَ». مبنياً على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة نون المثنى.

(٤) «وميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

«عشرونَ رجلاً، وعشرونَ امرأَةً» ويذكر قبله النَّيِّفُ[1] ويُعطفُ هو عليه، فيقال: «أَحَدٌ وعشرون، واثنانِ وعشرون، وثَلاثةٌ وعشرون» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر]، ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتَلَخَّصَ مما سبق ومن هذا أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

٧٣٦ ـ وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا[٢]

أي: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «أَحدَ عَشَرَ رجلاً، وإحدَى عَشْرَةَ امرأَةً».

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ[٣]

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثني عَشَرَ» فإنه لا يضاف، فلا يقال: «اثنا عَشَرِكَ».

---

(1) النَّيِّفُ ـ على الأصح ـ: ما زاد على العقد من واحدٍ إلى ثلاثة، فإن جاوز الثلاثة إلى التسعة فهو بِضْعٌ.
ولا يُذْكَرُ النيف إلا بعد العقد، بخلاف «البضع» فيُذكر دون عقد تقول: بضعة رجال، وبضعُ نساء تريد من ثلاثة إلى تسعة رجال، ومن ثلاث إلى تسع نساء.
ومن المثالين ترى أن لـ«بضع» حكم العدد «ثلاثة» في مخالفة معدوده تذكيراً وتأنيثاً.

(٢) «وميزوا» فعل ماض وفاعله «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله: ميزوا، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبني للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذي ميز به «فسوينهما» سو: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

(٣) «وإن» شرطية «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع، جواب الشرط؛ مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضرورة: فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وإذا أضيف العددُ المركبُ: **فمذهَبُ البصريين** أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: «هذه خمسةَ عَشْرَكَ، ورأيت خمسةَ عشرَك، وَمَرَرْتُ بخمْسَةَ عَشْرَكَ» بفتح آخر الجزأين، وقد يُعرب العجز مع بقاء الصَّدرِ على بنائه، فتقول: «هذه خمسةَ عَشْرِكَ، ورأَيتُ خمسةَ عَشْرِكَ، ومَررتُ بخمسةَ عَشْرِكَ»[(١)].

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا[(٢)]

٧٣٩ ـ وَاخْتِمْهُ في التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بَغَيْرِ تَا[(٣)]

---

(١) اعلم أولاً أن العدد مطلقًا قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفردًا، نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركبًا ـ إلا اثنا عشر ـ كخمسة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد. ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه، وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول: «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن «عشر» فيهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريبًا، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافة فقلت: «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.

ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:

الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.

والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظًا أو محلًّا. وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح.

والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: «زارني خمسةُ عشرِ زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر عشر بالإضافة، وجر زيد أيضًا، وقد جوَّز ذلك الكوفيون، وأباه البصريون.

(٢) «وصغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بـ«صغ» «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أي: صغ وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٣) «واختمه» اختم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله: «اختمه» السابق «**بالتا**» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتي «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء=

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازنٌ لفاعل كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو: ضارب من ضَرَبَ، فَيُقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ.. إلى عاشر، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

٧٤٠ ـ وَإنْ تُـرِدْ بَعْضَ الَّذي مِنْهُ بُنِي ... تُـضِـفْ إلَـيْـهِ مِـثْـلَ بَـعْـضٍ بَـيِّـنِ[١]

٧٤١ ـ وَإنْ تُـرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَـوْقُ فَـحُـكْـمَ جَـاعِـلٍ لَـهُ احْـكُـمَـا[٢]

للفاعل المَصُوغِ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني: ألا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُستعملَ مع ما اشتُقَّ منه، وإما أن يُستعمَل مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه.

= المخاطب فاعله «**فاذكر**» الفاء واقعة في جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «**فاعلاً**» مفعول به لاذكر «**بغير**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» السابق، وغير مضاف، و«**تا**» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) «**إن**» شرطية «**ترد**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بعض**» مفعول به لترد، وبعض مضاف، و«**الذي**» اسم موصول: مضاف إليه «**منه**» جار ومجرور متعلق بقوله: «بني» الآتي «**بني**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من «بني» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «**تضف**» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف «**إليه**» جار ومجرور متعلق بتضف «**مثل**» حال من مفعول تضف المحذوف، ومثل مضاف، و«**بعض**» مضاف إليه «**بين**» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلاً لبعض، أي: في معناه.

(٢) «**وإن**» شرطية «**ترد**» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**جعل**» مفعول به لترد، وجعل مضاف، و«**الأقل**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «**مثل**» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «**فوق**» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «**فحكم**» الفاء واقعة في جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: احكما، الآتي، وحكم مضاف، و«**جاعل**» مضاف إليه «**له**» جار ومجرور متعلق باحكم الآتي «**احكما**» احكم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

ففي الصورة الأولى يجب إضافةُ فاعل إلى ما بعده[1]، فتقول في التذكير: «ثانِي اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ.. إلى عاشِرِ عشرةٍ»، وتقول في التأنيث: «ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ.. إلى عاشرة عَشْرٍ»، والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى عَشْرةٍ.

وهذا هو المراد بقوله: «**وإن ترد بعضَ الذي.. البيت**» أي: وإن ترد بفاعل المصُوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعضَ الذي بُنيَ فاعلٌ منه، أي: واحداً مما اشتُقَّ منه، فأَضِف إليه مثلَ بعضٍ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه.

وفي الصورة الثانية[2] يجوز وجهان، أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، **والثاني**: تنوينُه ونصبُ ما يليه به[3]، كما يُفعلُ باسم الفاعل، نحو: «ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً»، فتقول في التذكير: «ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثَةٍ، ورابعٌ ثلاثةً»، وهكذا إلى «عاشِرِ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً»، وتقول في التأنيث: «ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً» وهكذا إلى عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعاً»، والمعنى: جاعل الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةِ أربعةً.

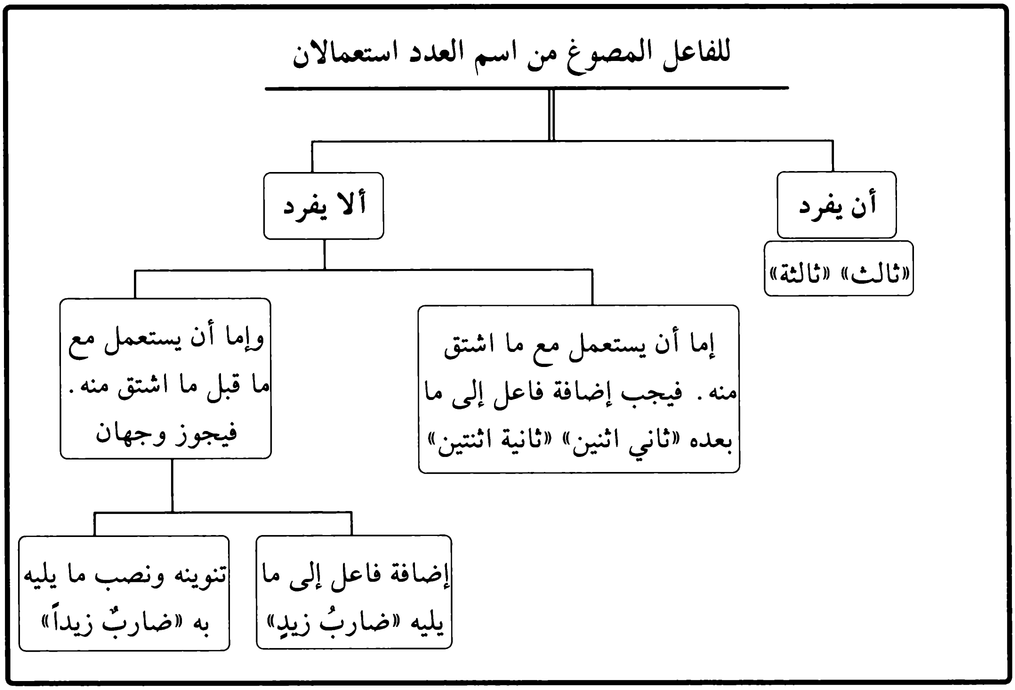
وهذا هو المراد بقوله: «**وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ**»، أي: وإن ترد بفاعل المَصُوغِ من اثنين فما فوقه جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جوازِ الإضافَةِ إلى مفعوله، [وتنوينِه] ونصبه.

---

(1) وهي صورة أن يُستعمَلَ مع ما اشتُقَّ منه، أي: مع أصله الذي صِيْغَ منه، ويفيدُ أنَّهُ بعضُ ذلك الأصل لا زائدٌ عليه؛ تقول: «رابعُ أربعةٍ»، ووجوب إضافته؛ لأنه بعضٌ من كلّ.

(2) وهي صورة أن يستعمل مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه، ويفيد أنه زائدٌ على ذلك الأصل لا بعضٌ منه؛ تقول: «رابعُ ثلاثة».

(3) وذلك إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا المضيّ؛ فتجب إضافتُه.



٧٤٢ ـ وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ(١)

٧٤٣ ـ أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي(٢)

---

(١) «وإن» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف، و«ثاني اثنين» مضاف إليه «مركباً» حال من مثل «فجىء» الفاء واقعة في جواب الشرط، جئ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله: «جيء».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» وحالتي المجرور بالياء ـ لأنه مثنى ـ مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جيء» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يفي» الآتي «تنوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًا بالباء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي وتقدير الكلام: بالذي تنويه «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب.

٧٤٤ ـ وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا[١]

٧٤٥ ـ وبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ[٢]

قد سبق أنه يُبنى فاعلٌ من اسم العدد على وجهين، أحدهما: أن يكون مراداً به بعضُ ما اشتُقَّ منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذَكَرَ هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول ـ وهو أنه بعضُ ما اشتُقَّ منه ـ **يجوز فيه ثلاثة أوجُه**:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صَدرُ أولهما «فاعلٌ» في التذكير، و«فاعلَةٌ» في التأنيث، وعَجزُهما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصَدرُ الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع»، نحو: «ثالثَ عَشَرَ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تَاسعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ»، و«ثَالثَةَ عَشرَة، ثَلَاثَ عَشرَةَ. . إلى «تاسعةَ عَشرَةَ، تِسْعَ عَشرَةَ»، وتكون الكلماتُ الأرْبَعُ مبنيةً على الفتح[3].

الثاني: أن يُقْتَصر على صدر المركَّب الأول، فيُعرب ويضاف إلى المركَّب الثاني باقياً الثاني على بناء جُزأيه، نحو: «هذَا ثالثُ ثلاثَةَ عَشَرَ، وهذهِ ثالِثَةُ ثلاثَ عَشرَةَ».

الثالث: أن يُقتصَر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه، نحو: «هذَا

---

(١) «**وشاع**» فعل ماض «**الاستغنا**» قصر للضرورة: فاعل شاع «**بحادي عشرا**» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «**ونحوه**» الواو عاطفة، نحو: معطوف على حادي عشرا، ونحو مضاف، والضمير مضاف إليه «**وقبل**» ظرف متعلق بقوله: «اذكرا» الآتي. وقبل مضاف، و«**عشرين**» مضاف إليه «**اذكرا**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «**وبابه**» معطوف على قوله: «عشرين» في البيت السابق «**الفاعل**» مفعول به لاذكر في البيت السابق «**من لفظ**» جار ومجرور متعلق باذكر، أو بنعت لقوله: «الفاعل» محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ، ولفظ مضاف، و«**العدد**» مضاف إليه «**بحالتيه**» الجار والمجرور متعلق باذكر، وحالتي مضاف، والضمير مضاف إليه «**قبل**» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف، و«**واو**» مضاف إليه «**يعتمد**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

(3) ذلك ما عدا «ثانيَ عشرَ اثنَيْ عشر» فـ«اثني» ملحق بالمثنى، وكذا «ثانيةَ عشرَ اثنتَيْ عشرة».

ثالِثَ عَشَرَ، وتالِثَة عَشرَةَ»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادي عشرا، ونحوه»[1].

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدَّلالة على المعنى الثاني، وهو أن يراد به جَعْلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه، فلا يقال: «رابع عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول[٢].

وحادي: مقلوب واحد[3]، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو: «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: **«وَقَبْلَ عِشْرِين. . . البيت»** إلى أن فاعلاً المَصُوغَ من اسم العدد يُستعمل قبل العقود ويُعْطَف عليه العقود، نحو: «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون. . إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث.

---

(1) وأصل العبارة: «هذا ثالثَ عَشَر ثلاثة عَشَر»، حُذِفَ منه «عشر» الأولى، و«ثلاثة»، فيُعربُ الأول بحسب موقعه من الإعراب، والثاني مجرور بالإضافة.

وقيل: يُعرَب الأول لحذف عَجُزِه، ونُوِيَ صدرُ الثاني فبقيَ عَجُزُ الثاني مبنيّاً.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساويًا للأكثر، هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين.

ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده في ذلك القياس.

ولك حينئذ في ذلك وجهان:

أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد، فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر»، ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.

والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فتقول: «رابع ثلاثة عشر»، ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلًّا به.

(3) واحد ← حادِوْ ← حادِيْ. قُلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً.

وزنُهُ «عالف» لكون الألف تأخرت إلى ما بعد الحاء (عين الاسم) لعدم إمكان البَدْء بها.

ومثله «حادية» لا فرقَ إلا بزيادة تاء التأنيث.

كَمْ، وَكَأيٍّ، وَكَذَا[1]

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا[٢]

٧٤٧ ـ وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا ... إنْ وَلِيَتْ «كم» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا[٣]

«كَم» اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجر عليها، ومنه قولهم: «على كَم جِذعٍ سَقفتَ بيتَكَ؟»، وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهمٍ، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو: «كَمْ رجلاً عندكَ؟» وقد يُحذفُ للدلالة [عليه]، نحو: «كَم صُمْتَ؟» أي: كم يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبريةً[4]، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «كَم درهماً قَبضتَ؟».

ويجوز جرُّه بـ «مِن» [مضمرة] إن وَلِيتْ «كم» حرفَ جَرٍّ، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ

---

(1) وهي «كناياتُ العددِ»، أو «كناياتٌ عن العدد»، والكناية: التعبير عن الشيء بغير اسمه لمقصِدٍ بلاغيٍّ. وجُعِلَت هذه الثلاثة كناياتٍ؛ لأنه يُكنى بها عن معدودٍ مُبهَمٍ جنسُهُ ومقدارُه.

(٢) «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بميز «كم» قصد لفظه: مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بميز، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميّزت، والجملة من الفعل الذي هو ميزت وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذي جر المضاف إلى الموصول، أي: ميزت به عشرين «ككم» الكاف جارة، ومجرورها قول محذوف، وكم: اسم استفهام مبتدأ «شخصاً» تمييز لكم «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ، والجملة من سما وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف.

(٣) «وأجز» الواو عاطفة أو للاستئناف، أجز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر: فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه: فاعل تجر، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمراً»حال من «من» «إن» شرطية «وليت» ولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «كم» قصد لفظه: فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «مظهراً» نعت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(4) فالأولى بمعنى «أيّ عدد»، والثانية بمعنى «عدد كثير».

هذَا؟» أي: بكم مِنْ درهمٍ؟ فإن لم يدخل عليها حرفُ جرٍّ وَجَبَ نَصْبُه.

٧٤٨ ـ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أَوْ مِئَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ(١)(2)

٧٤٩ ـ كَكَمْ كَأَيٍّ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ(٣)

تُستعمل «كَم» للتكثير، فتميَّزُ بجمعٍ مجرور كعشرة، أو بمفردٍ مجرورٍ كمئة، نحو: «كَم غِلمانٍ مَلكتَ، وكَم درهَمٍ أنفقتَ» والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت(4).

ومثل «كم» في الدلالة على التكثير كذا وكأيٍّ، ومميِّزُهما منصوبٌ أو مجرور بمن، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤٦] و«مَلكْتُ كَذَا دِرْهَماً»(5).

---

(١) «واستعملنها» الواو عاطفة أو للاستئناف؛ واستعمل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لاستعمل «مخبراً» حال من فاعل استعمل «كعشرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: واستعملنها استعمالاً كائناً كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مئة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف جارة لقول محذوف، وكم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: كثير عندي؛ مثلاً، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف، وتقديره: رأيت كثيراً، أو نحو ذلك، وكم مضاف، و«رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مرة» معطوف على رجال.

(2) مَرَهْ: لُغَةٌ في المرأة، نُقِلت فتحة الهمزة إلى الراء وحُذِفت الهمزة.

(٣) «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأي» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأي «وينتصب» الواو عاطفة، ينتصب: فعل مضارع «تمييز» فاعل ينتصب، وتمييز مضاف، و«ذين» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» قصد لفظه: مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: صل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(4) ويأتي مميزها جمعاً، أو مفرداً؛ كما مثَّل الناظم، والشارح.

(5) كذا قال، وقد خطَّأ الفارسيُّ والزجّاج وابن أبي الربيع وابن عصفور من جرَّ التمييز بعد «كذا» فقال: «كذا درهمٍ»، وأجازَهُ بعضُهم على الإضافة، وبعضُهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يُسْمَعْ. قاله المرادي ٣/ ١٣٤٣ بنحوه.

والأكثر جرُّ تمييز «كأيِّن» بحرف الجر «مِن»، وأوجب ابن عصفور الجر، ومنع النصب.

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو: «مَلكتُ كَذَا كَذَا درهماً»، ومعطوفاً عليها مثلُها، نحو: «مَلكتُ كَذا وكذا درهماً»[١].

و«كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهاميةً كانت أو خبريةً، فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا: «ملكت كم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهماً».

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة، نحو: «له عليَّ كذا كذا قرشًا» مكنيًا بها عن أحد عشر ـ إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: «له عندي كذا وكذا دينارًا» مكنيًا بها عن واحد وعشرين. . إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن.

الحكاية(1)

٧٥٠ ـ اِحْكِ «بِأَيٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا في الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ(٢)

٧٥١ ـ وَوقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ(٣)

٧٥٢ ـ وَقُلْ «مَنَانِ وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِي إلْفَانِ بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ(٤)

---

(1) الحكاية هي: إيراد اللفظ المسموع المذكور على هيئته التي ذُكِرَ عليها دون أي تغيير في حروفه أو حركاته، ودون إيراد صفةٍ له.

وهي نوعان: أ ـ حكاية جملة، وتكثر بعد القول، وتأتي مطَّردة في غيره تقول:

بدأتُ ببسم الله الرحمن الرحيم فجملة «بسم الله الرحمن الرحيم» محكية.

ب ـ وأما حكاية المفرد فهي ما بين أيدينا.

(٢) «**احك**» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بأي**» جار ومجرور متعلق باحك «**ما**» اسم موصول: مفعول به لاحك «**لمنكور**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «**سئل**» فعل ماض مبني للمجهول «**عنه**» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله، والجملة من سئل ونائب فاعله في محل جر صفة لمنكور «**بها**» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «**في الوقف**» جار ومجرور متعلق باحك «**أو**» عاطفة «**حين**» ظرف معطوف على الوقف «**تصل**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع الذي هو تصل وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حين إليها.

(٣) «**ووقفاً**» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «احك» الآتي بتأويل اسم الفاعل، أي: واقفاً، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: في الوقف «**احك**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ما**» اسم موصول: مفعول به لاحك «**لمنكور**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «**بمن**» جار ومجرور متعلق باحك «**والنون**» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله: حرك، الآتي «**حرك**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مطلقاً**» نعت لمصدر محذوف، أي: تحريكاً مطلقاً «**وأشبعن**» الواو حرف عطف، أشبع: فعل أمر، معطوف بالواو على حرك، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «**وقل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**منان**» قصد لفظه: مفعول به لقل «**ومنين**» قصد لفظه أيضاً: معطوف على قوله: منان «**بعد**» ظرف متعلق بقوله: قل «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**إلفان**» مبتدأ مؤخر «**بابنين**» جار ومجرور متعلق بقوله: إلفان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف، يضاف بعد إليه، أي: بعد قولك. . . إلخ «**وسكن**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**تعدل**» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ» «مَنَهْ؟» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ[١]

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»[٢]

٧٥٥ ـ وَقُلْ «مَنُونَ وَمَنِينَ» مُسْكِنا إنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا[٣]

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ «مَنُونَ» فِي نَظْمٍ عُرِفْ[٤]

إن سُئل بـ«أيٍّ» عن منكورٍ مذكورٍ[5] في كلامٍ سابقٍ حُكي في «أي» ما لذلك المنكور من

---

(١) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقل «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلًّا باللام، والجملة من قال وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة من المجرورة محلًّا باللام «أتت» أتى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى، والجملة في محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه: مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله: «مسكنة» الآتي، وقبل مضاف، و«تا» مضاف إليه، وتا مضاف، و«المثنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر المبتدأ الذي هو قوله: النون.

(٢) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التا» قصر للضرورة: مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن بإثر» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «بنسوة» جار ومجرورة متعلق بقوله: كلف، الآتي «كلف» خبر المبتدأ الذي هو «ذا» وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف «إثر» إليه، أي: بإثر قولك ذا... إلخ.

(٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منون» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» معطوف عليه «مسكناً» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور، وجملة الفعل الذي هو «جا» وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقيل، وقصد لفظها، وجواب الشرط محذوف.

(٤) «وإن» شرطية «تصل» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلفظ» الفاء واقعة في جواب الشرط، ولفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، و«من» مضاف إليه «لا» نافية «يختلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو «يختلف» المنفي بلا مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر مقدم «منون» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «في نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم، والجملة من الفعل الذي هو عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنظم.

(5) ولا تُحكى المعرفةُ بـ«أيّ» أبداً، وأما «من» فيُحكى بها العَلَمُ دون غيرِه من المعارف.

إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بها ذلك وَصْلاً ووَقْفاً، فتقول لمن قال: «جاءني رجل»: «أيٌّ؟»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أيًّا؟» ولمن قال: «مررت برجل»: «أيٍّ؟» وكذلك تفعل في الوصل، نحو: «أيٌّ يا فتى؟ وأيًّا يا فتى؟ وأيٍّ يا فتى؟»، وتقول في التأنيث: «أيةٌ» وفي التثنية «أيَّانِ، وأيّتَانِ» رفعاً، و«أيَّيْنِ، وأيَّتَيْنِ» جرًّا ونصباً، وفي الجمع «أيُّون، وَأيَّاتٌ» رفعاً، و«أيِّينَ، وَأيَّاتٍ» جرًّا ونصباً.

وإن سُئل عن المنكور المذكور بـ«مَنْ» حُكي فيها ما له من إعراب، وتُشْبَعُ الحركة التي على النون؛ فيتولَّدُ منها حرف مُجَانسٌ لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلَّه إلا وقفاً، فتقول لمن قال: «جاءني رجل»: «مَنُو؟» ولمن قال: «رأيت رَجُلاً»: «مَنَا؟»، ولمن قال: «مررت برجل»: «مَنِي؟» وتقول في تثنية المذكر: «مَنَانْ» رفعاً، و«مَنَيْنْ» نصباً وجرًّا، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال: «جاءني رجلان»: «مَنَانْ؟» ولمن قال: «رأيت رَجُلَين»: «مَنَيْنْ؟»، ولمن قال: «مررت برجلين»: «مَنَيْنْ؟» وتقول للمؤنثة: «مَنَهْ» رفعاً ونصباً وجراً، فإذا قيل: «أتَتْ بِنْتٌ» فقل: «مَنَهْ؟» رفعاً، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنية المؤنث: «مَنْتَانْ» رفعاً، و«مَنْتَيْنْ» جرًّا ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فَتْحُ النون التي قبل التاء، نحو: «مَنَتَانْ وَمَنَتَيْنْ» وإليه أشار بقوله: «**والفتحُ نَزْر**» وتقول في جمع المؤنث: «مَنَاتْ» بالألف والتاء الزائدتين، كهندات، فإذا قيل: «جاء نِسْوَةٌ» فقل: «مَنَاتْ؟» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنُونْ» رفعاً، و«مَنِينْ» نصباً وجرًّا، بسكون النون فيهما، فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنُونْ؟»، وإذا قيل: «مررت بقوم» أو: «رأيت قوماً» فقل: «مَنِين؟».

هذا حكم «مَنْ» إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع، فتقول: «مَنْ يا فتى؟» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنُونَ» وَصْلاً، قال الشاعر: [الوافر]

ش٣٥٢ ـ أتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أنْتُمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا[1]

---

(١) روى أبو زيد في «نوادره» هذا البيت مع أبيات ثلاثة، وهي:

وَنَارٍ قَدْ حَضَأتُ لَهَا بِلَيْلٍ بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا =

فقال: «مَنُونَ أنتم»، والقياس: «مَنْ أَنْتُمْ».

٧٥٧ ـ وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ[١]

يجوز أن يُحْكَى العَلَمُ بـ«مَنْ» إن لم يَتقدَّم عليها عاطفٌ؛ فتقول لمن قال: «جاءني زيد»: «مَنْ زيدٌ؟»، ولمن قال: «رأيت زيداً»: «من زيداً؟»، ولمن قال: «مررت بزيدٍ»: «من زيدٍ؟»، فتحكي في العَلَمِ المذكور بعد «مَنْ» ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

= سِوَى تَحلِيلِ رَاحِلَةٍ وعَينٍ أُكَالِئُهَا مَخَافَةَ أن تَنَامَا

أتَوا نَارِي فَقُلتُ مَنُونَ أنْتُمْ فَقالوا.................. البيت

وبعده:

فَقُلْتُ إلى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنهُمْ زَعِيمٌ نَحسُدُ الأنَسَ الطَّعَامَا

ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي.

اللغة: «حضأت» في القاموس: «حضأ النار، كمنع: أوقدها أو فتحها لتلتهب، كاحتضأها فاحتضأت» ومعنى فتحها في كلام المجد حرَّكها «عموا ظلاما» دعاء مثل «عم صباحًا» و«عم مساء».

الإعراب: «**أتوا**» فعل وفاعل «**ناري**» نار: مفعول به لأتوا، ونار مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**فقلت**» الفاء للترتيب الذكري، قلت: فعل وفاعل «**منون**» اسم استفهام مبتدأ «**أنتم**» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول «**فقالوا**» فعل وفاعل «**الجن**» خبر مبتدأ محذوف، أي: فقالوا: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول «**قلت**» فعل ماض وفاعله «**عموا**» فعل أمر، وواو الجماعة فاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «**ظلاما**» يجوز أن يكون تمييزًا محولاً عن الفاعل، والأصل: لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية، أي: في ظلامكم.

الشاهد فيه: قوله: «منون أنتم» حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

(١) «العلم» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: واحك العلم «احكينه» احك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «من بعد» جار ومجرور متعلق باحك، وبعد مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «عريت» عري: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى من «من عاطف» جار ومجرور متعلق بـ«عري» «بها» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عاطف، والجملة من اقترن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لعاطف.

ومَنْ: مبتدأ، والعَلَمُ الذي بعدها خَبَرٌ عنها، أو خبر[١] عن الاسم المذكور بعد [مَنْ].

فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ، لم يجز أن يُحْكَى في العَلَم الذي بعدها ماله قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خَبَرٌ عن «مَنْ» أو مبتدأ خبرهُ «مَنْ»؛ فتقول لقائل: «جاء زيد، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد»: «ومَنْ زيدٌ؟».

ولا يُحْكَى من المعارف إلا العَلَمُ؛ فلا تقول لقائل: «رأيت غلامَ زيد»: «مَنْ غُلَامَ زيدٍ؟» بنصب غلام، بل يجب رَفْعُه؛ فتقول: «مَنْ غُلَامُ زيدٍ»، وكذلك في الرفع والجر.

(١) يقصد أن «مَنْ» يجوز أن تكون هي الخبر مقدمًا، كما جاز أن تكون مبتدأ.

التأنيث

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ[١]

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ[٢]

أصلُ الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيثُ فَرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل اسْتَغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فَرْعاً عن التذكير افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه، وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماء، كَعَيْنٍ وكَتِفٍ[3].

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعَوْدِ الضمير إليه مؤنثاً، نحو: «الكتف نَهَشْتُهَا، والعين كحَلْتُهَا»، وبما أشبه ذلك، كوَصْفِهِ بالمؤنث، نحو: «أَكَلْتُ كَتِفاً مَشْوِيَّةً»، وكردِّ التاء إليه في التصغير، ككُتَيْفَةٍ، وَيُدَيَّة[4].

---

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفة «ألف» معطوف على تاء «وفي أسام» الواو عاطفة أو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدروا الآتي «قدروا» فعل وفاعل «التا» قصر للضرورة: مفعول به لقدروا «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالكتف.

(٢) «ويعرف» فعل مضارع مبني للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: يعرف «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على الضمير، ونحو مضاف، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالرد «في التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

(3) وزاد بعضُهم الكسرة في نحو «جلسْتِ»، والياء في نحو «تجلسين»، والنون في «هنّ»، وهذه الأخيرة علامات التأنيث في المبنيات، والتي ذكرها الشارح علامات التأنيث في المعربات.

(4) وبالإشارة إليها؛ كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].
وبتأنيث فعلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤].
وبتأنيث خبرها؛ كقولك: الدار واسعة.
وبتأنيث نعتها؛ كقولك: الدار الواسعة.
وبتأنيث حالها؛ كقولك: جُلتُ في الدار واسعةً. =

٧٦٠ ـ وَلَا تَـلِـي فَـارِقَـةً فَـعُـولَا أَصْـلاً وَلَا الـمِـفْـعَـالَ والـمِـفْـعِـيـلَا[١]

٧٦١ ـ كَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ وَمَـا تَـلِـيـهِ تَـا الـفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَـشُـذُوذٌ فِـيـهِ[٢]

٧٦٢ ـ وَمِـنْ فَعِيـلٍ كَـقَـتِـيـلٍ إن تَـبِـعْ مَـوْصُـوفَـهُ غَـالِـبـاً الـتَّـا تَـمْـتَـنِـعْ[٣]

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنَّثُ عن المذكر، وأكثَرُ ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كَرجل ورَجُلَةٍ، وإنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة.

وأشار بقوله: «**ولا تلي فارقة فَعُولا . . الأبيات**» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كان من الصفات على «فَعُولٍ»[٤] وكَان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله:

= وبتأنيث عددها؛ كقولك: الدار واحدةٌ.

وبتأنيث جمعها، كقولك: هندات.

(١) «ولا» الواو عاطفة، أو للاستئناف، ولا: حرف نفي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث «فارقة» حال من الضمير المستتر في تلي «فعولاً» مفعول به لتلي «أصلاً» حال من فعولاً «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «المفعال، والمفعيلا» معطوفان على قوله: «**فعولاً**».

(٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف أو استئنافية، ما: اسم موصول مبتدأ «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به لتلي «تا» قصر للضرورة: فاعل تلي، وتا مضاف، و«الفرق» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ «فشذوذ» الفاء زائدة، وشذوذ: مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط.

(٣) «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «تمتنع» الآتي في آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطية «تبع» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل «موصوفه» موصوف: مفعول به لتبع، وموصوف مضاف، والهاء مضاف إليه «غالباً» حال من الضمير المستتر في تبع «التا» قصر للضرورة: مبتدأ «تمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى التا، والجملة من تمتنع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر.

(٤) بهذا استدل على أن «بغيًّا» في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] على زنة فعول لا فعيل؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها، فيقال: «بغية» في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل، والأصل «بغويًا» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

«أصْلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكْثَرُ من الثاني، وذلك نحو: «شَكُور، وصَبُور» بمعنى شاكر وصابر؛ فيقال للمذكر والمؤنث: «صَبُور، وشَكُور» بلا تاء، نحو: «هذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وامْرَأَةٌ صَبُورٌ».

فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول، فقد تَلْحَقُه التاء في التأنيث، نحو: «رَكُوبَة» بمعنى مركوبة.

وكذلك لا تلحق التاءُ وَصْفاً على «مِفْعال» كامرأة مِهْذَار ـ وهي الكثيرة الهَذَر، وهو الهَذَيَانُ ـ أو على «مِفْعِيل» كامرأة مِعْطِير ـ من «عَطِرَتِ المرأةُ» إذا استعمَلَتِ الطيبَ ـ أو على «مِفْعَل» كمِغشَم، وهو الذي لَا يَثْنِيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذٌّ لا يُقاس عليه، نحو: «عَدُوّ وعَدُوّة، ومِيقَان ومِيقَانة[1]، ومِسْكِين ومِسْكِينة».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول:

فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو: «رَجُلٌ كَرِيمٌ، وامرأةٌ كَرِيمَةٌ» وقد حُذِفت منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى مفعول ـ وإليه أشار بقوله: «كقَتِيل» ـ فإما أن يُستعمل استعمالَ الأسماء أَوْ لا.

فإن اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماء ـ أي: لم يتبع موصوفَه ـ لحقته التاء، نحو: «هذِهِ ذَبِيحَةٌ، ونَطِيحَةٌ، وأَكِيلَةٌ» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولةُ السبع.

وإن لم يُستعمل استعمال الأسماء ـ أي: بأن يتبع موصوفَهُ ـ حُذِفت منه التاءُ غالباً، نحو: «مررت بامرأة جَرِيحٍ، وبعين كَحِيلٍ» أي: مجروحة ومكحولة، وقد تَلْحَقُه التاء قليلاً، نحو: «خَصْلَة ذميمَة» أي: مذمومة، و«فَعْلَة حَمِيدَة» أي: محمودة.

---

(1) رجلٌ ميقانٌ: لا يسمَعُ شيئاً إلا أيقَنَهُ.

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ[١]

٧٦٤ ـ وَالاشْتِهَارُ في مَبَانِي الأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ «أُرَبَى وَالطُّولَى»[٢]

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا أَوْ مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى[٣]

٧٦٦ ـ وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الكُفُرَّى[٤]

٧٦٧ ـ كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى وَاعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَارَا[٥]

قد سبق[6] أن ألف التأنيث على ضربين: أحدهما المقصورة، كحُبْلَى وسَكْرَى. والثاني: الممدودة، كَحَمْرَاء وغَرَّاء، ولكل منهما أوزان تُعْرَف بها.

فأما المقصورة، فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة.

---

(١) «ألف» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ، وذات مضاف، و«قصر» مضاف إليه «وذات» معطوف على «ذات» السابق، وذات مضاف، و«مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أنثى» مضاف إليه، وأنثى مضاف، و«الغر» مضاف إليه، وأنثى الغر هي الغراء بألف تأنيث ممدودة.

(٢) «والاشتهار» مبتدأ «في مباني» جار ومجرور متعلق بالاشتهار، ومباني مضاف، و«الأولى» مضاف إليه «يبديه» يبدي: فعل مضارع، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبدي «وزن» فاعل يبدي، ووزن مضاف، و«أربى» مضاف إليه، و«الطولى» معطوف على أربى، وجملة الفعل الذي هو يبدي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ومرطى» معطوف على «أربى» في البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» في البيت السابق أيضاً، ووزن مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «جمعاً» حال من فعلى «أو مصدراً أو صفة» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كشبعى.

(٤) «وكحبارى» الواو عاطفة، كحبارى: جار ومجرور معطوف على «كشبعى» في البيت السابق «سمهى، سبطرى، ذكرى، وحثيثى» معطوفات على حبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدمات، ومع مضاف، و«الكفرى» مضاف إليه.

(٥) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى، ومع مضاف، و«الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفة، اعز: فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق بـ«اعز» وغير مضاف، واسم الإشارة في قوله: «هذه» مضاف إليه «استنداراً» مفعول به لـ«اعز».

(6) ص٧٦.

فمن المشهورة[1]: فُعَلَى، نحو: أُرَبَى، للداهية، وشُعَبَى، لموضع.

ومنها: **فُعْلَى**، اسْماً، كبُهْمَى: لنبتٍ، أو صفةً: كحُبْلَى، والطُّولى، أو مصدراً، كرُجْعَى.

ومنها: **فَعَلَى**، اسْماً، كَبَرَدَى ـ لنهر [بدمشق]، أو مصدراً، كمَرَطَى، لضَرْبٍ من العَدْو، أو صفة، كحَيَدَى، يقال: حمارٌ حَيَدَى، أي: يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنَشَاطِه.

قال الجوهري: ولم يجئ في نُعُوتِ المذكَّر شيء على غيره.

ومنها: **فَعْلَى**، جمعاً: كصَرْعَى جمعَ صريعٍ، أو مَصْدراً: كدَعْوَى، أو صفةً: كشَبْعَى وكَسْلَى.

ومنها: **فُعَالَى**، كحُبَارَى، لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: **فُعَّلَى**، كسُمَّهى، للباطل.

ومنها: **فِعَلَّى**، كسِبَطْرَى، لضَرْبٍ من المشي[٢].

ومنها: **فِعْلَى**، مصدراً: كَذِكْرَى، أو جمعاً: كظِرْبَى جمع ظَرِبَانٍ، وهي دُوَيبَّة كالهرة منتنة الريح، تزعم العرب أنها تَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ، وكحِجْلَى جمع حَجَل؛ وليس في الجموع ما هو على [وزن] فِعْلَى غيرهما.

ومنها: **فِعِّيلَى**، كحِثِّيثَى، بمعنى الحَثِّ[٣].

ومنها: **فُعُلَّى**: نحو كُفُرَّى، لِوِعَاء الطَّلْع.

ومنها: **فُعَّيْلَى**، نحو خُلَّيْطَى، للاختلاط، ويقال: وَقَعُوا في خُلَّيْطَى، أي: اخْتَلَطَ عليهم أمْرُهُمْ.

---

(1) وهي اثنا عشر وزناً، وهي سماعيةٌ لا يُقاسُ عليها، ولا تجوز الزيادة على المسموع منها.

(٢) سبطرى: ضرب من المشي فيه تبختر، ونظيره «دِفَقَّى» بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحة، وهو ضرب من المشي فيه إسراع وتدفق.

(٣) ونظيره «خِلِّيفَى» بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن الخطاب ﷺ: «لولا الخليفى لأذَّنتُ» يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذنًا.

ومنها: فُعَّالَى، نحو شُقَّارَى، لنبتٍ[1].

٧٦٨ ـ لِـمَـدِّهَـا فَـعْـلَاءُ أَفْـعِـلَاءُ ... مُـثَـلَّـثَ الـعَـيْـنِ وَفَـعْـلَـلَاءُ[2]

٧٦٩ ـ ثُـمَّ فِـعَـالَا فُـعْـلُـلَا فَـاعُـولَا ... وَفَـاعِـلَاءُ فِـعْـلِـيَـا مَـفْـعُـولَا[3]

٧٧٠ ـ وَمُـطْـلَـقَ الـعَـيْـنِ فَـعَـالَا وَكَـذَا ... مُـطْـلَـقَ فَـاءِ فَـعَـلَاءُ أُخِـذَا[4]

لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ كثيرة، نَبَّهَ المصنف على بعضها:

فمنها: فَعْلَاء، اسماً، كصَحْرَاء، أو صفة مُذكَّرُهَا على أفْعَلَ، كحَمْرَاء، وعلى غير أفعل، كدِيمة هَطْلاء، ولا يقال: سَحَابٌ أهْطَلُ، بل سحاب هَطِلٌ؛ وقولهم: فرس أو ناقة رَوْغَاء، أي: حديدةُ القِيَادِ، ولا يوصف به المذكَّر منهما؛ فلا يقال: جَمَلٌ أرْوَغُ، وكامرأة حَسْنَاء، ولا يقال: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَالهَطْلُ: تتابع المطر والدَّمْعِ وسَيَلَانُه، يقال: هَطَلَت السماءُ تَهْطِلُ هَطْلاً وهَطَلاناً وَتَهْطَالاً.

ومنها: أفْعِلَاء، مثلث العين، نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أرْبِعَاء، **بضم الباء وفتحها وكسرها.**

(١) أما بقية ما ورد من الأوزان ـ ورأيَاها نادرةً ـ فكثيرة ذكر الأشمونيُّ منها عشرينَ ثم قال: وفي كون هذه كلِّها نادرةً نظر. «شرح الأشموني» ٤/ ١٤٢ ـ ١٤٤، ووافَقَه في النظر المرادي في «شرحه» ٣/ ١٣٥٨.

(٢) «لمدها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومد مضاف، وضمير المؤنثة العائد على ألف التأنيث مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» معطوف على فعلاء بعاطف مقدر «مثلث» حال من أفعلاء، ومثلث مضاف، و«العين» مضاف إليه «وفعللاء» معطوف فعلاء.

(٣) «ثم فعالا، فعللا، فاعولا، وفاعلاء، فعليا، مفعولا» كلهن معطوفات على فعلاء في البيت السابق بعاطف مقدر في أكثرهن، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً على فهم القارئ من قوله: «لمدها» في البيت السابق.

(٤) «ومطلق» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «فعالا» الآتي، ومطلق مضاف، و«العين» مضاف إليه «فعالا» قصر للضرورة أيضاً: معطوف على الأوزان السابقة «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «فعلاء» الآتي، ومطلق مضاف، و«فاء» مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ «أخذا» أخذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاء، والجملة من أخذ ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ومنها: **فَعْلَلَاء**، نحو: عَقْرَبَاء، لأنثى العقارب.

ومنها: **فِعَالَاء**، نحو: قِصَاصَاء، للقصاصِ.

ومنها: **فُعْلُلَاء**، كقُرْفُصَاء.

ومنها: **فَاعُولَاء**، كعَاشُورَاء.

ومنها: **فَاعِلَاء**، كقَاصِعَاء، لجُحر من جِحَرَةِ اليَرْبُوع.

ومنها: **فِعْلِيَاء**، نحو: كِبْرياء، وهي العَظَمَة.

ومنها: **مَفْعُولَاء**، نحو: مَشْيُوخَاء، جمع شَيْخٍ.

ومنها: **فَعَالَاء**، مطلق العين، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: دَبُوقَاء، للعَذِرة، وبَرَاسَاء، لُغة في البَرْنَسَاء، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت: يقال: ما أدري أيُّ البَرْنَسَاء هو، أي: أيُّ الناس هو، وكَثِيرَاء.

ومنها: **فَعَلَاءِ**، مطلق الفاء، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: خُيَلَاء، للتكبر، وجَنَفَاءَ، اسم مكان، وسِيَرَاءَ، لِبُرْدٍ فيه خُطُوطٌ صُفْر.

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

٧٧١ ـ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ[١]

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ[٢]

٧٧٣ ـ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى[٣]

المقصور: هو الاسم الذي حَرْفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ.[4]

فخرج بالاسم: الفعلُ، نحو: يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المبنيُّ، نحو: إذا، وبلازمة: المثَنَّى، نحو: الزيدان؛ فإن ألفه تنقلب ياءً في الجر والنصب.

---

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المقدر وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «استوجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من استوجب المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب، وقبل مضاف، و«الطرف» مضاف إليه «فتحاً» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وذا مضاف، و«نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالأسف.

(٢) «فلنظيره» الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق، لنظير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ونظير مضاف، والهاء مضاف إليه «المعل» نعت لنظير، والمعل مضاف، و«الآخر» مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر، وثبوت مضاف، و«قصر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

(٣) «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كفعل «وفعل» معطوف على المجرور في كفعل «في جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «فعل وفعل» وجمع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كَفِعْلَةٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وَفُعَلَةٍ» معطوف على المجرور في كفعلة «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الدمى» مضاف إليه.

(4) ويُعرَب بحركات مقدَّرةٍ على آخره، سواءٌ أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، وإذا نُوِّن تُحذَفُ أَلِفُهُ لفظاً لا خطّاً.

والمقصور على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسيُّ: كل اسمٍ معتلٍّ له نَظِيرٌ من الصحيح مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخِرِهِ، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فَعِلَ؛ فإنه يكون فَعَلاً، بفتح الفاء والعين، نحو: أَسِفَ أَسَفاً، فإذا كان معتلًّا وجب قَصْرُه، نحو: جَوِيَ جَوًى؛ [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخره]، ونحو: فِعَل في جمع فِعْلة، بكسر الفاء، وفُعَل في جمع فُعْلة، بضم الفاء، نحو: مِرًى جمع مِرْيَة، ومُدًى جمع مُدْية، فإن نظيرهما من الصحيح قِرَب وقُرَب، جمع قِرْبة وقُرْبة؛ لأن جمع فِعْلة بكسر الفاء يكون على فِعَلٍ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فُعْلة بضم الفاء يكون على فُعَل، بضم الأول وفتح الثاني، والدُّمى: جمع دُمْيَة، وهي الصُّورة من العاج ونحوه.

٧٧٤ ـ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ[(١)]

٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى[(٢)]

---

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «استحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق، وقبل مضاف، و«آخر» مضاف إليه «ألف» مفعول به لاستحق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والجملة من الفعل الذي هو استحق وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فالمد» الفاء زائدة، والمد: مبتدأ ثان «في نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عرف» الآتي، ونظير مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه «حتماً» حال من الضمير المستتر في عرف الآتي «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ودخلت الفاء فيه ـ وذلك في قوله: «فالمد» ـ لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمصدر... إلخ، ومصدر مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت للفعل «قد» حرف تحقيق «بدئا» بدئ: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والألف للإطلاق، والجملة من بدئ ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «بهمز» جار ومجرور متعلق بقوله: بدئ، السابق، وهمز مضاف، و«وصل» مضاف إليه «كارعوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كارعوى «وكارتأى» معطوف على «كارعوى».

لما فَرَغَ من المقصور شَرَعَ في الممدود، وهو: الاسم الذي [في] آخره همزة تَلِي ألفاً زائدة، نحو: حَمْراء، وكِسَاء، ورِدَاء.

فخرج بالاسم الفعلُ، نحو: «يَشَاء»، وبقوله: «تَلِي ألفاً زائدة» ما كان في آخره همزة تَلِي ألفاً غير زائدةٍ، كماء، وآءٍ جَمْع آءةٍ، وهو شَجَر.

والممدود أيضاً كالمقصور: قياسيّ، وسماعيّ.

فالقياسي: كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزَم زيادةُ ألفٍ قبل آخرِه، وذلك كمصدر ما أولُه همزةُ وصلٍ، نحو: ارْعَوَى ارْعِوَاءً، وَارتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتقصَى اسْتِقْصَاءً؛ فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واقْتَدَر اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكذا مصدر كل فعلٍ معتلٍّ يكون على وَزْنِ أَفْعَلَ، نحو: أعْطى إعْطَاءً؛ فإن نظيره من الصحيح: أكرم إكراماً(١)(2).

٧٧٦ ـ وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالحِجَا وَكَالحِذَا(٣)

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعيُّ، والممدود السماعيُّ.

وضابطهما: أنَّ ما ليس له نظير اطّرَد فتحُ ما قبلَ آخِرِهِ، فقَصْرُهُ موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطَّرَد زيادَةُ ألفٍ قبل آخره، فمدُّهُ مقصور على السماع.

---

(١) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالًا على صوت، كرُغاء ونُغاء ومُكاء ودُعاء وحُداء، أو كان دالًا على داء، مثل مُشَاء، ومصدر الفعل الذي على مثال: قاتل قتالاً، نحو: والى ولاء، وعادى عداء.

(2) ومثل ذلك مُفرَدُ ما جمعُه «أفعِلَةٌ» نحو «كساء وأكسية»، و«رداء وأردية»، فإن نظيره من الصحيح «حمار وأحمرة»، و«سلاح وأسلحة».

وكذا ما صيغ من المصادر على «تَفْعال»، ومن الصفات على «فِعَال»، أو «مفعال»؛ كـ«التَّعْداء»، و«العِداء»، و«المِعْطاء»؛ لأن نظيرها من الصحيح: «التذكار» و«الخِباز»، و«المهذار».

(٣) «والعادم» مبتدأ، والعادم مضاف، و«النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر في قوله: بنقل، الآتي، وذا مضاف، و«قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافي معطوف على قوله: ذا قصر «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالحجا «وكالحذا» معطوف على قوله: كالحجا.

فمن المقصور السماعيّ: الفَتَى: واحد الفِتْيَان، والحِجَا: العَقْلُ، والثَّرَى: الترابُ، والسَّنَا: الضَّوءُ.

ومن الممدود السماعي: الفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السِّنِّ، والسَّنَاءُ: الشَّرَف، والثَّرَاء: كثرة المال، والحِذَاء: النَّعْلُ.

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ   عَلَيْهِ وَالعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ[(١)]

لا خِلَافَ بين البصريين والكوفيين في جواز قَصْرِ الممدود للضرورة.

واختُلف في جواز مد المقصور؛ فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله: [الرجز]

ش٣٥٣ ـ يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ   يَنْشَبُ في المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ[(٢)]

فمدَّ «اللهَاءَ» للضرورة، وهو مقصور.

---

(١) «وقصر» مبتدأ، وقصر مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«المد» مضاف إليه «اضطراراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول «والعكس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من الفعل الذي هو يقع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) نسب أبو عبيد البكري في شرح «الأمالي» هذا البيت إلى أبي المقدام الراجز، وقال الفراء: هو لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمِّه.

اللغة: «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة، ممدودًا: هو الشيص، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيصاء «ينشب» أي: يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون: موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد، وأصله القصر، وهي هَنَة مطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا» أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه «**لك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: يا لك شيء! مثلاً «من تمر» بيان للكاف في لك، أي أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف في لك، وقيل: إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«من» زائدة، و«تمر» مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريب أخر «**ومن شيشاء**» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله: «من تمر»، «**ينشب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «شيشاء»، «**في المسعل**» جار ومجرور متعلق بينشب «**واللهاء**» معطوف على المسعل.

الشاهد فيه: قوله: «واللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللها» بالقصر، كما ذكرناه في لغة البيت.

كيفيَّةُ تثنيةِ المقْصُورِ والممدودِ وجمعهما تصحيحاً

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا إنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا[(١)]

٧٧٩ ـ كَذَا الذي اليَا أَصْلُهُ نَحْوُ الفَتَى وَالجَامِدُ الذِي أُمِيلَ كَمَتَى[(٢)]

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ[(٣)]

---

(١) «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله: اجعله، الآتي، والتقدير: اجعل آخر مقصور. . . إلخ، وآخر مضاف، و«مقصور» مضاف إليه «تثني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من تثني وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لمقصور، والرابط بين جملة النعت ومنعوته ضمير منصوب بتثني محذوف، أي: تثنيه «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله: مرتقياً، الآتي «مرتقياً» خبر كن، وجواب الشرط محذوف.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خبر المبتدأ، وأصل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمتى.

(٣) في «غير» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقلب» الآتي، وغير مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبني للمجهول «واواً» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «قبل» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الاسم المتمكنُ[1] إنْ كان صحيحَ الآخِرِ[2] أو كان منقوصاً، لَحِقَتْهُ علامةُ التثنيةِ من غير تغيير؛ فتقولُ في «رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ»: «رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ»[3].

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييرهِ، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألفُ المقصور رابعةً فصاعداً قُلبت ياءً؛ فتقول في «مَلْهى»: «مَلْهَيَانِ»، وفي «مُسْتَقْصًى»: «مُسْتَقْصَيَانِ»[4]، وإن كَانت ثالثةً: فإن كَانت بدلاً من الياء، كـ«فَتًى» «وَرَحًى» قُلبت أيضاً ياءً، فتقول: «فَتَيَانِ، وَرَحَيَان»، وكَذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأمِيلَتْ[5]، فتقول في «مَتَى» علماً: «مَتَيان»، وإن كانت ثالثة بدلاً من واو، كعصًا و«قفًا» قلبت واواً، فتقول: «عَصَوَانِ، وَقَفَوانِ»، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولَةَ الأصلِ ولم تُمَلْ، كـ «إِلَى» عَلَماً، فتقول: «إِلَوَانِ»[6].

فالحاصلُ: أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابِعَةً فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت [ثالثة] مجهولَةَ الأصلِ وأُمِيلَتْ.

وتقلب واواً في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

---

(1) المتمكّن: المُعْرَب، كما سلفَ مراراً.

(2) أو مُنَزّلاً منزلة الصحيح، وهو الذي آخِرُه واو، أو ياءٌ، وقبلهما سكون، سواءٌ أكانت الواو أو الياء مخفَّفتَين نحو: «دلو»، و«ظبي»، أم مثقَّلتَين؛ نحو «مَنْسيّ»، و«مَغزوّ».

(3) وتُرَدُّ ياء المنقوص المحذوفة إذا ثُني؛ نحو «رام» و«راميان».

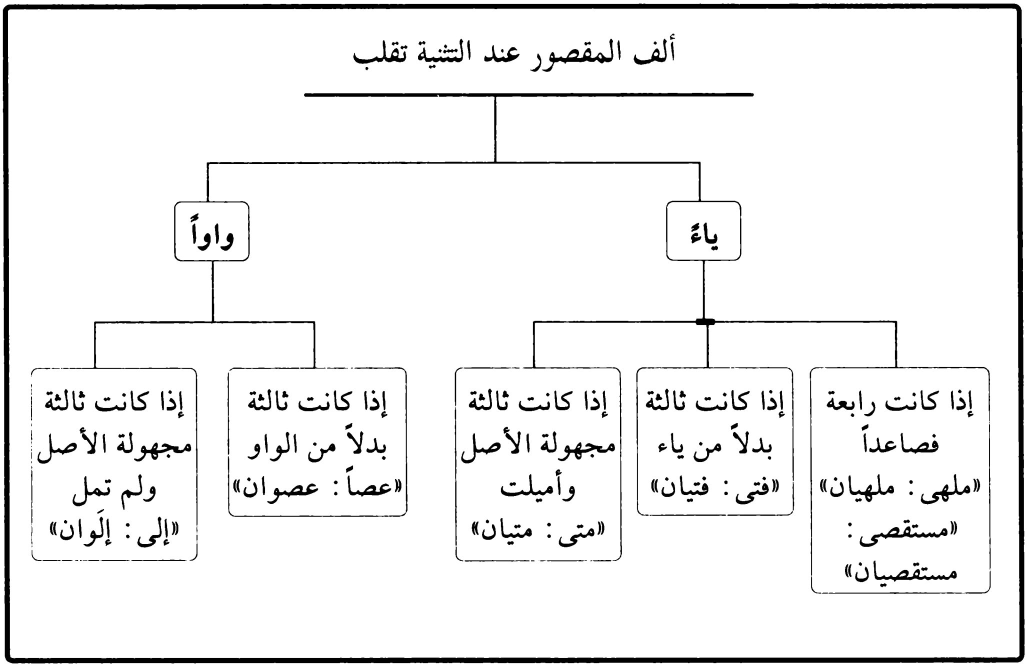
(4) وذلك إذا كان أصلُ الألف واواً؛ كما في مثالَيْه، وكذلك إذا كان أصلها ياءً؛ كما في «ممشيان» واحدهما «ممشى» من «مشى يمشي مَشْياً».

(5) قلبُ الألف ياءً أحقُّ من قلبها واواً رغم جهالة الأصل؛ إذ إنّ إمالة الألف إلى الياء ميلٌ وتقريبٌ إليها. وهذه الإمالة سماعيةٌ، ومعناها: لفظُ الألف لا على صورتها بل على صورة بين الألف والياء.

(6) وكلّ ما ساقه دليلٌ على أن الألف لا تكون أصليةً في ثلاثيٍّ مقصور مُعرَب، بل هي منقلبةٌ عن أصلٍ دوماً.

الثاني: إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَلْ.

وأشار بقوله: «**وأَوْلِهَا ما كان قَبْلُ قد أُلف**» إلى أنه إذا عُمِلَ هذا العَمَلُ المذكور في المقصور ـ أعني قلبَ الألف ياء أو واواً ـ لحقتها علامَةُ التثنية التي سبق ذِكْرُها أولَ الكتابِ، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرًّا ونصباً.



٧٨١ ـ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا   وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا[١]

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «كصحراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ثني» الآتي «ثنيا» ثني: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ثني ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ونحو» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف، و«علباء» مضاف إليه «كساء، وحيا» معطوفان على علباء بعاطف مقدر في الأول، وقد قصر الثاني للضرورة.

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ[(١)]

لما فَرَغَ من الكلام على كيفية تثنية المقصور، شَرَعَ في ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود: إما أن تكون همزته بَدَلاً من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أَصْلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث، فالمشهورُ قَلْبُهَا وَاواً؛ فتقول في: «صَحْرَاء، وَحَمْرَاء»: «صَحْرَاوَانِ، وَحَمْرَاوَانِ».

وإن كانت للإلحاق، كعِلْبَاء، **أو بدلاً من أصل**، نحو: «كِسَاءٍ، وحَيَاءٍ»[(٢)] **جاز فيها وجهان؛ أحدهما**: قلبها واواً، فتقول: «عِلْبَاوَانِ، وكِسَاوَانِ، وحَيَاوَانِ».

والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: «عِلْبَاءَانِ، وكِسَاءَانِ، وحَيَاءَانِ» والقلبُ في المُلْحَقة أَوْلى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أَصْلٍ أَوْلى من قلبها واواً[(3)].

---

(١) «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «نحو» في البيت السابق «أو» عاطفة «همز» معطوف على واو «وغير» مفعول تقدم على عامله وهو قوله: «صحح» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ «شذ» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل، والجملة لا محل لها صلة «على نقل» جار ومجرور متعلق بقوله: قصر، الآتي «قصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

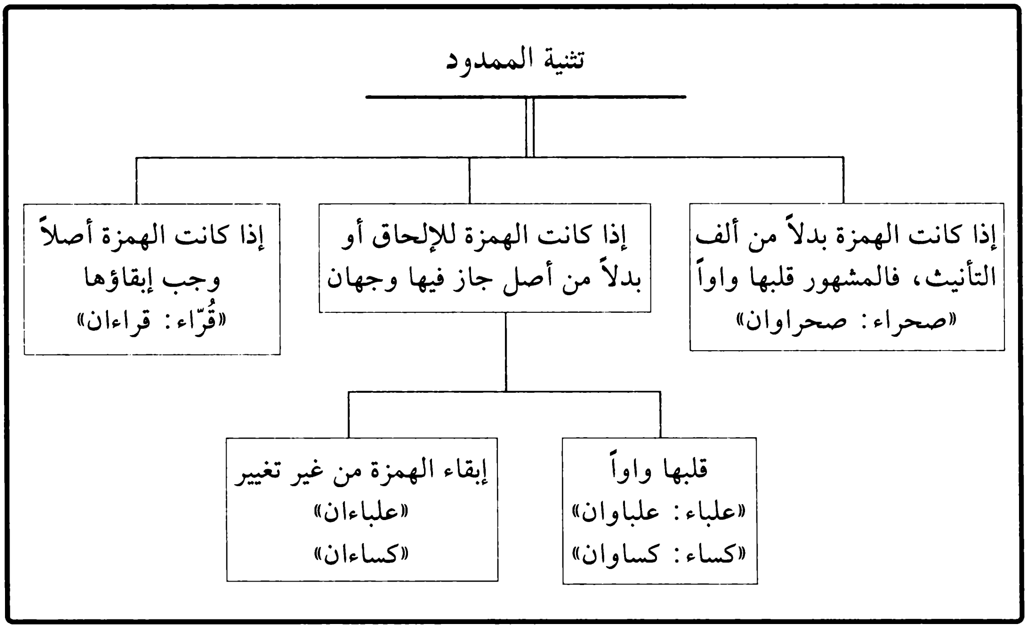
(٢) أصل كساء: كساو؛ بدليل قولك: «كسوت فلانًا كسوة» فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء: حياي، بدليل قولك: «حييت» وقولك: «حيي فلان يحيا» و«حي» فوقعت ياء حياي إثر ألف زائدة فقلبت همزة؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا، أم كانت في وسط الكلمة كما في «صائم، وقائم، وقائل» من القول، وكما في «بائع، وصائر، وقائل» من القيلولة.

(3) أما ترجيح القلب في الملحقة فذلك لتشبيه الهمزة هنا بهمزة «حمراء» ونحوِها؛ لأن كلاً منهما بدلٌ من حرف زائد.

وأما ترجيح الإبقاء في المبدَلة، فلتشبيه الهمزة هنا بالأصلية.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصْلاً وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قُرَّاء، وَوُضَّاء»[١]: «قُرَّاءَان، ووُضّاءَان».

وأشار بقوله: «**وما شَذَّ عَلَى نقلٍ قُصِر**» إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الخَوْزَلَى»[2]: «الخَوْزَلَانِ» والقياسُ «الخَوْزَلَيَانِ»، وقولهم في «حَمْرَاء»: «حَمْرَايَانِ» والقياسُ «حَمْرَاوانِ».



٧٨٣ ـ وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ في جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا[٣]

---

(١) قراء ـ بضم القاف وتشديد الراء ـ وصف من القراءة، تقول: «رجل قراء»، أي: حسن القراءة، و«وضاء» ـ بضم الواو وتشديد الضاد ـ وصف من الوضاءة، وهي حسن الوجه.

(2) الخوزلى: ضربٌ من المشي فيه تثاقُلٌ وتبختُر، ومثله الخَيْزَلُ، والخيزلى.

(٣) «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من المقصور، في جمع» جاران ومجروران متعلقان باحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع، وحد مضاف، و«المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله: تكملا، الآتي «تكملا» تكمل: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من تكمل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

٧٨٤ ـ وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ وَإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ[١]

٧٨٥ ـ فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ[٢]

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الآخِرِ على حَدِّ المثنى ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ لحقته العلامة من غير تغيير؛ فتقول في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء؛ فتقول [في قاض]: قَاضُونَ، رفعاً[3]، وقَاضِينَ، جرًّا ونصباً.

وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمعَ عُومِلَ معامَلَتَه في التثنية؛ فإن كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق، **جاز [فيه] وجهان**: إبقاءُ الهمزة، وإبدالها واواً، فيقال في «كساء» علماً: «كِسَاؤُونَ، وكِسَاوونَ»، وكذلك عِلْبَاء، وإن كَانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في «قُرَّاء»: «قُرَّاؤُونَ».

وأما المقصور، وَهُو الذي ذَكره المصنف، فتُحذف أَلِفُه إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى

---

(١) «والفتح» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «أبق» الآتي «أبق» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مشعراً» حال من الفتح، أو من الضمير المستتر في أبق «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًا بالباء، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء «وإن» شرطية «جمعته» جمع: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول «بتاء» جار ومجرور متعلق بجمعت «وألف» معطوف على تاء.

(٢) «فالألف» الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق، والألف: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «اقلب» الآتي «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قلبها» قلب: مفعول مطلق، وقلب مضاف، وها مضاف إليه «في التثنية» جار ومجرور متعلق بقلب، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله، وهو قوله: «ألزمن» الآتي، وتاء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التا» مضاف إليه «ألزمن» ألزم: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنحيه» مفعول ثان لألزم.

(3) حذفت الياء والكسرةُ قبلَها الدالَّةُ عليها؛ لثِقَل بقاء الكسرة، وللزوم قلب الواو ياءً إذا وقعت بعد كسرة. والذي جرى: «قاضِيُون»، حُذفت الضمة على الياء استثقالاً، ثم حذفت الياء منعاً من التقاء الساكنين، وضُمَّت الضاد مناسبةً للواو.

الفتحة دالَّةً عليها، فتقول في مُصْطَفًى: «مُصْطَفَوْنَ» رفعاً[1]، و«مُصْطَفَيْنَ» جرًّا ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء[2]، وإن جُمِعَ بألف وتاء، قُلبت ألِفُه كما تقلب في التثنية؛ فتقول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَات» وفي «فَتًى، وعَصاً» عَلَمَيْ مؤنث: «فَتَيَات، وعَصَوَات»[3].

وإن كان بعد ألف المقصور تاء، وَجب حينئذٍ حَذْفُهَا؛ فتقول في «فتاة»: «فَتَيَات»، وفي «قَنَاة»: قَنَوَات[4].

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلَاثِيَّ اسْماً أَنِلْ　　　إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ[٥]

٧٨٧ ـ إنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا　　　مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا[٦]

---

(1) مصطفَوون ← مصطفَاون (قلبت الواو ألفاً لحركتها بعد فتحة) ← مصطَفَوْن (حُذِفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة الدالة عليها).

(2) مصطفَوِين ← مصطفَاون (قلبت الواو ألفاً لحركتها بعد فتحة) ← مصطفَيْن (حذِفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة الدالة عليها).

(3) أما «حُبلى» ونحوها فقلبت الألف ياءً لأنها رابعة، وأما المثالان الأخيران وأضرابُهما فرُدّت الألف إلى أصلها من ياءٍ أو واو.

(4) أي: يُعامَلُ الاسم معاملةَ ما لا تاءَ له، ثم يُجمَعُ جمعَ مؤنثٍ سالماً.

(٥) «السالم» مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أنل» الآتي، والسالم مضاف، و«العين» مضاف إليه «الثلاثي» نعت للسالم «اسماً» حال من الثلاثي «أنل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إتباع» مفعول ثان لأنل، وإتباع مضاف، و«عين» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء: مفعول ثان لإتباع، وفاء مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفاء، والجملة من شكل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًّا بالباء، والعائد ضمير محذوف مجرور بباء أخرى، ومتى اختلف متعلق الجارين: الذي جر الموصول، والذي جر العائد، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه.

(٦) «إن» شرطية «ساكن» حال من الضمير المستتر في قوله: «بدا» الآتي، وساكن مضاف، و«العين» مضاف إليه «مؤنثاً» حال ثانية «بدا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السالم العين «مختتماً» حال ثالثة «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمختتم «أو» عاطفة «مجرداً» معطوف على قوله: «مختتماً» السابق.

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التالِيَ غَيْرَ الفَتْحِ أوْ خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا(١)

إذا جُمِعَ الاسمُ الثُّلَاثِيُّ، الصحيحُ العينِ، الساكنُهَا، المؤنَّث، المختوم بالتاء أو المجرَّدُ عنها، بألفٍ وتاء، أُتْبِعَتْ عينهُ فَاءَهُ في الحركة مطلقاً، فتقول: في «دَعْدٍ»: «دَعَدَات»، وفي «جَفْنَةٍ»: «جَفَنَات»، وفي «جُمْل، وبُسْرَة(2)»: جُمُلَات، وبُسُرَات» بضم الفاء والعين، وفي «هِنْدٍ، وكِسْرَة»: «هِنِدَات، وكِسِرَات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكينُ والفتحُ، فتقول: «جُمْلَات، وجُمَلَات، وبُسْرَات، وبُسَرَات، وهِنْدَات، وهِنَدَات، وكِسْرَات، وكِسَرَات»، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباعُ.

واحترز بالثُّلَاثِيِّ من غيره، كجعفر، علم مؤنث، وبالاسم عن الصفة، كضَخْمَة، **وبالصحيح العين من معتلِّها**، كجَوْزَة، **وبالساكن العين من محركها**، كَشَجَرَة؛ فإنه لا إتباع في هذه كلها، بل يجبُ إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: «جَعْفَرَات، وَضَخْمَات، وجَوْزَات، وشَجَرَات»(3)، **واحْتَرَزَ بالمؤنث من المذكر**، كبَدْرٍ؛ فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والتاء.

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ(٤)

---

(١) «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التالي» مفعول به لسكن «غير» بالنصب مفعول للتالي، أو بالجر مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفة «خففه» خفف: فعل أمر معطوف على سكن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالفتح» جار ومجرور متعلق بخفف «فكلًّا» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «رووا» الآتي «قد» حرف تحقيق «رووا» فعل ماض وفاعله.

(2) جُمْل: اسم امرأة. وبُسْرة: واحدةُ «بُسْر»، وهو التمر الذي لم ينضج وقد تغيّر لونه.

(3) وكذلك إذا كانت العين مضعفة في نحو «جنة» وجنات؛ إذ لو حُرِّك لفاتت الفائدة من الإدغام في المخفَّف.

(٤) «ومنعوا» فعل وفاعل «إتباع» مفعول به لمنعوا، وإتباع مضاف، و«نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف، و«ذروة» مضاف إليه «وزبية» معطوف على ذروة «وشذ» فعل ماض «كسر» فاعل شذ، وكسر مضاف، و«جروة» مضاف إليه.

يعني أنه إذا كان المؤنثُ المذكُورُ مكسورَ الفاءِ، وكانت لامه واواً؛ فإنه يمتنع فيه إتباعُ العينِ للفاء، فلا يقال في «ذِرْوَة»: ذِرِوَاتَ ـ بكسر الفاء والعين ـ استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتحُ العين أو تسكينُهَا، فتقول: ذِرَوَات، أو ذِرْوَات، وشذّ قولُهم: «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو: «زُبْيَة»[1] فلا تقول: «زُبُيَات» بضم الفاء والعين، استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتحُ أو التسكينُ؛ فتقول: «زُبَيَات أو زُبْيَات».

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى[٢]

يعني أنه إذا جاء جمعُ هذا المؤنث على خلاف ما ذكر، عُدَّ نادراً، أو ضرورةً، أو لُغَةً لقومٍ[3].

فالأول كقولهم في «جِرْوَة»: «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

والثاني: كقوله: [الطويل]

ش٣٥٤ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[٤]

---

(1) الزُّبية: الحفرة يُصادُ فيها السَّبُع.

(٢) «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفة «ذو» معطوف على نادر، وذو مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «انتمى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة معطوفة على الخبر فهي في محل رفع.

(3) فلا يُقاسُ عليه.

(٤) هذا البيت لعروة بن حزام، أحد بني عذرة، من قصيدة له ممتعة يقولها في عفراء ابنة عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل «أماليه»، ومطلعها قوله:

خَلِيلَيَّ مِنْ عُلْيَا هِلَالِ بنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءَ عُوجَا اليَومَ وانتَظِرَانِي

اللغة: «زفرات» جمع زفرة، وهي: إدخال النفس في الصدر، والشهيق إخراجه، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها وقدرت عليها «يدان» قوة وقدرة. =

فسكَّن عين «زَفْرَات» ضرورة، والقياسُ فتحُهَا إتباعاً.

والثالث: كقول هُذَيل في جَوْزَة وبَيْضة ونحوهما: «جَوَزات وبَيَضات» بفتح الفاء والعين[(١)]، والمشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غَيْرَ صحيحةٍ.

= الإعراب: «**وحملت**» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**زفرات**» مفعول ثان لحمل، وزفرات مضاف، و«**الضحى**» مضاف إليه «**فأطقتها**» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «**وما**» الواو عاطفة، ما: نافية «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**بزفرات**» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف، و«**العشي**» مضاف إليه «**يدان**» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: **قوله**: «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن، وقياسها الفتح إتباعًا لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

قال ابن سيده: «هذا شاذٌّ لا يُعقد عليه باب؛ لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه» اهـ.

جَمْعُ التَّكْسِير

٧٩١ ـ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ   ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ[١]

جمع التكسير هو: ما دَلَّ على أَكْثَرَ من اثنين **بتغييرٍ ظاهِرٍ، كرجُلٍ ورجَال، أو مُقَدَّر، كَفُلْكٍ**، للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمةِ قُفْل، والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد[2]، **وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة**، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية[٣]، ويُستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة: «أفْعِلَةٌ» كأسْلِحَة، و«أَفْعُلٌ» كأفْلُسٍ، و«فِعْلَةٌ» كَفِتْيَةٍ، وَ«أَفْعَالٌ» كأفْرَاسٍ.

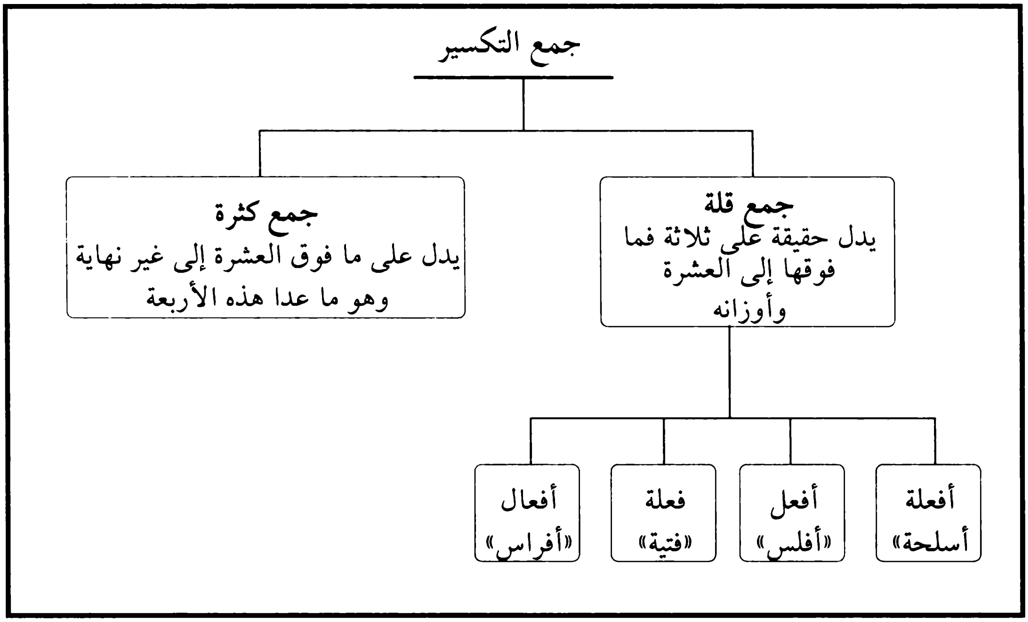
وما عدا هذه الأَرْبَعَةَ من جموع التكسير فجموعُ كثرة.

---

(١) «أفعلة» مبتدأ «أفعل، ثم فعلة، ثمة أفعال» معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وجموع مضاف، و«قلة» مضاف إليه.

(2) يقع التغيير في صُوَرٍ يجمعها: تغيير الشكل (حركة الحرف)، والزيادة، والنقص.
وتفصيلها: أن المثال الأول «رَجُل ورِجَال» فيه زيادةُ ألف، وتغيير حركات المفرد «رَجُل».
وأما المثال الأخير «أُسْد» فمفردُهُ «أَسَد» فالتغيير فيه في الحركات فحسب.
وقد يكون التغيير في زيادة أحرف مثل «قِنْو وقِنْوان».
وقد يكون في نقصِ أحرف مثل: «غُرْفَة وغُرَف»، وفيه تغيير حركات أيضاً، وقد يكون دون تغيير مثل «تُخَمَة وتُخَم». وأما التغيير المقدّر فهو اعتبار أن «فُلك» المفرد ـ وهو مثال الشارح ـ ضَمَّتُهُ موازاةٌ لنَحْوِ «قُفْل».
وأما إن كان «فُلْك» جمعاً، فضمّتُهُ موازاةٌ لنَحْو «أُسْد».

(٣) **هذا أحد قولين**، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية، ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعدًا، أما جمع الكثرة، فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة، ودلالته هذه حقيقة لا مجاز.



٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي[١]

قد يُسْتَغْنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كرِجْل وَأَرْجُل، وَعُنُق وَأَعْنَاق، وَفُؤَاد وأَفْئِدَة.

وقد يُستَغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كَرَجُل وَرِجَال، وَقَلْبٍ وَقُلُوب[2].

---

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «بكثرة» جار ومجرور متعلق بقوله: يفي، الآتي «وضعاً» تمييز، أو حال بتقدير مشتق، أو منصوب على نزع الخافض «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذي، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يفي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالصفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالصفي.

(2) فاستعمال هذه الجُموع وأضرابها، كلٌّ في موضعِ الآخر: الكثرة موضعَ القلة، والقلة موضعَ الكثرة؛ من باب الاستعمال نيابةً؛ لأن العرب لم تَضَعْ جموعَ قلةٍ أو جموع كثرة في تلك المواضِعِ فاستُغني بالمنوب عن المنوب عنه.

٧٩٣ ـ لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ   وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أيضاً يُجْعَلُ[(١)]

٧٩٤ ـ إنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي   مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأحْرُفِ[(٢)]

أَفْعُل: جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثي] على فَعْلٍ صحيح العينِ، نحو: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وظَبْيٍ وأظْبٍ، وأصْلُه: أَظْبُيٌ، فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، فصار: أَظْبِيٌ، فعومل معامَلَةَ قاضٍ[(٣)].

وخرج بالاسمِ الصفةُ؛ فلا يجوز [نحو]: ضَخْم وَأَضْخُم، وجاء عَبْد وأعْبُد، لاستعمال هذه الصفةِ استعمالَ الأسماء، وخرج بصحيح العين المعتلُّ العين، نحو: ثَوْبٍ وَعَيْنٍ، وشذَّ عَيْنٌ وأعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأثْوُبٌ[(٤)].

---

(١) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسماً» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: اسماً، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: اسماً «عيناً» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجعل» الآتي مقدم عليه، وأصله مفعوله الثاني «اسماً» حال من الرباعي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول.

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان، أو بما تعلق به خبرها، أو بما في الكاف ـ في قوله: كالعناق ـ من معنى التشبيه، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان، وقوله: «وتأنيث، وعد الأحرف» معطوفان على «مد».

(٣) ومثل ظبي وأظب قولهم: ثدي وأثد، وكذلك ما لامه واو، نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه، وأصل أدل: أدلو، قُلبت ضمة اللام كسرة، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم يعامل معاملة قاض.

(٤) قد ورد جمع ثوب على أثواب، وهو قياس نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة، كما في قول امرئ القيس:

وإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ   فَسُلِّي ثِيَابِي مِن ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب، وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن:

لِكُلِّ دَهرٍ قَدْ لَبِسْتُ أثْوُبَا   حَتَّى اكْتَسَى الرَّأسُ قِنَاعًا أشْيَبَا

أَمْلَحَ لَا لَذًّا وَلَا مُحَبَّبَا

=

وأفْعُل أيضاً جمعٌ لكلِّ اسمٍ مؤنثٍ[1] رباعيٍّ قبل آخره مَدَّةٌ، كَعَنَاق وأعْنُق[2]، ويَمِينٍ وأيْمُنٍ.

وشذ من المذكر: شِهَابٌ وأشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأغْرُبٌ.

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ مَا أفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ … مِنَ الثُّلَاثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ[٣]

٧٩٦ ـ وَغَالِباً أغْنَاهُمُ فِعْلَانُ … فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ[٤]

قد سبق أن أفْعُل جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثي على فَعْلٍ صحيح العين؛ وذكر هنا أنَّ ما لا يَطَّرِد فيه من الثلاثي أفْعُلُ يُجْمَعُ على أفْعَالٍ، وذلك كَثْوب وأثْوَاب، [وجَمَل وأجْمَالٍ]، وعَضُد وأعْضَادٍ، وحِمْل وأحْمَال، وعِنَبٍ وأعْنَاب، وإبِل وآبال، وقُفْل وأقفَال.

= وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب ـ وهو المسن من الإبل ـ وأنيب، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو، وبهذا رُوي قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوتَ مِنهُمْ وأُطْفِئَتْ … مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالعِشَاءِ وأَنْؤُرُ

(1) مؤنث بغير علامة تأنيث؛ فإن كان التأنيث بعلامة التأنيث فلا يُجمَع على «أفعُل» فلا يجمعُ كذلك نحو «حمامة».

(2) العَناق: الأنثى من ولد الماعز.

(٣) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: مطرد، الآتي «مطرد» خبر المبتدأ، الذي هو أفعل، والجملة من هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: مطرد «اسماً» حال من الثلاثي «بأفعال» جار ومجرور متعلق بقوله: يرد، الآتي «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وهو غير.

(٤) «وغالباً» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى: فعل ماض، وهم: مفعول به لأغنى «فعلان» فاعل أغنى «في فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولهم، وقول مضاف، والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضاً، أي: هذه صردان، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب مقول القول.

وأما جمع فَعْلٍ الصحيحِ العين على أفْعَال فشاذ: كَفَرْخٍ وأفْرَاخٍ[١].

وأما فُعَلٌ، فجاء بعضُه على أفعال: كرُطَب وأرْطَاب، والغالبُ مجيئُه على فِعْلَان، كصُرَد وصِرْدَان[2]، ونُغَر ونِغْرَان[٣].

٧٩٧ ـ فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ... ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ[٤]

٧٩٨ ـ وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ اوْ فِعَالِ ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إعْلَالِ[٥]

«أفْعِلَة» جمعٌ لكل اسم مذكَّر رباعيٍّ ثالثُه مدةٌ، نحو: قَذَالٍ وأقْذِلة، ورَغِيف وأرْغِفَة، وعَمُود وأعْمدَة.

والْتَزِم **«أفْعِلَة»** في جمع المضاعف أو المعتلِّ اللام من «فَعَالٍ» أو «فِعَالٍ»: كبَتَات وأبِتَّة، وزِمَام وأزِمَّة؛ وقَبَاء وأقْبِيَة، وفِنَاء وأفْنِية[6].

---

(١) ومن ذلك قول الحطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:

مَاذَا تَقُولُ لأفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ ... زُغْبِ الحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ ولَا شَجَرُ

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعرِ مُظْلِمَةٍ ... فَاغْفِرْ عَلَيكَ سَلامُ اللهِ يَا عُمَرُ

ومثل فرخ وأفراخ: زند وأزناد، ونهر وأنهار، وشعر وأشعار، وشخص وأشخاص.

(2) الصُّرَد: طائرٌ ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٣) النغر ـ بضم النون وفتح الغين ـ البلبل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

(٤) «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي في آخر البيت «مذكر رباعي» صفتان لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم، أو حال منه، ومد مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «أفعلة» مبتدأ «عنهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعلة، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «أفعلة».

(٥) «والزمه» لزم: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والضمير البارز الذي يعود إلى أفعلة في البيت السابق مفعول به «في فعال» جار ومجرور متعلق بالزم «أو فعال» معطوف عليه «مصاحبي» حال من المتعاطفين، ومصاحبي مضاف، و«تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف.

(6) القَذَال: معقد العِذار من الفرس خلف الناصية، ومجتمع مؤخّر الرأس عموماً.

والبَتَات: متاعُ البيت وجَهازُه، والزاد، وجُمِعَ على «أفعلة»: «أبْتِتَة» فحركت الباء بحركة التاء الأولى لاجتماع تاءين، وأُدغمتا.

والقَبَاء: من الثياب.

٧٩٩ ـ فُعْلٌ لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى(١)

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ» وهو مُطَّرد في [كلِّ] وَصْف يكون المذكَّر منه على «أفعَلَ»، والمؤنث [منه على] «فَعْلَاء»، نحو: أَحْمَرَ وحُمْرٍ، وحَمْراءَ وحُمْرٍ(2).

ومن أمثلة جمع القلة: «فِعْلَة»، ولم يَطَّرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حُفظ منه: فَتًى وفِتْيَة، وشَيْخٌ وشِيخَةٌ، وغُلَامٌ وغِلْمَةٌ، وصَبِيٌّ وصِبْيَةٌ.

٨٠٠ ـ وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالاً فَقَدْ(٣)

٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأعَمِّ ذُو الألِفْ وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ(٤)

---

(١) «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونحو مضاف، و«أحمر» مضاف إليه «وحمرا» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «يدرى» الآتي «بنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: يدرى، الآتي «يدرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ، وهو مفعوله الأول، والجملة من يدرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) فإن كان عينُه ياءً وَجَبَ كسرُ فائه؛ لئلا تُقلَب عينُه واواً بسبب كونها ياءً ساكنة بعد ضمّ، مثال ذلك «بِيْضٌ». ويجوز ضمّ عينه في الشعر بثلاثة شروط: صحة العين (عدم اعتلالها)، صحة اللام، عدم التضعيف. يُنظر: «شرح الأشموني» ٤/ ١٨٠.

(٣) «وفعل» مبتدأ «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعي» نعت لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم، أو نعت ثان له «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد، وقبل مضاف، و«لام» مضاف إليه «إعلالاً» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: فقد، الآتي «فقد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام، والجملة في محل جر صفة للام.

(٤) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يضاعف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لم» «في الأعم» جار ومجرور متعلق بقوله: يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف، وذو مضاف، و«الألف» مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «جمعاً» حال من الضمير المستتر في «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله: جمعاً، أو بقوله: عرف «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ[(١)]

من أمثلة جمع الكثرة: «**فُعُلٌ**» وهو مُطَّرد في كلِّ اسم[(٢)] رُبَاعِيٍّ قد زِيدَ قبل آخره مَدَّةٌ؛ بشرط كونه صحيحَ الآخر، وَغيرَ مُضَاعَف إن كانت المدة ألفاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين المذكَّر والمؤنث، نحو: قَذَال وقُذُل، وحِمَار وحُمُر، وكُرَاع وكُرُع، وذِرَاع وذُرُع، وقَضِيب وقُضُب، وعَمُود وعُمُد.

وأما المضاعف: فإن كانت مدتُه ألفاً، فجمعُه على فُعُلٍ غيرُ مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَان وعُنُنٍ، وحِجَاج وحُجُج[(3)]؛ فإن كانت مدتُه غيرَ ألفٍ، فجمعهُ على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِير وسُرُرٍ، وذَلُول وذُلُلٍ.

ومن أمثلة جمع الكثرة: «**فُعَلٌ**»، وهو جمع لاسم على «**فُعْلَة**» أو على «**فُعْلَى**» أنثى الأفْعَلِ، فالأول: كقُرْبَة وقُرَب، وغُرْفَة وغُرَف؛ والثاني: ككُبْرَى وكُبَر، وصُغْرَى وصُغَر.

ومن أمثلة جمع الكثرة: «**فِعَلٌ**»، وهو جمع لاسم على «**فِعْلَة**»، نحو: كِسْرَة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرًى، وقد يجيء جمعُ «فِعْلَة» على «فُعَل»، نحو: لِحْية ولُحًى، وحِلْية وحُلًى.

---

(١) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق، ونحو مضاف، و«كبرى» مضاف إليه «ولفعلة» الواو للاستئناف، لفعلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع: فاعل يجيء، وجمع مضاف، والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعه» أو بقوله: «يجيء».

(٢) **أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة**، فإن كانت المدة واوًا ـ بأن تكون الصفة على فعول بفتح الفاء ـ كثر جمعها على فُعُل، نحو: صبور وغفور وفخور، تقول في جمعهن: صبر، وغفر، وفخر، وإن كانت المدة ألفًا أو ياء، فإن جمع الصفة على فُعُل حينئذ شاذ، نحو: نذير ونذر وصناع وصنع.

وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع؛ فإن كانت عينه واوًا، نحو: سوار وسواك، وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سور، وسوك، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء، نحو: سيال ـ بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر ـ جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها، وحينئذ تُقلب ضمة الفاء كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واوًا فيلتبس بالواوي العين.

(3) الحجاج ـ بالكسر والفتح ـ: العظم النابت عليه شعرُ الحاجب.

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ(١)

ومن أمثلة جمع الكثرة: «فُعَلَة»، وهو مُطَّرد في [كل] وَصْفٍ على فاعلٍ معتلِّ اللّام لمذكَّر عاقل، كَرَام ورُمَاة، وقَاضٍ وقُضَاة(2).

ومنها: «فَعَلَة»، وهو مُطَّردٌ في وصفٍ على فاعِلٍ صحيح اللام لمذكَّر عاقل، نحو: كَامِل وكَمَلة، وسَاحِر وسَحَرة، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو رَام وكَامِلٌ.

٨٠٤ - فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ(٣)

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعْلَى»، وهو جمع لوصف على فَعِيلٍ بمعنى مفعول دالٍّ عَلَى هلاك أو توجُّعٍ: كَقَتِيل وقَتْلى، وَجَرِيح وَجَرْحى، وأَسِيرٍ وَأَسْرَى، ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فَعِيل بمعنى فاعل: كمريض ومَرْضَى، ومن فَعِلٍ: كَزَمِنٍ وَزَمْنَى، ومن فاعل: كهالك وَهَلْكَى، ومن فَيْعِلٍ: كميِّت وَمَوْتَى [وأفْعَل نحو: أَحْمَق وحَمْقَى](٤).

٨٠٥ - لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ وَالوَضْعُ فِي فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ(٥)

---

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق باطراد الآتي، أو بفعل يدل عليه اطراد، ونحو مضاف، و«رام» مضاف إليه «ذو» خبر مقدم، وذو مضاف، و«اطراد» مضاف إليه «فعله» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفة أو للاستئناف، وشاع: فعل ماض «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«كامل» مضاف إليه «وكملة» معطوف على «كامل».

(2) «قُضَيَة» ونحوها قُلبت فيها الياء ألفاً بسبب كونها مفتوحةً بعد فتحة.

(٣) «فعلى» مبتدأ «لوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقتيل «وزمن، وهالك» معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ.

(٤) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى مفعول في الجمع على فَعْلَى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس وهو فعلان، نحو: سكران وسكرى، وقرأ حمزة: ﴿وتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وما هم بسَكْرَى﴾.

(٥) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسماً» حال من فعل «صح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: اسماً، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: اسماً «لاماً» تمييز «فعلة» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلله» الآتي «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الوضع، والهاء مفعول به، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

من أمثلة جمع الكثرة: «**فِعَلَة**»، وهو جمع لفُعْل اسماً صحيحَ اللامِ، نحو: قُرْط وقِرَطَة، ودُرْج ودِرَجَة، وكُوزٍ وكِوَزَة، ويحفظ في اسم عَلى فِعْلٍ، نحو: قِرْد وقِرَدة، أو عَلَى فَعْل، نحو: غَرْد وغِرَدَة[١].

٨٠٦ ـ وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نحوُ عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ[٢]

٨٠٧ ـ ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِرَا وذَانِ فِي المُعَلِّ لاماً نَدَرَا[٣]

من أمثلة جمع الكثرة: «**فُعَّل**»، وهو مَقِيس في وصْفٍ صحيح اللام عَلَى فاعل أو فاعلة، نحو: ضارب وضُرَّب، وصائم وصُوَّم، وضاربة وضُرَّب، وصائمة وصُوَّم.

ومنها: «**فُعَّال**»، وهو مَقِيس في وصفٍ صحيح اللامِ عَلَى فاعل لمذكَّر، نحو: صائم وصُوَّام، وقَائم وقُوَّام.

ونَدَرَ «**فُعَّل**» وَ«**فُعَّال**» في المعتلِّ اللام المذكَّرِ، نحو: غَازٍ وَغُزَّى، وَسَارٍ وَسُرَّى، وعافٍ وَعُفَّى، وقالوا: غُزَّاء، في جمع غَازٍ، وَسُرَّاء، في جمع سَارٍ، وندر أيضاً [في جمع] فاعلة، كقول الشاعر: [البسيط]

ش٣٥٥ ـ أَبْصَارُهُنَّ إلَى الشُّبَّانِ مائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ[٤]

[يعني جمع صادَّة].

---

(١) الغَرْد ـ بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضًا بفتح الغين والراء جميعًا ـ ضرب من الكمأة، وجمعه غِرَدة بوزن قردة، وغراد كجبال.

(٢) «وفعل» مبتدأ «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفين» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«عاذل» مضاف إليه «وعاذلة» معطوف على عاذل.

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة «ذكرا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بفي «وذان» اسم إشارة مبتدأ «في المعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «ندرا» الآتي «لاماً» تمييز «ندرا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) البيت للقطامي، واسمه عُمَيْر بن شُيَيْم بن عمرو التغلبي، وقبل البيت المستشهد به قوله:

مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدَّعنَ الحَيَاةَ كمَا ودَّعْنَنِي وجَعَلْنَ الشَّيْبَ مِيعَادِي =

٨٠٨ ـ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا[١]

من أمثلة جمع الكثرة: «**فِعَال**»، وهو مُطّرد في «فَعْل» وَ«فَعْلة» اسمين، نحو: «كَعْب وَكِعَاب، وَثَوْب وَثِيَاب، وَقَصْعة وَقِصَاعِ» أو وصفين، نحو: «صَعْب وَصِعَاب»، وَصَعْبة وَصِعَاب، وَقَلَّ فيما عينُه ياءٌ، نحو: ضَيْف وَضِيَاف، وَضَيْعة وَضِيَاع.

٨٠٩ ـ وَفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ[٢]

= اللغة: «الكواعب» جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد «ودعن الحياة» دعاء عليهن بالموت، لأنهن قطعنه وبتتن حبل وصاله «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصبابة، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضًّا.

الإعراب: «**أبصارهن**» أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف، وضمير النسوة مضاف إليه «**إلى الشبان**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مائلة» الآتي «**مائلة**» خبر المبتدأ «**وقد**» حرف تحقيق «**أراهن**» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والضمير البارز مفعول أول «**عني**» جار ومجرور متعلق بقوله: «صداد» الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين، أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه، والثاني: أن المضاف يشبه حرف النفي، فكأنه ليس في الكلام إضافة «**غير**» مفعول ثان لأرى، وغير مضاف، و«**صداد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «صداد» الذي هو جمع صادة، حيث استعمل فعالاً ـ بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة ـ في جمع فاعلة.

(١) «فعل» مبتدأ أول «وفعلة» معطوف عليه «فعال» مبتدأ ثان «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «**قل**» السابق «عينه» عين: مبتدأ، وعين مضاف، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه «اليا» قصر للضرورة: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًا بفي «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

(٢) «وفعل» مبتدأ أول «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «في لامه» في لام: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه، ولام مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن تأخر عن خبره.

٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ(١)

أي: اطَّرد أيضاً «**فِعَال**» في «**فَعَل**» وَ«**فَعَلة**»، ما لم يكن لامهما معتلًّا أو مضاعفاً، نحو: «جَبَل وَجِبَال، وَجَمَل وَجِمَال، وَرَقَبَةٍ ورِقَاب، وَثَمَرَة وثِمَار».

واطرد أيضاً «فِعَالٌ» في فِعْل وَفُعْل، نحو: «ذِئْب وَذِئَاب، وَرُمْح وَرِمَاح».

واحترز من المعتل اللام: كفَتًى، ومن المضعف: كطَلَلٍ.

٨١١ ـ وفي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أيضاً اطَّرَدْ(٢)

واطرد أيضاً «**فِعَالٌ**» في كل صفة على «**فَعِيل**» بمعنى فاعل: مقترنة بالتاء أو مُجَرَّدة عنها، كَـ«كرِيم وَكِرَام، وكريمة وكِرَام، وَمَرِيضٍ ومِرَاض، وَمَرِيضة ومِرَاض».

٨١٢ ـ وشَاعَ في وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْهِ أو عَلَى فُعْلَانَا(٣)

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي(٤)

---

(١) «أو» عاطفة «يك» فعل مضارع ناقص، معطوف على «يكن» في البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفاً» خبر يك، «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» معطوف على ذو التاء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف، ومع مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وفي فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «ورد» الآتي «وصف» حال من فعيل، ووصف مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي «في أنثاه» مثله «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال.

(٣) «وشاع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «في وصف» جار ومجرور متعلق بقوله: «شاع» السابق «على فعلانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو أنثييه» معطوف على قوله: «فعلانا» السابق «أو» عاطفة «على فعلانا» معطوف على قوله: «على فعلانا» السابق.

(٤) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه «فعلانة» مبتدأ مؤخر «والزمه» الزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «الزمه» السابق، ونحو مضاف، و«طويل» مضاف إليه «وطويلة» معطوف على طويل «تفي» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وهو قوله: «الزمه» والياء للإشباع.

أي: واطَّرد أيضاً مجيءُ «**فِعَال**» جمعاً لوصف عَلَى «فَعْلَان» أو عَلَى «فَعْلَانَةٍ» أو عَلَى «فَعْلَى»، نحو: «عَطْشَان وَعِطَاش، وَعَطْشَى وَعِطَاش، وَنَدْمانة وَنِدَام».

وكذلك اطَّرد «**فِعَال**» في وصف عَلَى «فُعْلَانٍ»، أو عَلَى «فُعْلَانَةٍ»، نحو: «خُمْصَان وَخِمَاص، وَخُمْصَانة وَخِمَاص».

والتزم «**فِعَال**» في كل وصف عَلَى «**فَعِيل**» أو «**فَعِيلة**»، مُعْتَلِّ العين، نحو: «طويل وَطِوَال، وَطَوِيلة وَطِوَال».

٨١٤ ـ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطَّرِدْ(١)

٨١٥ ـ في فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَا وَفَعَلْ ... لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ(٢)

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا(٣)

ومن أمثلة جمع الكثرة: «**فُعُول**» وهو مُطَّرِد في اسمٍ ثلاثي عَلَى «**فَعِل**»، نحو: «كبد وَكُبود، وَوَعِلٍ ووُعُول» وهو ملتزم فيه غالباً.

---

(١) «وبفعول» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعول: جار ومجرور متعلق بقوله: «يخص» الآتي «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «فعل» «غالباً» حال من الضمير المستتر في يخص «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعول في أول البيت.

(٢) «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «يطرد» في البيت السابق «اسماً» حال من فعل «مطلق» حال ثانية، ومطلق مضاف، و«الفا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفة أو للاستئناف، للفعال: جار ومجرور متعلق بقوله: حصل، الآتي «فعلان» مبتدأ «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة من الفعل الماضي وهو «حصل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «شاع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان «في حوت» جار ومجرور متعلق بقوله: شاع «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضاً «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعلان «في غيرهما» في غير: جار ومجرور متعلق بقوله: قل، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه.

واطَّرَدَ «**فُعُول**» أيضاً في اسم عَلَى «فَعْلٍ» بفتح الفاء، نحو: «كَعْبٍ وَكُعُوب، وَفَلْس وَفُلوس»، أو عَلَى «فِعْل» بكسر الفاء، نحو: «حِمْل وَحُمُول، وَضِرْس وَضُرُوس»، أو عَلَى «فُعْل» بضم الفاء، نحو: «جُنْد وَجُنُود، وَبُرْد وَبُرُود»(1).

ويحفظ «**فُعُول**» في «فَعَلٍ»، نحو: «أَسَدٍ وَأُسُود» ويفهم كونه غيرَ مطَّرد من قوله: «وَفَعَل له» ولم يقيِّده باطراد.

وأشار بقوله: «**وللفُعَال فِعْلَان حَصَلْ**» إلى أن من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلانًا»؛ وهو مُطَّرد في اسمٍ عَلَى «**فُعَال**»، نحو: «غُلَام وَغِلْمَان، وَغُرَاب وَغِرْبَان».

وقد سبق أنه مطرد في فُعَل: كَصُرَد وصِرْدَان.

واطَّرد «**فِعْلَان**» أيضاً في جمع ما عينُه واو: من «فُعْل»، أو «فَعَل» نحو: «عُودٍ وعِيدان، وَحُوت وحِيتَانٍ(٢)، وقاع وقيعان، وتاج وتيجان(٣)»(4).

وقَلَّ «**فِعْلَانٌ**» في غير ما ذكر، نحو: «أخٍ وإخْوَان، وَغَزَالٍ وغِزْلَان».

٨١٧ ــ وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلْ(٥)

من أبنية جمع الكثرة: «**فُعْلَانٌ**»، وهو مَقِيس في اسم صحيح العين عَلَى «فَعْلٍ»، نحو:

---

(1) إلا أن يكون «فَعْلٌ» أو «فُعْل»، أو «فِعْل» معتلّ العين بالواو فلا يُجمَعُ على «فُعُول».
وإلا أن يكون «فُعْل» معتلّ اللام بالياء، وقد شذَّ «نُؤْيٌ ونُؤِيّ».
وإلا أن يكون «فُعْل» مضعّفاً، وقد شذَّ «حُصّ وحُصوص».
ينظر «أوضح المسالك» ٤/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) وكذلك: نون ونينان، وكوز وكيزان، والنون: حوت.

(٣) وكذلك: دار وديران، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً.

(4) أصْلُ «تاج» ونحوِها: «تَوَجَ» انقلبت الواو المفتوحة المفتوحُ ما قبلَها ألفاً.

(٥) «وفعلاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «شمل» الآتي آخر البيت «اسماً» حال من قوله: فعلاً «وفعيلاً، وفعل» معطوفان على قوله: «فعلاً» السابق، ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة «غير» حال من «فعل» وغير مضاف، و«معل» مضاف إليه، و«معل» مضاف، و«العين» مضاف إليه «فعلان» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة من شمل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وزن فعلان شمل فعلاً اسماً وفعيلاً وفعل بشرط كون الأخير غير معتل العين.

«ظَهْرٍ وظُهْران، وبَطْنٍ وبُطْنَان»، أو عَلَى «فعيل»، نحو: «قَضِيب وقُضْبَان، ورَغِيف ورُغْفَان»، أو عَلَى «فَعَلٍ»، نحو: «ذَكَر وذُكْرَانٍ، وحَمَل وَحُمْلَان».

٨١٨ ـ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُما قَدْ جُعِلَا[١]

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ أفْعِلَاءُ في المُعَلّ ... لاماً ومُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ[٢]

من أمثلة جمع الكثرة: «**فُعَلَاءُ**»، وهو مَقِيس في «**فَعِيلٍ**» بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل، نحو: «ظَرِيف وظُرَفَاء، وكَرِيم وكُرَماء، وَبَخِيل وبُخَلَاء».

وأشار بقوله: «**كذا لما ضاهاهما**» إلى أن ما شابه «**فَعِيلاً**» في كونه دالًّا على معنى هو كالغريزة يُجْمَع على «فُعَلَاء»، نحو: «عاقل وعُقَلَاء، وصالح وصُلَحَاء، وشاعر وشُعَرَاء»[3].

وينوب عن «**فُعَلَاء**» في المضاعف والمعتلّ: «**أَفْعِلَاء**»، نحو: «شَدِيد وأَشِدَّاء، ووليّ وأَوْلِيَاء».

وقد يجيء «أَفْعِلَاءُ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو: «نَصِيب وَأَنْصِبَاء، وهَيِّن وأَهْوِنَاء».

٨٢٠ ـ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلٍ ... وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ[٤]

---

(١) «ولكريم» الواو عاطفة أو للاستئناف، لكريم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وبخيل» معطوف على كريم «فعلا» قصر للضرورة: مبتدأ مؤخر «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعلا» الآتي على أنه مفعوله الثاني «لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا، وهو مفعوله الأول، وقد مضى مفعوله الثاني، والألف للإطلاق.

(٢) «وناب» فعل ماض «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «أفعلاء» فاعل ناب «في المعل» جار ومجرور متعلق بناب «لاماً» تمييز «ومضعف» معطوف على المعل لاماً «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من «قل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) و«لَئِيم ولُؤَماء»، و«شُجاع وشُجعاء» فالمشابهةُ قد تكون لفظية (في الوزن)، وقد تكون معنوية فحسبُ.

(٤) «فواعل» مبتدأ «لفوعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعل، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف، و«كاهل» مضاف إليه.

٨٢١ ـ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ فِي الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ[١]

من أمثلة جمع الكثرة: «**فَوَاعِلُ**»، وهو لاسم عَلَى «**فَوْعَل**»، نحو: «جَوْهَرٍ وجَوَاهر»، أو عَلَى «**فَاعَل**»، نحو: «طَابَعٍ وطَوَابعَ»، أو عَلَى «**فَاعِلَاء**» نحو: «قَاصِعَاء وقَوَاصِع»[2] أو على «فاعلٍ»، نحو: «كاهِل، وكَوَاهِل».

و«**فَوَاعل**» أيضاً جمع لوصف على «فَاعلٍ» إن كان لمؤنث عاقل، نحو: «حائِضٍ وحَوَائض»[3]، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو: «صَاهِل وصَوَاهل».

فإن كان الوصف الذي على «**فَاعِلٍ**» لمذكر عاقل، لم يجمع على «فَوَاعل»، وشذ «فارس وفوارس، وسابق وسوابق».

و«**فواعل**» أيضاً جمع لـ«**فاعلة**» نحو: «صاحبة وصَوَاحب، وفاطمة وفَوَاطم».

٨٢٢ ـ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ[٤]

من أمثلة جمع الكثرة: «**فَعَائِلُ**»، وهو لكل اسم رباعي بمدَّة قبل آخره مؤنثاً بالتاء، نحو: «سَحَابة وسحائب، ورِسَالة ورسَائل، وكُناسة وكنائس، وصَحِيفة وصَحَائف، وحَلُوبة وحَلَائب»، أو مجرداً منها، نحو: «شَمَال وشَمَائِل»[5]، وَعُقَاب وعقائب، وعَجُوز وعَجَائز».

---

(١) «وحائض، وصاهل، وفاعله» معطوفات على «كاهل» في البيت السابق «وشذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل «في الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله: «شذ» «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «ماثله» ماثل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًّا بإضافة مع إليها، والضمير البارز مفعول به، والجملة من ماثل وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

(2) القاصعاء: جُحْرُ اليَرْبوع.

(3) سواءٌ أكانت صفةً، أم عَلَماً، أو اسماً غيرَ علم تقول: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم، وناصية ونواصي.

(٤) «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اجمعن» الآتي «اجمعن» اجمع: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالة» مفعول به لاجمعن «وشبهه» معطوف على فعالة «ذا» حال من المفعول به، وذا مضاف، و«تاء» مضاف إليه «أو» عاطفة «مزالة» مزال: معطوف على «ذا تاء» ومزال مضاف، والهاء الذي يعود على تاء مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له.

(5) الشمال ـ بفتح الشين ـ: الريح تهب من جهة الشِّمال الذي هو عكس الجنوب، لا عكس اليمين.

٨٢٣ ـ وَبِالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ وَالقَيْسَ اتْبَعَا[١]

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِي»، و«فَعَالَى»، ويشتركان فيما كان على «فَعْلَاءَ» اسماً: كـ«صَحْراء وصَحَارِي وصَحَارَى»، أو صفة: كـ«عَذْرَاء وعذَارِي وعَذَارَى»[2].

٨٢٤ ـ وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ[٣]

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعاليُّ» وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخِرُهُ ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب، نحو: «كُرْسِيٌّ وكَراسِيَّ، وَبَرْدِيٌّ وبَرادِيَّ»[4]، ولا يقال: «بَصْرِيٌّ وَبَصَارِيُّ».

٨٢٥ ـ وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا في جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى[٥]

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ومِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ[٦]

---

(١) «وبالفعالي» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعا» الآتي «والفعالى» معطوف على الفعالي «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء» معطوف على صحراء «والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبعا» اتبع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف.

(2) بشرط أن لا يكون للصفة على «فعلاء» مذكَّرٌ على «أفعَل»؛ فإن كان جُمعت على «فُعْل» كما سلف.

(٣) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالي» مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثاني، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«نسب» مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نسب، والجملة من جدد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنسب «كالكرسي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالكرسي «تتبع» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وهو قوله: اجعل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.

(4) البَرْدي: نباتٌ يشبه القصب يكتبون على قشره.

(٥) «وبفعالل» الواو عاطفة، أو للاستئناف، بفعالل: جار ومجرور متعلق بقوله: «انطقا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، شبه: معطوف على فعالل، وشبه مضاف، والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: انطقا، وجمع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله: ارتقى، وفوق مضاف، و«الثلاثة» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٦) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «مضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، =

٨٢٧ ـ والرَّابِعُ الشَّبِيهُ بالمَزِيدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُونَ مَا بِه تَمَّ العَدَدْ(١)

٨٢٨ ـ وزَائِدَ العَاديْ الرُّبَاعِيْ احْذِفْهُ مَا   لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا(٢)

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِلُ» وشبهه(3)، وهو: كل جمع ثالثُه ألف بعدها حرفان. فيُجمع بفَعَالِلَ كل اسم رباعيٍّ غير مزيد فيه، نحو: «جَعْفَر وجَعَافر، وزِبْرِج وزَبَارج، وبُرثُنٍ وبَرَاثن» ويُجمع بشبهه كل اسم رباعي مَزِيدٍ فيه(4)، كـ«جَوْهَر وجَواهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ، ومَسْجد ومَسَاجد».

= والجملة من مضى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله: من غير. . . إلخ «جرد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجملة في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله: انف، الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

(١) «والرابع» مبتدأ «الشبيه» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشبيه «قد» حرف تقليل «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع، والجملة من يحذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله: يحذف، ودون مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «تم» الآتي «تم» فعل ماض «العدد» فاعله، والجملة من تم وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والمراد بما به تم العدد: الحرف الخامس من الخماسي.

(٢) «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله: «احذفه» الآتي، والتقدير: واحذف زائد العادي. . . إلخ، وزائد مضاف، و«العادي» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل من قولك: عداه يعدوه: إذا جاوزه «الرباعي» مفعول به للعادي، وقد سكن ياءه ضرورة «احذفه» احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد «ليناً» خبر يك «إثره» إثر: منصوب على الظرفية؛ متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإثر مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «اللذ» اسم موصول لغة في الذي: مبتدأ مؤخر «ختما» ختم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من ختم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير، يعني أن حرف اللين يأتي عقيبه الحرف الآخر من الكلمة.

(3) شبه «فَعالِل»: ما يماثله في عدد الحروف وضبطها، وإن خالفه وزناً، مثل «مَفَاعل» و«فَيَاعل» و«فواعل».

(4) هو رباعيٌّ بعد الزيادة، لا رباعيُّ الأصول.

واحترز بقوله: «**من غير ما مضى**» من الرباعي الذي سبق ذكر جَمْعِه: كأحْمَر وَحَمْراء، ونحوهما مما سبق [ذكرهُ].

وأشار بقوله: «**ومن خماسي، جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياس**» إلى أن الخماسيَّ المجردَ عن الزيادة يجمع على فَعَائِلَ قياساً، ويُحذف خامسُهُ، نحو: «سَفَارِج» في سَفَرْجَل، و«فَرَازِد» في فَرَزْدَق، و«خَوَارِنَ» في خَوَرْنَق.

وأشار بقوله: «**والرابع الشبيه بالمزيد.. البيت**» إلى أنه يجوز حذفُ رابع الخماسيِّ المجرَّد عن الزيادة وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مُشْبهاً للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة[1]، كنون «خَوَرْنَقْ»، أو كان من مَخْرج حروف الزيادة، كدَال «فرزدق»[2] ـ فيجوز أن يقال: «خَوَارِق، وفَرَازق»، والكثيرُ الأولُ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو: «خَوَارن، وفَرَازد».

فإن كان الرابعُ غيرَ مُشْبه للزائد، لم يجُزْ حَذْفُه، بل يتعين حذفُ الخامسِ؛ فتقول في «سَفَرْجَلٍ»: «سَفَارِجَ» ولا يجوز «سَفَارل».

وأشار بقوله: «**وزائد العادي الرباعي.. البيت**»[3] إلى أنه إذا كان الخماسيُّ مَزِيداً فيه حرف حُذِف ذلك الحرفُ إن لم يكن حرفَ مَدٍّ قبل الآخر؛ فتقول في «سِبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدَوْكس»: «فَدَاكس»[4]، وفي «مُدَحْرِج»: «دَحَارج».

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قبل الآخر لم يُحذف، بل يُجمع الاسم على «فَعَالِيلَ» نحو: «قِرْطَاس وقَرَاطيس، وقِنْديل وقَنَاديل، وعُصْفُور وعَصَافير».

---

(1) وهي المجموعة في «سألتمونيها»، أو «أمان وتسهيل»، أو «وسألته مني».

(2) خرجت الدال ـ وليست من حروف الزيادة ـ مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة.

(3) العادي: فاعل عدا يعدو بمعنى جاوَزَ، أي: الزائد والمجاوز.

ومعنى العبارة: احذف الزائد على أربعة حروف أصلية.

(4) سبطرى: مشية فيها تبختُرٌ، والفدوكس: الأسد.

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كـ «مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ إذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ[١]

٨٣٠ ـ وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا[٢]

إذا اشتمل الاسمُ على زيادة لو أُبقيت لاختلَّ بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموعُ ـ وهو «**فَعَالل**» و«**فَعَاليل**» ـ حُذِفت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ **فله حالتان**:

إحداهما: أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخرِ.

والثانية: ألا يكون كذلك.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى: «مُسْتَدْعٍ» فتقول في جمعِهِ: «مَدَاعٍ» فتحذف السين والتاء، وتُبْقِي الميمَ؛ لأنها مُصَدَّرَة ومجردة للدلالة على معنًى[3]، وتقول في «أَلَنْدَدٍ»، و«يَلَنْدَدٍ»: «أَلَادٌّ»، و«يَلَادٌّ» فتحذف النون، وَتُبْقِي الهمزة من «ألندد» والياءَ من «يلندد» لتصدرُّهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَّيْنِ عَلَى مَعْنًى، نحو: أقوم ويقوم[4]، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

والأَلَنْدَد واليَلَنْدَد: الخَصِمُ، يقال: رجل أَلَنْدَدٌ وَيَلَنْدَدٌ، أي: خَصِمٌ، مثل الأَلَدِّ.

---

(١) «والسين» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «والتا» قصر للضرورة: معطوف على السين «من» جارة «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف، ومستدع: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «بينا» جار ومجرور متعلق بقوله: «مخل» الآتي، وبنا مضاف، و«**الجمع**» مضاف إليه «بقاهما» بقا: مبتدأ، وقد قصره للضرورة، وبقا مضاف، وهما: مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.

(٢) «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى، وسوى مضاف، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل: خبر المبتدأ، ومثل مضاف، وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه «إن» شرطية «سبقا» سبق: فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

(3) وهو معنى الفاعلية في هذا المثال.

(4) وهو معنى المضارعة.

٨٣١ ـ وَاليَاءَ لَا الوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ«حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا[1]

إذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذفُ إحداهما يتأتَّى معه صيغةُ الجمع وحَذْفُ الأخرى لا يتأتَّى معه ذلك، حُذِفَ مالا يتأتى معه [صيغةُ الجمع] وأُبقي الآخَرُ؛ فتقول في «حَيْزَبُونٍ»: «حَزَابِين»؛ فتحذف الياء، وتبقى الواو فَتُقْلَبُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاء لأنها لو حُذِفت لم يُغْنِ حذفُهَا عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. والحَيْزَبُونُ: العَجُوز.

٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ«العَلَنْدَى»[2]

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر، كنت بالخِيَار؛ فتقول في «سَرَنْدَى»: «سَرَانِد» بحذف الألف وإبقاء النون، و«سرَادٍ» بحذف النون وإبقاء الألف[3]،

---

(١) «والياء» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي «لا» عاطفة «الواو» معطوف على الياء «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «جمعت» جمع: فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «ما» اسم موصول: مفعول به لجمعت، مبني على السكون في محل نصب «كحيزبون» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «حكم» خبر المبتدأ «حتما» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للإطلاق، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لحكم.

(٢) «وخيروا» فعل وفاعل «في زائدي» جار ومجرور متعلق بخيروا، وزائدي مضاف، و«سرندى» مضاف إليه «وكل» معطوف على سرندى، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ضاهاه» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والهاء العائدة إلى سرندى مفعول به، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًّا بالإضافة «كالعلندى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كالعلندى.

(٣) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تُكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع؛ فتُقلب هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصًا، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء في: جوارٍ وغواشٍ ودواعٍ.

وكذلك «عَلَنْدَى»؛ فتقول: «عَلَانِد» و«عَلَادٍ»، ومثلهما «حَبَنْطَى» فتقول: «حبانط» و«حَبَاطٍ»؛ لأنهما زيادتان زِيدَتَا معاً للإلحاق بسَفَرْجَل، ولا مَزِيّةَ لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كل زيادتين زِيدَتا للإلحاق.

والسَّرَنْدَى: الشديد، والأنثى سَرَنْدَاةٌ، والعَلَنْدَى ـ بالفتح ـ الغليظُ من كل شيء، وربما قيل: جمل عُلَنْدَى ـ بالضم ـ والحَبَنْطَى: القصيرُ البَطِينُ، يقال: رَجُلٌ حَبَنْطًى، بالتنوين، وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ.

التَّصْغِيرُ (1)

٨٣٣ ـ فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ «قُذَيٍّ» فِي «قَذَى»(٢)

٨٣٤ ـ فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا(٣)

إذا صُغِّر الاسم(٤) المتمكن(5) ضُمَّ أولُه، وفُتح ثانيه، وزِيدَ بعد ثانيه يَاءٌ ساكنة، ويُقْتَصر

(1) التصغير: تغيير مخصوصٌ في بنية الكلمة، لفوائدَ مقصودةٍ. ويُسمّى كذلك «التحقير»، وله ـ كما سيأتي ـ أوزانٌ خاصة تُستعمَلُ إيجازاً للدلالة على اتصاف المصغَّر بواحدةٍ من الصفات التي تُسمى فوائد التصغير.

(٢) «فعيلاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلاثي» مفعول أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرته» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، وتقدير الكلام: إذا صغرت الثلاثي فاجعله على وزن فعيل «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«قذي» مضاف إليه «في قذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قذي المصغر.

(٣) «فعيعل» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي، ومع مضاف، و«فعيعيل» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلًّا باللام، ومفعول فاق محذوف، والتقدير: لما فاق الثلاثي، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًّا باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وجعل مضاف، و«درهم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «دريهماً» مفعول ثان للمصدر.

(٤) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره، نحو: جبيل، تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل ما تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابع: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن، نحو: قبيل العصر، وإما في المكان، نحو: فويق الدار، وإما في الرتبة، نحو: أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنهَا الأنَامِلُ

وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان.

(5) فلا تُصغَّرُ الأسماء المبنية، وقد شذَّت أشياءُ يُقتَصَر فيها على السماع ولا يقاس عليها، سيأتي بعضُها لاحقاً. =

على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًّا؛ فتقول في «فَلْسٍ»: «فُلَيْسٌ» وفي «قَذًى»: «قُذَيٌّ».

وإن كان رباعيًّا فأكثرَ، فُعِل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصَيْفِيرٌ».

فأمثلة التصغير ثلاثة: «فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ».

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ بِـهِ إلَـى أَمْـثِـلَـةِ الـتَّـصْـغِـيـرِ صِـلْ[١]

أي: إذا كان الاسْمُ مما يُصَغَّر على «**فُعَيْعِل**»، أو على «**فُعَيْعِيل**» تُوُصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على «**فَعَالِلَ**» **أو** «**فَعَالِيلَ**» من حذف حرفٍ أصلي أو زائد، فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِجٌ»، كما تقول: «سَفَارِج»، وفي «مستدعٍ»: «مُدَيْعٍ»، كما تقول: «مَدَاعٍ»، فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع[2]، وتقول في «عَلَنْدَى»[3]: «عُلَيْنِدٌ» وإن شئت [قلت]: «عُلَيْد»، كما تقول في الجمع: «عَلَانِد» و«عَلَادٍ».

= ويشترط لتصغير الاسم أيضاً أن يكون خالياً من صِيَغِ التصغير وشبهها؛ فلا يُصغَّرُ نحوُ «دُرَيد» و«كُمَيت»، و«سُوَيد».

ويشترط أن يكون معناهُ قابلاً للتصغير، فلا تُصغَّر المعظَّمات كأسماء الله تعالى، والأنبياء، والملائكة وكلُّ ما ينافي تصغيرُهُ تعظيمَهُ.

ومن ذلك أن لا يُصغَّر نحوُ «كبير» و«عظيم» و«خطير» وأضرابها.

ولا تُصغَّر جموع الكثرة، ولا «كُلٌّ».

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «لمنتهى» مثله، ومنتهى مضاف، و«الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «به، إلى أمثلة» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «صل» الآتي في آخر البيت، وأمثلة مضاف، و«التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من صل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة، إن أعربت ما في أول البيت مفعولاً به.

(2) لأجل ذلك قال سيبويه في «الكتاب» ٣/ ٤١٧: فالتصغير والجمعُ من باب واحد.

أراد «جمع التكسير» وعللوا قوله بأنَّ كليهما يغيّر اللفظ والمعنى.

(3) وهو الغليظُ من كل شيء، وشجرٌ شائكٌ.

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ(١)

أي: يجوز أن يُعَوَّضَ مما حُذف في التصغير أو التكسير ياءٌ قبل الآخر؛ فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيرِيج» و«سَفَارِيج»، وفي «حَبَنْطَى»: «حُبَيْنِيط» و«حَبَانِيط».

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا(٢)

أي: قَدْ يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحدِه، فيحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير مَغْرب: «مُغَيْرِبَان» وفي عَشِيَّة: «عُشَيْشِيَّة»، وقولهم في جمع رَهْطٍ: «أَرَاهِط»(٣) وفي باطل «أبَاطيل».

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ(٤)

---

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر، وتعويض مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض، وقبل مضاف، و«الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان»فعل ماض ناقص، فعل الشرط «بعض» اسم كان، وبعض مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انحذف» الآتي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم، والجملة من انحذف وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله: حائد «كل» مبتدأ مؤخر، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «خالف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من خالف وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «في البابين» جار ومجرور متعلق بخالف «حكماً» مفعول به لخالف «رسما» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للإطلاق، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «حكماً».

(٣) ومن ذلك قول الشاعر:

يَـا بُـؤْسَ لِـلْـحَـرْبِ الَّـتِـي وَضَـعَـتْ أرَاهِـطَ فـاسْـتَـرَاحُـوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا رهطًا على أرهط، كفلس وأفلس، ثم جمعوا أرهطًا على أراهط، كأكلب وأكالب.

(٤) «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «انحتم» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، والتلو بمعنى التالي، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ويا مضاف، و«التصغير» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو، وقبل مضاف، و«علم» مضاف إليه، وعلم مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على علم تأنيث، ومدة مضاف، =

٨٣٩ ـ كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْـعَـالٍ سَـبَـقْ أَوْ مَـدَّ سَـكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ الْـتَـحَـقْ[١]

أي: يجب فتحُ ما وَليَ ياء التصغير إن وليته تاءُ التأنيث؛ أو ألفُه المقصورة، أو الممدودة، أو أَلِفُ أفْعَالٍ جمعاً، أو ألفُ فَعْلَانَ الذي مؤنثُه فَعْلى[٢]؛ فتقولُ في تَمْرَة: «تُمَيْرَة»، وفي حُبْلَى: «حُبَيْلَى»، وفي «حَمْرَاء»: «حُمَيراء»، وفي أجْمَال: «أُجَيْمَال»، وفي سَكْرَان: «سُكَيْرَان».

فإن كان «فَعْلَان» من غير باب سَكْرَان، لم يُفْتَحْ ما قبل ألفه، بل يُكسَر، فتُقلب الألف ياءً؛ فتقول في «سِرْحَان»: «سُرَيْحِين»، كما تقول في الجمع: «سَرَاحِينُ».

ويُكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر إن لم يكُن حَرْفَ إعراب؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصَيفِير»، فإن كان حَرْفَ إعْراب حَرَّكْتَه بحركة الإعْراب، نحو: «هذا فُلَيْسٌ، ورَأيْتُ فُلَيْساً، وَمَرَرْتُ بفُلَيْس».

= والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح، والجملة من الفعل الذي هو انحتم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «مدة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «سبق» الآتي، ومدة مضاف، و«أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من سبق وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة «أو» عاطفة «مد» معطوف على مدة أفعال، ومد مضاف، و«سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله: التحق، الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من التحق وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) **يُشترط في فَعْلان الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء ثلاثة شروط:**

الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.

الثاني: ألا يكون مؤنثه على فعلانة.

الثالث: ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين.

فلو كانت نونه أصلية، كحسّان من الحسن وعفّان من العفونة، قيل في مصغره: حسيسين وعفيفين، ولو كانت أنثاه على فعلانة، كسيفان، قيل في تصغيره: سييفين، ولو كانوا جمعوه على فعالين، كسلطان، قيل في تصغيره: سليطين.

٨٤٠ ـ وألِفُ التَّأنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا(١)

٨٤١ ـ كَذَا المَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ... وعَجُزُ المُضَافِ والمُرَكَّبِ(٢)

٨٤٢ ـ وهكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا ... مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا(٣)

٨٤٣ ـ وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا(٤)

لا يُعْتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النَّسَبِ، ولا بعَجز المضاف، ولا بعجز المركَّب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح.

---

(١) «**وألف**» مبتدأ، وألف مضاف، و«**التأنيث**» مضاف إليه «**حيث**» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيبويه، أو من ضميره المستكن في الخبر عند الجمهور «**مدّا**» مد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف الاثنين، والألف للإطلاق، والجملة من مد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها «**وتاؤه**» الواو عاطفة، تاء: معطوف على ألف التأنيث، وتاء مضاف، والهاء مضاف إليه «**منفصلين**» مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله: عد، الآتي «**عدا**» عد: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، وهو مفعوله الأول، والجملة من عد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(٢) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**المزيد**» مبتدأ مؤخر «**آخراً**» منصوب على نزع الخافض «**للنسب**» جار ومجرور متعلق بالمزيد «**وعجز**» معطوف على المزيد، وعجز مضاف، و«**المضاف**» مضاف إليه «**والمركب**» معطوف على قوله: المضاف.

(٣) «**وهكذا**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**زيادتا**» مبتدأ مؤخر، و«زيادتا» مضاف، و«**فعلانا**» مضاف إليه «**من بعد**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، وبعد مضاف، و«**أربع**» مضاف إليه «**كزعفرانا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كزعفران.

(٤) «**وقدر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**انفصال**» مفعول به لقدر، وانفصال مضاف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**دل**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من دل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «**على تثنية**» جار ومجرور متعلق بدل «**أو**» عاطفة «**جمع**» معطوف على تثنية، وجمع مضاف، و«**تصحيح**» مضاف إليه «**جلا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع، والجملة من جلا وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجمع، وقرأ المكودي قوله: «جمع» بالنصب، وجعله مفعولاً مقدماً لقوله: «جلا» وجملة «**جلا... إلخ**» عطفاً على جملة «دل على تثنية» وهو عندي أحسن.

ومعنى كون هذه لا يُعتدُّ بها أنه لا يَضُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُخْدُباء»[١]: «جُخَيْدِباء»، وفي «حَنْظلة»: «حُنَيْظِلة»، وفي «عَبْقَرِيٍّ»: «عُبَيْقِرِي»، وفي «بعلبكَّ»: «بُعَيْلِبك»، وفي «عبد الله»: «عُبَيْد الله»، وفي: «زَعْفَرَان»: «زُعَيْفِرَان»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسَيْلِمَيْنِ»، وفي «مُسْلِمينَ»: «مُسَيْلِمِينَ»، وفي «مسلمات»: «مُسَيْلِمَات».

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا[٢]

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ وَالحُبَيِّرِ[٣]

أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجَبَ حَذْفُهَا في التصغير؛ لأن بقاءها يُخْرِج البناء عن مثال «فُعَيعِل» و«فُعَيْعِيل»؛ فتقول في «قَرْقَرَى»[4]: «قُرَيْقِرٌ»، وفي «لُغَّيْزَى»[5]: «لُغَيْغِيز».

فإن كانت خامِسةً وقبلها مَدَّةٌ زائدةٌ، جاز حَذْفُ المدَّةِ المزيدة وإبقاءُ ألف التأنيث؛ فتقول في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى»، وجاز أيضاً حذفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاء المدة؛ فتقول: «حُبَيِّر».

---

(١) الجخدباء ـ بضم الجيم والدال جميعًا بينهما خاء ساكنة ـ ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(٢) «وألف» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ذو» نعت لألف التأنيث، وذو مضاف، و«القصر» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «زاد» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث «على أربعة» جار ومجرور متعلق بزاد «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يثبتا» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ، والجملة من يثبت المنفي بلن وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وكان من حقها أن تقترن بالفاء، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «وعند» ظرف متعلق بقوله: «خير» الآتي، وعند مضاف، و«تصغير» مضاف إليه، وتصغير مضاف، و«حبارى» مضاف إليه «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بين» ظرف متعلق بقوله: خير، أيضاً، وبين مضاف، و«**الحبيرى**» مضاف إليه «**فادر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «**والحبير**» معطوف على «الحبيرى».

(4) موضعٌ.

(5) وهو اللُّغْز.

٨٤٦ ـ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ[(١)]

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ[(٢)]

٨٤٨ ـ وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ[(٣)]

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ ردُّه إلى أصله.

فإن كان أصْلُه الواو قلب واواً؛ فتقول في «قيمةٍ»: «قُوَيْمَة»، وفي «بَاب»: «بُوَيبُ».

وإن كان أصْلُه الياء قلب ياءً؛ فتقول في «مُوقن»: «مُيَيْقِن»، وفي «نَابٍ»: «نُيَيْبٌ».

وشذ قولُهم في «عِيدٍ»: «عُيَيْد»، والقياسُ «عُوَيْد» بقلب الياء واواً؛ لأنها أصلُه؛ لأنه من عَادَ يَعُود.

---

(١) «واردد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثاني «ثانياً» مفعول أول لاردد «ليناً» صفة لقوله: ثانياً «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: ثانياً، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت ثان لقوله: «ثانياً» السابق «فقيمة» الفاء للتفريع، قيمة: مفعول تقدم على عامله وهو قوله: صير، وأصل الكلام: فصير قيمة قويمة «صير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قويمة» مفعول ثان لصير «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «شذ» فعل ماض «في عيد» جار ومجرور متعلق بشذ «عيبد» فاعل شذ «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول «للجمع، من ذا» جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول: نائب فاعل لحتم مبني على السكون في محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله: علم، الآتي «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «والألف» مبتدأ «الثاني، المزيد» نعتان للألف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف، وهو المفعول الأول «واواً» مفعول ثان ليجعل، والجملة من يجعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: الألف «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجهل» الآتي «يجهل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «الأصل» والجملة من يجهل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

فإن كان ثاني الاسم المصغَّر ألفاً مزيدةً أو مجهولَةَ الأصلِ وجب قَلْبُهَا واواً؛ فتقول في «ضَارِب»: «ضُوَيْرِب»، وفي «عَاج»: «عُوَيْجٌ».

والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير؛ فتقول في «بَاب»: «أبْوَاب»، وفي «نَاب»: «أنْيَاب»، وفي «ضَارِبة»: «ضَوَارِب»[1].

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا[٢]

المراد بالمنقوص هنا ما نَقَصَ منه حرفٌ؛ فإذا صُغِّر هذا النوعُ من الأسماء؛ فلا يخلو: إما أن يكون ثنائيًّا مجرداً عن التاء، أو ثنائيًّا ملتبساً بها، أو ثلاثيًّا مجرداً عنها.

فإن كان ثنائيًّا مجرداً عن التاءِ أو ملتبساً بها، رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في «دَم»: «دُمِيٌّ»، وفي «شَفَة»: «شُفَيْهَةٌ»، وفي «عِدَة»: «وُعَيْدَةٌ»، وفي «مَاء» مُسَمًّى به: «مُوَيّ».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثُه غيرُ تاءِ التأنيث، **صُغِّر على لفظه** ولم يُرَدّ إليه شيء؛ فتقول في «شَاك السلاح»: «شُوَيْك».

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا[٣]

---

(١) وقد يكون أصل ثاني الاسم المعتلِّ حرفاً صحيحاً، مثل ياء «دينار» و«قيراط» أصلهما نون وراء، ويصغران على «دُنَيْنِير» و«قُرَيرِيط»، فيُعاد إلى أصله.

(٢) «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «في التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «ثالثاً» الآتي، وغير مضاف، و«التاء» مضاف إليه «ثالثاً» مفعول به لقوله: «يحو» السابق «كما» بالقصر لغة في ماء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كما.

(٣) «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترخيم» جار ومجرور متعلق بقوله: «يصغر» الآتي «يصغر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من يصغر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «اكتفى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من اكتفى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله: اكتفى «كالعطيف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «المعطفا» مفعول به ليعني، والألف للإطلاق.

من التصغير نوعٌ يسمى **تصغير الترخيم**، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تَجْرِيده من الزوائد التي هي فيه[1].

فإنْ كانت أصولُه ثَلاثَة صُغِّرَ على «**فُعَيْل**»، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث؛ فيقالُ في «المعطف»: «عُطَيْفٌ»، وفي «حَامِد»: «حُمَيْدٌ»، وفي «حُبْلَى»: «حُبَيْلَةٌ»، وفي «سَوْدَاء»: «سُوَيْدَةٌ».

وإن كانت أصولُه أرْبَعَةً صُغِّرَ على **فُعَيْعِل**؛ فتقول في «قِرْطَاسَ»: «قُرَيْطِس»، وفي «عُصْفُور»: «عُصَيْفِر».

٨٥١ ـ وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُـؤَنَّـثٍ عَـارٍ ثُـلَاثِـيٍّ كَـسِـنْ[٢]

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـشَـجَـرٍ وَبَـقَـرٍ وَخَـمْـسِ[٣]

٨٥٣ ـ وَشَـذَّ تَـرْكٌ دُونَ لَـبْـسٍ وَنَـدَرْ ... لَـحَـاقُ تَـا فِـيـمَـا ثُـلَاثِـيًّـا كَـثَـرْ[٤]

---

(1) وهي الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

(٢) «واختم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باختم، وتا مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله: صغرت «عار، ثلاثي» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كسنٍّ.

(٣) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المؤنث الذي هو اسم يكن، وهو مفعوله الأول «ذا» مفعول ثان ليرى، وذا مضاف، و«لبس» مضاف إليه، وجملة الفعل المبني للمجهول مع مفعوليه في محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر، وخمس» معطوفان على شجر.

(٤) «وشذ» فعل ماض «ترك» فاعل شذ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل، ودون مضاف، و«لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماض «**لحاق**» فاعل ندر، ولحاق مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ندر» السابق «**ثلاثيًّا**» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «كثر» الآتي «كثر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًّا بفي، والجملة من كثر وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

إذا صُغِّر الثلاثيُّ المؤنثُ الخالي من علامة التأنيث، لحقته التاء عند أمْنِ اللَّبْسِ، وَشَذَّ حَذْفُهَا حينئذٍ؛ فتقول في «سِنٍّ»: «سُنَيْنَةٌ»، وفي «دَار»: «دُوَيْرَةٌ» وفي «يَد»: «يُدَيَّةٌ».

فإن خِيفَ اللّبْسُ لم تلحقه التاء؛ فتقول في «شَجَر، وَبَقَر، وَخَمْس»: «شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخُمَيْسٌ» بِلَا تَاء؛ إذ لو قلت: «شُجَيْرَة، وَبُقَيْرَة، وَخُمَيْسَة» لالتبس بتصغير «شَجَرَة، وَبَقَرَة، وَخَمْسَة» المعدود به مذكر.

ومما شَذَّ فيه الحذفُ عند أمن اللَّبس قولُهم في «ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل»: «ذُوَيْدٌ، وحُرَيْبٌ، وقُوَيْسٌ، ونُعَيْلٌ».

وشذَّ أيضاً لحاقُ التاءِ فيما زاد على ثلاثة أحْرُفٍ، كقولهم في «قُدَّام»: «قُدَيْدِيمَة».

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذاً «الّذِي الَّتِي وَذَا» مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا «تَا وَتِي»(١)

التصغيرُ من خواصِّ الأسماء المتمكنة؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشَذَّ تصغير «الّذِي» وفروعه، و«ذَا» وفروعه(2)، قالوا في «الذِي»: «اللَّذَيَّا» وفي «الّتِي»: «اللَّتَيا»، وفي «ذَا، وتَا»: «ذَيَّا، وتَيَّا»(٣).

❁ ❁ ❁ ❁

(١) «وصغروا» فعل وفاعل «شذوذاً» حال من الواو في صغروا: أي شاذين «الذي» مفعول به لصغروا «التي» معطوف على الذي بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» أو متعلق بقوله: «صغروا» السابق، ومع مضاف، و«الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتي» معطوف على «تا».

(2) وذلك لشبهها بالأسماء المتمكنة؛ إذْ تُوصَفُ ويوصَفُ بها، وتُثَنّى وتُجمَع، وتذكَّر وتؤنَّث فَصُغّرت لكن على غير أوزان التصغير المعروفة التي نَسَقُها ضمّ الأول وكسر أو فتح ما قبل الآخِر.

(٣) من ذلك ـ في «التي» ـ قولهم في مثل من أمثالهم: «بعد اللتيا والتي» وقول الراجز:

بَعْدَ اللُّتَيَّا واللَّتَيَّا وَالَّتِي إذَا عَلَتْهَا أنْفُسٌ تَرَدَّتِ

ومن ذلك في «ذا» قول الراجز، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق:

أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أنِّي أبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

النَّسَب

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا للنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ[١]

إذا أريد إضافَةُ شيءٍ إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك، جُعِلَ آخرُه ياءً مُشَدَّدة مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ»[2].

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا[٣]

---

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «زادوا» الآتي «كيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: ياء، ويا مضاف، و«الكرسي» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «للنسب» جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تليه» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر: مبتدأ ثان، وكسر مضاف، والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(2) ما ذكره هو التغيير اللفظيُّ الذي يُحدِثُهُ النسَبُ، وهذا هو القياس، وشذَّت نِسَبٌ.
ومما لم يذكره أنَّ من التغيير اللفظيّ الذي يُحدثه النَّسَبُ أن إعرابَ الاسم ينتقل إلى الياء التي تظهر عليها حركة إعراب الاسم.
ولم يذكر أن النَّسب يُحدِث تغييراً معنوياً، وهو صيرورته اسماً للمنسوب، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.
ويُحدِث تغييراً حُكمياً، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة، في رفعه المضمَر والظاهر، ويكون مرفوعه نائبَ فاعلٍ، تقول: «أنشودةٌ حجازيةٌ نغمتُها» نغمتها: نائب فاعلٍ.
والفائدة من النسب: إظهار ارتباطٍ بين المنسوب والمنسوب إليه، وذلك كتخصيص المنسوب، أو تعريف موطنه، أو صنعته، أو قبيلته، أو بيان صفةٍ من صفاته الأخرى.

(٣) «مثله» مثل: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه، وهي عائدة إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: «احذف» «حواه» حوى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًا بمن، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا تثبتا» الآتي، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على تاء، ومدة مضاف، والهاء العائدة =

٨٥٧ ـ وَإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ[(١)]

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم **ياء كياء الكرسيِّ، في كونها مشدَّدة** واقعة بعد ثلاثة أحْرفٍ فصاعداً، وَجَبَ حَذْفُها وجَعْلُ ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى «الشافعي»: «شَافعيٌّ»، وفي [النسب إلى] «مَرْميٍّ»: «مَرْمِيٌّ»[(2)].

وكذلك إن كان **آخِرُ الاسم تاء التأنيث** وجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى «مكة»: «مَكِّيٌّ».

ومثلُ تاء التأنيث في وجوب الحذف للنَّسب **ألِفُ التأنيث المقصورةُ** إذا كانت خامسةً فصاعداً، كَحُبَارَى وحُبَارِيٌّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمَزَى[(3)] وجَمَزِيٌّ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه، كحُبلَى، **جاز فيها وجهان: أحدهما** الحذف، وهو المختار، فتقول: «حُبْلِيٌّ»، **والثاني** قلبها واواً، فتقول: «حُبْلَوِيٌّ».

= على «تأنيث» مضاف إليه «لا» ناهية «تثبتا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً حرف أتي به للتوكيد.

(١) «إن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مدة التأنيث المقصورة «تربع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن، والجملة من تربع وفاعله في محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربع، وذا مضاف، و«ثان» مضاف إليه «سكن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من سكن وفاعله في محل جر صفة لثان «فقلبها» الفاء واقعة في جواب الشرط، قلب: مبتدأ، وقلب مضاف، وها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والخبر محذوف، أي: فقلبها واواً جائز، مثلاً «واواً» مفعول ثان للمصدر الذي هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف، وحذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ.

(2) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/ ٢٥٣:
فيتحد لفظُ المنسوب والمنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان «بَخَاتيّ» ـ علماً لرجل ـ غير منصرف، فإذا نُسِبَ إليه انصَرَفَ. ا. هـ. وتوضيح كلامه: أنَّ «بخاتيّ» غير منصرفٍ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع «فعالِل»، وهو عند النسب إليه لا يتغير لفظُه، ولكن يتغير وزنه فيصير «فعال» لعدم اعتبار ياء النسبة في الوزن فزالت صيغة منتهى الجموع.

(3) جَمَزَى: سريع، يوصَفُ به الحمار.

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا   لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى[(١)]

٨٥٩ ـ وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ   كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ[(٢)]

٨٦٠ ـ وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ[(٣)]

يعني أن **ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث** في وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً، كَحَبَرْكَى وَحَبَرْكِيٍّ، وَجَوازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً، كَعَلْقَى وَعَلْقِيٍّ وَعَلْقَوِيٍّ، ولكن المختار هنا القلبُ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً، كعَصًا وعَصَوِيٍّ، وفَتًى وفَتَوِيٍّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً وَاواً، كَمَلْهَوِيٍّ، ورُبَّمَا حذفت كَمَلْهِيٍّ، **والأَوَّلُ هو المختار**، وإليه أشار بقوله: «وللأَصْليِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أي: يُخْتَار، يقال: اعْتَمَيْتُ الشيء، أي: اخترته، وإن كانت خامسة فصاعداً، وَجَبَ الحذفُ، كمُصْطَفِيّ في مُصْطَفًى، وإلى ذلك أشار بقوله: «والأَلِفَ الجائز أربعاً أزلْ».

---

(١) «**لشبهها**» لشبه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «**الملحق**» نعت لشبه «**والأصلي**» معطوف على الملحق «**ما**» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «**لها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «**وللأصلي**» الواو للعطف أو للاستئناف، للأصلي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**قلب**» مبتدأ مؤخر «**يعتمى**» فعل مضارع مبني للمجهول ـ ومعناه يختار ـ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «قلب» السابق، والجملة من «يعتمى» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع نعت لقلب.

(٢) «**والألف**» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «**الجائز**» نعت للألف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «**أربعاً**» مفعول به للجائز «**أزل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**كذاك**» جار ومجرور متعلق بعزل الآتي «**يا**» قصر للضرورة: مبتدأ، ويا مضاف، و«**المنقوص**» مضاف إليه «**خامساً**» حال من الضمير المستتر في قوله: عزل، الآتي «**عزل**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ، والجملة من عزل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «**والحذف**» مبتدأ «**في اليا**» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بالحذف «**رابعاً**» حال من الياء «**أحق**» خبر المبتدأ «**من قلب**» جار ومجرور متعلق بأحق «**وحتم**» خبر مقدم «**قلب**» مبتدأ مؤخر، وقلب مضاف، و«**ثالث**» مضاف إليه «**يعن**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يعن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لثالث.

وأشار بقوله: «**كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ. . إلى آخره**» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص؛ فإن كانت ياؤه ثالثةً، قُلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ» في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو: «قَاضِيٌّ» [في قَاضٍ]، وقد تقلب واواً، نحو: «قَاضَوِيٌّ»، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها، كَـ«مُعْتَدِيٌّ» في مُعْتَدٍ، و«مُسْتَعْلِيٌّ» في مُسْتَعْلٍ.

وَالحَبَرْكَى: ذَكَرُ القُرَادِ، والأنثى: حَبَرْكَاةٌ، وَالعَلْقَى: نَبْتٌ، وَاحِدُه عَلْقَاة.

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ ۞ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ[(١)]

يعني أنه إذا قُلبت ياءُ المنقوص واواً وَجَبَ فتحُ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ».

وأشار بقوله: «**وَفَعِلٌ. . إلى آخره**» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد، وجب التَخفيفُ بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِرٍ: «نَمَرِيٌّ»، وفي دُئِل: «دُؤَلِيٌّ»، وفي «إبِل»: «إبَلِيٌّ».

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ۞ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ[(٢)]

قد سَبَقَ أنه إذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعيّ»: «شَافِعِيٌّ»، وفي «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبْقِي الأصليةَ ويقلبها واواً، فيقول في «المرميّ»: «مَرْمَوِيّ»، وهي

---

(١) «أول» فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول، وذا مضاف، و«القلب» مضاف إليه «انفتاحاً» مفعول ثان لأول «وفعل» بفتح الفاء وكسر العين: مبتدأ «وفعل» بضم الفاء وكسر العين: معطوف عليه «عينهما» عين: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وعين مضاف، والضمير مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من افتح وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: وفعل، وما عطف عليه «وفعل» بكسر الفاء والعين جميعاً: معطوف على الضمير المجرور محلًّا بالإضافة، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق تقريره في باب العطف.

(٢) «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «في المرمي» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموي» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «في استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختير، واستعمال مضاف، والضمير مضاف إليه «مرمي» نائب فاعل لاختير.

لغة قليلة[1]؛ والمختار اللغة الأولى، وهي الحذف، سواءٌ كَانَتَا زائِدَتَيْنِ أم لا؛ فتقول في «الشافعيّ»: «شَافِعِيٌّ» وفي «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ... وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ[٢]

قد سبق حُكم الياء المشدَّدة بأكْثَرَ من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحْذَفْ من الاسم في النسب شيءٌ، بل يُفْتح ثانِيهِ ويُقْلب ثالثه واواً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُغَيَّر، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً؛ فتقول في «حَيّ»: «حَيَوِيٌّ» لأنه من حَيِيتُ، وفي «طَيّ»: «طَوَوِيٌّ» لأنه من طَوَيْتُ[3].

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ[٤]

يُحْذَف من المنسوب إليه [ما فيه من] **علامة تثنية أو جمع تصحيح**؛ فإذا سَمَّيْتَ رجلاً

---

(1) ذلك لأن الواو والياء اجتمعتا وأولاهما ساكنة، فتُقلَب الواو ياءً، فتُدغَمُ الياءان ويُكسَرُ ما قبل الأولى.

(٢) «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان، وفتح مضاف، وثان من «ثانيه» مضاف إليه، وثان مضاف، وضمير الغائب العائد إلى «نحو حي» مضاف إليه «يجب» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «فتح ثانيه» هو فاعله، والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «واردده» اردد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاردد «واواً» مفعول ثان لاردد «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلب» الآتي، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن يكن ثاني نحو حي مقلوباً عن واو فرده واواً.

(3) أصل «طيّ»: «طَوْي» اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فقُلبت الواو ياءً وأُدغمتا.

(٤) «وعلم» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، وعلم مضاف، و«التثنية» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للنسب» جار ومجرور متعلق بقوله: احذف «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«ذا» مضاف إليه «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وجب» الآتي، وجمع مضاف، و«تصحيح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مثل ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

«زَيْدَانِ» وأعربته بالألف رَفْعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً، قلت: «زَيْدِيٌّ»، وتقولُ فيمن اسمه «زَيْدُونَ» إذا أعربته بالحروف: «زَيْديٌّ» وفيمن اسمه هندات: «هِنْدِيٌّ».

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْو طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ[١]

قد سبق أنه يجب كسْرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسْرُهُ في النسب ياءٌ [مكسورةٌ] مُدْغَم فيها ياءٌ، وجب حذفُ الياء المكسورة، فتقول في طيِّبٍ: «طَيْبِيٌّ»[2] وقياسُ النسب في طيِّئ «طَيْئِيٌّ»، **لكن تركوا القياس** وقالوا: «**طَائِيٌّ**» بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحَةً لم تحذف، نحو: «هَبَيَّخِيٌّ» في هَبَيَّخ.

والهبيَّخ: الغلام الممتلئ، والأنثى هَبَيَّخةٌ.

٨٦٦ ـ وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ[٣]

يقال في النسب إلى «**فَعِيلة**»: «**فَعَلِيٌّ**» بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتلَّ العين ولا مضاعفاً، كما يأتي، فتقول في حَنِيفة: «حَنَفِيٌّ».

---

(١) «وثالث» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف، والتقدير: وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي، ونحو مضاف، و«طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «طائي» فاعل شذ «مقولاً» حال من طائي «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقولاً».

(2) الياء في «طيِّب» أصلية، وقد تأتي في نحو «طيب» لفظاً، وتكون منقلبةً عن الواو مثل الياء في «ميِّت»، وقد تأتي الياء المشددة في ما يخالف لفظ «طيب» وزناً مثل «كُتَيِّب».
ففي كل هذه الحالات يجب حذف الياء المكسورة ـ كما قال الشارح ـ وإبقاء الساكنة، تقول: «مَيْتيّ» و«كُتَيْبيّ».

(٣) «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «التزم» الآتي «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتم» الآتي «حتم» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي نائب فاعل، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ويقال في النسب إلى «فُعَيْلة»: «فُعَليٌّ» بحذف الياء، إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَةَ: «جُهَنِيٌّ»[١].

٨٦٧ ـ وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا[٢]

يعني أن ما كان على «فعيل» أو «فُعَيْل» بلا تاء، وكان معتلَّ اللام، فحكمه حكم ما فيه التاء في وجوب حَذْفِ يائه وفتح عينه؛ فتقول في «عَدِيٍّ»: «عَدَوِيٌّ»، وفي «قُصَيٍّ»، «قُصَوِيٌّ»[3]، كما تقول في «أُمَيَّةَ»: «أُمَوِيٌّ»، فإن كان «فَعِيلٌ» و«فُعَيْلٌ» صحيحَي اللام، لم يُحْذَفْ شيء منهما؛ فتقول في «عَقِيل»: «عَقِيلي»، وفي «عُقَيْل»: «عُقَيْلي»[٤].

(١) الأصل في النسب إلى فعيل، بفتح الفاء صحيح الآخر وبغير تاء في آخره، أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى تميم وأمير وكريم: تميمي، وأميري، وكريمي. والأصل في النسب إلى فعيل، بضم الفاء صحيح الآخر وبغير تاء، أن يُنسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى نمير وكليب: نميري، وكليبي. والأصل في النسب إلى فعيلة، بفتح الفاء، وإلى فعيلة، بضم الفاء، أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تُقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة: جهني، وأذني، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة: حنفي، وشرفي، وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتمًا، فلما وُجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى سليقة: سليقي، وقالوا في النسب إلى عميرة: عميري، وقالوا في النسب إلى ردينة ـ بضم ففتح ـ: رديني، وقالوا في النسب إلى ثقيف: ثقفي، وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل ـ بضم ففتح ـ: قرشي، وهذلي.

(٢) «وألحقوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا، ومعل مضاف، و«لام» مضاف إليه «عريا» عري: فعل ماض، ومتعلقه محذوف، وتقديره: عري من التاء، وفاعل عري ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «عري» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أوليا» الآتي «أوليا» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًا بالباء، وهو مفعوله الأول، والجملة من أولي ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالباء.

(3) حُذِفت الياء الزائدة قبل لام الاسم؛ لكراهة توالي الياءات.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَاثُ إِزَارِهَا فَدِعْصٌ وَأَمَّا خَصْرُهَا فَبَتِيلُ

وقول الآخر:

كأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أجْدَلَ بَازِيَا

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ[١]

يعني أن ما كان على «فَعِيلة» وكان مُعْتَلَّ العين أو مُضاعَفاً، لا تُحْذف ياؤه في النسب؛ فتقول في طَوِيلة: «طَوِيليٌّ»، وفي جَلِيلة: «جَلِيليٌّ»، وكذلك أيضاً ما كان على «فُعَيْلة» وكان مضاعفاً، فتقول في قُلَيْلَةٍ: «قُلَيْلِيٌّ»[2].

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ[٣]

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدةً للتأنيث قُلبت واواً، نحو: «حَمْرَاوِيٌّ» في حمراء، أو زائدة للإلحاق، كـ«عِلْبَاءَ»، أو بدلاً من أصل، نحو: «كساء» فوجهان: التصحيحُ، نحو: «علبائي» و«كسائي»، والقَلْبُ، نحو: «عِلْبَاوِيّ» و«كِسَاوِيّ»[4]، أو أصلاً، فالتصحيح لا غير، نحو: «قُرَّائي» في «قُرَّاء».

٨٧٠ ـ وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا[٥]

---

(١) «وتمموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

(2) قُلَيلة: تصغير «قُلّة»، وقُلَّةُ الشيء ـ كالجبل ـ: أعلاه، ومن الإنسان: رأسُه.

(٣) «وهمز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو مفعوله الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «همز ذي مد» الواقع مبتدأ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في النسب» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينال» السابق «ما» اسم موصول: مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «في تثنية، له» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «انتسب» الآتي «انتسب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتسب وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

(4) والأحسن قلب ألف الإلحاق، وتصحيح الألف المنقلبة عن أصل.

(٥) «وانسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب، وصدر مضاف، و«جملة» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق، وصدر مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما =

٨٧١ ـ إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ ... أَوْ مَا لَهُ التَّعرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ[١]

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الأَشْهَلِ»[٢]

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ أو تركيبَ مَزْج[3]، حُذِف عجزُهُ وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تأبَّط شرًّا: «تأَبَّطِيٌّ»، وفي بعلبك: «بَعْلِيٌّ»، وإن كان مركباً تركيبَ إضافة: فإن كان صدرُهُ ابناً أو أبًا، أو كان مُعَرَّفاً بعجزه، حُذِفَ صَدْرُه وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِيٌّ» وفي أبي بكر: «بَكْرِيٌّ»، وفي غلام زيد: «زَيْدِيٌّ» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه، حُذِفَ عَجُزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرئ القيس: «امْرِئِيٌّ»، وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس: «أشْهَلِيٌّ، وقَيسيٌّ».

= الموصولة، والجملة من ركب ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف، أي: تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة، لثان: جار ومجرور معطوف على ما قبله، وهو لصدر «تمما» تمم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر نعت لثان.

(١) «إضافة» مفعول به لقوله: «تمما» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله: إضافة «بابن» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول: معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله: وجب، الآتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًّا بفي، وسوى مضاف، وذا من «هذا» اسم إشارة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «انسبن» انسب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«الأشهل» مضاف إليه.

(3) تركيب المزج: أن يُجعَلَ الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافةٍ، ولا بإسناد، بل يُنزَّل عجُزُهُ من صدره منزلة تاء التأنيث؛ نحو «بعلبكّ» و«بختنصّر».

وهو يختلف عما هو تركيب الجملة ـ أو الإسناد ـ نحو «تأبط شرّاً» فهذا جملةٌ عوملت معاملة المفرَد.

ويختلف عن تركيب الإضافة؛ نحو «أبو محمد».

٨٧٣ ـ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازاً إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ[١]

٨٧٤ ـ في جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أوْ في التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهذِي تَوْفِيَهْ[٢]

إذا كان المنسوب إليه محذوفَ اللامِ، فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقَّة للردِّ في جمعَي التصحيح أو في التثنية، أو لا.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر، جاز لك في النسب الردُّ وتركُهُ؛ فتقول في «يَدٍ وابْنٍ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وابْنِيٌّ ويَدِيٌّ» كقولهم في التثنية: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وفي «يَدٍ» عَلَماً لمذكَّر: «يَدُون»[3].

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، وجَبَ ردُّها في النسب؛ فتقول في «أبٍ، وَأخٍ، وَأخْت»: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَات».

٨٧٥ ـ وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا[٤]

مذهَبُ الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلحاقُ أُخت وبنت في النسب بأخ وابن؛

---

(١) «واجبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر، ورد مضاف، و«اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف، أي: اجبره جبراً ذا جواز «إن» شرطية «لم» نافية جازمة، «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «رده» رد: اسم يك، ورد مضاف، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن لم يكن رد لامه مألوفاً في التثنية أو الجمع فاجبره برد لامه.

(٢) «في جمعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» في البيت السابق، وجمعي مضاف، و«التصحيح» مضاف إليه «أو» عاطفة «في التثنية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ، وحق مضاف، و«مجبور» مضاف إليه «بهذي» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفية» خبر المبتدأ.

(3) هذا ما لم تكن عينُ المحذوف لامُه حرفَ علة، فالرد واجب. تقول في النسبة إلى «شاة»: «شاهي» فيَلزمك رد اللام (الهاء).

(٤) «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألحق» الآتي «أختاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ألحق» الآتي «وبابن» معطوف على قوله: بأخ «بنتا» معطوف على قوله: «أختا» السابق، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

فتُحْذَفُ منهما تاء التأنيث ويُرَدُّ إليهما المحذوف؛ فيقال: «أَخَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ» كما يُفعل بأخ وابن، ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما؛ فتقول: «أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ»[1].

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لَا وَلَائِي»[٢]

إذا نُسِبَ إلى ثنائيٍّ لا ثَالثَ له، فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلًّا.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ؛ فتقول في كَم: «كَمِيٌّ، وكَمِّيٌّ».

وإن كان حرفاً معتلًّا، وجب تضعيفُهُ: فتقول في لو: «لَوِّيٌّ».

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً، ضوعفت وأبدلت الثانية همزة؛ فتقول في رجل اسمه لا: «لائيٌّ» ويجوز قلبُ الهمزة واواً؛ فتقول: «لَاوِيٌّ».

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ ما الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ[٣]

= «ويونس» مبتدأ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس، والجملة من أبى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبى، وحذف مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(1) مذهبا الثلاثة في «الكتاب» ٣/ ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٢) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضاعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني: مبتدأ، وثاني مضاف، والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كلا، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «كشية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول: اسم يكن مؤخر «الفا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعة في جواب الشرط، جبر: مبتدأ، وجبر مضاف، والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره، وفتح مضاف، وعين من «عينه» مضاف إليه، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من «جبره وفتح عينه» والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير ـ مع أن المبتدأ في قوة المثنى ـ للتأويل بالمذكور، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده، ويكون هناك خبر محذوف ـ مماثل لهذا المذكور ـ للمعطوف؛ فتكون =

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو مُعْتَلَّهَا.

فإن كان صحيحَها لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ؛ فتقول في «عِدَة وصِفَة»: «عِدِيٌّ وصِفِيٌّ».

وإن كان معتلَّها وجب الردُّ، ويجب أيضاً عند سيبويه رحمه الله فتحُ عينِه؛ فتقول في شِيَةٍ: «وِشَوِيٌّ»[1].

٨٧٨ ـ وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسباً لِلْجَمْعِ ... إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالوَضْعِ[٢]

إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِه، جيءَ بواحده ونُسِبَ إليه[3]، كقولك في النسب إلى الفَرَائضِ: «فَرَضِيّ»[4].

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرى العَلَم، فإن جَرى مَجْراه، كأَنْصَارٍ، نُسِب إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: «أَنْصَارِيٌّ»، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: «أَنْمَارِيٌّ».

= الواو عطفت جملة على جملة، والتقدير على هذا الوجه الأخير: فجبره التزم وفتح عينه التزم، وهذا أولى من العكس، وهو جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ومن هذا الكلام تعلم أن في هذه العبارة ثلاثة أعاريب، وأن اثنين منها لا غبار عليهما، وواحداً فيه نوع ضعف.

(1) «الكتاب» ٣/ ٣٦٩.
و«الشِّيَةُ»: لونٌ يخالف لونَ سائِرِ الشيء. قال تعالى عن بقرة بني إسرائيل: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ [البقرة: ٧١].
وأصلُ «شِيَة»: «وِشْيٌ»: حُذِفت الواو ونُقلت كسرتُها إلى الشين وعُوِّض عن الواو بتاءٍ. والنسبة إليه: «وِشَوِيّ» بردّ الواو (فاء الاسم) والواو الثانية منقلبة عن الياء (لام الاسم) لأنه عندما رُدّت فاؤه (الواو) فُتِحت عينُه (الشين) فقُلِبَت لامه (الياء) ألفاً؛ لأن الياء المتطرفة المفتوح ما قبلها تُقَلب ألفاً، ثم قُلِبَت لأجل النسب واواً؛ كما في «فتى» ونحوِه.

(٢) «الواحد» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: اذكر، الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناسباً» حال من الضمير المستتر في قوله: اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسباً «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله: يشابه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) بشرط أن لا يتغيّر المعنى، في نحو «أعرابي» فمفرده «عرب» والنسبة إليه تُضيع النسبة إلى «أعراب»؛ لذا تقول: «أعرابيّ».

(4) الفرائض: واحدها: فريضة، ويُنسَبُ إلى «فَعِيْلة» ـ كما مر معك ـ «فَعَليّ».

٨٧٩ ـ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ[١]

يُسْتَغْنَى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على «فاعلٍ» بمعنى صاحب كذا، نحو: «تَامِرٍ، ولابِنٍ»[٢] أي: صاحب تمر وصاحب لبن، وببنائه على «فَعَّال» في الحِرَفِ غالباً، كبَقَّال وبزَّار، وقد يكون «فَعَّالٌ» بمعنى صاحب كذا، وجُعل منه قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: بذي ظُلْمٍ.

وقد يُستغنى عن ياء النسب أيضاً بـ«فَعِل» بمعنى صاحب كذا، نحو: «رجل طَعِمٌ وَلَبِسٌ» أي: صاحب طَعَامٍ ولِبَاسٍ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى[3]: [الرجز]

ش٣٥٦ ـ لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلكِنِّي نَهِرْ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلكِنْ أَبْتَكِرْ[٤]

---

(١) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «أغنى» الآتي، ومع مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «في نسب» جار ومجرور متعلق بقوله: أغنى، الآتي «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فعل» والجملة من أغنى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفة، وقبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) قد ورد من ذلك قول الحطيئة:

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنـ ـنَكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ

وقول الآخر:

إِلَى عَطَنٍ رَحْبِ المَبَاءَةِ آهِلِ

والشاهد فيه قوله: «آهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل، وكأنه قال: ذي أهل، وليس هو بجارٍ على الفعل؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال: «مأهول»؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبني للمجهول.

(3) «الكتاب» ٣/ ٣٨٤.

(٤) أنشد سيبويه رحمه الله هذا البيت (ج٢ ص٩) ولم ينسبه إلى أحد، وكذلك لم ينسبه الأعلم الشنتمري رحمه الله في شرح شواهده.

اللغة: «ليلي» معناه: منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر، أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل، والادِّلاج ـ على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً ـ السير في آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار، ثم بين =

أي: ولكني نَهَارِيٌّ، أي: عامل بالنهار(١).

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا(٢)

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريرُه فهو من شَوَاذِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَةِ: «بِصْرِيٌّ»(٣)، وإلى الدَّهْرِ: «دُهْرِيٌّ»(٤) وإلى مَرْوَ: «مَرْوَزِيٌّ».

= أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعراب: «**لست**» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «**بليلي**» الباء زائدة، ليلي: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «**ولكني**» لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «**نهر**» خبر لكن «**لا**» نافية «**أدلج**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**الليل**» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأدلج «**ولكن**» حرف استدراك «**أبتكر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا.

الشاهد فيه: قوله: «نهر» حيث بناه على فعل ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاري، كما قال: لست بليلي، قال سيبويه: «وقالوا: نَهِر، وإنما يريدون نهاري، ويجعلونه بمنزلة عَمِل وطَعِم، وفيه معنى ذلك» اهـ.

(١) وقد يُستغنى كذلك بـ«مِفْعَال»، و«مِفْعيل»، كقولك: امرأة مِعطار، وناقة مِحْضير، أي: ذات حضرٍ وهو الجري. وهما سماعيان كذلك.

(٢) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أسلفته» أسلف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والهاء مفعوله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقرراً» حال من الهاء في أسلفته «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتصر» الآتي في آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبني للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الذي «اقتصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) المشهور في «البصرة» فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها «بصري» بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًا، وقد ورد في «البصرة» كسر الباء وضمها أيضًا، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولاً ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح، لم يكن شاذًا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة حُبلى إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا، فيقال «بصروي».

(٤) الدهري، بضم الدال، والقياس فتح الدال: هو الشيخ الفاني.

الوَقْفُ

٨٨١ ـ تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا[١]

أي: إذا وُقف على الاسم المنوَّن[2]، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أُبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحتُه للإعراب، نحو: «رَأَيْتُ زيداً»، وما فتحتُه لغير الإعراب، كقولك في إيهاً ووَيْهاً: «إيهَا، ووَيْهَا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة، حُذِفَ وسُكِّن ما قبله، كقولك في «جَاء زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بَزيْدٍ»: «جَاء زيْدْ»، و«مَرَرْتُ بزَيْدْ»[3].

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ في سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ في الإضْمَارِ[٤]

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ «إذاً» مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ[٥]

---

(١) «تنويناً» مفعول أول لقوله: «اجعل» الآتي «إثر» ظرف متعلق باجعل، وإثر مضاف، و«فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول ثان لاجعل «وقفاً» مفعول لأجله، أو منصوب بنزع الخافض، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذفا» الآتي، وتلو مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«فتح» مضاف إليه «احذفا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) الوقف: هو قطعُ النُطق عند آخر الكلمة.
وذلك لتمام غرضِ الكلام، أو لاستراحَةِ النفس، أو لتمام، أو لانتهاء نظمٍ، أو سجع.
وأنواعه: اختياريٌّ، واختباري (لاختبار قدرة أحدٍ على الوقف)، واضطراري (لانتهاء نَفَس المتكلم)، واستثباتي، وتذكُّري، وترنُّحي.
ولكلٍّ من هذه الأحكام فروعٌ وشُعَبٌ تتنوّع، تَرِدُ في مظانّها، فلتُراجَعْ.

(3) ما قاله يخصُّ الوقف الاختياري، وفي الوقف على التنوين بعد فتحة، خلافٌ لربيعة؛ إذ يجوّزون الوقوف عليه بسكون.

(٤) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لوقف في سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف، وسوى مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «صلة» مفعول به لاحذف، وصلة مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «في الإضمار» جار ومجرور متعلق بصلة.

(٥) «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إذاً» فاعل أشبه «منوناً» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون، والجملة من نصب ونائب=

إذا وُقِفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة، نحو: «رأيتُه» أو مكسورة، نحو: «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفت صلتُهَا ووقف على الهاء ساكنةً، إلا في الضرورة(1)، وإن كانت مفتوحة، نحو: «هِنْدٌ رَأَيْتُهَا» وُقِف على الألف ولم تُحذف.

وشبهوا «إذاً» بالمنصوب المنوَّن، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف(2).

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا(٣)

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بالعَكْسِ وفي ... نَـحْـوِ مُـرٍ لُـزُومُ رَدِّ الـيَـا اقْـتُـفِـي(٤)

= فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «منوناً» السابق «فألفاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «قلب» الآتي «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون: مبتدأ، ونون مضاف، وها: مضاف إليه «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(1) الصلةُ المقصودة هو إشباع حركة الهاء بحرف علة متصل به من جنس حركته، وهو في الكسر ياء، وفي الضم واو. والضرورة التي أرادَ هي ضرورة النظم.

(2) رأى الجمهور كتابتَها والوقفَ عليها بالألف، وخالفَ المازنيُّ والمبرّد وابن عصفور واختاره السيوطي، فرأوا كتابتها والوقف عليها بالنون. ورأى الفراء وابن خروف أنها تُكتب ويُوقف عليها بالنون إذا عَمِلت، وبالألف إن لم.

وتنصب المضارع بشرط تصديرها، واستقبالها إياه، واتصالها به، أو انفصالها عنه بالقسم، أو بلا النافية، فحسبُ.

(٣) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، ويا مضاف، و«المنقوص» مضاف إليه «ذي» نعت للمنقوص، وذي مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة في قوله: أولى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتفي» الآتي، ونحو مضاف، و«مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ، ولزوم مضاف، و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف، و«اليا» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لزوم رد» الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وُقِفَ على المنقوص المنوَّن؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه ألف، نحو: «رأيت قاضيا»، فإن لم يكن منصوباً، فالمختار الوقْفُ عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: «هَذَا قَاضْ، ومررت بقَاضْ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادي﴾ [الرعد: ٧][1].

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العينِ: كـ «مُرٍ» اسمَ فاعل مِنْ أَرَى[2]، **أو الفاء**: كـ «يَفي»[3] عَلَماً، لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكِنَةً، نحو: «رأيتُ القاضِي»، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، جاز إثباتُ الياء وحذفُهَا، والإثباتُ أجْوَدُ، نحو: «هذا القَاضِي، ومررتُ بالقاضِي»[4].

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ[٥]

---

(1) «النشر في القراءات العشر» ٢/ ١٠٥.

(2) «أرى» هو المضارعُ المستعمل من «رأى»، الماضي بدلاً من «أرأى» بوزن «أفْعَلَ».
والمراد هنا الثاني، وأصلُهُ «أرأى يُرْئي»، فهو «مُرْئي»، نُقِلَت الكسرة من الهمزة إلى الراء، ثم حُذِفت الهمزة، فأصبحت «مُرِي».

(3) يفي: مضارعُ «وفَى» ـ وأصل ماضيه «وفَيَ» أبدلت ياؤه ألفاً لتطرُّفها بعد فتح ـ وأصل هذا المضارع «يَوْفي»؛ حُذِفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة.

(4) وعدم الإثبات جيدٌ كذلك؛ وقد قُرِئَ به في القرآن العزيز في نحو ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].
ومثلُ غير المنون لتعريفه بـ«الـ» ما سقط تنوينُه بالنداء، نحو «يا قاضي» أو سقط لمنع الصرف، كقولك: «رأيتُ جواريَ»، أو سقط للإضافة، نحو «هو قاضي دمشق».
ويترجَّح في هذا كله الحذفُ مثل المنون، ولا يُقلَب تنوينُه ألفاً، بل يُوقَفُ عليه بالياء.

(٥) «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله: «سكنه» الآتي، والتقدير: وسكن غير «ها» التأنيث، وغير مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه، وها مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «من محرك» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أو» عاطفة «قف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف، ورائم مضاف، و«التحرك» مضاف إليه.

٨٨٧ ـ أَوْ أَشَمِمِ الضَّمَّةَ أَو قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا[(١)]

٨٨٨ ـ مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ[(٢)]

إذا أريد الوَقْفُ على الاسم المحرَّكِ الآخِرِ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيْرَها.

فإن كان [آخره] هاءَ التأنيثِ، وجب الوقفُ عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمةُ أَقْبَلَتْ»: «هذه فَاطِمَهْ».

وإن كان [آخِرُهُ] غيرَ هَاءِ التأنيثِ، ففي الوقف عليه خمسةُ أوْجُهٍ: التسكين، والرَّوم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقْلُ.

فالرَّوْم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيٍّ.

والإشمام: عبارة عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركتُه ضمة.

---

(١) «أو» عاطفة «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمة» مفعول به لأشمم «أو» عاطفة «قف» فعل أمر معطوف على أشمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضعفا» حال من الضمير المستتر في «قف» وفي قوله: مضعفاً، ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لقوله: «مضعفا» «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «همزاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «عليلاً» معطوف على قوله: «همزاً» «إن» شرطية «قفا» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما ليس همزاً» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «محركاً» مفعول به لقوله: «قفا» في البيت السابق «وحركات» مفعول به تقدم عامله، وهو قوله: «انقلا» الآتي «انقلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: انقلا «تحريكه» تحريك: مبتدأ، وتحريك مضاف، والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه، والألف للإطلاق، والجملة من يحظل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكن.

وشرطُ الوقف بالتضعيف ألا يكون الأخيرُ همزة، كخطأ، ولا معتلًّا، كفَتًى[1]، وأن يَليَ حركةً، كالجَمَلّ؛ فتقول في الوقف عليه: الجملّ، بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالحِمْل.

والوَقْفُ بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونَقْلِ حركته إلى الحرف الذي قبله[2]، وشَرْطُهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكِناً قابلاً للحركة، نحو: «هذا الضَّرُبْ، ورأيت الضَّرَبْ، ومررت بالضَّرِبْ».

فإن كان ما قبل الآخر محرَّكاً لم يُوقَف بالنقل، كجَعْفَرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة، كالألف، نحو: باب، [وإنسان][3].

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لَا ... يَــرَاهُ بَــصْــرِيٌّ وَكُــوفٍ نَــقَــلَا[٤]

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموزٍ، فتقول عندهم: «هذا الضَّرُبْ، ورَأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بالضَّرِبْ» في الوقف على «الضَّرْبْ»، و«هذا الرِّدُءْ[٥]، ورأيتُ الرِّدَءْ، ومررتُ بالرِّدِءْ» في الوقف على «الرِّدْءْ».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخِر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الرِّدَءْ» ويمتنع «رأيت الضَّرَبْ».

---

(1) لثِقَلِ الهمزة والمعتلّ؛ فلا يُضعَّفان.
وفي تمثيله بـ«فتى» نظر، فهو غير محرَّك الآخِر؛ وحركته مقدَّرة.

(2) وذلك إن كانت حركة إعراب لا حركة بناء.

(3) ونحو «منديل»، و«شحرور» أي: كالياء والواو أيضاً.
ونحو «ردّ»، أي: المضعّف.

(٤) «ونقل» مبتدأ، ونقل مضاف، و«فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل، وسوى مضاف، و«المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى: فعل مضارع، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى، وجملة الفاعل المنفي الذي هو يرى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة: مبتدأ «نقلا» نقل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كوفي، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الماضي الذي هو نقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٥) الردء ـ بكسر الراء وسكون الدال وآخره همزة ـ هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤].

ومذهب الكوفيين أَوْلى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ(١)

يعني أنه متى أدَّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غير موجود في كلامهم، امتنع ذلك، إلا إن كان الآخِرُ همزةً فيجوز؛ فعلى هذا يمتنع: «هذَا العِلُمْ» في الوقف على «العِلْمِ» لأن فِعُلاً مفقودٌ في كلامهم، ويجوز: «هذَا الرِّدُءْ» لأن الآخر هَمزة.

٨٩١ ـ في الوَقْفِ تَا تأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ(٢)

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بالعَكْسِ انْتَمَى(٣)

---

(١) «والنقل» مبتدأ «إن» شرطية «يعدم» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يعدم نظير فالنقل ممتنع، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «في المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله: «يمتنع» الآتي «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذاك» الواقع مبتدأ «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ليس، والجملة من يمتنع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٢) «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي «تا» قصر للضرورة: مبتدأ، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه، وتأنيث مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة: مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التأنيث، والجملة من جعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة في محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر يكن، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل قل «في جمع» جار ومجرور متعلق بقل، وجمع مضاف، و«تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على جمع تصحيح «ضاهى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير» الواقع مبتدأ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ»، وإن كان اسماً، فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أَوْ لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وُقف عليه بالتاء، نحو: «بِنْتْ، وأُخْتْ»، وإن كان غيرَ ذلك، وُقف عليه بالهاء، نحو: «فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وَفَتَاهْ». وإن كان جمعاً أو شبهه، وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدَاتْ، وهَيْهَاتْ». وَقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء، نحو: «فَاطِمَتْ»، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: «هِنْدَاهْ، وهَيْهَاهْ».

٨٩٣ ـ وقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلْ ... بِـحَـذْفِ آخِـرٍ كَـأَعْـطِ مَـنْ سَـأَلْ(١)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْماً في سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَـيَـعِ مَـجْـزُومـاً فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا(٢)

ويجوز الوقف بهاءِ السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُه: للجزم أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لم يُعْطِهْ» وفي أعْطِ: «أَعْطِهْ»(3) ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُه قد

---

(١) «وقف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقف، وها مضاف، و«السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بقف «المعل» صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: «المعل» وحذف مضاف، و«آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف، أعط: فعل أمر، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول به لأعط «سأل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من سأل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: كقولك: أعط من سأل.

(٢) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بحتم، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوماً» حال من المجرور الثاني «فراع» راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعوا» رعى: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: راع الذي رعوه.

(3) وذلك لبقاءِ حركة الفعل المعتل (محذوف الآخِر) منطوقةً بها.
وتأتي هذه الهاء في الفعل المعتل محذوف الآخر، و«ما» الاستفهامية، وما بُني على حركةٍ لازمة.
وأراد بالوقف ـ في كلامه ـ البناء في فِعْل الأمر، ولكنه لم يُجَلِّ بعبارةٍ صريحة!

بقي على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين أحدُهما زائد؛ فالأول كقولك في «عِ» و«قِ»: «عِهْ، وقِهْ»، والثاني كقولك في «لم يَعِ» و«لم يَقِ»: «لم يَعِهْ، وَلَمْ يَقِهْ»(١).

٨٩٥ ـ ومَا في الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِـفُـهَـا وَأَوْلِـهَـا الـهَـا إنْ تَـقِـفْ(٢)

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْماً في سِوَى مَا انْخَفَضا بـاسْـمٍ كَـقَـوْلِـكَ «اقْـتِـضَـاءَ مَ اقْـتَـضَـى»(٣)

إذا دخل على «ما» الاستفهامية جارٌّ وجب حذفُ ألفها(4)، نحو: «عَمَّ تَسْأَلُ؟» و«بِمَ جِئْتَ؟» و«اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ؟»، وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار؛ فإما أن يكون الجارُّ لها حرفاً أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْت، نحو: «عَمَّهْ» و«فِيمَهْ»، وإن كان اسماً وجب إلحاقُها(5)، نحو: «اقْتِضَاءَ مَهْ» و«مَجِيءَ مَهْ».

---

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم وتبعه عليه الشارح هنا من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو: «لم يع، ولم يق» وردَّ ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩]، والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على وجه يمتنع عربيةً.

(٢) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «ألفها» ألف: نائب فاعل لحذف، وألف مضاف، وها: مضاف إليه «وأولها» أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة: مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تقف فأولها الهاء.

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتماً» وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «انخفضا» انخفض: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انخفض وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفض «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام، واقتضاء مضاف، و«م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب مقول القول المحذوف.

(4) والحذف للتفريق بينها وبين الموصولة، والشرطية، والمصدرية.

(5) لأنه إن كان اسماً أبقاها على حرفٍ واحد، أما إذا كان الجارُّ حرفاً اتصَلَ بها فلم تَعُدْ على حرفٍ واحد!

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا[١]

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا[٢]

يجوز الوقْفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تُشْبِه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهْ»[3]، ولا يُوقف بها على ما حركتُهُ إعْرَابِيَّةٌ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، ولا على ما حركته مشْبِهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، نحو: «قَبْلُ» و«بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ»، واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لَا رَجُلَ»، وشَذَّ وَصْلُهَا بما حركتُهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في «مِنْ عَلُ»: «مِنْ عَلُهْ»[٤]، واستحسن إلحاقها بما حركتُهُ دائمة لازمة.

---

(١) «ووصل» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أجز» الآتي، ووصل مضاف، و«ذي» اسم إشارة: مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أجز» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله: أجز، أو بوصل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول مطلق مبين للنوع، وتحريك مضاف، و«بناء» مضاف إليه «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء، والجملة في محل جر صفة لبناء.

(٢) «ووصلها» وصل: مبتدأ، ووصل مضاف، وها: مضاف إليه «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل، وغير مضاف، و«تحريك» مضاف إليه، وتحريك مضاف، و«بنا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لتحريك بناء «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ، والجملة من شذ وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في المدام» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحسن» الآتي «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر، أي: واستحسن في المدام.

(3) وفي المصحف ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٩].

(٤) وذلك كما في قول الراجز:

يَا رُبَّ يَومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ ... أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأضْحَى مِنْ عَلُهْ

٨٩٩ ـ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا(١)

قد يُعْطَى الوصْلُ حُكمَ الوقْفِ، وذلك كثيرٌ في النظم قليلٌ في النثر، ومنه في النثر قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ومن النظم قولُه: [الرجز]

ش٣٥٧ ـ مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا(٢)

فضعَّف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق [وهو الألف].

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «أعطي» فعل ماض مبني للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطي، وهو المفعول الأول لأعطي، ولفظ مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطي «للوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نثراً» منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل بمشتق، أي: ذا نثر، أي: واقعاً في نثر «وفشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظماً» حال من فاعل «فشا».

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور، نُسب في «كتاب» سيبويه إلى رؤبة بن العجاج بن رؤبة، ونسبه أبو حاتم في كتاب «الطير» إلى أعرابي، ولم يسمه، ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبيح، وقبل هذا البيت قوله:

كَأَنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق.. إلخ.

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجدب الذي خشيه الراجز وتوقعه في أول هذه الكلمة، وذلك في قوله:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

«اسلحبا» أي: امتد وانبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الأودية «الحريق» أراد به النار «القصبا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبًا.

الإعراب: «**مثل**» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف، و«**الحريق**» مضاف إليه «**وافق**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحريق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق «**القصبا**» مفعول به لوافق.

الشاهد فيه: قوله: «القصبا» حيث ضعَّف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق.

الإمَالَةُ

٩٠٠ ـ الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ «يَا» فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ(١)

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أوْ شُذُوذٍ وَلِمَا ... تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا(٢)

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء(٣).

وتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً بدلاً من ياء، أو صائرةً إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ؛ فالأول كألف «رَمَى، ومَرْمَى»(4)، والثاني كألف «مَلْهَى»(5) فإنها تصير ياء في التثنية، نحو: «مَلْهَيَانِ».

---

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «أمل» الآتي «المبدل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: الواقع «اليا» قصر للضرورة: فاعل للواقع «خلف» حال من الياء؛ ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق، ودون مضاف، و«مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وها مضاف، و«التأنيت» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًا باللام «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدما» عدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين؛ أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر، والنطق بالفتحة والألف مستعلٍ متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل. وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره.

وحكم الإمالة الجواز؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.

والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً.

(4) ألِفَاهُما ياءٌ متطرفة في الأصل تحرّكت وانفتح ما قبلها فقُلِبَت ألفاً.

(5) ألفه واوٌ متطرفة تحرّكت وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً.

واحترز بقوله: «**دون مزيد أو شذوذ**» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: «قُفَيٌّ»[(١)]، أو في لُغة شاذة، كقول هُذَيْل في «قَفَا» إذا أُضيف إلى ياء المتكلم: «قَفَيَّ».

وأشار بقوله: «**ولما تليه ها التأنيث ما الها عَدِمَا**» إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَال وإن وليتها هاء التأنيث، كفَتَاة.

٩٠٢ ـ وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ ... يَؤُلْ إلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ[(٢)]

أي: كما تُمَالُ الألف المتطرفَةُ كما سبق، تُمَالُ الألف الواقعةُ بَدَلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ، [بكسر الفاء]، سواء كانت العين واواً كخاف، أو ياء كبَاعَ وكدَانَ؛ فيجوز إمالتها، كقولك: «خِفْتُ، ودِنْتُ [وبِعْتُ]».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ، بضم الفاء، امتنعت الإمالة، نحو: «قَالَ، وجَالَ» فلا تُمِلْهَا، كقولك: قُلْتُ، وجُلْتُ.

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي اليَاءِ وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ اوْ معْ هَا كَـ «جَيْبَهَا أَدِرْ»[(٣)]

كذاك تُمَالُ الألفُ الواقعة بعد الياء: متصلةً بها، نحو: «بَيَان»، أو منفصلة بحرفٍ، نحو: «يَسَار»، أو بحرفين أحدهما هاءٌ، نحو: «أَدِرْ جَيْبَهَا»؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً

---

(١) أصله: «قُفَيْوٌ» قلبت الواو ياءً لاجتماعهما والأولى منهما ساكنة، ثم أدغمتا.

(٢) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر، وبدل مضاف، و«عين» مضاف إليه، وعين مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «إن» شرطية «يؤل» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى فلت» جار ومجرور متعلق بقوله: يؤل «كماضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كماضي، وماضي مضاف، و«خف» قصد لفظه: مضاف إليه «ودن» معطوف على خف، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر، وتالي مضاف، و«الياء» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغتفر» فعل ماض مبني للمجهول، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل، والجملة من اغتفر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة «مع» معطوف على محذوف، وتقدير الكلام: بحرف واحد أو مع... إلخ، ومع مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كجيبها» الكاف جار لقول محذوف، جيب: مفعول مقدم لأدر، وجيب مضاف، وها: مضاف إليه «أدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عن الياء، نحو: «بَيْنَنَا» والله أعلم[1].

٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي[٢]

٩٠٥ ـ كَسْراً وَفَصْلُ الهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَـ «دِرْهَمَاكَ» مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ[٣]

أي: **كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةٌ**، نحو: «عَالِمٍ»، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرةً، نحو: «كِتَاب»، أو بعد حرفين وَلِيا كسرةً أوّلُهما ساكن، نحو: «شِمْلَال»[4]، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء، نحو: «يُرِيدُ أن يَضْرِبَهَا» وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاءُ بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو: «هذَانِ دِرْهَمَاكَ» والله أعلم.

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا[٥]

---

(1) وكذا إذا وقعت قبل الياء، كـ«بايعته» و«سايرته»، قال ابن هشام: وقد أهمله الناظم والأكثرون. «أوضح المسالك» ٤/٣٠٨.

(٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يليه» يلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي، والجملة من يلي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تالي» مفعول به ليلي، وتالي مضاف، و«كسر» مضاف إليه، والجملة من يلي وفاعله المستتر فيه لا محل لها معطوفة على جملة الصلة «أو» عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٣) «كسراً» مفعول به لقوله: «ولي» في آخر البيت السابق «وفصل» مبتدأ، وفصل مضاف، و«الها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كلا فصل» جار ومجرور متعلق بقوله: «يعد» الآتي «يعد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فصل الهاء» الواقع مبتدأ، والجملة من يعد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «فدرهماك» الفاء للتفريع، ودرهما: مبتدأ أول، ودرهما مضاف، والكاف مضاف إليه «من» اسم شرط: مبتدأ ثان «يمله» يمل: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية، والهاء مفعول به ليمل «لم» نافية جازمة «يصد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وجملة المبتدأ الذي هو اسم الشرط وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله: «درهماك».

(4) هي: الناقة الخفيفة.

(٥) «وحرف» مبتدأ، وحرف مضاف، و«الاستعلا» مضاف إليه «يكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء، والجملة من يكف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع =

٩٠٧ ـ إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أوْ بَعْدَ حَرْفٍ أو بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ[(١)]

٩٠٨ ـ كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ[(٢)]

حروف الاستعلاء سبعةٌ، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف[(3)]، وكل واحد منها يَمْنَع الإمالَة إذا كان سببها كسرةً ظاهرةً أو ياء موجودة ووقع بعد الألف متصلاً بها، كـ«سَاخِطٍ وحَاصِلٍ»، أو مفصولاً بحرف، كـ «نَافِخ ونَاعِق»، أو حرفين، كـ «مَنَاشِيط ومَوَاثِيق».

وحكم حرف الاستعلاء في مَنْعِ الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة[(4)]، وهي المضمومة، نحو: «هذا عِذَارٌ» والمفتوحة، نحو: «هذان عِذَارَانِ» بخلاف المكسورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: **«كذا إذا قُدِّمَ. . البيتَ»** إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكُفُّ سبب الإمالة

= خبر المبتدأ «مظهراً» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله: مظهراً، أو متعلق به، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «يا» قصر للضرورة: معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتي «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضرورة: فاعل تكف.

(١) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «ما» اسم موصول: اسم كان، وجملة «يكف» وفاعله المستتر فيه صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف، و«حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله: «فصل» الآتي «فصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله، أي: يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتي، وهو خال من معنى الشرط، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر» ظرف متعلق بقوله: يسكن، وإثر مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف، المطواع: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «مر» الآتي «مر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو ـ بكسر الميم ـ أمر من ماره يميره، أي: أطعمه، والميرة: الطعام.

(3) ويجمعها قولك: «خص ضغطٍ قظ».

(4) وذلك لأنها يُنطَقُ بها مستعليةً إلى الحنك، فشابهت أحرف الاستعلاء.

ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو: «صَالِح، وظَالِم، وقَاتِل»، ويُمَالُ نحو: «طِلَاب، وغِلَاب، وإصْلَاح».

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لَا أَجْفُو(١)

يعني أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع المكسورة، غلبتهما المكسورةُ وأُمِيلَتْ الألفُ لأجلها؛ فيمالُ نحو: ﴿عَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

وَفُهِمَ منه جوازُ إمالة نحو: ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ **لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل** الراءِ المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة ـ وهو حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة ـ فإمَالَتُها مع عدم المقتضي لتركها أوْلى وأحرَى(2).

٩١٠ ـ ولَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ   والكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ(٣)

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّرْ، بخلاف سببِ المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بخلاف «أتى أحمدُ».

---

(١) «وكف» مبتدأ، وكف مضاف، و«مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضرورة: معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل، والجملة من ينكف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله: ينكف، وكسر مضاف، و«را» مضاف إليه «كغارماً» الكاف جارة لقول محذوف، غارماً: مفعول مقدم لقوله: أجفو، الآتي «لا» نافية «أجفو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(2) للقراء اختلافاتٌ في إمالة الألف التي بعدها راء تجدُها في «النشر» ٢/ ٤٤ ـ ٤٨.

(٣) «ولا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافية جازمة «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبب، والجملة من يتصل المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يوجبه» يوجب: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليوجب «ما» اسم موصول: فاعل يوجب، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينفصل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول.

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَاداً وَتَلَا[(١)]

قد تُمالُ الألف الخاليةُ من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألفٍ قبلها مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: «عماداً» لمناسبة الألف الممالة قبلها، وكإمالة ألف «تَلَا» كذلك.

٩١٢ ـ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»[(٢)]

الإمالةُ من خَوَاصِّ الأسماء المُتَمَكِّنَة؛ فلا يُمَالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً، إلا «ها» و«نا»؛ فإنهما يُمالَان قياساً مُطَّرِداً، نحو: «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و«مَرَّ بِنَا»[(٣)].

٩١٣ ـ وَالفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ في طَرَفْ ... أَمِلْ كَـ «لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ»[(٤)]

---

(١) «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب، بلا داع» جاران ومجروران يتعلقان بقوله: أمالوا «سواه» سوى: نعت لداع، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «كعماداً» الكاف جارة لقول محذوف، عماداً: مقول لذلك القول المحذوف على إرادة لفظه «وتلا» قصد لفظه: معطوف على قوله: عماداً.

(٢) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتمل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل، ودون مضاف، و«سماع» مضاف إليه، «غير» منصوب على الحال، وقيل: منصوب على الاستثناء، وغير مضاف، و«ها» مضاف إليه، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق، وغير مضاف، و«نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره: مضاف إليه، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٣) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية، و«متى» و«أنى» و«ها» و«نا»، وأمالوا من الحروف «بلى» و«يا» في النداء، و«لا» الجوابية، وفي نحو قولهم: «افعل هذا إمالا»، قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنسانًا بحتى أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء في التثنية؛ لكونها رابعة، وإذا سميت بإلى لم تمل؛ لأن ألفها تصير واوًا في التثنية، لكون ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٤) «والفتح» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أمل» الآتي «قبل» ظرف متعلق بأمل، وقبل مضاف، و«كسر» مضاف إليه، وكسر مضاف، و«راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف، للأيسر: جار ومجرور متعلق بقوله: «مل» الآتي «مل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الكلف» مفعول ثان لتكف.

٩١٤ ـ كَذَا الّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقْـفٍ إذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِـفِ[١]

أي: **تُمَالُ الفتحةُ قبل الراء المكسورة**: وَصْلاً، ووَقفاً، نحو: «بِشَرَرٍ» و«لِلْأَيْسَرِ مِلْ» وكذلك **يُمَالُ** ما وليه هاءُ التأنيثِ من [نحو]: «قَيِّمَهْ، ونِعْمَهْ»[2].

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وهاء مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «في وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي تليه ها التأنيث» «غير» خبر كان، وغير مضاف، و«ألف» مضاف إليه.

(2) ليس كل ما وليه هاء التأنيث بل الفتحُ تحديداً، وهو مقيّدٌ ـ كما مثّل الشارح ـ بالوقف.

التَّصْرِيفُ

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... ومَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي[١]

التصريف عبارة عن: عِلم يُبْحَثُ فيه عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشِبْهِ ذلك[2].

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال[٣][4]؛ فأما الحروف وشِبْهُهَا فلا تَعَلُّق لعلم التصريف بها.

٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا[٥]

---

(١) «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على حرف، وشبه مضاف، والهاء مضاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله: بري، الآتي «بري» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله: حري، الآتي «حري» خبر المبتدأ.

(2) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥٠٨:
اعلم أن النحوَ مشتملٌ على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخَرُ: علم التصريف.
وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكَلِم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية، وتركيبية.
فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب. ا.هـ.
وقد عرَّف الأشموني في «شرحه» ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢ علم التصريف بقوله: تغييرُ الكلمة لغير معنًى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر. وينحصر في: الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام. اهـ.
وقد بيَّن الصبان أن الغرضَ الآخَرَ يكون كالإلحاق، والتخلُّص من التقاء الساكنين، والتخلّص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. ا.هـ.

(٣) المراد بالأفعال هنا المتصرفة، لا مطلقاً، والتصريف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

(4) أما الأسماء المتمكنة فإن تصريفها يكون بتثنيتها، وجمعها، ونسبتها، وتصغيرها، وبناء الفعل منها، وبناء اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، والصفات المشبّهة.. إلخ.
وأما الأفعال المتصرفة فباشتقاق بعضها من بعض.

(٥) «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس، وخبرها جملة يرى ومعمولاته «من ثلاثي» جار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

يعني أنه لا يقبل التصريفَ من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأقلُّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكنةُ والأفعالُ ثلاثةُ أحْرُفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نقْصٌ، كـ «يَدٍ» و«قُلْ» و«مَ الله»(1) و«قِ زَيْداً»

٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ اِنْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا(٢)

الاسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وَضْعاً، وأكْثَرُ ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعةُ أحرف، نحو: احْرِنْجَام، واشْهِيباب(3).

= هو يعود إلى أدنى، والجملة من يرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثان ليرى، وقابل مضاف، و«تصريف» مضاف إليه «سوى» أداة استثناء، وسوى مضاف، و«ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول: مضاف إليه «غيرا» غير: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة، والجملة من الفعل المبني للمجهول ـ وهو غير ـ ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، أو في محل جر صفة لما النكرة.

(1) هو اختصار «أيمُن الله» في القسم.

(٢) «ومنتهى» مبتدأ، ومنتهى مضاف، و«اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تجردا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تجرد الاسم عن الزيادة فمنتهى ما يكون عليه خمس «وإن» شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية «سبعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا ـ بمعنى زاد ـ الآتي «عدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(3) قال المراديُّ:

وأما المزيدُ فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف، ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث، أو زيادتَي التثنية، أو التصحيح، أو النسب.

فإن قلتَ: فكيف قال: «فما سبعاً عدا» ولم يستَثْنِ هاء التأنيث وما ذُكر معها؟

قلتُ: هذه زوائدُ، وقد علم أنها غير معتدٍّ بها؛ لكونها مقدّرة الانفصال.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥١٠.

وأما مثالا الشارح، فإنّ «الاحرنجام» مصدرُ احرنجَمَ، أي: اجتمعَ، و«الاشهيباب» مصدرُ اشهابَّ الجوادُ ونحوُه، أي: كانت فيه شُهْبَةٌ، وهو سوادٌ وبياض.

وأما قول الناظم: «سبعا عدا» والتقدير: سبعَ أحرفٍ، فذلك لأن الحرفَ يذكَّرُ ويؤنَّث، وأنّثه هنا مراعاةً للوزن.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كفَلْسٍ، أو رُباعي كجعفَرٍ، وإما خماسي ـ وهو غايته ـ كَسَفَرْجَل.

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وضُمْ واكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ(١)

العبرة في وَزْنِ الكلمة بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها(2)، وحينئذ فالاسم الثلاثيُّ: إما أن يكون مضموم الأولِ أو مكسوره أو مفتوحَه، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضمومَ الثاني أو مكسورَهُ أو مفتوحَهُ أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عَشَرَ بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وَعُنُق، وَدُئِل، وَصُرَد، ونحو: عِلْم، وَحِبُك، وَإِبل، وَعِنَب، ونحو: فَلْس، وَفَرَس، وَعَضُدٍ، وَكَبِدٍ(3).

٩١٩ ـ وَفِعُلٌ أُهمِلَ وَالعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ(٤)

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين: أحَدُهما مُهْمَلٌ والآخر قليلٌ.

---

(١) «وغير» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وغير مضاف، و«آخر» مضاف إليه، و«الثلاثي» مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد، وتسكين مضاف، وثاني من «ثانيه» مضاف إليه، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: «زد» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) ذلك لأنه الحرف الذي تظهر عليه حركة الإعراب.

(3) دُئل: دويبة تشبه ابن عرس، وصُرَد: طائرٌ ضخمُ الرأس فيه بياضٌ وسواد، وحِبُك: طرائقُ مثل «حُبُك» وبهما قُرئ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] قرأ بكسر الحاء أبو مالك الغفاري؛ كما في «البحر المحيط» لأبي حيان ٨/ ١٣٣ وذكر أن ابن عطية ذكرَها عن الحسن.

وعزاها ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/ ٣٢٤ لأبي السِّمال البصري، وقال: فقيل: لم تثبتْ.

ووزنا «فُعِل» و«فِعُل» نادران، والباقية مشهورة مستعملةٌ إلا وزن «فِعِل» فقليل؛ كما سيُفَصَّلُ.

(٤) «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «يقل» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقل، وقصد مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر، وهو قصد، وتخصيص مضاف، و«فعل» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

فالأول: ما كان على وزن فِعُل ـ بكسر الأول وضمِّ الثاني ـ وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك[١].

والثاني: ما كان على وزن فُعِل، بضم الأول وكسر الثاني، كدُئِل، وإنما قَلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بفِعْل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كضُرِبَ وقُتِلَ.

٩٢٠ ـ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ[٢]

٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا[٣]

الفعل ينقسم إلى مجرد و[إلى] مزيد فيه، كما انقسم الاسمُ إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةُ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعةُ أوزانٍ: ثلاثةٌ لفعل الفاعل وواحد لفعل المفعول؛ فالتي لفعل الفاعل: «فَعَلَ» بفتح العين، كضَرَب، و«فَعِلَ» بكسرها، كشَرِب، و«فَعُلَ» بضمها، كشَرُف.

والذي لفعل المفعول: «فُعِلَ» ـ بضم الفاء وكسر العين ـ كضُمِنَ[4].

---

(١) فأما من ثبت عنده نحو «حبك» فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملاً والآخر قليلاً.

(٢) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كذلك «الثاني» تنازعه الأفعال الثلاثة، وكل منها يطلبه مفعولاً به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثلاثي» نعت لفعل «وزد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد، ونحو مضاف، و«ضمن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «ومنتهاه» منتهى: مبتدأ، ومنتهى مضاف، والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: يزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ستاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا، الآتي «عدا» فعل ماض، ومعناه: جاوز، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من ء المنفي بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جزم جواب الشرط.

(4) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١:

وإلى كون صيغةِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أصلاً ذهبَ المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله في «شرح الكافية» عن سيبويه والمازني، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مغيَّرةٌ عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهرُ القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من «الكافية» و«شرحها». ا.هـ. =

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة؛ ولهذا قال المصنف: «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلَّثاً وسكَتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

[**وللرباعيِّ المجرد ثلاثَةُ أوزانٍ**: واحدٌ لفعل الفاعل: كدَحْرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ][(١)].

وأما المزيد فيه؛ فإن كان ثلاثيًّا، صار بالزيادة على أربعة أحرف، كضَارَبَ، أو على خمسة، كَانْطَلَقَ، أو على ستة، كَاسْتَخْرَجَ، وإن كَان رباعيًّا، صار بالزيادة على خمسة، كَتَدَحْرَجَ، أو على ستة، كَاحْرَنْجَمَ.

= و«فَعَلَ» يأتي مضارعه «يفعل» بالحركات الثلاث في عينه، والأكثر فتحُ عين «يفعل» مضارع «فَعِل» ويقلّ كسرُها، بل هو نادر، ولم يرد الضمّ.

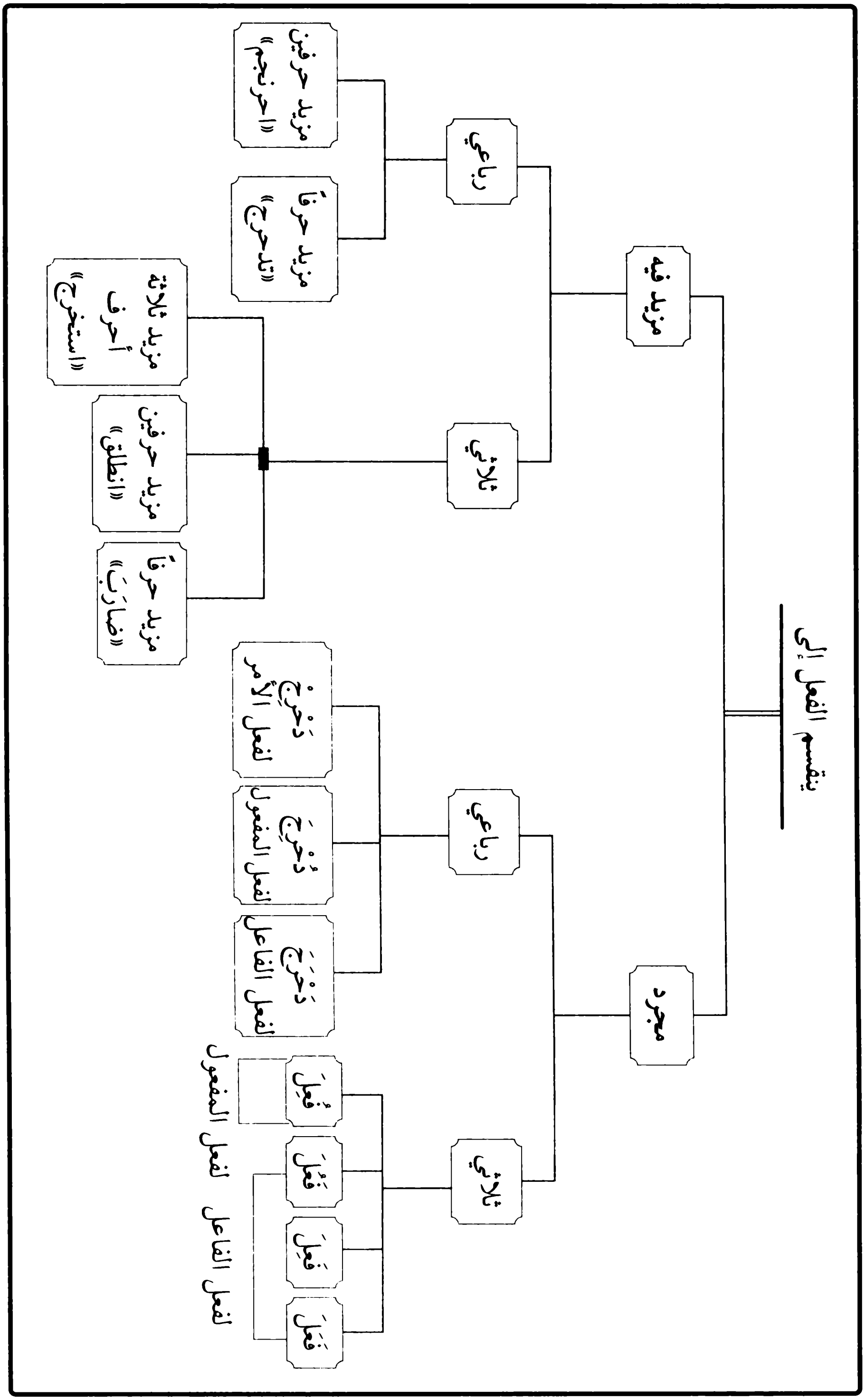
وأما «فَعُل» فلا يأتي مضارعه «يفعُل» إلا مضموم العين.

(١) **الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد**، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول، ففرعان عنه.

فإن قلت: فلماذا ذكر الشارح هاهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؟ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا في الموضعين، ولو أنه سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي، فعدَّه منه، أما في الثلاثي، فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل في أوله، فلم يعدَّه هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان.

وهذه حجة واهية لا تنهض سببًا لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقًا واحدًا.


ينقسم الفعل إلى
مزيد فيه
مجرد
رباعي
ثلاثي
مزيد حرفين «احرنجم»
مزيد حرفاً «تدحرج»
مزيد ثلاثة أحرف «استخرج»
مزيد حرفين «انطلق»
مزيد حرفاً «ضارب»
رباعي
ثلاثي
دَحْرِجْ لفعل الأمر
دُحْرِجَ لفعل المفعول
دَحْرَجَ لفعل الفاعل
فُعِلَ
فَعُلَ
فَعِلَ
فَعَلَ
لفعل المفعول
لفعل الفاعل

٩٢٢ ـ لِاسْـمٍ مُـجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ فَـعْـلَـلُ ... وَفِـعْـلِـلٌ وَفِـعْـلَـلٌ وَفُـعْـلُـلُ[(١)]

٩٢٣ ـ وَمَـعْ فِـعَـلٍّ فُـعْـلَـلٌ وَإنْ عَـلَا ... فَـمَـعْ فَـعَـلَّـلٍ حَـوَى فَـعْـلَـلِـلَا[(٢)]

٩٢٤ ـ كَـذَا فُـعَـلِّـلٌ وَفِـعْـلَـلٌّ وَمَـا ... غـايَـرَ لِـلـزَّيْـدِ أَوِ الـنَّـقْـصِ انْـتَـمَـى[(٣)]

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستةُ أوزان:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: جَعْفَرٍ[(٤)].

الثاني: «فِعْلِلٌ» بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زِبْرِجٍ[(٥)].

الثالث: «فِعْلَلٌ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: دِرْهَم [وهِجْرَع][(٦)].

الرابع: «فُعْلُلٌ» بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: بُرْثُن[(٧)].

الخامس: «فِعَلٌّ» بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه، نحو: هِزَبْرٍ[(٨)].

---

(١) «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفت منه ياء النسبة للضرورة: نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل، وفعلل، وفعلل» معطوفات على المبتدأ.

(٢) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله، ومع مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطية «علا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، ومعنى علا: زاد «فمع» الفاء واقعة في جواب الشرط، مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي، ومع مضاف، و«فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً «فعللا» مفعول به لحوى، والجملة من حوى وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «غاير» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من غاير وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «أو» عاطفة «النقص» معطوف على الزيد «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة، وأنشد ابن جني:

إِلَـى بَـلَـدٍ لَا بَـقَّ فِـيـهِ وَلَا أذَى ... وَلَا نَـبَـطِـيَّـاتٌ يُـفَـجِّـرنَ جَـعْـفَـرَا

(٥) الزبرج: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضًا الذهب.

(٦) الهجرع: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.

(٧) البرثن ـ بثاء مثلثة ـ واحد براثن الأسد، وهي مخالبه.

(٨) الهزبر: الأسد.

السادس: «فُعْلَلٌ» بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه، نحو: جُخْدَبٍ[١].

وأشار بقوله: «**وإن عَلَا.. إلخ**» **إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:**

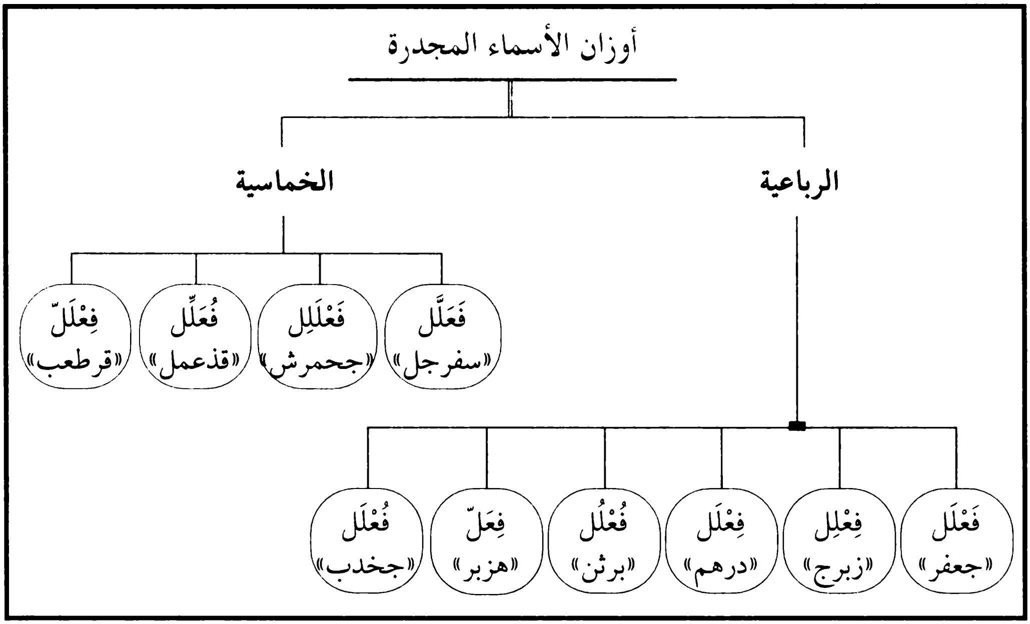
الأول: «فَعَلَّلٌ» بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه، نحو: سَفَرْجَل.

الثاني: «فَعْلَلِلٌ» بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه، نحو: جَحْمَرِش[٢].

الثالث: «فُعَلِّلٌ» بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه، نحو: قُذَعْمِل[٣].

الرابع: «فِعْلَلٌّ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه، نحو: قِرْطَعْبٍ[٤].

وأشار بقوله: «**وما غَايَرَ.. إلخ**» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقِصٌ، وإما مَزِيد فيه؛ فالأول كيَدٍ وَدَمٍ، والثاني كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَار.



---

(١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

(٢) الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن، وتُجمع على جحامر، وتُصغَّر على جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.

(٣) القذعمل من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٤) القرطعبة: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة: أي ليس له شيء.

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فأصْلٌ وَالّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي(١)

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: «ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ»(2).

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي(٣)

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللّامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وقافِ فُسْتُقِ(٤)

إذا أريد وَزْنُ الكلمة قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولُهَا بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللام.

---

(١) «والحرف» مبتدأ «إن» شرطية «يلزم» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، أصل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو أصل، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول: مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي لا يلزم» الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من يلزم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل، ومثل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«احتذي» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) فمن المثالين نجد أن الحروف الأصلية فيهما هي: الضاد والراء والباء (ضرب)، والبواقي زوائدُ، وعلى ذلك قِسْ.

(٣) «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله: «قابل» الآتي، وضمن مضاف، «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «في وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «اكتفي» الآتي على أنه نائب فاعله، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره من كلام الناظم، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «اكتفي» فعل ماض مبني للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللام» مفعول به لضاعف «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بقي أصل، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من بقي المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كراء، وراء مضاف، و«جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء، وقاف مضاف، و«فستق» مضاف إليه.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَيْدٍ؟ فقل: فَعْل، وما وزن جَعْفَر؟ فقل: فَعْلَل، وما وزن فُسْتُقٍ؟ فقل: فُعْلُلٌ، وتُكَرِّرُ اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد، عُبِّر عنه بلفظِه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهَر؟ فقل: فَوْعَل، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ؟ فقل: مُسْتَفْعِلٌ.

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفَه، عُبِّرَ عنه بما عُبِّر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

٩٢٨ ـ وَإنْ يَكُ الزائِدُ ضِعْفَ أصْلي ... فاجْعَلْ لهُ في الوَزْنِ مَا للأصْلِ(١)

فتقول في وزن اغْدَوْدَن(٢): افعَوْعَلَ؛ فتعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبَّرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعفُهَا، وتقول في وزن قَتَّل: فَعَّل، ووزن كرَّم: فعَّل؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدَوْدَن: افعَودل، ولا في وزن قَتَّل: فَعْتَل، ولا في وزن كرَّم: فَعْوَل(٣).

٩٢٩ ـ واحكُمْ بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... ونَحْوِهِ والخُلْفُ في كَلَمْلِمِ(٤)

---

(١) «وإن» شرطية «يك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك، وضعف مضاف، و«أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «له، في الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعل.

(٢) تقول: اغدودن الشعر؛ وذلك إذا طال، وتقول: اغدودن النبات؛ وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يُعبَّر عنه في الميزان بلفظه، إلا شيئين: أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يُعبَّر عنه بما عُبِّر به عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين، نحو: قتَّل وكرَّم، عُبِّر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام، نحو: اقعنسس، عُبِّر عنه باللام، وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال، نحو اصطبر، فإنه يُعبَّر عنه بالتاء.

(٤) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتأصيل» جار ومجرور متعلق باحكم، وتأصيل مضاف، و«حروف» مضاف إليه، وحروف مضاف، و«سمسم» مضاف إليه «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على سمسم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كلملم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفي، والكاف مضاف، ولملم: مضاف إليه، وقد قصد لفظه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الخلف».

المُرَاد بسِمْسِم: الرباعيُّ الذي تكرَّرت فاؤه وعينه ولم يكن أحَدُ المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يُحكم على حروفه كلها بأنها أصول؛ فإذا صَلَحَ أحدُ المكررين للسقوط، ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف، وذلك نحو: «لَمْلِمْ» أمر من لَمْلَمَ، و«كَفْكِفْ» أمر من كَفْكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَّ وكفَّ، فاختلف الناسُ في ذلك؛ فقيل: هما مادَّتان، وليس كفكف من كفَّ ولا لملم من لَمَّ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين. وقيل: اللام زائدة، وكذا الكاف. وقيل: هما بَدَلان من حرف مضاعف، والأصلُ: لَمَّمَ وكفَّفَ، ثم أُبْدِل من أحد المضاعفين لامٌ في لَمْلَمَ، وكافٌ في كَفْكَفَ[1].

٩٣٠ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ[٢]

إذا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثَةَ أحرُفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضَارِبٍ وَغَضْبَى، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل، كإِلَى[٣]، وإما بدل من أصل، كقَال وبَاع[4].

٩٣١ ـ وَاليَا كذَا وَالوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤ وَوَعْوَعَا[٥]

(1) القول الأول مذهب البصريين غير الزجّاج، والثاني قوله، والثالث قول الكوفيين.
ينظر «توضيح المقاصد» ٣/ ١٥٣٢، و«شرح الأشموني» ٤/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، و«البهجة المرضية» ص٣٦١.

(٢) «فألف» مبتدأ «أكثر» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «صاحب» الآتي «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من صاحب وفاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف، و«مين» مضاف إليه.

(٣) الإلى ـ بكسر الهمز، بزنة الرضا ـ النعمة، وهو واحد الآلاء في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].

(4) تُعرَف زيادة الحرف ـ أو أصالته ـ بالاشتقاق، وعليه فإن ما ذكر الناظم والشارحُ لا يكون في المبنيات والحروف، فتأتي الألف مع أصلين وأكثر مثل «مهما»، «حتى»، ومثل ذلك الأسماء الأعجمية مثل «إسماعيل»، «جبرائيل».

(٥) «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، أي: والواو كذلك «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كما هما» في موضع الحال من ألف الاثنين، أو =

أي: كذلك إذا صَحِبَتِ الياء أو الواو ثلاثةَ أحْرُفٍ أصولٍ، فإنه يُحكم بزيادتهما، إلا في الثنائي المكرر.

فالأول: كصَيْرَفٍ[١]، وَيَعْمَل[٢]، وجَوْهَر، وعَجُوز.

والثاني: كَيُؤْيؤ[٣]، لطائر ذي مِخْلَبٍ، وَوَعْوَعَة: مصدر وَعْوَعَ: إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

٩٣٢ ـ وَهـكَـذَا هَـمْـزٌ وَمِـيـمٌ سَـبَـقَـا ... ثَـلاَثَـةً تَـأْصِـيـلُـهَـا تُـحُـقِّـقَـا[٤]

أي: كذلك يُحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدَّمَتَا على ثلاثة أحرف أصول، كأحْمَدَ ومُكْرِمٍ، فإن سَبَقَا أصلين حُكم بأصالتهما، كإبل ومَهْد[5].

= نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير، و«في يؤيؤ» جار ومجرور متعلق: إما بالمضاف المحذوف، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف، وعوعا: أصله فعل ماض، وهو هنا معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.

(١) الأول: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف. والصيرف: المحتال المتصرِّف في أموره.

(٢) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة.

(٣) الثاني: هو الذي تألف من حرفين وتكرر الحرفان. واليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويُجمع على «يآيئ» بزنة مساجد.

(٤) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل: مبتدأ، وتأصيل مضاف، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة.

(5) قال المكودي في «شرحه» ص٣٥٣:

وفُهم من قوله: «سبقا» أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول.

وفُهم من قوله: «تحققا» أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقّق أصالتها لم يُحكَم بزيادتهما إلا بدليل.

٩٣٣ ـ كَـذَاكَ هَـمْـزٌ آخِـرٌ بَـعْـدَ أَلِـفْ أَكْـثَـرَ مِـنْ حَـرْفَـيْـنِ لَـفْـظُـهَـا رَدِفْ[١]

أي: كذلك يُحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين، نحو: حَمْرَاء، وعَاشُوراء، وقَاصِعَاءَ[٢].

فإن تقدم الألفَ حرفان، فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، ورداء؛ فالهمزة في الأول بدلٌ من واو، وفي الثاني بدل من ياء[٣]، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء وداءٍ.

٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ وفِي نَـحْـوِ «غَـضَـنْـفَـرٍ» أَصَـالَـةً كُـفِـي[٤]

النونُ إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين[5]، حُكم عليها بالزيادة، كما حُكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَان، وسَكْرَان.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصليَّةٌ، نحو: مَكان، وزَمَان[6].

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز، وبعد مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ردف» الآتي «من حرفين» جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه «ردف» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من ردف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) القاصعاء: جُحر من جِحَرة اليربوع، وقال الفرزدق:

وَإِذَا أَخَـذْتَ بِـقَـاصِـعَـائِـكَ لَـمْ تَـجِـدْ أَحَـدًا يُـعِـيـنُـكَ غَـيْـرَ مَـنْ يَـتَـقَـصَّـعُ

(٣) أصل كساء: كساو ـ بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة، وفعله: كسوته أكسوه ـ فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي ـ بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه ـ فقُلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

(٤) «والنون» مبتدأ «في الآخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: كالهمز، الآتي ا راقع خبراً «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفي» الآتي، ونحو مضاف، و«غضنفر» مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفي تقدم عليه «كفي» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، نائب فاعل، وهو مفعول الأول.

(5) أصليَّين.

(6) وكذا إذا وقعت أولى مثل «نهشل» وثانية مثل «قنطار».

ويُحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان: كَغَضَنْفَر[١].

٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأنيثِ وَالمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَهْ[٢]

تُزَادُ التاءُ إذا كانت للتأنيث، كقائمة[3]، وللمضارعة، نحو: أَنْتَ تَفْعَلُ، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو: اسْتِخْرَاج ومُسْتَخْرِج واسْتَخْرِج، أو مطاوعة «فعَّل» نحو: عَلَّمْتُه فَتَعَلّم، أو «فَعْلَل» كتَدَحْرَج[4].

٩٣٦ ـ وَالهاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللامُ فِي الإشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ[٥]

تُزادُ الهاءُ في الوقف، نحو: لِمَهْ، ولم تَرَهْ، وقد سَبقَ في باب الوقف بيانُ ما تُزاد فيه، وهو «ما» الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللام للوقف، نحو: «رَهْ»، أو المجزوم، نحو: «لم تَرَهْ» وكلُّ مبنيٍّ على حركة[٦]، نحو: «كَيْفَهْ» إلا ما قُطع عن الإضافة كَقَبْلُ وبَعْدُ، واسمَ «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ»، والمنادى، نحو: «يا زَيْدُ»، والفعل الماضي، نحو: «ضَرَبَ».

---

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) «والتاء» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السابق والسياق عليه، وتقديره: والتاء زائدة، أو نحو ذلك «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعة» معطوف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث أيضاً، ونحو مضاف، و«الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعة» معطوف على الاستفعال.

(3) وهذا في مُفردٍ، وكذا في الجمع نحو «قائمات».

(4) المطاوعةُ: الموافقة، ولها أوزان: «تَفَعَّلَ»، و «انْفَعَلَ»، و«تَفَعْلَلَ»، و«افْعَنْلَلَ».
ويمكن أن يفهم من قول الناظم: «ونحو الاستفعال» دخولُ: «التّفاعُل»، و«الافْتِعال»، و«التَّفعيل»، و«التِّفْعال» في مراده، وإلا فهي تُستَدْرَك عليه فيما تطرد فيه زيادة التاء.

(٥) «والهاء» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق «وقفاً» حال بتقدير اسم الفاعل، أي: واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض، أي: في وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «في الإشارة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للإشارة.

(٦) تذكَّر أنه اشترط في الحركة أن تكون حركة بناء، فخرجت حركة الإعراب، وألا يشبه المبني على الحركة المعرب، كالفعل الماضي، فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال، كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى، ليس من هذا القبيل.

واطَّرَد أيضاً زيادَةُ اللام في أسماء الإشارة، نحو: ذلك، وتلك، وهنالك[1].

٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ   إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ[٢]

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «سألتمونيها»[٣] **خالياً عما قُيِّدَت به زيادتُه، فاحْكم بأصالته،** إلا إن قام على زيادته حجة بينة، كسقوط همزة «شمأل» في قولهم: «شَمَلَت الرِّيحُ شمولاً» إذا هَبَّت شَمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَل» في قولهم: «حَظِلَتِ الإبلُ» إذا آذاها أكلُ الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في: «الملك».

(1) وتُسمّى «لام البُعْد»، وصاحبتُها الكاف (كاف الخطاب)، وقد ترافقهما «ميم الجمع»؛ نحو «ذلكم»، «تلكم»، «هنالكم».

(٢) «وامنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول به لامنع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزيادة «ثبت» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «قيد»، والجملة من ثبت وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لقيد «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تبين» فعل مضارع مجزوم بلم، وأصله تتبين «حجة» فاعل تبين، والجملة فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كحظلت» الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً.

(٣) قد عني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: «**سألتمونيها**» ومنها: «**اليوم تنساه**» ومنها: «**هم يتساءلون**» وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

ويُروى أن طالبًا سأل أستاذه عن حروف الزيادة، فقال له: «سألتمونيها»، فقال التلميذ: لم أسأل، فقال الأستاذ: «اليوم تنساه»، فقال: لم يحدث شيء، فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن.

فَصْلٌ في زِيَادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ[1]

٩٣٨ ـ لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إلَّا إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا[٢]

لا يُبتدأ بساكن كما لا يوقَف على متحرِّك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيانُ بهمزة متحركة تَوَصُّلاً للنطق بالساكن، وتسمى [هذه الهمزة] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج[3]، نحو: اسْتَثْبِتُوا، أمر للجماعة بالاستثبات.

٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى[٤]

٩٤٠ ـ وَالأمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِيِّ كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا[٥]

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف، اخْتَصَّ بكثرة مجيء أوَّله ساكناً، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوَّله بهمزة

---

(1) أُفرِدَ الكلامُ على همزة الوصل ـ وهو تكملة لِما سبق ـ لاختصاصه بأحكام هي الآتية في هذا الفصل.

(٢) «للوصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز، والجملة من يثبت المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت ثان لهمز «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بقوله: يثبت «ابتدي» فعل ماض مبني للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدي «كاستثبتوا» الكاف جارة لقول محذوف، والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً.

(3) ما ساقَهُ تعريفٌ لهمزة الوصل، وسُمّيت كذلك؛ لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدَها؛ على قول الكوفيين، وقيل: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن؛ على قول البصريين، وكان الخليل يُسمّيها «سُلّم اللسان».

(٤) «وهو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماض» صفة لفعل «احتوى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى، وجملة احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر المبتدأ المحذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«انجلى» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٥) «والأمر» معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر، وأمر مضاف، و«الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف، كما علمت مراراً، واخش: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وامض، وانفذا» معطوفان على «اخش».

الوصل، نحو: «اسْتَخْرَج، وانْطَلَق[1]» وكذلك الأمر منه، نحو: «اسْتخرِجْ وانْطَلِقْ» والمصدر، نحو: «اسْتِخْرَاج وَانْطِلَاق» وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو: «اخْشَ وامْضِ وانْفُذْ» من: خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ[2].

٩٤١ ـ وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ[٣]

٩٤٢ ـ وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ[٤]

لم تحفظ همزةُ الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في عشرة أسماء: اسْمٍ، واسْتٍ، وابْنٍ، وابْنُمٍ، واثنين، وامرئ، وامرأة، وابنةٍ، واثنتين، وايمُنُ في القسم[5].

---

(1) ما لم يكن الماضي المحتوي على أكثر من أربعة أحرف مبدوءاً بالتاء، نحو «تفكّر»، و«تفاعل» و«تدحرج».

(2) وضابطُه: سكون ثاني مضارِعِه لفظاً، فما تحرّك ثاني مضارعه لفظاً ـ وهو معتلُّ العين ومضعّفه ـ فلا حاجة به إلى همزة الوصل، تقول: «قُلْ»، «مُدَّ».
وكذلك ما كانت فاؤه همزة ولو سكن ثاني مضارعه لفظاً تقول من «أكل يأكل»: «كُل»، ومن «أخذ يأخذ»: «خُذْ».

(٣) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمع» الآتي «است، ابن، ابنم» معطوفات على اسم «سمع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز الوصل «واثنين، وامرئ، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأنيث، والجملة من تبع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتأنيث.

(٤) «وايمن» معطوف على اسم في البيت السابق، ورفعه على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع، إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ «همز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ويبدل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ليبدل ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أل «مدًّا» مفعول ثان ليبدل «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على قوله: «يبدل» السابق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(5) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/ ٣٤٥: وينبغي أن يزيدوا «الـ» الموصولة، و«ايمُ» لغةٌ في «ايْمُن» فإن قالوا: هي «أيمن» فحُذفت اللام، قلنا: و«ابنُمْ» هو «ابنٌ» فزيدت الميم! ا.هـ.
وزيادة الميم في «ابن» للمبالغة والتوكيد. و«ابن» أصله «بنو» حُذفت الواو وعُوِّضت بالهمزة، وكذا «است»؛ أصله «سته» حُذفت الهاء وعوضت بالهمزة، وكذا «اسم»؛ أصله «سمو» حُذفت الواو وعوضت بالهمزة.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة، لم يَجُزْ حذفُ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصل ألفاً، نحو: آلأميرُ قائم؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله: [الطويل]

ش٣٥٨ ـ أَأَلْحَقُّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تبَاعَدَتْ ... أوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ(١)

---

(١) نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص١٠١ بشرحنا).

اللغة: ألحق، هو بهمزتين أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تُحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، بزنة سحاب: اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألفة «طائر» أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: «**ألحق**» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «**إن**» شرطية «**دار**» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف، و«**الرباب**» مضاف إليه «**تباعدت**» تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «**أو**» عاطفة «**انبت**» فعل ماض «**حبل**» فاعل انبت «**أن**» حرف توكيد ونصب «**قلبك**» قلب: اسم أن، وقلب مضاف، والكاف مضاف إليه «**طائر**» خبر أن، و«**أن**» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفًا متعلقًا بمحذوف خبر مقدم، أو خبر المبتدأ إن أعربت «الحق» مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله: «ألحق» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام، على ما قررناه لك في لغة البيت.

الإبْدَالُ

٩٤٣ ـ أحْرُفُ الابْدَالِ «هَدَأْتُ مُوطِيَا» فَـأَبْـدِلِ الـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا[١]

٩٤٤ ـ آخِـراً اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ وَفِـي فـاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَـيْـنـاً ذَا اقْـتُـفِـي[٢]

هذا البابُ عَقَدَه المصنف لبيان الحروف التي تُبْدَلُ من غيرها إبدالاً شائعاً[3]، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله: «هَدَأْتُ مُوطِيا» ومعنى «هدأت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أَوْطَأْت الرَّحْلَ» إذا جعلته وطِيئاً؛ لكنه خَفَّفَ همزتَه بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وكسرِ ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف، فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل[4]، فلم يتعرض المصنف له،

---

(١) «أحرف» مبتدأ، وأحرف مضاف، و«الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطيا» قصد لفظه: خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفريعية، أبدل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الهمزة» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو.

(٢) «آخراً، إثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واو ويا» في البيت السابق، وإثر مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتفى» الآتي، وفاعل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عيناً» تمييز «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) الإبدال: جعلُ حرفٍ مكان آخر، سواءٌ أكانا صحيحين، أم معتلَّين.
وهو يختلف عن القلب، والإعلال، والتعويض.
أما القلب فهو: تحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخَرَ منها.
وأما الإعلال فهو: كالقلب، أو حذفُ المُعَلّ أو تسكينه تخفيفاً.
وأما التعويض فهو: حذف حرفٍ والاستغناء عنه بآخر، وقد يأتي العِوَض في مكان المحذوف وقد يأتي في غير مكانه.
فالإبدال يتقيد بمكان المحذوف بخلاف التعويض، والإعلال والقلب خاص بأحرف العلة.

(4) وهي لغاتُ قبائلَ فحسب.

وذلك كقولهم في اضطجَع: «الْطَجَعَ»[١] وفي أُصَيْلَانٍ: «أُصَيْلَالٌ»[٢].

فتُبدل الهمزة من كلِّ واو أو ياءٍ تَطَرَّفَتا ووقَعَتا بعد ألف زائدة، نحو: دُعاء وبناء، والأَصْلُ: دُعَاوٌ وبِنَايٌ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل، نحو: آيَةٍ ورَايَة، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو، كَتَبَايُنٍ وتَعَاوُنٍ[3].

وأشار بقوله: «**وفي فاعل ما أُعِلَّ عيناً ذا اقتفي**» إلى أن الهمزة تُبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبَعاً] إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعلٍ وأُعِلَّتْ في فعله، نحو: قائل وبائع، وأصلهما: قَاوِلٌ وَبايِعٌ، ولكن أَعَلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا: قَالَ وبَاعَ، فقلبوا العينَ ألفاً، قَالوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسمِ الفاعل همزةً؛ فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل، صحَّت في اسم الفاعل، نحو: عَوِرَ فهو عَاوِرٌ، وعَيِنَ فهو عَايِنٌ[4].

٩٤٥ ـ وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الوَاحِدِ ... هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالقَلَائِدِ[٥]

---

(١) ومن ذلك قول الراجز:

لَمَّا رَأى أنْ لَا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ ... مَالَ إلَى أرطَاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

(٢) ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أصَيلَالًا أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: «وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها» والرواية الثالثة: «وقفت فيها أصيلانًا أسائلها» والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه. وأصيلان: تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفرده؛ والأصيل ـ بفتح الهمزة ـ الوقت دوينَ غروب الشمس، وجمعه أصلان، على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان، ثم صُغِّر أصلان على أُصيلان، ثم أُبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال.

(3) وكذلك إن تطرفت الواو والياء ولم يسبقها ألف، نحو «ظبي» و«دلو».

(4) صحت العين في اسم الفاعل تبعاً للفعل الذي صحت فيه خوفَ الالتباس بـ«عان» و«عار».

(٥) «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي «ثالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً، فيكون من قبيل الأحوال المترادفة، وإما من الضمير في زيد، فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة «في الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضارع مبني

تُبْدَلُ الهمزة [أيضاً] مما ولي ألفَ الجمعِ الذي على مثال مَفَاعِل[1]؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدةً في الواحد[2]، نحو: قِلَادة وقَلَائِدَ[3]، وصحيفة وصحائف، وعَجُوز وعَجَائز؛ فلو كان غير مدة لم تُبدل، نحو: قَسْوَرَة وَقَسَاوِر[٤]؛ وهكذا إن كان مدة غير زائدة، نحو: مَفَازة ومَفَاوز[٥]، ومَعِيشة ومَعَايش، إلا فيما سمع، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مُصِيبَة ومَصَائِب.

٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا[٦]

أي: كذلك تُبْدَلُ الهمزةُ من ثاني حرفين ليِّنين تَوَسَّطَ بينهما مدَّةُ مَفَاعِل[7]، كما لو سمَّيتَ [رجلاً] بِنَيِّفٍ ثم كسرته، فإنك تقول: نَيَائف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، ومثله أوَّل وأوائل[8]؛ فلو توسَّط بينهما مدَّةُ مَفَاعِيلَ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَاوِيسَ؛ ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمدة مَفَاعِلَ.

= للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من يرى ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيرى «كالقلائد» الكاف زائدة، ومثل مضاف، والقلائد مضاف إليه.

(1) بشرط أن يكون صحيح اللام.

(2) المدة: ألفٌ مفتوح ما قبلها، أو واو مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسور ما قبلها.

(3) قلائد: أصلها «قلااد» فالألف الأولى هي ألف «فعائل» والألف الثانية هي الألف الزائدة في المفرد «قلادة»؛ قُلبت الثانية همزةً.

(٤) القسورة: الأسد، وفي القرآن الكريم: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ ـ ٥١].

(٥) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاؤلاً لسالكها بالفوز.

(٦) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثاني» مبتدأ مؤخر، وثاني مضاف، و«لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا، ومد مضاف، و«مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كجمعه نيفاً، و«نيفاً» مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع يجمع.

(7) وشِبْهِهِ أيضاً مثل «فَعَائل»... بشرط صحة لامه أيضاً.

(8) أصله: «أوَاوِل»، وأصلُ «أواول»: «وَوَاوِل» أبدلت الواو الأولى همزة لتصدُّرها قبل واو متحركة.

وكما يكون حرفا اللين متفقَين (واوَين أو ياءَين) قد يكونان مختلفين (واواً وياءً أو العكس)؛ كما في «سيد» أصله «سَيْوِد» يُجمَعُ على «سياوِد» وقعت ألف «مفاعل» بين ياء وواو فقُلبت الواو همزة فصارت «سيائد».

٩٤٧ ـ وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمزَ يَا فيما أُعِلْ لَامـاً وَفِـي مِـثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُـعِـلْ[١]

٩٤٨ ـ وَاواً وَهَـمْـزاً أَوَّلَ الـوَاوَيْـنِ رُدْ فِـي بَـدْءِ غَـيْـرِ شِـبْـهِ وُوفِـيَ الأَشَـدْ[٢]

قد سبق أنه يجب إبدالُ المدةِ الزائدةِ في الواحد همزةً إذا وقعت بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألفُ مفاعِلَ بين حرفين لينين، قُلِبَ الثاني منهما همزةً، نحو: نَيِّف ونَيَائف.

وذكر هنا أنه إذا اعْتَلَّ لامُ أحَدِ هذين النوعين، فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قَضِيَّة وقَضَايا، وأصْلُه قَضَائِيُ[3]، بإبدال مدَّة الواحِدِ همزة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً فصارت قَضَاءا، فأُبدلت الهمزة ياء فصار «قَضَايا».

---

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضاً معطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لرد «فيما» جار ومجرور متعلق برد «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لاماً» تمييز «وفي مثل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي، ومثل مضاف، و«هراوة» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز.

(٢) «واواً» مفعول ثان لجعل في البيت السابق «وهمزاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «رد» الآتي «أول» هو المفعول الأول لرد الآتي تقدم أيضاً على العامل فيه، وأول مضاف، و«الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في بدء» جار ومجرور متعلق برد، وبدء مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«شبه» مضاف إليه، وشبه مضاف، و«ووفي الأشد» قصد لفظه: مضاف إليه.

(3) بل أصلُها «قضايِيُ» ـ بياءَين ـ أُبدلت الياء الأولى همزة فصارت «قضائِيُ».
ثم قُلبت كسرة الهمزة فتحةً بقصد التخفيف فصارت «قضاءَيُ».
ثم قلبت الياءُ المتطرفة ألفاً لتحرّكها وفتحِ ما قبلها فصارت «قَضَاءا».
ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات ـ على اعتبار الهمزة شبه ألف ـ فصارت «قضايا».

ومثالُ الثاني: زَاوِيَة وزَوَايَا، وأصله: زوائيُ[1]، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، كنيِّف ونيَائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زوَاءَا]، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «**وفي مثل هِرَاوة جُعل واواً**» إلى أنه إنما تُبدل الهمزةُ ياءً إذا لم تكن اللامُ واواً سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واواً سلمت في المفرد لم تُقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واواً؛ ليشاكل الجمعُ واحِدَه، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: «هِرَاوة وهَرَاوى» وأصلها هَرَائِوُ، كصحائف[2]، فقُلبت كسرةُ الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءَا، ثم قلبوا الهمزة واواً؛ فصار «هَرَاوَى».

وأشار بقوله: «**وهمزاً أول الواوين رُدّ**» إلى أنه يجب ردُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ، نحو: أَوَاصِلُ، في جمع واصلة، والأَصْلُ: «وَوَاصِلُ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بَدَل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ لم يجب الإبدال، نحو: ووُفِيَ وَوُورِيَ[3]، أصْله: وَافَى ووَارَى، فلما بني للمفعول، احْتِيجَ إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً.

---

(1) بل أصلُها «زواوِيُ» أُبدلت الواو بعد الألف (ألف «فعائل») همزة فصارت «زوائِيُ».
ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «زواءَيُ».
ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحرُّكها وفتحِ ما قبلها فصارت «زواءا».
ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت «زوايا».

(2) بل أصلُها «هرااو» فيها ألفان: أولاهما ألفُ الجمع، والثانية ألف المفرد «هراوة».
ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع فصارتِ «هرائِوُ».
ثم قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً فصارت «هرائِيُ».
ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «هراءَيُ».
ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «هراءا».
ثم قُلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت «هراوى».

(3) وفي هذه الحالة يجوز الإبدال فحسْبُ فتقول: «وُوفيَ» و«أُوفي»، وتقول: «وُوري» و«أُوري».

٩٤٩ ـ ومَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كآثِرْ وائْتُمِنْ[١]

٩٥٠ ـ إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاواً وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ[٢]

٩٥١ ـ ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمْ ... وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ[٣]

٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وأَؤُمْ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ[٤]

---

(١) «ومداً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: أبدل، الآتي«أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت«ثاني» مفعول أول لأبدل، وثاني مضاف، و«الهمزين» مضاف إليه«من كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين«إن» شرطية«يسكن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدًّا.

(٢) «إن» شرطية«يفتح» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين«إثر» ظرف متعلق بقوله: يفتح، وإثر مضاف، و«ضم» مضاف إليه«أو» عاطفة «فتح» معطوف على ضم«قلب» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول«واواً» مفعوله الثاني«وياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «ينقلب» الآتي «إثر» ظرف متعلق بينقلب، وإثر مضاف، و«كسر» مضاف إليه«ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ثاني الهمزين».

(٣) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«الكسر» مضاف إليه«مطلقاً» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر«كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ«وما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أصر» الآتي«يضم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من يضم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول«واواً» مفعول ثان لأصر الآتي«أصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت«ما» مصدرية ظرفية«لم» نافية جازمة«يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه«لفظاً» خبر يكن«أتم» يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله: لفظاً، ويجوز أن تجعل قوله: لفظاً، مفعولاً به مقدماً لأتم، وأتم ـ على هذا ـ فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن، وجملته خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة، أي: وقع في آخرها.

(٤) «فذاك» اسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب«ياء، مطلقاً» حالان من فاعل جاء الآتي«جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ«وأؤم» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد، وقد قصد هنا لفظه، وهو مبتدأ«ونحوه» نحو: معطوف بالواو على أؤم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه«وجهين» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «أم» الآتي«في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: أم، وثاني مضاف،=

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ إن لم يكونا في موضع العين، نحو: «سَأَّالٍ» و«رَأَّاس»[1]، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدالُ الثانية مدةً تُجَانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحة أُبدلت الثانية ألفاً، نحو: آثَرْتُ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً، نحو: أُوثِرُ، وإن كَانت كسرة أبدلت ياءً، نحو: إيثار، وهذا هو المراد بقوله: «ومدًّا ابْدِلْ. . البيتَ».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتُهَا فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة، قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم، جمع آدم، وأصله أأدم، والثاني نحو: **أُوَيْدِمٍ، تصغير آدم**[2]، وهذا هو المراد بقوله: «إن يُفتح اثر ضم او فتح قُلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، نحو: إيَمٌّ ـ وهو مثال إصْبَعٍ ـ من أَمَّ، وأصله إئْمَمٌ، فنُقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إئَمٌّ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء فصار إيَمٌّ، وهذا هو المراد من قوله: «وياء إثْرَ كسر ينقلبْ».

وأشار بقوله: «**ذو الكسر مطلقاً كذا**» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقلب ياء مطلقاً، أي: **سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة**:

فالأول نحو: أَينُّ، مُضَارع أنَّ، وأصلها أئِنُّ، فخُففت بإبدال الثانية من جنس حركتها، فصار: أينُّ، وقد تُحَقق، نحو: أئِنُّ، بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح.

والثاني نحو: إيِمٌّ، مثال إصْبِع، من أَمَّ، وأصله: إئْمِمٌ، نُقلت حركة الميم الأولى إلى

= والضمير مضاف إليه «أم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو أؤم المقصود لفظه، وما عطف عليه.

(1) الهمزة المضعفة هي العين المضعّفة في «فعّال» (صيغة المبالغة من اسم الفاعل) ولا وجْهَ معتبراً لكتابتها على السطر أو على نَبْرة، والخروجِ بها عن قاعدتها التي توجِبُ كتابتها على ألفٍ ورسم الشدّة فوقها.
وأما الألف فهي ألفُ «فعّال»، وهي في المثال الأول مبالغةٌ من «سائل» فاعلِ السؤال، وفي الثاني «نسبةٌ إلى الرأس» يُراد به بائع الرؤوس، وقد سلفَ أن يُنسَبُ إلى الاسم ببنائه على «فعَّال». انظر ص١٤٠.

(2) أصلُها: أَؤَيدِم بوزن «فُعَيعِل».

الهمزة الثانية، وأُدغمت الميم في الميم، فصار إِئِمّ، فخُففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيِمّ.

والثالث نحو: أُيِنُّ ـ أصْلُه: أُئِنُّ، [والأصل: أؤْنِنُ]؛ لأنه مضارع أَأْنَنْتُه: أي: جعلته يَئِنُّ، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، [فصار: أُيِنُّ].

وأشار بقوله: «**وما يضم واواً أصِرْ**» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى أو انكسرت أو انضمَّت؛ فالأول نحو: أَوُبٌّ، جمع أَبٍّ، وهو المَرْعَى ـ أصله: أَأْبُبٌ؛ لأنه أفعُلٌ، فنُقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أُدغم فصار: أَؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: أَوُبٌّ، والثاني، نحو: إِوُمٌّ، مثال إصْبُع، من أَمَّ[1]، والثالث: نحو: أُوُمٌّ، مثال أُبْلُم، من أَمّ[2].

وأشار بقوله: «**ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا**» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفاً، فإن كانت طَرَفاً صُيِّرَت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكِّنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ: «قَرْأَأ» ثم تُقلب الهمزة ياء، فتصير قَرْأَياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فصار قَرْأَى، وتقول في مثال زِبْرِج[3] من قرأ: «قِرْئِئ» ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قِرْئِياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْثُن[4] من قرأ: «قُرْؤُؤ» ثم تُقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قُرْئِياً، مثل القاضي[5].

---

(1) أصلها: «إِئْمُمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «إِؤُمّ»، وأبدلت الهمزة المضمومة واواً فصارت «إِوُمّ».

(2) أصلها «أُؤْمُمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «أُؤُمٌّ»، وأبدلت الهمزة المضمومة (الثانية) واواً فصارت «أُوُمٌّ».

والأُبلُم: خُوصُ المُقل، أي: ورقُهُ، والمُقل: شجرٌ يشبه النخل.

(3) الزِّبرِج ـ بكسرتين ـ: الزينة من وشي، والذهب، والسحاب الرقيقُ فيه حُمرة.

(4) البُرثُن: مخلب الأسد، أو هو من السَّبُع كالإصبع من الإنسان.

(5) في نسخة «مثل المولي» وكلاهما صحيح، والمولي: اسم فاعل ماضيه أولى، أي أعطى، أو آلى بمعنى حلف، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ على وزن قِمَطْر وخِدَبّ، فتقول: قرأأ ـ بكسر القاف وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين ـ ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير «قرأيًا» بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تُقلب ياؤه ألفًا؛ لسكون ما قبلها.

واشار بقوله: «وأؤمّ، ونحوه وجهين في ثانيه أمّ» إلى أنه إذا انْضمَّت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم، جاز لك في الثانية وجْهَانِ: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو: أَؤُم، مضارع أَمَّ، فإن شئت أبدلت فقلت: أوُمّ، وإن شئت حَقَّقتَ فقلت: أؤُمُّ، وكذا ما كان نحو أؤمُّ في كون أولى همزتيه للمتكلم وكسرتَ ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال والتحقيق، نحو: أَئِنُّ مضارع أنَّ؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أَيِنُّ، وإن شئت حقَّقت فقلت: أئِنُّ.

٩٥٣ ـ وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلا(١)

٩٥٤ ـ في آخِرٍ أو قَبْلَ تَا التَّأنِيثِ أوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا(٢)

٩٥٥ ـ في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْناً وَالفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غالباً نحوُ الحِوَلْ(٣)

إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاح ودِينار:

---

(١) «وياء» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «اقلب» الآتي «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول أول لقوله: اقلب «كسراً» مفعول به مقدم، وعامله قوله: «تلا» الآتي «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «ألفاً» والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لألفاً «أو» عاطفة «ياء» معطوف على قوله: كسراً، وياء مضاف، و«تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «افعلا» الآتي «ذا» اسم إشارة: ذا مفعول به مقدم لافعلا «افعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واواً» في البيت السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله: في آخر، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف، و«فعلان» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول به لرأوا الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٣) «في مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف، و«المعتل» مضاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين: مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح» خبر المبتدأ «غالباً» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الحول» مضاف إليه.

«مَصَابِيحَ، ودَنَانِيرَ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: «غُزَيِّل» وفي قَذَالٍ: «قُذَيِّل»(1).

وأشار بقوله: «**بواو ذا افعلا في آخر.. إلى آخر البيت**» إلى أن الواو تُقلب أيضاً ياء **إذا تَطرَّفَتْ بعد كسرة أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث** أو قبل زيادتي فَعِلَان مكسوراً ما قبلها(2).

فالأول نحو: «رَضِيَ، وقَوِيَ» أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ؛ لأنهما من الرِّضْوَانِ والقُوّة؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو: «جُرَيٌّ» تصغير جَرْوٍ، وأصله جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَةٍ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجَيَّة مُصَغَّراً؛ وأصله شُجَيْوة، من الشَّجْو.

والرابع نحو: «غَزِيَان» وهو مِثَال ظَرِبَان، من الغَزْوِ.

وأشار بقوله: «**ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً**» إلى أن الواو تُقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّت عينُه، نحو: «صَامَ صِيَاماً، وقَامَ قِيَاماً»(3) والأصل: صِوَام وقِوَامٌ، فأُعِلّتِ الواو في المصدر حَمْلاً له على فعله.

---

(1) «غزال» إذا صغرتَ قلبتَ: «غُزَيال»، فتُقلَب الألف ياءً وتدغمان: «غُزَيِّل».
وكذلك إن صغّرتَ نحو «منشار» «مصباح» و«دينار» تقول: «مُنَيشار» فتقلب الألف ياء وتدغمان فتقول: «مُنَيْشِيْر» و«دُنَينير»، و«مصيبيح».

(2) لا تنسَ أن تاء التأنيث، والألف والنون زائدتان، وهما في نية الانفصال، فالواقعُ قبلَهما آخِرٌ.
وأما قوله: قبل زيادَتَي «فَعْلان» فمُوهِمٌ؛ إذ إنها لا تُقلَبُ واو «غزوان»، ومرادُهُ ـ كما ذكر ـ ما كان مكسور العين قبل الواو التي هي لامُ مزيدٍ بألف ونون، كقولك: «غَزِوان» تقلبها فيه فتقول: «غَزِيان».
وأرجِّحُ أنه يجب أن تُضبط عينُ «فعلان» في كلام الشارح بالكسر؛ بدليل قوله بعد سطور: والرابع نحو «غَزِيان»... والله أعلم.

(3) مثالاه قيّدا قوله: «في مصدر كل فعلٍ اعتلت عينه» بقيدِ أن يكون بعد الواو ألف، وصرَّح بصحة الواو إذا لم يكن بعدها ألفٌ بعد قليل، ولكن سقوط تصريحه هنا مُوهِمٌ.
وإن لم يُكسر ما قبلَ الواو لا تُقلَب كما في «راح رَواحاً» و«عَور عَوَراً».

فلو صَحَّت الواو في الفعل لم تعتلَّ في المصدر، نحو: «لاوَذَ لِوَاذاً، وَجَاوَرَ جِوَاراً».

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: «حَالَ حِوَلاً».

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُم بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ[(١)]

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ وأُعِلَّتْ في واحِدِه أو سكِّنت، وَجَبَ قَلْبُها يَاءً إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف، نحو: «دِيَارٍ، وثِيَابٍ» أصْلُهما: دِوَار وَثِوَاب، فقُلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلةً كـ«دَارٍ»، أو شَبيهَةً بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً، كـ«ثَوْب».

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ ... وَجْهَانِ والإِعلَالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ[(٢)]

إذا وقعت الواو عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلَّتْ في واحدِهِ أو سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعَلَةٍ، وجب تصحيحُها، نحو: «عَوْد وعِوَدَةٍ»[(٣)] و«كوز وكِوَزَةٍ»[(٤)]، وشذ: «ثَوْر وثِيَرَة»[(٥)].

---

(١) «وجمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«عين» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين، والجملة من أعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لعين «أو» عاطفة «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائدة، احكم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من احكم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الطلبية خبراً جائز «بذا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه، حيث» الأول جار ومجرور، والثاني ظرف مكان، وهما متعلقان باحكم «عن» فعل ماض، ومعناه عرض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإعلال، والجملة من «عنَّ» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) «وصححوا» فعل وفاعل «فعلة» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالحيل.

(٣) العود: المسن من الإبل، وقد جمعوه على عِيَدَة ـ بالقلب ـ في لغة قبيحة.

(٤) الكوز: إناء من فخار له عُروة وبلبل، وهو دخيل.

(٥) قد جاء جمع ثَوْر ـ بمعنى القطعة من الأقِط ـ على ثِوَرَة كما هو الأصل.

ومن هُنَا يُعْلَم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حكم على «فِعَلَةٍ» بوجوب التصحيح، وعلى «فِعَلٍ» بجواز التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: «حَاجة وحِوَج» والإعلال نحو: «قامة وقِيَم، ودِيمةٍ ودِيَم»(1)، والتصحيح فيها قليل، والإعلالُ غالبٌ.

٩٥٨ ـ والوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ ... كَالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ(٢)

٩٥٩ ـ إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ(٣)

إذا وقعت الواو طَرَفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحة؛ قُلبت ياء، نحو: «أَعْطَيْتُ» أصله: أعْطَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَنَاوَل، فقلبت الواو في الماضي ياء حَمْلاً على المضارع، نحو: «يُعْطِي»، كما حُمِلَ اسم المفعول، نحو: «مُعْطَيانِ» على اسم الفاعل، نحو: «مُعْطِيَانِ» وكذلك «يُرْضَيَان» أصله يُرْضَوَان؛ لأنه من الرِّضْوَان، فقُلبت واوه بعد الفتحة ياء، حَمْلاً لبناءِ المفعول على بناء الفاعل، نحو: «يُرْضِيَانِ».

وقوله: «**ووجب إبدال واو بعد ضمٍّ من أَلف**» معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة، كقولك في «بَايَعَ»: «بُويِعَ»، وفي «ضَارَب»: «ضُورِبَ».

---

(1) دِيَمٌ: أصلُه «دِوَم»، و«الديمة»: مطر يدوم في سكون، وواويّ الأصل من دام يدوم دوماً ودواماً.
وإن كانت الواو في المفرد متحركة لا تُقلَبُ كقولك: «طويل» و«طِوَال».

(٢) «والواو» مبتدأ «لاماً» حال من الواو، أو من الضمير المستتر في «انقلب» الآتي «بعد» ظرف متعلق بانقلب، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضرورة: مفعول مقدم، وعامله «انقلب» الآتي «انقلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيان» الكاف جارة لقول محذوف، أي: كقولك، والمعطيان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة من هذا الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف «ووجب» فعل ماض.

(٣) «إبدال» فاعل وجب الذي في آخر البيت السابق، وإبدال مضاف، و«واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال، وبعد مضاف، و«ضم» مضاف إليه «من ألف» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضرورة: مبتدأ «كموقن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف، وتقدير الكلام: وياء كائنة كياء موقن «بذا لها» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «اعترف» الآتي «اعترف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، أو هو فعل ماض مبني للمجهول، وعلى كل حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «ويا كموقن».

وقوله: «**ويا كموقن بذا لها اعترف**» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واواً، نحو: «مُوقِنٍ ومُوسِرٍ» أصلهما مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ؛ لأنهما من أَيْقَن وأَيْسَرَ فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو: «هُيَام».

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ المضْمومُ في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»[١]

يجمع «**فَعْلَاءُ**» و«**أَفْعَلُ**» على «**فُعْلٍ**» بضم الفاء وسكون العين، كما سبق في التكسير[2]، كـ «حَمْرَاء وحُمْرٍ» و«أَحْمَر وحُمْرٍ»؛ فإذا اعْتَلَّتْ عينُ هذا النوع من الجمع بالياء، قُلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء، نحو: «هَيْمَاءَ وهِيم، وبَيْضَاء وبِيضٍ» ولم تُقلب الياء واواً، كما فعلوا في المفرد، كـ«مُوقِنٍ» استثقالاً لذلك في الجمع.

٩٦١ ـ وَوَاواً اثْرَ الضَمِّ رُدَّ اليَا مَتَى أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا[٣]

٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ[٤]

---

(١) «ويكسر» فعل مضارع مبني للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «في جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «هيم» قصد لفظه: نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال، وعند مضاف، و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف، و«أهيما» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك.

(2) ص١٠٢.

(٣) «وواواً» مفعول ثان لقوله: «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق برد، وإثر مضاف، و«الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اليا» قصر للضرورة: مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بألفي «ألفي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء «لام» مفعول ثان لألفي، ولام مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وتقديره: متى ألفي الياء لام فعل فرده واواً «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: ألفي، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(٤) «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتاء مضاف، و«بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق ببان «كمقدرة» جار ومجرور متعلق ببان أيضاً «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور =

إذا وقعت الياء لامَ فِعْلٍ، أو من قبل تاء التأنيث، أو زِيَادَتَيْ فَعْلَان، وانْضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة، وجب قلبها واواً.

فالأول نحو: قَضُوَ الرجلُ(١)!

والثاني: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن مَقْدُرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوَةٌ.

والثالث: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن سَبُعَان، فإنك تقول: رَمُوَان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى(٢)

إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن «**فُعْلَى**» **جاز فيها وَجْهَانِ**:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو: «الضِّيقَى، والكِيسَى، والضُّوقَى، والكُوسَى» وهما تأنيث الأضْيَقِ والأكْيَسِ(3).

= يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان، والضمير البارز مفعول أول لصير.

(١) قضو الرجل: معناه: ما أقضاه! وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال «ظَرُفَ» للدلالة على التعجب، على ما مر في بابه. ونظير ذلك: رَمُوَ الرجل، بمعنى: ما أرماه! وسَرُوَ الرجل، بمعنى: ما أسراه! أي: ما أقوى سيره ليلاً! أما سَرُوَ الرجل ـ بمعنى: ما أسماه وما أعظم مروءته! ـ فواوه أصلية.

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء «عيناً» خبر تكن «لفعلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعيناً «وصفاً» حال من فعلى «فذاك» الفاء واقعة في جواب الشرط، وذا اسم إشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله: «يلفى» الآتي على أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(3) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥:

تنبيه: «فُعْلى» الواقعةُ صفةً على ضربين:

أحدُهما: الصفة المحضة، وهذه يتعيَّنُ فيها قلبُ الضمةِ كسرةً لسلامة الياء، ولم يُسمَعْ منها إلا «قسمةٌ ضِيْزَى»، أي: جائرة، يقال: ضازَهُ حقَّهُ يضيزُهُ: إذا بَخَسهُ وجار عليه. و«مشية حِيْكى»: أن يتحرَّك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك: إذا حرَّك مَنْكِبَيه. =

فَصْلٌ

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا البَدَلْ[١]

تُبْدَلُ الواو من الياء الواقعة لَامَ اسْمٍ على وزن «فَعْلَى»، نحو: تَقْوَى، وأصله تَقْيَا؛ لأنه من تَقَيْتُ، فإن كانت فَعْلَى صفة لم تُبْدَلِ اليَاءُ واواً، نحو: «صَدْيَا وخَزْيَا»، ومثل تَقْوَى: «فَتْوَى» بمعنى الفُتْيَا، و«بَقْوَى» بمعنى البُقْيَا، واحترز بقوله: «غالباً» مما لم تبدل الياء فيه واواً وهي لَامُ اسْمٍ على «فَعْلَى»، كقولهم للرائحة: رَيًّا[2].

= والآخَرُ: غيرُ المحضة، وهي الجارية مجرى الأسماء، وهي «فُعْلى» «أفعل»، كالطوبى والكوسى والضوقى والخُورى، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير! وهذا الضربُ هو مرادُ المصنِّف.

وهو في ما ذكره فيه مُخالِفٌ لما عليه سيبويه والنحويون؛ فإنهم ذكروا هذا الضربَ في باب الأسماء، فحكموا له بحُكم الأسماء، أعني: من إقرار الضمة وقلب الياء واواً؛ كما في «طوبى» مصدراً.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك، والذي يدل على أن هذا الضربَ من الصفات جارٍ مجرى الأسماء أن «أفعل» التفضيل يُجمَعُ على «أفاعل» فيُقال: «أفضل وأفاضل»، و«أكبر وأكابر» كما يقال في جمع «أفكل» ـ وهي الرِّعدة ـ: «أفاكل».

والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين، ونصَّ على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإبهام الملاقي لغرضه أن يقول:

وإنْ يكُنْ عيناً لفُعْلى أفعلا   فذاك بالوجهين عنهم يُجْتلى

انتهى كلام الأشموني.

وذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢ أن الناظمَ وابنَهُ خالفا النحويّين في هذه المسألة.

وانظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥٩١ ـ ١٥٩٢.

(١) «من لام» جار ومجرور متعلق بقوله: «بدل» الآتي، ولام مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «اسماً» حال من فعلى «أتى» فعل ماض «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وبدل مضاف، و«ياء» مضاف إليه «كتقوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كتقوى «غالباً» حال من قوله: «ذا» الآتي «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل جاء «البدل» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

(2) فإذا كانت لامُ «فَعْلى» واواً سلمت في الاسم ـ نحو «دعوى» ـ والصفة؛ نحو «نَشْوى».

ينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥٩٣، و«شرح الأشموني» ٤/ ٤٣٥.

٩٦٥ ـ بِالعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لَا يَخْفَى[١]

أي: تُبْدَل الواو الواقعة لاماً لِـ«فُعْلَى» وصفاً ياء، نحو: «الدُّنْيَا، والعُلْيَا»، وَشَذَّ قول أهل الحجاز: القُصْوَى؛ فإن كان «فُعْلَى» اسْماً سلمت الواوُ، كحُزْوَى[٢][3].

فَصْلٌ

٩٦٦ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا[٤]

٩٦٧ ـ فَيَاءً الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا[٥]

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصْلِيًّا،

---

(١) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتي «جاء» فعل ماض «لام» فاعل «جاء»، و«لام» مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «وصفاً» حال من فعلى «وكون» مبتدأ، وكون مضاف، و«قصوى» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبر المصدر الناقص «لا» نافية «يخفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كون» الواقع مبتدأ، والجملة من يخفى المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) حزوى ـ بضم الحاء وسكون الزاي ـ اسم مكان بعينه، ويرد كثيرًا في شعر ذي الرمة؛ فمن ذلك قوله:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

(3) فإذا كانت لام «فُعْلى» ياءً سلمت في الاسم ـ نحو «الفُتْيَا»، وفي الصفة؛ نحو «القُصيا» تأنيث «الأقصى»؛ فلم يفرّقوا في «فُعْلى» من ذوات الياء بين الاسم والصفة؛ كما لم يفرقوا في «فَعْلى» ـ بالفتح ـ من ذوات الواو كما سبق. قاله المرادي ٣/ ١٥٩٤، وينظر الأشموني ٤/ ٤٣٧.

(٤) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل يسكن «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله: يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله: «عريا» الآتي «عريا» عري: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو أيضاً معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٥) «فياء» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثان لاقلبن الآتي «الواو» مفعول أول لاقلبن «اقلبن» اقلب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل اقلبن «وشذ» فعل ماض «معطى» فاعل شذ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثان لمعطى، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسما» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

أُبدلت الواو ياءً وأُدغمت الياءُ في الياءِ، وذلك نحو: «سَيِّد، ومَيِّت» والأصل: سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياءُ في الياءِ؛ فصار: سيِّد ومَيِّت، فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو: «يُعْطِي وَاقِدٌ»، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون، كقولك في رُؤْيَة: «رُويَة»، وفي «قَوِيَ»: «قَوْيَ»(1) وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم: «يَوْمٌ أَيْوَمُ»(2)، وَشَذّ أيضاً إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً»(٣).

٩٦٨ ـ مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ(٤)

٩٦٩ ـ إنْ حُرِّكَ التَّالي وَإنْ سُكِّنَ كَفْ ... إعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهْيَ لَا يُكَفْ(٥)

---

(1) وكذلك إن كان السابقُ منهما متحركاً؛ نحو «طويل» و«غيور»، أو كان السابقُ غير أصيل؛ نحو «ديوان»؛ إذ أصله «دوّان»، و«بُويع»؛ إذ واوه بدلٌ من ألف «بايع». ينظر «شرح الأشموني» ٤/ ٤٣٩.

(2) يومٌ أيومُ: شديد.

(٣) يقال: عوى الكلب يعوي ـ مثل رمى يرمي ـ عيًّا ـ بوزن رَمْيٍ ـ وعواء، وعوَّة، وعَوْيَةً ـ على فَعْلة كرَمْية ـ إذا لوى خَطْمَه ثم صوَّت، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس عَيَّة، بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة، وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوًا، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياء؛ لما ذكر الشارح، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون.

(٤) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله: «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أبدل» الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

(٥) «إن» شرطية «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «التالي» نائب فاعل حرك، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وإن» شرطية «سكن» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «كف» فعل ماض، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «إعلال» مفعول به لكف، وإعلال مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«اللام» مضاف إليه «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول.

٩٧٠ ـ إعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ(١)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: «قَالَ وبَاعَ»، أصلهما: قَوَلَ وبَيَعَ، فقُلبت [الواو والياء] ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها، كـ«جَيَلٍ وتَوَمٍ» أصلهما: جَيْأَلٌ وتَوْأَمٌ(2)، نُقلت حركة الهمزة إلى اليَاءِ والواو، فصارا: جَيَلاً وتَوَماً(3).

فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً، وجب التصحيحُ، نحو: «بَيَان وطَوِيل»، فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة، كـ«رَمَيَا وعَلَوِيٍّ»، وذلك نحو: يَخْشَوْنَ، أصْلُهُ: يَخْشَيُونَ، فقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا(٤)

---

(١) «إعلالها» إعلال: نائب فاعل «يكف» في آخر البيت السابق، وإعلال مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة من يكف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وهي» في البيت السابق «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكف» السابق «غير» نعت لساكن، وغير مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أو» عاطفة «ياء» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء.

(2) الجَيَلَ والجَيْأَل: الضَّبُع. والتَّوَمُ والتوأَمُ: أحدُ التوأمين.

(3) وثمةَ شروطٌ أخرى هي بإيجاز:
أن تكونا في كلمة واحدة، وأن يَنفتح ما قبلهما، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين.
وفي الأبيات التالية تتمةٌ للشروط.

(٤) «وصح» فعل ماض «عين» فاعل صح، وعين مضاف، و«فعل» بفتحتين: مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر، وأصله فعل ماض فحكاه: معطوف على فعل، والألف للإطلاق «ذا» بمعنى صاحب: حال من فعل المكسور العين، وذا مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وهذا كائن كأغيد «وأحولا» معطوف على أغيد، والألف للإطلاق.

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن «أَفْعَلَ»[1] فإنه يلزم عينَه التصحيحُ، نحو: عَوِرَ فهو أعْورُ، وهَيِف فهو أهْيَفُ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ[2]، [وحَوِلَ فهو أحْوَلُ]، وحُمِلَ المصدر على فعله، نحو: هَيَفٍ وغَيَدٍ وعَوَرٍ وحَوَلٍ.

٩٧٢ ـ وَإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ[٣]

إذا كان افْتَعَلَ معتلَّ العينِ فحقُّه أن تُبدل عينه ألفاً، نحو: «اعْتَادَ وارْتَادَ» لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإن أبَانَ «افتعل» معنى تَفَاعَلَ ـ وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ـ حُمِلَ عليه في التصحيحِ إن كان واويًا، نحو: «اشْتَوَرُوا»[٤]، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو: «ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا» أي: تَضَارَبُوا بالسيوف[5].

٩٧٣ ـ وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعْلَالُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ[٦]

---

(1) هو «فَعِلَ» اللازم المكسور العين الدال على لون، أو عيب، أو وصف ظاهر في البدن.

(2) الأهيف: ضامرُ البطن والخاصرتين، والأغيدُ: ناعم البدن مُتَثّنيه.

(٣) «إن» شرطية «بين» فعل مضارع، فعل الشرط «تفاعل» فاعل يبن «من افتعل» جار ومجرور متعلق بيبن «والعين» الواو واو الحال، العين: مبتدأ «واو» خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب حال، والرابط الواو «سلمت» سلم: فعل ماض جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو، أو إلى العين بهذا القيد، والتاء للتأنيث «ولم» الواو حالية، لم: نافية جازمة «تعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العين، والجملة في محل نصب حال.

(٤) اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما «اشتار فلان العسل» فإنه يُعَلُّ بقلب الواو ألفًا لتحركها مع انفتاح ما قبلها، لأنه لا يدل على التفاعل، ومعنى اشتار العسل: أخذه من كُوَّارته، مثل: «شاره يَشُوره».

(5) فإن لم يدل على التفاعُل؛ فإعلاله واجب؛ نحوُ «اعتاد»، و«اجتاز».

(٦) «إن» شرطية «لحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحق» الآتي «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الإعلال» بدل من الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «استحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة لا محل لها مفسرة «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «أول» نائب الفاعل «وعكس» مبتدأ، وهو على تقدير الإضافة إلى محذوف، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قد» حرف تقليل «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عكس، والجملة من يحق وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «عكس».

إذا كان في كلمة حَرْفا عِلَّةٍ كلٌّ واحد متحرك مفتوحٌ ما قبله، لم يجز إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلالُ أحدهما وتصحيحُ الآخَرِ، وَالأَحَقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو: «الحَيَا والهَوَى»، والأصْلُ: حَيَيٌ وهَوَيٌ، فوجد في كل من العين واللام سببُ الإعلالِ؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطرافُ محلُّ التغيير، وشَذَّ إعلالُ العينِ وتصحيح اللام، نحو: «غَايَة».

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا[١]

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً متحركة مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ، لم يَجُزْ قلبُهَا ألفاً، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: «جَوَلَان، وَهَيمَانٍ» وشذ: «مَاهَان، وداران»[2].

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا اقلبْ مِيماً النُّونَ إذَا ... كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا[٣]

---

(١) «وعين» مبتدأ، وعين مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «آخره» آخر: ظرف متعلق بقوله: «زيد» الآتي، منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل زيد، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثاني «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدري ونصب «يسلما» يسلم: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

(2) القياس فيهما «دَوَران» و«مَوَهان». وقيل: إنهما أعجميان، فلا يَحسُن عدُّهما فيما شذَّ.
ينظر «شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان» ٤/ ٤٤٥.

(٣) «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اقلب» الآتي، وقبل مضاف، و«با» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ميماً» مفعول ثان لاقلب تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لاقلب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكناً» خبر كان، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جارة لقوله محذوف، وإعراب باقي الكلام ظاهر.

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً، وجب قلبُ النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة[1]، ويجمعهما قولُه: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا» أي: مَنْ قَطَعك فألقه عن بالك واطْرَحْه، وألف «انبذا» مُبْدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة.

فَصْلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ[2]

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: «يَبِينُ ويَقُومُ»، والأصل: يَبْيِنُ وَيقْوُمُ، بكسر الياء وضم الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكِن قبلهما، وهو الباء والقاف، وكذلك في «أبِنْ»[3].

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة، نحو: «بَايَعَ وبيَّنَ وعَوَّقَ»[4].

٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ولَا كَابْيَضَّ أوْ أهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا[5]

---

(1) المتصلة: في كلمة واحدة، والمنفصلة: في كلمتين.
وهذا هو المسمى في أحكام التجويد «الإقلابَ»، وله تفاصيلُ في أدائه تُراجَعُ في مظانِّها.

(2) «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «انقل» الآتي «صح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لساكن «انقل» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعل «التحريك» مفعول به لانقل «من ذي» جار ومجرور متعلق بانقل، وذي مضاف، و«لين» مضاف إليه «آت» نعت للين، أو لذي لين، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر في آت، وعين مضاف، و«فعل» مضاف إليه «كأبن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(3) أصل «أبن»: أبْيِن، كأكْرِم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ـ وهو الباء الموحدة ـ فالتقى ساكنان: الياء التي نقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(4) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

(5) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لم، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن، وفعل مضاف، و«تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة «كابيض» معطوف على خبر يكن «أو» عاطفة «أهوى» معطوف على ابيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله: علل، الآتي «عللا» علل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر صفة لأهوى.

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب أو مضاعفاً أو مُعْتَلَّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: ما أَبْيَنَ الشيءَ وأَبْيِنْ بِهِ! وما أَقْوَمَهُ وأَقْوِمْ بِهِ! ونحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، ونحو: أَهْوَى.

٩٧٨ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ[١]

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ ـ في زيادته فقط، أو في وَزْنِه فقط ـ من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أَشْبَه المضارع في زيادته فقط: تِبِيعٌ ـ وهو مثال: «تِحْلِئ»[2] ـ من البيع، الأَصْلُ: تِبْيِعٌ ـ بكسر التاء وسكون الباء ـ فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار: تِبِيع.

والذي أَشْبَهَ المضارع في وزنه فقط: «مَقَامٌ»، والأصل: مَقْوَم؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أَشْبَهَه في الزيادة والزِّنَة؛ فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ، كَيَزِيد، وإلا صَحَّ، كَأَبْيَض وأَسْوَد.

٩٧٩ ـ ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ[٣]

٩٨٠ ـ أَزِلْ لذَا الإعْلاَلِ والتَّا الزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ[٤]

---

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «في ذا» جار ومجرور متعلق بمثل؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإعلال» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذي هو قوله: مثل، وجملة «ضاهى مضارعاً» في محل رفع نعت لاسم، وجملة «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في محل نصب حال رابطها الواو.

(2) التِّحْلِئُ ـ بالكسر ـ: شَعَرُ وجه الأديم، ووسَخُهُ، وسواده.

(٣) «ومفعل» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعل، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «صحح» السابق «وألف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» في البيت الآتي، وألف مضاف، و«الإفعال» مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال.

(٤) «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإعلال» بدل من ذا، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «والتا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عوض» حال من التاء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «وحذفها» =

لما كان «مِفْعَالٌ» غيرَ مُشْبهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ، كَمِسْوَاكٍ، وحُمِل أيضاً مِفْعَلٌ عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فصُحِّح كما صُحح مفعال، كمِقْوَل ومِقْوَالٍ[1].

وأشار بقوله: «وألف الإفعال واستفعال أزل.. إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفْعَالٍ أو اسْتِفعَال وكان معتلَّ العينِ، فإن ألفه تُحذف؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: «إقَامَة واسْتِقَامة»، وأصله: إقْوَامٌ واسْتِقْوَام، فنُقلت حركة العين إلى الفاء، وقُلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث، فصار إقَامَةً واسْتِقَامَة، وقد تحذف هذه التاء، كقولهم: أجَابَ إجَاباً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣][2].

٩٨١ ـ وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ[3]

= الواو عاطفة، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: عرض، الآتي، ويروى بعد ذلك «نادراً» وهو حال من الضمير المستتر في قوله: «عرض» الآتي، ويروى مكانه: «ربما» وهو مركب من رب الذي هو حرف تقليل، وما الكافة «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو حذف.

(١) **اعلم أولاً** أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله، لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها.

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل بغير ألف، فمنهم من يقول: حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظًا؛ فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف، وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة، كمخيط ومخياط، ويأتي صيغة مبالغة، كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلاً هو نفس مفعال، غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، منها قولهم: أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغيامًا، واستحوذ عليه استحواذًا، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً، واستغيل الصبي استغيالاً، وأسود الرجل إسوادًا، إذا وُلد له السادة أو السود، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة.

(٣) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من **الحذف**» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله: من الحذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٩٨٢ ـ نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ(١)

إذا بُني «مَفْعُول» من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو، وجب فيه ما وجب في «إفعال» و«استفعال» من النقل والحذف؛ فتقول في «مفعول» من باع وقال: «مَبِيعٌ ومَقُولٌ» والأصل: مَبْيُوعٌ ومَقْوُولٌ، فنقلت حركةُ العينِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العينُ، وواو مفعول، فحُذفت واو مفعول، فصار مَبيع ومَقُول، وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه: مَبُوع(٢)، لكن قلبوا الضمةَ كسرةً لتصح الياء، **وندر التصحيح فيما عينه واو**، قالوا: ثوبٌ مَصْوُونٌ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينُه ياء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، ومَخْيُوط، ولهذا قال المصنف رحمهُ الله تعالى: «**وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر**»(٣).

---

(١) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر، وتصحيح مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «وفي ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اشتهر» الآتي، وذي مضاف، و«اليا» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.

(٢) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة، قلبت واوًا إن كان ما هي فيه مفردًا، كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما: ميقن وميسر، وفعلهما: أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

(٣) أصل مبيع: مبيوع؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء، والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حُذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حُذفت عين الكلمة، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول، وما جيء به للدلالة على معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما.

والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوي واليائي، لكنا رأيناهم يقولون في الواوي: مقول ومصون ومدوف، وفي اليائي: مبيع ومعين ومعيب، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول.

والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله: «إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف» فالجواب عنه من وجهين:

أولهما: أنَّا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو، وذلك نحو: مكرم ومستعان به. =

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْـلِـلِ انْ لَـمْ تَـتَـحَـرَّ الأَجْـوَدَا[١]

إذا بُني مَفْعُول من فعلٍ معتلِّ اللام، فلا يخلو: **إما أن يكون معتلًّا بالياء أو بالواو.**

فإن كان معتلًّا بالياء، وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو: «مَرْمِيّ» والأصل: مَرْمُويٌ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا؛ لأنه قد تقدم ذِكره.

وإن كان معتلًّا بالواو، فالأجودُ التصحيحُ إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو: «مَعْدُوٌّ» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: «مَعْدِيّ»[٢][3]، فإن كان الواويّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرْضِيٌّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨]؛ والتصحيح قليل؛ نحو: «مَرْضُوٌّ».

= وثانيهما: أنَّا إنْ سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى، فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها، فأما هنا، فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى.

وأما قوله: «إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو: قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلًّا وثانيهما صحيحًا كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعًا معتلين كما في الذي نحن بصدده، فلا يلزم حذف الأول منهما.

(١) «وصحح» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول، ونحو مضاف، و«عدا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تتحر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة لم تتحر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحر، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه، وتقدير الكلام: إن لم تتحر الأجود فأعلل.

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر:

لَـقَـدْ عَـلِـمَـتْ عِـرْسِـي مُـلَـيْـكَـةُ أَنَّـنِـي أَنَـا الـلَّـيْـثُ مَـعْـدِيًّـا عَـلَـيْـهِ وعَـادِيَـا

(3) معدي: أصلُها «مَعْدُوْوٌ» قُلبت الواو الثانية ياءً حملاً على فعلِهِ (عدِوَ ← عَدِيَ) لتطرفها بعد كسرة، فصارت «مَعْدُويٌّ» فاجتمعت الواو والياء فقُلبت الواو ياءً وأُدغِمتا وكسرت الدال لمناسبة الياء.

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ... ذِي الواوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ(١)

إذا بُني اسمٌ على «فُعُولٍ» فإن كان جمعاً وكانت لامه واواً، **جاز فيه وجهان: التصحيحُ، والإعلالُ**، نحو: «عُصِيّ وَدُلِيّ» في جمع عصاً وَدَلْو، وَ«أُبُوٌّ، وَنُجُوٌّ» جمع أبٍ وَنَجْوٍ(٢)، والإعلالُ أجودُ من التصحيح في الجمع(٣)، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود، نحو: «علا عُلُوًّا» وَ«عَتَا عُتُوًّا» وَيَقِلُّ الإعلالُ، نحو: «قَسَا قِسيًّا» أي قسوة.

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي(٤)

---

(١) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بقوله: «جاء» الآتي، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب: حال من الفعول، وذا مضاف، و«وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «الفعول» فاعل جاء «من ذي» جار ومجرور متعلق بجاء، أو بمحذوف حال من الفعول، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو، ولام مضاف، و«جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد، والجملة في محل جر نعت لفرد، ومعنى يعن: يبدو ويظهر.

(٢) أما عصي فأصله الأصيل: عصوو ـ بضم العين والصاد ـ فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوي، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، فصار عصي، بضمتين وياء مشددة، فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب، ويجوز أن تبقيها، وأما دُلِيٌّ، فأصلها: دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما أبو فظاهر، وأما نُجُوٌّ، فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نَجْو، وهو السحاب الذي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نُحُوٍّ كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية» الذي اختصر منه الألفية:

وَرَجِّحِ الإعلَالَ فِي الجَمْعِ وَفِي ... مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أوْلَى مَا قُفِي

هذا، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوي، فإن كان الفعل من باب قوي وجب فيه الإعلال.

(٤) «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«نيم» مضاف إليه «في نوم» جار ومجرور متعلق بشاع، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«نيام» مضاف إليه «شذوذه» شذوذ: مبتدأ ثان، وشذوذ مضاف، والهاء مضاف إليه «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير =

إذا كان «فُعَّل» جمعاً لما عينُه واوٌ، جاز تصحيحُه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف[1]، كقولك في جمع صائم: «صُوَّمٌ، وَصُيَّمٌ» وفي جمع نائم: «نُوَّم، وَنُيَّم».

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلالُ شاذٌّ، نحو: «صُوَّام»، و«نُوَّام» ومن الإعلال قولُه: [الطويل]

ش٣٥٩ ـ فمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلَّا كَلَامُهَا[٢]

❁ ❁ ❁ ❁

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شذوذه، والجملة من نمى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(1) بشرطٍ لم يذكُراهُ، وهو أن لا يكون معتلَّ اللام، نحو «شاو» و«شُوَّى»، فهذا لا يجوز إعلالُه؛ كراهةً لتوالي الإعلال.

ذكَّر به المرادي ٣/ ١٦١٧، وذكره الأشموني ٤/ ٤٦١.

(٢) هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدره قوله:

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ مُنذِرٍ

اللغة: «طرقتنا» جاءتنا ليلاً «أرق» أسهد وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم، وستعرف ما فيه، والمعنى أوضح من أن يشار إليه.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «**طرقتنا**» طرق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لطرق «مية» فاعل طرق «**ابنة**» نعت لمية، وابنة مضاف، و«**منذر**» مضاف إليه «**فما**» الفاء عاطفة، وما: نافية «**أرق**» فعل ماض «**النيام**» مفعول به لأرق «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**كلامها**» كلام: فاعل أرق، وكلام مضاف، وها: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح، وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا النُّوَّامُ وَيْحَكُمُ هُبُّوا ... أُسَائِلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ الحُبُّ

فَصْلٌ

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نحْوُ ائْتَكَلَا(١)

إذا بني «افتعالٌ» وفروعُه من كلمة فاؤها حرفُ لينٍ، وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتِّصال، وَاتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ، والأصل فيه: اوْتِصَال، واوتَصَلَ، ومُوتَصِلٌ(٢)، فإن كان حرفُ اللين بدلًا من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلَ، ثم تبدل الهمزة

(١) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة: حال من الضمير المستتر في قوله: «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل، أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا» أبدل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذو اللين» الواقع مبتدأ، وهو المفعول الأول، وقد تقدم المفعول الثاني، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشذ، وذي مضاف، و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ، ونحو مضاف، و«ائتكلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا، فأما مثال اليائي، فقولك من يسر: اتَّسر يتَّسر اتِّسارًا فهو متَّسر، وههنا أمران:

الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين، أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة. وثانيهما: أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: ايتصل وايتسر؛ لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: ياتصل وياتسر، وواوًا إذا انضمت الفاء، نحو: موتصل وموتسر، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء؛ ليكون حرفًا جلدًا يقوى على حركات فاء الكلمة، فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عسر النطق.

والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: ايتصل ياتصل ايتصالاً فهو موتصل، وايتسر ياتسر ايتسارًا فهو موتسر، ومنهم من يهمزه فيقول: ائتسر يأتسر ائتسارًا فهو مؤتسر، وائتصل يأتصل ائتصالاً فهو مؤتصل، وهذه لغة غريبة.

ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم: «اتَّزَرَ» بإبدال الياء تاء[١][2].

٩٨٧ ـ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبِقِ   فـي ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي[٣]

إذا وقعت تاء «افتعال» بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهي الصاد والضاد والطاء والظاء[4]، وجَب إبدالُهُ طاءً، كقولك: «اصْطَبَرَ، واضْطجَعَ، واظْطَعَنُوا، وَاظْطَلَمُوا».

والأصل: اصْتَبَر، واضْتَجَعَ، واظتعنوا، واظْتَلموا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء[5].

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو: «ادَّانَ، وازْدَدْ، وادَّكِرْ».

والأصلُ: ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِر، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدالُ في الدال[6].

---

(١) يروي المحدثون من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي ﷺ: «وكان يأمرني أن أتزر» بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أُدغمت التاء في التاء، ونص النحاة على أن هذا خطأ، وأن صواب الرواية: «أن آتزر» بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة.

(2) قولُها رضي الله عنها في «السنن الكبرى» للنسائي برقم (٩٠٧٩)، وفي «جامع الترمذي» برقم (١٣٢)، وفي «مسند أحمد» برقم (٢٥٧٥٠).

(٣) «طا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول أول لرد، وتا مضاف، و«افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله: رد، وإثر مضاف، و«مطبق» مضاف إليه «في ادان» جار ومجرور متعلق بقوله: بقي «وازدد، وادكر» معطوفان على ادان «دالاً» حال من الضمير المستتر في بقي الآتي «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء الافتعال.

(4) وسميت كذلك؛ لأن اللسان يُطبِقُ عند النطق بها بأعلى الحنك.

(5) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥ معلّلاً هذا الإبدال:

فاستُثقِلَ اجتماع التاء مع الحرف المطبِق؛ لما بينهما من تقارُب المخرَج وتبايُن الصفة؛ إذ التاءُ مهموسة مُسْتَفِلَةٌ، والمطبق مجهورٌ مُستعلٍ، فأبدل من التاء حرفُ استعلاءٍ من مخرجها، وهو الطاء.

(6) قال الأشموني ٤/ ٤٦٦:

فاستُثقِلَ مجيء التاء بعد هذه الأحرُف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة، والتاء مهموسة، فجيء بحرفٍ يوافق التاء في مخرجه، ويوافقُ هذه الأحرف في الجهر، وهو الدال.

فَصْلٌ

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ(١)

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ في مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ(٢)

إذا كان الفعلُ الماضي معتلَّ الفاء كوَعَدَ(٣)، وجب حذفُ الفاء في الأمر والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَة؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء، كوَعْدٍ.

---

(١) «فا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لاحذف، وفا مضاف، و«أمر» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف الاسمية مضاف، ووعد ـ قصد لفظه ـ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وفي كعدة» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي، والكاف الاسمية مضاف وعدة: مضاف إليه، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع، وبنيتي مضاف، و«متصف» مضاف إليه، والمراد بـ«بنيتي متصف» بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول.

(٣) هذا خاص بواوي الفاء من المثال دون يائي الفاء، وههنا أمران:

الأول: أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: يعد ويصف ويجب ويثب، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: أعد، ونعد، وتعد، والأمر، نحو: عد وصف، والمصدر، نحو: عدة وصفة.

والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو، والكسرة أيضًا في طبيعتها عدو للواو، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو، نحو: يوجب ويوعد ويورث، وذلك لأن الضمة هوَّنت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية ما ذكرناه=

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسمِ الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في أكْرَمَ: يُكْرِم، والأصل يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرِمٍ، ومُكْرَمٍ، والأصْلُ مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول(1).

٩٩٠ ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا(٢)

إذا أسند الفعلُ الماضي، المكسورُ العينِ، إلى تاء الضمير أو نونه، جاز فيه ثَلَاثَةُ أوْجُهٍ:

أحدها: إتمامه، نحو: «ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا» إذا عملته بالنهار.

والثاني: حَذْفُ لَامِهِ ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء، نحو: «ظِلْتُ».

والثالث: حذفُ لامه وإبقاء فائه على حركتها، نحو: «ظَلْتُ».

وأشار بقوله: «**وقِرْنَ في اقْرِرْنَ**» إلى أن الفعل المضارعَ المضاعَفَ الذي على وزن يَفْعِلْنَ إذا اتَّصل بنون الإناث، جاز تخفيفُه بحذف عينه بعد نَقْل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في يَقْرِرْنَ: «يَقِرْنَ»، وفي اقْرِرْنَ: «قِرنَ».

= من أمر الكسرة أنك ترى نحو: يوجَل ويوحَل ـ بفتح ما بعد الواو ـ لم تُحذف منهما الواو، فدلَّ مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوَّتين لم تسقط الواو.

(1) نبَّه المرادي على أنه لو أُبدلت همزة «أفعَلَ» هاءً؛ كقولهم في «أراق»: «هراق»، أو عيناً كقولهم في «أنهَلَ الإبل»: «عَنْهَلَ» لم تُحذَف لعدم مقتضي الحذف، فتقول: «هَرَاقَ يُهريقُ فهو مُهَرِيق ومُهَرَاقٍ»، و«عَنْهَلَ الإبل يُعَنْهِلُها؛ فهو مُعَنْهِل، وهي مُعَنهَلَة»، أي: مهملة.
«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٦٣٥ ـ ١٦٣٦.

(٢) «ظلت» بكسر الظاء، قصد لفظه: مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء، قصد لفظه أيضاً: معطوف عليه «في ظللت» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بقوله: «استعملا» الآتي «استعملا» استعمل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف، قصد لفظه: مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضاً: جار ومجرور متعلق بقوله: نقلاً، الآتي «وقرن» بفتح القاف، قصد لفظه أيضاً: معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله: «وَقَرْنَ نُقِلَا» إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بفتح القاف[1]، وأصله: اقْرَرْنَ، من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، بمعنى يَقِرُّ[2]، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين[٣].

---

(1) قرأ بالفتح من العشرة المدنيان (نافعٌ وأبو جعفر) وعاصمٌ؛ كما في «النشر» ٢/ ٢٦٦.

(2) نبه المرادي ـ ٣/ ١٦٣٧ ـ على أنه ذهب بعضهم إلى أن «قِرْن» ـ على قراءة الكسر ـ أمرٌ من الوقار، يُقال: وَقَرَ يَقِرُ، فيكون «قِرْنَ» محذوفَ الفاء مثل «عِدْن»، ورُجِّح الأولُ لتتوافق القراءتان! وذهب بعضُهم إلى أن «قَرْنَ» ـ على قراءة الفتح ـ أمرٌ من قار يقار.

(٣) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

الأول: أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد، وأنه يُقتصر فيه على ما سُمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء، فاختلفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جاراه الشارح عليه أنه مطرد، وهذا ما نص عليه صراحة في شرح «الكافية» ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» وهذا هو الذي ذهب إليه الشلوبين من النحاة، ونص العلماء على أنه لغة سليم. وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ، ولم يُسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما «ظلت ومست» وكلمة من المزيد فيه وهي «أحست».

والأمر الثاني: أن تخريج قراءة نافع على أن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من المضعف أحد وجهين، والثاني أنه من الأجوف، والأصل: قار يقار، على مثال خاف يخاف، وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة.

الإدْغَامُ[1]

٩٩١ ـ أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كِلْمَةٍ ادْغِمْ لا كمِثْلِ صُفَفِ[٢]

٩٩٢ ـ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ ابِي[٣]

٩٩٣ ـ وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ[٤]

إذا تحرك المثلان[5] في كلمة أدغم أَوَّلُهُمَا في ثانيهما، إن لم يَتَصَدَّرَا[6]، ولم يكن ما

---

(1) الإدغام ـ في اللغة ـ: الإدخال.
وهو: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرّكٍ من مخرج واحدٍ بلا فَصْل بينهما.
ويسميه البصريون «الادّغام» بإدغام الدال.

(٢) «أول» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أدغم» الآتي، وأول مضاف، و«مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل. . . إلخ «كمثل» الكاف زائدة، ومثل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره: لا تدغم، ويكون «مثل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثل مضاف، و«صفف» مضاف إليه.

(٣) «وذلل» معطوف على «صفف» في البيت السابق «وكلل، ولبب» معطوفان على صفف أيضاً «ولا كجسس» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثل صفف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٤) «ولا كهيلل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماض «في ألل» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على ألل «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» عاطفة، قبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فك».

(5) يتكلم هنا عن إدغام المتماثلين (في المخرج والصفة)، وهو من مسائل النحو وعلم التجويد.
ومن مسائل علم التجويد فحسب إدغام المتجانسَين (وهما المتحدان مخرجاً، المختلفان صفةً)، وإدغام المتقاربين (وهما المتقاربان مخرجاً وصفة).

(6) قبلَ هذا الشرط أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في اثنتين كان جائزاً بشرطين:
أن لا يكونا همزتين نحو «قَرَأَ آية»، وأن لا يكون الحرف قبلهما ساكناً غير لين نحو «شهر رمضان».
فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين وأجازه الفراء.

هما فيه اسماً على وزن «فُعَلٍ» أو على وزن «فُعُلٍ» أو «فِعَلٍ» أو «فَعَلٍ» ولم يتصل أولُ المثلين بِمُدْغَم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام، كَدَدَنٍ(1)، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره.

فالأول: كصُفَفٍ ودُرَرٍ.

والثاني: كذُلُلٍ(٢) وجُدُد.

والثالث: ككِلَلٍ ولِمَم(٣).

والرابع: كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ(٤).

والخامس: كجُسَّسٍ جمع جَاسٍّ.

والسادس: كَاخْصُصَ ابي، [وأصله: اخْصُصْ أبي]، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد وحُذفتِ الهمزةُ.

والسابع: كَهَيْلَلَ ـ أي: أكْثَرَ من قول لَا إِلَه إِلّا الله ـ ونحوه: قَرْدَدٌ وَمَهْدَدٌ(5).

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: «رَدَّ، وَضَنَّ ـ أي: بَخِلَ ـ وَلَبَّ»(٦)، والأصل: رَدَدَ، وَضَنِنَ، وَلَبُبَ.

وأشار بقوله: «**وشذ في أَلِلَ ونحوه فَكٌّ بنقل فقبل**» إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قِيَاسُها وُجُوبُ الإدغام؛ فجعل شَاذًّا يُحفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحو: «أَلِلَ السِّقَاءُ» إذا تَغَيَّرَتْ رائحته، و«لَحِحَت عَيْنُه» إذا التصقت بالرَّمَصِ(٧).

---

(1) وهو اللهو.

(٢) ذلل، بضمتين، جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده. وجدد، بضمتين أيضًا، جمع جديد، وهو ضد القديم.

(٣) الكلل: جمع كِلَّة، بكسر الكاف فيهما، وهي الستر. واللمم: جمع لِمَّة، بكسر اللام فيهما، وهي الشَّعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(٤) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار. واللبب: موضع القلادة من الصدر.

(5) فهما ملحقان بـ«جعفر». والقَرْدَدُ: ما ارتفع من الأرض. ومَهْدَد: اسم امرأة.

(٦) لَبُبَ، على وزان كَرُمَ، أي: صار لبيبًا، واللبيب: التام العقل.

(٧) الرمص، بفتح الراء والميم جميعًا: هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلاً فهو الغَمَصُ. وقد بقي مما سُمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم: دبب الإنسان، من باب ضرب أو=

إذا تحرك المتماثلان وجب إدغام أولهما في ثانيهما:

- إن لم يتصدرا كـ«دَدَن»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «صفف»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعُل «ذلل»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فِعَل «لمم»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعَل «طلل»
- ولم يتصل أول المثلين بمدغم «جُسَّس»
- ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة «اخصصَ ابي» أصله «اخصصْ أبي»
- ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره «هيلل»

= فرح: إذا نبت الشعر في جبهته، وقولهم: صكك الفرس، من باب دخل: إذا اصطك عرقوباه، وقولهم: ضببت الأرض، من باب فرح: إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: قطط الشعر، من باب فرح: إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابة، من باب فرح: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقة، من باب كرم: إذا ضاق مجرى لبنها.

هذا، وقد قال قعنب ابن أم صاحب:

أَنِّـي أجـودُ لأقـوَامٍ وإنْ ضَـنِـنُـوا

فهذا شاذ قياسًا واستعمالاً، أما شذوذه قياسًا فظاهر، وأما شذوذه استعمالاً؛ فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة.

٩٩٤ ـ وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ[1]

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفَكُّ.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحَيِيَ: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُما، نحو: حَيِيَ وعَيِيَ؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيَّ وعَيَّ[2]، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل، لم يَجُز الإدغام اتفاقاً، نحو: لَنْ يُحْيِيَ[3].

وأشار بقوله: «كذاك نحو تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين، مثل «تَتَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ ـ وهو القياسُ ـ نَظَر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى، فيدغم أَحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوَصُّلاً للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «اسْتَتَرَ» الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقلِ حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً[4].

---

(١) «وحيي» قصد لفظه: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افكك، الآتي «افكك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين، ودون مضاف، و«حذر» مضاف إليه «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر، ونحو مضاف، و«تتجلى» قصد لفظه: مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَهْ

(٣) يحيى: هو مضارع أحيا، على وزان أعطى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

(٤) أما سَتَّر فأصله استتر على وزان اجتمع، فنُقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحُذفت، وأدغمت التاء في التاء، فصار ستر، بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة، وأما يستر، فأصله يستتر على مثال يجتمع، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين، ثم أدغمت التاء في التاء، فصار يستر، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة، وأما ستارًا، فأصله استتار، على مثال اجتماع، =

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ[١]

يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها[2]: «تَعَلَّمُ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنُ» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ[٣]

٩٩٧ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي[٤]

= فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين، فاستُغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء في التاء، فصار سِتَّارًا، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاث المضعف العين ـ نحو: عظَّم ـ إذا قلت: ستَّر فلان فلانًا.

فالجواب: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان؛ فأنت تقول في المضارع: «يستر» فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استتر، وكذلك المصدران مختلفان، فمصدر هذا الفعل ستار، ومصدر ذاك تستير.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدي «ابتدي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقتصر؛ إما على أنه نائب فاعل له، أولا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة ـ على الحالين ـ في محل رفع خبر المبتدأ «على تا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بيقتصر «كتبين» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، تبين: فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

(2) من المضارع؛ لأنه يتعذر فيه الإدغام في الابتداء، لا الماضي.

(٣) «وفك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفك «مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به ـ مع أنه نكرة ـ عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مدغم الواقع مبتدأ، والجملة من سكن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفك، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه «بمضمر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي، ومضمر مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٤) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«حللت ما حللته» قصد لفظه: مضاف إليه، أو يجعل «نحو» مضافاً إلى قول محذوف، وهذا الكلام مقول ذلك القول، وعليه فإعرابه تفصيلاً غير خفي عليك لتكراره مراراً «وفي جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم، وشبه مضاف، =

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُه في لامه ضميرُ رَفْعٍ، سكن آخِرُهُ؛ فيجب حينئذٍ الفَكُّ، نحو: حَلَلتُ، وحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفَكُّ، نحو: لم يَحْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١] وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧] والفَكُّ لُغَةُ أهل الحجاز، وجاز الإدغام، نحو: «لم يَحُلّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٤] في سورة الحشر، وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر، نحو: احْلُلْ، وإن شئت قلت: حُلَّ؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم(1).

٩٩٨ ـ وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمْ(٢)

ولما ذكر أن فعلَ الأمْرِ يجوز فيه وجهان، نحو احْلُلْ وحُلَّ، استثنى من ذلك شيئين:

= و«**الجزم**» مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير، والجملة في محل رفع نعت لتخيير.

(1) إذا اتصل بالمدغم فيه واوُ جمع؛ نحو «رَدُّوا»، أو ياء مخاطَبةٍ، نَحْوُ «رُدّي» أو نون تأكيد؛ نحو «رُدُنَّ» أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ كذا قالوه!

وعللوه أن الفعل حينئذٍ مبنيٌّ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

والتزم المدغمون فتحَ المدغَمِ فيه قبل هاءٍ غائبةٍ، نحو «رُدَّها»، و«لم يَرُدَّها»، والتزموا ضمةً قبل هاء غائبٍ؛ نحو «رُدَّهُ ولم يَرُدَّهُ».

قالوا: لأن الهاء خفيةٌ؛ فلم يُعتَدّ بوجودها، فكأن الدالَ قد وليها الألف والواو؛ نحو «ردّا» و«رُدّوا»، وحكى الكوفيون «ردّها» بالضم والكسر، و«ردّه» بالكسر والفتح، وذلك في المضموم الفاء.

نبه عليه المرادي: ٣/١٦٤٨ ـ ١٦٤٩ وذكر لغاتٍ.

(٢) «**وفك**» مبتدأ، وفك مضاف، و«**أفعل**» مضاف إليه «**في التعجب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «**التزم**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «**والتزم**» فعل ماض مبني للمجهول «**الإدغام**» نائب فاعل لالتزم «**أيضاً**» مفعول مطلق لفعل محذوف «**في هلم**» جار ومجرور متعلق بالتزم.

أحدهما: أفْعِلْ في التعجب؛ فإنه يجب فَكُّهُ، نحو: أحْبِبْ بِزَيْدٍ، وأَشْدِدْ ببياض وجهه.

الثاني: هَلُمَّ؛ فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ(١)

١٠٠٠ ـ أحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ(٢)(3)

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ الله مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا(٤)

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ البَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ(٥)(6)

---

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي، وجمع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وجملة «عنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في «بجمعه» بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل، وجل مضاف، و«المهمات» مضاف إليه، وجملة «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «نظماً».

(٢) «أحصى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافية» جار ومجرور متعلق بأحصى «**الخلاصة**» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى، أو بمحذوف صفة له.

(3) الكافية، واسمُها «الكافية الشافية» منظومة في النحو لابن مالك رحمه الله تبلغُ سبعةً وخمسينَ وسبعَ مئةٍ وألفينِ من الأبيات لخَّصها كما ذكر هنا في «الألفية».

(٤) «فأحمد» الفاء للسببية، أحمد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله: مصلياً «خير» نعت لمحمد، وخير مضاف، و«نبي» مضاف إليه، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي.

(٥) «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام، البررة» نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين، الخيرة» نعتان للصحب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

(6) هذا والله أعلى وأعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبذا انتهى ما يُسِّر من فوائدَ على «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» رحمهما الله تعالى أثبتُّها مُنتقاةً من =

أماكنها، مُستخرجةً من معادنها، على سبيل إثراء هذا الشرح دونَ تقصٍّ لِما جادت به أقلام النحاة من بيان وتبيين، وتفصيل وتوضيح؛ فذلك متعذِّرٌ؛ لأنه من الكمال بمكان، وما هو من البشر بإمكان! فكيف بالضعيف القاصر، والمتأخِّر العاجز كاتبِ هذه السطور؛ غفر الله له وللمسلمين بمنه وكرمه.

وصدق القائل:

إن تجد عيباً فَسُدَّ الخللا ... جلَّ من لا عيبَ فيه وعلا

والآخَرُ:

من ذا الذي ما ساءَ قَطْ ... ومن له الحسنى فقَطْ

محمدُ الهادي الذي ... عليه جبريل هبَطْ

ولقد قلتُ:

تجاوَزْ عن التَّقْصيرِ يا قارِئَ الشَّرْحِ ... وجُدْ لِيَ إن أخطأتُ بالعَفْوِ والصَّفْحِ

وصَحِّحْ إذا أبصرتَ مِنِّيَ غلطةً ... وأَسْدِ لِيَ المعروفَ ـ بُوْرِكْتَ ـ بالنُّصْحِ

وأزْجِ لِيَ التعليم بالسِّرِّ مُشفِقاً ... ولا تكُ ذا وغْرٍ يُبادرُ بالفَضْحِ

ولا تَعْمَ عن حُسْنِ الصّوابِ أتيتُهُ ... وتُشغَلَ بالخَطْءِ المُجَلَّلِ بالقُبْحِ

فَمَن ذا الذي حازَ الكمالَ وعِصْمةً ... سوى المصطفى المختارِ ذي الخُلُقِ السَّمْحِ

عليه صلاةُ الله ما أقبَلَ المَسَا ... وأظلَمَ ليلٌ، ثم أُتْبِعَ بالصُّبْحِ

والحمد لله رب العالمين

خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد عفا الله عنه وغفر له ولوالديه والمسلمين:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الذين بِهُدَاهُمْ نهتدي، وعلى ضوء حُجَّتهم نعبر الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبته.

وبعد؛ فقد كمل بتوفيق الله وحُسن تأييده ما وفَّقنا اللهُ له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح «الخلاصة» الألفية، لقاضي القضاة بهاء الدين بن عَقِيل، شرحًا مُوجزًا على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون، وقد كان مَجَالُ القول ذا سَعَةٍ لو أننا أردنا أن نَتعَرَّض للأقوال ومناقشتها، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها، وإيضاح ما أشار إليه من أدِلَّتها، ولكننا اجتزأنا من ذلك كلِّه باللُّبابِ وما لا بد من معرفته، مع إعراب أبيات الألفية إعرابًا مبسوطًا، سَهْلَ العبارة؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كلِّه حاجةٌ إلى أن يصطحب مع هذه النُّسخَة كتابًا آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه. وقد تم ذلك كلُّه في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظَّم من سنة خمسين وثلاث مئة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. والله المسؤول أن ينفع بعملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يجنبني الغُرور، ويحول بيني وبين العُجْب والزَّلَل، آمين.

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناسُ على قراءة هذه النسخة، حتى نَفِدَتْ طبعتها الأولى في وقت قريب، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه، أعملت في تعليقاتي يَدَ الإصلاح؛ فزدت زياداتٍ هامةً، وتَدَارَكْتُ مَا فَرَطَ مِنِّي في الطبعة السابقة، وأكثرت من وُجُوهِ التحسين؛ لأكافئ بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به، ثم كان من جميل المصادفَة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيلَةِ الثلاثاء

الرابع عشر من شهر رمضان المعظَّم من سنة أربع وخمسين وثلاث مئة وألف من هجرة الرسول الأكرم، ﷺ.

والله تعالى المسؤول أن يُوفِّقني إلى ما يحبه ويرضاه، آمين.

وها هي ذي الطبعة الجديدة أقدمها إلى الذين أَلَحُّوا عَلَيَّ في إعادة طبع الكتاب في وَقتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه، وقد أبيتُ إلا أن أزِيدَ في شرحي زياداتٍ ذات بال، وتحقيقات قلما يعثر عليها القارئ إلا بعد الجهد، وقد تضاعَفَ بها حَجمُ الكتاب، فلا غَروَ إن أعلنت أنه «قد تَلَاقت في هذا الكتاب كتُبٌ؛ فأغنى عنها جميعًا، في حين أنه لا يُغنِي عنه شيء منها».

رَبِّ وفقني إلى الخير، إنه لا يوفِّقُ إلى الخير سواك!

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

تكملة في تصريف الأفعال

حررها

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رَبِّ العالمين، وصَلاَتُه وَسَلَامُه على ختام المرسلين وإمام المُتَّقِينَ، وعلى آله وصحبه والتابعين، ولا عُدوان إلا على الظالمين.

أما بعد: فهذه خلاصة مُوجَزَة فيما أغفله صاحب «الخلاصة» الألفية، أو أجمَلَ القولَ فيه إجمالاً من تصريف الأفعال، عَمِلتُهَا لقارئي شرح بهاء الدين ابن عقيل، حين حَقّقتُ مباحثه، وشرحتُ شواهده، وتركتُ تفصيلَ القَولِ والإسهابَ فيه لكتابي «دروس التصريف» الذي صنفته لطلاب كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن بأسلوبٍ بديعٍ، ونظامٍ أنيقٍ، وتحقيق بارع، ومن الله أستَمِدُّ المَعُونَةَ، وهو حسبي وبه أعتصم.

الباب الأول

في المجرَّد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول

في أوزانهما

ينقسم الفعل إلى: مجرد، ومزيد فيه؛ فالمجرد إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف؛ فتكون **أنواع المزيد فيه خمسةً**:

(١) **فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية**:

الأول: فَعَلَ ـ بفتح العين ـ ويكون لازمًا، نحو: جَلَسَ وَقَعَد، ومُتَعَدياً، نحو: ضَرَبَ ونَصَرَ وفَتَحَ.

الثاني: فَعِلَ ـ بكسر العين ـ ويكون لازمًا، نحو: فَرِحَ وَجَذِل، ومتعديًا، نحو: عَلِمَ وَفَهِمَ.

والثالث: فَعُلَ ـ بضم العين ـ ولا يكون إلا لازمًا، نحو ظَرُفَ وكَرُمَ[١].

(٢) **ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد**، وهو فَعْلَلَ ـ بفتح ما عدا العين منه ـ ويكون لازمًا، نحو: حَشْرَجَ ودَرْبَخَ[٢]، ومتعدياً، نحو: بَعْثَرَ ودَحْرَجَ.

(٣) **ولمزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثةُ أبنية**: **الأول**: فَعَّلَ ـ بتضعيف عَيْنِه ـ نحو: قَطَّع وقَدَّم، **والثاني**: فَاعَلَ ـ بزيادة ألف بين الفاء والعين ـ نحو: قاتَلَ وخَاصَمَ، **والثالث**: أَفْعَلَ ـ بزيادة همزةٍ قبل الفاء ـ نحو: أحسَنَ وأكرَمَ.

---

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائمًا كما رأيت؛ لقصدهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولامه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء.

(٢) حشرج: غرغر عند الموت وتردد نَفَسه، ودربخ: طأطأ رأسه وبسط ظهره.

(٤) **ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسةُ أبنية: الأول**: انْفَعَلَ ـ بزيادة همزة وَصلٍ ونون قبل الفاء ـ نحو: انْكَسَرَ وانْشَعَبَ، **والثاني**: افْتَعَلَ ـ بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين ـ نحو: اجتَمَع واتَّصل، **والثالث**: افْعَلَّ ـ بزيادة همزةِ وصلٍ قبل الفاء، وتضعيف اللام ـ نحو: احْمَرَّ واصْفَرَّ، **والرابع**: تَفَعَّلَ ـ بزيادة تاء قبل الفاء، وتضعيف العَيْنِ ـ نحو: تَقَدَّم وتَصَدَّع، **والخامس**: تَفَاعَلَ ـ بزيادة تاءٍ قبل فائه، وألفٍ بَينَ الفاء والعَينِ ـ نحو: تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ.

(٥) **ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحْرُف أربعةُ أبنية: الأول**: استَفعَلَ ـ بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء ـ نحو: استَغفَرَ واستَقَام، **والثاني**: افْعَوْعَلَ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف العَيْنِ، وزيادة واو بين العينين ـ نحو: اغْدَوْدَن واعْشَوْشَبَ، **والثالث**: افْعَوَّل ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام ـ نحو: اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ[1]، **والرابع**: افْعَالَّ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وألف بعد العين، وتضعيف اللام ـ نحو: احْمَارَّ واعْوَارَّ.

(٦) **ولمزيد الرباعي بواحد بناءٌ واحدٌ**، وهو تَفَعْلَلَ ـ بزيادة التاء قبل فائه ـ نحو: تَدَحْرَجَ وتَبَعْثَرَ.

(٧) **ولمزيد الرباعي بحرفين بناءَان: أولهما**: افْعَنْلَلَ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والنون بين العين ولامه الأولى ـ نحو: احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ، **وثانيهما**: افْعَلَلَّ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف لامه الثانية ـ نحو: اسبَطَرَّ واقشَعَرَّ واطمَأنَّ.

(٨) **ويُلحَقُ بالرباعي المجرد (وهو بناء «دَحْرَجَ») ثمانيةُ أبنية**: أصلُهَا من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق، **الأول**: فَعْلَلَ، نحو: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، **والثاني**: فَوْعَل، نحو: رَوْدَنَ وهَوْجَل، **والثالث**: فَعْوَلَ، نحو: جهوَرَ ودَهْوَرَ، **والرابع**: فَيْعَلَ، نحو: بَيْطَرَ وَسيْطَرَ، **والخامس**: فَعْيَل، نحو: شَرْيَفَ ورهيَأ، **والسادس**: فَنْعَلَ، نحو: سَنْبَلَ وَشَنْتَرَ، **والسابع**: فَعْنَلَ، نحو: قَلْنَسَ، **والثامن**: فَعْلَى، نحو: سَلْقَى.

---

(١) اجلوذ: أسرع في السير، واعلوط البعير: ركبه بغير خطام.

(٩) **ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تَفَعْلَلَ») سبعة أبنية**: أصلُهَا من الثلاثي فزيد فيه حَرف للإلحاق ثم زيدت عليه التاء، **الأول**: تَفعْلَلَ، نحو: تَجَلْبَبَ وتَشَمْلَلَ، **والثاني**: تَمَفْعَلَ، نحو: تَمَنْدَلَ، **والثالث**: تَفَوعَلَ، نحو: تَكَوثَرَ وتَجَوْرَبَ، **والرابع**: تَفَعْوَلَ، نحو: تَسَرْوَل وتَرَهْوَكَ، **والخامس**: تَفَيْعَلَ، نحو: تَسَيطَرَ وتَشَيطَنَ، **والسادس**: تَفَعْيَلَ، نحو: تَرَهيَأ، **والسابع**: تَفَعْلَى، نحو: تَقَلْسَى وتَجَعْبَى.

(١٠) **ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثةُ أبنية**، وأصلُهَا من الثلاثي، فزيد فيه حرف الإلحاق، ثم زيد فيه حرفان، **الأول**: افْعَنْلَلَ، نحو: اقْعَنْسَسَ واقْعَنْدَرَ، والثاني: افْعَنْلَى، نحو: احْرَنْبَى واسْلَنْقَى، والثالث: افْتَعْلَى، نحو: اسْتَلْقَى واجْتَعْبَى.

والإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفًا، لا لغرض معنوي، بل لتُوازِنَ بها كلمة أخرى كي تُجرى الكلمة المُلحَقَةُ في تصريفها على ما تُجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ بها. وضابِطُ الإلحاق في الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضي من الأفعال ـ مجردها، ومزيدها، ومُلحَقِهَا ـ سبعة وثلاثون بناءً.

الفصل الثاني

في معاني هذه الأبنية

(١) **لا يجيء بناء فَعُلَ ـ بضم العين ـ إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك**، نحو: جَدُرَ فُلَانٌ بالأمر، وخَطُرَ قَدْرُهُ، وإذا أريد التعجُّبُ من فِعلٍ أو المدحُ به حُوِّل إلى هذه الزنة، نحو: قَضُوَ الرجل وَعَلُمَ، بمعنى: ما أقضَاه وما أعلَمه.

(٢) **ويجيء بناء فَعِلَ ـ بكسر العين ـ للدلالة على النعوت الملازمة**، نحو: ذَرِبَ لِسَانُهُ وَبَلِجَ جَبِينُه، **أو للدلالة على عَرَضٍ**، نحو: جَرِبَ وَعَرِجَ وَعَمِصَ ومَرِضَ، **أو للدلالة على كبر عُضو**، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أحرُفٍ، نحو: رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبِهَ، وَعَجِزَتِ المرأةُ. ويأتي لغير ذلك، نحو: ظَمِئَ، ورَهِبَ.

(٣) **ويجيء بناء فَعَلَ ـ بفتح العين ـ للدلالة على الجمع** نحو: جَمَعَ وَحَشَرَ وحَشَدَ، أو على التفريق، نحو: بَذَرَ وقَسَمَ، **أو على الإعطاء**، نحو: مَنَحَ وَنَحَلَ، **أو على المنع**، نحو: حَبَسَ وَمَنَعَ، **أو على الامتناع**، نحو: أبَى وَشَرَدَ وجَمَحَ، **أو على الغَلَبَة**، نحو: قَهَرَ وَمَلَكَ، **أو على التحويل**، نحو: نَقَلَ وصَرَفَ، **أو على التحول**، نحو: رَحَلَ وذَهَبَ، **أو على الاستقرار**، نحو: ثَوَى وَسَكَنَ، **أو على السير**، نحو: ذَمَلَ وَمَشَى، **أو على السَّترِ**، نحو: حَجَبَ وَخَبَأَ، **أو على غير ذلك** مما يَصعُبُ حَصْرُهُ من المعاني.

(٤) **ويجيء بناء فَعْلَلَ للدلالة على الاتخاذ**، نحو: قَمْطَرْتُ الكتاب وَقَرْمَضْتُ؛ أي: اتخذت قِمَطرًا وقُرْمُوضًا[١]، **أو للدلالة على المشابهة**، نحو: حَنْظَلَ خُلُقُ محمد وعَلقَمَ؛ أي: أشبه الحَنْظَل والعَلْقَم، **أو للدلالة على جَعْلِ شيء في شيء**، نحو: عَنْدَمَ ثَوْبَهُ، ونَرْجَسَ الدواءَ، أي: جعل فيه العَنْدَم والنَّرجِسَ، **أو للدلالة على الإصابة**، نحو: عَرقَبَهُ وغَلْصَمَهُ، أي: أصاب عُرْقُوبَهُ وغَلْصَمَتَهُ، **أو لاختصار المركَّبِ للدلالة على حكايته**، نحو: بَسْمَلَ وسَبْحَلَ وحَمْدَلَ وطَلْبَقَ[٢]، أو لغير ذلك.

---

(١) القرموض ـ بزنة عصفور ـ حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد.

(٢) سبحل: أي قال: «سبحان الله» وحمدل: أي قال: «الحمد لله» وطلبق: أي قال: «أطال الله بقاءك» ومن أمثلته: «جعفد» أي قال: «جُعلت فداك» و«مشأل»: أي قال: «ما شاء الله».

(٥) **ويجيء بناء أَفْعَلَ للتعدية**، نحو: أجلَسَ وأخرَجَ وأقَامَ، **أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صَاحِبَ ما اشْتُقَّ منه الفعل**، نحو: ألْبَنَتِ الشاةُ، وأثْمَرَ البُستَانُ، **أو للدلالة على المصادفة**، نحو: أبْجَلْتُهُ وأعظَمْتُهُ، **أو للدلالة على السَّلْبِ**، نحو: أشْكَيْتُهُ وأقْذَيْتُهُ، أي: أزَلْتُ شَكْواهُ وقَذَى عينه، **أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان**، نحو: أصحَرَ وأعْرَقَ وأتهَمَ وأنجَدَ وأصبح وأمسَى وأضْحَى، **أو للدلالة على الحينونة**، وهي قُربُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحو: أحصَدَ الزَّرْعُ، وأصْرَم النَّخْل، أي: قَرُب حَصَاده وصِرامه، أو لغير ذلك.

(٦) **ويجيء بناء فَعَّل للدلالة على التكثير**، نحو: جَوَّلتُ وطَوَّفتُ، **أو للتعدية**، نحو: خَرَّجْتُهُ وفَرَّحْتُهُ، **أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل**، نحو: كَذَّبتُهُ وفَسَّقْتُهُ، **أو للدلالة على السَّلْبِ**، نحو: قَرَّدتُ البعيرَ، وقَشَّرتُ الفاكهةَ، أي: أزلْتُ قُرَادَهُ وقشرها، **أو للدلالة على التوجه نحوَ ما أُخذَ الفعلُ منه**، نحو: شَرَّقَ وغَرَّبَ وصَعَّدَ، **أو لاختصار حكاية المُرَكَّبِ**، نحو: كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ، **أو للدلالة على أن الفاعل يُشبِهُ ما أُخِذَ منه الفعلُ**، نحو: قَوَّسَ ظَهرُ عليٍّ، أي: انحَنَى حتى أشبَه القوس، أو للدلالة على غير ذلك من المعاني.

(٧) **ويجيء بناء فَاعَلَ للدلالة على المفَاعَلَة**، نحو: جَاذَبْتُ عليًّا ثَوبَهُ، **أو للدلالة على التكثير**، نحو: ضَاعَفْتُ أجرَ المجتهد، وكَاثَرْتُ إحساني عليه، **أو للدلالة على الموالاة**، نحو: تَابَعْتُ القراءة، ووَالَيْتُ الصَّوْمَ، أو لغير ذلك من المعاني.

(٨) **ويجيء بناء انْفَعَلَ للدلالة على المُطَاوعَة**، وأكثَرُ ما تكُون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدِّي لواحد، نحو: كَسَرتُه فانْكَسَر، وقُدْتُه فانْقَادَ، وقد يأتي لمطاوعة صيغة أفْعَلَ، نحو: أغْلَقْتُ البابَ فانْغَلَقَ، وأزْعَجتُ عليًّا فانْزَعَج.

(٩) **ويجيء بناء افتَعَلَ للدلالة على المُطَاوَعَة**، ويطاوع الثلاثي، نحو: جَمَعْتُهُ فاجتَمَع، وغَمَمْتُه فاغتَمَّ، ويطاوع بناء أفْعَلَ، نحو: أنصَفْتُهُ فانْتَصَفَ، ويطاوع بناءَ فَعَّلَ، نحو: عَدَّلْتُ الرمحَ فاعتَدَلَ، **ويأتي للدلالة على الاتخاذ**، نحو: اشتَوَى واختَتَمَ[1]، **أو للدلالة على التشارك**، نحو: اجتَوَرَا واشتَوَرَا، **أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة**، نحو: اكتَسَبَ واكتَتَبَ، **أو للدلالة على الاختيار**، نحو: انتَقَى واصطَفَى واختَارَ، أو لغير ذلك من المعاني.

---

(١) اشتوى: اتخذ شواء، واختتم: أي اتخذ خاتمًا.

(١٠) **ويجيء بناءُ افعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عَيبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها**، نحو: احمَرَّ واصفَرَّ واعوَرَّ واحْوَلَّ.

(١١) **ويجيء بناءُ تَفَعَّلَ للدلالة على المُطَاوَعَة**، وهو يطاوع فَعَّلَ، نحو: هَذَّبْتُه فتهذَّبَ، وعَلَّمْتُهُ فتَعلَّم، **أو للدلالة على التكلف**[1]، نحو: تَكَرَّم وتَشَجَّع، **أو للدلالة على الطلب**، نحو: تَعَظَّم وتَيَقَّنَ، أي: طلب أن يكون عظيمًا وذا يقين، أو لغير ذلك من المعاني.

(١٢) **ويجيء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المشَاركة**، نحو: تَخَاصَمَا وتَعَارَكَا، **أو للدلالة على التكلف**، نحو: تَجَاهَلَ وتَكَاسَلَ وتَغَابَى، **أو للدلالة على المطاوعة**، وهو يطاوع فَاعَلَ، نحو: بَاعَدْتُهُ فتباعد، وتَابَعتُهُ فتتابع.

(١٣) **ويجيء بناء استَفعَلَ للدلالة على الطَّلَبِ**، نحو: استغفرتُ الله واستَوهَبْتُهُ، **أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ**، نحو: استَنْوَق الجملُ، واستَنْسَرَ البُغَاثُ، واسْتَتْيَسَت الشاة، واسْتَحْجَر الطِّينُ، **أو للدلالة على المصادفة**، نحو: استَكرَمْتُهُ واسْتَسْمَنْتُهُ، **أو لاختصار حكاية المركَّب**، نحو: استَرْجَعَ، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو لغير ذلك من المعاني.

(١٤) **ويجيء بناء تَفَعْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ**، نحو: دَحْرَجْتُ الكُرَةَ فَتَدَحْرَجَتْ، وبَعْثَرْتُ الحَبَّ فتبَعْثَر.

(١٥) **ويجيء بناء افعَنْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ** أيضًا، نحو: حَرْجَمْتُ الإبل فَاحرَنْجَمَتْ.

(١٦) **ويجيء بناءُ افْعَلَلَّ للدلالة على المبالغة**، نحو: اشْمَعَلَّ في مَشيِهِ، واشمَأَزَّ، وَاطمَأَنَّ، واقشَعَرَّ.

---

(١) الفرق بين التكلف بصيغة تفعَّل والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه، وتأمل في لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريمًا، ثم تأمل في لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غبيًّا أو جاهلاً أو كسولاً، وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تكارم، ولا تشاجع، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تجهَّل ولا تكسَّل.

الفصل الثالث

في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفْتَ أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجُهٍ؛ لأن عَينَه إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعُه مكسورَ العين، أو مضمومَهَا، أو مفتوحَهَا، وأن الماضيَ المكسور العين يأتي مضارعُه مفتوحَ العين، أو مكسورَهَا، ولا يأتي مضمومَهَا، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضًا؛ فهذه ستة أوجُهٍ وردت مُستَعْمَلَةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي، وبعضُها أكثرُ استعمالاً من بعضٍ.

(١) **الوجه الأول**: فَعَلَ يَفْعِلُ - بفتح عين الماضي، وكسر عين المضارع - ويجيء متعديًا، نحو: ضَرَبَهُ يَضرِبُهُ، ورماه يرميه، وباعه يَبيعه، ولازمًا، نحو: جلس يجلس؛ وهو مَقِيسٌ مُطرد في وَاوِيِّ الفاء[١]، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَصَفَ يَصِفُ، وَوَجَبَ يَجِبُ، وفي يائيِّ العين، نحو: جاء يجيء، وفَاءَ يَفِيء[٢]، وباع يبيع، وَمَانَ يَمِينُ[٣]، وفي يائيِّ اللام[٤]، نحو: أوَى يَأوِي، وبَرَى يَبْرِي، وَثَوَى يَثْوِي، وَجَرَى يَجْرِي، وفي المضَعَّف اللازم، نحو: تَبَّتْ يَدُهُ تَتِبُّ، وَرَثَّ الحبلُ يَرِثُّ، وَصَحَّ الأمرُ يَصِحُّ؛ وهو مَسموعٌ في غير هذه الأنواع.

(٢) **الوجه الثاني**: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع - ويجيء متعديًا، نحو: نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وكَتَبه يَكْتُبُهُ، وأَمَرَهُ يَأمُرُهُ، ويجيء لازمًا، نحو: قَعَدَ يَقعُدُ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ؛ وهو مَقِيسٌ مُطرد في واوي العين، نحو: بَاءَ يَبُوء، وجاب يَجُوب، وناء يَنُوء، وآب يَؤُوب، وفي واويِّ اللام، نحو: أسَا يَأسُو، وَتَلَا يَتْلُو، وَجَفَا يَجْفُو، وَصَفَا يَصفُو، وفي المضعف المتعدِّي، نحو: صَبَّ الماء يَصُبُّهُ، وَعَبَّه يَعُبُّه، وَحَثَّهُ يَحُثُّهُ، ومَجَّ

---

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح، نحو: وجأ يجأ.

(٢) فاء إلى الأمر: رجع.

(٣) مان يمين: كذب.

(٤) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفًا من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو: رعى يرعى، وسعى يسعى، ونأى ينأى، ونهى ينهى، وبأى يبأى.

الشرابَ يَمُجُّه، وفي كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تَفاخَرَا في أمرٍ فغلب أحدُهما الآخَرَ فيه، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يُسمع، إلا أن يكون ذلك الفعلُ من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسرُ عينِ المضارعِ، وقد ذكرناها في الوجه السابق، فتقول: تضاربنا فضَرَبتُهُ فأنا أَضْرُبُهُ، وتَناصَرْنا فنَصَرْتُه فأنا أَنْصُرُهُ.

(٣) **الوجه الثالث**: فَعَلَ يَفْعَل ـ بفتح عين الماضي والمضارع جميعًا ـ ولم يجئ هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا من أحرُفِ الحلق الستة التي هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وبَدَأَ يَبدَأ، وبَهَتَهُ يَبْهَتُه، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفًا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: نَأَى يَنأَى، ومتعديًا، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، ونَهَى يَنْهَى.

(٤) **الوجه الرابع**: فَعِلَ يَفعَلُ ـ بكسر عين الماضي، وفتح عين المضارع ـ وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسور العين؛ لأنه أخف، وأدَلُّ على التصرف، وأكثر مادة، وكل فعلٍ ماضٍ سمعتَه مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعَه مفتوحُ العينِ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواويِّ الفاء، فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع، وسنذكرها في الوجه الخامس.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظفَرُ، وَمُتَعَدِّيًا، نحو: عَلِمَ الأمرَ يَعْلَمُهُ، وفَهِمَ المسألَةَ يَفهَمُهَا.

(٥) **الوجه الخامس**: فَعِلَ يَفعِلُ ـ بكسر عين الماضي والمضارع جميعًا ـ وهو شاذ أو نادر، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل، وهي: وَرِثَ، وَوَلِيَ، وَوَرِعَ، ووَمِقَ، ووَفِقَ، ووَثِقَ، ووَرِيَ المُخُّ، ووَجِدَ بِهِ، وَوَعِقَ عَلَيْهِ، وَوَرِكَ، وَوَكِمَ، وَوَقِهَ، وَوَهِمَ، وَوَعِمَ.

(٦) **الوجه السادس**: فَعُل يَفْعُل ـ بضم عين الماضي والمضارع جميعًا ـ وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازمًا؛ ولا يكون إلا دالًّا على وَصفٍ خلقي، أي: ذي مُكْث.

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أَرَدْتَ الدلالةَ على أنه صار كالغريزة، أو أردت التعجب منه، أو التمدح به، ومن أمثلة هذا الوجه: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، ورَفُهَ يَرْفُهُ.

الباب الثاني

في الصحيح والمعتل، وأقسامهما، وأحكام كل قسم

ينقسم الفعلُ إلى صحيح ومعتل.

فالصحيحُ: ما خلَتْ حروفه الأصولُ من أحرُفِ العلة الثلاثة، وهي: الألف، والواو، والياء.

والمعتلُّ: ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سَالِم، وَمَهْمُوز، وَمُضَعَّف.

فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خُلوِّهِ من أحرُفِ العلة، نحو: ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَفَتَحَ، وَفَهِمَ، وَحَسِبَ، وَكَرُمَ.

والمَهْمُوز: ما كان أحدُ أصولِهِ همزًا، نحو: أخذ، وأكل، وسأل، وَدَأب، وَقَرَأ، وَبَدَأ.

وَالمُضَعَّف نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي.

فأمّا مضعف الثلاثي: فهو ما كانت عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ، نحو: عَضَّ، وَشَذَّ، وَمَدَّ.

وأما مضعف الرباعي: فهو ما كانت فاؤه ولامُهُ الأولى من جِنسٍ وعينُه ولامُهُ الثانيةُ من جِنسٍ آخَرَ، نحو: زَلزَلَ، ووَسْوَسَ، وَشَأشَأ.

والمعتل خمسة أقسام: مِثَالٌ، وأجْوَفُ، وناقص، ولفيف مَفْرُوق، ولفيف مَقْرون.

فالمثال: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ، نحو: وَعَدَ، وَوَرِثَ، وَيَنَعَ، وَيَسَرَ.

والأجْوَفُ: ما كانت عينُهُ حرفَ علةٍ، نحو: قال، وباع، وهاب، وخاف.

والناقص: ما كانت لامه حرفَ علةٍ، نحو: رَضِيَ، وَسَرُوَ، وَنَهَى.

واللفيف المفروق: ما كانت فاؤه ولامه حَرفَيْ علةٍ، نحو: وَفَى، ووَعَى، ووَقَى.

واللفيف المقرون: ما كانت عينه ولامه حَرْفَي علةٍ، نحو: طَوَى، وَهَوَى، وَحَيِيَ.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول:

الفصل الأول

في السالم وأحكامه

وهو ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ما سَلِمَتْ حُرُوفُه الأصليةُ من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة.

وقولنا: «**حروفه الأصلية**» للإشارة إلى أنه لا يَضُرُّ اشتمالُه على حرف زائد: من همزة، أو حرف علة، أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو «أكْرَمَ، وأسْلَمَ، وأنْعَمَ» يُسمَّى سَالِمًا، وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءَه أو عينَه أو لامَه، وإنما هي حرف زائد، وكذا نحو: «قاتَلَ، ونَاصَرَ، وشَارَكَ»، ونحو: «بَيْطَرَ، وَشَرْيَفَ، ورَوْدَنَ، وهَوْجَلَ» يُسَمَّى سالِمًا وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء؛ لأنهن لَسْنَ في مُقَابَلَةِ واحد من أصول الكلمة، وإنما هن أحرُفٌ زائدة، وكذا نحو: «اعْلَوَّط واهْبَيَّخ» يسمى سالِمًا وإن كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أصل، وإنما هما زائدان.

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه: أنه لا يُحذف منه شيء عند اتصال الضمائر أو نحوها[(١)] به، ولا عند اشتقاق غير الماضي، لكن يجب أن تَلْحَق به تاءُ التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا[(٢)]، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك[(٣)]، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن: فإن كان ألفًا فُتح آخِرُ الفعلِ إن لم يكن مفتوحًا، نحو: «يَضرِبَانِ، ويَنْصُرَانِ، واضْرِبَا، وانْصُرَا»، وإن كان آخر الفعل مفتوحًا بقي ذلك الفتح، نحو: «ضَرَبَا، ونَصَرَا»[(٤)]،

---

(١) كتاء التأنيث.

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو).

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: «ضربني، وضربك، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(٤) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في «ضرب، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في «ضربا، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا»: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا»: مبني على فتح مقدر على آخره منع من =

وإن كان الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخِرُ الفعلِ، نحو: «ضَرَبُوا، ونَصَرُوا، ويَضْرِبُونَ، ويَنْصُرُونَ، واضرِبُوا، وانْصُرُوا»، وإن كان الضمير ياء كُسر له آخرُ الفعل[1]، نحو: «تَضرِبِينَ، وتَنْصُرِينَ، واضْرِبِي، وانْصُرِي»، وإنما يُفتح آخِرُه أو يُضم أو يُكسر لمناسبة أحرف الضمائر.

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بُدَّ أن يكون له سَبَبٌ اقتضاهُ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التَّغَيُّرَات وأسبابها، إن شاء الله.

الفصل الثاني

في المضَعَّفِ وأحكامه

هو ـ كما علمت ـ نوعان: **مُضَعَّف الرباعِيِّ، ومُضَعَّف الثلاثيِّ.**

فأما مضعف الرباعِيِّ، فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُه ولامُه الثانية من جنس آخَرَ[2]، نحو: «زَلْزَلَ، ودَمْدَمَ، وعَسْعَسَ»، ويسمى مُطَابِقًا أيضًا.

ولعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثلَ السالم في جميع أحكامه؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه بعد أن فَصَّلْنَا لك أحكام السالِمِ في الفصل السابق.

وأما مضعفُ الثلاثي ـ ويقال له: «الأَصَمُّ» أيضًا ـ فهو: ما كانت عَيْنُهُ ولَامُهُ من جنس وَاحِدٍ.

= ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في «ضربا» على الأول فتحة البناء، وعلى الثاني هي فتحة اجتُلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ، فافهم ذلك.

(١) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو: «اضربي» وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ـ نحو: «ضربني ونصرني» تحرزًا عن كسر آخر الفعل؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً ـ علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشوًا، ككسرة اللام في علم، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب، بخلاف ما قبل ياء المتكلم، فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

(٢) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيرًا بتكرير الصوت، نحو: سَأسأ، وشَأشأ، وصَرْصَر، وبَأبأ، وهَأهأ، وقَهْقَه، وبَسْبَس.

وقولنا: «**عينه ولامه**» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو: «اجلَوَّذَ، واعلَوَّط» فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، وأحدُهُما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو: «قَطَّعَ وذَهَّبَ» فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: «احمَرَّ، واحْمَارَّ»[1]، ونحو: «اقشَعَرَّ، واطمَأنَّ»[1]؛ فإن أحَدَ الحرفين المتجانسين في هذه المُثُلِ ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للام الكلمة.

والمثالُ الذي ينطبق عليه التعريفُ قولُكَ: «مَدَّ، وشَدَّ، وامتَدَّ، واشْتَدَّ، واسْتَمَدَّ، واسْتَمَرَّ»[2].

ولم يجئ المضاعف من بَابَيْ «فَتَحَ يَفْتَحُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ» - بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرها فيهما - أصالة، كما لم يجئ من باب «كَرُمَ يَكرُمُ» - بضم العين فيهما - إلا في ألفاظ قليلة منها: لَبُبتَ وفَكُكْتَ[3]، أي: صرت ذَا لُبٍّ وفَكَّة، وإنما يجيءُ من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو: شَذَّ يَشِذُّ، وشَدَّ يَشُدُّ، وظَلَّ يَظَلُّ.

● حكم ماضيه:

إذا أُسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن - وذلك: ألف الاثنين، وواو الجماعة - أو اتصلت به تاء التأنيث؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «مَدَّ عليٌّ، وخَفَّ محمودٌ، ومَلَّ خالدٌ»، وتقول: «المحمدان مَدَّا، وخَفَّا، ومَلَّا» وتقول: «البكرون مَدُّوا، وخَفُّوا، ومَلُّوا» وتقول: «مَلَّتْ فَاطِمَةُ، وخَفَّتْ، ومَدَّتْ».

---

(١) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحًا، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل.

(٢) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام.

(٣) ومن ذلك أيضًا قولهم: «عززت الناقة تعزز» - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغمًا ومفكوكًا، والأصل هو الإدغام.

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك ـ وذلك: تاءُ الفاعل، ونا، ونون النسوة ـ وجب فيه فَكُّ الإدغام(١)، تقول: «مَدَدْتِ، وخَفَفْتِ، ومَلِلْتِ، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَا، ومَلِلْنَا، ومَدَدْنَ، وخَفَفْنَ، ومَلِلْنَ».

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العَينِ ـ نحو: ظَلَّ ومَلَّ(٢) ـ جاز فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول: بقاؤه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لغة أكثر العرب.

الثاني: حَذْفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها ـ وهي الفتحة ـ فتقول: «ظَلْتُ، ومَلْتُ» وهذه لُغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وقولُه جلَّت كلمته: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧](٣).

الثالث: حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء، تقول: «ظِلْتُ، وَمِلْتُ» وهذه لُغة بعض أهل الحجاز.

● حكم مضارعه:

إذا أُسند إلى ضمير بارز ساكن ـ وذلك ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة ـ مجزومًا كان أو غير مجزومٍ، أو أُسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزومًا؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «المحمدان يَمُدَّان، ويَخِفَّان، ويَمَلَّانِ، ولن يَمُدَّا، ولن يَخِفَّا، ولن يَمَلَّا، ولم يَمُدَّا، ولم يَخِفَّا، ولم يَمَلَّا»، وتقول: «المحمدون يَمُدُّون، ويَخِفُّون، ويَمَلُّون، ولن يَمَلُّوا، ولم يَمُدُّوا»، وتقول: «أنتِ تَمَلِّينَ يا زينب، ولن تَمَلِّي،

---

(١) ومن العرب من يبقي الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة.

(٢) أصلهما: «ظلِل، وملِل» بوزن «علم».

(٣) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمرأى شَائِقٍ وبِمَسْمَعٍ ... ألَا حَبَّذَا مَرأى هُنَاكَ ومَسْمَعُ

وقوله أيضًا:

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَومٍ وَاقِفًا ... أسألُ المَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبَرْ

وقد جمع عمر أيضًا بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

ومَا مَلِلْتُ ولكِنْ زَادَ حُبُّكُمُ ... ومَا ذَكَرْتُكِ إلا ظَلْتُ كَالسَّدِرِ

ولَمْ تَمَلِّي» وكذلك تقول: «يَمَلُّ زيد، ولَنْ يَمَلَّ، ومحمد يَمَلُّ، ولَنْ يَمَلَّ»، قال الله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١]، وفي الحديث: «لَنْ يَمَلَّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

فإن أُسند إلى ضمير بارز متحرك ـ وذلك نون النسوة ـ وجب فَكُّ الإدغام، تقول: «النِّسَاءُ يَمْلَلْنَ، ويَشْدُدْنَ، ويَخْفِفْنَ».

وإن كان مسندًا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزومًا، جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: «لم يَشُدَّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَخِفَّ» وتقول: «لم يَشْدُدْ، ولم يَمْلَل، ولم يَخْفِفْ»، والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، وقال: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ . . . فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [البقر: ٢٨٢].

● حكم أمره:

إذا أُسند إلى ضميرٍ ساكنٍ وَجَبَ فيه الإدغام، نحو: «مُدَّ، ومُدُّوا، ومُدِّي»، وإذا أُسند إلى ضميرٍ متحرك ـ وهو نون النسوة ـ وجب فيه الفك، نحو: «امْدُدْنَ»، وإذا أُسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران: الإدغام، والفك، والفك أكثر استعمالاً، وهو لُغة أهل الحجاز، قال الله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَۚ﴾ [لقمان: ١٩].

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخِرِ:

فلغة أهل نجد فتحُهُ؛ قصدًا إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبيهًا له بنحو: «أينَ، وكَيفَ» مما بني على الفتح وقبله حرف ساكن؛ فهم يقولون: «غُضَّ، وظَلَّ(١)، وخِفَّ».

---

(١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو: «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تُجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة في المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف.

ولُغة بني أسد كلغة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل؛ فيقولون: «غُضَّ طَرْفَكَ، وغُضِّ الطرف».

ولُغةُ بني كعب الكسر مطلقًا؛ فيقولون: «غُضِّ طَرفَكَ، وغُضِّ الطَّرْف».

من العرب من يحرك الآخر بحركة الأول فيقولون: «غُضُّ، وخِفِّ، وظَلَّ(١)».

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكانَ المثلين من السالم حرفان متحرِّكان، يجب فيه الإدغام، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّ عليٌّ، والمحمدان مَدَّا» تقابل الدال الأولى صاد «نَصَرَ، ونَصَرَا» وتقابل الدال الثانية الراء، وهما متحركان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لعلة الاتصال بالضمير المتحرك، يجب فيه الفَكُّ، ألا ترى أن «مدَّ» في قولك: «مَدَدْتُ، ومَدَدْنَ»، وكذلك «يَمُدُّ، ومُدَّ» في قولك: «يَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ» تقابل الدالُ الأولى فيهن الصادَ في «نَصَرْتُ، ونَصَرْنَ، ويَنْصُرْنَ، وانْصُرْنَ» وهي متحركة، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة؟

(٣) وكل موضع يكون فيه ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لغير العلة المذكورة، يجوز فيه الفك والإدغام، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو: «لَمْ يَمْدُدْ، وامْدُدْ» تقابل الصاد في نحو: «لَمْ يَنْصُرْ، وانْصُرْ» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك(١)؟

وهذا الضابط مُطَّرد في جميع ما ذكرنا.

---

(١) لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

الفصل الثالث

في المهموز وأحكامه

وهو ـ كما يُعلم مما سبق ـ ما كان في مُقابلة فائه أو عينه أو لامه هَمْزٌ.

فأما مهموز الفاء[١] فيجيء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وأَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضرِبُ، نحو: أَدَبَ يَأْدِبُ[٢]، وأَبَرَ النخل يَأْبِرُهُ[٣] وأَفَرَ يَأْفِرُ[٤] وأَسَرَ يَأْسِرُ، وعلى مثال فَتَح يَفتَحُ، نحو: أَهَبَ يَأْهَب[٥] وَأَلَه يَأْلَه[٦]، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: أَرِجَ يَأْرَجُ، وأَشِرَ يَأْشَرُ، وأَزِبَتِ الإبل تَأْزَبُ[٧] وأَشِحَ يَأْشَحُ[٨]، وعلى مثال حَسُنَ يَحسُنُ، نحو: أَسُلَ يَأْسُلُ[٩].

وأما الصحيح من مهموز العين فيجيء على مثال فَتَح يَفْتَح[١٠]، نحو: رَأَسَ يَرأَسُ، وسَأَلَ يَسأَلُ، ودَأَبَ يَدأَبُ، وَرَأَبَ الصَّدعَ يَرأَبُهُ، وعَلَى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: يَئِسَ يَيْأَسُ، وسَئِمَ يَسأَمُ، وَرَئِمَ يَرْأَمُ، وَبَئِسَ يَبأَسُ، وعَلَى مثال حَسُنَ يَحْسُنُ، نحو: لَؤُم يَلْؤُم.

وأما مهموز اللام فيجيء على مثال ضرب يضرب، نحو: هَنَأَهُ الطعامُ يَهنِئُهُ[١١]، وعَلَى مثال فَتَحَ يَفتَحُ، نحو: سَبأَ يَسبأ، وخَتَأه يَختَؤُه، وخَجَأَهُ يَخجَؤُه، وخَسَأه يَخسَؤُه، وحَكأَ

(١) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.

(٢) أدب فهو آدب: دعا إلى طعام، وأما أدب ـ بمعنى ظرف وحسن تناوله ـ فهو أديب؛ فإنه من باب كَرُم يَكْرُم.

(٣) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا.

(٤) أفر: عدا، ووثب.

(٥) أهب: استعد.

(٦) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير.

(٧) أزبت الإبل: لم تجتر.

(٨) أشح ـ من باب فرح ـ غضب.

(٩) يقال: رجل أسيل الخد، أي: لين الخد طويله.

(١٠) ويجيء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يئل، ووأى يئي.

(١١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح.

ويجيء على هذا المثال كثير من المعتل، نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء.

العُقدَة يَحكَؤُها[١]، وَرَدَأهُ يَرْدَؤُه[٢]، وعَلَى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: صَدِئَ يَصدَأ، وخَطِئَ يَخطَأ، وَرَزِئَ يَرْزَأ، وَجَبِئَ يَجبأ[٣]، وعَلَى مثال حَسُنَ يَحْسُنُ، نحو: بَطُؤ يَبطُؤُ، وجَرُؤ يَجرُؤ، ودَنُؤ يَدْنُؤُ، وعَلَى مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: بَرَأ يَبْرُؤ[٤].

● حكمه:

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يُحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه؛ إلا كلمات محصورة قد كثر دَورَانُها في كلامهم، فحذفوا همزتها قَصدًا إلى التخفيف؛ وهي:

أولاً: أخَذَ وأكَلَ، حذفوا همزتَهُمَا من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: «خُذْ وَكُلْ»[٥] وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء، ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء[٦]، قال الله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٦٣]، وقال سبحانه: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١] وقال: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١].

فأما في المضارع: فلم يحذفوا الهمزة منهما، بل أبقوها على قياس نظائرهما، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

ثانيًا: أمَرَ وسَألَ، حذفوا هَمزَتَهُمَا من صيغة الأمر أيضًا، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: «مُرْ، وسَلْ»، إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء

---

(١) حكأ العقدة، أي: شدها، ومثله: أحكأها، واحتكأها.

(٢) ردأه به: جعله ردءًا له وقوة وعمادًا.

(٣) جبئ: ارتدع، وكره، وخرج، وتوارى، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح.

(٤) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيرًا، نحو: باء يبوء، وساءه يسوءه، وناء ينوء.

(٥) أصلهما: «أأخذ، أأكل» على مثال انصر، فحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا «أخذ، أكل» فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال، فحذفوها، فصارا: «خذ، وكل».

(٦) وتتميمهما على قياس نظائرهما ـ حينئذ ـ نادر، بل قيل: لا يجوز.

بالكلمة؛ فإن كانت مسبوقة بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعَادَةُ الهمزة ـ التي هي الفاء أو العين ـ إليهما؛ قال الله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١]، وقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١].

فَوَزْنُ «مُرْ، وخُذْ، وكُلْ»: عُلْ، ووزن «سَلْ»: فَلْ.

ثالثًا: رَأى، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتَيِ المضارع والأمر بعد نَقْل حركة الهمزة إلى الفاء، فقالوا: «يَرَى، ورَهْ»(١)، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

فوزن «يَرَى»: يَفَلُ، ووزن «رَهْ»: فَهْ.

رابعًا: أرَى، حذفوا همزة الكلمة ـ وهي عينها ـ في جميع صيغهِ: الماضي، والمضارع، والأمر(٢)، وسائر المشتقات؛ قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

فوزن «أرَى»: أفَلَ، ووزن «يُرِي»: يُفِلُ، ووَزْنُ «أرِ»: أَفِ.

---

(١) أصل «يرى»: «يرأى»، على مثال يفتح، تحركت الياء ـ التي هي لام الكلمة ـ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، ثم نقلوا حركة الهمزة ـ التي هي العين ـ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل «ره»: «ارأ» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، فنقلوا حركة الهمزة، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت.

(٢) أصل أرى الماضي: «أرأى» على مثال أكرم، تحركت الياء ـ التي هي اللام ـ وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، ثم نقلت حركة الهمزة ـ التي هي العين ـ إلى الفاء، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل يرى المضارع: «يرئي» على مثال يكرم، استُثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، ثم حذفت، وأصل «أرِ» الأمر: «أرءِ» ـ على مثال أعط ـ بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، ثم نقلت الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع.

(تنبيه): إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ، نحو: «قرأ، ونَشَأ، وبَدَأ» ثم أسند للضمير المتحرك؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة، فتقول: قَرَأتُ، ونَشَأتُ، وبَدَأتُ، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة؛ فيقول: قَرَيْتُ، ونَشَيْتُ، وبَدَيْتُ، ومَلَيْتُ الإنَاء، وخَبَيْتُ المَتَاعَ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: أقرَا، وأخبَا، وأنشَا، بالتخفيف أيضًا. فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم: فإن كان التخفيفُ بعد دخول الجازم كان التخفيفُ قياسيًّا، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف، تقول: لم أقرَا، ولم أبْدَا، ولم أنشَا، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم، كما تصنع في الناقص، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقيها؛ فتقول: لم أقْرَ، ولم أبْدَ، ولم أنْشَ، وتقول: لم أقْرَا، ولم أبْدَا، ولم أنْشَا، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين ـ نحو: سأل ـ فيقال فيه: سَالَ، وفي مضارعه: يَسَالُ، وفي أمْرِه: سَلْ[1].

وقد جاء على هذا قول الشاعر:

سَـالَـتْ هُـذَيـلٌ رَسُـولَ الله فَـاحِـشَـةً ... ضَـلَّـتْ هُـذَيـلٌ بِـمَـا قـالُـوا وَمَـا صَـدَقُـوا

---

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذًّا في القياس كما ذكرنا آنفًا، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين؛ كالحذف في «خف، ونم»، وأصل «سل» على هذا: اسأل، نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم خُففت الهمزة واستُغني عن همزة الوصل، فصار «سال»، فحُذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة.

قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوفَ الهمزة لغة عامة العرب.

الفصل الرابع

في المثال وأحكامه

وهو ـ كما علمت مما تقدم ـ **ما كانت فاؤه حرف عِلّة**(١)، وتكون فاؤه واوًا، أو ياءً، ولا يمكن أن تكون ألفًا(٢)، كما لا يمكن إعلالُ واوه أو يائه.

فأما المثال الوَاوِيُّ فيجيء على خمسة أوجُه:

الأول: «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَبِئَ، ووَجِعَ، ووَجِلَ، ووَحِلَ، ووَحِمَتْ، ووَذِرَ، ووَسِخَ، ووَسِعَ، ووَسِنَ، ووَصِبَ، ووَضِرَ، ووَطِفَ، ووَطِئَ، ووَغِرَ، ووَقِرَتْ أُذُنُهُ، ووَكِعَ، ووَلِعَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ».

الثاني: «كَرُمَ يَكْرُمُ» نحو: «وَثُرَ، ووَثُقَ، ووَجُزَ، ووَجُهَ، ووَخُمَ، ووَضُؤَ، ووَقُحَ».

الثالث: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «وَجَأَ، ووَدَعَ، ووَزَعَ، ووَقَعَ، ووَهَبَ، ووَضَعَ، ووَلَغَ».

الرابع: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَفِقَ، ووَلِغَ».

الخامس: مثال «ضَرَبَ يَضرِبُ» نحو: «وَعَدَ، ووَثَبَ، ووَجَبَ».

ولم يجئ من الواوي على مثال «نَصَر يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة في لُغة بني عامر، وهي قولهم: «وَجَدَ يَجُدُ»(٣)، وعليها قول جرير:

لَوْ شِئْتِ قَد نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلَا(٤)

---

(١) إنما سمي «مثالاً» لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: «المعتل» بالإطلاق.

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداء، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطًا وآخرًا وإن لم تكن أصلية، نحو: «قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا».

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ولا تحذف؛ لما ستعلمه قريبًا، فكان حقه أن يقولوا: يَوجُد ـ بوزان «ينصر» ـ غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذًا، واستثقالاً.

(٤) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلاً: حرارة العطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحبُّ بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر.

وأما المثال اليائي[١]: **فإن أمثلته في العربية قليلة جدًّا، وقد جاءت على أربعة أوجه:**

الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «يَبِسَ، ويَتِمَ، ويَقِظَ، وَيَقِنَ، ويَئِسَ».

الثاني: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «يَفَعَ، وَيَنَعَ»[٢].

الثالث: مثالُ «نَصَرَ يَنْصُرُ» نحو: «يَمَنَ».

الرابع: مثالُ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «يَنَعَ[٢]، ويَسَرَ».

● حكم ماضيه:

ماضي المثال ـ سواء أكان واويًّا أم كان يائيًّا ـ كماضي السالم في جميع حالاته[٣]، تقول: «وعَدْتُ، وعَدْنَا، وعَدْتَ، وعَدْتِ، وعَدْتُمَا، وعَدْتُمْ، وعَدْتُنَّ، وَعَدَ، وعَدَتْ، وعَدَا، وعَدَتَا، وعَدُوا، وعَدْنَ»، وتقول: «يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتُنَّ، يَسَرَ، يَسَرَا، يَسَرَتَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ».

● حكم مضارعه وأمره:

أما اليائيُّ، فمثل السالم لا يُحذف منه شيء[٤]، ولا يُعَلُّ بنوع من أنواع الإعلال.

وأما الواوي، فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبًا؛ بشرطين:

الأول: أن يكون الماضي ثلاثيًّا مجردًا[٥]، نحو: «وَصَلَ، وَوَرِثَ».

---

(١) لم أجد أحدًا من العلماء قد بين هذا، ولكني أردت ذكره تتميمًا للبحث، وقد راجعت «القاموس» و«المختار» و«المصباح» لاستيعاب ما جاؤوا به وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه.

(٢) جاء هذا الفعل من بابين، كما ترى.

(٣) المراد أنه لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه؛ وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف؛ أما الإعلال بالقلب؛ فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفًا من أحرف العلة؛ إذ هو الغالب في هذا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الابتداء بالساكن؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور، وعلته ظاهرة؛ وأما الإعلال بالحذف، فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئًا، فيكون غبنًا وإلباسًا بصورة الأمر، وإما أن تحذف وتعوض: في الأول، أو في الآخر؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر.

(٤) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه، وهما: يسر يسر ـ كوعد يعد ـ ويئس يئس ـ كوهم يهم ـ في لغة.

(٥) وحينئذ يكون حرف المضارعة مفتوحًا؛ ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعة.

الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة: سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضًا، نحو: «وَرِثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَعِمَ يَعِمُ»، أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو: «وَصَلَ يَصِلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَصَفَ يَصِفُ».

فإن اختل الشرط الأوَّل: بأن كان الفعل مزيدًا فيه، نحو: «أوجَبَ، وأورَقَ، وأوعَدَ، وأوجَفَ» ونحو: «وَاعَدَ، ووَاصَلَ، ووَازَرَ، ووَاءَلَ» لم تُحذَف الواو لعدم الياء المفتوحة[(١)]، تقول: «يُوجِبُ، ويُورِقُ، ويُوعِدُ، ويُوجِفُ، ويُواصِلُ، ويُوازِرُ، ويُوائِلُ».

وإن اختل الشرط الثاني: بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة، لم تُحذف الواو؛ لعدم الكسرة[(١)]، تقول: «يَوجُهُ، ويَوجُرُ، ويَوضُؤُ، ويَوخُمُ، ويَوقُحُ» وكذا «يَوْجَلُ، ويَوهَلُ»، وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشذَّ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة، وهي «يَجُدُ» في لُغة بني عامر، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدَّةُ أفعَال، فسقطت الواو فيها، وقياسُهَا البقاء، وهي: «يَذَرُ، ويَسَعُ، وَيَطَأُ، ويَلَعُ، ويَهَبُ، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويَقَعُ، وَيَضَعُ، ويَلَغُ»[(٢)].

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لُغة عُقَيل، وهي «يَوغِرُ، وَيَولِهُ، ويَولِغُ، ويَوحِلُ، ويَوهِلُ» وهي عند غير عقيل: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء.

والأمر في هذا كله كالمضارع، إلَّا فيما سلمت واوُه من الحذف وهو مفتوح العين أو

---

(١) ولهذا لو كان نحو: «وعد، ووصف، وورث، ووعم» مبنيًّا للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه، تقول: «يوعد، ويوصف، ويورث، ويوعم» بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر.

(٢) اعلم أن كثيرًا من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقًا للقياس، مدعيًا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرب» وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين استثقالاً لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، أما «يطأ، ويسع» فهما شاذان إجماعًا؛ لأن ماضيهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

مكسورها؛ فإن الواو في هذين تقلب ياء؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، تقول: «إيجَلْ، إيهَلْ، إيغَرْ» بكسر العين عند عقيل، وفتحها عند غيرهم.

وتقول في أمر المحذوف الفاء: «رِثْ، وَثِقْ، وَفِقْ، وَعِمْ، وَصِلْ، وَعِدْ، وَصِفْ» وتقول أيضًا: «ذَرْ، وسَعْ، وطَأْ، ولَعْ، وهَبْ، ودَعْ، وزَعْ، ولَغْ».

وإنما حُذفت الواو في الأمر ـ مع عدم وجود الياء المفتوحة ـ حملاً على حذفها في المضارع؛ إذ الأمر إنما يُقتطع منه.

(تنبيهان):

الأول: إذا كان مصدر الفعل المثال الواوي على مثال «فِعْل» ـ بكسر الفاء ـ جاز لك أن تحذف فاءه[١] وتُعَوِّضَ عنها التاء بعد لامِهِ، نحو: «عِدَةٍ، وزِنَةٍ، وصِفَةٍ» وتعويضُ هذه التاء واجب لا يجوز عدمُهُ عند الفراء، ومذهب سيبويه رحمه الله أن التعويضَ ليس لازمًا، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه[٢]، تمسكًا بقول الفضل بن العباس:

إنِ الـخَلِيـطَ أجَـدُّوا الـبَيْـنَ فـانْـجَـرَدُوا وأخـلَـفُـوكَ عِـدَ الأمْـرِ الَّـذِي وَعَـدُوا

الثاني: إذا أردت أن تبني على مثال «افتعل» من المثال الواويّ أو اليائيّ، لزمك أن تقلب فاءَه تاء، ثم تدغمها في تاء افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي، ولا بسائر أنواع الفعل، بل جميعُ المشتقات وأصلُهَا في ذلك سواء، تقول: «اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقى، يَتَّصِلُ، ويَتَّعِدُ، ويَتَّقِي، اتَّصِلْ، واتَّعِدْ، واتَّقِ، اتِّصالاً، واتِّعَادًا، واتِّقَاءً؛ فهو مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ.. إلخ»، وتقول: «اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتِّسَارًا.. إلخ».

والأصلُ «اوتَصَلَ» فقُلبت الواو تاء فصار «اتتصل» فلم يكن بُدٌّ من الإدغام، لوقوع أوَّل المتجانسين ساكنًا وثانيهما متحركًا، وكذا الباقي.

---

(١) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو «رقة» اسم للفضة، و«حشة» اسم للأرض الموحشة، و«جهة» اسم للمكان الذي تتوجه إليه.

(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة.

الفصل الخامس

في الأجوَفِ وأحكامه

وهو[١] - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عَيْنُه حَرفًا من أحرف العلة.

وهو على أربعة أنواع؛ لأن عينه إما أن تكون واوًا، وإما أن تكون ياء، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تُقلَب ألفًا.

فمثالُ ما عينُه واوٌ باقيةٌ على أصلها: «حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَاوَلَ، وقَاوَلَ، وتَناوَلَ، وتَقَاوَلَا، وتَحاوَرَا، واشْتَوَرا، واجْتَوَرا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفًا: «قَام، وصَام، ونَام، وخَاف، وأقَام، وأجَاع، وانْقَاد، وانآد، واستَقَام، واستَضَاءَ».

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها: «غَيِدَ، وحَيِدَ، وصَيِدَ، وبَايَعَ، وشَايَعَ، وتَبَايَعَا، وتَسَايَفَا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفًا: «بَاعَ، وجَاءَ، وأذَاعَ، وأفَاءَ، وامْتَارَ، واسْتَرَابَ، واسْتَخَارَ».

ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثة أوجه: الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» واويًّا كان أو يائيًّا، نحو: «خَافَ يَخَافُ، ومَاتَ يَمَاتُ[٢]، وهَابَ يَهَابُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ»، **الثاني**: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» ولا يكون إلا واويًّا، نحو: «مَاجَ يَمُوجُ، وذَابَ يَذُوبُ»، **الثالث**: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ولا يكون إلا يائيًّا، نحو: «طَابَ يَطِيبُ، وعَاشَ يَعِيشُ». ولم يجئ على غير هذه الأوجه[٣].

---

(١) ويقال له: «ذو الثلاثة» لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف، والأقل محمول على الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وُجدت علة التسمية على ما هو معلوم.

(٢) لغة في «مات يموت».

(٣) وردت كلمة واحدة على مثال كَرُم يكرُم، وهي قولهم: «طال يطول» عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب نصر.

● حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به:

يجب تصحيح عينه ـ أي بقاؤها على حالها، واوًا كانت أو ياء ـ في المواضع الآتية، وهي:

أولاً: أن يكون على مثال فَعِلَ ـ بكسر العين(١) ـ بشرط أن يكون الوصف منه على زنة «أفْعَلَ» وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبحٍ، نحو: «حَوِلَ فهو أحْوَل، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ، وحَيِدَ فهو أحْيَدُ، وغَيِدَ فهو أغيَدُ»، فإن كان على مثال فَعَلَ ـ بفتح العين ـ اعتلت عَيْنُه ـ أي: قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ـ نحو: «بَاعَ، وعَاثَ، وقَالَ، وصَامَ»، وإن كان على مثال فَعِلَ ـ بالكسر ـ لكن الوصفُ منه ليس على مثال أفعَلَ، وجب إعلالُه أيضًا، نحو: «خَافَ فهو خَائِفٌ، ومَاتَ فهو مَيِّتٌ».

وَشَذَّ الإعلال في نحو قول الشاعر:

وَسَـائِلَـةٍ بِـظَـهْـرِ الـغَـيْـبِ عَـنِّـي ... أعَـارَتْ عَـيْـنُـهُ أمْ لَـمْ تَـعَـارَا(٢)

ثانيًا: أن يكون على صيغة «فَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «حَاوَلَ، وَجَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَصَاوَلَ» أم كانت العين ياء، نحو: «بَايَعَ، وَضَايَقَ، وبَايَنَ، وَدَايَنَ»، وعلة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثًا: أن يكون على مثال «تَفَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «تجَاوَلَا، وتَصَاوَلَا، وتَقَاوَلَا، وتَفَاوَتَا، وتَنَاوَشَا، وتَهَاونَا» أم كانت العين ياء، نحو: «تَدَايَنَا، وتَبَايَعَا، وَتبَايَنَا، وتَزَايَدَ، وتَمَايَدَ»، والعلة في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في تصحيح صيغة «فَاعَلَ»، قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) إنما أعلوا فعل ـ بفتح العين ـ ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما ـ وهي تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما ـ لعلة اقتضت التصحيح في المكسور بشرطه، وهي أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا: افعلَّ، وافعالَّ ـ بتشديد اللام فيهما ـ نحو: اعمشَّ واعماشَّ، واحمرَّ واحمارَّ، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين، نحو: احولَّ واعورَّ، واحوالَّ واعوارَّ، واغيدَّ، واحيدَّ، واغيادَّ، واحيادَّ، وصيغة فعل ـ بكسر العين ـ الذي الوصف منه على أفعل ـ مقتطعة من هاتين الصيغتين؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح.

(٢) الهمزة في قوله: «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله: «تعارا» منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

رابعًا: أن يكون على مثال «فَعَّل» ـ بتشديد العين ـ سواء أكان واويًا، نحو: «سَوَّلَ، وعَوَّلَ، وسَوَّفَ، وكَوَّرَ، وهَوَّنَ» أم كان يائيًا، نحو: «بَيَّنَ، وبَيَّتَ، وسَيَّرَ، وخَيَّرَ، وزَيَّنَ، وصَيَّرَ» ولم تعتلَّ العين فرارًا من الإلباسِ؛ إذ لو قلبتها ألفًا لَقُلْتَ في «بَيَّنَ» مثلاً: «بَايَنَ»، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ [المائدة: ٣٠].

خامسًا: أن يكون عَلَى مثال «تَفَعَّل» سواء أكان واويًا، نحو: «تَسَوَّلَ، وتَسَوَّرَ، وتَهَوَّعَ، وتَقَوَّلَ، وتلَوَّن، وتأوَّلَ»، أم كان يائيًا، نحو: «تَطَيَّبَ، وتَغيَّبَ، وتَمَيَّزَ، وتَصَيَّدَ، وتَشَيَّعَ، وتَرَيَّثَ»، والعلة هنا هي العلة التي اقتضت تصحيح الصيغة السابقة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

سادسًا: أن يكون على مثال «افْعَلَّ» سواء أكان واويًا، نحو: «احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واسْوَدَّ»، أم كان يائيًا، نحو: «ابْيَضَّ، واغْيَدَّ، واحْيَدَّ»، ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها، ولم تُنقل حركتها إلى الساكن مع أنه حَرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة، ثم تُعَلَّ فرارًا من التقاء الساكنين ومن الإلباس، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

سابعًا: أن يكون على مثال «افْعَالَّ» سواء أكان واويًا، نحو: «احْوَالَّ، واعْوَارَّ» أم كان يائيًا، نحو: «ابْيَاضَّ، واغْيَادَّ»، والعلة في وجوب تصحيحه هي علة تصحيح الصيغة السابقة.

ثامنًا: أن يكون على مثال «افْتَعَلَ»، **وذلك بشرطين**:

أحدهما: أن تكون عينه واوًا.

والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا» فإن كانت العين ياء ـ سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو: «ابْتَاعُوا، واستَافُوا، واكْتَالَ، وامْتَازَ» ـ وجب إعلالُه، وكذلك إن كانت العين واوًا ولم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اسْتَاكَ، واسْتَاقَ، واسْتَاءَ، واقْتَادَ».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك، وهو ـ عدا ما سبق في ثنايا الكلام على الصيغ السالفة ـ صِيَغُ: «أفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفعَلَ»، نحو: «أجَابَ، وأقَامَ، وأهَابَ، وأخَافَ»[١]، ونحو: «انقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ»[٢]، ونحو: «استقَام، واستَقَال، واسْتَرَاحَ، واستَفَادَ»[٣].

وقد وردت كلماتٌ على صيغة «أفْعَلَ» وكلماتٌ أخرى على صيغة «اسْتَفْعَلَ» مما عينُه حرفُ علةٍ من غير إعلال، من ذلك قولهم: «أغْيَمَتِ السماءُ، وأعوَلَ الصبيُّ، واسْتَحْوذَ عليهم الشيطانُ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واسْتَغْيَل[٤] الصبيُّ، وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

صَدَدْتِ فَأطوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لُغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم[٥]، وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه، وفَرَّقَ ابن مالك بين ما سُمع من ذلك وله ثلاثي مجرد، نحو: «أغْيَمَتِ السماء» فإنه يقال: «غَامَتِ السماءُ» فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطردًا، وما ليس له ثلاثي مجرد، نحو: اسْتَنْوَقَ الجملُ»، فأجاز التصحيح فيه[٦].

---

(١) أصل «أقام» ونحوه: أقوم ـ على مثل أكرم ـ نقلت حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فقُلبت ألفًا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً، وبالقلب بعده.

(٢) أصل «انقاد» ونحوه: انقود ـ على مثال انكسر ـ وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها، فلزم قلبها ألفًا، فصار «انقاد»، فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده.

(٣) أصل «استفاد» ونحوه: استفيد ـ على مثال استغفر ـ فنُقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفًا كما في أقام؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب.

(٤) أي: شرب الغَيل ـ بفتح فسكون ـ وهو لبن الحامل.

(٥) أي: فيجوز على لغتهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع.

(٦) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة ـ ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل؛ لثقل اجتماعهما حينئذ ـ ليست أمرًا واجبًا كقلب الواو أو الياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه، فالعلل المقتضية =

• حكم الماضي عند اتصال الضمائر به:

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح: فإن حكمها كحكم السالم، لا يُحذف منها شيء، سواء أكان الضمير ساكنًا أم كان متحركًا، تقول: «غَيِدْتَ، وحَوِلْتَ، وغَيِدَا، وحَوِلَا، وغَيِدُوا، وحَوِلُوا»، وتقول: «حَاولْتَ، ودايَنْتَ، وحَاوَلَا، ودَايَنَا، وحَاولُوا، ودَايَنُوا» وكذا «تَقَاولْتَ، وتَمايَدْتَ، وتَقَاوَلَا، وتَمَايَدَا»، وكذا «عَوَّلْتَ، وبَيَّنْتَ، وعَوَّلَا، وبَيَّنَا.. إلخ».

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال: فإن أُسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث؛ بقيت على حالها، تقول: بَاعَا، وقَالَا، وخَافَا، وابتَاعَا، واسْتَاكَا، وابْتَاعُوا، واسْتَاكُوا، وأَجَابَا، وأَهَابَا، وأَجَابُوا، وأَهَابُوا، وانْقَادَا، وانْمَاعَا، وانْقَادُوا، وانْمَاعُوا، واسْتَقَامَا، واسْتَفَادَا، واسْتَقَامُوا، واسْتَفَادُوا».

وإن أُسندت إلى ضمير متحرك وجَبَ حَذفُ العين تخلصًا من التقاء الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها، تقول: «ابْتَعْتُ، واسْتَكْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانْقَدْتُ، واسْتَقَمْتُ، واسْتَفَدْتُ»[(١)] إلخ.

وأما الثلاثي المجرد: فإن كان على «فَعِلَ» ـ بكسر العين، وذلك باب «عَلِمَ» ـ وجب كسر الفاء إيذانًا بحركة العين المحذوفة، ولا فَرقَ في هذا النوع بين الواويِّ واليائيِّ، تقول: «خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ»[(٢)]، وإن كان على مثال «فَعَلَ» ـ بفتح العين، وذلك باب «ضَرَبَ» وباب «نَصَرَ» ـ فُرِقَ بين الواويِّ واليائي؛ فتُضم فاءُ الواوي ـ وهو باب «نَصَرَ» ـ إيذانًا بنفس

= للإعلال عندنا نوعان: أحدهما موجب، والآخر مجوز، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال، وجاء فيها التصحيح على الأصل، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححًا منها خلافًا في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب.

(١) لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب»، فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) أصل «خفت» وأخواته: «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التي حذفوها.

الحرف المحذوف، وتُكسر فاءُ اليائي ـ وهو باب «ضَرَبَ» ـ لذلك السبب، تقول: «صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ»(١) وتقول: «بِعْتُ، وطِبْتُ، وعِشْتُ»(٢)، وإن كان مضموم العين على فَعُلَ: حُذِفَت العين وضُمَّت الفاء للدلالة على الواو، نحو: «طُلْتَ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، وقال جل شأنه: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣](٣)، وقال: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١].

● حكم مضارعه:

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيحُ في ماضيها، فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول: «غَيِدَ يَغْيَدُ، وحَوِرَ يَحْوَرُ، ونَاوَلَ يُناوِلُ، وبَايَعَ يُبَايِعُ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وبَيَّنَ يُبَيِّنُ، وتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ، وتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ، وتَهَاوَنَ يَتَهاوَنُ، واحْوَلَّ يَحْوَلُّ، واغْيَدَّ يَغْيَدُّ، واجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، واحْوَالَّ يَحْوَالُّ، واغْيَادَّ يَغْيَادُّ».

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال؛ فإنه يعتل أيضًا، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع:

الأول: نوع يعتل بالقلب وحده، وذلك المضارع من صيغتي «انْفَعَلَ وافْتَعَلَ»(٤)؛ فإنَّ

---

(١) أصل «قلت» وأخواته: «قال»، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضمة إشعارًا بأن المحذوف واو.

(٢) أصل «طبت» وأخواته: «طاب»، فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا، وحركوا الفاء بالكسرة إيذانًا بأن المحذوف ياء.

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثي إذا أُسند إلى الضمير المتحرك في موضعين: الأول: إذا كانت العين المحذوفة مكسورة، والثاني: إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء، ولكن الكسرة في الأول إيذان بالحركة، وفي الثاني إيذان بالحرف، وتُضم في موضعين أيضًا بهذه المنزلة.

(٣) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها: أما من كسرها فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

(٤) أما صيغة انفعل فتعتل دائمًا: واوًا كانت العين أو ياء، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة افتعل، فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوًا وكانت الصيغة دالة على المفاعلة، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة.

حرف العلة فيهما ينقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، نحو: «انْقَادَ يَنْقَادُ، وانْدَاحَ يَنْدَاحُ، واخْتَارَ يَخْتَارُ، واشْتَارَ العَسَلَ يَشْتَارُهُ».

والأصلُ في المضارع «يَنْقَوِدُ، ويَخْتَيِرُ» على مثال ينطلق ويجتمع، فوقَعَ كل من الواو والياء متحركًا بعد فتحة فانقلب ألفًا؛ فصارا: «يَنْقَادُ، ويَخْتَارُ».

الثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ»؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتلِّ إلى الساكن الصحيح الذي قبله، نحو: «قَالَ يَقُولُ، وبَاعَ يَبِيعُ».

والأصلُ في المضارع: «يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ» على مثال ينصر ويضرب؛ نُقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فصار: «يَقُولُ، ويَبِيعُ».

الثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعًا، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلالُ إذا كان من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» والمضارع الواوي من صيغتي «أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ» نحو: «خَافَ يَخَافُ، وهَابَ يَهَابُ، وكَادَ يَكَادُ» ونحو: «أَقَامَ يُقِيمُ، وأَجَابَ يُجِيبُ، وأَفَادَ يُفِيدُ» ونحو: «اسْتَقَامَ يَستَقِيمُ، واستَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واسْتَفَادَ يَستَفِيدُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الأولى: «يَخْوَفُ»، على مثال يَعْلَمُ، فنُقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها؛ فصار: «يَخَوْفُ» ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآنَ؛ فصار: «يَخَافُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الثانية: «يُقوِمُ» على مثالِ يُكْرِمُ، فنُقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار: «يُقِوْمُ»، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثرَ كسرة[1]، فصار: «يُقِيمُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الثالثة: «يَسْتَقْوِمُ» على مثال يستغفر، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار: «يَسْتَقِومُ»، ثم قلبت الواو ياء لوُقوعها ساكنة إثرَ كسرة، فصار: «يَسْتَقِيمُ»[1].

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي «أفعل، واستفعل» ياء في الأصل، لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت: «أبان يبين، واستبان يستبين» ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وَقِسْ على ذلك أخواتهن.

واعلم أنه يجب بقاءُ المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعًا أو منصوبًا، فإذا جُزم: فإن كان مما يجب تصحيحه بقي على حاله، وإن كان مما يجب إعلاله ـ بأي نوع من أنواع الإعلال ـ وجب حذفُ حرف العِلّةِ تخلصًا من التقاء الساكنين، تقول: «يَخافُ التقيُّ من عذاب الله، ولن يَستَقِيمَ الظِّلُّ والعُودُ أعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ الله لم يَعصِهِ، وإنْ تَسْتَقِمْ تَنْجَحْ» ويعود إليه ذلك الحرفُ المحذوف إذا أُسند إلى الضمير الساكن، نحو: «لَا تَخَافُوا» أو أُكِّدَ بإِحدَى نُونَيِ التوكيد، نحو: «وَإِمَّا تَخَافَنَّ»، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

● حكم أمره:

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقتَطَع من المضارع: بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذي تصحُّ عينُه في الماضي والمضارع مثلُ الأمر من السالم، تقول: «اغْيَدْ، وَبَيِّنْ، وَاجتَوِرَا»، وما أشبه ذلك.

والأمرُ من الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن، أو يُؤكَّد بإحدى النونين، تقول: «خَفْ، وَاسْتَقِمْ، وأجِبْ» وتقول: «خَافِي رَبَّكِ، وَهَابِي عِقَابَهُ» وتقول: «خَافَنَّ خَالِقَكَ» ونحو ذلك.

● حكم إسناد المضارع للضمير:

إذا أُسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقي على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تُحذف عينه ولو كان مجزومًا، تقول: «يَخَافَانِ، ويَخَافُونَ، وتَخَافِينَ، ولَنْ يَخَافَا، ولَنْ يَخَافُوا، ولَنْ تَخَافِي، ولم تَخَافَا، ولم تَخَافُوا، ولم تَخَافِي»، وكذا الباقي من المُثُل.

وإذا أُسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ(١) إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء

(١) حُذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يُبنى على السكون، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضًا، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف، فترجع العين.

أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا، تقول: «النِّسَاءُ يَقُلْنَ، ولَنْ يَبُنَّ، ولم يَرُعْنَ».

● **حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:**

الأمرُ كالمضارع المجزوم: فلو أنه أُسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِهِ للضمير المستتر، تقول: «قُولَا، وخَافَا، وبِيعَا، وقُولُوا، وخَافُوا، وبِيعُوا، وقُولِي، وخَافِي، وبِيعِي».

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة[1]، تقول: «قُلْنَ، وخَفْنَ، وبِعْنَ»، قال الله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقال: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقال: ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

الفصل السادس

في الناقص وأحكامه

وهو ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ **ما كانت لامه حرف علةٍ**، وتكون اللام واوًا أو ياء، ولا تكون ألفًا إلا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه ـ على التفصيل ـ ستة؛ لأن كلًّا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفًا، وإما أن تنقلب الواو ياء، وإما أن تنقلب الياء واوًا، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية: «بَذُوَ، وَرَخُوَ، وَسَرُوَ».

---

(١) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان في التقدير، فأصل «قلن» الأمر: «قولن» فالمحذوف واو، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر، وأصل «قلن» الماضي: «قالن» فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضمة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم، ومثله الباقي.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء[١]: «حَظِيَ، وحَفِيَ، وحَلِيَ، وَرَجِيَ، وَرَضِيَ، وَشَقِيَ» وكذا «حَوِيَ، وقَوِيَ، وَلَوِيَ»، وستأتي هذه وأشباهها في اللفيف.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفًا[٢]: «سَمَا، وَدَعَا، وغَزَا».

ومثال الياء الأصلية الباقية: «رَقِيَ، وزَكِيَ، وشَصِيَ، وطَغِيَ، وصَغِيَ»، ومثلُه: «ضَوِيَ، وعَيِيَ، وهَوِيَ»، وستأتي هذه وأشباهها في اللفيف.

ومثال ما أصلُ لامِهِ الياء وقد انقلبت واوًا[٣]: «نَهُوَ» وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثالُ ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفًا[٤]: «رَمَى، وكَفَى، وهَمَى، ومَأَى».

---

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين ـ وهو باب علم يعلم ليس غير ـ وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلاً «حفي» تجد مكان هذه الياء واوًا في «الحفوة» بضم الحاء أو كسرها، وهي الاسم من الحفا، وهو رقة القدم، وكذلك تجد في مكان الياء من «حلي» واوًا في مثل «الحلو، والحلاوة، والحلوان» وكلها مصادر حلي الشيء ـ من أبواب رضي، ودعا، وسرو ـ ضد مرَّ، وكذلك تجد في مكان الياء من «رضي» واوًا في نحو «الرضوان، والرضوة» بكسر فسكون فيهما، وهكذا.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وهو بالاستقراء بابان: أحدهما باب نصر ينصر، نحو: «دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو»، والثاني باب فتح يفتح، نحو: «صغى يصغى، وضحى يضحى».

والسر في قلب الواو ألفًا وقوعها متحركة مفتوحًا ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ، كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلاً.

(٣) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين ـ وهو باب كرم يكرم ـ وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واوًا، والذي يدل على أن أصل الواو في «نهو» ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نُهْية» للعقل.

(٤) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وذلك بالاستقراء بابان: أحدهما: باب فتح يفتح، نحو: «رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى»، والثاني: باب ضرب يضرب، نحو: «هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي».

ويجيء الناقص على خمسة أوْجُه: الأول: مثال «ضَرَبَ يَضرِبُ»[١]، نحو: «مَرَى يَمْرِي، وفَلَى يَفْلِي». **الثاني**: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ»[٢]، نحو: «دَعَا يَدْعُو، وسَمَا يَسْمُو، وعَلَا يَعْلُو». **الثالث**: مثال «فَتَحَ يَفْتَحُ»[٣]، نحو: «نَحَا يَنْحَى، وطَغَى يَطْغَى، ورَعَى يَرْعَى، وسَعَى يَسْعَى». **الرابع**: مثال «كَرُمَ يَكْرُم»[٤]، نحو: «رَخُوَ يَرْخُو، وسَرُوَ يَسْرُو». **الخامس**: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ»[٥]، نحو: «حَفِيَ يَحْفَى، ورَضِيَ يَرْضَى، ورَقِيَ يَرْقَى».

- **حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر:**

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلبُ اللامِ ألفًا، وذلك لأن اللام في جميعها متحركةُ الأصلِ مفتوحٌ ما قبلها، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفًا[٦]، نحو: «سَلْقَى، وقَلْسَى، وأعطَى، وأبقَى، ودَارَى، ونَادَى، واهْتَدَى، واقْتَدَى، وانْجَلَى، وانْهَوَى، وتَلَقَّى، وتَزَكَّى، وتَرَاضَى، وتَعَامَى، واسْتَدعَى، واسْتَغْشَى».

---

(١) ولا يكون إلا يائيًا، وتنقلب ياؤه في الماضي ألفًا كما علمت.

(٢) ولا يكون إلا واويًا، وتنقلب واوه في ماضيه ألفًا كما علمت.

(٣) وهذا يكون يائيًا كما يكون واويًا؛ فمثال اليائي: نهى ينهى، ومثال الواوي: صغا يصغى، وتنقلب الواو والياء في ماضيه ألفًا على ما أنبأتك.

(٤) ولا يكون إلا واويًا سوى كلمة «نهو» التي أشرنا إليها.

(٥) ويكون واويًا كما يكون يائيًا؛ فمثال الواوي: «حظي يحظى»، ومثال اليائي: «رقي يرقى» لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.

(٦) غير أن الذي أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها ـ نحو أعطى ـ إذ أصله أعطو ـ على مثال أحسن ـ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً؛ لكونها وقعت رابعة فصاعدًا، فيصير: أعطى، ثم تقلب الياء ألفًا، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً، بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين، إشارة إلى أن أصله الذي هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفًا، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة، نحو: أعطيت وأرضيت وتزكيت، من الواوي.

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضي ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفًا البتة، ولكنها على نوعين في ذلك، الأول: ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة، وهو اليائي، والثاني: ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو الواوي.

والأصلُ في جميع ذلك «أَبْقَيَ» مثلاً: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: «أَبْقَى»، وقِسِ الباقي.

أما الثلاثي المجرد: فإما أن تكون عينُه مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت عينه مضمومة؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت، نحو: «سَرُوَ»، وإن كانت ياء انقلبت واوًا لتطرفها إثر ضمة، نحو: «نَهُوَ».

وإن كانت عينه مكسورة؛ فإن كانت اللام ياء سلمت، نحو: «بَقِيَ»، وإن كانت واوًا انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة، نحو: «رَضِيَ».

وإن كانت عينُه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفًا ـ واوًا كان أصلها، أو ياء ـ لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله، نحو: «سَمَا، ورَمَى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر:

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمة ـ وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي[(١)] ـ صارت اللام واوًا[(٢)]، نحو: «يَسْرُو، ويَدْعُو»، وإن كانت كسرة ـ ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي، وفي مضارع الرباعي كلِّه، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي ـ صارت اللام ياء[(٣)]، نحو: «يَرْمِي، ويُعْطِي، ويَنْهوِي، ويَسْتَولِي»، وإن كانت الحركة فتحة ـ ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بَابَيْ علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي ـ صارت ألفًا[(٤)]، نحو: «يَرْضَى، ويَطْغَى، ويَتَوَلَّى، ويَتَزَكَّى».

---

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو: «دعا يدعو»، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو: «سرو يسرو».

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم.

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم.

(٤) ولا تظهر عليها حركة أصلاً؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها.

● حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها:

إذا أُسند الماضي إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واوًا[(١)] أو ياء سلمتا؛ تقول: «سَرُوتُ، ورَضِيتُ»، وإن كانت اللام ألفًا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة، ورُدَّت إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أعْطَيْتُ، واسْتَدْعَيْتُ»، وتقول: «غَزَوْتُ، ودَعَوْتُ، وسَمَوْتُ»، وتقول: «رَمَيْتُ، وكَنَيْتُ، وبَنَيْتُ».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث: فإن كانت اللام واوًا أو ياء بقيتا وانفتحتا؛ تقول: «سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ»، وإن كانت اللام ألفًا حُذفت[(٢)] في الثلاثي وغيره؛ تقول: «دَعَتْ، وسَمَتْ، وغَزَتْ، ورَمَتْ، وبَنَتْ، وكَنَتْ» وتقول: «أعْطَتْ، ووَالَتْ، واسْتَدْعَتْ».

وإذا أُسند الماضي إلى الضمير الساكن: فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين، بقي الفعل على حاله واويًّا أو يائيًّا؛ تقول: «سَرُوَا، ورَضِيَا».

وإن كانت لامه ألفًا قُلبت ياءً فيما عدا الثلاثي، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أعطَيَا، ونَادَيَا، ونَاجَيَا، واسْتَدْعَيَا»، وتقول: «غَزَوَا، ودَعَوَا، ورَمَيَا، وبَغَيَا»[(٣)]، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفت لام الفعل: واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف، وَضُمَّ الحرفُ الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «أعْطَوْا، واسْتَدْعَوْا، ونَادَوْا، وغَزَوْا، ودَعَوْا، ورَمَوْا، وبَغَوْا»، وتقول: «سَرُوا، وبَذُوا، ورَضُوا، وبَقُوا» قال الله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]،

---

(١) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة لا على أصله، فمثلاً «رمى، وأعطى، واستدعى» تعتبر لاماتهن ألفًا لا ياء، ونحو: «رضي، ورجي، وجوي» تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا.

(٢) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن أصل «رَمَت» مثلاً «رَمَيَت» ـ على مثال ضربت ـ وقعت الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصار «رمات» فالتقى ساكنان: الألف وتاء التأنيث، فحُذفت الألف فرارًا من التقائهما.

(٣) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفًا لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذ حذف أحدهما، فيصير اللفظ «غزا» مثلاً، فيلتبس الواحد بالمثنى.

وقال: ﴿وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ﴾ [نوح: ٧]، وقال: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [البينة: ٨]، وقال: ﴿فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤].

● **حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر:**

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واوًا أو ياء سلمتا؛ تقول: «النِّسوَةُ يَسْرُونَ، ويَدْعُونَ، ويَغْزُونَ»[(١)] وتقول: «النِّسوَة يَرمِينَ، ويَسْرِينَ، ويُعطِينَ، ويَسْتَدْعِينَ، ويُنَادِين»[(٢)] قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإن كانت لامه ألفًا قُلبت ياء مطلقًا، نحو: «يَرْضَيْنَ، ويَخشَيْنَ، ويَتَزَكَّيْنَ، ويَتَداعَيْنَ، ويَتَنَاجَيْنَ».

وإسنادُه لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وتنقلب الألف ياءً مطلقًا، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وما قبل ألف الاثنين مفتوح؛ تقول: «المحمدان يَسرُوَانِ، ويَدْعُوَانِ، ويَغزُوَانِ، ويَرمِيَانِ، ويَسْرِيَانِ، ويُعطِيَانِ، ويَسْتَدعِيَانِ، ويُنَادِيَانِ، ويَرضَيَانِ، ويَخشَيَانِ، ويَتَزَكَّيَان، ويَتَدَاعَيَانِ، ويَتَنَاجَيَانِ».

وإذا أُسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقًا ـ واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا ـ وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وضُمَّ ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «يَرْضَوْنَ، ويَخْشَونَ، ويَتَزَكَّوْنَ، ويَتَدَاعَوْنَ، ويَتَنَاجَوْنَ»، وتقول: «يَسْرُونَ، ويَدْعُون، ويَغْزُونَ[(٣)]، ويَرْمُونَ، ويَسْرُونَ[(٤)]، ويُعْطُونَ،

(١) يجب أن تتنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرن» تمامًا؛ فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.

(٢) الياء في نحو: «النساء يرمين» كالباء في «يضربن» تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الياء في نحو: «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة، ولام الكلمة محذوفة، على ما ستعرف.

(٣) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: «النساء يدعون» من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو، وهناك فرق آخر، وهو أن النون في نحو: «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل، فلا تسقط في نصب ولا جزم، بخلاف النون في نحو: «الرجال يدعون» فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا، و«يسرون» في هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرُم، ولامه واو.

(٤) «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرى يسري» من السُّرَى، وهو السير ليلاً، ولامه ياء.

وَيستَدْعُونَ، ويُنَادُونَ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾ [الملك: ١٢]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقًا ـ واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا ـ وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: «تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ، وتَرْضَيْنَ، وتَدْعِينَ، وتَعْلِينَ، وتَرْمِينَ، وتَبْنِينَ، وتُعطِينَ، وتَستَرْضِينَ».

● **حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:**

الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تُحذف في الأمر؛ لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام(١).

ثم إذا أُسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوًا، وقلبت ياء إن كانت ألفًا، تقول: «يَا نِسوةً اسْرُونَ، وادْعُونَ، واغْزُونَ، وارْمِينَ، واسْرِينَ، وأَعْطِينَ، واسْتَدْعِينَ، ونَادِينَ، وارْضَيْنَ، واخْشَيْنَ، وتَزَكَّيْنَ، وتَدَاعَيْنَ، وتَنَاجَيْنَ»، وتقول: «يَا مُحَمَّدَانِ اسْرُوَا، وادْعُوَا، واغْزُوَا، وارْمِيَا، واسْرِيَا، وأَعْطِيَا، واسْتَدْعِيَا، ونَادِيَا، وارْضَيَا، واخْشَيَا، وتَزَكَّيَا، وتَدَاعَيَا، وتَنَاجَيَا».

وإذا أُسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حُذفت لامه مطلقًا ـ واوًا كانت، أو ياءً، أو ألفًا ـ وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحًا، وكُسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وضُم قبل واو الجماعة، تقول: «ارْضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكَّوْا، واسْرُوا، وادْعُوا، واغْزُوا، وارْمُوا، وأعْطُوا، واسْتَدْعُوا»، وتقول: «ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكَّيْ، واسْرِي، وأَعْطِي، واسْتَدْعِي».

---

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون، وحرف العلة ساكن بطبعه.

الفصل السابع

في اللفيف المفروق وأحكامه

وهو ـ كما عرفت ـ **ما كانت فاؤه ولامه حَرفَيْنِ من أحرُفِ العلة.**

وتقع فاؤه واوًا في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم: «يَدِيَ»(١).

وتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفًا، ولا تكون لامه واوًا(٢).

فمثالُ ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفًا: «وَحَى، ووَدَى، ووَشَى».

ومثالُ ما لامُه ياء باقية على حالها: «وَجِيَ، ووَرِيَ، ووَلِيَ».

ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجُه؛ أحدها: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَجِيَ يَوْجَى»(٣)، الثالث: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي»(٣).

● **حكمه:**

يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معامَلَة المثال، ومن جهة لامه معامَلَة الناقص.

---

(١) يدي ـ من باب رضي ـ أي: ذهبت يده ويبست، ويداه ـ من باب ضرب ـ أي أصاب يده، أو ضربها، ويداه ـ ومثله أيداه ـ أي: اتخذ عنده يدًا، وياداه مُياداةً: جازاه يدًا بيد على التعجيل، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد:

يَدَيْتُ عَلَى ابنِ حَسْحَاسِ بنِ وَهْبٍ ... بِأَسْفَلِ ذِي الجِذَاةِ يَدَ الكَرِيمِ

(٢) في مادة «وزا» من «القاموس» تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما في نسخ «الصحاح» من كتابة الوزا بالألف فحسب أنه واوي، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن البطليوسي أن الوزى يكتب بالياء، لأن الفاء واللام لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوًا، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كما في نحو: «قوي» وشبهه، اهـ بإيضاح.

(٣) تتبعت مواد «القاموس» فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام، فما بالك بالمعتل؟!

وعلى هذا تثبت فاؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقًا، وكذا إن كانت واوًا والعين مفتوحة، تقول: «يَدَي يَيْدِي، وايْدِ»، وتقول: «وَجِيَ يَوْجَى، وَاوْجَ»(١).

وتُحذف فاؤه في المضارع من الثلاثي المجرد وفي الأمر إذا كانت واوًا والعين مكسورة ـ وذلك باب ضرب، وباب حسب ـ تقول: «وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، وتقول: «وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي».

وتُحذف لامه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضًا، إلا إذا أُسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول: «النِّسوةُ لم يَعِين، ويَنِينَ، ويَهِينَ، ويَلِين، ويَوْجَيْنَ»، وتقول أيضًا: «يا نسوة عِينَ، ونِينَ، وهِينَ، ولِينَ، واوْجَيْنَ»(١)، وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: «المحمدان يَعِيَانِ، ويَنِيَانِ، ويَهِيَانِ، ويَلِيَانِ، ويَوْجَيَانِ»، وتُحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضًا: «يا محمدان عِيَا، ونِيَا، وهِيَا، ولِيَا، وَاوجَيَا»(١).

فإذا أُسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة(٢) أو إلى الضمير المستتر، حُذفت لامه: فإذا كان ـ مع هذا ـ مما تحذف فاؤه، صار الباقي من الفعل حرفًا واحدًا، وهو العين؛ فيجب ـ حينئذٍ ـ اجتلابُ هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: «قِهْ، لِهْ، عِهْ، فِهْ، نِهْ، دِهْ».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف(٣)، تقول: «لم يَقِهْ، ولم يَلِهْ» إلخ، ويجوز أن تقول: «لم يَلِ ولم يَقِ» وَصلاً، ووَقفًا.

---

(١) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، تقول: إيج، كما تقول: إيجل.

(٢) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ما كنت تراعيه في الناقص: من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة.

(٣) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد، اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبًا؛ لصيرورته على حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزًا؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف ـ تبعًا لعبارة ابن مالك في الألفية ـ أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب =

الفصل الثامن

في اللفيف المقرون وأحكامه

وهو ـ كما سبق ـ ما كانت عَينُه وَلَامُه حرفين من أحرُفِ العلة.

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلاً(١)، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين، هما «حَيِيَ، وَعَيِيَ»، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلاً(٢).

والموجود منه ـ بالاستقراء ـ الأنواعُ الخمسة الآتيةُ:

النوع الأول: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفًا، نحو: «حَوَى، وعَوَى، وَغَوَى، وَزَوَى، وَبَوَى»(٣).

= هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو: «لم يغزه» و«لم يخشه» و«لم يرمه» ومنه ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أو لأجل البناء نحو: «اغزه» و«اخشه» و«ارمه» ومنه ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] والهاء في كل ذلك جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من وعى، فإنك تقول: «عه» قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على حرفين، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء» اهـ.

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في «الحيوان» غير مبدلة من الياء، وأنها أصل، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله «حييان» فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة ـ وإن كانت الواو أثقل من الياء ـ ليكون ذلك عوضًا للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها» اهـ.

(٢) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًّا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو: «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو، فيقولون: «غويت، وحويت»، قال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ ... غَوَيْتُ وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة.

(٣) اعتبر صاحب «القاموس» ـ ولم يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واوًا يجب أن يكون على مثال «علم» لكي تنقلب لامه ياء؛ لثقل الواوين.

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو: «غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ».

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو: «دَوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ».

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفًا، نحو: «أوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، طَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى».

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو «حَيِيَ، وعَيِيَ».

ويجيء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين؛ الأول: مثالُ «ضَرَبَ يَضرِبُ» نحو: «عَوَى، وحَوَى» ونحو: «ذَوَى، ونَوَى»، والوجه الثاني: مثالُ «عَلِم يَعْلَمُ» نحو: «غَوِيَ، وقَوِيَ» ونحو: «عَيِيَ، ودَوِيَ».

● حكمه:

أما عينه، فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ولو وُجِدَ السَّبَبُ المُوجِب للإعلال، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح؛ فتبقى على حالها[(١)].

وأما لامه، فتأخذ حكم لام الناقص بلا فرق[(٢)]، فإن وُجِدَ ما يقتضي قَلْبَهَا ألفًا انقلبت

---

(١) لأنك لو أعللتها ـ على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضًا للإعلال وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز، فوفروا العين، وأبقوها صحيحة ليتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين ويصححوا اللام ـ مع أن العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات.

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لامه ألفًا إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين، يجب عليك أن تردها إلى أصلها واوًا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في «غوى» مثلاً: «غويت، وغوين، وغويا» فإن كان صحيحًا ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فرارًا من اجتماع الواوين ـ كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في «القاموس» وشرحه لا تتم القاعدة، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واوًا أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فرارًا من الواوين.

ألفًا، نحو: «طَوَى، وَلَوَى، وغَوَى، وعَوَى» ونحو: «يَهْوَى، ويَضْوَى، ويَقْوَى، ويَجْوَى»، وإن وُجِدَ ما يقتضي سَلْبَ حركتها حذفت الحركة، نحو: «يَطْوِي، ويَهْوِي، ويَلْوِي، ويَنْوِي»، وإن وُجِدَ ما يقتضي حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسندًا إلى الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة(١) أو ياء المخاطبة، تقول: «لم يَطْوِ محمدٌ، ولم يَلْوِ، واطْوِيَا يا محمدان، والْوِيَا» وتقول: «المحمدون طَوَوْا ولَوَوا، وهم يَطْوُونَ ويَلْوُونَ، واطْوُوا والْوُوا، وأنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وتَلْوِينَ، واطْوِي، والْوِي»، وإن لم توجد علة تقتضي شيئًا من هذا بقيت اللام بحالها، كما في «حَيَّ وعَيَّ»(٢).

---

(١) تُحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصًا من التقاء الساكنين؛ فمثلاً: أصل «يلوون»: «يلويون» على مثال يضربون، فاستُثقلت الضمة على الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة.

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام؛ لأنهما مثلان متجاوران في كلمة وثانيهما متحرك لزومًا، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلُّوا عينه بقلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بأمرِهِمُ كَمَا ... عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

وقول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِن أحَدِ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في أحكام عامة.

الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض الأنواع.

الفصل الأول

في الأحكام العامة

تُشْتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك: «نأتي» أو «أنيت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف ـ سواء أكان كلهنَّ أصولاً نحو: دَحْرَجَ، أم كان بعضهن زائدًا نحو: قَدَّم وأكْرَمَ وقَاتَلَ ـ وجب أن يكون حرفُ المضارعة مضمومًا، تقول: «يُدَحْرِجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو: ضَرَبَ، ونَصَرَ، وعَلِمَ، أو على خمسة نحو: تَدَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، أو على ستة نحو: استَغْفَر واقعَنْدَدَ، وجب أن يكون حرفُ المضارعة مفتوحًا، تقول: «يَضرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَم، يَتَعَلَّمُ، يَتَدَحْرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغفِرُ، يَقْعَنْدِدُ».

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسرة في مُضارع الرباعي؛ نحو: «يُكرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدَحْرِجُ»، وكذا في مضارع الخماسي والسداسي إذا كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل، نحو: انطَلَقَ واجتَمَعَ واستَخْرَجَ؛ تقول في المضارع منهن: «يَنطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ، ويَستَخْرِجُ»، فإن كان ماضي الخماسي مبدوءًا بتاء زائدة نحو: «تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَحرَجَ»

فما قبل الآخر في مضارعه مفتوحٌ، تقول: «يَتَقَدَّمُ، ويَتَقَاتَلُ، ويَتَدَحْرَجُ»، فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي فمفتوح أو مضموم أو مكسور، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه السماعُ[١] من أفواه العارفين أو النقلُ عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويُؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، نحو: يتعلَّمُ، ويَتشَاوَرُ، ويَصُومُ، وَيَبِيعُ، تَرَكْتَ الباقيَ على حاله، إلا أنك تحذف عينَ الأجوفِ للتخلص من التقاء الساكنين؛ فتقول: تَعَلَّم، وتَشَارَكْ، وَصُمْ، وَبِعْ.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، نحو: يَكْتُبُ، ويَعْلَمُ، ويَضرِبُ، ويَجتَمِعُ، ويَنْصَرِفُ، ويَستَغْفِرُ، اجتلَبْتَ همزةَ وصلٍ للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذه الهمزة يجب كسرها، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة؛ فتقول: «اكتُبْ، اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجتَمِعْ، انْصَرِفْ، استَغْفِرْ».

الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع[٢]

أولاً: المضارع والأمر من «رأى» تُحذف همزتهما ـ وهي عين الفعل ـ تقول: «يرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى، ورَهْ»، وتُحذف الهمزة من «أخَذ، وأكَل، وسَأل» في صيغة الأمر إذا بدئ بها، تقول: خُذْ، كُلْ، مُرْ، قال الله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وفي الحديث: «**مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس**»، فإن سُبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران: حذف الهمزة، وبقاؤها، تقول: «التفتْ لما يعنيك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت: «وأْخُذْ في شأن نفسك» قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ

(١) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف».

(٢) ستجد في هذا الفصل تكريرًا لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

﴿بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وقال سبحانه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩](١).

ثانيًا: ماضي المضعف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام، إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك، تقول: شَدَّ يَشُدُّ، ومَدَّ يَمُدُّ، وفَرَّ يَفِرُّ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك؛ تقول: الفاطمات شَدَدْنَ ويَشْدُدْنَ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ، وفَرَرْنَ ويَفرِرْنَ، وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون، فيجوز فيهما الفك والإدغام؛ تقول: اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ، وإن شئت قلت: شُدَّ، ولا تَشُدَّ.

ثالثًا: يجب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه وأمره بشرطين؛ الأول: أن تكون الفاء واوًا، والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين، تخلصًا من وقوع الواو بين عدوتيها: الياء المفتوحة(٢) والكسرة، تقول في مضارع «وعَدَ، ووَرِثَ» وأمرهما: «يَعِدُ، ويَرِثُ، وعِدْ، ورِثْ».

رابعًا: تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون، ومن أمره المبني على السكون، تقول في «قَال، وبَاعَ، وخافَ»: «لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، وقُلْ، وبِعْ، وخَفْ»، فإن كان المضارع مجزومًا بحذف النون أو كان الأمر مبنيًّا على حذف النون، لم تُحذف عين الأجوف، تقول: «لم يَقُولوا، ولم يبيعوا، ولم يخافوا» وتقول: «قُولُوا، وقُولَا، وقُولِي، وبِيعُوا، وبِيعَا، وبِيعي، وخَافُوا، وخَافَا، وخَافِي».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضي والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك، نحو: «الفاطمات قُلْنَ، وبِعْنَ، وخَفْنَ، ويَقُلْنَ، ويَبِعْنَ، ويَخَفْنَ»، وتقول: «يا فاطمات قُلْنَ خيرًا، وبِعْنَ الدنيا، وخَفْنَ الله»(٣).

---

(١) انظر مباحث المهموز.

(٢) هذا ظاهر في المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره، كما قد يحملونه على ضده.

(٣) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير بأن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء.

خامسًا: تُحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره؛ تقول في مضارع «خَشِيَ، ورَضِيَ، وسَرُوَ، ورَمَى، وطَوَى»: «لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ»، وكذا: «اخشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ».

سادسًا: يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معامَلَةَ المثال، ومن جهة لامه معاملَةَ الناقص؛ فيبقى أمره على حرف واحد، فيجب إلحاق هاء السكت به، تقول في الأمر من «وَقَى، وَوَفَى، ووَنَى، ووَدَى، ووَلِي، ووَعَى»: «قِهْ، وفِهْ، ونِهْ، وَدِهْ، ولِهْ، وعِهْ».

سابعًا: تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة أفْعَلَ، نحو: «أكْرَمَ، وأبْقَى، وأوْعَدَ»، ومن أمره، ومِن اسمي الفاعل والمفعول منه؛ تقول: «يُكرِمُ، ويُبقِي، ويُوعِدُ»، وتقول: «أكْرِمْ، وأبْقِ، وأوْعِدْ»، وتقول: «هو مُكْرِمٌ، ومُبْقٍ، ومُوعِدٌ، وهو مُكْرَمٌ، ومُبْقًى، ومُوعَدٌ».

والأصلُ في هذا الحذف المضارعُ المبدوءُ بهمزة المضارعة، ثم حُمِل عليه بقية صِيَغ المضارع، وفعلُ الأمر، واسمُ الفاعل، واسم المفعول.

وإنما كان الأصلُ هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة، فكان يقال: «أُأَكرم» وقياسُ نظائر ذلك أن تقلب ثانيةُ الهمزتين واوًا طلبًا للتخفيف، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين.

وقد ورد شاذًّا[١] قول الشاعر:

فَـإِنَّـهُ أهـلٌ لأَن يُـؤَكْـرَمَـا

وقول الراجز:

وَصَـالِـيَـاتٍ كَـكَـمَـا يُـؤَثْـفَـيْـنْ

---

(١) شذوذه من جهة الاستعمال، لا من جهة القياس.

الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضي - باعتبار اتصال ضمائر الرفع - إلى ثَلاثَةَ عَشَرَ وَجهًا: اثنان للمتكلم، وهما: نَصَرْتُ، نَصَرْنَا(١)، وخمسة للمخاطب، وهي: نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ(٢)، وستة للغائب، وهي: نَصَرَ، نَصَرَتْ، نَصَرَا، نَصَرَتَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ(٣).

وللمضارع في تصاريفه ثلاثةَ عشر وَجهًا أيضًا: اثنان للمتكلم، وهما: أَنْصُرُ ونَنْصُرُ، وخمسة للمخاطب، وهي: تَنْصُرُ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرْنَ، وستة للغائب، وهي: يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ، تَنْصُرُ هِنْدٌ، يَنْصُرَانِ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، يَنْصُرْنَ(٤).

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير، وهي: انْصُرْ، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُروا، انْصُرْنَ، وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب(٥).

---

(١) أولهما للمتكلم وحده، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.

(٢) الأول للمخاطب المذكر، والثاني للمخاطبة المؤنثة، والثالث للاثنين المخاطبين مطلقًا، أي: مذكرين كانا أو مؤنثين، والرابع لجمع الذكور المخاطبين، والخامس لجمع الإناث المخاطبات.

(٣) الأول للغائب المذكر، والثاني للغائبة المؤنثة، والثالث للاثنين الغائبين، والرابع للاثنتين الغائبتين، والخامس لجمع الذكور الغائبين، والسادس لجمع الإناث الغائبات.

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي.

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي.

الباب الخامس

في تقسيم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد

وفيه فصلان

الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع

والأصلُ أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ لِتُبيِّنَ له ما في نفسك: خبرًا كان أو طلبًا، وقد تَعْرِضُ لك حالٌ تستدعي أن تبرز ما يتلجلج في صدرك على صورة التأكيد؛ لتفيد الكلامَ قوة لا تكون له إذا ذَكَرتَهُ على غير صورة التوكيد، وقد تَكَفَّل علم المعاني ببيان هذه الحالات؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤَكَّدُ به الجملُ الاسمِيَّة.

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان(١):

إحداهما: نون مشددة، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ﴾ [إبراهيم: ١٢].

والثانية: نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجَعْدِي:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ   فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

---

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير في معناه: أما تأثيرهما في لفظه؛ فلأنهم يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصلا به لفظًا وتقديرًا، وأما تأثيرهما في معناه؛ فلأن كلًّا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال. وبين النونين فرق؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: «اضربن» بضم الباء وبنون خفيفة، فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم»، فإذا قلت: «اضربن» بضم الباء وتشديد النون، فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم أجمعون».

وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها. الثاني: عكس هذا الرأي. الثالث: أن كلًّا منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب.

وقد اجتمعتا في قوله تعالت كلمته: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كلُّ فعلٍ يجوز تأكيده، بل الأفعالُ في جَوَازِ التأكيد وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يجوز تأكيده أصلاً، وهو الماضي؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائمًا، وهو الأمر، وذلك لأنه للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحيانًا، ولا يجوز تأكيده أحيانًا أخرى، وهو المضارع.

والأحيانُ التي يجوز فيها تأكيده هي(١):

أولاً: أن يقع شرطًا بعد «إنْ» الشرطية المُدغَمةِ في «ما» الزائدة المؤكدة، نحو: «إما تَجتَهِدَنَّ فأبشر بحسن النتيجة»، وقال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وقال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ثانيًا: أن يكون واقعًا بعد أدَاة طلب، نحو: «لَتَجتَهِدَنَّ، ولا تَغفُلَنَّ، وهل تَفعَلَنَّ الخير؟ وليتك تُبصِرَنَّ العواقب، وازرع المعروف لَعَلَّكَ تَجْنِيَنَّ ثوابه، وألا تُقبِلَنَّ على ما ينفعك، وهَلَّا تَعُودَنَّ صديقك المريض»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثًا: أن يكون مَنفِيًّا بلا، نحو: «لَا يَلعَبَنَّ الكَسُول وهو يظن في اللعب خَيرًا»، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها(٢)، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة.

وقد تَعْرِضُ له حَالَةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك - بعد كونه مستقبلاً - إذا كان مُثبتًا، جوابًا لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: «واللهِ لَيَنْجَحَنَّ المجتهد، ولَيَنْدَمَنَّ الكسول»، وقال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

---

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالته على الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

(٢) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر.

فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مثبتًا، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل، امتنع توكيده، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥][(١)]، وقال جل شأنه: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١][(٢)]، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

الفصل الثاني

في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيدَهُ إما أن يكون صحيحَ الآخِرِ، وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، وإما أن يكون معتل الآخر، وهو يشمل: الناقص واللفيف بنوعيه، ثم المعتل إما أن يكون معتلًّا بالألف، أو بالواو، أو بالياء.

وعلى أية حال، فإما أن يكون مسندًا إلى الواحد ـ ظاهرًا أو مستترًا ـ أو إلى ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو الاثنتين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة.

فإن كان الفعلُ مسندًا إلى الواحد ـ ظاهرًا كان أو مستترًا ـ بُني آخرُهُ على الفتح، صحيحًا كان آخر الفعل أو معتلًّا، ولزمك أن تردَّ إليه لامَهُ إن كانت قد حذفت، كما في الأمر من الناقص واللفيف والمضارع المجزوم منهما، وأن تردَّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضًا، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفًا لزمك أن تقلبها ياء مطلقًا لتقبل الفتحة، تقول: «لَتجتهدَنَّ يا عليُّ، ولَتدعُونَّ إلى الخير، ولَتَطوِيَنَّ ذِكرَ الشَّرِّ، ولَتَرضَيَنَّ بما قسم الله لك، ولَتقولَنَّ الحقَّ وإن كان مرًّا» وتقول: «اجتَهِدَنَّ، وادْعُوَنَّ، واطْوِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، وقُولَنَّ».

---

(١) إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتئ» من الأفعال التي يلزم أن تُسبق بالنفي أو شبهه.

(٢) في قراءة ابن كثير.

وإن كان الفعل مُسندًا إلى الألف[١] حذفت نون الرفع إن كان مرفوعًا[٢]، وكسرت نون التوكيد، تقول: «لِتَجْتَهِدَانِّ، ولْتَدْعُوَانِّ، ولْتَطْوِيَانِّ، وَلْتَرْضَيَانِّ، ولْتَقُولَانِّ، وَاجتهدَانِّ، وَادعُوَانِّ، وَاطْوِيَانِّ، وَارضَيَانِّ، وَقُولانِّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى الواو حذفت نون الرفع[٣] أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر، حَذَفتَ واو الجماعة[٤] وأبقيت ضم ما قبلها[٥]؛ تقول: «لَتجتهدُنَّ، واجتهدُنَّ»، وإن كان الفعل معتلَّ الآخر حَذَفْتَ آخر الفعل مطلقًا، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحًا ما قبلها[٦] وضممت الواو، تقول: «لَتَرْضَوُنَّ، وارْضَوُنَّ»، وإن كان الفعلُ معتلَّ الآخِرِ بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة، وضممت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعُنَّ، ولتطوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا.

---

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفًا وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكدًا: «غُضَّانِّ»، وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيفًا لم تحذف لامه، وإنما تنقلب ـ إذا كانت ألفًا ـ ياء، في المضارع والأمر مطلقًا.

(٢) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل «لتجتهدان» مثلاً «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

(٣) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدًّا للصوت، وتشبيهًا لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة. واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين، أما مع الثقيلة ـ فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله ـ اغتفر فيه التقاء الساكنين.

(٤) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد، مع أنه لا التباس بالحذف؛ لضم ما قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين؛ فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة.

(٥) فرقًا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو.

(٦) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو حذفتها وكسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو حذفتها وضممته لالتبس ذو الألف بغيره، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفًا، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين.

ثم إن كان الفعلُ صحيح الآخر حَذَفْتَ ياء المخاطبة وأبقَيْتَ كَسْرَ ما قبلها[١]؛ تقول: «لَتَجتهدِنَّ يا فاطمة، واجتهدِنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخِرِ حَذَفتَ آخرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إن كان اعتلالُه بالألف أبقَيْتَ ياء المخاطبة مفتوحًا ما قبلها وكسرت الياء[٢]؛ تقول: «لَتَرْضَيِنَّ، وارْضَيِنَّ»، وإن كان الفعل معتلَّ الآخر بالواو أو الياء، حَذَفْتَ مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعِنَّ، ولْتَطْوِنَّ، وادْعِنَّ، واطْوِنَّ».

وإن كان الفعل[٣] مسندًا إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة[٤] بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرتَ نونَ التوكيد، تقول: «لِتَكْتُبْنَانِّ، واكْتُبْنَانِّ، ولْتَرْضَيْنَانِّ، وَارضَيْنَانِّ، ولْتَدْعُونانِّ، وَادْعُونَانِّ، ولْتَطْوِينَانِّ، وَاطْوِينَانِّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

* * * *

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل النادر، وقد علَّلنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليلات قريبة واضحة.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي المرحمة، وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة.

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث إن كان مضعفًا وجب فيه الفك، وإن كان أجوف حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

(٤) كراهية توالي الأمثال، ولم تُحذف نون النسوة لأنها اسم، بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حُذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها، وأيضًا يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل، إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، والحمد لله أولاً وآخرًا،

وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضوع	الصفحة

إعراب الفعل

عوامل الجزم

فصل في لو

أما، ولولا، ولوما

الإخبار بالذي، والألف واللام

العدد

كم، وكأي، وكذا

الحكاية

التأنيث

المقصور والممدود

كيفية تثنية المقصور والممدود

جمع التكسير

التصغير

النسب

التصريف

الإدغام

تمت فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الرابع من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين،

وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس التكملة الموضوعة في تصريف الأفعال

الموضوع — الصفحة

تمت الفهرس

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرس الشواهد الواردة في شرح

ابن عقيل على ألفية ابن مالك

٧٠	سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب
٧٦	فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
٨٦	عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
٩١	كرب القلب من جواه يذوب	حين قال الوشاة: هند غضوب
٩٣	فموشكة أرضنا أن تعود	خلاف الأنيس وحوشاً يبابا
١٠١	أم الحليس لعجوز شَهْربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
١٠٩	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب
١١١	هذا ـ لعمركم ـ الصَّغَار بعينه	لا أم لي ـ إن كان ذاك ـ ولا أب
١٢٧	وربيته حتى إذا ما تركته	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
١٣٠	كذاك أدبت حتى صار من خلقي	أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٣٢	بأي كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عاراً عليَّ وتحسب؟
١٦٢	يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم	ويرجعن من دارين بجر الحقائب
١٦٢	على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلاً زريق المال ندل الثعالب
١٦٧	فما لي إلا آل أحمد شيعة	وما لي إلا مذهب الحق مذهب
١٨٧	لئن كان برد الماء هيمان صادياً	إلي حبيباً إنها لحبيب
١٩٤	أتهجر ليلى بالفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب؟
١٩٦	[فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة]	لعل أبي المغوار منك قريب
٢٠٢	واه رأبت وشيكاً صداع أعظمه	وربه عطباً أنقذت من عطبه
٢٠٣	خلى الذنابات شمالاً كثبا	وأم أوعال كها أو أقربا
٢٠٥	تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم قد جربن كل التجارب
٢٣٣	وما زال مهري مزجر الكلب منهم	لدن غدوة حتى دنت لغروب

حرف التاء المثناة

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

حرف الدال المهملة

حرف الراء المهملة

حرف السين المهملة

حرف الضاد المعجمة

حرف الطاء المهملة

حرف العين المهملة

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

١٤٨ تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعف مابي كلامها
١٥١ ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعما
١٥٩ تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذاً حرام
١٦٥ وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما
١٨٦ لا يركنن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفاً لحمام
١٩٠ لقي ابني أخويه خائفاً ... منجديه فأصابوا مغنما
١٩٧ لعل الله فضلكم علينا ... بشيء؛ أن أمكم شريم
٢١٣ ولقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي
٢١٤ فإن الحمر من شر المطايا ... كما الحبطات شر بني تميم
٢١٦ ماوي يا ربتما غارة ... شعواء كاللذعة بالميسم
٢١٧ وننصر مولانا، ونعلم أنه ... كما الناس مجروم عليه وجارم
٢١٩ بل بلد ملء الفجاج قتمه ... لا يشترى كتانه وجهرمه
٢٢٢ وكريمة من آل قيس ألفته ... حتى تبذخ فارتقى الأعلام
٢٢٣ مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم
٢٣٠ ألا تسألون الناس أيي وأيكم ... غداة التقينا كان خيراً وأكرما
٢٣٤ فريشي منكم، وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما
٢٣٦ فساغ لي الشراب، وكنت قبلاً ... أكاد أغص الماء الحميم
٢٤٢ ولئن حلفت على يديك لأحلفن ... بيمين أصدق من يمينك مقسم
٢٤٤ كأن برذون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام
٢٥٤ حتى تهجر في الرواح، وهاجها ... طلب المعقب حقه المظلوم
٢٥٦ وكم مالئ عينيه من شيء غيره ... إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

حرف النون

٣٩	غير مأسوف على زمن	ينقضي بالهم والحزن
٤٢	قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان
٤٣	لك العز إن مولاك عز، وإن يهن	فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
٤٧	لولا اصطبار لأودى كل ذو مقة	لما استقلت مطاياهن للظعن
٦١	صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو	ت، فنسيانه ضلال مبين
٦٨	فأصبحوا والنوى عالي معرسهم	وليس كل النوى تلقي المساكين
٧٩	نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	فبوئت حصناً بالكماة حصينا
٨١	إن هو مستولياً على أحد	إلا على أضعف المجانين
١٠٣	ونحن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
١٠٨	وصدر مشرق النحر	كأن ثدييه حقان
١٣٥	أجهالاً تقول بني لؤي	لعمر أبيك، أم متجاهلينا؟
١٣٦	قالت وكنت رجلاً فطينا:	هذا لعمر الله إسرائينا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتني دنفاً	وغاب بعلك يوماً أن تعوديني؟
١٤٠	وأنبئت قيساً ولم أبله	كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا	شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٧٣	ولم يبق سوى العدوا	ن دناهم كما دانوا
١٧٧	حاشا قريشاً؛ فإن الله فضلهم	على البرية بالإسلام والدين
١٨٣	نجيت يا رب نوحاً واستجبت له	في فلك ماخر في اليم مشحونا
١٨٣	وعاش يدعو بآيات مبينة	في قومه ألف عام غير خمسينا
١٩٩	أتطمع فينا من أراق دماءنا	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن؟

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الألف اللينة

حرف الياء المثناة التحتية

تمت فهرس الشواهد الواردة في شرح ابن عقيل مرتبة على حروف المعجم حسب القوافي